

شبكة مشكاة الإسلامية  
المجموع شرح المهدب  
**الإمام محيي الدين النووي**  
**الجزء الرابع**

---

[ 1 ]

المجموع شرح المهدب للإمام ابي زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة 676 هـ ويليهِ فتح العزيز الجزء الرابع دار الفكر

---

[ 2 ]

بسم الله الرحمن الرحيم (باب صلاة التطوع)  
إختلف اصحابنا في حد التطوع والنافلة والسنة على ثلاثة أوجه (أحدها) أن تطوع الصلاة ما لم يرد فيه نقل بخصوصيته بل يفعله الانسان ابتداء والذاهبون إلى هذا قالوا ما عدا الفرائض ثلاثة أقسام (سنن) وهي التي واطب عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم (ومستحبات) وهي التي فعلها احيانا ولم يواظب عليها (وتطوعات) وهي التي ذكرنا أولا والوجه الثاني أن النفل والتطوع لفظان مترادفان معناهما واحد وهما ما سوى الفرائض والوجه الثالث أن السنة والنفل والتطوع والمندوب والمرغب فيه والمستحب الفاظ مترادفة وهي ما سوى الواجبات قال العلماء التطوع في الاصل فعل الطاعة وصار في

الشرع مخصوصا بطاعة غير واجبة \* \* قال  
المصنف رحمه الله \* (أفضل عبادات البدن الصلاة  
لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله  
عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال "   
استقيموا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة ولا  
يحافظ علي الوضوء الا مؤمن " ولانها تجمع من  
القرب ما لا يجمع غيرها من الطهارة واستقبال  
القبلة والقراءة وذكر الله تعالى والصلاة على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمنع فيها من  
كل ما يمنع منه في سائر العبادات وتزيد عليها  
بالامتناع من الكلام والمشى وسائر الافعال  
وتطوعها أفضل التطوع) \* . (الشرح) حديث عبد  
الله هذا رواه ابن ماجه فيه في سننه في كتاب  
الوضوء والبيهقي فيه وفي فضائل الصلوات قيل  
استقبال القبلة رواه من حديث عبد الله ومن  
حديث ثوبان بلفظه هنا وفيه زيادة قال "   
استقيموا ولن

[ 3 ]

تحصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة " الخ لكن  
في رواية ابن ماجه عن عبد الله " ان من خير  
اعمالكم الصلاة " وفي بعض روايات البيهقي  
ثبات من وفي بعضها حذفها واسناد رواية عبد  
الله فيه ضعف واسناد رواية ثوبان جيد لكن من  
رواية سالم بن ابي الجعدى عن ثوبان وقال احمد  
بن حنبل لم يسمع سالم من ثوبان وذكره مالك  
في الموطأ مرسلًا معضلاً فقال بلغني أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " استقيموا ولن تحصوا  
واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة ولن يحافظ علي  
الوضوء الا مؤمن " قال صاحب مطالع الانوار  
الزموا طريق الاستقامة وقاربوا وسددوا فانكم لا

تطبقون جميع اعمال البر ولن تحصوا أن تطبقوا  
الاستقامة في جميع الاعمال وقيل لن تحصوا  
مالكم في الاستقامة من الثواب العظيم: أما حكم  
المسألة فالمذهب الصحيح المشهور أن الصلاة  
أفضل من الصوم وسائر عبادات البدن وقال  
صاحب المستظهرى في كتاب الصيام اختلف في  
الصلاة والصوم ايهما افضل فقال قوم الصلاة  
أفضل وقال آخرون الصلاة بمكة افضل والصوم  
بالمدينة أفضل قال والاول أصح ويحتج بترجيح  
الصوم بحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال " قال الله عزوجل كل عمل ابن آدم له  
الا الصوم فانه لى وانا اجزى به والصوم جنة  
وللصائم فرحتان يفرحهما إذا افطر فرح وإذا  
لقى ربه فرح بصومه " رواه البخاري ومسلم  
وفى رواية لمسلم " كل عمل ابن آدم يضاعف  
الحسنة بعشر امثالها إلى سبعمائة قال الله تعالى  
الا الصوم فانه لى وانا اجزى به يدع شهوته  
وطعامه من اجلى " وعن سهل بن سعد رضى الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ان في  
الجنة بابا يقال له الريان يدخل فيه الصائمون لا  
يدخل منه غيرهم " رواه البخاري ومسلم واما  
الدليل لترجيح الصلاة وهو المذهب فأحاديث  
كثيرة في الصحيح مشهورة (منها) " حديث بني  
الاسلام علي خمس " وقد سبق وموضع الدلالة  
منه تقديم الصلاة علي الصوم والعرب تبدأ بالاهم  
(وحديث) ابن مسعود رضى الله عنه قال " سألت  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أي  
الاعمال احب إلى الله وفى رواية أفضل فقال  
الصلاة لوقتها " رواه البخاري ومسلم وعنه أن  
رجلا أصاب من امرأة قبلة فاتي النبي صلى الله  
عليه وسلم فاخبره فانزل الله تعالى (واقم  
الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات  
يذهبن السيئات) فقال الرجل الي هذا يا رسول

الله قال لجميع أمتي " روه البخاري ومسلم وعن  
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال " رأيت نهارا بباب احدكم يغتسل منه كل يوم  
خمس مرات هل يبقى من درنه قالوا لا يبقى من  
درنه شئ قال فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو  
الله بهن الخطايا " رواه البخاري ومسلم وعنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " الصلوات  
الخمسة والجمعة الي الجمعة كفارة لما بينهن ما  
لم تغشو الكبائر " رواه مسلم وعن ابي موسى  
رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال " من صلى البردين دخل الجنة رواه  
البخاري ومسلم البردان

[ 4 ]

الصبح والعصر وعن عمارة بن روية رضى الله  
عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال " لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس  
وقبل غروبها يعنى الفجر والعصر " رواه مسلم  
وعن جندب رضى الله عنه قال " قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من صلى الصبح والعصر  
فهو في ذمة الله فانظر يا ابن آدم لا يطالبك الله  
من ذمته بشئ " رواه مسلم والاحاديث في الباب  
كثيرة مشهورة ويستدل أيضا لترجيح الصلاة بما  
ذكره المصنف من كونها تجمع العبادات وتزيد  
عليها لانه يقتل بتركها بخلاف الصوم وغيره ولان  
الصلاة لا تسقط في حال من الاحوال مادام مكلفا  
الا في حق الحائض بخلاف الصوم والله اعلم (فان  
قيل) قول المصنف وتطوعها أفضل التطوع يرد  
عليه الاشتغال بالعلم فانه أفضل من تطوع  
الصلاة كما نص عليه الشافعي وسائر الفقهاء  
وقد سبق بيانه في مقدمة هذا الشرح فالجواب

ان هذا الايراد غلط وغفلة من مورده لان  
الاشتغال بالعلم فرض كفاية لا تطوع وكلامنا هنا  
في التطوع والله اعلم \* (فرع) قال أبو عاصم  
العبادي في كتابه الزيادات الاشتغال بحفظ ما زاد  
علي الفاتحة من القرآن أفضل من صلاة التطوع  
لان حفظه فرض كفاية \* (فرع) اعلم انه ليس  
المراد بقولهم الصلاة أفضل من الصوم ان صلاة  
ركعتين أفضل من صيام أيام أو يوم فان الصوم  
افضل من ركعتين بلا شك وانما معناه أن من لم  
يمكنه الجمع بين الاستكثار من الصلاة والصوم  
واراد أن يستكثر من أحدهما أو يكون غالب عليه  
منسوبا الي الاكثار منه ويقتصر من الآخر علي  
المتأكد منه فهذا محل الخلاف والتفضيل  
والصحيح تفضيل الصلاة والله اعلم \* قال  
المصنف رحمه الله \* (وتطوعها ضربان ضرب  
تسن له الجماعة (وضرب) لا تسن له فما سن له  
الجماعة صلاة العيدين والكسوف والاستسقاء  
وهذا الضرب افضل مما لا تسن له الجماعة لانها  
تشبه الفرائض في سنة الجماعة وأوكد ذلك صلاة  
العيد لانها راتبة بوقت كالفرائض ثم صلاة  
الكسوف لان القرآن دل عليها قال الله تعالى (لا  
تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي  
خلقهن) وليس ههنا صلاة تتعلق بالشمس والقمر  
الا صلاة الكسوف ثم صلاة الاستسقاء ولهذه  
الصلوات ابواب نذكر فيها احكامها ان شاء الله  
تعالى وبه الثقة

[ 5 ]

(الشرح) قال أصحابنا تطوع الصلاة ضربان  
(ضرب) تسن فيه الجماعة وهو العيد والكسوف  
والاستسقاء وكذا التراويح علي الاصح (وضرب) لا

تسن له الجماعة لكن لو فعل جماعة صح وهو ما سوى ذلك قال أصحابنا وأفضلها وأكدها صلاة العيد لأنها تشبه الفرائض ولأنها يختلف في كونها فرض كفاية ثم الكسوفين ثم الاستسقاء وهذا لا خلاف فيه: وأما التراويح فقال أصحابنا ان قلنا الانفراد بها أفضل فالنوافل الراتبة مع الفرائض كسنة الصبح والظهر وغيرهما افضل منها بلا خلاف وان قلنا بالاصح ان الجماعة فيها افضل فوجهان مشهوران حكاهما المحاملي وامام الحرمين وابن الصباغ وسائر الاصحاب (أحدهما) ان التراويح افضل من السنن الراتبة لأنها تسن لها الجماعة فاشبهت العيد وهذا اختيار القاضي أبو الطيب في تعليقه والثاني وهو الصحيح باتفاق الاصحاب ان السنن الراتبة افضل وهذا ظاهر نص الشافعي رحمه الله في المختصر لان النبي واطب علي الراتبة دون التراويح وضعف امام الحرمين وغيره الوجه الاول قال أصحابنا وسبب هذا الخلاف ان الشافعي رحمه الله قال في المختصر واما قيام شهر رمضان فصلاة المنفرد احب الي منه قال امام الحرمين فمن أصحابنا

[ 6 ]

من قال مراد الشافعي ان الانفراد بالتراويح افضل من اقامتها جماعة ومنهم من قال اراد ان الراتبة التي لا تصلى جماعة احب إلى من التراويح وان شرعت لها الجماعة وهذا التأويل الثاني هو الصحيح عند الاصحاب ونقله المحاملي عن ابن سريج واستدل له بسياق كلام الشافعي ثم قال هذا هو المذهب قال صاحب الشامل هذا ظاهر نصه لانه لم يقل صلاته منفردا افضل: بل قال

صلاة المنفرد أحب الي منه والله أعلم \* (فرع)  
قال صاحب الحاوي صلاة كسوف الشمس أكد من  
صلاة كسوف القمر ويستدل له بالاحاديث  
الصحيحة من طرق متكاثرات ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال " ان الشمس والقمر آيتان "  
الحديث فقدم الشمس في جميع الروايات مع  
كثرتها ولان الانتفاع بالشمس اكثر من القمر \*  
(فرع) قد ذكرنا ان صلاة الكسوفين افضل من  
صلاة الاستسقاء بلا خلاف واستدل اصحابنا بما  
ذكر المصنف ولان صلاة الكسوف مجمع عليها  
وقال أبو حنيفة صلاة الاستسقاء بدعة ولان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يستسقي تارة بالصلاة  
وتارة بالدعاء بغير صلاة ولم يترك صلاة الكسوف  
عند وجودها ولان الكسوف يخاف فوتها بالانجلاء  
كما يخاف فوت الفريضة بخروج الوقت فتأكد  
لشبهها بها بخلاف الاستسقاء قال اصحابنا ولان  
الكسوف عبادة محضة والاستسقاء لطلب الرزق  
فان قيل لا نسلم أن الكسوف عبادة محضة بل  
فيها طلب ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم  
" ان الشمس والقمر آيتان لا يكسفان لموت أحد  
فإذا رأيتموهما فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم  
" وفي رواية " لا يكسفان لموت أحد ولكن يخوف  
الله بهما عباده وفي رواية " فصلوا حتى يفرج  
الله عنكم " وفي رواية " يخوف الله بهما عباده  
فإذا رأيتم منهما شيئاً فصلوا وادعوا الله حتى  
يكشف ما بكم وهذه الالفاظ كلها في صحيح  
البخاري ومسلم بعضها فيهما وبعضها في احدهما  
وفيها الفاظ كثيرة نحوها فالجواب ان الكسوف  
غالبا لا يحصل منه ضرر بخلاف القحط فتمحض  
الكسوف عبادة والله أعلم \* قال المصنف رحمه  
الله \*

---

واما ما لا يسن له الجماعة ضربان راتبة بوقت  
 وغير راتبه فاما الراتبة فمنها السنن الراتبة مع  
 الفرائض وأدنى الكمال فيها عشر ركعات غير  
 الوتر وهى ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها  
 وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء  
 وركعتان قبل الصبح والاصل فيه ما روى ابن عمر  
 رضى الله عنهما قال " صليت مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قبل الظهر سجدتين وبعدها  
 سجدتين وبعد المغرب سجدتين وبعد العشاء  
 سجدتين " وحدثني حفصة بنت عمر رضى الله  
 عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان  
 يصلى سجدتين خفيفتين إذا طلع الفجر "  
 والاكمل أن يصلي ثمانى عشرة ركعة غير الوتر  
 ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد المغرب وركعتين  
 بعد العشاء لما ذكرناه من حديث ابن عمر وأربعا  
 قبل الظهر وأربعا بعدها لما روت أم حبيبة رضى  
 الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم " قال  
 من حافظ علي أربع ركعات قبل الظهر وأربع  
 بعدها حرم علي النار " وأربعا قبل العصر لما روى  
 علي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم " كان يصلي قبل العصر أربعا يفصل بين  
 كل ركعتين بالتسليم على الملائكة ومن معهم من  
 المؤمنين " والسنة فيها وفى الاربع قبل الظهر  
 وبعدها أن يلم من كل ركعتين لما روينا من  
 حديث علي رضى الله عنه ) \* (الشرح) حديث ابن  
 عمر رضى الله عنهما رواه البخاري ومسلم من  
 طرق والسجدتان ركعتان وحديث أم حبيبة رضى  
 الله عنها صحيح رواه أبو داود والترمذي وقال  
 حديث حسن وحديث علي رضى الله عنه رواه  
 الترمذي وقال حديث حسن وقد سبق بيانه في  
 فصل السلام من صفة الصلاة واسم أم حبيبة

رملة بنت أبي سفيان بن صخر بن حرب وقيل  
اسمها هند كنيت بابنتها حبيبة بنت عبد الله ابن  
جحش وكانت من السابقين إلي الاسلام تزوجها  
النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست وقيل سبع  
رضي

[ 8 ]

الله عنها: وفي الفصل أحاديث صحيحة أيضا  
(منها) حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي  
صلى الله عليه وسلم " كان لا يدع أربعاً قبل  
الظهر ثم يخرج ويصلي بالناس ثم يدخل فيصلّي  
ركعتين " رواه مسلم وعنها " كان النبي صلى  
الله عليه وسلم " إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر  
صلاهن بعدها " رواه الترمذي وقال حديث حسن  
وعن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه  
وسلم " كان يصلي قبل العصر ركعتين " رواه أبو  
داود باسناد صحيح وعن ابن عمر رضي الله عنهما  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: رحم الله  
امرءاً صلى قبل العصر أربعاً " رواه أبو داود  
والترمذي وقال حديث حسن وفي الباب أحاديث  
كثيرة غير ما ذكرته: أما حكم المسألة فالأكمل  
في الرواتب مع الفرائض غير الوتر ثمان عشرة  
ركعة كما ذكر المصنف وأدنى الكمال عشر كما  
ذكره منهم من قال ثمان فاسقط سنة العشاء  
قاله الخصري ونص عليه وقيل اثنتي عشرة فزاد  
قبل الظهر ركعتين أخرتين وقيل بزيادة ركعتين  
قبل العصر وكل هذا سنة وإنما الخلاف في  
المؤكد منه \* (فرع) في استحباب ركعتين قبل  
المغرب وجهان مشهوران في طريقة  
الخراسانيين (الصحيح) منهما الاستحباب لحديث  
عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن النبي صلى

الله عليه وسلم قال " صلوا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء " رواه البخاري في مواضع من صحيحه وعن أنس رضي الله عنه " قال رأيت كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتدرون السواري عند المغرب " رواه البخاري وعنه قال كنا نصلي علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس قبل المغرب فقلت أكان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها قال كان يرانا نصليها فلم يأمرنا ولم ينهنا رواه مسلم وعنه قال كنا بالمدينة وإذا أذن المؤذن بصلاة المغرب ابتدروا

[ 9 ]

السواري فركعوا ركعتين حتي أن الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصليها " رواه مسلم وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه " أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " رواه البخاري فهذه الاحاديث صحيحة صريحة في استحبابها وممن قال به من اصحابنا أبو إسحاق الطوسي وأبو زكريا السكري حكاه عنهما الرافعي وهذا الاستحباب إنما هو بعد دخول وقت المغرب وقبل شروع المؤذن في إقامة الصلاة وأما إذا شرع المؤذن في الإقامة فيكره أن يشرع في شيء من الصلوات غير المكتوبة للحديث الصحيح " إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة " رواه مسلم وأما الحديث الذي رواه أبو داود عن ابن عمر قال " ما رأيت أحدا يصلي الركعتين قبل المغرب علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " فإسناده حسن وأجاب البيهقي وآخرون عنه بأنه نفي ما لم يعلمه واثبت غيره ممن علمه

فوجب تقديم رواية الذين اثبتوا لكثرتهم ولما معهم من علم ما لا يعلمه ابن عمر \* (فرع) يستحب أن يصلي قبل العشاء الاخرة ركعتين فصاعدا لحديث عبد الله بن مغفل رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة في الثالثة لمن يشاء " رواه البخاري ومسلم والمراد بالاذانين الاذان والاقامة باتفاق العلماء \* (فرع) في سنة الجمعة بعدها وقبلها: تسن قبلها وبعدها صلاة وأقلها ركعتان قبلها وركعتان بعدها والاكمل أربع قبلها وأربع بعدها هذا مختصر الكلام فيها: وأما تفصيله فقال أبو العباس ابن القاص في المفتاح في باب صلاة الجمعة سنتها أن يصلي قبلها أربعاً وبعدها أربعاً وقال صاحب التهذيب في باب (1) صلاة التطوع بعد صلاة الجمعة كهى بعد صلاة الظهر وقال صاحب البيان في باب صلاة الجمعة قال الشيخ أبو نصر لا نص للشافعي فيما يصلي بعد الجمعة والذي يجزئه علي المذهب أنه يصلي بعدها ما يصلي بعد الظهر إن شاء ركعتين وإن شاء أربعاً قال صاحب البيان وكذا يصلي قبلها ما يصلي قبل الظهر (قلت) وهذا الذي ادعاه أبو نصر وأقره صاحب البيان عليه من أن الشافعي لا نص له في الصلاة بعد الجمعة غلط بل نص الشافعي رحمه الله علي أنه يصلي بعدها أربع ركعات ذكر هذا النص في الام في باب صلاة الجمعة والعيدين من كتاب اختلاف علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما وهو من أواخر كتب الام قبل كتاب سير الواقدي كذلك رأيت فيه ونقل أبو عيسى الترمذي في كتابه عن الشافعي رحمه الله أنه يصلي بعد الجمعة ركعتان فهذا ما حضرني

---

الآن من نص الشافعي وكلام الاصحاب رحمهم الله: وأما دليله من الأحاديث فروي ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته " وفي رواية " كان لا يصلى بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلى ركعتين في بيته " رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً " وفي رواية إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا بعدها أربعة " رواه مسلم بهذه الروايات الثلاث وفي رواية لابي داود " إذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها أربعاً ": وأما السنة قبلها فالعمدة فيها حديث عبد الله بن مغفل المذكور في الفرع قبله " بين كل أذانين صلاة " والقياس علي الظهر وأما حديث ابن عباس في سنن ابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يصلي قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شئ منهن " فلا يصح الاحتجاج به لانه ضعيف جدا ليس بشئ وذكر أبو عيسى الترمذي أن عبد الله بن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً وإليه ذهب سفيان الثوري وابن المبارك \* (فرع) السنة لمن صلى أربعاً قبل الظهر أو بعدها أن يسلم من كل ركعتين لحديث علي رضى الله عنه الذي ذكره المصنف وحديث " صلاة الليل والنهار مثني مثني " وسيأتي أدلة المسألة ومذهب ابي حنيفة رحمه الله وغيره إن شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف

في آخر هذا الباب وبالله التوفيق واما الحديث المروى عن ابي ايوب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " اربع قبل الظهر ليس فيها تسليم يفتح لهن ابواب السماء " فضعيف رواه أبو داود وضعفه \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وما يفعل قبل الفرائض من هذه السنن يدخل وقتها بدخول وقت الفرض ويبقى وقتها الي ان يذهب وقت الفرض وما كان بعد الفرض يدخل وقتها بالفراغ من الفرض ويبقى وقتها إلي ان يذهب وقت الفرض ومن اصحابنا من قال يبقى وقت سنة الفجر إلي الزوال وهو ظاهر والنص الاول اظهر) \*

[ 11 ]

(الشرح) قال اصحابنا يدخل وقت السنن التي قبل الفرائض بدخول وقت الفرائض ويبقى وقتها ما لم يخرج وقت الفريضة لكن المستحب تقديمها علي الفريضة ويدخل وقت السنن التي بعد الفرائض بفعل الفريضة ويبقى مادام وقت الفريضة هذا هو المذهب في المسألتين وبه قطع الاكثرون وفي وجه حكاة المصنف وغيره يبقى وقت سنة الفجر ما لم تزل الشمس وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه وفي وجه حكاة القاضي حسين والمتولي أن سنة الصبح يخرج وقتها بفعل فريضة الصبح وفي وجه حكاة المتولي أن سنة فريضة الظهر التي قبلها يخرج وقتها بفعل الظهر ويصير قضاء وفي وجه حكاة المتولي ايضا أن وقت سنة المغرب يمتد إلى غروب الشفق وإن قلنا لا يمتد وقت المغرب وفي وجه حكاة المتولي أيضا أن وقت سنة المغرب يمتد إلى أن يصلى العشاء ووقت العشاء يمتد إلى

أن يصلي فريضة الصبح والمذهب ما سبق \* قال  
المصنف رحمه الله \* (وأما الوتر فهو سنة لما  
روى أبو أيوب الانصاري رضى الله عنه أن النبي  
صلي الله عليه وسلم قال " الوتر حق وليس  
بواجب فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن  
أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر  
بواحدة فليفعل " واكثره إحدى عشرة ركعة لما  
روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلي الله  
عليه وسلم " كان يصلي من الليل إحدى عشرة  
ركعة يوتر فيها بواحدة " واقله ركعة لما ذكرناه  
من حديث أبي أيوب وادني الكمال ثلاث ركعات  
يقرأ في الأولى بعد الفاتحة (سبح اسم ربك  
الاعلي) وفي الثانية (قل يا أيها الكافرون) وفي  
الثالثة (قل هو الله احد) (والمعوذتين) لما روت  
عائشة رضى الله عنها أن النبي صلي الله عليه  
وسلم قرأ ذلك والسنة لمن أوتر بما زاد على ركعة  
أن يسلم من كل ركعتين لما روى ابن عمر رضى  
الله عنه أن النبي صلي الله عليه وسلم كان  
يفصل بين الشفع والوتر ولانه يجهر في الثالثة  
ولو كانت موصولة بالركعتين لما جهر فيها  
كالثالثة من المغرب ويجوز أن يجمعها بتسليمة  
لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلي  
الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر  
والسنة أن يقنت في الوتر في النصف الاخير من  
شهر

---

[ 12 ]

رمضان لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال  
السنة إذا انتصف الشهر من رمضان أن تلعن  
الكفرة في الوتر بعد ما يقول سمع الله لمن  
حمده ثم يقول اللهم قاتل الكفرة وقال أبو عبد

الله الزبيري يقنت في جميع السنة لما روى أبى  
بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر  
بثلاث ركعات ويقنت قبل الركوع والمذهب الاول  
وحديث أبى بن كعب غير ثابت عند أهل النقل  
ومحل القنوت في الوتر بعد الرفع من الركوع  
ومن أصحابنا من قال محله في الوتر قبل الركوع  
لحديث أبى بن كعب والصحيح هو الاول لما ذكرت  
من حديث عمر رضي الله عنه ولانه في الصبح  
يقنت بعد الركوع فكذلك الوتر ووقت الوتر ما بين  
أن يصلي العشاء إلى طلوع الفجر الثاني لقوله  
عليه الصلاة والسلام إن الله تعالى زادكم صلاة  
وهي الوتر فصلوها من صلاة العشاء إلى طلوع  
الفجر فان كان ممن له تهجد فالاولى أن يؤخره  
حتى يصليه بعد التهجد وإن لم يكن له تهجد  
فالاولى أن يصليه بعد سنة العشاء لما روي جابر  
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من خاف منكم أن لا يستيقظ من آخر الليل  
فليوتر من أول الليل ثم ليرقد ومن طمع منكم أن  
يقوم من آخر الليل فليوتر آخر الليل \* (الشرح)  
الوتر سنة عندنا بلا خلاف واقله ركعة بلا خلاف  
وإدني كماله ثلاث ركعات واكمل منه خمس ثم  
سبع ثم تسع ثم احدى عشرة وهي اكثره على  
المشهور في المذهب وبه قطع المصنف  
والاكثرون وفيه وجه ان اكثره ثلاث عشرة حكاه  
جماعة من الخراسانيين وجاءت فيه احاديث  
صحيحة ومن قال باحدى عشرة بتأولها على ان  
الراوى حسب معها سنة العشاء ولو زاد على ثلاثة  
عشرة لم يجز ولم يصح وتره عند الجمهور وفيه  
وجه حكاه امام الحرمين وغيره انه يجوز لان النبي  
صلي الله عليه وسلم فعله على اوجه من اعداد  
من الركعات فدل على عدم انحصاره وأجاب  
الجمهور عن هذا بان اختلاف الاعداد انما هو فيما  
لم يجاوز ثلاثة عشرة ولم ينقل مجاوزتها فدل

علي امتناعها والخلاف وشبيهه بالخلاف في جواز  
القصر فيما زاد علي اقامة ثمانية عشر يوما وفي  
جواز الزيادة علي انتظارين في صلاة الخوف وإذا  
أوتر باحدى عشرة فما دونها فالأفضل ان يسلم  
من كل ركعتين للاحدith الصحيحة التي سأذكرها  
ان شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء فان  
أراد جمعها بتشهد واحد في آخرها كلها جاز وان  
أرادها بتشهدين وسلام واحد يجلس في الآخرة  
والتي قبلها جاز وحكي الفوراني وامام الحرمين  
وجها انه لا يجوز بتشهدين بل يشترط الاقتصار  
على تشهد واحد وحمل هذا القائل الاحاديث  
الواردة بتشهدين علي أنه كان يسلم في كل  
تشهد قال الامام وهذا الوجه ردئ لا تعويل عليه  
وحكي الرافعي وجها عكسه

[ 13 ]

أنه لا يجزئ الاقتصار على تشهد واحد وهذان  
الوجهان غلط والاحاديث الصحيحة مصرحة  
بابطالهما والصواب جواز ذلك كله كما قدمناه  
ولكن (1) الأفضل تشهد ام تشهدان ام هما  
معافى الفضيلة: فيه ثلاثة أوجه واختار الروياني  
تشهدا فقط اما إذا زاد علي تشهدين وجلس في  
كل ركعتين واقتصر علي السلام في الآخرة  
فوجهان حكاهما الرافعي وغيره أحدهما يجوز  
ويصح وتره كما لو صلي نافلة مطلقة بتشهدات  
وسلام واحد فانه يجوز علي المذهب الصحيح كما  
سنذكره قريبا ان شاء الله تعالى والثاني وهو  
الصحيح لا يجوز ذلك لانه خلاف المنقول عن  
رسول الله صلي الله عليه وسلم وبهذا قطع امام  
الحرمين وغيره قال الامام والفرق بينه وبين  
النوافل المطلقة أن النوافل المطلقة لا حصر

لركعاتها وتشهداتها بخلاف الوتر وإذا أراد الاتيان  
بثلاث ركعات ففي الافضل اوجه الصحيح ان  
الافضل أن يصليها مفصولة بسلامين لكثرة  
الاحاديث الصحيحة فيه ولكثرة العبادات فانه  
تجدد النية ودعاء التوجه والدعاء في آخر الصلاة  
والسلام وغير ذلك والثاني ان وصلها بتسليمة  
واحدة أفضل قاله الشيخ أبو زيد المروزي للخروج  
من الخلاف فان ابا حنيفة رحمه الله لا يصح  
المفصولة والثالث ان كان منفردا فالفصل أفضل  
وان كان اماما فالوصل حتى تصح صلاته لكل  
المقتدين والرابع عكسه حكاه الرافعي وهل  
الثلاث الموصولة أفضل أم ركعة فردة فيه اوجه  
حكاها امام الحرمين وغيره الصحيح ان الثلاث  
افضل وبه قال القفال والثاني الفردة افضل قال  
امام الحرمين وغلا هذا القائل فقال الركعة  
الفردة افضل من احدي عشرة موصولة والثالث  
ان كان منفردا فالفردة افضل وان كان اماما  
فالثلث الموصولة أفضل ثم ان الخلاف في  
التفضيل بين الفصل والوصل انما هو في الوصل  
بثلاث اما الوصل بزيادة على ثلاث فالفصل افضل  
منه بلا خلاف ذكره امام الحرمين والله اعلم ثم ان  
أوتر بركعة نوى بها الوتر وان اوتر باكثر واقتصر  
علي تسليمة نوى الوتر ايضا وإذا فصل الركعتان  
بالسلام وسلم من كل ركعتين نوى بكل ركعتين  
ركعتين من الوتر هذا هو المختار وله ان ينوى غير  
هذا مما سبق بيانه في أول صفة الصلاة \* (فرع)  
في وقت الوتر اما أوله ففيه ثلاثة أوجه الصحيح  
المشهور الذي قطع به المصنف والجمهور انه  
يدخل بفراغه من فريضة العشاء سواء صلي بينه  
وبين العشاء نافلة ام لا سواء اوتر بركعة ام باكثر  
فان اوتر قبل فعل العشاء لم يصح وتره سواء  
تعمده ام سها وظن أنه صلي العشاء ام ظن  
جوازه وكذا لو صلي العشاء ظانا أنه تطهر ثم

أحدث فتواً فأوتر فبان انه كان محدثاً في  
العشاء فوتره باطل والوجه الثاني يدخل وقت  
الوتر بدخول وقت العشاء وله أن يصليه قبلها  
حكاه امام الحرمين

---

(1) كذا بالاصل ولعل اداة الاستفهام سقطت من  
الناسخ \*

---

[ 14 ]

وأخرون وقطع به القاضي أبو الطيب قالوا سواء  
تعمد أم سها والثالث انه إن أوتر بأكثر من ركعة  
دخل وقته بفعل العشاء وإن أوتر بركعة فشرط  
صحتها أن يتقدمها نافلة بعد فريضة العشاء فإن  
أوتر بركعة قبل أن يتقدمها نفل لم يصح وتره  
وقال امام الحرمين ويكون تطوعاً قال الرافعي  
ينبغي أن يكون في صحتها نفلاً وبطلانها بالكلية  
الخلافاً السابق فيمن أحرَم بالظهر قبل الزوال \*  
وأما آخر وقت الوتر فالصحيح الذي قطع به  
المصنف والجمهور انه يمتد الي طلوع الفجر  
ويخرج وقته بطلوع الفجر وحكى المتولي قولاً  
للشافعي انه يمتد الي أن يصلى فريضة الصبح  
وأما الوقت المستحب للآتيار فقطع المنصف  
والجمهور بان الأفضل أن يكون الوتر آخر صلاة  
الليل فإن كان لا يتهدج استحب أن يوتر بعد  
فريضة العشاء وسنتها في أول الليل وإن كان له  
تهجد فالأفضل تأخير الوتر ليفعله بعد التهجد  
ويقع وتره آخر صلاة الليل وقال امام الحرمين  
والغزالي تقديم الوتر في أول الليل أفضل وهذا  
خلاف ما قاله غيرهما من الاصحاب قال الرافعي

يجوز أن يحمل نفلهما علي من لا يعتاد قيام الليل  
ويجوز أن يحمل علي اختلاف قول والامر فيه  
قريب وكل سائغ (قلت) والصواب التفصيل الذي  
سبق وانه يستحب لمن له تهجد تأخير الوتر  
ويستحب أيضا لمن لم يكن له تهجد ووثق  
باستيقاظه أواخر الليل اما بنفسه واما بايقاظ  
غيره ان يؤخر الوتر ليفعله آخر الليل لحديث  
عائشة رضی الله عنها قالت كان النبي صلي الله  
عليه وسلم يصلي من الليل فإذا بقي الوتر  
أيقظني فأوترت رواه مسلم وفي رواية له فإذا  
أوتر قال قومي فأوترى يا عائشة ودليل استحباب  
الايثار آخر الليل أحاديث كثيرة في الصحيح منها  
حديث عائشة رضي الله عنها قالت من كل الليل  
قد أوتر رسول الله صلي الله عليه وسلم من أوله  
وأخره وانتهى وتره الي السحر " رواه البخاري  
ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " اجعلوا آخر صلاتكم  
بالليل وترا " رواه البخاري ومسلم وعنه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " بادروا الصبح بالوتر "  
رواه مسلم وعن جابر رضي الله عنه قال " قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من خاف الا  
يقوم من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن  
يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل  
مشهودة وذلك أفضل " رواه مسلم بلفظه وهذا  
صريح فيما ذكرناه أولا من التفصيل ولا معدل عنه  
وأما حديث ابي الدرداء وابي هريرة رضي الله  
عنهما " أوصاني خليلي بثلاث لا ادعهن

[ 15 ]

حتى أموت صوم ثلاثة أيام من كل شهر وصلاة  
الضحى وألا انام الا علي وتر رواهما مسلم وروى

البخاري حديث أبي هريرة فمحمولان علي من لا يثق بالقيام آخر الليل وهذا التأويل متعين ليجمع بينه وبين حديث جابر وغيره من الاحاديث السابقة من قوله صلي الله عليه وسلم وفعله والله أعلم\* (فرع) إذا أوتر قبل أن ينام ثم قام وتهجد لم ينقض الوتر علي الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور بل يتهدد بما تيسر له شفعاً وفيه وجه حكاه امام الحرمين وغيره من الخراسانيين انه يصلى من أول قيامه ركعة يشفعه ثم يتهدد ما شاء ثم يوتر ثانياً ويسمى هذا نقض الوتر والمذهب الاول لحديث طلق بن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا وتران في ليلة رواه أبو داود والترمذي والنسائي قال الترمذي حديث حسن\* (فرع) إذا استحبت الجماعة في التراويح استحبت الجماعة أيضاً في الوتر بعدها باتفاق الاصحاب فان كان له تهجد لم يوتر معهم بل يؤخره إلى آخر الليل كما سبق فان أراد الصلاة معهم صلي نافلة مطلقة وأوتر آخر الليل وأما في غير رمضان فالمشهور انه لا يستحب فيه الجماعة وحكى الرافي عن حكاية أبي الفضل بن عبدان وجهين في استحبابها فيه مطلقاً والمذهب الاول: والمذهب ان السنة أن يقنت في الركعة الآخرة من صلاة الوتر في النصف الاخير من شهر رمضان هذا هو المشهور في المذهب ونص عليه الشافعي رحمه الله وفي وجه يستحب في جميع شهر رمضان وهو مذهب مالك ووجه ثالث أنه يستحب في الوتر في جميع السنة وهو قول أربعة من كبار أصحابنا أي عبد الله الزبيري وأبي الوليد النيسابوري وأبي الفضل بن عبدان وأبي منصور بن مهران وهذا الوجه قوى في الدليل لحديث الحسن ابن علي رضي الله عنهما السابق في القنوت ولكن المشهور في المذهب ما سبق وبه قال جمهور

الاصحاب قال الرافعي وظاهر كلام الشافعي رحمه الله كراهة القنوت في غير النصف الآخر من رمضان قال ولو ترك القنوت في موضع استحبه سجد للسهو ولو قنت حيث لا يستحبه سجد للسهو وحكى الرويانى وجها أنه يقنت في جميع السنة بلا كراهة ولا يسجد للسهو لتركه من غير النصف الآخر من رمضان قال وهذا حسن وهو اختيار مشايخ طبرستان \* (فرع) في موضع القنوت في الوتر أوجه الصحيح المشهور بعد الركوع ونص عليه الشافعي رحمه الله من حرمة وقطع به الاكثرون وصححه الباقر والثانى قبل الركوع قاله ابن سريج والثالث يتخير بينهما حكاه الرافعي وسيأتى دليل الجميع ان شاء الله تعالى فإذا قلنا يقدمه علي الركوع فالصحيح المشهور

[ 16 ]

أنه يقنت بلا تكبير وفيه وجه أنه يكبر بعد القراءة ثم يقنت ثم يركع مكبرا حكاه الرافعي رحمه الله \* (فرع) قال اصحابنا لفظ القنوت هنا كهو في الصبح ولهذا لم يذكره المصنف قالوا ؟ ؟ ؟ باللهم اهدني فيمن هديت ويقنوت عمر رضى الله عنهما وقد سبق بيانهما في صفة الصلاة وهل الافضل تقديم قنوت عمر علي قوله اللهم اهدني أم تأخيره فيه وجها قال الرويانى تقديمه أفضل قال وعليه العمل ونقل القاضى أبو الطيب في غير تعليقه عن شيوخهم تأخيره وهذا هو الذى نختاره لان قولهم اللهم اهدني ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا أكد واهم فقدم قال الرويانى قال ابن القاص يزيد في القنوت ربنا لا تؤاخذنا الي آخر السورة واستحسنه وهذا الذى قاله غريب ضعيف والمشهور كراهة القراءة في غير القيام \*

(فرع) حكم الجهر بالقنوت ورفع اليد ومسح الوجه كما سبق في قنوت الصبح \* (فرع) قال اصحابنا يستحب لمن أوتر بثلاث أن يقرأ بعد الفاتحة في الاولى سبح اسم ربك وفى الثانية قل يا أيها الكافرون وفى الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين واستدلوا له بالحديث الذى ذكره المصنف وسنذكره ان شاء الله تعالى وغيره \* (فرع) يستحب أن يقول بعد الوتر ثلاث مرات سبحان الملك القدوس وأن يقول اللهم انى اعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ففيهما حديثان صحيحان في سنن أبي داود وغيره \* (فرع) إذا أوتر ثم اراد ان يصلي نافلة أم غيرها في الليل جاز بلا كراهة ولا يعيد الوتر كما سبق ودليله حديث عائشة رضى الله عنها وقد سئلت عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كنا نعدله سواكه وطهوره فيبعثه الله ما شاء ان يبعثه من الليل فيتسوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيهن الا في الثامنة فيذكر الله ويمجده ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله ويمجده ويدعوه ثم يسلم تسليماً يسمعنا ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد رواه مسلم وهو بعض حديث طويل وهذا الحديث محمول على انه صلى الله عليه وسلم صلى الركعتين بعد الوتر بياناً لجواز الصلاة بعد الوتر ويدل عليه أن الروايات المشهورة في الصحيحين عن عائشة مع رواية خلائق من الصحابة رضى الله عنهم في الصحيحين مصرحة بان آخر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الليل كانت وتراً وفى الصحيحين

---

أحاديث كثيرة بالامر بكون آخر صلاة الليل وترا  
كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم " اجعلوا آخر  
صلاتكم بالليل وترا وقد تقدم قريبا عن  
الصحيحين " كقوله صلى الله عليه وسلم " صلاة  
الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فاوتر بواحدة "   
روياه في الصحيحين من رواية ابن عمر رضى الله  
عنهما فكيف يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم  
مع هذه الاحاديث وأشباهها انه كان يداوم علي  
ركعتين بعد الوتر وانما معناه ما ذكرناه أولا من  
بيان الجواز وانما بسطت الكلام في هذا الحديث  
لانى رأيت بعض الناس يعتقد أنه يستحب صلاة  
ركعتين بعد الوتر جالسا ويفعل ذلك ويدعو الناس  
إليه وهذه جهالة وغباوة انسه بالاحاديث الصحيحة  
وتنوع طرقها وكلام العلماء فيها فاحذر من  
الاغترار به واعتمد ما ذكرته أولا وباللله التوفيق \*  
(فرع) في بيان الاحاديث المذكورة في الكتاب  
في فضل الوتر: الاول حديث ابى أيوب رضى الله  
عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الوتر حق علي كل مسلم فمن أحب أن يوتر  
بخمسة فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل  
ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل " رواه أبو داود  
باسناد صحيح بهذا اللفظ ورواه هكذا أيضا الحاكم  
علي المستدرک وقال حديث صحيح على شرط  
البخاري ومسلم وأما الزيادة التي ذكرها المصنف  
فيه وهي قوله الوتر حق وليس بواجب فغريبة لا  
اعرف لها اسنادا صحيحا ويغنى عنها ما سأذكره  
من الادلة علي عدم وجوب الوتر في فرع مذاهب  
العلماء فيه ان شاء الله تعالى (الثاني) حديث  
عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم كان يصلي من الليل إحدى عشرة يوتر  
منها بواحدة رواه البخاري ومسلم (الثالث) حديث

عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الوتر في الاولي سبح اسم ربك وفي الثانية (قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة (قل هو الله احد) (والمعوذتين) ورواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية أبي بن كعب راه الترمذي النسائي ابن ماجه من راية بن عباس لكن ليس في روايتهما ذكر المعوذتين وهو ثابت في حديث عائشة كما ذكرناه (الرابع) حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعتها رواه احمد بن حنبل في مسنده بهذا اللفظ (الخامس) قيل فان كان يعلم حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر رواه النسائي باسناد حسن ورواه البيهقي في السنن الكبيرة

[ 18 ]

باسناد صحيح وقال يشبه أن يكون هذا اختصارا من حديثها في الايتار بتسع يعني حديثها السابق في الفرع قبله (السادس) حديث قنوت عمر بن الخطاب رضي الله عنه رواه أبو داود في سننه من رواية الحسن البصري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس علي أبي بن كعب فكان يصلى لهم عشرين ليلة ولا يقنت بهم إلا في النصف الباقي فإذا كان العشر الاواخر تخلف فصلي في بيته فكانوا يقولون ابق ابي هذا لفظ أبي داود والبيهقي وهو منقطع لان الحسن لم يدرك عمر بل ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورواه أبو داود أيضا عن

ابن سيرين عن بعض أصحابه أن أبى بن كعب  
أمهم يعنى في رمضان وكان يقنت في النصف  
الآخر منه وهذا أيضا ضعيف لانه رواية مجهول  
(السابع) حديث أبى بن كعب رضى الله عنه أن  
النبي صلى الله عليه وسلم " كان يقنت في الوتر  
قبل الركوع " رواه أبو داود وضعفه وروى  
البيهقي القنوت في الوتر من رواية ابن مسعود  
وأبى بن كعب وابن عباس رضى الله عنهم عن  
النبي صلى الله عليه وسلم وضعفها كلها وبين  
سبب ضعفها (الثامن) حديث ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال إن الله زادكم صلاة وهى الوتر  
فصلوها من صلاة العشاء إلى طلوع الفجر هذا  
الحديث رواه أبو داود والترمذي من رواية خارجة  
بن حذافة رضى الله عنه قال خرج علينا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال إن الله قد امدكم  
بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهى الوتر  
فجعلها لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر هذا  
لفظ رواية أبى داود وفى رواية الترمذي فيما بين  
صلاة العشاء الي طلوع الفجر وفى إسناد هذا  
الحديث ضعف وأشار البخاري وغيره من العلماء  
إلى تضعيفه قال البخاري فيه رجلان لا يعرفان إلا  
بهذا الحديث ولا يعرف سماع رواية بعضهم من  
بعض (التاسع) حديث جابر رضى الله عنه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال من خاف الا يقوم من  
آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع الحديث رواه  
مسلم وقد سبق بيانه \* (فرع) في لغات الفاظ  
الفصل الوتر - بفتح الواو وكسرهما - لغتان وأبو  
أيوب الانصاري إسمه خالد بن زيد شهد بدرا  
والعقبة والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نزل عليه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حين قدم المدينة شهرا حتى يثبت امساكنه  
توفى في الغزو بالقسطنطينية رضى الله عنه  
وأما أبى بن كعب فهو أبو المنذر ويقال أبو

الطفيل شهد العقبة الثانية وبدرا ومناقبه كثيرة  
ومن أجلها أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ  
عليه (لم يكن الذين كفروا) السورة وقال امرني  
الله تعالى ان اقرأها عليك وحديثه هذا مشهور  
في الصحيحين توفى بالمدينة سنة تسع عشرة

[ 19 ]

وقيل عشرين وقيل ثنتين وعشرين رضى الله  
عنه (قوله) الوتر حق أي مشروع مأمور به  
والتهجد هو الصلاة في الليل بعد النوم \* (فرع)  
في مذاهب العلماء في حكم الوتر مذهبنا أنه ليس  
بواجب بل هو سنة متأكدة وبه قال جمهور العلماء  
من الصحابة والتابعين فمن بعدهم قال القاضي  
أبو الطيب هو قول العلماء كافة حتى أبو يوسف  
ومحمد قال وقال أبو حنيفة وحده هو واجب  
وليس بفرض فان تركه حتى طلع الفجر اثم  
ولزمه القضاء وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه  
الوتر سنة مؤكدة ليس بفرض ولا واجب وبه قالت  
الامة كلها إلا أبا حنيفة فقال هو واجب وعنه  
رواية انه فرض وخالفه صاحبه فقالا هو سنة قال  
أبو حامد قال ابن المنذر لا اعلم احدا وافق ابا  
حنيفة في هذا \* واحتج له بحديث أبي ايوب رضى  
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال "  
الوتر حق علي كل مسلم فمن احب ان يوتر  
بخمسة الخ وهو حديث صحيح كما سبق قريبا  
وعن علي بن ابي طالب رضى الله عنه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " ياهل القرآن أوتروا  
فان الله وتر يحب الوتر " رواه أبو داود والترمذي  
والنسائي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن  
وعن بريدة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال " الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا

الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا " رواه أبو داود وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إن الله زادكم صلاة فحافظوا عليها وهي الوتر " وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم " قال اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا " رواه البخاري ومسلم وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " أوتروا قبل أن تصبحوا " وعن عائشة رضي الله عنها قالت " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل فإذا أوتر قال قومي فأوترى يا عائشة " رواه مسلم وذكروا اقسية ومناسبات لا حاجة إليها مع هذه الاحاديث \* واحتج اصحابنا والجمهور بحديث طلحة بن عبيدالله رضي الله عنه قال جاء رجل من أهل نجد فإذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل علي غيرها فقال لا إلا أن تطوع وسأله عن الزكاة والصيام وقال في آخره والله لا أزيد علي هذا ولا أنقص فقال النبي صلى الله عليه وسلم أفلح إن صدق " رواه البخاري ومسلم من طرق واستنبط الشيخ أبو حامد وغيره منه أربعة أدلة (أحدها) أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره أن الواجب من الصلوات إنما هو الخمس (الثاني) قوله هل علي غيرها قال لا

[ 20 ]

(الثالث) قوله صلى الله عليه وسلم إلا أن تطوع وهذا تصريح بان الزيادة علي الخمس إنما تكون تطوعا (الرابع) أنه قال لا أزيد ولا انقص فقال النبي صلى الله عليه وسلم أفلح إن صدق وهذا

تصريح بأنه لا يأثم بترك غير الخمس وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن فقال ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم رواه البخاري ومسلم وهذا من أحسن الأدلة لأن بعث معاذ رضي الله عنه إلي اليمن كان قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بقليل جداً وعن عبد الله بن محيريز عن رجل من بني كنانة يقال له المخدجي قال كان بالشام رجل يقال له أبو محمد قال الوتر واجب فرجت إلي عبادة - يعنى بن الصامت - فقلت أن أبا محمد يزعم أن الوتر واجب قال كذب أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات كتبهن الله على العباد من أتى بهن لم يضيع منهن شيئاً جاء وله عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن ضيعهن استخفافاً بحقهن جاء ولا عهد له إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة هذا حديث صحيح رواه مالك في الموطأ وأبو داود والنسائي وغيرهم وعن علي رضي الله عنه قال ليس الوتر بحتم كهئية المكتوبة ولكنه سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي والنسائي وآخرون قال الترمذي حديث حسن وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال الوتر أمر حسن جميل عمل به النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده وليس بواجب رواه الحاكم وقال صحيح علي شرط البخاري ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الوتر علي راحلته ولا يصلي عليها المكتوبة " رواه البخاري ومسلم واستدل به الشافعي

والاصحاب على ان الوتر ليس بواجب (فان قيل)  
لا دلالة فيه لان مذهبكم ان الوتر واجب على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان سنة  
في حق الامة فالواجب أن يقال لو كان على  
العموم لم يصح علي الراحلة كالمكتوبة وكان من  
خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز هذا  
الواجب الخاص عليه علي الراحلة فهذه الاحاديث  
هي التي يعتمد عليها في المسألة. واستدل اصحابنا  
باحاديث كثيرة مشهورة غير ما سبق لكن اكثرها  
ضعيفة لا استحل الاحتجاج بها فيما ذكرته من  
الاحاديث الصحيحة ابلغ كفاية ومن الضعيف الذي  
احتجوا به حديث أبي جناب - بجيم ونون - عن  
عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال " ثلاث هن علي فرائض

[ 21 ]

وهن لكم تطوع النحر والوتر وركعتا الضحي " رواه البيهقي وقال أبو جناب الكلبي اسمه يحيى بن أبي حيينه ضعيف وهو مدلس وانما ذكرت هذا الحديث لابن ضعفه واحذر من الاغترار به قال اصحابنا ولانها صلاة لا تشرع لها الاذان ولا الاقامة فلم تكن واجبة علي الاعيان كالضحى وغيرها واحترزوا بقولهم علي الاعيان من الجنابة والنذر: واما الاحاديث التي احتجوا بها فمحمولة علي الاستحباب والندب المتأكد ولا بد من هذا التأويل للجمع بينها وبين الاحاديث التي استدللنا بها فهذا جواب يعمها ويجاب عن بعضها خصوصا بجواب آخر فحديث أبي أيوب لا يقولون به لان فيه فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل وهم يقولون لا يكون الوتر إلا ثلاث ركعات وحديث

عمر بن شعيب في إسناد المثني بن الصباح وهو ضعيف وحديث بريدة في روايته عبيدالله بن عبد الله العتكي أبو المنيب والظاهر انه منفرد به وقد ضعفه البخاري وغيره ووثقه ابن معين وغيره وادعي الحاكم انه حديث صحيح والله أعلم \*

(فرع) في مذاهبهم في فعل الوتر على الراحلة في السفر مذهبنا: انه جائز على الراحلة في السفر كسائر النوافل سواء كان له عذرا ام لا وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم فمنهم علي بن أبي طالب وأبن عمر وابن عباس وعطاء والثوري ومالك واحمد واسحق وداود وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يجوز الا لعذر \* دليلنا حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر على راحلته في السفر رواه البخاري ومسلم \* (فرع) في مذاهبهم في وقت الوتر واستحباب تقديمه وتأخيريه: قال ابن المنذر اجمع أهل العلم على ان ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر وقت للوتر ثم حكى عن جماعة من السلف أنهم قالوا يمتد وقته إلى أن يصلي الصبح وعن جماعة أنهم قالوا يفوت لطلوع الفجر ومن استحب الاثنيان اول الليل أبو بكر الصديق وعثمان بن عفان وأبو الدرداء وأبو هريرة ورافع بن خديج وعبد الله بن عمرو بن العاص لما أسن رضي الله عنهم وممن استحب تأخيريه إلى آخر الليل عمر بن الخطاب وعلي وابن مسعود ومالك والثوري وأصحاب الرأي رضي الله عنهم وهو الصحيح في مذهبنا كما سبق وذكرنا دليله \* (فرع) في مذاهبهم في عدد ركعات الوتر: قد سبق أن مذهبنا ان أقله ركعة وأكثره احدى عشرة

وفى وجه ثلاث عشرة وما بين ذلك جائز وكلما  
قرب من اكثره كان افضل وبهذا قال جمهور  
العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم \* وقال  
أبو حنيفة لا يجوز الوتر الا ثلاث ركعات موصولة  
بتسليمة واحدة كهيئة المغرب قال لو أوتر بواحدة  
أو بثلاث بتسليمتين لم يصح ووافق سفيان  
الثوري قال اصحابنا لم يقل أحد من العلماء ان  
الركعة الواحدة لا يصح الا ينار بها غيرهما ومن  
تابعهما واحتج لهم بحديث محمد بن كعب  
القرظبي ان النبي صلى الله عليه وسلم " نهى  
عن البتراء " وعن عبد الله بن مسعود رضى الله  
عنه قال الوتر ثلاث كوتر النهار المغرب قال  
البيهقى هذا صحيح عن ابن مسعود من قوله  
وروى مرفوعا وهو ضعيف وعن ابن مسعود أيضا  
ما أجزأت ركعة قط وعن عائشة ان النبي صلى  
الله عليه وسلم " كان لا يسلم في ركعتي الوتر "  
رواه النسائي باسناد حسن \* واحتج أصحابنا  
بحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال " صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح  
فاوتر بواحدة " رواه البخاري ومسلم وعن ابن  
عمر أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "   
الوتر ركعة من آخر الليل " رواه مسلم وعن  
عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قالت " كان يصلى من الليل إحدى عشرة  
ركعة يسلم كل ركعتين ويوتر منها بواحدة " رواه  
البخاري ومسلم وعن ابي ايوب ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال " الوتر حق فمن أحب أن  
يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث  
فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل "  
حديث صحيح رواه أبو داود باسناده صحيح وصححه  
الحاكم وسبق بيانه وعن عائشة قالت " كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل  
ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس

في شئ إلا في آخرها " رواه مسلم وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا توتروا بثلاث أوتروا بخمس أو بسبع ولا تشبهوا بصلاة المغرب " رواه الدار قطني وقال اسناده كلهم ثقات والاحاديث في المسألة كثيرة في الصحيح وفيما ذكرته كفاية قال البيهقي وقد رويتنا عن جماعة من الصحابة رضي

[ 23 ]

الله عنهم التطوع أو الوتر بركعة واحدة مفصولة عما قبلها ثم رواه من طرق باسانيدها عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص وتميم الدارمي وأبي موسى الأشعري وابن عمر وابن عباس وأبي أيوب ومعاوية وغيرهم رضي الله عنهم: والجواب عما احتجوا به من حديث الثبراء أنه ضعيف ومرسل وعن قول ابن مسعود الوتر ثلاث أنه محمول على الجواز ونحن نقول به وإن أريد به أنه لا يجوز إلا ثلاث فالاحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مقدمة عليه: والجواب عن قوله ما أجزأته صلاة ركعة قط أنه ليس بثابت عنه ولو ثبت لحمل علي الفرائض فقد انه ذكره ردا علي ابن عباس في قوله ان الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف ركعة واحدة فقال ابن مسعود ما أجزأته ركعة من المكتوبات قط والجواب عن حديث عائشة أنه محمول علي الايتار بتسع ركعات بتسليمة واحدة كما سبق بيانه في موضعه أو يحمل علي الجواز جمعا بين الادلة والله أعلم\* (فرع) في مذاهبهم فيما يقرأ من أوتر بثلاث ركعات قد ذكرنا ان مذهبنا انه يقرأ بعد الفاتحة في الاولي سبح وفي الثانية قل يا أيها الكافرون

وفى الثالثة قل هو الله أحد مرة والمعوذتين  
وحكاه القاضى عياض عن جمهور العلماء وبه قال  
مالك وأبو داود؛ وقال أبو حنيفة والثوري واسحاق  
كذلك إلا أنهم قالوا لا تقرأ المعوذتين وحكي عن  
احمد مثله ونقله الترمذي عن أكثر العلماء من  
الصحابة ومن بعدهم دليلنا حديث عائشة رضى  
الله عنها الذى احتج به المصنف وقد بينا أنه حديث  
حسن في فرع بيان الاحاديث واعتمدوا أحاديث  
ليس فيها ذكر المعوذتين وتقدم عليها حديث  
عائشة باثبات المعوذتين فان الزيادة من الثقة  
مقبولة والله أعلم \*

[ 24 ]

(فرع) في مذاهبهم فيمن أوتر بثلاث هل يفصل  
الركعتين عن الثلاثة بسلام: فذكرنا اختلاف  
اصحابنا في الافضل من ذلك وان الصحيح عندنا  
ان الفصل افضل وهو قول ابن عمر ومعاذ  
القارئ وعبد الله بن عياش ابن ابي ربيعة ومالك  
واحمد واسحق وابي ثور وقال الاوزاعي كلاهما  
حسن وقال أبو حنيفة لا تجوز الا موصولات وقد  
سبق بيان الادلة عليه \* (فرع) في مذاهبهم في  
القنوت في الوتر: قد ذكرنا ان المشهور من  
مذهبنا انه يستحب القنوت فيه في النصف الاخير  
من شهر رمضان خاصة وحكاه ابن المنذر وابى بن  
كعب وابن عمر وابن سيرين والزبيرى ويحيى بن  
وثاب ومالك والشافعي واحمد وحكي عن ابن  
مسعود والحسن البصري والنخعي واسحق وابي  
ثور انهم قالوا يقنت فيه في كل السنة وهو  
مذهب ابي حنيفة وهو رواية عن احمد وقال به  
جماعة من اصحابنا كما سبق وعن طاوس انه قال  
القنوت في الوتر بدعة وهي رواية عن ابن عمر \*

(فرع) في مذاهبهم في محل الوتر: قد ذكرنا ان الصحيح في مذهبنا انه بعد رفع الرأس من الركوع وحكاه ابن المنذر عن ابي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وسعيد بن جبير رضي الله عنهم قال به اقول وحكى القنوت قبل الركوع عن عمر وعلي رضي الله عنهما أيضا وعن ابن مسعود وأبي موسى الأشعري والبراء بن عازب وابن عمر وابن عباس وأنس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة السلماني وحميد الطويل وعبد الرحمن بن ابي ليلى واصحاب الرأي واسحق وحكى عن أيوب السخيتاني واحمد بن حنبل أنهما جائزان وقد سبقت أدلة المسألة في قنوت الصبح وسبق هناك مذاهبهم في استحباب رفع اليدين ومما احتج به للقنوت قبل الركوع ما روى عن ابي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يوتر بثلاث يسلم منها ويقنت قبل الركوع وهذا حديث ضعيف ضعفه ابن المنذر وابن خزيمة وغيرهما من الائمة وحديث آخر عن ابن مسعود رفعه مثل حديث ابي وهو ضعيف ظاهر الضعف \* (فرع) في مذاهبهم في نقض الوتر: قد ذكرت أن مذهبنا المشهور انه إذا وتر في أول الليل ثم تهجد لا ينقض وتره بل يصلي ما شاء شفعا وحكاه القاضي عياض عن أكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن ابي بكر الصديق وسعد وعمار بن ياسر وابن عباس وعائذ بن عمرو وعائشة وطاوس وعلقمة والنخعي

[ 25 ]

وابي مجلز والاوزاعي ومالك واحمد وابي ثور رضي الله عنهم قالت طائفة ينقضه فيصلي في أول تهجده ركعة تشفعه ثم يتهد ثم يوتر في آخر صلاته حكاه ابن المنذر عن عثمان بن عفان وعلي

وسعد وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعمرو بن ميمون وابن سيرين واسحق رضي الله عنهم دليلنا السابق عن طلق بن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " لا وتران في ليلة " وقد سبق أن الترمذي قال هو حديث حسن ولان الوتر الاول مضي على صحته فلا يتوجه إبطاله بعد فراغه ودليل هذه المسائل المختلف فيها يفهم مما سبق في هذا الفصل فحذفتها هنا اختصارا لطول الكلام وبالله التوفيق \* قال المنصف رحمه الله \* (وأكد هذه السنن الراجعة مع الفرائض سنة الفجر والوتر لانه ورد فيهما ما لم يرد في غيرهما وأيهما أفضل فيه قولان قال في الجديد الوتر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم " إن الله امدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر " وقال صلى الله عليه وسلم " من لم يوتر فليس منا " ولانه مختلف في وجوبه وسنة الفجر مجمع علي كونها سنة فكأن الوتر أكد وقال في القديم سنة الفجر أكد لقوله صلى الله عليه وسلم " صلوها ولو طردتكم الخيل " ولانها محصورة لا تحتمل الزيادة والنقصان فهي بالفرائض أشبه من الوتر) \*

[ 26 ]

(الشرح) الحديثان الاولان سبق بيانهما في مسائل الوتر وأما حديث سنة الفجر فرواه أبو داود في سننه من رواية أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل " وفي اسناده من اختلف في توثيقه ولم يضعفه أبو داود وعن عائشة رضي الله عنها قالت " لم يكن النبي صلى

الله عليه وسلم علي شئ من النوافل أشد تعاهدا  
منه علي ركعتي الفجر " رواه البخاري ومسلم  
وعنها عن النبي صلي الله عليه وسلم قال "  
ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها " رواه مسلم  
وعنها " ما رأيت النبي صلي الله عليه وسلم في  
شئ من النوافل أسرع منه الي الركعتين قبل  
الفجر " رواه مسلم \* أما حكم المسألة قال  
اصحابنا أفضل النوافل التي لا تسن لها الجماعة  
السنن الراجعة مع الفرائض وأفضل الرواتب الوتر  
وسنة الفجر وأيهما أفضل فيه قولان الجديد  
الصحيح الوتر أفضل والقديم أن سنة الفجر  
أفضل وقد ذكر المصنف دليلهما وحكى صاحب  
البيان والرافعي وجهها أنهما سواء في الفضيلة  
فإذا قلنا بالجديد فالذي قطع به المصنف  
والجمهور أن سنة الفجر تلي الوتر في الفضيلة  
للاحاديث التي ذكرتها وفيه وجه حكاه الرافعي  
عن أبي اسحق المروزي أن صلاة الليل أفضل من  
سنة الفجر وهذا الوجه قوي ففي صحيح مسلم  
عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلي  
الله عليه وسلم قال " أفضل الصلاة بعد الفريضة  
صلاة الليل " وفي رواية لمسلم أيضا " الصلاة  
في جوف الليل " ثم أفضل الصلوات بعد الرواتب  
والتراويح الضحى ثم ما يتعلق بفعل ركعتي  
الطواف إذا لم نوجبهما وركعتي الاحرام وتحية  
المسجد ثم سنة الوضوء وأما قول المصنف وسنة  
الفجر مجمع علي كونها سنة فكذا يقوله أصحابنا  
وقد نقل القاضي عياض عن الحسن البصري أنه  
أوجبها للاحاديث وحكاه بعض أصحابنا عن بعض  
الحنفية والله أعلم \* (فرع) في مسائل تتعلق  
بالسنن الراجعة (إحداها) قد سبق أنه إذا صلي  
أربعا قبل الظهر أو بعدها أو قبل العصر يستحب  
أن يكون بتسليمتين وتجاوز بتسليمة بتشهد  
وبتشهدين فإذا صلي أربعا بتسليمتين ينوي بكل

ركعتين ركعتين من سنة الظهر وإذا صلاها  
بتسليمة وتشهدين فقد سبق في باب صفة  
الصلاة خلاف في انه هل يسن قراءة السورة في  
الاخيرتين كالخلاف في الفريضة (الثانية) يستحب  
تخفيف سنة الفجر وقد

---

[ 27 ]

سبق في باب صفة الصلاة في فصل قراءة  
السورة أنه يسن أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة قولوا  
أَمَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا إِلَّا آيَةٌ وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ يَا  
أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى آيَةٍ أَوْ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ  
وقل هو الله احد وذكرنا هناك أحاديث صحيحة في  
هذا ومما يستدل به لا يستحب تخفيفها حديث  
عائشة رضي الله عنها قالت " كان النبي صلي  
الله عليه وسلم يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة  
الصبح حتي اني لاقول هل قرأ بام الكتاب " رواه  
البخاري ومسلم وعنها قالت " كان رسول الله  
صلي الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر إذا  
سمع الاذان ويخففهما " رواه البخاري ومسلم  
(الثالثة) السنة ان يضطجع علي شقه الايمن بعد  
صلاة سنة الفجر ويصليها في اول الوقت ولا  
يترك الاضطجاع ما امكنه فان تعذر عليه فصل  
بينهما وبين الفريضة بكلام

---

[ 28 ]

ودليل تقديمها حديث عائشة السابق في المسألة  
قبلها ودليل الاضطجاع أحاديث صحيحة منها  
حديث عائشة رضي الله عنها قالت " كان النبي  
صلي الله عليه وسلم إذا صلي ركعتي الفجر

اضطجع على شقه الايمن " رواه البخاري وعنها قالت " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فذكرت صلاة الليل ثم قالت فإذا سكت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى يأتيه المؤذن للاقامة " رواه مسلم وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا صلي أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه فقال له مروان بن الحكم اما يجرى احدنا ممشاه إلى المسجد حتى يضطجع على يمينه قال لا " حديث صحيح رواه أبو داود باسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم ورواه الترمذي مختصرا عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا صلي أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه " قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن عائشة رضى الله عنها قالت " كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلي ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة حدثنى والا اضطجع " رواه البخاري ومسلم وقولها حدثنى والا اضطجع يحتمل وجهين أحدهما أن يكون صلى الله عليه وسلم يضطجع يسيرا ويحدثها وإلا فيضطجع كثيرا والثانى أنه صلى الله عليه وسلم في بعض الاوقات القليلة كان

[ 29 ]

يترك الاضطجاع بيانا لكونه ليس بواجب كما كان يترك كثيرا من المختارات في بعض الاوقات بيانا للجواز كالوضوء مرة مرة ونظائره ولا يلزم من هذا أن يكون الاضطجاع وتركه سواء ولا بد من أحد هذين التأويلين للجمع بين هذه الرواية وروايات عائشة السابقة وحديث ابي هريرة المصرح بالامر

بالاضطجاع والله أعلم وقد نقل القاضي عياض  
في شرح مسلم استحباب الاضطجاع بعد سنة  
الفجر عن الشافعي واصحابه ثم أنكره عليهم  
وقال قال مالك وجمهور العلماء وجماعة من  
الصحابه ليس هو سنة بل سموه بدعة واستدل  
بان أحاديث عائشة في بعضها الاضطجاع قبل  
ركعتي الفجر بعد صلاة الليل وفي بعضها بعد  
ركعتي الفجر وفي حديث ابن عباس قبل ركعتي  
الفجر فدل علي أنه لم يكن مقصوده وهذا الذي  
قاله مردود بحديث أبي هريرة الصريح في الامر  
بها وكونه صلي الله عليه وسلم اضطجع في بعض  
الاقوات أو أكثرها أو كلها بعد صلاة الليل لا يمنع  
أن يضطجع أيضا بعد ركعتي الفجر وقد صح  
اضطجاعه بعدهما وأمره به فتعين المصير إليه  
ويكون سنة وتركه يجوز جمعا بين الادلة وقال  
البيهقي في السنن الكبير أشار الشافعي إلي أن  
المراد بهذا الاضطجاع الفصل بين النافلة  
والفريضة فيحصل بالاضطجاع والتحدث أو  
التحول من ذلك المكان أو نحو ذلك ولا يتعين  
الاضطجاع هذا ما نقله البيهقي والمختار  
الاضطجاع لظاهر حديث أبي هريرة وأما ما رواه  
البيهقي عن ابن عمر أنه قال هي بدعة فاسناده  
ضعيف ولانه نفى فوجب تقديم الاثبات عليه والله  
أعلم (الرابعة) يستحب عندنا وعند أكثر العلماء  
فعل السنن الراجعة في السفر لكنها في الحضر  
أكد وسنوضح المسألة بفروعها ودليلها ومذاهب  
العلماء فيها في باب صلاة المسافرين إن شاء  
الله تعالى ومما تقدم الاستدلال به حديث أبي  
قتادة رضي الله عنه الطويل المشتمل علي  
معجزات لرسول الله صلي الله عليه وسلم

---

وجمل من الفوائد والاحكام والآداب قال فيه انهم  
" كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
سفر فناموا عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس  
فصاروا حتى ارتفعت الشمس ثم نزل النبي صلى  
الله عليه وسلم فتوضأ ثم أذن بلال بالصلاة فصلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى  
الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم " رواه مسلم  
وظاهره أن الركعتين هما سنة الصبح (الخامسة)  
من واطب علي ترك الراتبة أو تسبيحات الركوع  
والسجود ردت شهادته لتهاونه بالدين وقد ذكر  
اصحابنا المسألة في كتاب الشهادات وسنوضحها  
هناك ان شاء الله تعالى بدلائلها \* \* قال المصنف  
رحمه الله \* (ومن السنن الراتبة قيام رمضان  
وهو عشرون ركعة بعشر تسليمات والدليل عليه  
ما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال " كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من  
غير ان يأمرهم بعزيمة فيقول من قام رمضان  
ايما نا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه والافضل  
ان يصلها في جماعة نص عليه البويطي لما روى  
ان عمر رضى الله عنه جمع الناس علي ابي بن  
كعب ومن اصحابنا من قال فعلها منفردا افضل  
لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ليالي  
فصلوها معه ثم تأخر وصلى في بيته باقى الشهر  
والمذهب الاول وانما تأخر النبي صلى الله عليه  
وسلم لئلا تفرض عليهم وقد روى انه صلى الله  
عليه وسلم قال خشيت ان تفرض عليكم فتعجزوا  
عنها) \*

(الشرح) حديث ابي هريرة رواه مسلم يلفظه ورواه البخاري ومسلم جميعا مختصرا ان النبي صلي الله عليه وسلم قال " من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه " واما حديث جمع عمر الناس علي ابي بن كعب رضي الله عنهما فصحيح رواه البخاري في صحيحه وهو حديث طويل واما الحديثان الآخران ان النبي صلي الله عليه وسلم صلاها ليالي فصلوها معه ثم تأخروا لحديث الآخر " خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها " فرواهما البخاري ومسلم من رواية عائشة رضي الله عنها (قوله) من غير ان يأمرهم بعزيمة معناه لا يأمرهم به أمر تحميم والزام وهو العزيمة بل أمر ندب وترغيب فيه بذكر فضله وقوله صلي الله عليه وسلم ايمانا أي تصديقا بانه حق واحتسابا أي يفعله لله تعالى لا رياء ولا نحوه: اما حكم المسألة فصلاة التراويح سنة باجماع العلماء ومذهبنا أنها عشرون ركعة بعشر تسليمات وتجاوز منفردا وجماعة وأيهما أفضل فيه وجهان مشهوران كما ذكر المصنف وحكاهما جماعة قولين (الصحيح) باتفاق الاصحاب أن الجماعة أفضل وهو المنصوص في البويطي وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين (والثاني) الانفراد أفضل وقد ذكر المصنف دليلهما قال أصحابنا العراقيون والصيدلاني والبعوي وغيرهما من الخراسانيين الخلاف فيمن يحفظ القرآن ولا يخاف الكسل عنها لو انفرد ولا تختل الجماعة في المسجد بتخلفه فان فقد أحد هذه الامور فالجماعة أفضل بلا خلاف وأطلق جماعة في المسألة ثلاثة أوجه ثالثها هذا الفرق

وممن حكى الاوجه الثلاثة القاضى أبو الطيب في تعليقه وإمام الحرمين والغزالي قال صاحب الشامل قال أبو العباس وأبو إسحق صلاة التراويح جماعة أفضل من الانفراد لاجتماع الصحابة وإجماع أهل الامصار على ذلك \* (فرع) يدخل وقت التراويح بالفراغ من صلاة العشاء ذكره البغوي وغيره ويبقى إلى طلوع الفجر وليصلها ركعتين ركعتين كما هو العادة فلو صلي أربع ركعات بتسليمة لم يصح ذكره القاضى حسين في فتاويه لانه خلاف المشروع قال ولا تصح بنية مطلقة بل ينوى سنة التراويح أو صلاة التراويح أو قيام رمضان فينوي في كل ركعتين ركعتين من صلاة التراويح \* (فرع) في مذاهب العلماء في عدد ركعات التراويح \* مذهبنا أنها عشرون ركعة بعشر تسليمات غير الوتر وذلك خمس ترويحيات والترويحة أربع ركعات بتسليمتين هذا مذهبنا وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وداود وغيرهم ونقله القاضى عياض عن جمهور العلماء وحكى أن الاسود بن مزيد كان يقوم بأربعين ركعة ويوتر بسبع وقال مالك التراويح تسع ترويحيات وهى ستة وثلاثون ركعة غير الوتر \* واحتج بأن أهل المدينة يفعلونها هكذا وعن نافع قال أدركت الناس وهم يقومون رمضان بتسع وثلاثين ركعة يوترون منها بثلاث \* واحتج أصحابنا بما رواه البيهقى وغيره بالاسناد الصحيح عن السائب بن يزيد الصحابي رضي الله عنه قال " كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب

عصيمهم في عهد عثمان من شدة القيام وعن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بثلاث وعشرين ركعة رواه مالك في الموطأ عن يزيد بن رومان ورواه البيهقي لكنه مرسل فان يزيد بن رومان لم يدرك عمر قال البيهقي يجمع بين الروايتين بأنهم كانوا يقومون بعشرين ركعة ويوترون بثلاث وروى البيهقي عن علي رضي الله عنه أيضا قيام رمضان بعشرين ركعة وأما ما ذكروه من فعل أهل المدينة فقال أصحابنا سببه أن أهل مكة كانوا يطوفون بين كل ترويحتين طوافا ويصلون ركعتين ولا يطوفون بعد الترويحة الخامسة فأراد أهل المدينة مساواتهم فجعلوا مكان كل طواف أربع ركعات فزادوا ست عشرة ركعة واوتروا بثلاث فصار المجموع تسعا وثلاثين والله اعلم \* (فرع) قال صاحبنا الشامل والبيان وغيرهما قال أصحابنا ليس لأهل المدينة أن يفعلوا في التراويح فعل أهل المدينة فيصلوها ستا وثلاثين ركعة لأن أهل المدينة شرفا بمهاجرة رسول صلي الله عليه وسلم ومدفنه بخلاف غيرهم وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه قال الشافعي فاما غير أهل المدينة فلا يجوز أن يماروا أهل مكة ولا ينافسوهم \* (فرع) فيما كان السلف يقرءون في التراويح: روى مالك في الموطأ عن داود بن الحصين عن عبد الرحمن الأعرج قال ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفر في رمضان قال وكان

القارئ يقوم بسورة البقرة في ثمان ركعات وإذا قام في ثنتي عشرة ركعة رأى الناس انه قد خفف

وروى مالك ايضا عن عبد الله بن ابي بكر انه قال سمعت ابي يقول كنا ننصرف في رمضان من القيام فنستعجل الخدم بالسحور مخافة الفجر وروى مالك ايضا عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد قال امر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابي بن كعب وتميما الدارى ان يقوموا للناس وكان القارئ يقرأ بالمائتين حتى كنا نعتمد علي العصا من طول القيام وما كنا ننصرف إلا في فروع الفجر وروى البيهقي باسناده عن ابي عثمان الهندي قال ؟ ؟ ؟ عمر بن الخطاب بثلاثة قراء فاستقرأهم فأمر اسرعهم قراءة ان يقرأ للناس ثلاثين آية وأمر اوسطهم ان يقرأ خمسا وعشرين وأمر ابطأهم ان يقرأ عشرين آية \* (فرع) عن عروة بن الزبير ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس علي قيام شهر رمضان الرجال علي ابي بن كعب والنساء علي سليمان ابن ابي حثمة وعن عرفة الثقفي قال كان علي بن ابي طالب رضي الله عنه يأمر الناس بقيام شهر رمضان ويجعل للرجال إماما وللنساء فكنت انا إمام النساء رواهما البيهقي \*

[ 35 ]

(فرع) قد ذكرنا ان الصحيح عندنا ان فعل التراويح في جماعة افضل من الانفراد وبه قال جماهير العلماء حتى ان علي بن موسى القمي ادعي فيه الاجماع وقال ربيعة ومالك وابو يوسف وآخرون الانفراد بها افضل دليلنا اجماع الصحابة علي فعلها جماعة كما سبق \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ومن السنن الراجعة صلاة الضحي وافضلها ثمان ركعات لما روت ام هاني بنت ابي طالب رضي الله عنه ان النبي صلي الله عليه وسلم

صلاها ثمان ركعات واقلها ركعتان لما روى أبو ذر رضي الله عنه ان رسول الله صلي الله عليه وسلم قال " يصح على كل سلامى من احدكم صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يصليهما من الضحى " ووقتها إذا اشرقت الشمس الي الزوال) \* (الشرح) حديث ام هانئ رواه البخاري ومسلم وحديث ابى ذر رواه مسلم واسم ام هانئ فاختة وقيل هند وقيل فاطمة اسلمت يوم الفتح وكنيت بابنها هانئ الحرة واسم ابى طالب عبد مناف واسم ابى ذر رضى الله عنه جندب وقيل بربر - بضم الموحدة وتكرير الراء - وهو من السابقين الي الاسلام ومناقبه في الصحيحين وغيرهما مشهورة قيل كان رابع من اسلم وقيل خامس وهو كنانى غفاري توفى في خلافة عثمان اثنين وثلاثين بالريذة وقوله صلي الله عليه وسلم علي كل سلامى هو بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم وهو المفصل وجمعه سلاميات بضم السين وفتح الميم وتخفيف الياء وهى المفاصل وفى صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلي الله عليه وسلم انه خلق كل انسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل وقوله إذا

[ 36 ]

أشرقت الشمس هكذا هو في النسخ أشرقت بالالف ومعناه اضاءت وارتفعت ومنه قوله تعالى وأشرقت الارض قال أهل اللغة يقال اشرقت الشمس إذا اضاءت وشرقت طلعت \* اما حكم المسألة فقال اصحابنا صلاة الضحى سنة مؤكدة واقلها ركعتان واكثرها ثمان ركعات هكذا قاله المصنف والاكثرين وقال الروياتى والرافعي

وغيرهما أكثرها اثنتي عشرة ركعة وفيه حديث فيه ضعف سنذكره ان شاء الله تعالى وادنى الكمال اربع وافضل منه ست قال اصحابنا ويسلم من كل ركعتين وينوي ركعتين من الضحى ووقتها من ارتفاع الشمس إلى الزوال قال صاحب الحاوي وقتها المختار قال إذا مضى ربع النهار لحديث زيد بن ارقم رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين ترمض الفصال رواه مسلم ترمض بفتح التاء والميم والرمضاء الرمل الذى اشتدت حرارته من الشمس أي حين يبول الفصلان من شدة الحر في اخفافها

[ 37 ]

(فرع) في مختصر من الاحاديث الواردة في صلاة الضحى وبيان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصليها في بعض الاوقات ويتركها في بعضها مخافة أن يعتقد الناس وجوبها أو خشية أن يفرض عليهم كما ترك المواظبة علي التراويح لهذا المعني \* فمن الاحاديث حديث ابي ذر وأم هاني وهما صحیحان كما سبق بيانهما وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال " اوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وان أوتر قبل أن ارقد " رواه البخاري ومسلم وعن ابي الدرداء نحوه رواه مسلم وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم " من حافظ على شفعة الضحى غفر له ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر " رواه الترمذي باسناد فيه ضعف وعن عائشة رضى الله عنها قالت " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله " رواه مسلم من طرق كثيرة

في بعضها ويزيد ما شاء الله في بعضها ويزيد ما شاء

---

[ 38 ]

وعن عبد الله بن شقيق قال قلت لعائشة رضی الله عنها " اكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى قالت لا الا ان يحى من مغيبه " رواه مسلم وعنها قالت " ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح سبحه الضحى واني لاسبحها " رواه البخاري وعنها قالت " ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح سبحه الضحى قط واني لاسبحها وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليدع العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم " رواه مسلم قال العلماء في الجمع بين هذه الاحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يداوم على صلاة الضحى مخافة ان يفرض على الامة فيعجزوا عنها كما ثبت في هذا الحديث وكان يفعلها في بعض الاوقات كما صرحت به عائشة في الاحاديث السابقة وكما ذكرته ام هانئ واوصى بها ابا الدرداء و ابا هريرة وقول عائشة ما رأته صلاها لا يخالف قولها كان يصليها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يكون عندها في وقت الضحى الا في نادر من الاوقات لانه صلى الله عليه وسلم في وقت يكون مسافرا وفي وقت يكون حاضرا وقد يكون في الحضر في المسجد وغيره وإذا كان في بيت فله

---

[ 39 ]

تسع نسوة وكان يقسم لهن فلو اعتبرت ما ذكرناه لما صادف وقت الضحى عند عائشة الا في نادر من الاوقات وما رأته صلاحها في تلك الاوقات النادرة فقالت ما رأيته وعلمت بغير رؤية انه كان يصليها باخباره صلي الله عليه وسلم أو باخبار غيره فروت ذلك فلا منافاة بينهما ولكن (2) وعن أم هانئ أن النبي صلي الله عليه وسلم يوم الفتح صلي سبحة الضحى ثماني ركعات يسلم من كل ركعتين رواه أبو داود بهذا اللفظ باسناد صحيح علي شرط البخاري وعن أبي ذر رضي الله عنه قال رسول الله صلي الله عليه وسلم " ان صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين وان صليتها أربعاً كتبت من المحسنين وان صليتها ستاً كتبت من القانتين وان صليتها ثماني كتبت من الفائزين وان صليتها عشراً لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب وان صليتها ثنتي عشرة ركعة بنى الله لك بيتاً في الجنة " رواه البيهقي وضعفه فقال في اسناده نظر وعن نعيم بن همار رضي الله عنه قال " سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول يقول الله تعالى ابن آدم لا تعجزني من أربع ركعات من أول نهارك أكفك آخره " رواه أبو داود باسناد صحيح والله أعلم

---

(2) بياض بالاصل فحرر \*

---

[ 40 ]

(فرع) قد ذكر المصنف أن صلاة الضحى من السنن الراجعة وأنكر عليه صاحب البيان فقال لم يذكر أكثر أصحابنا الضحى من الرواتب بل هي

سنة مستقلة (قلت) والامر في هذا قريب  
وتسمية المصنف لها راتبة صحيحة ومراده أنها  
راتبة في وقت مضبوط لا انها راتبة مع فرض  
كسنة الظهر وغيرها وهذا الذى ذكرناه من كون  
الضحى سنة هو مذهبنا ومذهب جمهور السلف  
وبه قال الفقهاء المتأخرون كافة وثبت عن ابن  
عمر انه يراها بدعة وعن ابن مسعود نحوه \* دليلنا  
الاحاديث المذكورة ويتأول قوله بدعة علي انه لم  
يبلغه الاحاديث المذكورة ؟ ؟ ؟ أن النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يداوم عليها أو ان الجهارة في  
المساجد ونحوها بدعة وانما سنة النافلة في  
البيت وقد بسطت جوابه في شرح صحيح مسلم  
رحمه الله تعالى \* قال المصنف رحمه الله \*  
(ومن فاته من هذه السنن الراتبة شئ في وقته  
ففيه قولان أحدهما لا تقضى لانها صلاة نفل فلم  
تقض كصلاة الكسوف والاستسقاء والثانى تقضى  
لقوله صلى الله عليه وسلم " من نام عن صلاة أو  
نسيها فليصلها إذا ذكرها " ولانها صلاة راتبة في  
وقت فلم تسقط بفوات الوقت الي غير بدل  
كالفرائض بخلاف الكسوف والاستسقاء لانها غير  
راتبة وانما تفعل لعارض وقد زال العارض)

[ 41 ]

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من  
رواية أنس بن مالك رضى الله عنه وهذا لفظ  
رواية مسلم وفي رواية البخاري من نسي صلاة  
فليصل إذا ذكرها وقول المصنف لانها صلاة راتبة  
احتراز من الكسوف وقوله إلى غير بدل احتراز  
من الجمعة قال أصحابنا النوافل قسمان  
(أحدهما) غير مؤقت وانما يفعل لعارض  
كالكسوف والاستسقاء وتحية المسجد فهذا إذا

فات لا يقضى (والثانى) مؤقت كالعيد والضحي  
والرواتب مع الفرائض كسنة الظهر وغيرها فهذه  
فيها ثلاثة أقوال الصحيح منها انها يستحب  
قضاؤها قال القاضي أبو الطيب وغيره هذا  
القول هو المنصوص في

[ 42 ]

الجديد والثانى لا تقضى وهو نصه في القديم وبه  
قال أبو حنيفة والثالث ما استقل كالعيد والضحي  
قضى وما لا يستقل كالرواتب مع الفرائض فلا  
يقضى وإذا تقضى فالصحيح الذى قطع به  
العراقيون وغيرهم انها تقضى أبدا وحكى  
الخراسانيون قولا ضعيفا أنه يقضى فائت النهار  
ما لم تغرب شمسه وفائت الليل ما لم يطلع فجره  
وعلى هذا تقضى سنة الفجر ما دام النهار باقيا  
وحكوا قولا آخر ضعيفا أنه يقضى كل تابع ما لم  
يصل فريضة مستقبلة فيقضى الوتر ما لم يصل  
الصبح ويقضى سنة الصبح ما لم يصل الظهر  
والباقي على هذا المثال وفيه وجه أنه على هذا  
القول يكون الاعتبار بدخول وقت الصلاة  
المستقبلة لا بفعلها وهذا الخلاف كله ضعيف  
والصحيح استحباب قضاء الجميع أبدا ودليله  
الحديث الذى ذكره المصنف وحديث أبي قتادة  
السابق قريبا في المسألة الرابعة من مسائل  
الفرع المتعلقة بالسنن الراجعة أن النبي صلى الله  
عليه وسلم " فاته الصبح في السفر حتى طلعت  
الشمس فتوضأ ثم سجد سجدين ثم أقيمت  
الصلاة فصلى الغداة " رواه مسلم والمراد  
بالسجدين ركعتان وحديث أم سلمة رضي الله  
عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم " صلي  
ركعتين بعد العصر فسألته عن ذلك فقال انه

أتانى ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم  
فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما  
هاتان الركعتان بعد العصر " رواه البخاري ومسلم  
وحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال " من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع  
الشمس فليصلهما " رواه البيهقي باسناد جيد  
وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال " من نام عن وتره أو نسيه  
فليصل إذا ذكره " رواه أبو داود باسناد حسن  
ورواه الترمذي باسناد ضعيف وتلكم علي اسناده  
وانما ذكرت هذا لئلا يغتر بكلام الترمذي فيه من لا  
أنس له بطرق الحديث والاسماء فيتوهم ضعف ما  
ليس هو بضعيف وان كان طريق الترمذي فيه  
ضعيفا وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى  
الله عليه وسلم " كان إذا فاتته الصلاة من الليل  
من وجع أو غيره صلى من النهار ثنتي عشرة  
ركعة " رواه مسلم ودلالة هذا الحديث مبنية علي  
الصحيح المختار أن قيام الليل نسخ وجوبه في  
حق النبي صلى الله عليه وسلم وصار سنة  
وسننسط المسألة بأدلتها في الخصائص في أول  
كتاب النكاح حيث ذكرها الاصحاب ان شاء الله  
تعالى وفي المسألة أحاديث كثيرة غير ما ذكرتها  
وفى هذا أبلغ كفاية وباللله التوفيق \*

[ 43 ]

(فرع) ذكرنا أن الصحيح عندنا استحباب قضاء  
النوافل الراجعة وبه قال محمد والمزنى وأحمد  
في رواية عنه وقال أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف  
في أشهر الرواية عنهما لا يقضى دليلنا هذه  
الاحاديث الصحيحة \* قال المصنف رحمه الله \*  
(وأما غير الراجعة فهي الصلوات التي يتطوع

الانسان بها في الليل والنهار وأفضلها التهجد لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " افضل الصلاة بعد المفروضة صلاة الليل " وانها تفعل في وقت غفلة الناس وتركهم الطاعات فكانت افضل ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم " ذاكروا الله في الغافلين كشجرة خضراء بين أشجار يابسة " وآخر الليل أفضل من أوله لقوله تعالى (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وبالأسحار هم يستغفرون) ولان الصلاة بعد النوم اشق ولان المصلين فيه اقل فكان افضل فان جزأ الليل ثلاثة أجزاء فالثلث الاوسط أفضل لما روى عبد الله ابن عمر ورضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " أحب الصلاة الي الله تعالى صلاة داود كان ينادى نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه " ولان الطاعات في هذا الوقت أقل فكانت الصلاة فيه أفضل ويكره أن يقوم الليل كله لما روى عبد الله ابن عمر وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له " تصوم النهار قلت نعم قال وتقوم الليل فقلت نعم قال لكنى أصوم وافطر واصلي وانام وأتي النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني " \*

(الشرح) حديث أبي هريرة رواه مسلم وأما الحديث الاول عن عبد الله بن عمرو بن العاص فرواه البخاري ومسلم وأما حديثه الاخر فرواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ ولفظه عندهما ان عبد الله ابن عمرو قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الم اخبر انك تصوم النهار وتقوم الليل فقلت بلي يا رسول الله قال فلا تفعل صم وافطر وقم ونم فان لجسدك عليك حقا وأن لعينك عليك حقا " وذكر الحديث ورويا في الصحيحين هذا اللفظ المذكور في المذهب من رواية أنس واعلم انه يقع في أكثر النسخ في الحديث الاول عبد الله ابن عمر بغير واو فيقتضى

ان يكون عبد الله بن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه وهذا غلط صريح لا شك فيه ولا تأويل له وصوابه عبد الله ابن عمرو ابن العاص كما ذكرناه أولا وحديثه هذا في الصحيحين وسائر كتب الحديث قال العلماء التهجد اصله الصلاة

[ 44 ]

في الليل بعد النوم وقوله تعالى كانوا قليلا من الليل ما يهجعون قال المفسرون واهل اللغة الهجوع النوم في الليل واختلفوا في معنى الآية فقيل إن ما صلة والمعنى كانوا يهجعون قليلا من الليل ويصلون أكثره وقيل معناه كان الليل الذى ينامونه قليلا وقيل بالوقف علي قليلا اي كانوا قليلا من الناس ثم يتبدأ من الليل ما يهجعون أي لا ينامون شيئا منه وضعف هذا القول والاسحار جمع سحر وهو آخر الليل قال الماوردي في تفسيره قال ابن زيد السحر السدس الآخر من الليل وقوله فان جزءا اليل ثلاثة أجزاء يقال جزءا بتشديد الزاى وتخفيفها لغتان فصيحتان حكاهما ابن السكيت وغيره وبعدهما همزة أي قسم \* اما حكم المسألة فقيام الليل سنة متوكدة وقد تطابقت عليه دلائل الكتاب والسنة واجماع الامة والاحاديث الواردة فيه في الصحيحين وغيرهما أشهر من أن تذكر وأكثر من ان تحصر قال اصحابنا وغيرهم والتطوع المطلق بلا سبب في الليل أفضل منه في النهار لحديث ابي هريرة المذكور في الكتاب مع ما ذكره المصنف فان قسم ليل نصفين فالنصف الآخر افضل وان قسمه أثلاثا مستوية فالثلث الاوسط افضلها وافضل منه السدس الرابع والخامس لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص المذكور في الكتاب في

صلاة داود صلي الله عليه وسلم وهذا مراد  
المصنف والشافعي في المختصر وغيرهم  
بقولهم الثلث الاوسط افضل وينبغي ان لا يخل  
بصلاة الليل وان قلت ويكره ان يقوم كل الليل  
دائما للحديث المذكور في الكتاب فان قيل ما  
الفرق بينه وبين صوم الدهر غير ايام النهي فانه  
لا يكره عندنا فالجواب ان صلاة الليل كله دائما  
يضر العين وسائر البدن كما جاء في الحديث  
الصحيح بخلاف الصوم فانه يستوفى في الليل ما  
فاته

[ 45 ]

من اكل النهار ولا يمكنه نوم النهار إذا صلي الليل  
لما فيه من تفويت مصالح دينه ودنياه هذا حكم  
قيام الليل دائما فاما بعض الليالي فلا يكره  
احياؤها فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي  
الله عنها ان النبي صلي الله عليه وسلم كان إذا  
دخل لعشر الاواخر من رمضان احيا الليل واتفق  
اصحابنا علي احياء ليلتي العيدين والله أعلم\*  
(فرع) في مسائل مهمة تتعلق بصلاة الليل  
(احداها) يسن لكل من استيقظ في الليل ان  
يمسح النوم عن وجهه وان يتسوك وان ينظر في  
السماء وان يقرأ الآيات التي في آخر آل عمران  
ان في خلق السموات والارض الآيات ثبت كل ذلك  
في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم (الثانية) السنة ان يفتح صلاة الليل  
بركعتين خفيفتين ثم يصلي بعدهما كيف شاء  
لحديث عائشة رضي الله عنها قالت " كان رسول  
الله صلي الله عليه وسلم إذا قام من الليل  
ليصلي افتتح صلاته بركعتين خفيفتين " رواه  
مسلم وعن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي

صلي الله عليه وسلم قال " إذا قال احدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين " رواه مسلم (الثالثة) السنة ان يسلم من كل ركعتين وسنوضحه قريبا بدلائله وفروعه ان شاء الله تعالى (الرابعة) تطويل القيام عندنا افضل من تطويل السجود والركوع وغيرهما وافضل من تكثير الركعات وقد سبقت المسألة بدلائلها ومذاهب العلماء فيها في اول باب صفة الصلاة (الخامسة) هل يستحب الجهر بالقراءة في صلاة الليل ام الاسرار ام التوسط بينهما فيه ثلاثة اوجه سبقت بدلائلها في باب صفة الصلاة وذكرت هناك جملة من الاحاديث الواردة في المسألة وهذا الخلاف فيمن لا يتاذى ؟ ؟ ؟ احد ولا يخاف به رياء ونحوه فان اختل أحد هذين الشرطين أسر بلا خلاف والسنة ترتيل قراءته وتدبرها ولا بأس بترديد الآية للتدبر وان طال ترديدها (السادسة) إذا نعس في صلاته فليتركها وليرقد حتى يذهب عنه النوم لحديث عائشة رضی الله عنها ان النبي صلي الله عليه وسلم قال " إذا نعس احدكم في صلاته فليرقد حتى يذهب عنه النوم فان احدكم وهو ناعس لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه " رواه البخاري ومسلم وعن ابى هريرة رضی الله عنه قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم " إذا قام احدكم من الليل فاستعجم القرآن علي لسانه فلم يدر ما يقول فليضطجع " رواه مسلم وعن انس رضی الله عنه

[ 46 ]

قال " دخل رسول الله صلي الله عليه وسلم المسجد وحبل ممدود بين ساريتين فقال ما هذا قالوا الزينب تصلى فإذا كسلت أو فترت أمسكت

به فقال حلوه ليصل أحدكم نشاطه فإذا كسل أو  
فتر فليقعد " رواه البخاري ومسلم والاحاديث  
الصحيحة بهذا المعنى مشهورة (السابعة)  
يستحب للرجل إذا استيقظ لصلاة الليل أن يوقظ  
لها امرأته ويستحب للمرأة إذا استيقظت لها أن  
توقظ زوجها لها ويستحب لغيرهما أيضا لحديث أم  
سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه  
وسلم استيقظ ليلة فقال سبحان الله ماذا أنزل  
الليلة من الفتنة ماذا أنزل من الخزائن: من يوقظ  
صواحب الحجرات يا رب كاسية في الدنيا عارية  
في الآخرة " رواه البخاري وعن علي رضي الله  
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " طرقة  
وفاطمة ليلة فقال الا تصليان قال فقلت يا  
رسول الله انفسنا بيد الله فإذا شاء يبعثنا بعثنا  
فانصرف حين قلت ذلك ثم سمعته وهو مول  
يضرب فخذة وهو يقول وكان الانسان أكثر شئ  
جدلا " رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم " رحم الله رجلا قام من الليل فصلي  
وأيقظ امرأته فان أبت نضح في وجهها الماء رحم  
الله امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت زوجها  
فان أبي نضحت في وجهه الماء " رواه أبو داود  
وغيره بأسناد صحيح وعن أبي سعيد وأبي هريرة  
جميعا قالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "   
إذا أيقظ الرجل أهله من الليل فصليا أو صلي  
ركعتين جميعا كتب من الذاكرين والذاكرات "   
رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسناد صحيح  
(الثامنة) يستحب لمن أراد قيام الليل أن لا يعتاد  
منه الا قدرا يغلب على ظنه بقرائن حاله انه يمكنه  
الدوام عليه مدة حياته ويكره بعد ذلك تركه  
والنقص منه لغير ضرورة ودلائل هذا كله في  
الصحيحين مشهورة منها حديث عائشة رضي الله  
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "

خذوا من الاعمال ما تطيقون فوالله لا يمل الله حتى تملوا " رواه البخاري ومسلم ومعناه لا يعاملكم معاملة المال ويقطع عنكم الثواب حتى تملوا " وعنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " سئل أي العمل أحب إلي الله تعالى قال ادومه وان قل " رواه البخاري ومسلم وعنهما قالت " كان عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ديمة " رواه مسلم وعنهما قالت كان رسول الله

[ 47 ]

صلى الله عليه وسلم إذا عمل عملا انتبه وكان إذا نام من الليل أو مرض صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة قالت وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح وما صام شهرا متتابعا إلا رمضان " رواه مسلم وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك قيام الليل " رواه البخاري ومسلم وعن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " نعم الرجل عبد الله لو كان يصلى من الليل قال سالم فكان عبد الله بعد ذلك لا ينام من الليل إلا قليلا " رواه البخاري ومسلم وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال " ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم رجل نام حتى أصبح قال ذاك رجل بال الشيطان في أذنيه أو قال في أذنه " رواه البخاري ومسلم والاحاديث في الصحيحين بمعنى ما ذكرته كثيرة (التاسعة) ينبغي له أن ينوى عند نومه قيام الليل نية جازمة ليحوز ما ثبت في الحديث الصحيح عن أبي الدرداء رضى الله عنه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم

قال " من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم فيصلي من الليل فغلبته عينه حتى يصبح كتب له ما نوى وكان نومه صدقة عليه من ربه " رواه النسائي وابن ماجه باسناد صحيح علي شرط مسلم (العاشرة) يستحب استحبابا متأكدا أن يكثر من الدعاء والاستغفار في ساعات الليل كلها وأكده النصف الآخر وأفضله عند الاسحار قال الله تعالى (والمستغفرين بالاسحار) وقال تعالى (وبالاسحار هم يستغفرون) وعن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " ان في الليل لساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله خيرا من أمر الدنيا والآخرة الا أعطاه إياه وذلك كل ليلة " رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " ينزل ربنا تبارك وتعالى في كل ليلة حين يبقى من ثلث الليل الآخر يقول من يدعو فاستجيب له من يسألني فاعطيه من يستغفرنى فأغفر له " رواه البخاري ومسلم وفي هذا الحديث وشبهه من احاديث الصفات وآياتها مذهبان مشهوران أحدهما تأويله علي ما يليق بصفات الله سبحانه وتعالى وتنزيهه من الانتقال وسائر صفات المحدث وهذا هو الاشهر عن

[ 48 ]

المتكلمين والثاني الامسك عن تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله سبحانه عن صفات المحدث لقوله تعالى ليس كمثله شئ وهذا مذهب السلف وجماعة من المتكلمين وحاصله أن يقال لا نعلم المراد بهذا ولكن نؤمن به مع اعتقادنا ان ظاهره غير مراد وله معنى يليق بالله تعالى والله أعلم \*

(فرع) الصحيح المنصوص في الام والمختصر ان الوتر يسمى تهجدا وفيه وجه انه لا يسمى تهجدا بل الوتر غير التهجد \* (فرع) عن ابي موسي الاشعري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا مرض العبد أو سافر كتب مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا " رواه البخاري \* (فرع) عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " استعينوا بطعام السحر على صيام النهار وبالقيلوله على قيام الليل " رواه ابن ماجه باسناد ضعيف " القيلولة في اللغة النوم نصف النهار وقد سبق أن احاديث الفضائل يعمل فيها بالضعيف \* قال المصنف رحمه الله \* (وأفضل التطوع بالنهار ما كان في البيت لما روى زيد بن ثابت رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة "). \* (الشرح) حديث زيد رواه البخاري ومسلم ورواية زيد بن ثابت بن ضحاک بن زيد الانصاري النجاي بالنون والجيم كنيته أبو سعيد وقيل أبو خارجة وقيل أبو عبد الرحمن وكان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان كاتباً لعمر بن الخطاب رضى الله عنه توفى بالمدينة سنة اربع وخمسين وقيل غير ذلك قال اصحابنا وغيرهم من العلماء فعل ما لا تسن له الجماعة من التطوع في بيته افضل منه في المسجد وغيره سواء في ذلك تطوع الليل والنهار وسواء الرواتب مع الفرائض وغيرها وعجيب من المصنف في تخصيصه بتطوع النهار وكان ينبغي أن يقول وفعل التطوع في البيت افضل كما قاله في التنبيه وكما قاله الاصحاب وسائر العلماء ودليله الحديث المذكور مع غيره من الاحاديث الصحيحة في ذلك وقد قدمت هذه المسألة بدلائلها من الاحاديث الصحيحة وفروعها وكلام الاصحاب فيها في اواخر باب صفة الصلاة ومن

الاحاديث المهمة التي سبق هناك حديث ابي موسى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " مثل البيت الذي يذكر الله تعالى فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه مثل الحى والميت " رواه البخاري ومسلم \* \* قال المصنف رحمه الله

[ 49 ]

(والسنة ان يسلم من كل ركعتين لما روى ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " صلاة الليل مثنى مثنى فإذا رأيت أن الصبح تدركك فوتر بواحدة " وان جمع ركعات بتسليمة جاز لما روت عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان يصلى ثلاث عشرة ركعة ويوتر من ذلك بخمس يجلس في الاخرة ويسلم وانه أوتر بسبع وبخمس لا يفصل بينهن بسلام " وان تطوع بركعة واحدة جاز لما روى ان عمر رضى الله عنه " مر بالمسجد فصلى ركعة فتبعه رجل فقال يا أمير المؤمنين انما صليت ركعة فقال انما هي تطوع فمن شاء زاد ومن شاء نقص " (الشرح) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم ولفظه عندهما " صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيت الصبح فوتر بواحدة " وفي رواية فإذا خفت وفي رواية أبي داود صلاة اليل والنهار مثنى مثنى وأسنادهما صحيح وروى البيهقي بأسناده عن الامام البخاري أنه سئل عن هذه الرواية فقال هي صحيحة ولو ذكر المصنف الروایتين كان احسن وحديث عائشة صحيح بعضه في الصحيحين وبعضه في أحدهما بمعناه ففي رواية عنها " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شئ إلا في آخرها " رواه

مسلم وفى رواية " كان يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها الا فى الثامنة ثم ينهض ولا يسلم فيصلي التاسعة ثم يسلم " رواه مسلم واما الاثر المذكور عن عمر رضي الله عنه رواه الشافعي ثم البيهقي باسنادين ضعيفين ومعنى كلامه ان التطوع يسن كونه ركعتين ولا يشترط ذلك بل من شاء استوفى المسنون ومن شاء زاد عليه فزاد علي ركعتين بتسليمة ومن شاء نقص منه فاقصر علي ركعة \* اما حكم المسألة فقال اصحابنا التطوع الذى لا سبب له ولا حصر له ولا لعدد ركعات الواحدة منه وله ان ينوي عددا وله ان لا ينويه بل يقتصر على نية الصلاة فإذا شرع في تطوع ولم ينو عددا فله ان يسلم من ركعة وله ان يزيد فيجعلها ركعتين أو ثلاثا أو عشرة أو مائة أو الف أو غير ذلك ولو صلى عددا لا يعلمه ثم سلم صح بلا خلاف اتفق عليه اصحابنا ونص عليه الشافعي رحمه الله في الاملاء وروى البيهقي باسناده ان اباذر رضي الله عنه صلى عددا كثيرا فلما سلم قال له الاحنف بن قيس رحمه الله هل تدري انصرفت علي شفع ام على

[ 50 ]

وتر قال الا اكن ادري فان الله يدري اني سمعت خليلي ابا القاسم صلي الله عليه وسلم يقول ثم بكى ثم قال اني سمعت خليلي ابا القاسم صلي الله عليه وسلم يقول ما من عبد يسجد لله سجدة الا رفع الله بها درجة وخط عنه بها خطيئة " ورواه الدارمي في مسنده باسناد صحيح الا رجلا اختلفوا في عدالته وحكي صاحب التتمة وجهين فيمن نوى التطوع مطلقا يكره له الاقتصار على ركعة بناء على انه لو نذر صلاة هو يكفيه ركعة ام

يجب ركعتان وفيه القولان المشهوران وهذا الوجه ضعيف جدا أو غلط وأما إذا نوى ركعة واحدة واقتصر عليها فتصح صلاته بلا خلاف ولو نوى عددا قليلا أو كثيرا وإن بلغت كثرته ما بلغت صحت صلاته ويستوفيه بتسليمة واحدة فانه اكثر المنقول في الوتر وهذا الوجه شاذ ضعيف والصحيح المشهور جواز الزيادة ما شاء قال أصحابنا ثم إذا نوى عددا فله أن يزيد وله أن ينقص فمن أحرم بركعتين أو ركعة فله جعلها عشرا ومائة ومن أحرم بعشر أو مائة أو ركعتين فله جعلها ركعة ونحو ذلك قال أصحابنا وإنما يجوز الزيادة والنقص بشرط تغيير النية قبل الزيادة والنقص فان زاد أو نقص بلا تغيير النية عمدا بطلت صلاته بلا خلاف مثاله نوى ركعتين فقام إلى ثلاثة بنية الزيادة جاز وان قام بلا نية عمدا بطلت صلاته وإن قام ناسيا لم تبطل لكن يعود إلى القعود ويتشهد ويسجد للسهو فلو بداله في القيام وأراد أن يزيد فهل يشترط العود إلي القعود ثم يقوم منه ام له المضى فيه وجهان مشهوران (اصحهما) الاشتراط لان القيام إلي الثالثة شرط ولم يقع معتدا به ثم يسجد للسهو في آخر صلاته ولو نوى ركعتين فصلى أربعاً ساهيا ثم نوى اكمال صلاته أربعاً صلى ركعتين آخرتين ولا يحسب ما سهي به ولو نوى أربعاً ثم نوى الاقتصار علي ركعتين جاز وسلم منهما فلو سلم قبل تغيير النية عمدا بطلت صلاته وان سلم سهوا أتم أربعاً وسجد للسهو فلو أراد بعد سلامه أن يقتصر على الركعتين جاز فيسجد للسهو ويسلم ثانيا لان سلامه الاول وقع سهوا فهو غير محسوب ثم ان تطوع بركعة فلا بد من التشهد عقبها ويجلس متوركا كما سبق بيانه في بابه وان زاد على ركعة فله أن يقتصر على تشهد واحد في آخر صلاته وهذا التشهد ركن لا بد منه وله أن

يتشهد في كل ركعتين كما في الفرائض الرباعية فان كان العدد وترا فلا بد من التشهد في الآخرة أيضا هذا إذا كانت صلاته أربعاً فان كانت ستاً أو عشراً أو عشرين أو أكثر من ذلك شفعا كانت أو وترا ففيها أربعة أوجه (الصحيح) الذي قطع به العراقيون وآخرون أنه يجوز أن يتشهد في كل ركعتين وان كثرت التشهدات ويتشهد في الآخرة وله أن يقتصر على تشهد في الآخرة وله أن يتشهد في كل أربع أو ثلاث أو ست وغير ذلك ولا يجوز أن يتشهد في كل ركعة لانه اختراع صورة في الصلاة لا عهد بها (والثاني)

[ 51 ]

لا يجوز الزيادة على تشهدين بحال من الصلاة الواحدة ولا يجوز أن يكون بين التشهدين أكثر من ركعتين إن كان العدد شفعا فان كان وترا لم يجز بينهما أكثر من ركعة وبهذا الوجه قطع القاضي حسين وصاحب التتمة والتهديب وغيرهم وهو قوى وظاهر السنة يقتضيه (والثالث) انه لا يجلس الا في الآخرة حكاه صاحب الابانة والبيان وهو غلط (والرابع) يجوز التشهد في كل ركعتين وفي كل ركعة واختاره إمام الحرمين والغزالي وهو ضعيف أو باطل قال الرافعي لم يذكر هذا غير الامام والغزالي قال ولا خلاف في جواز الاقتصار على تشهد في آخر الصلاة قال والمذهب جواز التشهد في كل ركعتين قال فان اقتصر على تشهد قرأ السورة في كل الركعات وإن صلي بتشهدين ففي استحباب قراءة السورة فيما بعد التشهد الاول القولان المعروفان في الفرائض وقد سبق بيان هذه المسألة في فصل القراءة من باب صفة الصلاة قال أصحابنا ولا خلاف أن

الافضل أن يسلم من كل ركعتين في نوافل الليل والنهار وقد تكرر بيان هذا في مواضع سبقته وبالله التوفيق \* (فرع) في مذاهب العلماء في ذلك: قد ذكرنا أنه يجوز عندنا أن يجمع ركعات كثيرة من النوافل المطلقة بتسليمة وان الافضل في صلاة الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين وبهذا قال مالك واحمد وداود وابن المنذر وحكى عن الحسن البصري وسعيد بن جبير وقال أبو حنيفة التسليم من ركعتين أو أربع في صلاة النهار سواء في الفضيلة ولا يزيد على ذلك وصلاة الليل ركعتان وأربع وست وثمان بتسليمة ولا يزيد على ثمان وكان ابن عمر يصلى بالنهار أربعاً واختاره اسحاق \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ويستحب لمن دخل المسجد أن يصلي ركعتين تحية المسجد لما روى أبو قتادة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا دخل أحدكم المسجد فليصل سجدة من قبل أن يجلس " فان دخل وقد حضرت الجماعة لم يصل التحية لقوله صلى الله عليه وسلم " إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة " ولانه يحصل به التحية كما يحصل حق الدخول الي الحرم بحجة الفرض) \*

[ 52 ]

(الشرح) حديث أبي قتادة صحيح رواه البخاري ومسلم بمعناه من طرق منها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتي يصلى ركعتين " هذا لفظ البخاري ومسلم والمراد بالسجدة في رواية المصنف ركعتان وقد تكررت الاحاديث الصحيحة بمثل ذلك وأما حديث " إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة " فرواه مسلم من رواية أبي هريرة

رضي الله عنه \* أما حكم المسألة فاجمع العلماء  
علي استحباب تحية المسجد ويكره أن يجلس من  
غير تحية بلا عذر لحديث أبي قتادة المصريح  
بالنهي وسواء عندنا دخل في وقت النهي عن  
الصلاة أم في غيره كما سنوضحه بدليله في باب  
ان شاء الله تعالى قال اصحابنا وتحية المسجد  
ركعتان للحديث فان صلى أكثر من ركعتين  
بتسليمة واحدة جاز وكانت كلها تحية لاشتمالها  
على الركعتين ولو صلى علي جنازة أو سجد  
لتلاوة أو شكر أو صلى ركعة واحدة لم تحصل  
التحية لمصريح الحديث الصحيح هذا هو المذهب  
وحكي الرافعي وجها أنها تحصل لحصول عبادة  
واكرام المسجد والصواب الاول وإذا جلس  
والحالة هذه كان مرتكباً للنهي قال اصحابنا ولا  
يشترط ان ينوي بالركعتين التحية بل إذا صلى  
ركعتين بنية الصلاة مطلقاً أو نوى ركعتين نافلة  
راتبة أو غير راتبة أو صلاة فريضة مؤداة أو مقضية  
أو مندورة أجزاءه ذلك وحصل له ما نوى وحصلت  
تحية المسجد ضمناً ولا خلاف في هذا قال اصحابنا  
وكذا لو نوى الفريضة وتحية المسجد أو الراتبة  
وتحية المسجد حصلاً جميعاً بلا خلاف وأما قول  
الرافعي في الصورة الاولى أنه يجوز أن يطرد  
فيه الخلاف فيمن نوى بغسله الجنابة هل تحصل  
الجمعة وقول الشيخ ابي عمرو بن الصلاح في  
الصورة الثانية أنه ينبغي أن يطرد فيها الخلاف  
فيمن نوى بغسله الجنابة والجمعة فليس كما قالوا  
ولم يذكر أحد من اصحابنا هذا الذي ذكرناه بل  
كلهم مصرحون بحصول الصلاة في الصورتين  
وحصول التحية فيهما وبانه لا خلاف فيه ويفارق  
مسألة غسل الجمعة لانها سنة مقصودة وأما  
التحية فالمراد بها أن لا ينتهك المسجد بالجلوس  
بغير صلاة والله أعلم \* (فرع) لو تكرر دخوله في  
المسجد في الساعة الواحدة مراراً قال صاحب

التتمة تستحب التحية لكل مرة وقال المحاملى  
في اللباب أرجو أن تجزيه التحية مرة واحدة  
والاول أقوى وأقرب إلي ظاهر الحديث

---

[ 53 ]

(فرع) قال أصحابنا تكره التحية في حالتين  
(إحدهما) إذا دخل والامام في المكتوبة أو وقد  
شرع المؤذن في الاقامة (الثاني) إذا دخل  
المسجد الحرام فلا يشتغل بها عن الطواف وأما  
إذا دخل والامام يخطب يوم الجمعة أو غيره فلا  
يجلس حتى يصلي التحية ويخففها وسنوضحها  
بدلائلها حيث ذكرها المصنف في صلاة الجمعة إن  
شاء الله تعالى \* (فرع) لو جلس في المسجد قبل  
التحية وطال الفصل فانت ولا يشرع قضاؤها  
بالاتفاق كما سبق بيانه فان لم يطل الفصل  
فالذي قاله الاصحاب أنها تفوت بالجلوس فلا  
يفعلها بعده وذكر الاصحاب هذه المسألة في  
كتاب الحج في مسالة الاحرام لدخول الحرم  
وقاسوا عليها أن من دخله بغير احرام لا يقضيه  
بل فاته بمجرد الدخول كما تفوت التحية بالجلوس  
وذكر الامام أبو الفضل ابن عبدان من أصحابنا في  
كتابه المصنف في العبادات أنه لو نسي التحية  
وجلس ثم ذكرها بعد ساعة صلاها وهذا غريب وقد  
ثبت عن جابر رضى الله عنه قال " جاء سليك  
الغطفاني يوم الجمعة ورسول الله صلى الله  
عليه وسلم قاعدا على المنبر فقعده سليك قبل أن  
يصلي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أركعت  
ركعتين قال لا قال قم فاركعهما " رواه مسلم  
بهذا اللفظ ورواه البخاري أيضا بمعناه فالذي  
يقتضيه هذا الحديث أنه إذا ترك التحية جهلا بها أو  
سهوا يشرع له فعلها ما لم يطل الفصل وهذا هو

المختار وعليه يحمل قول ابن عبدان ويحمل كلام  
الاصحاب على ما إذا طال الفصل لئلا يصادم  
الحديث الصحيح وهذا الذي اختاره متعين لما فيه  
من موافقه الحديث والجمع بين كلام الاصحاب  
وابن عبدان والحديث والله أعلم \* (فصل) في  
مسائل تتعلق بباب صلاة التطوع (احداها) يستحب  
ركعتان عقب الوضوء للاحاديث الصحيحة فيها وقد  
أوضحت المسألة بدلائلها في آخر الباب صفة  
الوضوء ويستحب لمن أريد قتله بقصاص أو في  
حد أو غيرهما أن يصلي قبله ان أمكنه لحديث أبي  
هريرة أن حبيب ابن عدى الصحابي رضي الله عنه  
حين أخرجه الكفار ليقتلوه في زمن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال دعوني أصلي ركعتين فكان  
أول من صلي الركعتين عند القتل رواه البخاري  
ومسلم (الثانية) من السنن ركعتا الاحرام وكذا  
ركعتا الطواف إذا قلنا بالاصح انهما لا يجبان  
(الثالثة) السنة لمن قدم من سفر أن يصلي  
ركعتين في المسجد أول قدومه لحديث كعب بن  
مالك رضي الله عنه قال " كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد  
فركع فيه ركعتين " رواه البخاري ومسلم

[ 54 ]

واحتج به البخاري في المسألة (الرابعة) صلاة  
الاستخارة سنة وهي أن من أراد من الامور صلي  
ركعتين بنية صلاة الاستخارة ثم دعى بما سنذكره  
ان شاء الله تعالى واتفق أصحابنا وغيرهم على  
أنها سنة لحديث جابر رضي الله عنه قال " كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا  
الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من  
القرآن يقول اذا هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين

من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك  
بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسالك من فضلك  
العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت  
علام الغيوب الله ان كنت تعلم أن هذا الامر خير  
لى في دينى ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال  
عاجل أمري وأجله - فاقدره لى ويسره لى ثم  
بارك لى فيه اللهم وان كنت تعلم ان هذا الامر  
شر لى في دينى ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال  
فى عاجل أمرى وأجله - فاصرفه عنى واصرفنى  
عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم ارضنى به  
ويسمى حاجته " رواه البخاري فى مواضع من  
صحيحه وفى بعضها ثم رضى به ويستحب له أن  
يقراً فى الركعة الاولى بعد الفاتحة قل يا ايها  
الكافرون وفى الثانية قل هو الله احد ثم ينهض  
بعد الاستخارة لما ينشرح له صدره (الخامسة)  
قال القاضي حسين وصاحب التهذيب والتممة  
والرويانى فى اواخر كتاب الجنائز من كتابه البحر  
يستحب صلاة التسبيح للحديث الوارد فيها وفى  
هذا الاستحباب نظر لان حديثها ضعيف وفيها  
تغيير لنظم الصلاة المعروف فينبغى الا يفعل  
بغير حديث وليس حديثها بثابت وهو ما رواه ابن  
عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم للعباس رضى الله عنه " يا عباس  
يا عماه الا اعطيك ألا امنحك الا احبوك الا افعل بك  
عشر خصال إذا انت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك  
اوله وآخره قديمه وحديثه خطاه وعمده صغيره  
وكبيره سره وعلانيته ان تصلى اربع ركعات تقرا  
فى كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة فإذا فرغت  
من القراءة فى اول ركعة وانت قائم قلت سبحان  
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس  
عشر مرة ثم تركع وتقولها وانت راکع عشرا أو  
ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرا ثم تهوى  
ساجدا فتقولها وانت ساجد عشرا ثم ترفع رأسك

من السجود فتقولها عشرا ثم تسجد فتقولها  
عشرا ثم ترفع رأسك فتقولها عشرا فذلك خمس  
وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في اربع ركعات  
ان استطعت أن تصلها كل يوم فافعل فان لم  
تفعل ففي كل جمعة مرة فان لم تفعل ففي كل  
شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم  
تفعل ففي كل عمرك مرة " رواه ابو داود وابن  
ماجه وابن خزيمة في صحيحه وغيرهم ورواه  
الترمذي من رواية ابي رافع بمعناه قال

[ 55 ]

الترمذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في  
صلاة التسبيح غير حديث قال ولا يصح منه كبير  
شئ قال وقد رأى ابن المبارك غير واحد من اهل  
العلم صلاة التسبيح وذكروا لفضل فيه وكذا قال  
العقيلي ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت وكذا  
ذكر أبو بكر بن العربي وآخرون أنه ليس فيها  
حديث صحيح ولا حسن والله أعلم (السادسة) في  
صلاة الحاجة عن ابن اوفى رضى الله عنهما قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من كانت  
له حاجة الي الله تعالى أو احد من بني آدم  
فليتوضأ فليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم  
ليثنى على الله عزوجل وليصل على النبي صل  
الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الحليم  
الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله  
رب العالمين اسالك موجبات رحمتك وعزائم  
مغفرتك والغنيمه من كل بر والسلامة من كل اثم  
لا تدع لي ذنبا الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا  
حاجة هي لك رضاء الا قضيتها يا ارحم الراحمين "  
رواه الترمذي وضعفه (السابعة) يكره تخصيص  
ليلة الجمعة بصلاة لحديث ابي هريرة رضى الله

عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا  
تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي " رواه  
مسلم (الثامنة) قد سبق ان النوافل لا تشرع  
الجماعة فيها الا في العيدين والكسوفين  
والاستسقاء وكذا التراويح والوتر بعدها إذا قلنا  
بالاصح ان الجماعة فيها أفضل وأما باقى النوافل  
كالسنن الراجعة مع الفرائض والضحي والنوافل  
المطلقة فلا تشرع فيها الجماعة أي لا تستحب  
لكن لو صلاها جماعة جاز ولا يقال انه مكروه وقد  
نص الشافعي رحمه الله في مختصري البويطي  
والربيع علي انه لا بأس بالجماعة في النافلة  
ودليل جوازها جماعة احاديث كثيرة في الصحيح  
منها حديث عتيان ابن مالك رضى الله عنه أن  
النبي صلى الله عليه وسلم " جاءه في بيته بعد ما  
اشتد النهار ومعه أبو بكر رضى الله عنه فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم أين تحب أن أصلى من  
بيتك فاشرت إلى المكان الذى أحب ان يصلى فيه  
فقام وصفنا خلفه ثم سلم وسلمنا حين سلم "  
رواه البخاري ومسلم وثبتت الجماعة في النافلة  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من رواية ابن  
عباس وأنس بن مالك وابن مسعود وحذيفة رضى  
الله عنهم واحاديثهم كلها في الصحيحين الا  
حديث حذيفة ففي مسلم فقط والله أعلم  
(التاسعة) ينبغى لكل أحد المحافظة علي النوافل  
والاكثار منها علي حسب ما سبق بيانه في الباب  
وقد سبق دلائله ومن أهمها حديث أبى هريرة  
رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول " ان أول ما يحاسب به العبد  
يوم القيامة من عمله صلاته فان صلحت فقد أفلح  
وأنجح وان فسدت فقد خاب وخسر فان انتقص  
من فريضته شيئاً قال الرب سبحانه وتعالى  
اذكروا هل لعبدي من تطوع فتكمل به ما انتقص  
من

الفريضة ثم يكون سائر عمله علي ذلك " رواه الترمذي والنسائي وآخرون قال الترمذي حديث حسن ورواه أبو داود من رواية أبي هريرة هكذا ثم رواه من رواية تميم الداري بمعناه باسناد صحيح (العاشرة) الصلاة المعروفة بصلاة الرغائب وهي ثنتي عشرة ركعة تصلي بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة في رجب وصلاة ليلة نصف شعبان مائة ركعة وهاتان الصلاتان بدعتان ومنكران قبيحتان ولا يغتر بذكرهما في كتاب قوت القلوب واحياء علوم الدين ولا بالحديث المذكور فيهما فان كل ذلك باطل ولا يغتر ببعض من اشتبه عليه حكمهما من الائمة فصنف ورقات في استحبابهما فانه غلط في ذلك وقد صنف الشيخ الامام أبو محمد عبد الرحمن بن اسمعيل المقدسي كتابا نفيسا في ابطالهما فاحسن فيه وأجاد رحمه الله \*

(فرع) في مذاهب العلماء في كيفية ركعات التطوع: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز في النفل المطلق المطلق أن يسلم من ركعة وركعتين وأنه يجوز أن يجمع بين ركعات كثيرة سواء كان بالليل أم بالنهار وقال أبو حنيفة لا يجوز الاقتصار علي ركعة في صلاة أبدا قال ويجوز نوافل النهار ركعتين وأربعا ولا يزيد عليها ونوافل الليل ركعتين وأربعا وستا وثمانيا ولا يزيد وقد سبقت الاحاديث الصحيحة في فصل الوتر المصراحة بدلائل مذهبنا \* (فرع) مذهبنا أن الافضل في نفل الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وسعيد بن جبير وحماد بن أبي سليمان ومالك واحمد واختاره ابن المنذر وحكي عن ابن عمر واسحق بن راهويه أن

الافضل في النهار أربعاً: وقال الاوزاعي وابو حنيفة صلاة الليل مثنى وصلاة النهار إن شاء أربعاً وإن شاء ركعتين دليلنا الحديث السابق " صلاة الليل والنهار مثنى " وهو صحيح كما بيناه قريبا وقد ثبت في كون صلاة النهار ركعتين ما لا يحصى من الاحاديث وهي مشهورة في الصحيح كحديث ركعتين قبل الظهر وركعتين بعده وكذا قبل العصر وبعد المغرب والعشاء وحديث ركعتي الضحي وتحية المسجد وركعتي الاستخارة وركعتين إذا قدم من سفر وركعتين بعد الوضوء وغير ذلك وأما الحديث المروي عن ابي ايوب رضى الله عنه يرفعه أربع قبل الظهر لا تسليم فيهن يفتح لهن ابواب السماء فضعيف متفق على ضعفه وممن ضعفه يحيى بن سعيد القطان وابو داود والبيهقي ومداره علي عبيدة ابن معتب وهو ضعيف والله أعلم \* (فرع) مذهبنا أنه إذا أقيمت الصلاة كره أن يشتغل بناقلة سواء تحية المسجد وسنة الصبح وغيرها ونقله ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابنه وأبي هريرة وسعيد بن جبير وعروة بن الزبير وابن

[ 57 ]

سيرين واحمد واسحاق وابي ثور ونقل عن ابن مسعود ومسروق والحسن البصري ومكحول ومجاهد وحماد بن ابي سليمان أنه لا يأتي بصلاة سنة الصبح والامام في الفريضة قال وقال مالك ان لم يخف أن يفوته الامام بالركعة فليصل خارجا قبل أن يدخل وان خاف فوت الركعة فليركع مع الامام وقال الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وابو حنيفة اركعها في ناحية المسجد ما دمت تتيقن انك تدرك الركعة الاخرة فان خشيت فوت

الاخيرة فادخل مع الامام دليلنا حديث ابي هريرة  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا أقيمت  
الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة " رواه مسلم وعن  
ابن بحينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مر برجل وقد أقيمت صلاة الصبح فكلمه بشئ لا  
ندري ما هو فلما انصرفنا أحطنا به نقول ما قال  
لك رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال: يوشك  
أحدكم أن يصلي الصبح أربعاً " رواه البخاري  
ومسلم وهذا لفظه ولفظ البخاري أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم " رأى رجل يصلي ركعتين  
وقد أقيمت الصلاة فلما انصرف قال الصبح أربعاً  
" وعن عبد الله بن سرخس قال " دخل رجل  
المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في  
صلاة الغداة فصلى ركعتين في جانب المسجد ثم  
دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما  
سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا  
فلان باي الصلاتين اعتددت بصلاتك وحدك أم  
بصلاتك معنا " رواه مسلم \* (فرع) تصح النوافل  
وتقبل وان كانت الفرائض ناقصة لحديثي ابي  
هريرة وتميم الداري السابقين في المسألتين  
التاسعة والعاشره: وأما الحديث المروي عن علي  
رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم "   
مثل المصلي مثل التاجر لا يخلص له ربحه حتى  
يخلص رأس ماله كذلك المصلي لا تقبل نافلة  
حتى يؤدي الفريضة " فحديث ضعيف بين  
البيهقي وغيره ضعفه قال البيهقي ولو صح  
لحمل علي نافلة تكون صحتها متوقفة على صحة  
الفريضة كسنة المغرب والعشاء والظهر بعدها  
ليجمع بينه وبين حديثي ابي هريرة وتميم والله  
أعلم \*

(باب سجود التلاوة) \* قال المصنف رحمه الله \*  
(سجود التلاوة مشروع للقارى والمستمع لما  
روى ابن عمر رضي الله عنهما قال " كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فإذا  
مر بسجدة كبر وسجد وسجدنا " فان ترك القارى  
سجد المستمع لانه توجه عليهما فلا يتركه أحدهما  
بترك الآخر وأما من سمع القارئ وهو غير مستمع  
إليه فقال الشافعي لا يؤكد عليه كما يؤكد على  
المستمع لما روي عن عثمان وعمران ابن  
الحصين رضي الله عنهم السجدة علي من استمع  
وعن ابن عباس رضي الله عنهما السجدة لمن  
جلس لها وهو سنة غير واجب لما روى زيد بن  
ثابت رضي الله عنه قال " عرضت النجم علي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يسجد منا  
أحد " \* (الشرح) حديث ابن عمر رضي الله  
عنهما رواه البخاري ومسلم بلفظه إلا قوله كبر  
فليس في روايتهما وهذا اللفظ في رواية ابى  
داود واسنادها ضعيف: وأما حديث زيد بن ثابت  
فرواه البخاري ومسلم بمعناه لفظ رواية البخاري  
عن زيد قال " قرأت علي النبي صلى الله عليه  
وسلم والنجم فلم يسجد فيها " ورواية مسلم "  
انه قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والنجم إذا هوى فلم يسجد فيها": وأما الاثر عن  
ابن عباس فصحيح ذكره البيهقي وكذا الاثران عن  
عثمان وعمران ذكرهما البخاري في صحيحه  
تعليقا بصيغة الجزم: أما حكم المسألة فسجود  
التلاوة سنة للقارى والمستمع بلا خلاف وسواء  
كان القارئ في صلاة أم لا وفي وجه شاذ ضعيف  
لا يسجد المستمع لقراءة مصل غير امامه حكاة  
الرافعي وسواء سجد القارئ أم لم يسجد يسن  
للمستمع ان يسجد هذا هو الصحيح وبه قطع

الجمهور وقال الصيدلاني لا يسن له السجود إذا لم يسجد القارئ واختاره امام الحرمين ولو استمع الي قراءة محدث أو كافر أو صبي فوجهان الصحيح استحباب السجود لانه استمع سجده: (والثاني) لا لانه كالتابع للقارئ: وأما الذي لا يستمع لكن يسمع بلا اصغاء ولا قصد ففيه ثلاثة اوجه (الصحيح) المنصوص في البويطي وغيره انه يستحب له ولا يتأكد في حقه تأكده في حق المستمع (والثاني) انه كالمستمع: (والثالث) لا يسن له السجود وبه قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي \* (فرع) المصلي إذا كان منفردا سجد لقراءة نفسه فلو قرأ السجدة فلم يسجد ثم بدا له أن يسجد لم يجز لانه تلبس بالفرض فلا يتركه للعود الي سنة ولانه يصير زائدا ركوعا فلو بدا له قبل بلوغ

[ 59 ]

حد الراكعين جاز ولو هوي لسجود التلاوة ثم بدا له فرجع جاز كما لو قرأ بعض التشهد الاول ولم يتمه جاز بلا شك قال اصحابنا ويكره للمصلي الاصغاء إلى قراءة غير امامه فان اصغى المنفرد لقراءة قارئ في الصلاة أو غيرها لم يجز ان يسجد لانه ممنوع من هذا الاصغاء فان سجد بطلت صلاته وان كان المصلي إماما فهو كالمنفرد فيما ذكرناه قال اصحابنا ولا يكره له قراءة آية السجدة في الصلاة سواء كانت صلاة جهرية أو سرية هذا مذهبنا وسنذكر مذاهب العلماء فيه ان شاء الله تعالى: وإذا سجد الامام لزم المأموم السجود معه فان لم يسجد بطلت صلاته بلا خلاف لتخلفه عن الامام ولو لم يسجد الامام لم يسجد المأموم فان خالف وسجد بطلت صلاته بلا خلاف ويستحب أن

يسجد بعد سلامه ليتداركها ولا يتأكد ولو سجد  
الامام ولم يعلم المأموم حتى رفع الامام رأسه  
من السجود لا تبطل صلاة المأموم لانه تخلف  
بعذر ولكن لا يسجد فلو علم والامام بعد في  
السجود لزمه السجود ولو هوى المأموم ليسجد  
معه فرفع الامام وهو في الهوى رجع معه ولم  
يسجد وكذا الضعيف البطئ الحركة الذي هوى مع  
الامام لسجود التلاوة فرفع الامام رأسه قبل  
انتهائه إلى الارض لا يسجد بل يرجع معه بخلاف  
سجود نفس الصلاة فانه لا بد أن يأتي به وان رفع  
الامام لانه فرض: وأما المأموم فيكره له قراءة  
السجدة ويكره له أيضا الاصغاء إلى قراءة غير  
امامه كما سبق فلو سجد لقراءة نفسه أو لقراءة  
غير امامه بطلت صلاته لانه زاد سجودا عمدا \*  
قال المصنف رحمه الله \* (وسجدة التلاوة أربع  
عشرة في قوله الجديد سجدة في آخر الاعراف  
عند قوله تعالى (ويسبحونه وله يسجدون)  
وسجدة في الرعد عند قوله سبحانه وتعالى  
(بالغدو والاصال) وسجدة في النحل عند قوله  
تعالى (ويفعلون ما يؤمرون) وسجدة في بنى  
اسرائيل عند قوله تعالى (ويزيدهم خشوعا)  
وسجدة في مريم عند قوله تعالى (خروا سجدا  
وبكيا) وسجدة في الحج: (احداهما) عند قوله  
تعالى (ان الله يفعل ما يشاء): (والثانية) عند  
قوله تعالى (وافعلوا الخير لعلكم تفلحون)  
وسجدة في الفرقان عند قوله تعالى (وزادهم  
نفورا) وسجدة في النمل عند قوله تعالى (رب  
العرش العظيم) وسجدة في الم تنزيل عند قوله  
تعالى (وهم لا يستكبرون) وسجدة في حم  
السجدة عند قوله تعالى (وهم لا يستؤمنون) وثلاث  
سجدة في المفصل (احداها) في آخر النجم  
(فاسجدوا لله واعبدوا): (والثانية) في (إذا  
السماء انشقت) (وإذا قرئ عليهم القرآن لا

يسجدون): (والثالثة) في آخر اقرأ (واسجد  
واقترب) والدليل عليه ما روى عمرو بن العاص  
رضي الله عنه قال " اقرأني رسول الله صلى الله  
عليه وسلم

[ 60 ]

خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في  
المفصل وفي الحج سجدتان " وفي القديم سجود  
التلاوة احدى عشرة سجدة وأسقط سجدات  
المفصل لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما  
أن النبي صلى الله عليه وسلم " لم يسجد في  
شئ من المفصل منذ تحول الي المدينة " \*  
(الشرح) حديث عمرو رواه أبو داود والحاكم  
باسناد حسن وحديث ابن عباس رواه أبو داود  
والبيهقي باسناد ضعيف وضعفه البيهقي وغيره  
ومذهبنا أن سجدات التلاوة هذه الاربع عشرة  
وفي القديم انها احدى عشرة كما حكاه المنصف  
وهذا القديم ضعيف في النقل ودليله باطل كما  
سنذكره إن شاء الله تعالى في فرع مذاهب  
العلماء ومواضع السجدات كما ذكره المصنف ولا  
خلاف في شئ منها إلا في موضعين (أحدهما)  
سجدة حم السجدة فيها وجهان لاصحابنا حكاهما  
القاضي في تعليقه والبعوى وغيرهما أصحابهما  
عند يسأمون كما ذكره المصنف وبهذا قطع  
الاكثرون: (والثانى) أنها عند قوله تعالى (ان  
كنتم اياه تعبدون) وحكى ابن المنذر هذا المذهب  
عن عمر بن الخطاب والحسن البصري وابن  
سيرين واصحاب ابن مسعود وابراهيم والنخعي  
وابى صالح وطلحة بن مصرف وزيد بن الحارث  
ومالك والليث رضي الله عنهم وحكى الاول عن  
ابن المسيب وابن سيرين أيضا وابى وائل

والثوري واسحاق رحمهم الله وهو مذهب ابي حنيفة واحمد: الموضع الثاني سجدة النمل الصواب انها عند قوله تعالى (رب العرش العظيم) كما ذكره المصنف وبهذا قطع المصنف والشيخ ابو حامد في تعليقه والبندنجي والقاضي ابو الطيب في كتابه المجرد وصاحب الشامل وشذ العبدري من اصحابنا فقال في كتابه الكفاية هي عند قوله تعالى (ويعلم ما يخفون وما يعلنون) قال هذا مذهبنا ومذهب اكثر الفقهاء وقال مالك هي عند قوله تعالى (رب العرش العظيم) وهذا الذي ادعاه العبدري ونقله عن مذهبنا باطل مردود والله اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (واما سجدة ص فهي عند قوله تعالى (وخر راكعا واناب) وليست من سجديات التلاوة وانما هي سجدة شكر لما روى ابو سعيد الخدري رضى الله عنه قال " خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما فقرأ ص فلما مر بالسجدة تشزنا بالسجود فلما رأنا قال " انما هي توبة نبي " ولكن قد استعددتم للسجود فنزل وسجد " وروى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " سجدها نبي الله داود توبة وسجدناها شكرا " فان قرأها في الصلاة فسجد فيها ففيه وجهان: (احدهما) تبطل صلاته لانها سجدة شكر فبطلت بها الصلاة كالسجود عند تجدد نعمة: (والثاني) لا تبطل لانها تتعلق بالتلاوة فهي كسائر سجديات التلاوة) \*

[ 61 ]

(الشرح) حديث ابي سعيد رواه ابو داود باسناد صحيح علي شرط البخاري وقوله نشزنا هو بناء مثناة فوق ثم شين المعجمة ثم زاي مشددة ثم

نون مشددة أيضا أي تهيأنا وحديث ابن عباس رواه النسائي والبيهقي وضعفه قال اصحابنا سجدة ص ليست من عزائم السجود معناه ليست سجدة تلاوة ولكنها سجدة شكر هذا هو المنصوص وبه قطع الجمهور وقال أبو العباس ابن سريج وأبو اسحق المروزي هي سجدة تلاوة من عزائم السجود والمذهب الاول قال اصحابنا إذا قلنا بالمذهب فقرأها في غير الصلاة استحباب أن يسجد لحديث ابي سعيد هذا وحديث عمرو بن العاص السابق وحديث ابن عباس أن النبي صلي الله عليه وسلم سجد في ص رواه (1) وان قرأها في الصلاة ينبغي أن لا يسجد فان خالف وسجد ناسيا أو جاهلا لم تبطل صلاته ولكن يسجد للسهو وان سجدها عامدا عالما بالتحريم بطلت صلاته علي أصح الوجهين وقد ذكرهما المصنف بدليلهما ولو سجد امامه في ص لكونه يعتقدها فتلاوة أوجه أصحها لا يتابعه بل إن شاء نوى مفارقتة لانه معذور وان شاء ينتظره قائما كما لو قام الي خامسة لا يتابعه بل ان شاء فارقه وان شاء انتظره فان انتظره لم يسجد للسهو لان المأموم لا يسجد عليه: (والثاني) لا يتابعه أيضا وهو مخير في المفارقة والانتظار كما سبق فان انتظره سجد للسهو بعد سلام الامام لانه يعتقدان امامه زاد في صلاته جاهلا وان لسجود السهو توجهها عليهما فإذا أخل به الامام سجد المأموم: (والثالث) يتابعه في سجوده في ص حكاة الروياني في البحر لتأكد متابعة الامام وتأويله والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في حكم سجود التلاوة: قد ذكرنا أن مذهبنا انه سنة وليس بواجب وبهذا قال جمهور العلماء وممن قال به عمر بن الخطاب وسلمان الفارسي وابن عباس وعمران بن الحصين ومالك والاوزاعي واحمد واسحق وابو ثور وداود وغيرهم رضي الله عنهم

وقال أبو حنيفة رحمه الله سجود التلاوة واجب على القارئ والمستمع واحتج له بقول الله تعالى (فما لهم لا يؤمنون وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) ويقوله تعالى فاسجدوا لله واعبدوا) وبالاحاديث الصحيحة أن النبي صلي الله عليه وسلم سجد للتلاوة وقياسا علي سجود الصلاة واحتج أصحابنا بالاحاديث الصحيحة منها حديث زيد بن ثابت رضى الله عنه قال " قرأت علي رسول الله صلي الله عليه وسلم والنجم فلم يسجد فيها " رواه البخاري ومسلم كما سبق بيانه فان قالوا لعله سجد في وقت آخر قلنا لو كان كذلك لم يطلق الراوى نفي السجود فان قالوا لعل زيدا قرأها بعد الصبح أو العصر ولا يحل السجود ذلك الوقت بالاتفاق قلنا لو كان سبب الترك ما ذكروه لم يطلق

(1) كذا بالاصل \*

[ 62 ]

زيد النفي وزمن القراءة ومن الدلائل حديث الاعرابي " خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل علي غيرها قال لا إلا أن تتطوع " رواه البخاري ومسلم وسبق مرات واحتج به الشافعي في المسألة ومنها أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ يوم الجمعة علي المنبر سورة النحل حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأها حتى إذا جاء السجدة قال يا أيها الناس انما نمر بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا اثم عليه ولم يسجد

عمر " وفي رواية قال (ان الله لم يفرض السجود الا ان نشاء) روى البخاري الروائين بلفظهما وهذا الفعل والقول من عمر رضى الله عنه في هذا الموطن والمجمع العظيم دليل ظاهر في اجماعهم على أنه ليس بواجب ولان الاصل عدم الوجوب حتي يثبت صحيح صريح في الامر به ولا معارض له ولا قدرة لهم على هذا وقياسا على سجود الشكر ولانه يجوز سجود التلاوة على الراحلة بالاتفاق في السفر فلو كان واجبا لم يجر كسجود صلاة الفرض وأما الجواب عن الآية التي احتجوا بها فهي انها وردت في ذم الكفار وتركهم السجود استكبارا وجحودا والمراد بالسجود في الآية الثانية سجود الصلاة والاحاديث محمولة علي الاستحباب جمعا بين الادلة والله أعلم \* (فرع) في مذاهيبهم في عدد سجودات التلاوة: قد ذكرنا ان مذهبنا الصحيح أنها أربع عشرة منها سجدتان في الحج وثلاث في المفصل وليست ص سجدة تلاوة وقال أبو حنيفة هي اربع عشرة لكنه اسقط الثانية من الحج وأثبت ص وعن مالك روايتان احدهما اربع عشرة كقولنا وأشهرهما احدى عشرة أسقط سجودات المفصل وعن احمد روايتان احدهما اربع عشرة كقولنا والثانية خمس عشرة فاثبت ص وهذا مذهب اسحاق ابن راهويه وهو قول ابن سريج وابى اسحاق المروزي من أصحابنا كما سبق وأجمعوا علي السجدة الاولى في الحج واختلفوا في الثانية فممن اثبتها عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلي وابن عمر وابو الدرداء وابو موسى وابو عبد الرحمن السلمي وابو العالية وذر بن حبيش ومالك واحمد واسحاق وابو ثور وداود رضى الله عنهم قال ابن المنذر قال أبو اسحاق يعني السبيعي التابعي الكبير " أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدتين " وحكي

ابن المنذر عن سعيد بن جبير والحسن البصري  
والنخعي وجابر بن زيد واصحاب الراى اسقاطها  
وعن ابن عباس روايتان قال ابن المنذر وبائباتها  
اقول واختلف العلماء في سجدة المفصل وهي  
النجم وإذا السماء انشقت واقراً فاثبتهن  
الجمهور من الصحابة فمن بعدهم وحذفهن  
جماعة واحتج أصحابنا للمذهب بحديث عمرو بن  
العاص المذكور في الكتاب وهو صحيح كما بيناه  
وهو وان كان فيه سجدة ص فهي محمولة على  
السجود فيها علي انه سجود شكر كما سنوضح  
دليله ان شاء الله تعالى وثبت في الصحيحين عن  
ابي هريرة انه سجد في إذا السماء انشقت وقال

[ 63 ]

" سجدت بها خلف ابي القاسم صلي الله عليه  
وسلم فلا أزال اسجد فيها حتى القاه " وفي  
رواية مسلم في إذا السماء انشقت واقراً باسم  
ربك ومعلوم أن أبا هريرة انما أسلم سنة سبع من  
الهجرة وقد سبق أن حديث ابن عباس في أن  
النبي صلي الله عليه وسلم لم يسجد في  
المفصل منذ تحول الي المدينة ليس بصحيح ولو  
صح قدمت عليه أحاديث أبي هريرة الصحيحة  
الصريحة المثبتة للسجود والعمدة في السجدة  
الثانية في الحج حديث عمرو بن العاص كما ذكرناه  
وأما حديث عقبة بن عامر قال " قلت لرسول الله  
صلي الله عليه وسلم في الحج سجدتان قال نعم  
ومن لم يسجدهما فلا يقرأهما " فرواه أبو داود  
والترمذي وقالوا ليس اسناده بالقوى وهو من  
رواية ابن لهيعة وهو متفق علي ضعف روايته  
وانما ذكرته لابينه لئلا يغتر به وعن ابن عباس قال  
سجدة ص ليس من عزائم السجود وقد رأيت

رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها رواه البخاري وفيها حديث أبي سعيد المذكور في الكتاب وقد بيناه والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* (وحكم سجود التلاوة حكم صلاة النفل يفتقر الي الطهارة والستارة واستقبال القبلة لانها صلاة في الحقيقة فان كان في الصلاة سجد بتكبير ورفع بتكبير ولا يرفع يديه وان كان السجود في آخر سورة فالمستحب ان يقوم ويقرأ من السورة بعدها شيئاً ثم يركع فان قام ولم يقرأ شيئاً وركع جاز وان قام من السجود إلى الركوع ولم يقم لم يجز لانه يبتدئ الركوع من قيام) \* (الشرح) قال أصحابنا حكم سجود التلاوة في الشروط حكم صلاة النفل فيشترط فيه طهارة الحدث والطهارة عن النجس في البدن والثوب والمكان وستر العورة واستقبال القبلة ودخول وقت السجود بان يكون قد قرأ الآية أو سمعها فلو سجد قبل الانتهاء الي آخر آية السجدة ولو بحرف واحد لم يجز وهذا كله لا خلاف فيه عندنا وقول المصنف الستارة بكسر السين وهي السترة أي ستر العورة قال أصحابنا فان سجد للتلاوة في الصلاة لم يكبر للافتتاح لانه متحرم بالصلاة لكن يستحب أن يكبر في الهوى الي السجود ولا يرفع اليد لان اليد لا ترفع في الهوى إلى السجود ويكبر عند رفعه رأسه من السجود كما يفعل في سجدات الصلاة وهذا التكبير سنة ليس بشرط وفيه وجه لابي علي ابن ابي هريرة حكاه الشيخ أبو حامد وسائر اصحابنا عنه انه لا يستحب التكبير للهوى ولا للرفع وهو شاذ ضعيف وإذا رفع رأسه من السجود قام ولا يجلس للاستراحة بلا خلاف صرح به جماعة من اصحابه وقد سبق بيانه في صفة الصلاة قال اصحابنا فإذا قام استحب ان يقرأ شيئاً ثم يركع فان انتصب قائماً ثم ركع بلا قراءة جاز إذا كان قد قرأ الفاتحة قبل سجوده ولا

## خلاف في وجوب الانتصاب قائما لان الهوى إلى الركوع من القيام واجب

[ 64 ]

كما سبق في صفة الصلاة وسبق هناك مسائل  
حسنة متعلقة بهذه المسألة وفي الابانة والبيان  
وجه انه لو رفع من سجود التلاوة إلى الركوع ولم  
ينتصب اجزاه الركوع وهو غلط نبهت عليه لثلا  
يغتر به واما قول المصنف وان كان السجود في  
آخر سورة فكان ينبغي ان يحذف قوله آخر سورة  
لان استحباب القراءة بعد الانتصاب لا فرق فيه  
بين آخر سورة وغيره باتفاق الاصحاب ولعل  
المصنف أراد التنبيه بأخر السورة على غيره لانه  
إذا أحب استفتاح سورة أخرى فإتمام الاول أولي  
والله أعلم (وقال) أبو حنيفة إذا قرأ المصلي آية  
سجدة ثم ركع للصلاة وسجد سقط به سجود  
التلاوة ثم روى عنه أنه سقط في الركوع وروى  
بالسجود \* قال المصنف رحمه الله \* (وان كان  
في غير الصلاة كبر لما روى ابن عمر رضي الله  
عنهما ان النبي صلي الله عليه وسلم " كان إذا مر  
بالسجدة كبر وسجد " ويستحب أن يرفع يديه لانه  
تكبيرة افتتاح فهي كتكبيرة الاحرام ثم يكبر  
تكبيرة أخرى للسجود ولا يرفع اليد والمستحب أن  
يقول في سجوده ما روت عائشة رضي الله عنها  
قالت " كان رسول الله صلي الله عليه وسلم  
يقول في سجود القرآن سجد وجهي للذي خلقه  
وشق سمعه وبصره بحوله وقوته " وإن قال اللهم  
اكتب لي بها عندك أجرا واجعلها لي عندك ذخرا  
وضع عني بها وزرا واقبلها مني كما قبلتها من  
عبدك داود عليه السلام فهو حسن لما روى ابن  
عباس رضي الله عنهما " أن رجلا جاء الي النبي

صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رأيت  
هذه الليلة في ما يري النائم كأنى أصلى خلف  
شجرة وكأنى قرأت سجدة فسجدت فرأيت  
الشجرة تسجد لسجودي فسمعتها وهى ساجدة  
تقول اللهم اكتب لى بها عندك أجرا وضع عنى بها  
وزرا واجعلها لى عندك ذخرا وتقبلها منى كما  
قبلتها من عبدك داود قال ابن عباس فقرأ النبي  
صلى الله عليه وسلم سجدة فسمعتة وهو ساجد  
يقول مثل ما قال الرجل عن الشجرة " وان قال  
فيه ما يقول في سجود الصلاة جاز وهل يفتقر  
الى السلام فيه قولان قال في البويطي لا يسلم  
كما لا يسلم منه في الصلاة وروى المزني عنه انه  
قال يسلم لانها صلاة تفتقر الى الاحرام  
فافتقرت الى السلام كسائر الصلوات وهل تفتقر  
الى التشهد المذهب انه لا يتشهد لانه لا قيام فيه  
فلم يكن فيه تشهد ومن أصحابنا من قال يتشهد  
لانه سجود يفتقر إلى الاحرام والسلام فافتقر  
الى التشهد كسجود الصلاة) \* (الشرح) حديث ابن  
عمر رواه أبو داود باسناد ضعيف وحديث عائشة  
رواه أبو داود والترمذي والنسائي قال الترمذي  
هو حديث صحيح واسناد الترمذي والنسائي على  
شرط البخاري ومسلم زاد الحاكم والبيهقي فيه "  
فتبارك الله أحسن الخالقين " قال الحاكم هذه  
الزيادة على شرط البخاري ومسلم وحديث ابن  
عباس رواه الترمذي وغيره باسناد حسن قال  
الحاكم هو حديث صحيح قال اصحابنا رحمهم الله  
إذا سجد للتلاوة في غير الصلاة نوى وكبر للاحرام  
ويرفع يديه في هذه التكبيرة حذو منكبيه كما  
يفعل

في تكبيرة الاحرام في الصلاة ثم يكبر تكبيرة  
أخرى للهوى من غير رفع اليد قال اصحابنا تكبير  
الهوى مستحب ليس بشرط وفي تكبيرة الاحرام  
أوجه (الصحيح) المشهور انها شرط (والثاني)  
مستحبة (والثالث) لا تشرع أصلا قاله أبو جعفر  
الترمذي من اصحابنا حكاه عنه الشيخ أبو حامد  
والبندنجي والقاضي ابو الطيب والاصحاب  
واتفقوا على شذوذه وفساده قال القاضي أبو  
الطيب هذا شاذ لم يقل به أحد سواه والله أعلم \*  
وهل يستحب لمن أراد السجود أن يقوم فيستوى  
قائما ثم يكبر للاحرام ثم يهوى للسجود بالتكبيرة  
الثانية فيه وجهان (أحدهما) يستحب قاله الشيخ  
أبو محمد الجويني والقاضي حسين والبعوى  
والمتولي وتابعهم الرافعي والثاني وهو الاصح لا  
يستحب وهذا اختيار امام الحرمين والمحققين  
قال الامام ولم أر لهذا القيام ذكرا ولا أصلا  
(قلت) ولم يذكر الشافعي وجمهور الاصحاب هذا  
القيام ولا ثبت فيه شيء يعتمد مما يحتج به  
فالاختيار تركه لانه من جملة المحدثات وقد  
تظاهرت الاحاديث الصحيحة على النهي عن  
المحدثات واما ما رواه البيهقي باسناده عن ام  
سلمة الازدية قالت " رأيت عائشة تقرأ في  
المصحف فإذا مرت بسجدة قامت فسجدت " فهو  
ضعيف أم سلمة هذه مجهولة والله أعلم قال  
اصحابنا ويستحب ان يقول في سجوده ما ذكره  
المصنف وهو قوله سجد وجهي إلى آخره وسجود  
الشجرة ايضا ولو قال ما يقوله في سجود الصلاة  
جاز وكان حسنا وسواء فيه التسبيح والدعاء ونقل  
الاستاذ اسماعيل الضرير في تفسيره أن اختيار  
الشافعي رحمه الله أن يقول في سجود التلاوة  
سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا وظاهر  
القرآن يقتضى مدح هذا فهو حسن وصفة هذا  
السجود صفة سجود الصلاة في كشف الجبهة

ووضع اليدين والركبتين والقدمين والانف  
ومجافة المرفقين عن الجنبين واقلال البطن  
عن الفخذين ورفع أسافله علي اعاليه وتوجيه  
أصابعه الي القبلة وغير ذلك مما سبق في باب  
صفة الصلاة فالمباشرة بالجبهة شرط ووضع  
الانف مستحب وكذا مجافة المرفق واقلال  
البطن وتوجيه الاصابع وفي اشتراط وضع اليدين  
والركبتين والقدمين القولان السابقان هناك  
بفروعهما وحكم رفع الاسافل على ما سبق هناك  
والطمأنينة ركن لا بد منها والذكر مستحب ليس  
بركن ثم يرفع رأسه مكبرا وهذا التكبير مستحب  
على المذهب وبه قطع الجمهور وحكي القاضي  
أبو الطيب وغيره عن أبي جعفر الترمذي أنه لا  
يستحب والصواب الاول وهل يستحب مد تكبير  
السجود والرفع منه يجئ فيه القولان في سجود  
الصلاة وقد سبق بيانهما في صفة الصلاة الصحيح  
أنه يستحب مد الاول حتي يضع جبهته على الارض  
ومد الثاني حتي يستوي قاعدا وهل يفتقر الي  
السلام ويشترط لصحة سجوده فيه قولان  
مشهوران نقلهما البويطى والمزنى كما حكاه  
المنصف أصحابهما عند الاصحاب اشتراطه ممن  
صحهما الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في  
تلعيقهما والرافعي وآخرون فان قلنا لا يشترط  
السلام لم يشترط التشهد وان شرطنا السلام  
ففي اشتراط التشهد الوجهان اللذان ذكرهما

[ 66 ]

المصنف الصحيح منهما لا يشترط وقال جماعة  
من الاصحاب في السلام والتشهد ثلاثة أوجه  
اصحها يشترط السلام دون التشهد والثاني  
يشترطان والثالث لا يشترطان فان قلنا لا

يشترط التشهد فهل يستحب فيه وجهان حكاهما  
إمام الحرمين أصحهما لا يستحب إذ لم يثبت له  
أصل وأما قول المصنف في التنية قيل يتشهد  
ويسلم وقيل يسلم ولا يتشهد والمنصوص انه لا  
يتشهد ولا يسلم فينكر عليه فيه شيان أحدهما  
انه أوهم أو صرح بان نص الشافعي انه لا يسلم  
وليس له نص غيره وليس الامر كذلك بل القولان  
في اشتراط السلام مشهوران كما ذكرهما هو  
هاهنا في المذهب والثاني انه أوهم أو صرح بان  
الراجح في المذهب انه لا يسلم وليس الامر كذلك  
بل الصحيح عند الاصحاب اشتراط السلام كما  
قدمناه والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \*  
(ويستحب لمن مرت به آية رحمة ان يسأل الله  
تعالى وان مرت به آية عذاب ان يستعيذ منه لما  
روى حذيفة رضي الله عنه قال " صليت خلف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ البقرة  
فلما مر بآية رحمة إلا سأل ولا بآية عذاب الا  
استعاذ " ويستحب للمأموم ان يتابع الامام في  
سؤال الرحمة والاستعاذة من العذاب لانه دعاء  
فسواء المأموم والامام فيه كالتأمين) \* (الشرح)  
قال الشافعي واصحابنا يسن للقارى في الصلاة  
وخرجها إذا مر بآية رحمة أن يسأل الله تعالى  
الرحمة أو بآية عذاب أن يستعيذ به من العذاب أو  
بآية تسبيح أن يسبح أو بآية مثل أن يتدبر قال  
اصحابنا ويستحب ذلك للامام والمأموم والمنفرد  
وإذا قرأ (أليس ذلك بقادر علي أن يحيى الموتى)  
قال بلي وأنا على ذلك من الشاهدين وإذا قرأ  
(فبأي حديث بعده يؤمنون) قال آمنا بالله وكل  
هذا يستحب لكل قارئ في صلاته أو غيرها وسواء  
صلاة الفرض والنفل والمأموم والامام والمنفرد  
لانه دعاء فاستووا فيه كالتأمين ودليل هذه  
المسألة حديث حذيفة رضي الله عنه قال " صليت  
مع النبي

صلي الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائدة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فمضى فقلت يركع بها ثم افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها يقرأ مترسلاً إذا مضى آية فيها تسبيح سبح وإذا مر بآية سؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ " رواه مسلم بهذا اللفظ وكانت سورة النساء حينئذ مقدمة علي آل عمران وعن عوف بن مالك رضي الله عنه قال " قمت مع النبي صلي الله عليه وسلم ليلة فقام فقرأ سورة البقرة ولا يمر بآية رحمة إلا وقف وسأل ولا يمر بآية عذاب إلا وقف وتعوذ ثم ركع بقدر قيامه يقول في ركوعه سبحانك ذا الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم قال في سجوده مثل ذلك " رواه أبو داود والنسائي في سننهما والترمذي في الشمائل باسناد صحيح وفي رواية النسائي ثم سجد بقدر ركوعه وعن اسماعيل بن أمية قال " سمعت اعرابياً يقول سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ بالتين والزيتون فانتهي إلى آخرها فليقل وأنا علي ذلك من الشاهدين ومن قرأ لا أقسم بيوم القيامة فانتهي الي آخرها أليس ذلك بقادر علي أن يحيي الموتى فليقل بلي ومن قرأ والمرسلات فبلغ بأى حديث بعده يؤمنون فليقل أمنا بالله " رواه أبو داود والترمذي قال الترمذي هذا الحديث إنما يروى بهذا الاسناد عن الاعرابي عن ابي هريرة ولا يسمى (قلت) فهو ضعيف لان الاعرابي مجهول فلا يعلم حاله وان كان اصحابنا قد احتجوا به والله أعلم هذا تفصيل مذهبنا وقال أبو حنيفة رحمه الله يكره السؤال عند آية الرحمة

والاستعاذة في الصلاة وقال بمذهبتنا جمهور  
العلماء من السلف ممن بعدهم \* قال المصنف  
رحمه الله \* (ويستحب لم تجددت عنده نعمة  
ظاهرة أو اندفعت عنه نقمة ظاهرة أن يسجد  
شكرا لله تعالى لما روى أبو بكره رضي الله عنه  
قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا  
جاء الشئ يسر به خر ساجدا شكرا لله تعالى "  
وحكم سجود الشكر في الشروط والصفات حكم  
سجود التلاوة خارج الصلاة)

[ 68 ]

(الشرح) حديث أبي بكره رواه أبو داود والترمذي  
وفى إسناده ضعيف وقد قال الترمذي انه حديث  
حسن قال ولا نعرفه الا من هذا الوجه قال  
الشافعي والاصحاب سجود الشكر سنة عند تجدد  
نعمة ظاهرة واندفاع نقمة ظاهرة سواء خصته  
النعمة والنقمة أو عمت المسلمين قال اصحابنا  
وكذا إذا رأى مبتلى ببلية في بدنه أو غيرها أبو  
بمعصية يستحب أن يسجد شكرا لله تعالى ولا  
يُشرع السجود لاستمرار النعم لانها لا تنقطع قال  
اصحابنا وإذا سجد لنعمة أو اندفاع نقمة لا يتعلق  
بغيره استحب اظهار السجود وان سجد لبلية في  
غيره وصاحبها غير معذور كالفاسق اظهر  
السجود السجود فلعلة يتوب وان كان معذورا  
كالزمن ونحوه أخفاه لئلا يتأذى به فان خاف من  
اظهاره للفاسق مفسدة أو ضررا أخفاه أيضا قال  
اصحابنا ويفتقر سجود الشكر إلى شروط الصلاة  
وحكمه في الصفات وغيرهما حكم سجود التلاوة  
خارج الصلاة قال الشيخ أبو حامد والاصحاب وفي  
السلام منه والتشهد ثلاثة أوجه كما في سجود  
التلاوة (الصحيح) السلام دون التشهد (والثاني) لا

يشترطان (والثالث) يشترطان \* (فرع) اتفق اصحابنا علي تحريم سجود الشكر في الصلاة فان سجدها فيها بطلت صلاته بلا خلاف وقد صرح المصنف بهذا في مسألة سجدة ص ولو قرأ آية سجدة سجد بها للشكر ففي جواز السجود وجهان في الشامل والبيان وغيرهما اصحهما تحرم وتبطل صلاته وهما كالوجهين فيمن دخل المسجد لا لغرض آخر \* (فرع) في صحة سجود الشكر على الراحلة في السفر بالايماء وجهان اصحهما الجواز واما سجود التلاوة فان كان في صلاة جاز على الراحلة تبعا للصلاة والا فعلى الوجهين في سجود الشكر اصحهما الجواز وجهة المنع ندوره وعدم الحاجة إليه غالبا بخلاف صلاة النفل وقطع البغوي وآخرون بالجواز ومسألة الخلاف فيمن اقتصر على الايماء فان كان في مرقد ونحوه وأتم السجود جاز بلا خلاف وأما الماشي في السفر ففيه وجهان (الصحيح) المشهور انه يشترط شروطه على الارض لعدم المشقة فيه وندوره (والثاني) يجزيه الايماء حكاه الرافعي \*

[ 69 ]

(فرع) لو تصدق من تجددت له النعمة أو اندفعت عنه النعمة أو صلي شكرا لله تعالى كان حسنا يعنى مع فعله سجدة الشكر \* (فرع) لو خضع انسان لله تعالى فتقرب بسجدة بغير سبب يقتضى سجود شكر ففيه وجهان حكاهما امام الحرمين وغيره (أحدهما) يجوز قاله صاحب التقريب واصحهما لا يجوز صححه امام الحرمين وغيره وقطع به الشيخ أبو حامد قال امام الحرمين وكان شيخي يعنى أبا محمد يشدد في انكار هذا السجود واستدلوا لهذا بالقياس على

الركوع فانه لو تطوع بركوع مفردا كان حراما بالاتفاق لانه بدعة وكل بدعة ضلالة إلا ما دل دليل علي استثنائه وسواء في هذا الخلاف في تحريم السجدة ما يفعل بعد صلاة وغيره وليس من هذا ما يفعله كثير من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ بل ذلك حرام قطعاً بكل حال سواء كان الي القبلة أو غيرها وسواء قصد السجود لله تعالى أو غفل وفي بعض صورته ما يقتضى الكفر أو يقاربه عافانا الله الكريم وقد سبقت هذه المسألة مبسوطة في آخر باب ما ينقض الوضوء والله أعلم \* (فرع) لو فاتت سجدة الشكر فهل يشرع قضاؤها فيه طريقان " قال صاحب التقريب فيه الخلاف في قضاء الرواتب وقطع غيره بانه لا تقضى والخلاف مبنى علي أنه يتطوع بمثله ابتداءً أم لا فعند صاحب التقريب يتطوع به كما سبق فيشبه الرواتب وعند غيره يحرم التطوع بسجدة فلا تقضى كصلاة الكسوف \*

[ 70 ]

(فرع) في مذاهب العلماء في سجود الشكر: مذهبنا أنه سنة عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة وبه قال أكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعلي وكعب بن مالك رضى الله عنهم وعن أسحق وأبي ثور وهو مذهب الليث وأحمد وداود قال ابن المنذر وبه أقول قال أبو حنيفة يكره وحكاه ابن المنذر عن النخعي وعن مالك روايتان (أشهرهما) الكراهة ولم يذكر ابن المنذر غيرها: (والثانية) أنه ليس بسنة واحتج لمن كرهه بان النبي صلى الله عليه وسلم " شكأ إليه رجل القحط وهو يخطب فرفع يديه ودعى فسقوا في الحال ودام المطر إلى الجمعة الأخرى فقال رجل

يا رسول الله تهدمت البيوت وتقطعت السبل  
فادع الله يرفعه عنا فدعي فرفعه في الحال "  
والحديث في الصحيحين من رواية أنس وموضع  
الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد لتجدد  
نعمة المطر أولا ولا لدفع نقمته آخرا قالوا ولان  
الانسان لا يخلو من نعمة فان كلفه لزم الحرج \*  
واحتج اصحابنا بحديث ابي بكرة وقد بيناه وعن  
سعيد بن ابي وقاص رضى الله عنه قال خرجنا مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة نريد  
المدينة فلما كنا قريبا من عروزاء نزل فرفع يديه  
فدعا الله تعالى ساعة ثم خر ساجدا فمكث طويلا  
ثم قام فرفع يديه ساعة ثم خر ساجدا فمكث  
طويلا ثم قام فرفع يديه قال اني سألت ربي  
وشفعت لامتي فاعطاني ثلث أمتى فخررت لربي  
شكرا ثم رفعت رأسي فسألت ربي لامتي  
فأعطاني الثلث الآخر فخررت ساجدا لربي رواه  
أبو داود لا نعلم ضعف أحد من رواه ولم يضعفه  
أبو داود وما لم يضعفه فهو عنده حسن كما قدمنا  
بيانه غير مرة وعن البراء بن عازب ان النبي صلى  
الله عليه وسلم خر ساجدا جاءه كتاب علي رضي  
الله عنه من اليمن بسلام همذان رواه البيهقي  
من جملة حديث طويل وقال هو صحيح علي شرط  
البخاري وعن كعب بن مالك رضى الله عنه في  
حديث توبته قال فخررت ساجدا وعرفت انه قد  
جاء الفرج " رواه البخاري ومسلم وروى البيهقي  
وغيره سجود الشكر من فعل ابي بكر الصديق  
وعمر وعلي رضى الله عنهم والجواب عن حديثهم  
انه ترك السجود في بعض الاحوال بيانا للجواز أو  
لانه كان على المنبر وفي السجود حينئذ مشقة

أو اكتفي بسجود الصلاة والجواب باحد هذه الواجه  
أو غيرها متعين للجمع بين الادلة \* (فصل) في  
مسائل تتعلق بسجود التلاوة (احداها) إذا قرأ آيات  
السجدة في مكان واحد سجد لكل سجدة فلو  
كرر الآية الواحدة في المجلس نظر ان لم يسجد  
للمرة الاولى كفاه للجميع سجدة واحدة وان سجد  
للمرة الاولى فثلاثة أوجه أصحها يسجد مرة أخرى  
لتجدد السبب وبهذا قال مالك واحمد وعن أبي  
حنيفة روايتان والثاني تكفيه الاولى قاله ابن  
سريج ورجحه صاحب العدة والشيخ نصر  
المقدسي وقطع به الشيخ أبو حامد في تعليقه  
والثالث ان طال الفصل بينهما سجد ثانيا والا فلا  
ولو كرر آية في الصلاة فان كان في ركعة  
فكالمجلس الواحد وان كان في ركعتين سجد  
لثانية أيضا كالمجلسين ولو قرأ مرة في الصلاة  
ومرة خارجها في مجلس واحد وسجد للاولي قال  
الرافعي لم أر فيه نصا للاصحاب قال واطلاقهم  
يقضى طرد الخلاف فيه (الثانية) ينبغي أن يسجد  
عقب قراءة السجدة أو استماعها فان أقر وقصر  
الفصل سجد وان طال فاتت وهل تقضي فيه  
قولان حكاهما صاحب التقريب وتابعوه عليهما  
(أظهرهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي  
والصيدلاني وآخرون لا تقضى لانها تفعل لعارض  
فأشبهت صلاة الكسوف وضبط طول الفصل يأتي  
بيانه في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى ولو  
قرأ سجدة في صلاته فلم يسجد سجد بعد سلامه  
ان قصر الفصل فان طال ففيه الخلاف ولو كان  
القارئ والمستمع محدثا حال القراءة فان تطهر  
علي قرب سجد والا فالقضاء علي الخلاف ولو  
كان يصلي فقرأ قارئ السجدة وسمعه فقد قدمنا  
انه لا يجوز ان يسجد لذلك فان سجد بطلت صلاته  
فإذا لم يسجد وفرغ من صلاته هل يسجد فيه  
طرق قال صاحب التقريب فيه القولان وقال

البغوي يحسن ان يسجد ولا يتأكد كما يجيب  
المؤذن إذا فرغ من الصلاة وقال آخرون لا يسجد  
قطعا وهذا هو المذهب وبه قطع الشيخ أبو حامد  
في تعليقه ونقله عن نصه في البويطى

---

[ 72 ]

وقطع به أيضا الشاشى وغيره واختاره امام  
الحرمين لان قراءة غير امامه لا تقتضى سجوده  
كما سبق وإذا لم يحصل ما تقتضى إذا فكيف  
يقضى (الثالثة) لو قرأ السجدة في الصلاة قبل  
الفاتحة سجد بخلاف ما لو قرأها في الركوع  
والسجود والتشهد فانه لا يسجد لانه ليس محل  
قراءة ولو قرأ السجدة فهوى ليسجد فشك هل  
قرأ الفاتحة فانه يسجد للتلاوة ثم يعود الي القيام  
فيقرأ الفاتحة ذكره البغوي وغيره (الرابعة) لو  
قرأ آية السجدة بالفارسية لم يسجد عندنا كما لو  
فسر آية سجدة وقال أبو حنيفة يسجد (الخامسة)  
قال اصحابنا لا يكره قراءة السجدة عندنا للامام  
كما لا يكره للمنفرد سواء كانت صلاة سرية أو  
جهرية ويسجد متي قرأها وقال مالك يكره مطلقا  
وقال أبو حنيفة يكره في السرية دون الجهرية  
قال صاحب البحر وعلي مذهبنا يستحب تأخير  
السجود حتى يسلم لئلا يهوش على المأمومين  
(السادسة) مذهبنا انه لا يكره سجود التلاوة في  
اوقات النهى عن الصلاة وبه قال سالم ابن عمر  
والقاسم بن محمد وعطاء والشعبي وعكرمة  
والحسن البصري وابو حنيفة واصحاب الراى  
ومالك في رواية عنه وقالت طائفة يكره منهم  
ابن عمر وابن المسيب ومالك في رواية اسحاق  
وابو ثور رضي الله عنهم (السابعة) لا يقوم  
الركوع مقام السجود في حال الاختيار عندنا وبه

قال جمهور السلف والخلف وقال أبو حنيفة يقوم مقامه ودليل الجمهور القياس علي سجود الصلاة \* واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى وخر راکعاً ولان المقصود الخضوع واجاب الجمهور بان هذا شرع من قبلنا فان سلمنا انه (1) حملنا الركوع هنا على السجود كما اتفق عليه المفسرون وغيرهم وإما قولهم المقصود الخضوع فجوابه ان الركوع ليس فيه من الخضوع ما في السجود فاما العاجز عن السجود فيومئ به كما في سجود الصلاة (الثامنة) إذا سجد المستمع مع القارئ لا يرتبط به ولا ينوي الاقتداء به وله

[ 73 ]

الرفع من السجود قبله (التاسعة) لو سجد لتلاوة فقرأ في سجوده سجدة اخرى لم يسجد ثانيا هذا هو الصحيح المشهور وحكي صاحب البحر وجهان ان يسجد ثانيا وهو شاذ ضعيف أو غلط (العاشرة) لو قرأ في صلاة الجنازة سجدة قال صاحب البحر لا يسجد فيها وهل يسجد بعد فراغها قال فيه وجهان اصحهما لا يسجد قال واصلهما ان القراءة التي لا تشرع هل يسجد لتلاوتها فيه وجهان (الحادية عشرة) لو اراد ان يقتصر علي قراءة آية أو آيتين فبهما سجدة ليسجد لم ار لاصحابنا فيه كلاماً وقد حكي ابن المنذر عن الشعبي والحسن البصري وابن سيرين والنخعي واحمد واسحاق انهم كرهوا ذلك وعن ابي حنيفة ومحمد بن الحسن وابي ثور انه لا بأس به ومقتضي مذهبنا انه لا يكره ان لم يكن في وقت الصلاة ولا في صلاة فان كان في وقت الكراهة فينبغي ان يجئ فيه الوجهان فيمن دخل المسجد في هذا الوقت ليصلي التحية لا لغرض آخر الثانية عشرة لو سمع

رجل قراءة امرأة السجدة استحب له السجود هذا  
مذهبنا وحكى ابن المنذر عن قتادة ومالك  
واسحاق انه لا يسجد (فرع) في فضل سجود  
التلاوة عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا قرأ ابن آدم  
السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكى يقول يا  
ويلاه أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة  
وامرت بالسجود فابيت فلي النار " \* (فرع) إذا  
كان المسافر قارئاً فقرأ السجدة في صلاة سجد  
بالإيماء بلا خلاف وان كان في غير صلاة سجد  
بالإيماء أيضا علي المذهب وبه قطع الجمهور  
وفيه وجه شاذ انه لا يسجد وبه قال بعض الحنفية  
وقال مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر  
وأحمد وداود يسجد مطلقا \* \* (باب ما يفسد  
الصلاة ويكره فيها) \* \* قال المصنف رحمه الله \*  
(إذا قطع شرطا من شروطها كالطهارة والستارة  
وغيرهما بطلت صلاته) \* (الشرح) قوله الستارة  
هو بكسر السين وهى السترة وتقديره الاستتار  
بالستارة ولو قال الستر كان أحسن قال أصحابنا  
إذا أخل بشرط من شروط الصلاة مع قدرته عليه  
بطلت صلاته سواء دخل فيها بخلافه أو دخل فيها  
وهو موجود ثم أخل به لان المشروط عدم عند  
عدم شرطه وان اخل الشرط لعذر ففيه تفصيل  
وخلاف سبق في مواضعه فاما طهارة الحدث إذا  
عجز عن الماء والتراب فسبق في باب التيمم فيه  
اربعة اقوال الصحيح وجوب الصلاة على حسب  
حاله والاعادة

ولو دخل في الصلاة معتقدا انه متطهر فبان  
محدث لم تصح بلا خلاف وأما طهارة النجس فلو

عجز عنها لعجزه عن الماء أو حبس في موضع  
نجس فيجب أن يصلي علي حسب حاله وتجب  
الاعادة علي المذهب وقد سبقت المسألة في باب  
طهارة البدن وسبق هناك أيضا انه لو صلى  
بنجاسة جاهلا بها أو ناسيا لزمه الاعادة علي  
المذهب واما ستر العورة فسبق في بابها انه إذا  
عجز عنه صلي عاريا ولا اعادة وسبق هناك انه لو  
صلي عاريا وعنده سترة نسيها أو جهلها لزمه  
الاعادة على المذهب واما استقبال القبلة فان  
تحير وصلي بغير اجتهاد لحرمة الوقت لزمه  
الاعادة وان اجتهد وتيقن الخطأ لزمه الاعادة علي  
اصح القولين واما معرفة الوقت فان اجتهد فيه  
وتيقن انه غلط وصلي قبل الوقت لزمه الاعادة  
على المذهب وقد سبقت كل هذه المسائل في  
ابوابها وانما اردت جمعها ملخصة في موضع واحد  
وبالله التوفيق \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وان  
سبقه الحدث ففيه قولان قال في الجديد تبطل  
صلاته لانه حدث يبطل الطهارة فابطل صلاته  
كحدث العمد وقال في القديم لا تبطل صلاته بل  
ينصرف ويتوضأ ويبني علي صلاته لما روت عائشة  
رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال " إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس فلينصرف  
وليتوضأ وليبن علي ما مضى ما لم يتكلم " ولانه  
حدث حصل بغير اختياره فاشبهه سلس البول فان  
اخرج علي هذا بقية الحدث الاول لم تبطل صلاته  
لان حكم البقية حكم الاول فإذا لم تبطل بالاول  
لم تبطل بالبقية ولان به حاجة الي اخراج البقية  
لتكامل طهارته) \* (الشرح) حديث عائشة ضعيف  
متفق على ضعفه رواه ابن ماجه والبيهقي باسناد  
ضعيف من رواية اسماعيل بن عياش عن ابن  
جريح عن ابن أبي مليكة عن عائشة وقد اختلف  
أهل الحديث في الاحتجاج باسما عيل ابن عياش  
فمنهم من ضعفه في كل ما يرويه ومنهم من

ضعفه في روايته عن غير اهل الشام خاصة وابن جريح حجازى مكى مشهور فيحصل الاتفاق علي ضعف روايته لهذا الحديث قال ورواه جماعة عن ابن عياش عن ابن جريح عن ابنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا قال وهذا الحديث أحد ما انكر علي اسماعيل بن عياش والمحفوظ انه مرسل واما من رواه متصلا فضعفاء مشهورون بالضعف واما قول امام الحرمين في النهاية والغزالي في البسيط انه مروى في الكتب الصحاح فغلط ظاهر فلا يغتر به وقوله قلس هو بفتح القاف واللام وبالسین المهملة يقال قلس يقلس بكسر اللام أي تقايا والقلس باسكان اللام القئ وقيل هو ما خرج من الجوف ولم يملا الفم قاله الخليل بن أحمد فعلى هذا يكون قوله

[ 75 ]

في الحديث أو قلس للتقسيم وعلى الاول تكون للشك من الراوى وقوله لانه حدث يبطل الطهارة احتراز من حدث المستحاضة وفي هذا تصريح ببطلان الطهارة قطعاً وانما الخلاف في بطلان الصلاة \* أما حكم المسألة فان أحدث المصلي في صلاته باختياره بطلت صلاته بالاجماع سواء كان حدثه عمداً أو سهواً سواء علم انه في صلاة ام لا وان احدث بغير اختياره بان سبقه الحدث بطلت طهارته بلا خلاف وفي صلاته قولان مشهوران الصحيح الجديد انها تبطل والقديم لا تبطل وقد ذكر المصنف دليلهما فعلى القديم لا تبطل سواء كان حدثاً أصغر أو أكبر بل ينصرف فيتطهر ويبنى علي صلاته فان كان حدثه في الركوع مثلاً قال الصيدلانى يجب أن يعود الي الركوع وقال امام الحرمين ان لم يكن اطمان وجب العود إلى

الركوع وان كان اطمان ففيه احتمال قال  
والظاهر انه لا يعود وجزم الغزالي بما قاله الامام  
والاصح قول الصيدلاني لان الرفع إلي الاعتدال  
من الركوع مقصود ولهذا قال الاصحاب يشترط  
أن لا يقصد صرفه عن ذلك وهذا الرفع حصل في  
حال الحدث فلم يعتد به فيجب ان يعود إلى  
الركوع وان كان اطمان قال اصحابنا ثم إذا ذهب  
ليتطهر ويبني لزمه ان يسعى في تقريب الزمان  
وتقليل الافعال بحسب الامكان وليس له أن يعود  
بعد طهارته الي الموضع الذي كان فيه إن قدر  
علي الصلاة في أقرب منه الا أن يكون اماما لم  
يستخلف أو مأموما يقصد فضيلة الجماعة فلهما  
العود وكل ما لا يستغنى عنه من الذهاب الي الماء  
واستقائه ونحوه فلا بأس به ولا يشترط فيه العدو  
والبدار الخارج عن العادة ونقل الشيخ أبو حامد  
عن نسه في القديم أنه يشترط في البناء أن لا  
يطول الفصل ولم يذكر فيه خلافا قال الشافعي  
في القديم واصحابنا ويشترط أن لا يتكلم الا إذا  
احتاج إليه في تحصيل الماء فيجوز ولو أخرج بقية  
الحدث الاول متعمدا لم يمنع البناء على الصحيح  
المنصوص في القديم وبه قطع المصنف  
والجمهور وقال امام الحرمين والغزالي يمنع  
والمذهب الاول واختلفوا في علته على وجهين  
ذكرهما المصنف والاصحاب اصحهما أن طهارته  
بطلت ولا أثر للحدث بعد ذلك والثاني انه يحتاج  
الي اخراج البقية لئلا يسبقه مرة أخرى فلو أحدث  
حدثا آخر ففي منعه البناء وجهان بناء علي  
العلتين ان قلنا بالاول جاز البناء ولا فلا ولو رُفِعَ  
المصلي اوقاء أو غلبته نجاسة أخرى جاز له على  
القديم أن يخرج ويغسل نجاسته ويبني علي  
صلاته بالشروط السابقة في الحدث نص عليه في  
القديم هذا كله تفریع القديم الضعيف والله أعلم

\*

(فرع) في مذاهب العلماء في جواز البناء لمن سبقه الحدث: قد ذكرنا أن مذهبنا الصحيح الجديد أنه لا يجوز البناء بل يجب الاستئناف وهو مذهب المسور بن مخرمة الصحابي رضى الله عنه وبه قال مالك وآخرون وحكاه صاحب الشامل عن ابن شبرمة وهو الصحيح من مذهب أحمد وقال أبو حنيفة وابن أبي ليلى والاوزاعي يبنى علي صلته وحكاه ابن الصباغ وغيره عن عمر بن الخطاب وعلى وابن عمر رضى الله عنهم ورواه البيهقي عن علي وسلمان الفارسي وابن عباس وابن عمر وابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعطاء وطاووس وأبي إدريس الخولاني وسليمان بن يسار وغيرهم رضى الله عنهم وقد ذكر المصنف مختصر دليل المذهبين والحديث ضعيف والصحابة رضى الله عنهم مختلفون في المسألة فيصار للقياس والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* (وان وقعت عليه نجاسة يابسة فنحاهها في الحال لم تبطل صلته لأنها ملاقة نجاسة هو معذور فيها فلم تقطع الصلاة كساقس البول وان كشفت الريح الثوب عن العورة ثم رده لم تبطل صلته لانه معذور فيه فلم تقطع الصلاة كما لو غصب منه الثوب في الصلاة) \* (الشرح) قال اصحابنا إذا وقعت عليه نجاسة يابسة فنفضها في الحال أو وقعت رطوبة على بعض ملبوسه فالقى في الحال أو كشفت الريح عورته فسترها في الحال لم تبطل صلته لما ذكره المصنف فان تأخر ذلك بطلت صلته علي الصحيح الجديد وفي القديم يبنى كمن سبقه الحدث كما سنذكره قريبا ان شاء الله تعالى ولو غصب ثوبه منه وهو في الصلاة

فاتم صلاته عاريا صحت ولا اعادة لانه معذور  
بخلاف ما لو أكره علي الكلام في صلاته فانها  
تبطل على أصح القولين لانه نادر لا يتعلق به  
غرض للمكره وقول المصنف نحاهما يعني نفضها  
ولم يحملها فان حملها بيده أو كفه بطلت صلاته  
لانه مختار لحملها بلا ضرورة هكذا ذكره اصحابنا  
والله اعلم \* (فرع) قال اصحابنا إذا طرأ في  
الصلاة حدث أصغر أو اكبر فحكمه ما سبق من  
التفصيل والخلاف الا حدث الاستحاضة وسلس  
البول فلا يضر بشرطه السابق في باب الحيض  
وان طرأ فيها غير الحدث من الاسباب المنافية  
لها أبطلها ان كان باختياره أو بغير اختياره إذا  
نسب فيه الي تقصير كمن مسح خفه فانقضت  
مدته في أثناء الصلاة أو دخل وهو يدافع الحدث  
ويعلم أنه لا يقدر على التماسك إلى فراغها ووقع  
الحدث فلا يجوز البناء قولا واحدا لتقصيره ولو  
تخرق خف الماسح فيها فطريقان اصحهما على  
قولي سبق الحدث والثاني تبطل قطعاً لتقصيره  
في تعهده قبل الدخول الصلاة وان طرأ مناقض لا  
باختياره ولا بتقصيره فان ازاله في الحال كمن  
كشفت الريح عورته فسترها في الحال أو وقعت  
عليه نجاسة يابسة فنفضها في الحال أو رطبة  
فالقي ثوبه في الحال فصلاته صحيحة

[ 77 ]

وان نحاهما بيده أو كفه بطلت صلاته وان احتاج في  
ازالته الي زمن بان تنجس ثوبه أو بدنه يجب  
غسلها أو ابعدت الريح ثوبه فعلي قولي سبق  
الحدث اما إذا خرج من جرحه دم كثير فتدفق ولم  
يلوث بشرته فلا تبطل صلاته بالاتفاق وقد سبقت  
المسألة في باب طهارة البدن \* \* قال المصنف

رحمه الله \* (وان ترك فرضا من فروضها كالركوع  
والسجود وغيرهما بطلت صلاته لقوله صلى الله  
عليه وسلم للمسيء صلاته أعد صلاتك فانك لم  
تصل وان ترك القراءة ناسيا ففيه قولان وقد  
مضى في القراءة). (الشرح) حديث الاعرابي  
رواه البخاري ومسلم من رواية ابي هريرة رضى  
الله عنه وقد تكرر بيانه في باب صفة الصلاة \* اما  
حكم المسألة فإذا ترك فرضا من فروض الصلاة  
كركوع أو سجود ونحوهما نظر أن تركه عمدا  
وانتقل الي ما بعده بطلت صلاته بلا خلاف وان  
تركه سهواً وسلم من الصلاة وطال الفصل فهي  
باطلة ايضا بلا خلاف وان تركه سهواً فذكره في  
الصلاة أو بعد السلام وقبل طول الفصل لم تبطل  
بل ينبنى علي صلاته وسيأتي تفصيله في باب  
سجود السهو ان شاء الله تعالى هذا كله في  
الركوع والسجود نحوهما من الاركان غير النية  
وتكبيره الاحرام والقراءة اما النية والتكبيره فمن  
ترك إحداهما لم يكن داخلا في الصلاة سواء تركها  
عمدا أو سهواً وأما القراءة فان تركها عمدا بطلت  
صلاته وان تركها سهواً فقولان سبق بيانهما  
وتفصيلهما في باب صفة الصلاة وباللله التوفيق \*

\* قال المنصف رحمه الله \* (وان تكلم في صلاته  
أو قهقهه فيها أو شهق بالبكاء وهو ذاكر للصلاة  
عالم بالتحريم بطلت صلاته لما روى ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " الكلام ينقض الصلاة  
ولا ينقض الوضوء " وروى الضحاك ينقض الصلاة  
ولا ينقض الوضوء وان فعل ذلك وهو ناس انه في  
الصلاة ولم يطل لم تبطل صلاته لما روى أبو  
هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم " انصرف من اثنتين فقال له ذو  
اليدنين اقصبرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصدق ذو  
اليدنين فقالوا نعم فقام رسول الله صلى الله

عليه وسلم فصلى اثنتين أخريين ثم سلم " وان فعل ذلك وهو جاهل بالتحريم ولم يطل لم تبطل صلاته لما روى معاوية بن الحكم رضي الله عنه قال " بينا أنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فحدقنى القوم بأبصارهم فقلت واثكلى امياه ما بالكم تنظرون الي فضرب القوم بأيديهم على أفخاذهم فلما أنصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاني - بأبي وأمي هو ما رأيت معلما أحسن تعليما منه والله ما ضربني ولا كهرني - قال ان صلاتنا هذه لا يصلح

[ 78 ]

فيها شئ من كلام الناس انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن " فان سبق لسانه من غير قصد إلى الكلام أو غلبه الضحك لم تبطل لانه غير مفطر فيه فهو كالناسي والجاهل وان اطال الكلام وهو ناس أو جاهل بالتحريم أو مغلوب ففيه وجهان المنصوص في البويطى ان صلاته تبطل لانه كلام الناسي والجاهل والمغلوب كالعمل القليل ثم العمل القليل إذا كثر أبطل الصلاة فكذلك الكلام ومن أصحابنا من قال لا تبطل كأكل الناسي لا يبطل الصوم قل أو كثر وان تنحنج أو تنفس أو نفخ أو بكى أو تبسم عامدا ولم يبن منه حرفان لم تبطل صلاته لما روى عبد الله بن عمر قال " كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سجد جعل ينفخ في الارض ويبكى وهو ساجد فلما قضى صلاته قال والذي نفسي بيده لقد عرضت علي النار حتى اني لاطفيها خشية ان تغشاكم " ولان ما لا يبين منه حرفان ليس بكلام فلا تبطل به

الصلاة) (الشرح) أما الحديث الاول فضعيف سبق بيانه وتضعيفه في باب ما ينقض الوضوء ويغنى عنه ما سنذكره من الاحاديث الصحيحة في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى وأما حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين فرواه البخاري ومسلم وأما حديث معاوية بن الحكم فرواه مسلم وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في البكاء في الصلاة فرواه النسائي بلفظه وأبو داود بنحوه وفي اسناده ضعف وفي الصحيح ما يغنى عنه وقوله انصرف من اثنتين أي سلم في الصلاة الرباعية من ركعتين ناسيا وقوله ذو اليمين قيل له ذلك لانه كان في يديه طول ثبت ذلك في الصحيح واسمه الخرباق بن عمرو بكسر الخاء المعجمة واسكان الراء والباء الموحدة ثم الف ثم قاف وقوله اقصرت هو بضم القاف وكسر الصاد وروى بفتح القاف وضم الصاد وكلاهما صحيح بينا انا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي بين أوقات كوني معه وقد سبق بسط شرح

[ 79 ]

هذه اللفظة في باب صفة الصلاة في فصل القراءة قوله فحدقني القوم بأبصارهم هكذا وقع في المهدب حدقني بفتح الحاء والذال المهملتين والذال مخففة وكذا رويناه في مسند أبي عوانة وسنن البيهقي والذي في صحيح مسلم وسنن أبي داود وغيرهما فرماني القوم بأبصارهم وهذا ظاهر وأما رواية حدقني فمشكلة لانه لا يعرف في هذه الكتب المشهورة في اللغة حدق بمعنى نظر ونحوه انما قالوا حدق بالتشديد إذا نظر نظرا شديدا لكنه لازم غير متعد يقال حدق إليه ولا يقال حدقه وزعم جماعة من المتأخرين ان معنى

حدقنى رمونى باحداقهم وانما يعرف حدقنى  
بمعنى اصاب حدقتى وقال شيخنا أبو عبد الله بن  
مالك امام العربية في زماننا بلا مدافعة يصح  
حدقنى مخففا بمعنى اصابني بحدقته كقولهم  
عنته اصبته بالعين وركبه البعير اصابني بركبته  
قوله واثكل امياه هو بكسر الميم وبعدها ياء  
والثكل بضم الثاء المثلثة واسكان الكاف  
وبفتحهما لغتان كالنجل والنجل حكاهما الجوهري  
وغيره وهو فقدان المرأة وامرأة تكلى إذا فقدته  
وقوله بأبي وأمى أي أفديه بهما قوله كهرنى أي  
ما امتهرنى وفى هذا الحديث وحديث ذى اليمين  
من الاحكام والقواعد ومهمات الفوائد وقد  
ذكرتها في شرح صحيح مسلم وأما احكام الفصل  
فقال اصحابنا رحمهم الله للمتكلم في الصلاة  
حالان (احداهما) ان يكون غير معذور فينظر ان  
نطق بحرف واحد لم تبطل صلاته لانه ليس بكلام  
الا ان يكون الحرف مفهما كقوله ق أو ش أو ع  
بكسرهن فانه تبطل صلاته بلا خلاف لانه نطق  
بمفهم فاشبه الحروف وان نطق بحرفين بطلت  
بلا خلاف سواء افهم أم لا لان الكلام يقع علي  
الفهم وغيره هذا مذهب اللغويين والفقهاء  
والاصوليين وان كان النحويون يقولون لا يكون الا  
مفهما ولو نطق بحرف ومدة بعده فتلاثة أوجه  
حكاها الرافعي (اصحها) تبطل لانه كحرفين  
(والثاني) لا لانه حرف (والثالث) قاله امام  
الحرمين ان اتبعه بصوت غفل وهو الذى لا نقصع  
فيه بحيث لا يقع علي صورة المد لم تبطل وان  
اتبعه بحقيقة المد بطلت قال لان المد يكون الفا  
أو واوا أو ياء وهى وان كانت اشباعا للحركات  
الثلاث فهي معدودة حروفا واما الضحك والبكاء  
والانين والتأوه والنفخ ونحوها فان بان منه  
حرفان بطلت صلاته والا فلا وسواء بكى للدنيا أو  
للآخرة: وأما التنحنح فحاصل المنقول فيه ثلاثة

أوجه الصحيح الذي قطع به المصنف والاكثر ان  
بان منه حرفان بطلت صلاته والا فلا والثانى لا  
تبطل وان بان حرفان قال الرافعي وحكى هذا  
عن نص الشافعي والثالث ان كان فمه مطبقا لم  
تبطل مطلقا والا

[ 80 ]

فان بان حرفان بطلت والا فلا وبهذا قطع  
المتولي وحيث ابطلنا بالتنحج فهو ان كان مختارا  
بلا حاجة فان كان مغلوبا لم تبطل قطعاً ولو  
تعذرت قراءة الفاتحة الا بالتنحج فيتنحج ولا  
يضره لانه معذور وان أمكنته القراءة وتعذر الجهر  
الا بالتنحج فليس بعذر علي أصح الوجهين لانه  
ليس بواجب ولو تنحج امامه وظهر منه حرفان  
فوجهان حكاهما القاضى حسين والمتولي  
والبغوي وغيرهم أحدهما يلزمه مفارقتة لانه فعل  
ما يبطل الصلاة ظاهرا واصحهما ان له الدوام  
على متابعتة لان الاصل بقاء صلاته والظاهر انه  
معذور والله اعلم \* وقد روى عن علي رضي الله  
عنه قال " كانت لي ساعة من النبي صلى الله  
عليه وسلم أتته فيها فان وجدته يصلي تنحج  
فدخلت " رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي وهو  
حديث ضعيف لضعف راويه واضطراب اسناده  
ومتنه ضعفه البيهقي وغيره وضعفه ظاهر والله  
أعلم (الحال الثاني) في الكلام بعذر فمن سبق  
لسانه إلى الكلام بغير قصد أو غلبه الضحك أو  
العطاس أو السعال وبان منه حرفان أو تكلم  
ناسيا ؟ ؟ في الصلاة أو جاهلا تحريم الكلام فيها  
فان كان ذلك يسيرا لم تبطل صلاته بلا خلاف  
عندنا وان كان كثيرا فوجهان مشهوران الصحيح  
منهما باتفاق الاصحاب تبطل صلاته وهو

المنصوص في البويطي كما ذكر المصنف وهو  
ظاهر نصه ايضا في غير البويطي والثانى لا  
تبطل وهو قول ابى اسحق المروزي والرجوع في  
القلة والكثرة الي العرف هذا هو الصحيح  
المنصوص في الام وبه قطع الجمهور وحكي  
القاضي ابو الطيب فيه قولا آخر عن نصه في  
الاملاء أن حد طول الفصل هنا أن يمضي قدر  
ركعة ووجهان عن ابن ابى هريرة انه قدر الصلاة\*  
وأما قياس المصنف عدم البطلان على أكل  
الصائم كثيرا فهو جار على طريقته وطريقة غيره  
من العراقيين في أن أكل الناسي لا يفطره وان  
كثر وجها واحدا وعند الخراسانيين وجهان  
سنوضحهما في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى  
قال اصحابنا وانما يكون الجهل بتحريم الكلام  
عذرا في قريب العهد بالاسلام فاما من طال  
عده في الاسلام فتبطل به صلاته لتقصيره في  
التعلم ولو علم تحريم الكلام ولم يعلم كونه مبطلا  
للصلاة بطلت بلا خلاف لتقصيره وعصيانه كما لو  
علم تحريم القتل والزنا والشرب والسرقة  
والقذف واشباهها وجهل العقوبة فانه يعاقب ولا  
يعذر بلا خلاف ولو جهل كون التنجح مبطلا وهو  
طويل عهد بالاسلام فهل يعذر وجهان أحدهما لا  
لتقصيره في التعلم واصحهما يعذر لانه يخفى  
على العوام مع علمهم بتحريم الكلام ولو علم أن  
جنس الكلام محرم ولم يعلم أن ما اتى به محرم  
فوجهان الاصح يعذر ولا تبطل اما إذا اكره على  
الكلام ففي بطلان صلاته قولان حكاهما الرافعي  
اصحهما وبه قطع

البغوي تبطل لندوره وكما لو أكره أن يصلي بلا  
وضوء أو قاعدا أو إلى غير القبلة فإنه يجب  
الاعادة قطعاً لندوره قال البغوي وكذا لو أكره  
علي فعل يناقض الصلاة بطلت لانه قادر \* \* قال  
المصنف رحمه الله \* (فان كلمه رسول الله صلي  
الله عليه وسلم فاجابه لم تبطل صلاته لما روى  
أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلي الله عليه  
وسلم " سلم على ابي كعب وهو يصلي فلم يجبه  
فخفف الصلاة وانصرف إلى النبي صلي الله عليه  
وسلم فقال ما منعك أن تجيبني قال يا رسول  
الله كنت أصلي قال أفلم تجد فيما أوحى الي  
استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم قال بلى يا  
رسول الله لا أعود " وأن رأى المصلي ضريرا يقع  
في بئر فانذره بالقول ففيه وجهان قال أبو  
اسحاق لا تبطل صلاته لانه واجب عليه فهو كاجابة  
النبي صلي الله عليه وسلم ومن أصحابنا من قال  
تبطل لانه قد لا يقع في البئر وليس بشئ) \*  
(الشرح) حديث ابي هريرة في قصة ابي رضي  
الله عنهما رواه الترمذي بلفظه هنا وزاد عليه  
وقال حديث حسن صحيح ورواه النسائي ايضا  
بمعناه ورواه البخاري في صحيحه عن ابي سعيد  
ابن المعلي انه كان " يصلي فمر به النبي صلي  
الله عليه وسلم فدعاه فلم يجبه وذكر معني قصة  
ابي " وقد انكر القلعي عل المصنف احتجاجه  
بحديث ابي هريرة وتركه حديث ابن المعلي  
وأوهم أن حديث ابي هريرة ضعيف وصرح أن  
حديث ابن المعلي في الصحيحين فغلط في  
شيئين أحدهما توهينه حديث ابي هريرة مع انه  
صحيح كما ذكرنا والثاني دعواه ان حديث ابن  
المعلي في الصحيحين وانما هو في البخاري دون  
مسلم \* قال اصحابنا لو كلم النبي صلي الله عليه  
وسلم في عصره انسانا في صلاة أو في غير  
صلاة وجب عليه اجابته ولا تبطل صلاته بذلك علي

المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه انه لا تجب اجابته وتبطل بها الصلاة والصحيح الاول قالوا ولهذا يخاطبه في الصلاة بقوله السلام عليك ايها النبي ولا تبطل به الصلاة بل لا تصح الا به: وأما مسألة الاعمى فقال اصحابنا لو رأى المصلي مشرفا على الهلاك كاعمى يقارب أن يقع في بئر أو صبي لا يعقل قارب الوقوع في نار ونحوها

---

[ 82 ]

أو نائم أو غافل قصده سبع أو حية أو ظالم يريد قتله وما أشبه ذلك ولم يمكنه انذاره الا بالكلام وجب الكلام بلا خلاف وهل تبطل صلاته فيه الوجهان المذكوران في الكتاب بدليلهما وهما مشهوران اصحهما عند المصنف والقاضى ابى الطيب والمتولي لا تبطل وهو قول ابى اسحاق المروزي واصحهما عند الرافعى تبطل \* قال المصنف رحمه الله \* (وان كلمه انسان وهو في الصلاة فاراد أن يعلمه انه في الصلاة أو سهى الامام فاراد أن يعلمه السهو استحب له ان كان رجلا ان يسبح وتصفق ان كانت امرأة فتضرب ظهر كفها الايمن علي بطن كفها الايسر لما روى سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا نابكم شئ في الصلاة فليسبح الرجال وليصفق النساء " فإذا فعل ذلك للاعلام لم تبطل صلاته لانه مأمور به فان صفق الرجل وسبحت المرأة لم تبطل الصلاة لانه ترك سنة) \* (الشرح) حديث سهل رواه البخاري ومسلم وقد سبق بيان حال سعد في آخر استقبال القبلة قال أصحابنا متى ناب المصلي شئ بان احتاج الي تنبيه امامه علي سهو أو استأذن عليه احد أو رأى أعمى يقارب الوقوع في

بئر أو نار ونحوها أو اراد اعلام غيره بأمر فالسنة  
أن يسبح الرجل وتصفق المرأة في كل هذه  
الامثلة فلو صفق الرجل وسبحت هي فقد خالفنا  
السنة ولا تبطل صلاتهما وصفة التسبيح سبحان  
الله أو نحو هذا اللفظ ويجهر به جهرا يسمعه  
المقصود وصفة التصفيق أن تضرب بظهر كفها  
اليمنى بطن كفها اليسرى أو عكسه وقيل تضرب  
اكثر اصابعها اليمنى على ظهر أصابعها اليسرى  
وقيل تضرب اصبعين على ظهر الكف والجميع  
متقارب والاول اصح وأشهر قال اصحابنا ولا  
تضرب بطن كف علي بطن كف فان فعلت ذلك  
على وجه اللعب بطلت صلاتها لمنافاته (1) وممن  
صرح ببطلان صلاتها إذا فعلته على وجه اللعب  
القاضي أبو الطيب فان جهلت تحريمه لم تبطل  
قال الشيخ أبو حامد وغيره التسبيح والتصفيق  
سنتان ان كان التنبيه قربة وان كان مباحا  
فمباحان. (فرع) في مذاهب العلماء في ذلك:  
ذكرنا أن مذهبنا استحباب التسبيح للرجل  
والتصفيق للمرأة إذا نابهما شئ وبه قال احمد  
وداود والجمهور \* وقال مالك تسبح المرأة أيضا  
ووافقنا أبو حنيفة إذا قصد المصلي بذلك شيئا  
من مصلحة الصلاة \* \* قال المصنف رحمه الله \*

[ 83 ]

(وإن أراد الاذن لرجل في الدخول فقال ادخلوها  
بسلام أمنين فان قصد التلاوة والاعلام لم تفسد  
لان تلاوة القرآن لا تبطل وان لم يقصد القرآن  
بطلت لانه من كلام الأدميين) \* (الشرح) قال  
اصحابنا الكلام المبطل للصلاة هو ما سوى القرآن  
والذكر والدعاء ونحوها فاما القراءة والذكر  
والدعاء ونحوها فلا تبطل الصلاة بلا خلاف عندنا

وقال أبو حنيفة دليلنا حديث معاوية بن الحكم السابق قريبا فلو أتى بشئ من نظم القرآن بقصد القراءة فقط أو بقصد القراءة مع غيرها كتنبيه امامه أو غيره أو الفتح علي من ارتج أو تفهيم أمر كقوله لجماعة أو واحد يستأذنون في الدخول ادخلوها بسلام آمنين أو استؤذن في أخذ شئ فيقول يا يحيى خذ الكتاب بقوة وما أشبه هذا فهذا كله لا يبطل الصلاة سواء قصد القراءة أو القراءة مع الاعلام وسواء كان قد انتهى في قراءته إلي تلك الآية أو أنشأ قراءتها حينئذ لعموم حديث معاوية وحكى صاحب البيان وجها أنه ان قصد مع القراءة غيرها بطلت صلاته وليس بشئ بل الصواب الذي قطع به المصنف والاصحاب أنها لا تبطل فاما ان قصد الاعلام وحده فتبطل بلا خلاف وإن لم يقصد شيئا فظاهر كلام المصنف وغيره أنها تبطل وينبغي أن يفرق بين أن يكون قد انتهى في قراءته إليها فلا تبطل أو لا يكون فتبطل ودليل اطلاق البطلان إذا لم يقصد شيئا ما ذكره المصنف أنه يشبه كلام الآدمي وقد سبق في تحريم القراءة علي الجنب عن امام الحرمين وغيره أن مثل هذا النظم لا يكون قرآنا إلا بالقصد فإذا أطلقه ولم يقصد به شيئا لا يحرم علي الجنب بل له حكم كلام الآدمي ولو أتى بكلمات من القرآن من مواضع مفرقة ليس في القرآن علي النظم التي أتى به كقوله يا ابراهيم بسلام كن بطلت صلاته ولم يكن لها حكم القرآن بحال ذكره المتولي والرافعي قال المتولي وإن فرق هذه الكلمات ولم يصل بعضها ببعض لم تبطل يعني إذا قصد القرآن \* (فرع) قال أبو عاصم العبادي في الزيادات إذا قرأ والذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحاب النار فان تعمد بطلت صلاته والا فلا ويسجد للسهو وفيما قاله نظر \* (فرع) قد اعتاد كثير من العوام انهم إذا سمعوا قراءة الامام اياك

نعبد واياك نستعين قالوا اياك نعبد واياك نستعين  
وهذا بدعة منهي عنها فاما بطلان الصلاة بها فقد  
قال صاحب البيان تبطل الا ان يقصد الدعاء  
والقراءة ولا يوافق عليه \*

[ 84 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* (وان شمت عاطسا  
بطلت صلاته لحديث معاوية بن الحكم ولانه كلام  
وضع لمخاطبة الأدمى فهو كرد السلام وروى  
يونس ابن عبد الاعلي عن الشافعي رحمه الله انه  
قال لا تبطل الصلاة لانه دعاء بالرحمة فهو  
كالدعاء لابويه بالرحمة) \* (الشرح) قال اصحابنا  
الادعية في الصلاة ضربان عجمية وعربية  
فالعجمية سبق بيانها في فصل التكبير من باب  
صفة الصلاة: واما الدعوات العربية فلا تبطل  
الصلاة سواء المأثور وغيره وقد سبق بيان هذا  
في أواخر صفة الصلاة وذكرنا هناك اختلاف  
العلماء في غير المأثور قال اصحابنا وانما يباح  
من الدعاء ما ليس خطابا لمخلوق فاما ما هو  
خطاب مخلوق غير رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فيجب اجتنابه فلو قال لانسان غفر الله لك  
أو رضى الله عنك أو عافاك الله ونحو هذا بطلت  
صلاته لحديث معاوية ولو سلم علي انسان أو سلم  
عليه انسان فرد عليه السلام بلفظ الخطاب فقال  
وعليك السلام أو قال لعاطس رحمك الله أو  
يرحمك الله بطلت صلاته وفي العاطس هذا  
القول القريب الذي حكاه المصنف انه لا تبطل  
والصحيح المشهور البطلان وهو الذي نص عليه  
الشافعي رحمه الله في كتبه فلو رد السلام  
وشمت العاطس بغير لفظ خطاب فقال وعليه  
السلام أو يرحمه الله لم تبطل صلاته باتفاق

الاصحاب لانه دعاء محض ويقال شمت العاطس  
وسمته بالشين المعجمة والمهملة لغتان  
مشهورتان ومعناه قال له يرحمك الله \* واما  
يونس بن عبد الاعلي فهو أبو موسى يونس بن  
عبد الاعلي بن ميسرة بن حفص الصدفي - بفتح  
الصاد والداد - المصري وهو احد اصحاب  
الشافعي المصريين واحد شيوخ مسلم بن الحجاج  
روى عنه في صحيحه كثيرا وكان اماما جليلا توفي  
سنة اربع وستين ومائتين وفي يونس لغات ضم  
النون وكسرهما ويفتحها وبالهمز وتركه \* (فرع)  
في مسائل تتعلق بالكلام في الصلاة (احداها)  
قال المتولي لو سلم الامام فسلم المأموم معه  
ثم سلم الامام ثانيا فقال له المأموم قد سلمت  
قبل هذا فقال الامام كنت ناسيا لم تبطل صلاة  
الامام لان سلامه الاول سهو وتمت صلاته بالسلام  
الثاني ولا تبطل صلاة المأموم أيضا لان سلامه  
الاول لم يخرج به من الصلاة وتكليمه الامام سهو  
لانه يظن أنه تحلل من الصلاة ويلزمه ان يسلم  
ثانيا ويستحب له سجود السهو لان تكليمه سهو  
في الصلاة بعد انقطاع القدوة (الثانية) إذا نذر  
شيئا في صلاته وتلفظ بالنذر عامدا هل تبطل  
صلاته فيه وجهان حكاهما القاضي أبو الطيب في  
تعليقه في آخر باب استقبال القبلة

[ 85 ]

في مسألة بلوغ الصبي في الصلاة أحدهما وبه  
قال الداركي وهو ظاهر كلام أبي اسحق المروزي  
لا تبطل لانه مناجاة لله تعالى فهو من جنس  
الدعاء والثاني تبطل لانه أشبه بكلام الأدمى  
والاول اصح لانه يشبه قوله سجد وجهي للذي  
خلقه \* (فرع) في مذاهب العلماء في كلام

المصلى هو ثلاثة اقسام (أحدها) يتكلم عامدا لا لمصلحة الصلاة فتبطل صلاته بالاجماع نقل الاجماع فيه ابن المنذر وغيره لحديث معاوية بن الحكم السابق وحديث ابن مسعود وحديث جابر وحديث زيد بن أرقم وغيرها من الاحاديث التي سنذكرها ان شاء الله تعالى (الثاني) ان يتكلم لمصلحة الصلاة بان يقوم الامام الي خامسة فيقول قد صليت أربعاً أو نحو ذلك فمذهبنا ومذهب جمهور العلماء انه تبطل الصلاة وقال الاوزاعي لا تبطل وهي رواية عن مالك واحمد لحديث ذى اليمين ودليل الجمهور عموم الاحاديث الصحيحة في النهي عن الكلام ولقوله صلى الله عليه وسلم " من نابه شئ في صلاته فليسبح الرجال وليصفق النساء " ولو كان الكلام مباحا لمصلحتها لكان أسهل وأبين وحديث ذى اليمين جوابه ما سنذكره ان شاء الله تعالى (الثالث) أن يتكلم ناسيا ولا يطول كلامه فمذهبنا أنه لا تبطل صلاته وبه قال جمهور العلماء منهم ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وانس وعروة ابن (1) وعطاء والحسن البصري والشعبي وقتادة وجميع المحدثين ومالك والاوزاعي واحمد في رواية واسحاق وابو ثور وغيرهم رضي الله عنهم \* وقال النخعي وحماد بن ابي سليمان وابو حنيفة واحمد في رواية تبطل ووافق ابو حنيفة أن سلام الناسي لا يبطلها \* واحتج لمن قال تبطل بحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال " كنا نسلم علي رسول الله صلى

---

(1) كذا بالاصل \*

الله عليه وسلم وهو في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمت عليه فلم يرد علي فقلت يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا فقال ان في الصلاة شغلا " رواه البخاري ومسلم وفي رواية أبي داود وغيره زيادة " وان الله يحدث من أمره ما يشاء وانه قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة " وعن جابر رضى الله عنه قال " بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فانطلقت ثم رجعت فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فلم يرد علي فوقع في قلبي ما الله أعلمتم به ثم سلمت فلم يرد علي فوقع في قلبي أشد من المرة الأولى ثم سلمت عليه فقال انما منعتني أن ارد عليك اني كنت أصلى وكان علي راحلته متوجها إلي غير القبلة " رواه البخاري ومسلم وعن زيد بن ارقم رضى الله عنه قال " ان كنا لتكلم في الصلاة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم احدنا صاحبه بحاجته حتي نزلت (حافظوا علي الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام " رواه البخاري ومسلم وليس في رواية البخاري ونهينا عن الكلام وفي رواية الترمذي كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وبحديث معاوية بن الحكم " ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس " رواه مسلم كما بيناه وبحديث جابر المذكور في المهدب " الكلام ينقض الصلاة " ولكنه ضعيف كما بيناه وبحديث " من قاء في صلاته أو قلس فليتنصرف وليتوضأ وليبن علي صلاته ما لم يتكلم " وهو أيضا ضعيف كما بيناه وبالقياس على الحديث \* واحتج اصحابنا بحديث ابي هريرة رضى الله عنه قال " صلى بنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر فسلم فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تقصر ولم انس فقال بلى قد نسيت يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم احق ما يقول قالوا نعم فصلي ركعتين ثم سجد سجدتين " رواه البخاري ومسلم من طرق كثيرة جدا وهكذا هو في مسلم وفي مواضع من البخاري " صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم " وفي رواية لمسلم صلى لنا وعن عمران ابن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر فسلم في ثلاث ثم دخل منزله فقام إليه رجل يقال له الخرباق وكان في يده طول فقال يا رسول الله فذكر له صنيعه وخرج غضبان يجر رداءه حتى انتهى الي الناس فقال أصدق هذا قالوا نعم فصلي ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم " رواه مسلم قال اصحابنا ومن الدليل لنا ايضا حديث معاوية بن الحكم فانه تكلم جاهلا بالحكم ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة قالوا وقياسا علي اللام سهوا وعمدة المذهب حديث ذى اليمين واعترض القائلون بالبطلان عليه هذا الحديث منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد ابن ارقم قالوا لان ذا اليمين قتل يوم بدر ونقلوا عن الزهري أن ذا اليمين قتل يوم بدر وأن

---

[ 87 ]

قصته في الصلاة كانت قبل بدر ولا يمنع من هذا كون ابي هريرة رواه وهو متأخر الاسلام عن بدر لان الصحابي قد يروى ما لا يحضره بان يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم أو صحابي وأجاب

اصحابنا وغيرهم من العلماء عن هذا باجوبة  
صحيحة حسنة مشهورة احسنها وأتقنها ما ذكره  
الامام الحافظ ابو عمر بن عبد البر في التمهيد  
قال اما دعواهم ان حديث أبي هريرة منسوخ  
بحديث ابن مسعود فغلط لانه لا خلاف بين أهل  
الحديث والسير ان حديث ابن مسعود كان بمكة  
حين رجع من الحبشة قبل الهجرة وان حديث ابي  
هريرة في قصة ذي اليمين كان بالمدينة وانما  
اسلم أبو هريرة عام خيبر سنة سبع من الهجرة بلا  
خلاف واما حديث زيد بن ارقم فليس فيه بيان انه  
قبل حديث ابي هريرة أو بعده والنظر يشهد انه  
قبله قال واما قولهم ان ابا هريرة لم يشهد ذلك  
فغلط بل شهوده له محفوظ من روايات الثقة  
الحفاظ ثم ذكر باسانيده الروايات الثابتة في  
صحيح البخاري ومسلم وغيرهما ان ابا هريرة  
قال " صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم "  
وفى رواية " صلى بنا " وفى رواية صحيح مسلم  
وغيره عن ابي هريرة قال " بينا انا اصلي مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر  
سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين  
الركعتين فقام رجل من بني سليم: وذكر الحديث  
" قال ابن عبد البر وقد روى قصة ذي اليمين مع  
أبي هريرة ابن عمر وعمران بن الحصين ومعاوية  
بن حريش بضم الحاء المهملة وابن مسعدة رجل  
من الصحابة وكلهم لم يحفظ عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ولا صحبه الا بالمدينة متأخرا ثم ذكر  
أحاديثهم بطرقها قال قال وابن مسعدة هذا يقال  
له صاحب الجيوش اسمه عبد الله معروف في  
الصحابة له رواية قال واما قولهم ان ذا اليمين  
قتل يوم بدر فغلط وانما المقتول يوم بدر ذو  
الشماليين ولا تنازعهم في أن ذا الشماليين قتل  
يوم بدر لان ابن اسحاق وغيره من أهل المغازي  
ذكروه فيمن قتل ببدر قال ابن اسحق ذو

الشمالين هو عمير بن عمرو بن غبشان من خراعة فذو اليدين غير ذي الشمالين المقتول ببدر لان ذا اليدين اسمه الخرياق بن عمر وذكره مسلم في رواية وهو من بنى سليم كما ذكره مسلم في صحيحه قال غير ابن عبد البر وقد عاش ذو اليدين الخرياق بن عمرو بعد وفاة النبي صلي الله عليه وسلم زمانا قال ابن عبد البر فذو اليدين المذكور في حديث السهو غير المقتول ببدر هذا قول اهل الحدق والفهم من اهل الحديث والفقهاء قال واما قول الزهري ان المتكلم في حديث السهو ذو الشمالين فلم يتابع عليه قال وقد اضطرب الزهري في حديث ذي اليدين اضطرابا اوجب عند اهل العلم بالنقل تركه من روايته خاصة ثم ذكر طريقه وبين اضطرابها في المتن والاسناد وذكر عن مسلم بن الحجاج تغليطه الزهري في هذا الحديث قال ابن عبد البر لا أعلم احدا من اهل العلم

[ 88 ]

بالحديث المصنفين فيه عول على حديث الزهري في قصة ذي اليدين وكلهم تركه لاضطرابه وان كان اماما عظيما في هذا الشأن فالغلط لا يسلم منه بشر وكل احد يؤخذ من قوله ويترك الا النبي صلي الله عليه وسلم فقول الزهري انه قتل يوم بدر متروك لتحقق غلطه فيه هذا مختصر قول عبد البر وقد بسط رحمه الله شرح هذا الحديث بسطا لم يبسطه غيره مشتملا على التحقيق والاتفاق والفوائد الجمّة رحمه الله ورضي عنه وذكر البيهقي رحمه الله بعض هذا مختصرا فمما قال انه لا يجوز ان يكون حديث ابي هريرة منسوخا بحديث ابن مسعود لتقدم حديث ابن مسعود فانه

كان حين رجوع من الحبشة ورجوعه منها كان قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا فحدثه في التسليم كان قبل الهجرة ثم روى البيهقي ذلك بأسانيده ثم نقل اتفاق أهل المغازي على أن ابن مسعود قدم مكة من هجرة الحبشة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وأنه شهد بدرًا بعد ذلك ثم روى البيهقي بأسناده عن الحميدى شيخ البخاري أنه حمل حديث ابن مسعود على النهي عن الكلام عامداً قال لأنه قدم من الحبشة قبل بدرٍ وإسلام أبي هريرة سنة سبع من الهجرة وإسلام عمران بن الحصين بعد بدرٍ وقد حضرا قصة ذي اليمين وحضرها معاوية ابن حديج وكان إسلامه قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بشهرين وذكر حديث ابن عمر أيضاً قال فعلنا إن حديث ابن مسعود في العمدة لو كان في العمدة والسهو لكانت صلوات رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه ناسخة له لأنها بعده ثم روى البيهقي عن الأوزاعي قال كان إسلام معاوية ابن الحكم في آخر الأمر فلم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأعادة الصلاة وقد تكلم جاهلاً وذكر الشافعي في كتاب اختلاف الأحاديث نحو ما سبق من كلام الأئمة قال ذو الشمالين المقتول ببدر غير ذي اليمين قال البيهقي ذو اليمين بقى حياً بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قيل كيف تكلم ذو اليمين والقوم وهم بعد في الصلاة فجوابه من وجهين (أحدهما) أنهم لم يكونوا على يقين من البقاء في صلاة لانهم كانوا مجوزين لنسخ الصلاة من أربع إلى ركعتين ولهذا قال قصرت الصلاة أم نسيت (والثاني) أن هذا خطاب وجواب للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك لا يبطل الصلاة وفي رواية لابي داود وغيره أن القوم لم يتكلموا وتحمل رواية " نعم " عليها

والله اعلم (فرع) في مذاهبهم فيمن سبح الله تعالى أو حمده في غير ركوع وسجود مذهبنا أنه لا تبطل صلاته سواء قصد به تنبيه غيره أم لا وبهذا قال جمهور العلماء حكاه ابن المنذر عن الاوزاعي والثوري واحمد واسحاق وابي ثور قال وقال أبو حنيفة ان قاله ابتداء فليس بكلام وان قاله جوابا فهو كلام دليلنا حديث سهل بن سعد وهو في الصحيحين كما سبق

(1) كذا بالاصل فلعله (لمنافاة الصلاة) اه \*

[ 89 ]

(فرع) في مذاهبهم في الضحك والتبسم في الصلاة: مذهبنا ان التبسم لا يضر وكذا الضحك ان لم يبين منه حرفان فان بان بطلت صلاته ونقل ابن المنذر الاجماع علي بطلانها بالضحك وهو محمول علي من بان منه حرفان قال وقال أكثر العلماء لا بأس بالتبسم ممن قاله جابر بن عبد الله وعطاء ومجاهد والنخعي والحسن وقتادة والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وقال ابن سيرين لا اعلم التبسم الا ضحكا\* (فرع) في مذاهبهم في الانين والتأوه: قد ذكرنا ان مذهبنا انه ان بان منه حرفان بطلت صلاته والا فلا وبه قال احمد وحكاه ابن المنذر عن أبي ثور قال وقال الشعبي والنخعي والمغيرة والثوري يعيد الصلاة قال العبدري وقال مالك وابو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ان كان لخوف الله تعالى أو خوف النار لم تبطل صلاته والا فتبطل وعن أبي يوسف انه ان قال (اه) لم تبطل وان قال (اوه) بطلت \*

(فرع) في مذاهبهم في النفخ في الصلاة مذهبنا  
انه ان بان منه حرفان وهو عامد عالم بتحريمه  
بطلت صلاته والا فلا وبه قال مالك وابو حنيفة  
ومحمد واحمد وقال أبو يوسف لا تبطل الا ان يريد  
به التأفيف وهو قول (أف) قال ابن المنذر ثم  
رجع أبو يوسف وقال لا تبطل صلاته مطلقا قال  
وممن روينا عنه كراهة ذلك ابن مسعود وابن  
عباس وابن سيرين والنخعي ويحيى بن أبي كثير  
واحمد واسحق قال ولم يوجبوا عليه الاعادة قال  
وروينا عن ابن عباس وابى هريرة أنه كالكلام ولا  
يثبت ذلك عنهما وروى عن سعيد بن جبير \* قال  
المصنف رحمه الله \* (وان أكل عامدا بطلت  
صلاته لانه إذا أبطل الصوم الذي لا يبطل بالافعال  
فلان يبطل الصلاة أولي وان كان ناسيا لم تبطل  
كما لا يبطل الصوم) \* (الشرح) قال اصحابنا إذا  
أكل في صلاته أو شرب عمدا بطلت صلاته سواء  
قل أو كثر هكذا صرح به الاصحاب وحكى الرافعي  
وجهان ان الاكل القليل لا يبطلها وهو غلط وان  
كان بين اسنانه شئ فابتلعه عمدا أو نزلت من  
رأسه فابتلعه عمدا بطلت صلاته بلا خلاف فان  
ابتلع شيئا مغلوبا بان جرى الريق بياقي

[ 90 ]

الطعام بغير تعمد منه أو نزلت النخامة ولم يمكنه  
امساكها لم تبطل صلاته بالاتفاق ونقله الشيخ ابو  
حامد في التعليق عن نص الشافعي في مسألة  
الريق ونقله فيها أيضا القاضي أبو الطيب في  
تعليقه عن نص الشافعي في الجامع الكبير  
للمزني أما إذا وضع سكرة أو نحوها في فيه  
فذابت ونزلت الي جوفه من غير مضغ ولا حركة  
ففى بطلان صلاته وجهان مشهوران في

طريقتي العراقيين والخراسانيين (احدهما) لا تبطل حكاة القاضي أبو الطيب في تعليقه عن الشيخ أبي حامد لانه لا يوجد منه فعل (والثانى) تبطل وهو الصحيح عند الاصحاب لانه مناف للصلاة قال القاضي أبو الطيب هذا هو الصحيح قال هو وغيره والضابط علي هذا ان ما ابطل الصوم ابطل الصلاة ولا خلاف في بطلان الصوم بهذا قال البغوي وغيره والمضغ وحده يبطل الصلاة وان لم يصل شئ الي الجوف حتي لو مضغ علكا بطلت صلاته فان لم يمضغه بل وضعه في فيه فان كان جديدا يذوب فهو كالسكرة فتبطل صلاته علي الصحيح وان كان مستعملا لا يذوب لم تبطل كما أمسك في فمه حصة أو اجاصة فانها لا تبطل قطعاً هذا كله في العامد فلو اكل ناسيا للصلاة أو جاهلاً بتحريمه فان كان قليلاً لم تبطل بلا خلاف وإن وأن كثر بطلت علي اصح الوجهين كالوجهين في الكلام الكثير وقطع البغوي بالبطلان في الكثير وتعرف القلة والكثرة بالعرف \* (فرع) في مذاهب العلماء في الاكل والشرب في الصلاة قال ابن المنذر اجمع العلماء علي منعه منهما وانه إن أكل أو شرب في صلاة الفرض عامدا لزمه الاعداء فان كان ساهياً قال عطاء لا تبطل وبه اقول وقال الاوزاعي وأصحاب الرأي تبطل قال واما التطوع فروى عن ابن الزبير وسعيد ابن جبير أنهما شربا في صلاة التطوع وقال طاوس لا بأس به قال ابن المنذر لا يجوز ذلك ولعل من حكى ذلك عنه فعله سهوا \* قال المصنف رحمه الله \* (وان عمل في الصلاة عملاً ليس منها نظرت فان كان من جنس افعالها بان ركع أو سجد في غير موضعهما فان كان عامدا بطلت صلاته لانه متلاعب بالصلاة وان كان ناسياً لم تبطل لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا فسيحوا له وبنى علي صلاته

فان قرأ فاتحة الكتاب مرتين عامدا فالمنصوص  
انه لا تبطل صلاته لانه تكرر ذكر فهو كما لو قرأ  
السورة بعد الفاتحة مرتين ومن اصحابنا من قال  
تبطل لانه ركن زاده في الصلاة فهو كالركوع  
والسجود)\*

---

[ 91 ]

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم بمعناه  
من رواية عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال  
اصحابنا إذا زال فعلا من اركان الصلاة عمدا بطلت  
صلاته وان كان سهوا لم تبطل بركن ولا اركان ولا  
ركعة ولا اكثر للحديث ولانه لا يمكن الاحتراز منه  
فان قرأ الفاتحة مرتين سهوا لم يضر وان تعمد  
فوجهان الصحيح المنصوص لا تبطل لانه لا يخل  
بصورة الصلاة والثانى تبطل كتكرار الركوع وهذا  
الوجه حكاه امام الحرمين عن ابى الوليد  
النيسابوري من متقدمي اصحابنا الكبار تفقه  
علي ابن سريج وحكاه صاحب العدة عن أبى على  
بن خيران وأبى يحيى البلخي قال وحكاه

---

[ 92 ]

الشيخ أبو حامد عن القديم والمذهب انها لا تبطل  
وبه قال الاكثرون وكذا لو كرر التشهد الاخر  
والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عمدا لا تبطل لما ذكرناه قال المتولي وغيره وإذا  
كرر الفاتحة وقلنا لا تبطل صلاته لا يجزيه عن  
السورة بعد الفاتحة. \* قال المصنف رحمه الله \*  
(وان عمل عملا ليس من جنسها فان كان قليلا  
مثل ان دفع مارا بين يديه أو ضرب حية أو عقربا

أو خلع نعليه أو اصلح رداءه أو حمل شيئاً أو سلم عليه رجل فرد عليه بالاشارة وما اشبه ذلك لم تبطل صلاته لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بدفع المار بين يديه وأمر بقتل الاسودين الحية والعقرب في الصلاة وخلع نعليه وحمل امامة بنت ابي العاص في الصلاة فكان إذا سجد وضعفها فإذا قام رفعها وسلم عليه الانصار فرد عليهم في الصلاة ولان المصلي لا يخلو من عمل قليل فلم تبطل صلاته بذلك وإن كان عملاً كثيراً بان مشي خطوات متتابعات أو ضرب ضربات متواليات بطلت صلاته لانه لا تدعو إليه الحاجة في الغالب وإن مشي خطوتين أو ضرب ضربتين ففيه وجهان (أحدهما) لا تبطل لان النبي صلى الله عليه وسلم خلع نعليه ووضعهما الي جانبه وهذا ان فعلان متواليان (والثاني) تبطل لانه عمل مكرر فهو كالثلاث وإن عمل عملاً كثيراً متفرقاً لم تبطل صلاته لحديث امامة بنت أبي العاص فانه تكرر منه الحمل والوضع ولكنه لما تفرق لم يقطع الصلاة ولا فرق في العمل بين العمد والسهو لانه فعل بخلاف الكلام فانه قول والفعل أقوى من القول ولهذا ينفذ أحبال المجنون لكونه فعلاً ولا ينفذ أعتاقه (لانه قول) \* (الشرح) حديث الامر بدفع المار رواه البخاري ومسلم من رواية أبي سعيد الخدرى وقد سبق بيانه في آخر باب استقبال القبلة وذكرناه هناك من رواية غير أبي سعيد أيضاً: وأما الحديث الثاني فروى أبو هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " قتلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب " رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح: وأما حديث خلع النعل فصحيح رواه أبو داود وغيره باسناد صحيحة من رواية أبي سعيد وقد سبق

بيانه في باب طهارة البدن أيضا: وأما حديث  
تسليم الانصار والرد عليهم بالاشارة فرواه أبو  
داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ورواية  
ابن عمر رضي الله عنهما: أما حكم المسألة  
فمختصر ما قاله أصحابنا ان الفعل الذي ليس من  
جنس الصلاة ان كان كثيرا أبطلها بلا خلاف وان  
كان قليلا لم يبطلها بلا خلاف هذا هو الضابط ثم  
اختلفوا في ضبط القليل والكثير على أربعة  
أوجه: (أحدها) القليل ما لا يسع زمانه فعل ركعة  
والكثير ما يسعها حكاه الرافعي وهو ضعيف أو  
غلط: (والثاني) كل عمل يحتاج الي يديه جميعا  
كرفع عمامة وحل أشرطة سراويل ونحوهما قليل  
وما احتاج كتكوير العمامة وعقد الازار والسراويل  
كثير حكاه الرافعي (والثالث) ما لا يظن الناظر  
إليه أن فاعله ليس في الصلاة والكثير ما يظن أنه  
ليس فيها وضعفه بان من رآه يحمل صبيا أو  
يقتل حية أو عقربا ونحو ذلك يظن أنه ليس في  
صلاة وهذا القدر لا يبطلها بلا خلاف (والرابع)  
وهو الصحيح المشهور وبه قطع المصنف  
والجمهور أن الرجوع فيه الي العادة فلا يضر ما  
يعده الناس قليلا كالاشارة برد السلام وخلع النعل  
ورفع العمامة ووضعها ولبس ثوب خفيف ونزعه  
وحمل صغير ووضعته ودفع مار وذلك البصاق في  
ثوبه واشباه هذا وأما ما عده الناس كثيرا  
كخطوات كثيرة متوالية وفعلات متتابعة فتبطل  
الصلاة قال أصحابنا على هذا الفعلة الواحدة  
كالخطوة والضربة قليل بلا خلاف والثلاث كثير بلا  
خلاف وفي الاثنين وجهان حكاهما المصنف  
والاصحاب (أصحها) قليل وبه قطع الشيخ أبو

حامد (والثاني) كثير ثم اتفق الاصحاب على أن الكثير انما يبطل إذا توالي فان تفرق بين خطي خطوة ثم سكت زمنا ثم خطي أخرى أو خطوتين ثم خطوتين بينهما زمن إذا قلنا لا يضر الخطوتان وتكرر ذلك مرات كثيرة حتى بلغ مائة خطوة فأكثر لم يضر بلا خلاف وكذلك حكم الضربات المتفرقة وغيرها قال أصحابنا وحد التفريق أن يجد الثاني منقطعا عن الاول وقال البغوي عندي أن يكون بينهما ركعة لحديث أمامة بنت أبي العاص وهذا غريب ضعيف ولا دلالة في هذا الحديث لأنه ليس فيه نهى عن فعل ثان في دون ذلك الزمان قال أصحابنا والمراد بقولنا لا تبطل بالفعل الواحدة ما لم يتفاحش فان

[ 94 ]

تفاحشت وأفرطت كالوثبة الفاحشة بطلت صلاته بلا خلاف وكذا قولهم الثلاث المتوالية تبطل أرادوا الخطوات والضربات ونحوها: فاما الحركات الخفيفة كتحريك الاصابع في سبحة أو حكة أو حل وعقد ففيها وجهان حكاهما الخراسانيون (أحدهما) أنها كالخطوات فتبطل الصلاة بكثيرها (والثاني) وهو الصحيح المشهور وبه قطع جماعة لا تبطل وان كثرت متوالية لكن يكره وقد نص الشافعي رحمه الله أنه لو كان يعد الآيات بيده عقدا لم تبطل صلاته لكن الاولي تركه كما سنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى هذا كله في الفعل عمدا فاما فعل الناسي في الصلاة إذا كثر ففيه طريقان: (أشهرهما) وبه قطع المصنف والجمهور تبطل الصلاة وجهها واحدا لما ذكره المصنف: (والثاني) فيه وجهان ككلام الناسي حكاه صاحب التتمة وقال الاصح أنه لا تبطل

للحديث الصحيح في قصة ذي اليمين فانه قال فيه حين سلم النبي صلى الله عليه وسلم من ركعتين في الظهر والعصر ثم قام الي خشبة في مقدم المسجد وخرج سرعان الناس ثم عاد فصلي ركعتين وهذا اللفظ في الصحيحين وفي رواية للبخاري " فخرجت السرعان من ابواب المسجد فتقدم فصلى ما ترك " وفي رواية ابي داود " فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم الي مقامه فصلى الركعتين الباقيتين ثم سلم " واسنادها صحيح وفي رواية لمسلم من حديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " صلى العصر فسلم في ثلاث ركعات ثم دخل منزله فقام إليه رجل يقال له الخرباق - وكان في يده طول - فقال يا رسول الله فذكر له صنيعه وخرج غضبان يجر رداءه حتى انتهى الي الناس فقال أصدق هذا قالوا نعم فصلي ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم " هذا لفظ مسلم وفي رواية له " ثم قام فدخل الحجرة؛ وذكر نحو الاولي " هذا كله في غير صلاة شدة الخوف أما فيها فيحتمل الضرب والركض والعدو للحاجة وفيه تفصيل نوضحه في بابہ إن شاء الله تعالى؛ قال أصحابنا والفعل القليل الذي لا يبطل الصلاة مكروه إلا في مواضع (أحدها) أن يفعله ناسيا؛ (الثاني) أن يفعله لحاجة مقصودة؛ (الثالث) أن يكون مندوبا إليه كقتل الحية والعقرب ونحوهما وكدفع المار بين يديه والصائل عليه ونحو ذلك \*

(فرع) لو قرأ القرآن من المصحف لم تبطل صلاته سواء كان يحفظه أم لا بل يجب عليه ذلك إذا لم يحفظ الفاتحة كما سبق ولو قلب أوراقه

أحيانا في صلاته لم تبطل ولو نظر في مكتوب غير القرآن وردد ما فيه في نفسه لم تبطل صلاته وإن طال لكن يكره نص عليه الشافعي في الاملاء وأطبق عليه الاصحاب وحكى الرافعي وجها ان حديث النفس إذا طال ابطل الصلاة وهو شاذ والمشهور الجزم بصحتها ونقله الشيخ أبو حامد عن نصه في الاملاء وهذا الذي ذكرناه من أن القراءة في المصحف لا تبطل الصلاة مذهبنا ومذهب مالك وأبي يوسف ومحمد واحمد قال أبو حنيفة تبطل قال أبو بكر الرازي اراد إذا لم يحفظ القرآن وقرأ كثيرا في المصحف فاما ان كان يحفظه أو لا يحفظه وقرأ يسيرا كالأية ونحوها فلا تبطل واحتج له بانه يحتاج في ذلك الي فكر ونظر وذلك عمل كثير وكما لو تلقن من غيره في الصلاة واحتج اصحابنا بانه أتى بالقراءة واما الفكر والنظر فلا تبطل الصلاة بالاتفاق إذا كان في غير المصحف ففيه اولى وأما التلقين في الصلاة فلا يبطلها عندنا بلا خلاف \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ويكره أن يترك شيئا من سنن الصلاة ويكره ان يلتفت في صلاته من غير حاجة لما روى ابو ذر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " لا يزال الله تعالى مقبلا علي عبده في الصلاة ما لم يلتفت فإذا التفت صرف عنه وجهه " فان كان لحاجة لم يكره لما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يلتفت في صلاته يمينا وشمالا ولا يلوى عنقه خلف ظهره " \* (الشرح) ينبغي للمصلي ان يحافظ على كل ما ندب إليه من السنن والمستحبات وسواء في ذلك صلاة الفرض والنفل في الحضر والسفر في الجماعة والانفراد على حسب ما سبق من تفصيلها واما الالتفات فقال اصحابنا الالتفات

## في الصلاة ان تحول بصدرة عن القبلة بطلت صلاته وان لم يتحول

[ 96 ]

لم تبطل لكن إن كان لحاجة لم يكره والا كره  
كراهة تنزيه ودليل الكراهة لغير حاجة حديث  
عائشة رضی الله عنها قالت " سألت رسول الله  
صلي الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة  
فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة  
العبد " رواه البخاري وعن أنس رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم " إياك  
والالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة  
هلكة فان كان لابد ففي التطوع لا في الفريضة "   
رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح واما  
حديث ابي ذر رضي الله عنه المذكور في الكتاب  
فرواه أبو داود والنسائي باسناد فيه رجل فيه  
جهالة ودليل عدم الكراهة لحاجة حديث ابن عباس  
المذكور في الكتاب رواه الترمذي باسناد صحيح  
وعن جابر رضي الله عنه قال " اشتكى رسول  
الله صلي الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد  
فالتفت الينا فرأنا قياما فإشار الينا؛ وذكر  
الحديث " رواه مسلم وعن سهل بن سعد رضي  
الله عنه " أن النبي صلي الله عليه وسلم وذهب  
يصلح بين بني عمرو بن عوف؛ وذكر الحديث في  
صلاة ابي بكر رضي الله عنه بالناس؛ فجاء النبي  
صلي الله عليه وسلم وهم في الصلاة فصفق  
الناس وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته فلما اكثر  
الناس التصفيق التفت ابو بكر فرأى رسول الله  
صلي الله عليه وسلم؛ وذكر الحديث " رواه  
البخاري ومسلم وعن سهل بن الخنظلي رضي  
الله عنه قال " ثوب بالصلاة يعنى الصبح فجعل

رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وهو يلتفت الي الشعب " رواه أبو داود باسناد صحيح وقال " كان أرسل فرسا إلى الشعب من أجل الحرس "

[ 97 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* (ويكره أن يرفع بصره إلى السماء لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلي السماء في الصلاة - فاشتد قوله في ذلك حتى قال - لينتهين عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم " ويكره أن ينظر إلي ما يلهيه لما روت عائشة رضي الله عنها قالت " كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وعليه خميصة ذات أعلام فلما فرغ قال ألهتنى أعلام هذه اذهبوا بها إلى أبي جهم واتوني بانبجانية "، (الشرح) حديث أنس رضي الله عنه رواه البخاري وحديث عائشة رواه البخاري ومسلم والخميصة كساء مربع من صوف وأبو جهم المذكور اسمه عامر بن حذيفة بن غانم القرشي العدوي المدني الصحابي قال الحاكم أبو أحمد وقيل اسمه عبيد بن حذيفة والانبجانية - بفتح الهمزة وكسرهما وبنون بعدها باء موحدة مفتوحة ومكسورة - وهى كساء غليظ لا علم له فإذا كان له علم فهو خميصة وفى ضبطه ومعناه كلام مشتهر وضحته فى تهذيب الاسماء وأجوده ما ذكرته \* قال العلماء فى هذا الحديث الحث على حضور القلب فى الصلاة وتدبر تلاوتها واذكارها ومقاصدها من الانقياد والخضوع ومنع النظر من الامتداد إلي ما يشغل وازالة كل ما يخاف اشتغال القلب بسببه وكراهة تزويق محراب المسجد وحائطه ونقشه وغير ذلك من

الشاغلات وفيه أن الصلاة تصح وإن حصل فيها  
فكر واشتغال قلب بغيرها وهذا باجماع من يعتد به  
في الاجماع وهذان الحكمان اللذان ذكرهما  
المصنف متفق عليهما \* قال المصنف رحمه الله  
\* (ويكره أن يصلي ويده على خاصرته لما روى أبو  
هريرة رضي الله عنه " أن النبي صلى الله عليه  
وسلم نهى أن يصلى الرجل مختصراً "). (الشرح)  
هذا الحديث رواه البخاري ومسلم ومعنى  
المختصر أن يضع يده على خاصرته كما ذكره  
المصنف هذا هو الصحيح وبه قال الجمهور من  
أهل اللغة وغريب الحديث والمحدثين والفقهاء  
وقيل هو أن يتوكأ على عصي حكاة الهروي وغيره  
وقيل أن يختصر السورة فيقرأ آخرها وقيل أن  
يختصر في صلاته فلا يتم قيامها وركوعها  
وسجودها وحدودها والصحيح الاول قيل نهى عنه

[ 98 ]

لانه فعل المتكبرين فلا يليق بالصلاة وقيل لانه  
فعل اليهود وقيل فعل الشيطان وكراهة وضع  
اليده على خاصرته متفق عليها سواء كان المصلي  
رجلاً أو امرأة \* قال المصنف رحمه الله \* (ويكره  
أن يكف شعره وثوبه لما روى ابن عباس رضي  
الله عنهما " أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر  
أن يسجد على سبعة أراب ونهى أن يكف شعره  
وثوبه " ) \* (الشرح) هذا الحديث رواه البخاري  
ومسلم والارباب الاعضاء وهذا الحكم متفق عليه  
وقد اتفق العلماء على النهي عن الصلاة وثوبه  
مشمرا وكمه أو نحوه أو ورأسه معقوص أو مردود  
شعره تحت عمامته أو نحو ذلك فكل هذا مكروه  
باتفاق العلماء وهي كراهة تنزيه فلو صلى كذلك  
فقد ارتكب الكراهة وصلاته صحيحة واحتج لصحتها

أبو جعفر محمد بن جريح الطبري باجماع العلماء  
وحكى ابن المنذر الاعادة فيه عن الحسن البصري  
ثم مذهبنا ومذهب الجمهور أن النهى لكل من  
صلى كذلك سواء تعمد للصلاة أم كان كذلك  
قبلها لمعنى آخر وصلى على حاله بغير ضرورة  
وقال مالك النهى مختص بمن فعل ذلك للصلاة  
والاول الذى يقتضيه اطلاق الاحاديث الصحيحة  
وهو ظاهر المنقول عن الصحابة رضى الله عنهم  
وفى صحيح مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما  
انه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معقوص  
من ورائه فقام وجعل يحله فلما أنصرف أقبل إلى  
ابن عباس فقال مالك ولراسي فقال انى سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " انما مثل  
هذا مثل الذى يصلى وهو مكتوف " قال العلماء  
والحكمة فى النهى عنه ان الشعر يسجد معه  
ولهذا مثله بالذى يصلي وهو مكتوف والله أعلم \*  
قال المصنف رحمه الله \* (ويكره أن يمسح  
الخصي فى الصلاة لما روى معيقب رضى الله  
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا تمسح  
الخصي وأنت تصلي فان كنت لابد فاعلا فواحدة  
تسوية الخصي " ) \* (الشرح) هذا الحديث صحيح  
رواه أبو داود بلفظه باسناد على شرط البخاري  
ومسلم

[ 99 ]

ورواه البخاري ومسلم بمعناه ولفظهما عن  
معيقب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى  
الرجل يسوى التراب حيث يسجد قال ان كنت  
فاعلا فواحدة ومعنى الحديث لا تمسح وان  
مسحت فلا تزد علي واحدة وهذا نهى كراهة تنزيه  
واتفق العلماء علي كراهته إذا لم يكن عذر لهذا

الحديث ولحديث أبي ذر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمسح الحصى فانه المرحمة تواجهه " رواه احمد بن حنبل في مسنده وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه واسناده جيد لكن فيه رجل لم يبينوا حاله لكن لم يضعفه أبو داود وقد سبق أن ما لم يضعفه فهو حسن عنده قال أصحابنا ولانه يخالف التواضع والخشوع وكره السلف مسح الجبهة في الصلاة وقبل الانصراف مما يتعلق بهما من غبار ونحوه ومعيقب هذا الراوى يقال له معيقب بن أبي فاطمة الدويسي أسلم قديما وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة وشهد بدرا وكان على خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعمله أبو بكر وعمر رضى الله عنهما على بيت المال توفى في آخر خلافة عثمان رضى الله عنه \* قال المصنف رحمه الله \* (ويكره أن يعد الآى في الصلاة لانه يشغل عن الخشوع فكان تركه أولى ويكره التثاؤب في الصلاة لما روى أبو هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا ثأب أحدكم وهو في الصلاة فليرده ما استطاع فان أحدكم إذا قال ها ها ضحك الشيطان منه " ) \* (الشرح) هذا الحديث صحيح في الجملة روى بالفاظ منها عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " التثاؤب من الشيطان فإذا ثأب أحدكم فليكظم ما استطاع " رواه مسلم وفى رواية " التثاؤب في الصلاة من الشيطان فإذا ثأب أحدكم فليكظم ما استطاع " رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح واسناده علي شرط مسلم وفى رواية " ان الله يحب العطاس ويكره التثاؤب فإذا ثأب أحدكم فليرده ما استطاع ولا يقل ها ها فانما ذلكم الشيطان يضحك منه " رواه أبو داود باسناد علي شرط البخاري ومسلم وعن ابن سعيد

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا تشاءب  
أحدكم في الصلاة

[ 100 ]

فليكظم ما استطاع " رواه أبو داود بهذا اللفظ  
باسناد علي شرط البخاري ومسلم وفي رواية "   
إذا تشاءب أحدكم فليمسك بيده علي فمه فان  
الشيطان يدخل " رواه مسلم قال أصحابنا فيكره  
التثاؤب في الصلاة ويكره في غيرها أيضا فان  
تشاءب فليرده ما استطاع ويستحب وضع يده علي  
فيه سواء كان في الصلاة أم لا وأما عد الآيات في  
الصلاة فمذهبننا ان الاولي اجتنابه ولا يقال انه  
مكروه وقال أبو حنيفة يكره قال ابن المنذر  
وخص فيه ابن أبي مليكة وأبو عبد الرحمن  
السلمى وطاوس وابن سيرين والشعبى والنخعي  
والمغيرة بن حكيم والشافعي وأحمد واسحق  
وكرهه أبو حنيفة هذا كلام ابن المنذر وقد نقل  
أصحابنا نص الشافعي انه لا بأس بعد الآيات لكن  
قالوا هو خلاف الاولى وهو مراد المصنف بقوله  
يكره ولهذا قال فكان تركه اولي \* \* قال المصنف  
رحمه الله \* (وان بدره البصاق فان كان في غير  
المسجد لم يبصق تلقاء وجهه ولا عن يمينه بل  
يبصق تحت قدمه اليسرى أو عن يساره وان بدره  
في المسجد بصق في ثوبه وحك بعضه ببعض لما  
روى أبو سعيد الخدرى رضي الله عنه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم " دخل مسجدا يوما فرأى  
في قبلة المسجد نخامة فحتها بعرجون معه ثم  
قال أحب أحدكم أن يبصق رجل في وجهه إذا  
صلى أحدكم فلا يبصق بين يديه ولا عن يمينه فان  
الله تعالى تلقاء وجهه والملك عن يمينه وليبصق  
تحت قدمه اليسرى أو عن يساره فان أصابته

بادرة بصاق فليبصق في ثوبه ثم يقول به هكذا " فعلمهم أن يفركوا بعضه ببعض: فان خالف وبصق في المسجد دفنه لما روى أنس بن مالك رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " البصاق في المسجد خطيئة وكفارته دفنه " وبالله التوفيق ) \* (الشرح) فان أهل اللغة البصاق والبزاق والبساق وبصق وبزق وبسق ثلاث لغات بمعنى واحد ولغة السنين قليلة وقد أنكرها بعض أهل اللغة وانكارها باطل فقد نقلها الثقات وثبتت في الحديث الصحيح وإذا عرض للمصلى بصاق فان كان في مسجد حرم البصاق فيه بل يبصق في طرف ثوبه من جانبه الايسر ككمه وغيره وان كان في غير المسجد لم يحرم البصاق في الارض فله ان يبصق عن يساره في ثوبه أو تحت قدمه أو بجنبه وأولاه في ثوبه ويحك بعضه ببعض

[ 101 ]

أو يدعه ويكره أن يبصق عن يمينه أو تلقاء وجهه وإذا بصق في المسجد فقد ارتكب الحرام وعليه أن يدفنه واختلفوا في دفنه فالمشهور انه يدفنه في تراب المسجد ورملة ان كان له تراب أو رمل ونحوهما فان لم يكن أخذه بعود أو خرقة أو نحوهما أو بيده وأخرجه من المسجد وقيل المراد بالدفن اخراجها من المسجد مطلقا ولا يكفي فدنها في ترابه حكاه صاحب البحر في باب الاعتكاف ومن رأى من يبصق في المسجد لزمه الانكار عليه ومنعه منه ان قدر ومن رأى بصاقا أو نحوه في المسجد فالسنة ان يزيله بدفعه أو رفعه وإخراجه ويستحب تطيب محله واما ما يفعله كثير من الناس إذا بصق أو رأى بصاقا ذلك

بأسفل مداسه الذى داس به النجاسة والاقذار  
فحرام لانه تنجيس للمسجد أو تقدير له وعلي من  
رأه يفعل ذلك الانكار عليه بشرطه والله أعلم  
فهذا مختصر أحكام المسألة أما دلائلها فعن ابن  
عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم " رأى بصاقا في جدار القبلة فحكه ثم  
أقبل علي الناس فقال إذا كان أحدكم يصلي فلا  
يبرقن قبل وجهه فان الله قبل وجهه إذا صلى "  
رواه البخاري ومسلم وعن أبي سعيد الخدري  
وأبي هريرة رضى الله عنهما ان النبي صلى الله  
عليه وسلم " رأى نخامة في قبلة المسجد فحكهها  
بحصاة ثم قال إذا تنخم أحدكم فلا يتنخم قبل  
وجهه ولا عن يمينه وليبصق عن يساره أو تحت  
قدمه اليسرى " رواه البخاري ومسلم وعن انس  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم " إذا كان أحدكم في الصلاة فانه يناجى ربه  
فلا يبرقن بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن شماله  
تحت قدمه " رواه البخاري ومسلم وعن أبي  
هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم " رأى نخامة في قبلة المسجد فأقبل  
علي الناس فقال ما لاحدكم يقوم مستقبل ربه  
فيتنخع أمامه أيحب أحدكم أن يستقبل فيتنخع في  
وجهه فإذا تنخع أحدكم فليتنخع عن يساره تحت  
قدمه فان لم يجد فليقل هكذا فتغل في ثوبه ثم  
مسح بعضه علي بعض " رواه مسلم وعنه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا قام أحدكم  
الي الصلاة فلا يبرق أمامه فانما يناجى الله ما دام  
في مصلاه وعن يمينه فان عن يمينه ملكا وليبصق  
عن يساره أو تحت قدمه فيدفعها " رواه البخاري  
وعن انس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم " البزاق في المسجد خطيئة  
وكفارتها دفنها " رواه البخاري وعن أبي ذر رضى  
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال "

عرضت على أعمال أمتي حسنها وسيئها فوجدت  
في محاسن أعمالها الأذى يماط عن الطريق  
ووجدت في مساوئ أعمالها

[ 102 ]

النخاعة تكون في المسجد لا تدفن " رواه مسلم  
وفي المسألة أحاديث كثيرة في الصحيح غير هذه  
وفيما ذكرته ابلغ كفاية (فصل) في مسائل تتعلق  
بالباب (أحداها) ينبغي ألا يسكت في صلاته إلا في  
حال استماعه لقراءة إمامه فلو سكت في ركوعه  
أو سجوده أو قيامه أو قعوده سكوتا يسيرا لم  
تبطل صلاته فإن سكت طويلا لعذر بأن نسي شيئا  
فسكت ليتذكره لم تبطل صلاته على المذهب وبه  
قطع الجمهور وحكى جماعة من الخراسانيين في  
بطلانها وجهين وهو ضعيف وإن سكت طويلا لغير  
عذر ففي بطلانها وجهان مشهوران للخراسانيين  
(أصحهما) لا تبطل ولو سكت طويلا ناسيا وقلنا  
يبطل تعمده فطريقان المذهب لا تبطل والثاني  
علي وجهين (الثانية) إشارة الآخرس المفهمة  
كالنطق في البيع والنكاح والطلاق والعتاق  
والرجعة واللعان والقذف وسائر العقود والأحكام  
إلا الشهادة ففي قبولها وجهان مشهوران ولو  
أشار في صلاته بما يفهم ففي بطلانها وجهان  
الصحيح المشهور به قطع الجمهور لا تبطل لأنه  
ليس بكلام ولا فعل كثير والثاني تبطل لأنه قائم  
مقام كلامه وجزم القاضي حسين في فتاويه  
ببطلان الصلاة وجزم الغزالي بالصحة في فتاويه  
وصححه في كتاب الطلاق من الوسيط وهذا هو  
المذهب وهذه المسألة مما يسأل عنه فيقال  
إنسان عقد النكاح والبيع في صلاته وصح ولم  
تبطل صلاته وتجنئ مسألة (1) في وجه ضعيف

في المعاطاة في البيع والكتابة في البيع والنكاح  
فان فيهما خلافا معروفا ويتصور مثل هذا فيمن  
عقد البيع والنكاح وغيرهما وهو في الصلاة  
بلفظه ناسيا للصلاة فيصح الجمع بلا خلاف  
(الثالثة) يستحب الخشوع في الصلاة والخضوع  
وتدبير قراءتها واذكارها وما يتعلق بها والاعراض  
عن الفكر فيما لا يتعلق بها فان فكر في غيرها  
وأكثر من الفكر لم تبطل صلاته لكن يكره سواء  
كان فكره في مباح أو حرام كشرب الخمر وقد  
قدمنا حكاية وجه ضعيف في فصل الفعل من هذا  
الباب ان الفكر في حديث النفس إذا كثر بطلت  
الصلاة وهو شاذ مردود وقد نقل الاجماع علي

(1) كذا بالاصل يحذر العبارة \*

[ 103 ]

انها لا تبطل واما الكراهة فمتفق عليها وقد  
سبقت هذه المسألة بادلتها من الاحاديث  
الصحيحة الكثيرة في المسائل المثورة في آخر  
باب صفة الصلاة ومما استدلوا به علي انها لا  
تبطل بالفكر حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال  
قال رسول الله صلي الله عليه وسلم " ان الله  
يجاوز لامتي ما حدثت به انفسها ما لم تعمل أو  
تكلم به " رواه البخاري ومسلم وعن عقبة بن  
الحارث رضى الله عنه " قال صليت مع النبي  
صلي الله عليه وسلم العصر فلما سلم قام سريعا  
ودخل على بعض نسائه ثم خرج ورأى في وجوه  
القوم من تعجبهم لسرعته فقال ذكرت وانا في  
الصلاة تبرأ عندنا فكرهت ان يمسى أو يبيت عندنا

فأمّرت بقسمته " رواه البخاري (الرابعة) إذا سلم  
انسان علي المصلي لم يستحق جوابا لا في الحال  
ولا بعد الفراغ منها لكن يستحب ان يرد عليه في  
الحال بالاشارة والا فيرد عليه بعد الفراغ لفظا  
فان رد عليه في الصلاة لفظا بطلت صلاته ان  
قال عليكم السلام بلفظ الخطاب فان قال وعليه  
السلام بلفظ الغيبة لم تبطل وسبق بيانه في هذا  
الباب ودليل ما ذكرته حديث جابر رضي الله عنه  
قال " بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
حاجة ثم أدركته وهو يصلي فسلمت عليه فإشّار  
إلي فلما فرغ دعاني فقال انك سلمت عليه أنفا  
وأنا أصلي " رواه مسلم بهذا اللفظ وأصله في  
الصحيحين كما سبق بيانه في فصل الكلام وعن  
ابن عمر رضي الله عنهما قال " قلت لبلال كيف  
كان النبي صلى الله عليه وسلم يرد عليهم حين  
كانوا يسلمون عليه وهو في الصلاة قال كان  
يشير بيده " رواه الترمذي بهذا اللفظ وقال  
حديث حسن صحيح ورواه أبو داود بمعناه أطول  
منه وهو في قصة سلام الانصاري وعن صهيب  
رضي الله عنه قال " مررت برسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فرد إشارة "   
رواه أبو داود والنسائي والترمذي وغيرهم قال  
الترمذي حديث حسن وقال هو وحديث ابن عمر  
صحيحان وأما الرد بعد السلام فدليله حديث أبي  
مسعود رضي الله عنه قال " كنا نسلم في الصلاة  
ونأمر بحاجتنا فقدمت علي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد علي  
السلام فاخذني ما قدم وما حدث فلما قضى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال ان  
الله يحدث من أمره ما يشاء وان الله سبحانه قد  
أحدث

أن لا تكلموا في الصلاة فرد عليه السلام " رواه أبو داود بهذا اللفظ باسناد حسن وأما الحديث الذي يروى عن أبي غطفان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم " من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد صلاته " فرواه أبو داود وقال هذا الحديث (1) وقال الدار قطني قال لنا ابن أبي داود أبو غطفان هذا مجهول والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم " أنه كان يشير في الصلاة " رواه جابر وأنس وغيرهما وأما حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا غرار في صلاة ولا تسليم " فرواه أبو داود باسناد صحيح ثم روى أبو داود عن أحمد بن حنبل رحمه الله قال في تفسيره أراد أن معناه أن تسلم ولا يسلم ويغرر الرجل بصلاته ينصرف وهو شك فيها هذا كلام أحمد والغرار بكسر الغين المعجمة وتكرير الراء وهو النقصان وقد اختلف العلماء في ضبط قوله ولا تسليم فروى منصوبا ومجرورا فمن نصبه عطفه علي غرار أي لا غرار ولا تسليم في الصلاة وهذا معنى قول أحمد الذي ذكره أبو داود ومن جره عطفه علي صلاة أي لا غرار في صلاة ولا في تسليم وبهذا جزم الخطابي قال والغرار في التسليم أن يسلم عليك انسان فترد عليه أنقص مما قال بأن قال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فقلت عليكم السلام فلا ترد التحية بكمالها بل تبخسه حقه من كمال الجواب قال والغرار في الصلاة له تفسيران أحدهما أن يتم ركوعها وسجودها يعني ونحوهما والثاني ينصرف وهو شك هل صلى ثلاثا أم أربعا مثلا وفي رواية البيهقي لا غرار في الصلاة بالالف واللام قال البيهقي وهذا أقرب إلي تفسير أحمد وفي رواية للبيهقي لا غرار في تسليم ولا صلاة

وهذا يؤيد تفسير الخطابي قال البيهقي والاختار السابقة تبيح السلام على المصلى والرد بالاشارة وهى أولى بالاتباع \* (فرع) في مذاهب العلماء فيما إذا سلم على المصلى: قد ذكرنا أن مذهبنا لا يجوز أن يرد باللفظ في الصلاة وأنه لا يجب عليه الرد لكن يستحب أن يرد في الحال اشارة والا فبعد السلام لفظا وبهذا قال ابن عمر وابن عباس ومالك وأحمد واسحق وجمهور العلماء نقله الخطابي عن أكثر العلماء وحكى ابن المنذر والخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن المسيب والحسن البصري وقتادة انهم أباحوا

[ 105 ]

رد السلام في الصلاة باللفظ وقال أبو حنيفة لا لفظا ولا اشارة قال ابن المنذر هذا خلاف الاحاديث وحكى الشيخ أبو حامد عن عطاء والثوري انهما قالا يرد بعد فراغ صلاته سواء كان المسلم حاضرا أم لا وروى عن أبي الدرداء وقال النخعي يرد بقلبه والله أعلم \* (فرع) في مذاهبهم في السلام على المصلى: مقتضى كلام أصحابنا أنه لا يكره وهو الذى يقتضيه الاحاديث الصحيحة كما سبق وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر ومالك وأحمد وحكى كراهته عن جابر وعطاء والشعبي وأبي مجلز واسحق بن راهويه (الخامسة) يجوز قتل الحية والعقرب في الصلاة ولا كراهة فيه بل قال القاضي أبو الطيب وغيره هو مستحب في الصلاة كغيرها للحديث الصحيح فيه وقد سبق بيانه وقد حكى ابن المنذر عن ابن عمر وأبي حنيفة وأصحابه وأحمد واسحق قال وكرهه النخعي قال ولا معنى لكراهته لانها خلاف السنة (السادسة) يكره أن يروح على نفسه

بمروحة وهو في الصلاة وحكاه ابن المنذر عن  
عطاء وأبي عبد الرحمن ومسلم ابن يسار  
والنخعي ومالك قال ورخص فيه ابن سيرين  
ومجاهد والحسن وعائشة بنت سعد قال وكرهه  
احمد واسحق الا أن يأتي غم شديد (السابعة)  
يكره تفقيع الاصابع وتشبيكها في الصلاة  
ويستحب لمن خرج إلى الصلاة أن لا يعبت في  
طريقه وأن لا يشبك أصابعه وأن يلزم السكينة  
لقوله صلى الله عليه وسلم " إذا ثوب بالصلاة فلا  
تأثوها وأنتم تسعون وأثوها وعلكم السكينة فما  
ادركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا فان احدكم إذا  
كان يعمد الي الصلاة فهو في صلاة " رواه مسلم  
بهذا اللفظ واصله في الصحيحين من طرق  
والتثويب اقامة الصلاة والله اعلم (الثامنة) يكره  
ان يصلي وهو يدافع البول أو الغائط أو الريح أو  
يحضره طعام أو شراب تتوق نفسه إليه لحديث  
عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال " لا صلاة بحضرة الطعام ولا وهو  
يدافعه الاخشان " رواه مسلم قال اصحابنا  
فينبغي ان يزيل هذا العارض ثم يشرع في الصلاة  
فلو خاف فوت الوقت فوجهان الصحيح الذي قطع  
به جماهير الاصحاب انه يصلى مع العارض  
محافظة علي حرمة الوقت والثاني حكاه المتولي  
انه يزيل العارض فيتوضأ ويأكل وان خرج الوقت  
ثم يقضيها لظاهر هذا الحديث ولان المراد

[ 106 ]

من الصلاة الخشوع فينبغي أن يحافظ عليه وحكي  
أصحابنا الخراسانيون وصاحب البيان عن الشيخ  
أبي زيد المروزي انه إذا انتهى به مدافعة الاخشين  
إلى أن ذهب خشوعه لم تصح صلاته وبه جزم

القاضي حسين وهذا شاذ ضعيف والمشهور من  
مذهبنا ومذاهب العلماء صحة صلاته مع الكراهة  
وحكى القاضي عياض عن أهل الظاهر بطلانها  
والله أعلم \* (باب سجود السهو) \* قال المصنف  
رحمه الله \* (إذا ترك ركعة من الصلاة ساهيا ثم  
تذكرها وهو فيها لزمه أن يأتي بها وإن شك في  
تركها بأن شك هل صلى ركعة أو ركعتين أو ثلاثا  
أو أربعاً لزمه أن يأخذ بالاقبل ويأتي بما بقى لما  
روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " إذا شك أحدكم في  
صلاته فليلق الشك وليبن على اليقين فإذا  
استيقن التمام سجد سجدتين فإن كانت صلاته  
تامة كانت الركعة نافلة له والسجدتان وإن كانت  
ناقصة كانت الركعة تماما لصلاته والسجدتان  
ترغمان أنف الشيطان " \* (الشرح) حديث أبي  
سعيد هذا صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح ورواه  
مسلم بمعناه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم " إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم  
صلى اثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما  
استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن  
صلى خمسا شفعن له صلاته وإن كان صلى تمام  
لأربع كانتا ترغيمان للشيطان " قال الشافعي  
والأصحاب رحمهم الله تعالى إذا ترك ركعة ساهيا  
ثم ذكر وهو في الصلاة لزمه فعلها وإن شك في  
تركها بأن شك هل صلى ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً  
أو أربعاً لزمه الاخذ

[ 107 ]

بالاقل وفعل ما بقى سواء كان شكه مستوى  
الطرفين أو ظن أنه فعل الأكثر ففي الحالين  
يلزمه الاخذ بالاقل ويجب الباقي ولا مدخل

للاجتهاد فيه: وقد قدمنا في باب ما ينقض  
الوضوء ان الفقهاء يطلقون الشك علي التردد  
في الشئ سواء استوى الاحتمالان أو ترجح  
احدهما وان كان عند الاصوليين مخصوصا  
بمستوى الطرفين \* (فرع) في بيان الاحاديث  
الصحيحة التي عليها مدار باب سجود السهو وعنها  
تتشعب مذاهب العلماء وهي ستة احاديث احدها  
حديث ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال " إذا نودي بالاذان ادبر  
الشيطان له ضراط حتى لا يسمع الاذان فإذا  
قضى الاذان اقبل فإذا ثوب بها ادبر فإذا قضى  
التثويب اقبل يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر  
كذا اذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لا  
يدري كم صلى فإذا لم يدرك احدكم كم صلى  
فليسجد سجدتين وهو جالس " رواه البخاري  
ومسلم وفي رواية لابي داود " فليسجد سجدتين  
وهو جالس قبل التسليم " (الثاني) عن ابي  
هريرة رضى الله عنه قال " صلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي العشى - اما  
الظهر وإما العصر - فسلم في ركعتين ثم اتى  
جدعا في قبلة المسجد فاستند إليها وخرج  
سرعان الناس فقام ذو اليمين فقال يا رسول  
الله اقصرت الصلاة

[ 108 ]

ام نسيت فنظر النبي صلى الله عليه وسلم يمينا  
وشمالا فقال ما يقول ذو اليمين قالوا صدق لم  
تصل الا ركعتين فصلى ركعتين وسلم ثم كبر ثم  
سجد ثم كبر فرفع ثم كبر وسجد ثم كبر ورفع "  
رواه البخاري ومسلم من طرق كثيرة ورواه  
مسلم ايضا من حديث عمران بن الحصين ببعض

معناه وقال فيه " سلم من ثلاث ركعات فلما قيل له صلي ركعة ثم سلم ثم سجد سجدتين ثم سلم " (الثالث) عن عبد الله بن بحينة رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " قام من صلاة الظهر وعليه جلوس فلما اتم صلاته سجد سجدتين يكبر في كل سجدة وهو جالس قبل ان يسلم وسجدهما الناس معه مكان ما نسي من الجلوس \* رواه البخاري ومسلم (الرابع) عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود رضى الله عنه قال " صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال ابراهيم زاد أو نقص - فلما سلم قيل له يا رسول الله احدث في الصلاة شئ قال وما ذاك قالوا صليت كذا وكذا فثنى رجليه واستقبل القبلة فسجد سجدتين ثم سلم ثم اقبل علينا بوجهه فقال انه لو حدث في الصلاة شئ انبأتكم به ولكن انما انا بشر انسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني وإذا شك احدكم في صلاته فليتحر الصواب فليتم عليه ثم ليسجد سجدتين " رواه البخاري ومسلم الا قوله " فإذا نسيت فذكروني فانه للبخاري وحده وفي رواية للبخاري " ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين " وفي رواية لمسلم " فليتحر الذى

[ 109 ]

يرى انه صواب " وفي رواية لهما عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " صلي الظهر خمسا فقبل أزيد في الصلاة فقال وما ذاك قالوا صليت خمسا فسجد سجدتين " (الخامس) عن ابي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال قال رسول الله عليه الصلاة والسلام " إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلي أثلاثا أم أربعاً

فليطرح الشك وليبن علي ما استيقن ثم يسجد  
سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلي خمسا  
شفعن له صلاته وان كان صلي اتماما لاربع كانتا  
ترغيما للشيطان " رواه مسلم (السادس) عن  
عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال سمعت  
رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول " إذا  
سهي احدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلي أم  
اثنتين فليبن علي واحدة فان لم يدر اثنتين صلي  
أم ثلاثا فليبن علي اثنتين فان لم يدر أثلاثا صلي  
أم أربعا فليبن علي ثلاث وليسجد سجديتين قبل  
أن يسلم " رواه الترمذي وقال حديث حسن  
صحيح: فهذه الاحاديث الستة هي عمدة باب  
سجود السهو وفي الباب أحاديث بمعناها وأحاديث  
في مسائل مفردة من الباب ستأتي في مواضعها  
ان شاء الله تعالى فأما أبو حنيفة فاعتمد حديث  
ابن مسعود وقال سجود السهو بعد السلام مطلقا  
وقال إذا شك في عدد الركعات تحرى فما غلب  
على ظنه عمل به فان لم يترجح له احد الطرفين  
بنى علي اليقين هذا إذا تكرر منه الشك فان كان  
لاول مرة لزمه استئناف الصلاة واما مالك فاعتمد  
حديثي قصة ذي اليمين وابن بحينه فقال ان كان  
السهو بزيادة سجد بعد السلام لحديث ذي اليمين  
وان كان نقصا فقبله لحديث ابن بحينه واما احمد

[ 110 ]

فقال يستعمل كل حديث منها فيما جاء فيه ولا  
يحمل علي الاختلاف قال وترك الشك قسما  
(أحدهما) يتركه ويبنى علي اليقين عملا بحديث  
ابي سعيد فهذا يسجد قبل السلام (والثاني)  
يتركه ويتحري فهذا يسجد بعد السلام عملا بحديث  
ابن مسعود وأما الشافعي فجمع بين الاحاديث

كلها ورد المجمل إلى المبين وقال البيان انما هو في حديث أبي سعيد وعبد الرحمن بن عوف وهما مسوقان لبيان حكم السهو وفيهما التصريح بالبناء علي اليقين والاختصار على الاقل ووجوب الباقي وفيهما التصريح بان سجود السهو قبل السلام وان كان السهو بالزيادة وأما التحري المذكور في حديث ابن مسعود فالمراد به بناء علي اليقين قال الخطابي حقيقة التحري طلب أخرى الامرين وأولاهما بالصواب واحراهما ما ثبت في حديثي أبي سعيد وعبد الرحمن من البناء علي اليقين لما فيه من يقين اكمال الصلاة والاحتياط لها واما السجود في حديث ذي اليمين بعد السلام

[ 111 ]

فقال الشافعي والاصحاب هو محمول علي أن تأخيره كان سهوا لا مقصودا قالوا ولا يبعد هذا فان هذه الصلاة وقع فيها السهو بأشياء كثيرة فهذا الحديث محتمل مع أنه لم يأت لبيان حكم السهو فوجب تأويله علي وفق حديثي أبي سعيد وعبد الرحمن الواردين لبيان حكم السهو الصريحين اللذين لا يمكن تأويلهما ولا يجوز ردهما واهمالهما فهذا مختصر ما يدور عليه باب سجود السهو من الاحاديث والجمع بينها وبيان معتمد العلماء في مذاهبهم فيها وهو من النفايس المطلوبة وبالله التوفيق \* (فرع) في مذاهب العلماء في من شك في عدد الركعات وهو في الصلاة: مذهبنا أنه يبني علي اليقين ويأتي بما بقي فإذا شك هل صلي ثلاثا أم اربعا لزمه أن يأتي بركعة إذا كانت صلاته رباعية سواء كان شكه مستوى الطرفين أو ترجح احتمال الاربع ولا يعمل

بغلبة الظن سواء طرأ هذا الشك اول مرة ام تكرر  
قال الشيخ أبو حامد وبمثل مذهبنا قال أبو بكر  
الصديق وعمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر  
وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح وربيعه ومالك  
والثوري وقال الاوزاعي تبطل صلاته قال الشيخ  
أبو حامد وروى هذا عن ابن عمر وابن عباس وقال  
الحسن البصري يعمل بما يقع في نفسه من غير  
اجتهاد ورواه عن أنس وأبي هريرة وقال أبو  
حنيفة ان حصل له الشك أول مرة بطلت صلاته  
وان صار عادة له اجتهد وعمل بغالب ظنه وان لم  
يظن شيئاً عمل بالاقل قال الشيخ أبو حامد قال  
الشافعي في القديم ما رأيت قولاً أقبح من قول  
أبي حنيفة هذا ولا أبعد من السنة وحكى القاضي  
أبو الطيب عن الحسن البصري انه إذا شك هل زاد  
ام نقص يكفيه سجدة واحدة للسهو لحديث أبي هريرة  
السابق ودلائل هذه المذاهب تعرف مما سبق من  
الاحاديث \* \* قال المصنف رحمه الله \*

[ 112 ]

(فان ترك ركعة ناسيا وذكرها بعد السلام نظرت  
فان لم يتناول الفصل أتى بها وان تناول  
استأنف واختلف اصحابنا في التناول فقال أبو  
اسحق هو أن يمضى قدر ركعة وعليه نص في  
البويطي وقال غيره يرجع فيه الي العادة فان  
كان قد مضى ما يعد تناولاً استأنف الصلاة وان  
مضى ما لا يعد تناولاً بنى لانه ليس له حد في  
الشرع فيرجع فيه الي العادة وقال أبو علي بن  
أبي هريرة ان مضى قدر الصلاة التي نسي فيها  
استأنف وان كان دون ذلك بنى لان آخر الصلاة  
ينبني على أولها وما زاد علي ذلك لا ينبني فجعل  
ذلك حدا) \*

---

[ 113 ]

(الشرح) إذا سلم من صلاته ثم تيقن أنه ترك ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً أو أنه ترك ركوعاً أو سجوداً أو غيرهما من الأركان سوى النية وتكبيرة الأحرام فإن ذكر السهو قبل طول الفصل لزمه البناء على صلاته فيأتي بالباقي ويسجد للسهو وإن ذكر بعد طول الفصل لزمه استئناف الصلاة هكذا قاله المصنف هنا ونص عليه الشافعي في الام والبويطي وصرح به الاصحاح في جميع الطرق وحكي المصنف في التنبيه قولا أنه يبني ما لم يتم من المجلس وهذا القول شاذ في النقل وغلط من حيث

---

[ 114 ]

الدليل وهو منابذ لحديث ذي اليمين السابق فوجب رده والصواب اعتبار طول الفصل وقصره وفي ضبطه قولان ووجهان الصحيح منها عند الاصحاح الرجوع الي العرف فان عدوه قليلا فقليل أو كثيرا فكثير وهذا هو المنصوص في الام وبه قطع جماعة منهم البندنجي والثاني قدر ركعة طويل ودونه قليل وهذا هو المنصوص في البويطي واختاره أبو اسحق المروزي وعلي هذا المعتبر

---

[ 115 ]

قدر ركعة خفيفة قال في البويطي يقرأ فيها الفاتحة فقط والثالث قدر الصلاة التي سها فيها

طويل ودونه قليل حكاة المصنف والاصحاب عن  
ابن ابي هريرة والرابع حكاة المتولي والشاشي  
واخرون ان القدر المنقول عن رسول الله صلي  
الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين قليل  
والزيادة عليه طويل وقد سبق بيان القدر  
المنقول وهو انه صلى الله عليه وسلم " قام الي  
ناحية المسجد وراجع ذي اليمين وسأل الجماعة  
فأجابوا " قال اصحابنا وحيث جوزنا البناء لا فرق  
بين ان يكون تكلم بعد السلام وخرج من المسجد  
واستدبر القبلة ونحو ذلك وبين ان لا يكون لحديث  
ذي اليمين \* قال المصنف رحمه الله \* (وان شك  
بعد السلام في تركها لم يلزمه شئ لان الظاهر  
انه اداها علي التمام فلا يضره الشك الطارئ بعده  
ولانا لو اعتبرنا حكم الشك بعدها شق ذلك وضاق  
فلم يعتبر) \*

[ 116 ]

(الشرح) إذا شك بعد السلام في ترك ركعة أو  
ركعات أو ركن ففي المسألة طريقتان (الصحيح)  
منهما انه لا شئ عليه ولا أثر لهذا الشك لما ذكره  
المصنف وبهذا قطع المصنف وسائر العراقيين  
وبعض الخراسانيين والطريق الثاني حكاة  
الخراسانيون فيه ثلاثة أقوال (أصحها) عندهم هذا  
و (الثاني) يجب الاخذ باليقين فان كان الفصل  
قريبا وجب البناء والا وجب الاستئناف (والثالث)  
ان قرب الفصل وجب البناء والا فلا شئ عليه  
وتوجيههما ظاهر ولو شك بعد الفراغ من الوضوء  
في ترك بعضه فطريقتان أصحهما انه كالصلاة  
والثاني انه يلزمه البناء على اليقين وقد سبق  
بيانه في باب الوضوء \* قال المصنف رحمه الله \*  
(وإن ترك فرضا ساهيا أو شك في تركه وهو في

الصلاة لم يعتد بما فعله بعد المتروك حتى يأتي بما تركه ثم يأتي بما بعده لان الترتيب مستحق في أفعال الصلاة فلا يعتد بما يفعل حتى يأتي بما تركه فان ترك سجدة من الركعة الاولى وذكرها وهو قائم في الثانية نظرت فان كان قد جلس عقب السجدة الاولى خر ساجدا وقال أبو إسحق يلزمه أن يجلس ثم يسجد ليكون السجود عقب الجلوس والمذهب الاول لان المتروك هو السجدة وحدها فلا يعيد ما قبلها كما لو قام من الرابعة الي الخامسة ساهيا ثم ذكر فانه يجلس ثم يتشهد ولا يعيد السجود قبله وان لم يكن قد جلس عقب السجدة الاولى حتى قام ثم ذكر جلس ثم سجد ومن أصحابنا من قال يخر ساجدا لان الجلوس يراد الفصل بين السجدين وقد حصل الفصل

[ 117 ]

بالقيام الي الثانية والمذهب الاول لان الجلوس فرض مأمور به فلم يجز تركه وان كان قد جلس عقب السجدة الاولى وهو يظن انها جلسة الاستراحة ففيه وجهان قال أبو العباس لا يجزئه بل يلزمه أن يجلس ثم يسجد لان جلسة الاستراحة نفل فلا يجزئه عن الفرض كسجود التلاوة لا يجزئه عن سجدة الفرض ومن أصحابنا من قال يجزئه كما لو جلس في الرابعة وهو يظن انه جلس للتشهد الاول وتعليل أبي العباس يبطل بهذه المسألة وأما سجود التلاوة فلا يسلم فان من أصحابنا من قال يجزئه عن الفرض ومنهم من قال لا يجزئه لانه ليس من الصلاة وانما هو عارض فيها وجلسة الاستراحة من الصلاة وان ذكر ذلك بعد السجود في الثانية تمت له ركعة لان عمله بعد المتروك كلا عمل حتى يأتي بما ترك فإذا سجد

في الثانية ضمنا سجدة من الثانية الي الاولى  
فتمت له الركعة وان ترك سجدة من أربع ركعات  
ونسى موضعها لزمه ركعة لانه يجوز أن يكون قد  
ترك من الاخيرة فيكفيه سجدة ويحتمل أن يكون  
قد ترك من غير الاخيرة فتبطل عليه الركعة التي  
بعدها وفي الصلاة يجب أن يحمل الامر علي الاشد  
ليسقط الفرض بيقين ولهذا أمر النبي صلى الله  
عليه وسلم من شك في عد الركعات أن يأخذ  
بالاقل ليسقط الفرض بيقين وان ترك سجدين  
جعل احدهما من الاولى والاخرى من الثالثة فيتم  
الاولى بالثانية والثالثة بالرابعة فيحصل له ركعتان  
وتلزمه ركعتان وان

[ 118 ]

ترك ثلاث سجديات جعل من الاولى سجدة ومن  
الثالثة سجدة ومن الرابعة سجدة وتلزمه ركعتان  
وان ترك أربع سجديات جعل من الاولى سجدة  
ومن الثالثة سجدتين ومن الرابعة سجدة فيلزمه  
سجدة وركعتان وان ترك خمس سجديات جعل من  
الاولى سجدة ومن الثالثة سجدتين ومن الرابعة  
سجدتين فيلزمه سجدتان وركعتان وان نسي ست  
سجديات فقد أتى بسجدتين فجعل احدهما من  
الاولى والاخرى من الرابعة وتلزمه ثلاث ركعات  
وان نسي سبع سجديات حصل له ركعة إلا سجدة  
وان نسي ثماني سجديات حصل له من ركعة القيام  
والركوع ويلزمه أن يأتي بما بقى فان ذكر ذلك  
بعد السلام أو شك في تركه بعد السلام فالحكم  
فيه علي ما ذكرناه في الركعة) \* (الشرح) قال  
اصحابنا رحمهم الله الترتيب واجب في اركان  
الصلاة بلا خلاف فان تركه عمدا بطلت صلاته وان  
تركه سهوا لم يعتد بما فعله بعد الركن المتروك

حتى يصل الي الركن المتروك فحينئذ يصح المتروك وما بعده فان تذكر السهو قبل مثل المتروك اشتغل عند التذكر بالمتروك وأن تذكر بعد فعله في ركعة أخرى تمت الركعة السابقة ولغي ما بينهما هذا إذا عرف عين المتروك وموضعه فان لم يعرف وجب عليه أن يأخذ باقل الممكن ويأتى بالباقي وفي الاحوال كلها يسجد للسهو إلا إذا وجب الاستئناف بان ترك ركنا وشك في عينه وجوز أن يكون النية أو تكبيرة الاحرام: وإلا إذا كان المتروك هو السلام فانه إذا تذكر قبل طول الفصل سلم ولا يسجد للسهو هذا ضابط الفصل فلو تذكر في قيام الثانية أنه ترك سجدة من الاولى وجب الاتيان بها وهل يجزئه أن يسجد من قيامه أم يجب أن يجلس ثم يسجد: حاصل ما ذكره المصنف والاصحاب اربعة أوجه (أحدها) يسجد من قيام ولا يجلس سواء كان جلس ام لا لان المراد من الجلوس بين السجدين الفصل وقد حصل بالقيام (والثانى) وهو الصحيح عند المصنف والاصحاب ان لم يكن جلس

[ 119 ]

عقب السجدة الاولى وجب الجلوس مطمئنا لانه ركن مقصود ولهذا يجب فيه الطمأنينة والاستواء قاعدا بلا خلاف عندنا وان كان جلس كفاه السجود من غير جلوس سواء كان جلس بنية الجلوس بين السجدين أم بنية جلسة الاستراحة قال أصحابنا وتجزئه الجلسة بنية الاستراحة عن الجلسة الواجبة لانها جلسة وقعت في موضعها وقد سبقت نية الصلاة المشتملة عليها وعلي غيرها\* واحتج أصحابنا له أيضا بالقياس علي من جلس في التشهد الاخير بظنه الاول فانه يجزئه ويقع

فرضا هذا هو المذهب وبه قطع العراقيون  
وصححه الخراسانيون وحكوا وجهها آخر انه لا  
يجزئه وهو ضعيف (والوجه الثالث) ان كان جلس  
بنية الجلوس بين السجدين كفاه السجود وان لم  
يكن جلس أو جلس بنية جلسة الاستراحة لزمه  
الجلوس مطمئنا ثم يسجد (والرابع) أنه يجب  
الجلوس مطمئنا ثم يسجد سواء كان جلس بنية  
الجلوس بين السجدين أو للاستراحة أم لم يجلس  
ليكون السجود متصلا بالجلوس لانه هكذا في  
الأصل وهذا الوجه حكاه المصنف والأصحاب عن  
أبي اسحق المروزي ولو شك هل جلس فهو كما  
إذا لم يجلس لان الأصل عدمه أما إذا تذكر بعد  
سجوده في الثانية أنه ترك سجدة من الأولى  
فينظر ان تذكر بعد السجدين في الثانية أو في  
الثانية منهما فقد تمت ركعته الأولى ولغي ما  
بينهما وهل يحصل تمامها بالسجدة الأولى ام  
بالثانية يبني علي الأوجه الأربعة فحيث قلنا لا  
يجب الجلوس حصل بالأولى وحيث أوجبناه حصل  
بالثانية وان تذكر بعد السجدة الأولى في الركعة  
الثانية وقبل الثانية فان أوجبنا الجلوس لم تتم  
ركعته الأولى حتى يجلس ثم يسجد وان لم نوجبه  
فقد تمت ركعته فيقوم الي الثانية \* (فرع) إذا  
تذكر في جلوس الركعة الرابعة انه ترك أربع  
سجرات فله ثلاثة احوال: حال يحصل له ثلاث  
ركعات إلا سجدين وحال ركعتان وحال ركعتان إلا  
سجدة فإذا تيقن ان المتروك

ثنتان من الثالثة وثنان من الرابعة صحت  
الركعتان الأولىان وحصلت الثالثة لكن لا سجود  
فيها ولا فيما بعدها فيسجد سجدين ليتم ثم

يقوم إلي ركعة رابعة وكذا لو ترك سجدة من  
الاولي وسجدة من الثانية وسجدتين من الرابعة  
وكذا لو ترك سجدة من الثانية وسجدة من الثالثة  
وسجدتين من الرابعة أما إذا ترك من كل ركعة  
سجدة فيحصل ركعتان فتمم الاولى بالثانية  
والثالثة بالرابعة ومثله لو ترك سجديتين من الثانية  
وسجدتين من الاولى أو الثالثة أو سجدتين من  
الثانية وواحدة من الاولى وأخرى من الثالثة أو  
سجدتين من الثانية وسجدة من الثالثة وأخرى من  
الرابعة أو سجدة من الاولى وسجدة من الثانية  
وسجدتين من الثالثة أو سجدة من الثانية  
وسجدتين من الثالثة وسجدة من الرابعة فيحصل  
من كل هذه الصور ركعتان ويقوم فيأتي بركعتين؛  
أما إذا ترك من الاولى واحدة ومن الثانية اثنتين  
ومن الرابعة واحدة أو من الاولى اثنتين ومن  
الثانية واحدة ومن الرابعة أخرى وكذا صورة ترك  
اثنتين من ركعة واثنتين من ركعتين غير متواليتين  
فيحصل ركعتان إلا سجدة فيسجدها ثم يأتي  
بركعتين هذا كله إذا عرف مواضع السجدة فان  
لم يعرفه لزمه الاخذ بالاشد فيأتي بسجدة ثم  
ركعتين وقال الشيخ أبو محمد الجويني يلزمه  
سجدتان ثم ركعتان وهو غلط قطعاً وغلطه  
الاصحاب فيه هذا كله إذا كان جلس عقب السجدة  
بنية الجلوس بين السجدتين أو بنية جلسة  
الاستراحة إذا قلنا تجزئ عن الواجب وهو الاصح  
أو قلنا بالضعيف ان القيام يقوم مقام الجلسة؛  
فأما إذا لم يجلس في بعض الركعات أو لم يجلس  
في غير الرابعة وقلنا بالاصح ان القيام لا يقوم  
مقام الجلسة فلا يحسب ما بعد السجدة المفعولة  
حتى يجلس لو تذكر أنه ترك من كل ركعة سجدة  
ولم يجلس الا في الآخرة أو جلس بنية الاستراحة  
أو جلس في الثانية بنية التشهد الاول وقلنا ان  
الفرض لا يتأدى بنية النفل لم يحصل من ذلك كله

الا ركعة ناقصة سجدة ثم هذا الجلوس الذي تذكر فيه يقع عن الجلوس بين السجدين فيسجد ثم يقوم فيأتي بثلاث ركعات: أما إذا تذكر انه ترك سجدة

[ 121 ]

من أربع ركعات وهو في الجلوس في آخر الصلاة فان علم انها من الآخرة سجدها واستأنف التشهد ان كان تشهد وان علمها من غير الآخرة أو شك لزمه ركعة: وان علم ترك سجدين فان كانتا من الاخرة سجدهما ثم تشهد وان كانتا من غيرها فان علمهما من ركعة واحدة لزمه ركعة وان علمهما من ركعتين متواليتين كفاء ركعة وان علمهما من ركعتين غير متواليتين أو أشكل الحال لزمه ركعتان وإن علم ترك ثلاث سجرات فان علم واحدة من الرابعة وثنيتين من ركعة غيرها لزمه سجدة ثم ركعة وان علم ان واحدة من الاولى وسجدين من الرابعة لزمه سجرتان ثم ركعة وان علم أن الثلاث من الثلاث الاوليات أو سجدة من الاولى وسجدين من الثالثة أو عكسه أو سجدين من الثانية وسجدة من الثالثة أو عكسه أو أشكل الحال لزمه ركعتان وان علم ترك أربع سجرات فقد ذكرنا تقسيمه وان علم ترك خمس سجرات فان علم موضعهن فحكمه واضح مما ذكرناه وان جهل موضعهن لزمه ثلاث ركعات باتفاق الاصحاب ولكهم مصرحون بوجوب ثلاث ركعات الا المصنف في الكتاب فقال يلزمه سجرتان وركعتان وهو غلط ليس عنه جواب لان هذه المسائل كلها مبنية على وجوب الاخذ بالاحوال وهذا يقتضي وجوب ثلاث ركعات لاحتمال انه ترك سجدين من الاولى وسجدين من الثانية وسجدة من الثالثة أو

من الاولي سجدة ومن الثانية سجدتين وكذا من الثالثة فيتم الاولي بالرابعة ولا يحصل غير ركعة: وان علم انه ترك ست سجديات لزمه ثلاث ركعات ايضا وان ترك سبعا لزمه سجدة ثم ثلاث ركعات وان ترك ثمانيا لزمه سجدتان ثم ثلاث ركعات: قال اصحابنا ويتصور ترك الخمس فما بعدها وقبلها فيمن سجد بلا طمأنينة أو على حائل متصل به يتحرك بحركته: واعلم أن هذا الحكم يطرد لو تذكر السهو بعد السلام في جميع هذه الصور ان لم يطل الفصل فان طال الفصل وجب استئناف الصلاة كما سبق ويسجد للسهو في جميع هذه المسائل المذكورة والله أعلم \* (فرع) ذكر المصنف في أثناء الدليل أنه لو سجد للتلاوة في الصلاة وعليه سجدة من نفس الصلاة فهل يجزئه: فيه وجهان الصحيح منهما انه لا يجزئه ونقله الشيخ أبو حامد هنا عن نص الشافعي \* (فرع) في مذاهب العلماء فيمن ترك اربع سجديات من اربع ركعات من كل ركعة سجدة قد ذكرنا ان مذهبنا أنه يحصل له ركعتان ويأتي بركعتين اخرين بشرطه المذكور وقال الليث ابن سعد واحمد فيما حكى الشيخ أبو حامد عنهما لا يحصل له إلا تكبيرة الاحرام وحكى ابن المنذر عن الحسن والثوري وابى حنيفة وأصحاب الرأي أنه يسجد في آخر صلاته اربع سجديات وقد

[ 122 ]

تمت صلاته وعن النخعي من نسي سجدة سجدها متى ذكرها وهو في الصلاة وعن الاوزاعي فيمن نسي سجدة من الظهر فذكرها في صلاة العصر قال يمضى في صلاته فإذا فرغ سجدها وقال مالك واحمد في أصح الروايتين عنهما لا يحصل له

الا ما فعله في الركعة الرابعة وفي رواية عنهما يستأنف الصلاة وأما إذا ترك سجدة أو سجدتين من الركعة الاولى فذكر ذلك في الثانية فقد ذكرنا مذهبنا فيه وأنه يعود الي سجوده الاولى وقال احمد ان ذكر قبل أن يشرع في القراءة عاد والا فيبطل حكم الاولى ويعتد بالثانية وقال مالك يعود ما لم يركع \* قال المصنف رحمه الله \* ( فان نسي سنة نظرت فان ذكر ذلك وقد تلبس بغيرها مثل أن ترك دعاء الاستفتاح فذكر وهو في التعود أو ترك التشهد الاول فذكره وقد انتصب قائما لم يعد إليه والدليل عليه ما روى المغيرة ابن شعبة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا قام احدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس فان استتم قائما فلا يجلس ويسجد سجدتين " ففرق ابين ان ينتصب وبين أن لا ينتصب لانه إذ انتصب حصل في غيره وإذا لم ينتصب لم يحصل في غيره فدل علي ما ذكرناه فان نسي تكبيرات العيد حتى افتتح القراءة ففيه قولان قال في القديم ياتي بها لان محلها القيام والقيام باق وقال في الجديد لا ياتي بها لانه ذكر مسنون قبل القراءة فسقط بالدخول في القراءة كدعاء الاستفتاح) \* (الشرح) حديث المغيرة رواه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ باسناد ضعيف وفي رواية عن زياد بن علفه قال " صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين فقلنا سبحان الله قال سبحان الله ومضي فلما أتم صلاته وسلم سجد سجدتي السهو فلما انصرف قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت " رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وهذه الرواية يحصل بها الدلالة لما ذكره المصنف وروى الحاكم مثلها من رواية سعد بن ابي وقاص ومن رواية عقبة بن عامر وقال هما صحيحتان على شرط البخاري ومسلم قال

اصحابنا إذا ترك المصلى سنة وتلبس بغيرها لم يعد إليها سواء تلبس بفرض أم بسنة أخرى فمثال التلبس بفرض أن يترك دعاء الاستفتاح أو التعود أو كليهما حتى يشرع في القراءة أو يترك تسبيح الركوع أو السجود حتى يلتبس بالركن الذي بعدهما أو يترك التشهد الأول حتى ينتصب قائماً أو القنوت حتى يسجد أو جلسة الاستراحة حتى ينتصب قائماً ونحو ذلك ومثال التلبس بسنة أخرى أن يترك دعاء الاستفتاح حتى يشرع في التعود ودليل الجميع حديث المغيرة اعني الرواية الثانية الصحيحة وذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه انه إذا ترك دعاء الاستفتاح وتعود عاد إليه من التعود والمشهور في

[ 123 ]

المذهب انه لا يعود كما جزم به المصنف وسواء كان الترك عمداً أم سهواً فلو خالف وعاد من التعود إلى الاستفتاح لم تبطل صلاته وان عاد من الاعتدال إلى الركوع لتسبيح الركوع أو من القيام أو التعود إلى السجود لتسبيح السجود أو من القيام لي الجلوس للتشهد الأول أو من السجود إلى الاعتدال للقنوت بطلت صلاته ان كان عامداً عالماً بتحريمه فان كان ناسياً أو جاهلاً لم تبطل ويسجد للسهو وفي هذه المسألة فروع تتعلق بها سنن بسط بعضها في الفصل الآتي وبعضها في اواخر باب صلاة الجماعة حيث ذكر المصنف أصلها ان شاء الله تعالى: وأما إذا نسي التكبيرات الزوائد في صلاة العيد فينظر ان تذكرها في الركوع أو بعده لم يعدها بلا خلاف لفوات محلها فان كبرها في ركوعه وما بعده كره ولم تبطل صلاته لان الأذكار لا تبطل الصلاة وان كانت في

غير موضعها وإن رجع الي القيام ليكبرها بطلت  
صلاته ان كان عامدا عالما بتحريمه والا فلا تبطل  
ويسجد للسهو وان تذكرها بعد القراءة وقبل  
الركوع فهي مسالة الكتاب وفيها القولان  
المذكوران في الكتاب (الجديد) انه لا يكبر لفوات  
محلّه فان محلّه عقب تكبيرة الاحرام (والقديم)  
انه يكبر لبقاء القيام والاصح عند الاصحاب هو  
الجديد ولو تذكرها في أثناء الفاتحة لم يعدها في  
الجديد لفوات المحل وفي القديم يعيدها ثم  
يستأنف الفاتحة وإذا تدارك التكبيرات بعد فراغ  
الفاتحة استحب استئنافها وفي وجه يجب اعادة  
الفاتحة والصحيح الاستحباب ولو ادرك

[ 124 ]

مسبوق الامام في اثناء القراءة أو وقد كبر بعض  
التكبيرات الزوائد فعلى الجديد لا يكبر ما فاته  
وعلى القديم يكبر ولو ادركه راعا ركع معه ولا  
يكبرهن بلا خلاف ولو ادركه في الركعة الثانية كبر  
معه خمسا على الجديد فإذا أقام الي فائنة كبر  
ايضا خمسا والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \*  
(الذي يقتضي سجود السهو امران زيادة ونقصان  
فاما الزيادة فضربان: قول وفعل: فالقول أن  
يسلم في غير موضع السلام ناسيا أو يتكلم ناسيا  
فيسجد للسهو والدليل عليه أن النبي صلي الله  
عليه وسلم " سلم من اثنتين وكلم ذا اليدين وأتم  
صلاته وسجد سجدتين وان قرأ في غير موضع  
القراءة سجد لانه قول في غير موضعه فصار  
كالسلام: وأما الفعل فضربان ضرب لا يبطل  
عمده الصلاة وضرب يبطل فما لا يبطل عمده  
الصلاة كالاتفات والخطوة والخطوتين فلا يسجد  
له لان عمده لا يؤثر فسهو لا يقتضي السجود

وأما ما يبطل عمده فضربان متحقق ومتوهم  
فالمتحقق ان يسهو فيزيد في صلاته ركعة أو  
ركوعا أو سجودا أو قياما أو قعودا أو يطيل القيام  
بنية القنوت في غير موضع القنوت أو يقعد  
للتشهد في غير موضع القعود علي وجه السهو  
فيسجد للسهو والدليل عليه ما روى عبد الله بن  
مسعود رضي الله عنه ان النبي صلي الله عليه  
وسلم " صلي الظهر خمسا فقل له صليت خمسا  
فسجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم " وأما  
المتوهم فهو أن يشك هل صلي ركعة أو ركعتين  
فيلزمه ان يصلي ركعة أخرى ثم يسجد للسهو  
لحديث ابي سعيد الخدري الذي ذكرناه في اول  
الباب فان قام من الركعتين فرجع الي القعود  
قبل أن ينتصب قائما ففيه قولان (أحدهما) يسجد  
للسهو لانه زاد في صلاته فعلا تبطل الصلاة  
بعمده فيسجد كما لو زاد قياما أو ركوعا (والثاني)  
لا يسجد وهو الاصح لانه عمل قليل فهو كالتفات  
والخطوة \*

[ 125 ]

وأما النقصان فهو أن يترك سنة مقصودة وذلك  
شيآن: أحدهما أن يترك التشهد الاول ناسيا  
فيسجد للسهو لما روى ابن بحنة أن النبي صل  
الله عليه وسلم " قام من اثنتين فلما جلس من  
اربع انتظر الناس تسليمه فسجد قبل ان يسلم "  
والثاني أن يترك القنوت ساهيا فيسجد للسهو  
لانه سنة مقصودة في محلها فتعلق السجود  
بتركها كالتشهد الاول وان ترك الصلاة علي النبي  
صلي الله عليه وسلم في التشهد الاول فان قلنا  
انها ليست بسنة فلا يسجد وان قلنا انها سنة  
سجد لانه ذكر مقصود في موضعه فهو كالتشهد

الاول فان ترك التشهد الاول أو القنوت عامدا  
سجد للسهو ومن اصحابنا من قال لا يسجد لانه  
مضاف الي السهو فلا يفعل مع العمد والمذهب  
الاول لانه إذا سجد لتركه ساهيا فلان يسجد لتركه  
عامدا اولي وان ترك سنة غير مقصودة  
كالتكبيرات والتسبيحات والجهر والاسرار  
والتورك والافتراش وما اشبهها لم يسجد لانه  
ليس بمقصود في موضعه فلم يتعلق بتركه  
الجبران وان شك هل سها نظرت فان كان في  
زيادة هل زاد أم لا لم يسجد لان الاصل انه لم يزد  
وان كان في نقصان هل ترك التشهد أو القنوت  
أم لا سجد لان الاصل انه لم يفعل فسجد لتركه)\*  
(الشرح) الاحاديث المذكورة سبق بيانها في اول  
الباب واما الاحكام فقال اصحابنا الذي يقتضيه  
سجود السهو قسمان ترك مأمور به أو ارتكاب  
منهي عنه اما المأمور به فنوعان ترك ركن وغيره  
اما الركن فإذا تركه لم يكف عنه السجود بل لا بد  
من تداركه كما سبق ثم قد يقتضى الحال سجود  
السهو بعد التدارك وقد لا يقتضيه كما سنفصله  
ان شاء الله واما غير الركن فضربان ابعاض  
وغيرها وقد سبق بيان الابعاض في آخر صفة  
الصلاة وهي التشهد الاول والجلوس له والقنوت  
والقيام له وكذا الصلاة على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وعلي آله إذا تركهما في التشهد الاول  
وقلنا انهما سنة وكذا الصلاة على الآل في  
التشهد الاخير إذا قلنا بالمذهب انها ليست واجبة  
بل هي سنة وكل واحد من هذه الابعاض مجبور  
بسجود السهو إذا تركه سهوا لحديث عبد الله بن  
بحينة رضى الله عنهما السابق في اول الباب وإن  
تركه عمدا فوجهان مشهوران أحدهما لا يسجد  
لان السجود مشروع للسهو وهذا غير ؟ ؟ ؟ ولان  
السجود شرع جبرا لخلل الصلاة ورفقا بالمصلي  
إذا تركه سهوا لعذره وهذا غير موجود في العامد

فانه مقصر وحكى الشيخ أبو حامد هذا الوجه عن  
أبي اسحق المروزي وأبي حنيفة والثاني وهو  
الصحيح باتفاق الاصحاب يسجد لانه إذا شرع  
للساهي فالعامد المقصر أولي واما غير الابعاض

[ 126 ]

من السنن كالتعود ودعاء الافتتاح ورفع اليدين  
والتكبيرات والتسبيحات والدعوات والجهر  
والاسرار والتورك والافتراش والسورة بعد  
الفاتحة ووضع اليدين على الركبتين وتكبيرات  
العيد الزائدة وسائر الهيئات المسنونات غير  
الابعاض فلا يسجد لها سواء تركها عمدا أو سهوا  
لانه لم ينقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
السجود لشيء منها والسجود زيادة في الصلاة فلا  
يجوز الا بتوقيف وتخالف الابعاض فانه ورد  
التوقيف في التشهد الاول وجلوسه وقسنا باقيها  
عليه لاستواء الجميع في أنها سنن متأكدة وحكى  
جماعة من أصحابنا قولا قديما انه يسجد لترك كل  
مسنون ذكرا كان أو فعلا ووجهها أنه يسجد لنسيان  
تسبيح الركوع والسجود وهما شاذان ضعيفان  
والصحيح المشهور الذي قطع به المصنف  
والجمهور انه لا يسجد لشيء منها غير الابعاض لما  
ذكرناه: اما المنهي عنه فصنفان أحدهما ما لا  
تبطل الصلاة بعمده كالاتفات والخطوة  
والخطوتين علي الاصح وكذا الضربة والضربتان  
والاقعاء في الجلوس ووضع اليد علي الفم  
والخاصرة والفكر في الصلاة والنظر إلى ما يلهي  
ورفع البصر الي السماء وكف الثوب والشعر  
ومسح الحصى والتثاؤب والعبث بلحيته وأنفه  
وأشباه ذلك فهذا كله لا يسجد لعمده ولا لسهوه  
لان النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى اعلام

الخميسة وقال ألهتنى اعلامها وتذكر تبراً كان  
عنده في الصلاة وحمل امامة ووضعها وخلع نعليه  
في الصلاة ولم يسجد لشيء من ذلك والثاني ما  
تبطل الصلاة بعمده كالكلام والركوع والسجود  
الزائدين فهذا يسجد لسهوه إذا لم تبطل به  
الصلاة أما إذا بطلت به الصلاة فلا سجود وذلك  
كالاكل والفعل والكلام إذا اكثر منها ساهياً فان  
الصلاة تبطل به علي الاصح كما سبق وكذلك  
الحدث تبطل به وان كان سهواً فلا سجود وإذا  
سلم في غير موضعه ناسياً أو قرأ في غير موضعه  
ناسياً أو قرأ في غير موضع القراءة غير الفاتحة  
أو الفاتحة سهواً أو عمداً إذا قلنا بالصحيح ان  
قراءتها في غير موضعها عمداً لا تبطل الصلاة  
سجد للسهو ولنا وجه ضعيف أن القراءة في غير  
موضعها لا يسجد لها وبه قطع العبدري ونقله عن  
العلماء كافة الا احمد في رواية عنه \* (فرع) قال  
الاصحاب القيام والركوع والسجود والتشهد  
اركان طويلة بلا خلاف فلا يضر تطويلها قال  
البغوي ولا يضر ايضاً تطويل التشهد الاول بلا  
خلاف قال اصحابنا الخراسانيون والاعتدال عن  
الركوع ركن قصير امر المصلي بتخفيفه فلو  
اطاله عمداً بالسكوت أو القنوت حيث لم يشرع أو  
بذكر آخر فتلاثة اوجه أصحها عند امام الحرمين  
وبه قطع البغوي تبطل صلاته الا حيث ورد الشرع

[ 127 ]

بالتطويل في القنوت أو في صلاة التسبيح وقد  
قطع المصنف بهذا في قوله أو يطيل القيام بنية  
القنوت ومراده اطالة الاعتدال وذكره في القسم  
الذي تبطل الصلاة بعمده والثاني لا تبطل كما لو  
طول الركوع وبه قطع القاضي أبو الطيب

والثالث ان قنت عمدا في اعتداله في غير موضعه  
بطلت صلاته وان طوله بذكر آخر لا يقصد القنوت  
لم تبطل هذا نقل الاصحاب وقد ثبت في صحيح  
مسلم عن حذيفة رضى الله عنه انه قال " صليت  
مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح  
البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت  
يصلى بها في ركعة فمضى فقلت يركع بها ثم  
افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها  
يقراً مترسلاً إذا مر بآية فيها تسبيح سبح وإذا مر  
بآية فيها سؤال سأل وإذا مر بتعوذ تعوذ ثم ركع  
فجعل يقول سبحان ربي العظيم فكان ركوعه  
نحواً من قيامه ثم قال سمع الله لمن حمده ثم  
قام طويلاً قريباً مما ركع ثم سجد فقال سبحان  
ربي الاعلى فكان سجوده قريباً من قيامه " هذا  
لفظ رواية مسلم وفيه التصريح بجواز اطالة  
الاعتدال بالذكر والجواب عنه صعب علي من منع  
الاطالة فالاقوى جوازها بالذكر والله أعلم؛ واما  
الجلوس بين السجدين ففيه وجهان مشهوران  
أحدهما أنه ركن قصير وبه قطع الشيخ أبو محمد  
والبغوي وغيرهما وصححه الرافعي والثاني أنه  
طويل قاله ابن سريج والاكثرون فان قلنا طويل  
فلا بأس بتطويله عمدا وان قلنا قصير ففي  
تطويله عمدا الخلاف المذكور في الاعتدال قالوا  
ولو نقل ركناً ذكراً إلى ركن طويل بان قرأ  
الفتاحة أو بعضها في الركوع أو في السجود أو  
الجلوس في آخر الصلاة أو قرأ التشهد أو بعضه  
في القيام أو في الركوع عمدا فطريقان أحدهما  
لا تبطل صلاته وأصحهما فيه وجهان أحدهما  
تبطل كما لو نقل ركناً فعلياً وأصحهما لا تبطل  
لانه لا يخل بصورتها بخلاف الفعل وطردها هذا  
الخلاف فيما لو نقله الي الاعتدال ولم يطل فان  
قرأ بعض الفاتحة أو بعض التشهد فان اجتمع  
المعنيان فطول الاعتدال بالفاتحة أو بالتشهد

بطلت على أصح الوجهين وقيل تبطل قطعاً  
وحيث قلنا في هذه الصور تبطل الصلاة بعمده  
ففعله سهواً سجدين للسهو وان قلنا لا تبطل  
بعمده فهل يسجد لسهوه فيه وجهان أحدهما لا  
كسائر ما لا يبطل عمده وأصحهما يسجد لخلاله  
بصورتها وتستثنى هذه الصورة عن قولنا ما لا  
يبطل عمده لا يسجد لسهوه \* (فرع) قد ذكرنا أن  
مذهبنا أنه يسجد للسهو للزيادة وللنقص وبه قال  
جميع العلماء من السلف والخلف قال الشيخ أبو  
حامد إلا علقمة والاسود صاحب ابن مسعود فقالا  
لا يسجد للزيادة: دليلنا الأحاديث السابقة

---

[ 128 ]

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يسجد لترك الجهر  
والإسرار والتسبيح وسائر الهيئات وقال أبو  
حنيفة رحمه الله يسجد للجهر والإسرار وقال  
مالك يسجد لترك جميع الهيئات قال الشيخ أبو  
حامد وقال ابن أبي ليلى إذا أسر في موضع الجهر  
أو عكس بطلت صلاته وحكى العبدري عن  
الأوزاعي وأحمد في أصح الروايتين عنه لا يسجد  
للجهر في موضع الأسرار ولا للإسرار في موضع  
الجهر وعن أبي حنيفة ومالك والثوري وأبي ثور  
واسحق أنه يسجد وقال أبو حنيفة وأحمد يسجد  
لترك تكبيرات العيد وعن الحكم واسحق أنه يسجد  
لجميع ذلك وأما إذا ترك التشهد الأول عمداً  
فالأصح عندنا أنه يسجد للسهو وبه قال مالك  
وقال النخعي وأبو حنيفة وابن القاسم لا يسجد  
وقال أحمد تبطل صلاته \* (فرع) من القواعد  
المتكررة في أبواب الفقه أنها إذا تيقنا وجود شيء  
أو عدمه ثم شكنا في تغيره وزواله عما كان عليه  
استصحبنا حكم اليقين وطرحنا حكم الشك إلا في

مسائل قليلة تقدم بيانها في باب الشك في نجاسة الماء واستوعبناها هناك وذكرنا الخلاف فيها موضحا قال أصحابنا فإذا شك في ترك مأمور يجبر تركه بالسجود وهو الابعاض فالاصل أنه لم يفعله فيسجد للسهو وهذا لا خلاف فيه قال البغوي هذا إذا كان الشك في ترك مأمور به معين فأما إذا شك هل ترك مأمورا به مطلقا أم لا فلا يسجد كما لو شك هل سهي أم لا فإنه لا يسجد قطعاً وان شك هل زاد في الصلاة ركعة أو سجدة أو غيرهما أم لا أو هل ارتكب منها عنه ككلام وسلام ناسيا لم يسجد لان الاصل عدمه ولو تيقن السهو وشك هل سجد له أم لا فليسجد لان الاصل عدم السجود ولو شك هل سجد للسهو سجدة أم سجدتين سجد اخرى ولو تيقن السهو وشك هل هو ترك مأمورا أو ارتكب منها عنه سجد لتحقيق سبب السجود ولا يضر جهل عينه ولو شك هل صلي ثلاثا أم اربعا أخذ بالاقل كما سبق فيأتي بركعة ويسجد للسهو واختلفوا في سبب السجود في هذه المسألة فقال الشيخ أبو محمد الجويني وطائفة المعتمد فيه الحديث ولا يظهر معناه واختاره امام الحرمين والغزالي والاصح ما قاله القفال والشيخ أبو علي والبغوي وآخرون وصححه الرافعي في المحرر أن سببه التردد في الركعة التي يأتي بها هل هي رابعة أم زائدة تقتضي السجود وهذا التردد يقتضي السجود فلو زال تردده قبل السلام وقبل السجود وعرف ان التي يأتي بها رابعة لم يسجد علي الاول ويسجد علي الثاني وضبط اصحاب الوجه الثاني صورة الشك وزواله فقالوا ان كان ما فعله من وقت عروض الشك الي زواله لا بد منه علي كل احتمال لم يسجد للسهو وان كان زائدا على بعض الاحتمالات سجد مثاله شك في قيامه من الظهر ان تلك الركعة ثالثة

ام رابعة فرقع وسجد علي هذا الشك وهو عازم علي القيام الي ركعة أخرى اخذا باليقين ثم تذكر قبل القيام الي الاخرى انها ثالثة أو رابعة فلا يسجد لان ما فعله علي الشك لا بد منه علي التقديرين فان لم يتذكر حتي قام سجد للسهو وان تيقن ان التي قام إليها رابعة لان احتمال الزيادة وكونها خامسة كان موجودا حين قام \* (فرع) لو أدرك مسبوق الامام راکعا وشك هل أدرك ركوعه المجزئ فسياتي في بابه ان شاء الله تعالى انه لا تحسب له هذه الركعة علي الصحيح قال الغزالي في الفتاوى فعلي هذا يسجد للسهو كما لو شك هل صلي ثلاثا أم اربعا وهذا الذي قاله الغزالي ظاهر ولا يقال يتحمل عنه الامام لان هذا الشخص بعد سلام الامام شك في عدد ركعاته والله أعلم \*

(فرع) قد سبق أن فوات التشهد الاول أو جلوسه يقتضي سجود السهو فإذا نهض من الركعة الثانية ناسيا للتشهد أو جلس ولم يقرأ التشهد ثم نهض ناسيا ثم تذكر فله حالان احدهما ان يتذكر بعد الانتصاب قائما فيحرم العود الي القعود هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ودليله حديث المغيرة السابق وفيه وجه شاذ أنه يجوز العود ما لم يشرع في القراءة لكن الاولي أن لا يعود حكاه الرافعي وهو ضعيف أو باطل والصواب تحريم العود فان عاد متعمدا عالما بتحريمه بطلت صلاته وان عاد

ناسيا لم تبطل ويلزمه ان يقوم عند تذكره ويسجد  
للسهو قال الشيخ أبو حامد وغيره ويكون سجود  
السهو هنا لزيادة ونقص لانه زاد جلوسا في غير  
موضعه وترك التشهد والجلوس في موضعه وان  
عاد جاهلا بتحريمه فوجهان حكاهما البغوي وغيره  
قالوا اصحهما أنه كالناسي لانه يخفى علي

---

[ 131 ]

العوام وبهذا قطع الشيخ أبو حامد وغيره والثاني  
أنه كالعامد لانه مقصر بترك التعلم هذا حكم  
المنفرد والامام في معناه فلا يجوز العود بعد  
الانتصاب ولا يجوز للمأموم أن يتخلف عنه للتشهد  
فان فعل بطلت صلاته فان نوى مفارقتها ليتشهد  
جاز وكان مفارقا بعذر ولو انتصب مع الامام فعاد  
الامام للتشهد لم يجز للمأموم العود بل ينوي  
مفارقتها وهل له أن ينتظره قائما حملا علي انه  
عاد ناسيا فيه وجهان سبق مثلهما في التنحيح  
اصحهما له ذلك فلو عاد المأموم مع الامام عالما  
بتحريمه بطلت صلاته وان عاد ناسيا أو جاهلا لم  
تبطل ولو قعد المأموم فانتصب الامام ثم عاد لزم  
المأموم القيام لانه توجه عليه بانتصاب الامام ولو  
قعد الامام للتشهد الاول وقام المأموم ناسيا أو  
نهضا فتذكر الامام فعاد قبل الانتصاب وانتصب  
المأموم فثلاثة اوجه اصحها يجب علي المأموم  
العود إلى التشهد لمتابعة الامام

---

[ 132 ]

لانه أكد ولهذا سقط بها القيام والقراءة عن  
المسبوق إذا أدرك الامام راکعا فان لم يعد بطلت

صلاته وبهذا الوجه قطع البغوي وغيره وصححه  
الشيخ أبو حامد والبندنجي ومتابعوهما والثاني  
يحرم العود كما يحرم على المنفرد والثالث يجوز  
ولا يجب وادعي امام الحرمين انه لا يجب العود بلا  
خلاف وليس كما ادعى بل المسألة مشهورة  
بالخلاف في الوجوب صرح به الشيخ أبو حامد  
ومتابعوه وصرحوا بتصحيح وجوب الرجوع وقطع  
به البغوي وغيره وقد ذكر المصنف المسألة في  
أواخر باب صلاة الجماعة ولو قام المأموم عمداً  
فقد قطع امام الحرمين بتحريم العود قال كما لو  
ركع قبل الامام أو رفع قبله فانه يحرم العود فان  
عاد بطلت صلاته لانه زاد ركناً عمداً قال فلو فعله  
سهواً بان سمع صوتاً فظن أن الامام ركع

[ 133 ]

فركع فبان انه لم يركع ففي جواز الرجوع وجهان  
وقال البغوي وغيره في وجوب الرجوع وجهان  
أحدهما يجب فان لم يرجع بطلت صلاته وأصحهما  
لا يجب بل يتخير بين الرجوع وعدمه قال الرافعي  
وللنزاع في صورة قصد القيام مجال ظاهر لان  
اصحابنا العراقيين اطبقوا علي أنه لو ركع قبل  
الامام عمداً استحب له أن يرجع إلي القيام ليركع  
مع الامام فجعلوه مستحباً (قلت) هذا الذي نقله  
عن العراقيين هو كذلك في أكثر كتبهم وقد نص  
عليه الشافعي رضي الله عنه في الام وقطع  
الشيخ أبو حامد وصاحب المذهب وغيرهما من من  
العراقيين بوجوب الرجوع ونقله أبو حامد عن نصه  
في القديم فالاصح انه مستحب كما نص عليه في  
الام وقالوه والله أعلم (الحال الثاني) ان يتذكر  
قبل الانتصاب قائماً قال الشافعي والاصحاب  
رحمهم

الله يرجع الي القعود للتشهد والمراد بالانتصاب  
الاعتدال والاستواء هذا هو الصحيح وبه قطع  
الجمهور وفيه وجه حكاه الرافعي أن المراد به ان  
يصير الي حال هي ارفع من حد اقل الركوع  
والمذهب الاول ثم إذا عاد قبل الانتصاب هل  
يسجد للسهو فيه قولان مشهوران اصحهما عند  
المصنف وجمهور الاصحاب لا يسجد والثاني  
يسجد وصححه القاضي أبو الطيب وقال القفال  
وطائفة ان صار الي القيام أقرب منه الي القعود  
ثم عاد سجد وان كان الي القعود اقرب أو استوت  
نسبتهما لم يسجد وقال الشيخ أبو محمد وآخرون  
ان عاد قبل الانتهاء الي حد الراكعين لم يسجد  
وان عاد بعد الانتهاء إليه سجد قال الرافعي هذه  
العبارة وعبارة القفال ورفقته متقاربتان ولكن  
عبارة القفال أوفى بالغرض وهي أظهر من  
اطلاق القولين وهي توسط بين القولين وحمل  
لهما علي حالين وبها قطع البغوي وقد يحتج لما  
صححه المصنف

والجمهور بحديث ابن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال " لا سهو في وثبة الصلاة الا في  
قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام " رواه الحاكم  
وادعى أن اسناده صحيح وليس كما ادعى بل هو  
ضعيف تفرد به أبو بكر العنسى بالنون وهو  
مجهول كذا قاله البيهقي والمحققون والله أعلم  
ثم جميع ما ذكرناه في الحالين هو فيما إذا ترك

التشهد ناسيا ونهض فأما إذا تعمد ذلك ثم عاد قبل الانتصاب فإن عاد بعد أن صار الي القيام أقرب بطلت صلاته وإن عاد قبله لم تبطل هكذا صرح به البغوي وغيره وأما قول المصنف فإن قام من الركعتين ولم ينتصب قائما ففيه قولان أحدهما يسجد لانه زاد فعلا تبطل الصلاة بعمره فهكذا قاله أيضا غيره وليس هو مخالفا لما ذكره البغوي وغيره لان ما ذكره المصنف وموافقوه المراد به من زاد هذا النهوض عمدا لا لمعني وهذا يبطل الصلاة لاخلاله بنظمها وما ذكره البغوي وغيره

---

[ 136 ]

المراد به من قام متعمدا ترك التشهد الاول فبدا له قبل أن يصير الي القيام أقرب أن يرجع فرجع لا تبطل صلاته لان ذلك النهوض كان جائزا اما إذا كان يصلي قاعدا فافتتح القراءة بعد الركعتين فإن كان على ظن انه فرغ من التشهد وانه جاء وقت الثالثة لم يعد بعد ذلك إلى قراءة التشهد على أصح الوجهين وان سبق لسانه الي القراءة وهو عالم بانه لم يتشهد فله العود الي التشهد. قال اصحابنا وترك القنوت يقاس بما ذكرناه في التشهد فإذا نسيه ثم تذكره بعد وضع الجبهة علي الارض لم يجز العود إليه وان كان قبله فله العود إليه ثم ان عاد قبل بلوغ حد الراكعين أو بعده فحكم سجود السهو ما سبق والله أعلم \*

---

[ 137 ]

(فرع) إذا جلس في الركعة الأخيرة عن قيام طائفة  
أنه أتى بالسجدين فتشهد ثم تذكر الحال بعد  
التشهد لزمه تدارك السجدين ثم إعادة التشهد  
ويسجد للسهو ولو اتفق ذلك في الركعة الثانية

---

(7) هذه الأحاديث سبقت في الشرح \*

---

[ 138 ]

من صلاة رباعية أو ثلاثية فكذلك يتدارك  
السجدين ويعيد التشهد ويسجد للسهو في  
موضعه إلا أن إعادة التشهد هنا سنة وهناك واجبة  
ولو اتفق ذلك في ركعة لا يعقبها تشهد فإذا تذكر  
تدارك السجدين وقام وسجد للسهو أما إذا جلس  
بعد السجدين في الركعة الأولى أو الثالثة من  
رباعية وقرأ التشهد أو بعضه ناسياً ثم تذكر  
فيقوم ويسجد للسهو لأنه زاد قعوداً طويلاً فلو لم  
يطل قعوده لم يسجد والتطويل أن يزيد علي قدر  
جلسة الاستراحة هكذا قاله الشيخ أبو حامد  
والبندنجي والقاضي أبو الطيب وجميع الأصحاب  
أما إذا ترك السجدة الثانية وتشهد ثم تذكر  
فيتدارك السجدة

---

[ 139 ]

الثانية ويعيد التشهد إذا كان في موضعه وهل  
يسجد للسهو فيه وجهان حكاهما الرافعي الصحيح  
أنه يسجد ولو لم يتشهد لكن طول الجلوس بين  
السجدين سجد للسهو أيضاً إن قلنا أنه ركن

قصير والا فلا ولو جلس عن قيام ولم يتشهد ثم تذكر اشتغل بالسجدين وما بعدهما على ترتيب صلاته ثم ان طال جلوسه سجد للسهو وان لم يطل بل كان في حد جلسة الاستراحة لم يسجد لان تعمدته في غير موضعه لا يبطل الصلاة بخلاف الركوع والسجود والقيام فان تعمدتها يبطل الصلاة وان قصر الزمان لانها لا تقع من نفس الصلاة الا اركانها فكان تأثيرها اشد بخلاف الجلوس فانه معهود من نفس الصلاة غير ركن في التشهد الاول وجلسة الاستراحة \* (فرع) لو قام في صلاة رابعة الي خامسة ناسيا ثم تذكر قبل السلام فعليه أن يعود الي الجلوس ويسجد للسهو ويسلم سواء تذكر في قيام الخامسة أو بعده واما التشهد فان تذكر الحالة بعد التشهد في الخامسة اجزاه ولا يعيده وان تذكر قبل التشهد في الخامسة ولم يكن تشهد في الرابعة وجب التشهد وان تذكر قبل التشهد في الخامسة وكان تشهد في الرابعة كفاه ولم يحتج إلى اعادته سواء كان تشهد بنية التشهد الاول أو الاخير وفيه وجه حكاه ابن سريج والاصحاب انه يجب اعادته في الحالين ووجه ثالث انه يجب اعادته ان كان تشهد بنية التشهد الاول ولا يجب ان كان تشهد بنية التشهد الاخير والصحيح انها لا تجب مطلقا ولو ترك الركوع ناسيا فتذكره في السجود فهل يجب الرجوع إلى القيام ليركع منه

[ 140 ]

أم يكفيه أن يقوم راکعاً فيه وجهان يحكيان عن ابن سريج اصحهما وجوب الرجوع لان شرط الركوع ألا يقصد بالهوى إليه غيره وهذا قصد السجود \* (فرع) في مذهب العلماء فيمن نسي

التشهد الاول ونهض مذهبنا انه ان انتصب قائما لم يعد والا عاد قال الشيخ أبو حامد وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وأبو حنيفة وأصحابه وقال مالك ان كان إلى القيام أقرب لم يعد والا عاد وقال النخعي ان ذكر قبل استفتاح القراءة عاد والا فلا وقال الحسن ان ذكره قبل الركوع عاد والا فلا \* قال المصنف رحمه الله \* (وان اجتمع سهوان أو أكثر كفاه للجميع سجدتان لان النبي صلي الله عليه وسلم قام من

[ 141 ]

اثنتين وكلم ذا اليمين واقتصر علي سجدين ولانه لو لم يتداخل لسجد عقب السهو فلما أخر الي أخر صلاته دل على انه انما أخر ليجمع كل سهو في الصلاة فان سجد للسهو ثم سها ففيه وجهان قال أبو العباس بن القاص يعيده لان السجود لا يجبر ما بعده وقال أبو عبد الله الختن لا يعيده لانه لو لم يجبر كل سهو لم يؤخر) \* (الشرح) حديث ذي اليمين في الصحيحين وسبق بيانه وابن القاص تقدم بيانه في أبواب المياه وابو عبد الله الختن سبق في أواخر باب صفة الصلاة قال اصحابنا إذا اجتمع في صلاته سهوان أو أكثر من نوع أو انواع بزيادة أو بنقصان أو بهما كفاه للجميع سجدتان ولا يجوز أكثر من سجدين قال اصحابنا ولا يكرر حقيقة السجود وقد تكرر صورته في مواضع منها إذا سجد المسبوق وراء الامام يعيده في أخر صلاته علي الصحيح من القولين كما سنوضحه في الفصل الآتي ان شاء الله تعالى ومنها لو سها الامام في صلاة الجمعة فسجد للسهو فخرج وقت الصلاة قبل السلام فالمشهور انه يتمها ظهرا ويسجد للسهو لان السجود الاول

لم يقع في آخر الصلاة ومنها لو ظن انه سها فسجد للسهو ثم بان قبل السلام انه لم يسه فوجهان أصحهما يسجد ثانيا لانه زاد سجدين سهوا والثانى انه لا يسجد بل يكون سجوده جابرا لنفسه ولغيره ومنها لو سها مسافر في صلاة مقصورة فسجد ثم نوى الاتمام قبل السلام أو صار مقيما بانتهاء السفينة إلى وطنه وجب الاتمام ويعيد السجود بلا خلاف ومنها لو سجد للسهو ثم سها قبل السلام بكلام أو غيره فوجهان أحدهما يعيده قال ابن القاص وأصحهما لا يعيده قاله أبو عبد الله الختن كما لو تكلم أو سلم بين سجدي السهو أو فيهما فانه لا يعيده بلا خلاف لانه لا يؤمن من وقوع مثله فيتسلسل ومنها لو شك هل سها ام لا فقد سبق انه

---

[ 142 ]

لا يسجد فلو توهم انه يقتضي السجود فسجد امر بالسجود ثانيا لهذه الزيادة ومنها لو ظن ان سهوه لترك القنوت فسجد له فبان قبل السلام انه بغيره فوجهان احدهما يعيد السجود لانه لم يجبر ما يحتاج الي الجبر واصحهما لا يعيده لانه قصد جبر الخلل ولو سجد للسهو ثلاثا لم يسجد لهذا السهو ونقل العبدري اجماع المسلمين علي انه إذا سها في سجود السهو لم يسجد لهذا السهو ولو شك هل سجد للسهو سجدة أو سجدين فاخذ بالاقل فسجد أخرى فبان أنه كان سجد سجدين لم يعد السجود ودليل هذا كله يفهم مما ذكرته وذكره المصنف والله اعلم \*

---

(فرع) في مذاهب العلماء في من سها سهوين  
فاكثر مذهبنا انه يسجد للجميع سجدين قال ابن  
المنذر وبه قال أكثر العلماء قال وهو قول النخعي  
ومالك والثوري والليث والشافعي واحمد  
وأصحاب الرأي وقال الاوزاعي إذا سها سهوين  
سجد اربع سجديات وقد يحتج له بحديث ثوبان عن  
النبي صلي الله عليه وسلم " لكل سهو سجدتان "  
رواه أبو داود وابن ماجه \* دليلنا حديث ذى اليمين  
وأما حديث ثوبان فضعيف ولو كان صحيحا لحمل  
علي أن المراد يكفى سجدتان لكل سهو جمعا بين  
الاحاديث وحكى القاضى أبو الطيب عن الاوزاعي  
انه ان كان السهوان زيادة أو نقصا كفاه سجدتان  
وان كان أحدهما زيادة والآخر نقصا سجد اربع  
سجديات \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* (وان  
سها خلف الامام لم يسجد لان معاوية بن الحكم  
رضى الله عنه شمت العاطس في الصلاة خلف  
النبي صلي الله عليه وسلم فقال " ان هذه  
الصلاة لا يصح فيها شئ من كلام الناس " ولم  
يأمره بالسجود فان سها الامام لزم المأموم حكم  
سهوه لانه لما تحمل الامام عنه سهو لزم المأموم  
أيضا سهوه فان لم يسجد الامام لسهوه سجد  
المأموم وقال المزني وأبو حفص الباشامى لا  
يسجد لانه انما يسجد تبعا للامام وقد تركه الامام  
فلم يسجد المأموم والمذهب الاول لانه لما سها  
دخل النقص على صلاة المأموم لسهوه فإذا لم  
يجبر الامام صلاته جبر المأموم صلاته) \* (الشرح)  
حديث معاوية صحيح سبق بيانه في الباب السابق  
قال اصحابنا إذا سها خلف الامام تحمل الامام  
سهوه ولا يسجد واحد منهما بلا خلاف لحديث  
معاوية. قال الشيخ أبو حامد وبهذا قال جميع  
العلماء الا مكحولا فانه قال يسجد المأموم لسهو

نفسه ولو كان مسبوقا فسها بعد سلام الامام لم يتحمل عنه لانقطاع القدوة وكذا المأموم الموافق لو تلکم ساهيا بعد سلام الامام سجد وكذا المنفرد إذا سهى في صلاته ثم دخل في جماعة وجوزنا ذلك فلا يتحمل الامام سهوه بل يسجد هو بعد سلام الامام اما إذا ظن المأموم أن الامام سلم فسلم فبان أنه لم يسلم فسلم معه فلا سجود عليه لانه سها في حال القدوة ولو تيقن في التشهد أنه ترك الركوع أو الفاتحة من ركعة ناسيا فإذا سلم الامام لزمه أن يأتي بركعة أخرى ولا يسجد للسهو لانه سها في حال القدوة ولو سلم الامام فسلم المسبوق سهوا ثم تذكر بنى علي صلاته وسجد لان سهوه بعد انقضاء القدوة ولو ظن المسبوق أن الامام سلم بأن

[ 144 ]

سمع صوتا ظنه سلامه فقام لتدارك ما عليه وكان ما عليه ركعة مثلا فاتي بها وجلس ثم علم ان الامام لم يسلم بعد تبينا أن ظنه كان خطأ فهذه الركعة غير محسوبة له لانها وقعت في غير موضعها لان وقت التدارك بعد انقطاع القدوة فإذا سلم الامام قام إلى التدارك ولا يسجد للسهو لبقاء حكم القدوة ولو كانت المسألة بحالها فسلم الامام وهو قائم فهل له أن يمضي في صلاته أم يلزمه أن يعود الي القعود ثم يقوم منه فيه وجهان أصحهما الثاني فان جوزنا المضي وجب إعادة القراءة فلو سلم الامام في قيامه لكنه لم يعلم الحال حتى أتم الركعة فان جوزنا المضي فركعته محسوبة ولا يسجد للسهو وان قلنا يلزمه القعود لم يحسب ويسجد للسهو لانه أتى بزيادة بعد سلام الامام ولو كانت المسألة بحالها وعلم

في القيام أن الامام لم يسلم بعد فليرجع الي  
متابعته فان أراد أن ينوي مفارقتة ويتمادي في  
تتميم صلاته قبل سلام الامام قال امام الحرمين  
ففيه الخلاف فيمن نوى مفارقتة الامام فان  
منعناه تعين الرجوع وان جوزناه فوجهان اصحهما  
يجب الرجوع الي القعود ثم يقوم لان نهوضه غير  
معتد به فيرجع ثم يقطع القدوة ان شاء (والثاني)  
لا يجب الرجوع لان النهوض غير مقصود لعينه  
وانما المقصود القيام فما بعده فلو لم يرد قطع  
القدوة فقال الغزالي هو مخير ان شاء رجع وان  
شاء انتظر سلام الامام قائما ومقتضي كلام امام  
الحرمين وغيره وجوب الرجوع وهو الصحيح أو  
الصواب لان في مكته قائما مخالفة ظاهرة فان  
قرأ قبل تبين الحال في هذه المسائل لم يعتد  
بقراءته بل عليه استئنافها \* (فرع) إذا سها  
الامام في صلاته لحق المأموم سهوه وتستثني  
صورتان (احدهما) إذا بان الامام محدثا فلا يسجد  
المأموم لسهوه ولا يحمل هو عن المأموم سهوه  
(الثانية) أن يعلم سبب سهو الامام ويتيقن غلظه  
في ظنه بان ظن الامام ترك بعض الابعاض وعلم  
المأموم أنه لم يتركه أو جهر في موضع الاسرار  
أو عكسه فسجد فلا يوافق المأموم إذا سجد  
الامام في غير الصورتين لزم المأموم موافقتة  
فيه فان ترك موافقتة عمدا بطلت صلاته وسواء  
عرف المأموم سهو الامام أم لم يعرفه فمتى  
سجد الامام في آخر

---

[ 145 ]

صلاته سجدتين لزم المأموم متابعته حملا علي له  
انه سها بخلاف ما لو قام إلى ركعة خامسة فانه لا  
يتابعه حملا له علي أنه ترك ركنا من ركعة لانه لو

تحقق الحال هناك لم تجز متابعتة لان المأموم أتم  
صلاته يقينا فلو كان المأموم مسبوقا بركعة أو  
شاكاً في فعل ركن كالفاتحة فقام الامام الي  
الخامسة لم يجز للمسبوق متابعتة فيها لانا نعلم  
أنها غير محسوبة للامام وانه غالط فيها ولو لم  
يسجد الامام الا سجدة سجد المأموم أخرى حملاً  
له علي أنه نسيها ولو ترك الامام السجود لسهوه  
عامداً أو ساهياً أو كان يعتقد تأخيرها الي ما بعد  
السلام سجد المأموم هذا هو الصحيح المنصوص  
وقال المزني وابو حفص لا يسجد وقد ذكر  
المصنف توجيههما ولو سلم الامام ثم عاد الي  
السجود نظر ان سلم المأموم معه ناسياً وافقه  
في السجود فان لم يوافقه ففي بطلان صلاته  
وجهان بناء على الوجهين فيمن سلم ناسياً  
لسجود السهو فعاد إليه هل يكون عائداً إلى  
الصلاة وسنوضحهما ان شاء الله تعالى وان كان

[ 146 ]

المأموم سلم عمداً مع علمه بالسهو لم يلزمه  
متابعة الامام إذا عاد إلى السجود لان سلامه عمداً  
يتضمن انقطاع القدوة ولو لم يسلم المأموم فعاد  
الامام ليسجد فان عاد بعد ان سجد المأموم  
للسهو لم يتابعه لانه قطع القدوة بالسجود وان  
عاد قبل سجود المأموم فوجهان حكاهما الرافعي  
وغيره اصحهما لا يجوز متابعتة بل يسجد منفرداً  
ثم يسلم والثاني تلزمه متابعتة فان لم يفعل  
بطلت صلاته ولو سبق الامام حدث بعد ما سها أو  
بطلت صلاته بسبب آخر أتم المأموم صلاته وسجد  
تفريعاً علي الصحيح المنصوص ولو سها المأموم  
ثم سبق الامام حدث لم يسجد المأموم لان الامام  
حملة وان قام الامام إلى خامسة ساهياً فنوى

المأموم مفارقتة بعد بلوغ الامام إلى حد الراكعين في ارتفاعه سجد المأموم للسهو لانه توجه عليه السهو قبل مفارقتة وان نواها قبله فلا سجود لانه نوى مفارقتة قبل توجه السجود عليه ولو كان الامام حنفيا وجوزنا الاقتداء به فسلم قبل أن يسجد للسهو لم يسلم معه المأموم بل يسجد قبل السلام ولا ينتظر سجود الامام بعده لانه فارقه بسلامه والله أعلم \* (فرع) ذكرنا ان مذهبنا ان الامام إذا سها وسجد للسهو لزم المأموم السجود معه قال الشيخ أبو حامد وبهذا قال العلماء كافة الا ابن سيرين فقال لا يسجد معه هكذا حكاه الشيخ أبو حامد عن ابن سيرين وقال القاضي أبو الطيب إذا أدرك المأموم بعض صلاة الامام ثم سها الامام فسجد للسهو لزم المأموم متابعتة في السجود قال وبهذا قال كافة العلماء الا ابن سيرين فقال لا يسجد لانه ليس موضع سجود المأموم دليلنا قوله صلي الله عليه وسلم " انما جعل الامام ليؤتم به " الخ \* (فرع) إذا سها الامام فلم يسجد فقد ذكرنا ان الصحيح في مذهبنا ان المأموم يسجد وبه قال

[ 147 ]

مالك والاوزاعي والليث وابو ثور ورواية عن أحمد وحكاه ابن المنذر عن ابن سيرين والحكم وقتادة وقال عطاء والحسن والنخعي والقاسم وحماد بن أبي سليمان والثوري وأبو حنيفة والمزني وأحمد في رواية عنه لا يسجد ودليلهما في الكتاب \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وان سبقه الامام ببعض الصلاة وسها فيما أدركه معه وسجد معه ففيه قولان قال في الام يعيد السجود لان الاول فعله متابعة للامام ولم يكن موضع سجوده وقال

في القديم والاملاء لا يعيد لان الجبران حصل  
بسجوده فان سها الامام فيما أدركه معه وسجد  
معه ثم سها المأموم فيما انفرد به فان قلنا لا  
يعيد السجود سجد لسهوه وان لم يسجد الامام أو  
سجد وقلنا يعيد فالمنصوص أنه يكفيه سجدتان  
لان السجدتين تجبران كل سهو ومن اصحابنا من  
قال يسجد اربع سجديات لان أحدهما من جهة  
الامام والآخر من جهته وان سها الامام ثم أدركه  
المأموم فالمنصوص في صلاة الخوف انه يلزم  
المأموم حكم سهوه لانه دخل في صلاة ناقصة  
فنقصت بها صلاته ومن اصحابنا من قال لا تلزمه  
لانه لو سها المأموم فيما انفرد به بعد مفارقة  
الامام لم يتحمل عنه الامام

[ 148 ]

فإذا سهى الامام فيما ينفرد به لم يلزم المأموم  
وان صلي ركعة منفردة في صلاة رباعية فسها  
فيها ثم نوى متابعة امام مسافر فسها الامام ثم  
قام الي رابعة فسها فيها ففيه ثلاثة أوجه  
(أصحها) يكفيه سجدتان (والثاني) يسجد أربع  
سجديات لانه سها سهوا في جماعة وسهوا في  
الانفراد (والثالث) يسجد ست سجديات لانه سها  
في ثلاثة أحوال) \* (الشرح) قال اصحابنا إذا  
سبقه الامام ببعض الصلاة وسها فيما أدركه  
وسجد الامام لزم المسبوق أن يسجد معه هذا هو  
الصحيح المنصوص وبه قطع الجمهور وفيه وجه  
حكاه الرافعي وغيره أنه لا يسجد معه والمذهب  
الاول فعلي هذا إذا سجد معه هل يعيد السجود  
في آخر صلاته فيه القولان المذكوران في الكتاب  
(اصحهما) عند الاصحاب يعيده فان لم يسجد  
الامام لم يسجد المسبوق في آخر صلاة الامام

ويسجد في آخر صلاة نفسه علي المذهب وفيه  
الوجه السابق عن المزني وأبي حفص أما إذا سها  
الامام قبل اقتداء المأموم فوجهان الصحيح  
المنصوص أنه يلحقه حكم سهوه فعلي هذا ان  
سجد الامام سجد معه وهل يعيده المسبوق في  
آخر صلاته فيه القولان (أصحهما) يعيده وان لم  
يسجد سجد هو في آخر صلاته على المذهب وفيه  
وجه للمزني وأبي حفص (والثاني) لا يلحقه حكم  
سهوه فعلي هذا ان لم يسجد الامام لم يسجد هو  
أصلا وان سجد فوجهان حكاهما الرافعي وغيره  
قالوا أصحهما لا يسجد لانه لا سهو في حقه  
والثاني يسجد متابعة للامام فعلي هذا لا يعيد في  
آخر صلاته إن كان مسبوqa وحيث قلنا المسبوق  
يعيد السجود في آخر صلاته فاقتدى به مسبوق  
آخر بعد انفراده ثم اقتدى بالثاني ثالث بعد  
انفراده ثم بالثالث رابع فاكثر فكل واحد منهم  
يسجد لمتابعة امامه ثم يسجد في آخر صلاة نفسه  
ولو أحرَم بالظهر منفردا فصلى ركعة فسها فيها  
ثم اقتدى بامام

[ 149 ]

وجوزناه فصلى الامام ثلاثا وقام إلى رابعته فنوى  
المأموم مفارقتة وتشهد سجد ثم سلم فلو كان  
لم يسه في ركعته لكن سها امامه سجد أيضا فلو  
كان قد سها في ركعته وسها أيضا امامه في  
اقتدائه سجد سجدين علي الصحيح المنصوص  
وفي وجه يسجد اربع سجديات أما إذا سها  
المسبوق في تداركه فان كان سجد مع الامام  
وقلنا لا يعيده سجد لسهوه سجدين وان قلنا  
يعيده أو لم يكن الامام سجد فوجهان (الصحيح)  
المنصوص يسجد سجدين (والثاني) أربع سجديات

ولو انفرد بركعة من رباعية وسها فيها ثم نوى  
متابعة امام يصلي ركعتين وجوزنا الاقتداء في  
أثناء الصلاة وسها امامه ثم قام بعد سلام الامام  
الي رابعته وسها فيها فثلاثة أوجه (أصحها) يسجد  
سجدتين والثاني

---

[ 150 ]

أربعا والثالث ستا ودلائلها في الكتاب فان كان قد  
سجد امامه وسجد معه صار في صلاته ثمان  
سجدات علي هذا الوجه الثالث ولو اقتدى مسبوق  
بمسافر نوى القصر وسها الامام وسجد معه ثم  
صار الامام متما قبل السلام فأتى وأعاد سجود  
السهو واعاد معه المسبوق ثم قام المسبوق الي  
ما بقى عليه فسها فيه وقلنا في الصورة السابقة  
يسجد ست سجدات فيسجد هنا أربعا لانه سها في  
حالتين وتصير سجداته ثمانيا فان سها بعد  
سجداته بكلام أو غيره وفرعنا علي انه إذا سها  
بعد سجود السهو يسجد صارت السجدات عشرة  
وقد تزيد عدد السجدات علي هذا تفريعا علي  
الوجوه الضعيفة السابقة والله أعلم \* وإذا قلنا  
في هذه الصورة يكفي سجدتان فعمادا يقعان  
ظاهر كلام جمهور الاصحاب انهما يقعان عن  
سهوه وسهو امامه وقال صاحب البيان فيه ثلاثة  
أوجه حكاه صاحب

---

[ 151 ]

الفروع (أحدها) هذا (والثاني) يقعان عن سهوه  
ويكون سهو الامام تابعا (والثالث) عكسه قال  
قال صاحب الفروع وفائدة الخلاف تظهر فيما لو

نوى خلاف ما جعلناه مقصودا هذا كلامه والظاهر انه اراد أنه إذا نوى غير ما جعلناه مقصودا بطلت صلاته لانه زاد في صلاته سجودا غير مشروع عامدا والصحيح انهما يقعان عن الجميع كما حكيناه عن ظاهر كلام الجمهور فعلي هذا ان نواهما أو احدهما لا تبطل صلاته لانه إذا نوى أحدهما فقد ترك الآخر بلا سجود وترك سجود السهو لا يبطل الصلاة وإذا قلنا تبطل إذا نوى غير المقصود فلذلك إذا تعمدته مع علمه بحكمه والا فلا تبطل لانه يخفى علي العوام والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وسجود السهو سنة لقوله صلي الله عليه وسلم في حديث ابي سعيد الخدرى " كانت الركعة نافلة له والسجدتان " ولانه فعل لما لا يجب فلا يجب) \*

---

[ 152 ]

(الشرح) سبق بيان حديث ابي سعيد وسجود السهو سنة عندنا ليس بواجب وقال ابو حنيفة هو واجب يأثم بتركه وليس بشرط لصحة الصلاة وقال بعض اصحاب ابي حنيفة هو سنة كقولنا وقال القاضى عبد الوهاب المالكى الذى يقتضيه مذهبنا انه واجب في سهو النقصان وأوجه أحمد في الزيادة والنقصان قال الشيخ أبو حامد مذهبنا أنه سنة ليس بواجب وبه قال العلماء كافة الا مالكا فأوجه واختاره الكرخي الحنفي وحكاه عن ابي حنيفة قال لكن ليس هو شرطا لصحة الصلاة وقال مالك ان كان السهو لنقص وسلم ولم يسجد حتى طال الفصل لزمه استئناف

---

الصلاة \* قال المصنف رحمه الله \* (ومحله قبل السلام لحديث ابي سعيد وحديث ابن بحينة ولانه يفعل لاصلاح الصلاة فكان قبل السلام كما لو نسي سجدة من الصلاة ومن أصحابنا من قال فيه قول آخر أنه ان كان السهو زيادة كان محله بعد السلام والمشهور هو الاول لان بالزيادة يدخل النقص في صلاته كما يدخل بالنقصان فان لم يسجد حتى سلم فلم يتناول الفصل سجد لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا وسلم ثم سجد وان طال ففيه قولان (أحدهما) يسجد لانه جبران فلم يسقط بالتناول كجبران الحج وقال في الجديد لا يسجد وهو الاصح لانه يفعل لتكميل الصلاة فلم يفعل بعد تناول الفصل كما لو نسي سجدة من الصلاة فذكرها بعد السلام وبعد تناول الفصل وكيف يسجد بعد السلام فيه وجهان قال أبو العباس ابن القاص يسجد ثم يتشهد لان السجود في الصلاة بعد تشهد فكذلك هذا وقال أبو اسحق لا يتشهد وهو الاصح لان الذي ترك هو السجود فلا يعيد معه غيره) \* (الشرح) حديث ابي سعيد وابن بحينة سبق بيانهما وحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا وسلم ثم سجد رواه البخاري ومسلم من رواية ابن مسعود رضى الله عنه اما حكم الفصل ففي محل سجود

السهو طريقان حكاهما امام الحرمين وآخرون (احدهما) في المسألة ثلاثة اقوال الصحيح منها انه قبل السلام فان آخره لم يعتد به والثانى ان كان السهو زيادة فمحله بعد السلام وان كان

نقصا فقبله ولا يعتد به بعده والثالث ان شاء قدمه  
وان شاء أخره وهما سواء والطريق الثاني يجرى  
التقديم والتأخير وانما الاقوال في بيان الافضل  
ففي قول التقديم أفضل وفي قول التقديم  
والتأخير سواء في الفضيلة وفي قول ان كان  
زيادة فالتأخير افضل والا فالتقديم قال امام  
الحرمين ووجه هذه الطريقة صحة الاخبار في  
التقديم والتأخير قال والطريقة المشهورة  
الاولى وتحمل الاقوال في الاجزاء والجواز كما  
سبق هذا

[ 155 ]

كلام الامام وقال صاحب الحاوى لا خلاف بين  
الفقهاء يعنى جميع العلماء ان سجود السهو جائز  
قبل السلام وبعده وانما اختلفوا في المسنون  
والاولى فمذهب الشافعي وما نص عليه في  
القديم والجديد أن الاولى فعله قبل السلام في  
الزيادة والنقصان وبه قال أبو هريرة وسعيد ابن  
المسيب والزهرى وربيعه والاوزاعي والليث  
وقال أبو حنيفة والثوري الاولى فعله بعد السلام  
في الزيادة والنقصان وبه قال على بن أبى طالب  
وابن مسعود وعمار بن ياسر رضي الله عنهم  
وقال مالك ان كان لنقصان فالاولى فعله قبل  
السلام وان كان لزيادة فالاولى فعله بعد السلام  
وقد اشار إليه الشافعي في كتاب اختلافه مع  
مالك والمشهور من مذهبه في القديم والجديد  
أنه قبل السلام فيهما هذا كلام صاحب الحاوى  
والمذهب انه قبل السلام وسبقت ادلة هذه  
المذاهب والجمع بين الاحاديث في أول الباب  
ومما استدلوا به لابي حنيفة حديث عن ثوبان عن  
النبي صلي الله عليه وسلم قال " لكل سهو

سجدتان بعد السلام " وهذا حديث ضعيف ظاهر  
الضعف والله أعلم قال اصحابنا فإذا قلنا  
بالمذهب انه قبل السلام فسلم قبل السجود  
نظرت فان سلم عامدا عالما بالسهو فوجهان  
حكماهما الخراسانيون (اصحهما) عندهم وبه قطع  
امام الحرمين والغزالي وغيرهما أنه فوت  
السجود ولا يسجد والثاني يسجد ان قرب الفصل  
والا فلا وهذا هو مقتضى اطلاق المصنف وغيره  
من العراقيين ونص عليه الشافعي في باب صلاة  
الخوف من البويطى فعلي هذا إذا سجد لا يكون  
عائدا إلى الصلاة بلا خلاف بخلاف ما إذا سلم ناسيا  
وسجد فان فيه خلافا

---

[ 156 ]

وان سلم ناسيا فان طال الفصل فقولان  
(الجديد) الاظهر لا يسجد والقديم يسجد وذكر  
المصنف دليلهما وان لم يطل بل ذكر علي قرب  
فان بدا له أن لا يسجد فذاك والصلاة ماضية علي  
الصحة وحصل التحلل بالسلام هذا هو الصحيح وبه  
قطع الاكثرون وفيه وجه أنه يجب السلام مرة  
أخرى وذلك السلام غير معتد به حكاه الرافعي  
وغيره والمذهب الاول وان أراد أن يسجد  
فالصحيح المنصوص

---

[ 157 ]

الذي قطع به المصنف والجمهور أنه يسجد لحديث  
ابن مسعود رضى الله عنه والثاني لا يسجد لفوات  
محله وهذا غلط لمخالفته السنة فإذا قلنا  
بالصحيح هنا أو بالقديم عند طول الفصل أنه

يسجد فسجد فهل يكون عائدا الي حكم الصلاة  
فيه وجهان مشهوران للخراسانيين (أرجحهما)  
عند البغوي لا يكون عائدا (وأصحهما) عند  
الاكثرين يكون عائدا وبه قال الشيخ أبو زيد  
وصححه القفال وامام الحرمين والغزالي في  
الفتاوى والرويانى وغيرهم ويتفرع علي  
الوجهين مسائل (منها) لو تكلم عامدا أو أحدث  
في السجود بطلت صلاته علي الوجه الثاني دون  
الاول ومنها لو كان السهو في صلاة جمعة وخرج  
الوقت وهو في السجود فانت الجمعة علي الوجه  
الثاني دون الاول ومنها لو كان مسافرا يقصر  
ونوى الاتمام في السجود لزمه الاتمام علي الوجه  
الثاني دون الاول ومنها هل يكبر للافتتاح ويتشهد  
ان قلنا بالثاني لم يكبر ولم يتشهد لكن يجب  
اعادة السلام بعد السجود وان قلنا بالاول كبر  
وفى التشهد وجهان اصحهما لا يتشهد لانه لم  
يصح فيه عن النبي صلي الله عليه وسلم شئ قال  
البغوي والصحيح انه يسلم سواء قلنا يتشهد ام لا  
للاحاديث الصحيحة السابقة في أول الباب أن  
النبي صلي الله عليه وسلم سجد بعد السلام ثم  
سلم واما طول الفصل ففي حده الخلاف السابق  
في أول الباب والاصح الرجوع الي العرف وحاول  
امام الحرمين ضبط العرف فقال إذا مضى زمن  
يغلب على الظن أنه ترك السجود

[ 158 ]

قصدا أو نسيانا فهو طويل والا فقصير قال ولو  
سلم واحداث ثم انغمس في ماء علي قرب الزمن  
فالظاهر أن الحدث فاصل وان لم يطل الزمان  
ولنا قول أن الاعتبار في الفصل بمفارقة  
المجلس وعدمها وقد سبق بيانه وهو شاذ

والصحيح الذي عليه الاصحاب اعتبار العرف ولا  
يضر مفارقة المجلس واستدبار القبلة إذا قرب  
الفصل لحديث ذى اليمين رضى الله عنه هذا كله  
تفريع علي قولنا يسجد قبل السلام

---

[ 159 ]

فان قلنا بعده فليسجد عقبه فان طال الفصل عاد  
الخلاف وإذا سجد لم يحكم بعوده الي الصلاة بلا  
خلاف صرح به الرافعي وغيره وهل يتحرم  
للسجدين ويتشهد ويسلم قال امام الحرمين  
حكمه حكم سجود التلاوة وقطع الشيخ أبو حامد  
في تعليقه بانه يتشهد ويسلم ونقله عن نصه في  
القديم وادعي الاتفاق عليه فان قلنا يتشهد  
فوجهان وقيل قولان (الصحيح) المشهور انه  
يتشهد بعد السجدين

---

[ 160 ]

كسجود التلاوة (والثاني) يتشهد قبلهما ليليهما  
السلام وان قلنا يسجد للزيادة بعد السلام  
وللنقص قبله فسها سهوين بزيادة ونقص  
فوجهان (أصحهما) وبه قطع المتولي يسجد قبل  
السلام ليقع السلام بعد جبرها (والثاني) وبه  
قطع البندنجى في كتابه الجامع يسجد بعد  
السلام للزيادة المحضه وللزيادة والنقص وللزيادة  
المتوهمة كمن شك في عدد الركعات \*

---

[ 161 ]

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نسي سجود السهو فمتي يؤمر بتداركه: قد ذكرنا مذهبنا وقال أبو حنيفة يسجد متي ذكره وان طال الزمان ما لم يتكلم وقال الحسن البصري ما لم يصرف وجهه عن القبلة وان تكلم وقال أحمد ما دام في المسجد وان تكلم واستدبر القبلة وقال مالك ان كان السهو زيادة سجد متي ذكره ولو بعد شهر وان كان لنقص سجدان قرب الفصل وان طال استأنف الصلاة \* (فرع) سجود السهو سجدتان بينهما جلسة ويسن في هيئتها الافتراش ويتورك بعدهما الي أن يسلم وصفة السجدتين في الهيئة والذكر صفة سجدات الصلاة والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (والنفل والغرض في سجود السهو واحد ومن أصحابنا من حكي قولاً في القديم انه لا يسجد للسهو في النفل وهذا لا وجه له لان النفل كالغرض في النقصان فكان كالغرض في الجبران) \* (الشرح) حاصل ما ذكره طريقان (أصحهما) وبه قطع الجمهور أنه يسجد للسهو في صلاة النفل والثاني علي قولين الجديد يسجد والقديم لا يسجد وهذا الطريق حكاة المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم من العراقيين ولم يذكره جمهور الخراسانيين والشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين قال أبو حامد نص في القديم انه يسجد للسهو في صلاة النفل وبه قال جميع العلماء الا ابن سيرين \*

[ 162 ]

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (احداها) لو دخل في صلاة ثم ظن انه لم يكبر للاحرام فاستأنف التكبير والصلاة ثم علم انه كان كبر فان علم بعد

فراغه من الصلاة الثانية لم تبطل الاولى وتمت  
بالثانية وان علم قبل فراغ الثانية عاد إلى الاولى  
فاكملها ويسجد للسهو في الحالين نقله صاحب  
البحر عن نص الشافعي وغيره (الثانية) لو أراد  
القنوت في غير الصبح لنازلة وقلنا به فنسيه لم  
يسجد للسهو على اصح الوجهين ذكره في البحر  
(الثالثة) لو نوى المسافر القصر وصلى أربع  
ركعات ناسيا ونسي في كل ركعة سجدة حصلت  
له الركعتان وتمت صلاته فيسجد للسهو ويسلم  
ولا يصير ملتزما بالتمام لانه لم ينوه وكذا لو صلى  
الجمعة أربعاً ناسيا ونسي في كل ركعة سجدة  
فيسجد للسهو ويسلم وهاتان المسألتان  
مفروضتان فيما إذا كان ترك السجدة بحيث  
تحصل له ركعتان وقد سبق في أوائل الباب  
تفصيله واضحا (الرابعة) لو جلس في تشهد في  
رباعية وشك هل هو التشهد الاول أم الثاني  
فتشهد شاكا ثم قام ثم بان الحال سجد للسهو  
سواء بان انه الاول أو الثاني لانه وان بان الاول  
فقد قام شاكا في زيادة هذا القيام فان بان  
الحال عقب شكه قبل التشهد فلا سجود وفي  
المسألة وجه آخر أنه لا يسجد متى زال شكه قبل  
السلام والاول أصح وقد سبقت المسألة في أثناء  
الباب في فرع من القواعد المتكررة (الخامسة)  
لو سلم من صلاة واحرم باخرى ثم تيقن انه نسي  
سجدة من الاولى لم تنعقد الثانية لانه حين أحرم  
بها لم يكن خرج من الاولى وأما الاولى فان قصر  
الفصل بنى عليها وان طال وجب استئنافها  
(السادسة) لو جلس بعد سجدتين في الركعة  
الثانية

من الرباعية ظانا أنها الركعة الاولى وجلس بنية  
جلسة الاستراحة فبان له أنها الثانية تشهد ولم  
يسجد للسهو نقله الشيخ أبو حامد في باب صفة  
الصلاة عن نص الشافعي واتفق الاصحاب عليه  
(السابعة) إذا صلي رباعية فنسي وقام الي  
خامسة فان ذكر قبل السجود عاد الي الجلوس  
وتشهد وسجد للسهو وسلم وهذا مجمع عليه وان  
ذكر بعد السجود فمذهبنا انه يتشهد ويسجد  
للسهو ويسلم وصحت صلاته فرضا وقال أبو  
حنيفة ان جلس بعد الرابعة قدر التشهد تمت  
صلاته بذلك لان السلام عنده ليس بشرط وتكون  
الخامسة نافلة فتضم إليها أخرى وان لم يجلس  
عقب الرابعة بطلت فريضته بقيامه الي الخامسة  
وتضم إليها أخرى وتكون نفلا وهذا الذي قالوه  
تحكم لا أصل له (الثامنة) إذا صلي المغرب أربعاً  
سهوا سجد سجدتين وسلم وهذا مذهبنا ومذهب  
الجمهور قال الشيخ أبو حامد وقال قتادة  
والاوزاعي يصلي ركعة أخرى ثم يسجد سجدتين  
لتصير صلاته وتر (التاسعة) المسبوق يقوم بعد  
سلام امامه فيصلي ما بقى عليه ولا يسجد للسهو  
قال الشيخ أبو حامد وبهذا قال العلماء كافة الا ما  
روى عن ابن عمر وابن الزبير وابي سعيد الخدري  
انهم قالوا يسجد وحكاه عنهم ابو داود  
السجستاني في سننه في باب مسح الخف كأنهم  
جعلوا فعله مع الامام كالسهو ودليلنا قوله صلي  
الله عليه وسلم " وما فاتكم فاتموا " ولم يأمر  
بسجود سهو وحديث صلاة النبي صلي الله عليه  
وسلم وراء عبد الرحمن بن عوف حين فاته ركعة  
فتداركها ولم يسجد للسهو والحديثان في  
الصحيح مشهوران

---

(العاشرة) لا يسجد لحديث النفس والافكار بلا خلاف \* قال المصنف رحمه الله \* (باب الساعات التي نهى عن الصلاة فيها) (هي خمسة اثنان نهى عنهما لاجل الفعل وهى بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس والدليل عليه ما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال حدثنى اناس اعجبهم إلى عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس " وثلاثة نهى عنها لاجل الوقت وهى عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاستواء حتى تزول وعند الاصفرار حتى تغرب والدليل عليه ما روى عقبه بن عامر رضى الله عنه قال " ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلى فيهن أو نقبر موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة وحين تضيف الشمس للغروب " وهل يكره التنفل لمن صلى ركعتي الفجر فيه وجهان احدهما يكره لما روى ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال " ليلغ الشاهد منكم الغائب أن لا تصلوا بعد الفجر الا سجدين " والثانى لا يكره لان النبي صلى الله عليه وسلم " لم ينه الا بعد الصبح حتى تطلع الشمس " \* (الشرح) حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم ولفظه عندهما عن ابن عباس " شهد عندي رجال مرضيون وارضاهم عندي عمر رضى الله عنه أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق وبعد العصر حتى تغرب " واما حديث عقبة بن عامر فرواه مسلم وفيه زيادة " وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول " واما حديث ابن عمر فرواه أبو داود والترمذي وابن ماجه واسناده حسن الا أن فيه رجلا مستورا وقد قال الترمذي أنه حديث غريب \* اما الفاظ الفصل فقوله لاجل الفعل سبق أن اللغة الفصيحة ان يقول من أجل وقوله وهي بعد صلاة الصبح كان ينبغي ان يقول وهما وقوله نقبر فيهن هو بضم الباء وكسرهما لغتان فصيحتان وقوله قائم الظهيرة هو حال الاستواء وقوله تضيف هو بفتح اوله والضاد المعجمة وتشديد الياء المثناة تحت المفتوحة

[ 166 ]

وبعدها فاء أي تميل والمراد بالسجدين ركعتا سنة الفجر وعقبة بن عامر من مشهورى الصحابة رضى الله عنهم وهو جهنى في كنيته سبعة اقوال احدها أبو حماد سكن مصر وتولاها لمعاوية وتوفى بها سنة ثمان وخمسين \* اما حكم المسألة فتكره الصلاة في هذه الاوقات الخمسة التي ذكرها المصنف فالوقتان الاولان تتعلق كراهيتهما بالفعل ومعناه انه لا يدخل وقت الكراهة لمجرد الزمان وانما يدخل إذا فعل فريضة الصبح وفريضة العصر واما الاوقات الثلاثة فتتعلق الكراهة فيها بمجرد الزمان هكذا قال المصنف والجمهور أن اوقات الكراهة خمسة وقال جماعة هي ثلاثة من صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس ومن العصر حتى تغرب وحال الاستواء وهو يشمل الخمسة والعبارة الاولى اجود لان من لم يصل

الصبح حتى طلعت الشمس يكره له التنفل حتى  
ترتفع قيد رمح وكذا من لم يصل العصر

[ 167 ]

حتى اصفرت الشمس يكره له التنفل حتى تغرب  
وهذا يفهم من العبارة الاولى دون الثانية ولان  
حال اصفرار الشمس يكره التنفل فيه على  
العبارة الاولى بسببين وعلي الثانية بسبب  
(واعلم) ان الكراهة عند طلوع الشمس تمتد حتى  
ترتفع قدر رمح هذا هو الصحيح وبه قطع المصنف  
في التنبيه والجمهور وفيه وجه حكاة  
الخراسانيون ان الكراهة تزول إذا طلع قرص  
الشمس بكماله ويستدل له بحديث ابي هريرة  
رضي الله عنه " أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع  
الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس " رواه  
البخاري ومسلم وروياه أيضا من رواية ابي سعيد  
الخدري ويستدل للمذهب بحديث عمرو بن عبسة  
رضي الله عنه قال " قلت يا نبي الله اخبرني عن  
الصلاة قال صل صلاة الصبح ثم اقصر عن الصلاة  
حتى تطلع الشمس حتى ترتفع فانها تطلع حين  
تطلع بين قرني الشيطان وحينئذ يسجد لها  
الكفار ثم صل فان الصلاة مشهودة محضوره حتى  
يستقل الظل بالرمح ثم اقصر عن الصلاة فان  
حينئذ تسجر جهنم فإذا اقبل الفئ فصل فان  
الصلاة مشهودة محضوره حتى تصلي العصر ثم  
اقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس فانها تغرب  
بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار " رواه  
مسلم وتحمل رواية الطلوع علي الطلوع مرتفعة  
بدليل حديث عمرو بن عبسة جمعا بين الاحاديث  
وقد اوضحت هذه الروايات والجمع بينها في شرح

صحيح مسلم ولا خلاف أن وقت الكراهة بعد العصر لا يدخل بمجرد دخول العصر بل لا يدخل حتى يصل إليها وأما في الصبح ففيه ثلاثة أوجه (الصحيح) الذي عليه الجمهور أنه لا يدخل بطلوع الفجر بل لا يدخل حتى يصلي فريضة الصبح والثاني يدخل بصلاة سنة الصبح (والثالث) بطلوع الفجر وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وأكثر العلماء ويستدل له مع ما ذكره المصنف من حديث ابن عمر بحديث حفصة رضي الله عنها قالت " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طلع الفجر لم يصل الا ركعتين خفيفتين " رواه البخاري ومسلم ويجاب عنه للمذهب بان هذا ليس فيه نهى وحديث ابن عمر تقدم الكلام في اسناده فان ثبت يؤول على موافقة غيره والله أعلم \*

[ 168 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* (ولا يكره في هذه الاوقات ما لها سبب كقضاء الغائتة والصلاة المنذورة وسجود التلاوة وصلاة الجنازة وما اشبهها لما روى عن قيس بن قهد رضي الله عنه قال " رأني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أصلى ركعتي الفجر بعد صلاة الصبح فقال ما هاتان الركعتان فقلت لم اكن صليت ركعتي الفجر فهما هاتان الركعتان " فان دخل المسجد في هذه الاوقات ليصلي التحية لا حاجة غيرها ففيه وجهان (احدهما) يصلى لانه وجد سبب الصلاة وهو الدخول (والثاني) لا يصلى لان النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها " وهذا يتحرى بصلاته طلوع الشمس وغروبها) \* (الشرح) حديث قيس بن

قهد - بقاف مفتوحة ثم هاء ساكنة ثم دال - رواه  
أبو داود والترمذي

---

[ 169 ]

وابن ماجه وغيرهم واسناده ضعيف فيه انقطاع  
قال الترمذي الاصح انه مرسل وروى عن قيس بن  
قهد كما ذكره المصنف ورواه أبو داود والاكثرون  
قيس بن عمرو وهو الصحيح عند جمهور أئمة  
الحديث وقد اشرت إلى ذلك في تهذيب الاسماء  
وكيف كان فمتن الحديث ضعيف عند اهل الحديث  
ويغنى عنه ما سنذكره من الاحاديث الصحيحة في  
فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى واما حديث  
لا تتحروا بصلاتكم

---

[ 170 ]

طلوع الشمس ولا غروبها " فرواه البخاري  
ومسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما عن  
رسول الله صلي الله عليه وسلم \* اما حكم  
المسألة فمذهبنا ان النهي عن الصلاة في هذه  
الاقوات انما هو عن صلاة لا سبب لها فاما ما لها  
سبب فلا كراهة فيها والمراد بذات السبب التي  
لها سبب متقدم عليها فمن ذوات الاسباب الفائتة  
فريضة كانت أو نافلة إذا قلنا بالاصح أنه يسن  
قضاء النوافل فله في هذه الاوقات قضاء  
الفرائض والنوافل الراجعة وغيرها وقضاء نافلة  
اتخذها وردا وله فعل المنذورة وصلاة الجنابة  
وسجود التلاوة والشكر وصلاة الكسوف وصلاة  
الطواف ولو توطأ في هذه الاوقات فله أن يصلى  
ركعتي الوضوء صرح به جماعة من اصحابنا منهم

الرافعى ويكره فيها صلاة الاستخارة صرح به  
البغوي وغيره وتكره ركعتا الاحرام بالحج على  
أصح الوجهين وبه قطع الجمهور لان سببهما  
متأخر وبه قطع البندنجى في كتاب الحج والثانى  
لا يكره حكاه البغوي وغيره لان سببهما ارادة  
الاحرام وهو متقدم وهذا الوجه قوى وفى صلاة  
الاستسقاء وجهان للخراسانيين (أصحهما) لا  
يكره وحكاه الامام والغزالي في البسيط عن  
الاكثرين وقطع به القاضى أبو الطيب في تعليقه  
والعبد رى لان سببها متقدم (والثانى) تكرر صلاة  
الاستخارة وهكذا عللوه قال الرافعى وقد يمنع  
الاول كراهة صلاة الاستخارة وأما تحية المسجد  
فقال اصحابنا أن دخله لغرض كاعتكاف أو لطلب  
علم أو انتظار صلاة ونحو ذلك من الاغراض صلي  
التحية وان دخله لا حاجة بل ليصلي التحية فقط  
وجهان (أرجحهما) الكراهة كما لو تعمد تأخير  
الفائتة ليقضيها في هذه الاوقات فانه يكره لقوله  
صلي الله عليه وسلم " لا تتحروا بصلاتكم طلوع  
الشمس ولا غروبها " والثانى لا يكره واختاره  
الامام والغزالي وحكي صاحب البيان وغيره وجهان  
في كراهة تحية المسجد في هذه الاوقات من غير  
تفصيل وهذا غلط نبهت عليه لئلا يغتر به وقد  
حكاه الصيدلاني وامام الحرمين والغزالي في  
البسيط عن أبي عبد الله الزبيرى واتفقوا علي  
أنه غلط \*

[ 171 ]

(فرع) لو فاتته راتبة أو نافلة اتخذها وردا فقضاها  
في هذه الاوقات فهل له المداومة علي مثلها في  
وقت الكراهة فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد  
والبندنجى والقاضى أبو الطيب والمتولي

وغيرهم أحدهما نعم للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاته ركعتا سنة الظهر فقضاهما بعد العصر وداوم عليهما بعد العصر رواه البخاري ومسلم وأصحهما لا وتلك الصلاة من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وممن صححه الشيخ أبو حامد \* (فرع) في مذاهب العلماء في جواز الصلاة التي لها سبب في هذه الاوقات: قد ذكرنا أن مذهبنا انها لا تكره وبه قال علي بن أبي طالب والزيبر بن العوام وابنه أبو أيوب والنعمان بن بشير وتميم الدارى وعائشة رضي الله عنهم \* وقال أبو حنيفة لا يجوز شئ من ذلك ووافقنا جمهور الفقهاء في إباحة الفوائت في هذه الاوقات وقال أبو حنيفة تباح الفوائت بعد الصبح والعصر ولا تباح في الاوقات الثلاثة إلا عصر يومه فتباح عند اصفرار الشمس المندورة في هذه الاوقات عندنا ولا تباح عند أبي حنيفة قال ابن المنذر

[ 172 ]

وأجمع المسلمون علي إباحة صلاة الجنائز بعد الصبح والعصر ونقل العبدري في كتاب الجنائز عن الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة واحمد واسحق ان صلاة الجنازة منهي عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند استوائها ولا تكره في الوقتين الآخرين ونقل القاضي عياض في شرح صحيح مسلم عن داود الظاهري أنه اباح الصلاة لسبب وبلا سبب في جميع الاوقات والمشهور من مذهب داود منع الصلاة في هذه الاوقات سواء ما لها سبب وما لا سبب لها وهو رواية عن احمد \* واحتج لابي حنيفة وموافقيه بعموم الاحاديث الصحيحة في النهي \* واحتج أصحابنا بحديث أنس

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها " رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ مسلم وعن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم " صلي ركعتين بعد العصر فلما انصرف قال يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر انه أتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن اللتين بعد الظهر فهما هاتان الركعتان بعد العصر " رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت " صلاتان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يدعهما سرا ولا علانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد صلاة العصر " رواه البخاري ومسلم وعن يزيد بن الاسود رضي الله عنه قال " شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجه وصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانحرف إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه قال على بهما فجئ بهما ترعد فرائصهما قال ما منعكما أن تصليا معنا فقالا يا رسول الله انا قد كنا صلينا في رحالنا قال فلا تفعلوا فإذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة " رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح: والجواب عن أحاديث النهي أنها عامة وهذه خاصة والخاص مقدم علي العام سواء تقدم عليه أو تأخر فان قيل

[ 173 ]

لا حجة في حديثي أم سلمة وعائشة لان هذه المداومة علي الصلاة بعد العصر مخصوصة بالنبي صلى الله عليه وسلم قلنا في المسألة وجهان

لاصحابنا سبقا أحدهما جواز مثل هذا لكل أحد وأصحهما لا تباح المداومة لغير النبي صلى الله عليه وسلم فعلي هذا يكون الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم في أول يوم والله أعلم \* (فرع) في بيان حديثين يستشكل الجمع بينهما وهما حديث النهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر وغيرهما مع حديث " إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع الركعتين " فإذا دخل المسجد في بعض هذه الاوقات فقد ذكرنا ان مذهبنا انه يستحب ان يصلي تحية المسجد للحديث فيها والجواب عن احاديث النهي انها مخصوصة كما سبق فان قيل حديث النهي عام في الصلوات خاص في بعض الاوقات وحديث التحية عام في الاوقات خاص في بعض الصلوات فلم رجحتم تخصيص حديث النهي دون تخصيص حديث التحية قلنا حديث النهي دخله التخصيص بالاحاديث التي ذكرناها

[ 174 ]

في صلاة العصر وصلاة الصبح وبالاجماع الذي نقلناه في صلاة الجنازة وأما حديث تحية المسجد فهو على عمومه لم يات له مخصص ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم الداخل يوم الجمعة في حال الخطبة بالتحية بعد ان قعد ولو كانت التحية تترك في وقت لكان هذا الوقت لانه يمنع في حال الخطبة من الصلاة الا التحية ولانه تكلم في الخطبة وبعد أن قعد الداخل وكل هذا مبالغة في تعميم التحية \* (فرع) عن وهب بن الاعدع عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا تصلوا بعد العصر الا أن

تصلوا والشمس مرتفعة " وفى رواية نقية رواه  
أبو داود وغيره باسناد

[ 175 ]

حسن وظاهره يخالف الاحاديث الصحيحة في  
تعميم النهى من حين صلاة العصر إلى غروب  
الشمس ويخالف أيضا ما عليه مذاهب جماهير  
العلماء وجوابه من (1) \* قال المصنف رحمه الله  
\* (ولا تكره يوم الجمعة عند الاستواء لمن حضر  
الصلاة لما روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه  
أن النبي صلى الله عليه وسلم " نهى عن الصلاة  
نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة "  
ولانه يشق عليه من كثرة الخلق ان يخرج لمراعاة  
الشمس ويغلبه النوم ان قعد فعفى عن الصلاة  
وان لم يحضر الصلاة ففيه وجهان أحدهما يجوز  
للخبر والثانى لا يجوز لانه لا مشقة عليه في  
مراعاة الشمس) \* (الشرح) هذا الحديث ضعيف  
رواه أبو داود من رواية أبى قتادة وقال هو مرسل  
وذكره البيهقي من رواية ابى قتادة وابى سعيد  
وابى هريرة وعمرو بن عبسة وابن عمرو ضعف  
أسانيد الجميع ثم قال

[ 176 ]

والاعتماد على أن النبي صل الله عليه وسلم  
استحب التبكير الي الجمعة ثم رغب في الصلاة  
إلى خروج الامام من غير تخصيص ولا استثناء \*  
أما حكم المسألة فليوم الجمعة مزية في نفى  
كراهة الصلاة وفى ذلك أوجه (أحدها) انه تباح  
الصلاة بلا كراهة في جميع الاوقات يوم الجمعة

لكل احد والثاني وهو الاصح يباح لكل أحد عند استواء الشمس خاصة سواء حضر الجمعة ام لا والثالث تباح عند الاستواء لمن حضرها دون غيره وصححه القاضي أبو الطيب (والرابع) تباح عنده لمن حضرها وغلبه النعاس (والخامس) تباح عنده لمن حضرها وغلبه النعاس وكان قد بكر إليها ودلائلها تفهم

---

[ 177 ]

مما ذكره المصنف والبيهقي \* وقال أبو حنيفة لا تباح فيه كغيره من الايام والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ولا تكره الصلاة في هذه الاوقات بمكة لما روى أبو ذر رضى الله عنه قال " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة " ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال الطواف بالبيت صلاة ولا خلاف ان الطواف يجوز فكذلك الصلاة) \*

---

[ 178 ]

(الشرح) حديث ابي ذر ضعيف رواه الشافعي وأحمد والدارقطني والبيهقي وضعفه ويغني عنه حديث جبير بن مطعم رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " يا بنى عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلي أي ساعة شاء من ليل أو نهار " رواه أبو داود والترمذي في كتاب الحج والنسائي وابن ماجه وغيرهما في كتاب الصلاة وهذا لفظ الترمذي وقال هو حديث حسن صحيح قال البيهقي يحتمل ان يكون المراد

بالصلاة صلاة الطواف خاصة وهو الاشبه بالاثار  
ويحتمل جميع الصلوات (قلت) ويويد الاول رواية  
أبي داود \* لا تمنعوا أحدا يطوف بهذا البيت يصلي  
أي ساعة شاء من ليل أو نهار " وأما حديث "  
الطواف بالبيت صلاة " فروى عن ابن عباس عن  
النبي صلي الله عليه وسلم وروى موقوفا علي  
ابن عباس وهو الاصح كذا قاله الحافظ ورواه  
الترمذي في آخر

---

[ 179 ]

كتاب الحج عن عطاء بن السائب عن طاوس عن  
ابن عباس ان النبي صلي الله عليه وسلم قال "  
الطواف حول البيت مثل الصلاة الا أنكم تتكلمون  
فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير " قال  
الترمذي وروى عن ابن طاوس وغيره عن طاوس  
عن ابن عباس موقوفا قال ولا نعرفه مرفوعا الا  
من رواية عطاء بن السائب (قلت) وعطاء ضعيف  
لا يحتج به والله أعلم: أما حكم المسألة فقال  
أصحابنا لا تكره الصلاة بمكة في هذه الاوقات  
سواء في ذلك صلاة الطواف وغيرها هذا هو  
الصحيح المشهور عندهم وفيه وجه انه انما تباح  
صلاة الطواف حكاة الخراسانيون وجماعة من  
العراقيين منهم الشيخ أبو حامد والبندنجي  
والماوردي وحكاة صاحب الحاوي عن أبي بكر  
القفال الشاشي والمذهب الاول قال صاحب  
الحاوي وبه قال أبو إسحق المروزي وجمهور  
أصحابنا والمراد بمكة البلدة وجميع الحرم الذي  
حواليها وفي وجه

---

انما تباح في نفس البلدة دون باقي الحرم وفي وجه ثالث حكاه صاحب الحاوى عن القفال الشاشي انما تباح في نفس المسجد الذي حول الكعبة لا فيما سواه من بيوت مكة وسائر الحرم والصحيح الاول صححه الاصحاب وحكاه صاحب الحاوى عن أبي اسحق المروزي هذا تفصيل مذهبنا وقال مالك وابو حنيفة وأحمد لا تباح الصلاة بمكة في هذه الاوقات لعموم الاحاديث دليلنا حديث جبير والله أعلم \* (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (احداها) اختلف أصحابنا في أن النهي حيث ثبت في هذه الاوقات هل هو كراهة تنزيه أم تحريم على وجهين (احدهما) كراهة تنزيه وبه قطع جماعة تصرّحاً منهم البندنجي في آخر باب الصلاة بالنجاسة (والثاني) وهو الاصح كراهة تحريم لثبوت لاحاديث في النهي وأصل النهي للتحريم وقد صرح بالتحريم الماوردي في كتابه الاقناع وصاحب الذخائر وغيرهما (الثانية) لو

أحرم بصلاة مكروهة في هذه الاوقات ففي انعقادها وجهان حكاها الخراسانيون (أصحهما) عندهم لا تنعقد كالصوم يوم العيد والثاني تنعقد كالصلاة في أعطان الابل والحمام ولان هذا الوقت يقبل الصلاة في الجملة بخلاف يوم العيد قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله ماخذ الوجهين ان النهي يعود الي نفس الصلاة أم الي امر خارج قال ولا يحملنا هذا علي أن نقول هي كراهة تحريم لانه خلاف ما دل عليه اطلاقهم

وذلك أن نهى التنزيه أيضا يضاد الصحة إذا رجع  
إلى نفس الصلاة لأنها لو صحت لكانت عبادة  
مأمورا بها والأمر والنهي راجعان إلى نفس الشيء  
يتناقضان كما تقرر في أصول الفقه ولو نذر أن  
يصلى في هذه الأوقات فإن قلنا تنعقد صبح نذره  
والأفلا وإذا صبح نذره فالأولى أن يصلى في وقت  
آخر فإن صلى فيه أجزاءه كمن نذر أن يصحى بشاة  
يذبحها بسكين مغصوب يصح نذره ويذبحها بغير  
مغصوب فإن ذبح المغصوب عصي وأجزأه ولو نذر  
صلاة مطلقة فله أن يصلها في هذه الأوقات بلا  
خلاف لان لها سببا \*

---

[ 182 ]

(باب صلاة الجماعة) \* قال المصنف رحمه الله \*  
(اختلف أصحابنا في الجماعة فقال أبو العباس  
وأبو اسحق هي فرض كفاية يجب أظهارها في  
الناس فإن امتنعوا من أظهارها قوتلوا عليها وهو  
المنصوص في الإمامة والدليل عليه ما روى أبو  
الدرداء رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال " ما من ثلاثة في قرية ولا بد ولا تقام  
فيهم الصلاة الا قد استحوذ عليهم الشيطان عليك  
بالجماعة فانما يأخذ الذئب من الغنم القاصية "  
ومن أصحابنا من قال هي سنة لما روى أبو هريرة  
رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
" صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده  
بخمسة وعشرين درجة " \*

---

[ 183 ]

(الشرح) حديث ابي الدرداء رواه أبو داود والنسائي باسناد صحيح وحديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم واسم أبي الدرداء عويمر بن زيد بن قيس وقيل اسمه عامر ولقبه عويمر وهو انصاري خزرجي شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بعد أحد من المشاهد واختلف في شهوده أحدا وكان فقيها حكيما زاهدا ولى قضاء دمشق لعثمان توفى بدمشق سنة احدى وقيل ثنتين وثلاثين وقبره بباب الصغير وقوله صلى الله عليه وسلم ولا بد وهو البادية واستحود أي استولى وغلب والقاصية المنفردة وفى حديث أبي هريرة بخمس وعشرين درجة وفى رواية فى الصحيح بسبع وعشرين درجة والجمع بينهما من ثلاثة أوجه (أحدها) أنه لا منافاة فذكر القليل لا ينفى الكثير ومفهوم العدد باطل عند الاصوليين (الثاني) أن يكون اخبر اولا بالقليل ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل فاخبر بها (الثالث) انه يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاة وتكون لبعضهم خمس وعشرون ولبعضهم سبع وعشرون بحسب كمال الصلاة ومحافظة على هيئاتها وخشوعها وكثرة جماعتها وفضلهم وشرف البقعة ونحو ذلك والله أعلم \* اما حكم المسألة فالجماعة مأمور بها للاحاديث الصحيحة المشهورة واجماع المسلمين وفيها ثلاثة أوجه لاصحابنا (أحدها) انها فرض كفاية (والثاني) سنة وذكر المصنف دليلهما (والثالث) فرض عين لكل ليست

بشرط لصحة الصلاة وهذا الثالث قول اثنين من كبار اصحابنا المتمكنين فى الفقه والحديث وهما

أبو بكر ابن خزيمة وابن المنذر قال الرافعي  
وقيل انه قول للشافعي والصحيح أنها فرض  
كفاية وهو الذى نص عليه الشافعي في كتاب  
الامامة كما ذكره المصنف \* وهو قولى شيخي  
المذهب ابن سريج وأبي

---

[ 185 ]

اسحق وجمهور أصحابنا المتقدمين وصححه اكثر  
المصنفين وهو الذى تقتضيه الاحاديث الصحيحة  
وصححت طائفة كونها سنة منهم الشيخ أبو حامد  
فإذا قلنا انها فرض كفاية فامتنع اهل بلد أو قرية  
من اقامتها قاتلهم الامام ولم يسقط عنهم الحرج  
الا إذا اقاموها بحيث يظهر هذا الشعار فيهم ففي  
القرية الصغيرة يكفى اقامتها في موضع واحد  
وفي البلدة والقرية الكبيرة يجب اقامتها في  
مواضع بحيث يظهر في المحال وغيرها فلو  
اقتصروا على اقامتها في البيوت فوجهان  
(اصحهما) وهو قول ابى اسحق المروزي لا  
يسقط الحرج عنهم لعدم ظهورها (والثاني)  
يسقط إذا ظهرت في الاسواق واختاره (1) اما  
إذا

---

(1) بياض الاصل فحرر \*

---

[ 186 ]

قلنا انها سنة فهي سنة متأكدة قال اصحابنا يكره  
تركها صرح به الشيخ أبو حامد وابن الصباغ

وآخرون فعلى هذا لو اتفق اهل بلد أو قرية على تركها فهل يقاتلون فيه وجهان (اصحهما) لا يقاتلون كسنة الصبح والظهر وغيرهما وبهذا قطع البندنجي (والثاني) يقاتلون لانه شعار ظاهر وقد سبق بيان الوجهين في باب الاذان وهما جاريان في الاذان والجماعة والعيد إذا قلنا انها سنن \* (فرع) لو اقام الجماعة طائفة يسيرة من أهل البد وأظهروها في كل البلد ولم يحضرها جمهور المقيمين في البلد حصلت الجماعة ولا اثم علي المتخلفين كما إذا صلي علي الجنابة طائفة يسيرة هكذا

---

[ 187 ]

قاله غير واحد وظاهر الحديث الصحيح في الهم بتحريق بيوت المتخلفين عن الجماعة يخالف هذا ولكن هم النبي صلى الله عليه وسلم بتحريقهم ولم يفعل ولو كان واجبا لما تركه والله اعلم \* (فرع) في اهل البوادي قال امام الحرمين عندي فيهم نظر يحتمل ان يقال لا يتعرضون لهذا الفرض بل يكون سنة في حقهم ويحتمل ان يقال يتعرضون له إذا كانوا ساكنين قال ولا شك ان المسافرين لا يتعرضون لهذا الفرض قال وكذا إذا قل عدد ساكني قرية هذا كلام امام الحرمين والمختاران اهل البوادي الساكنين والعدد القليل في القرية يتوجه عليهم فرض الكفاية في الجماعة للحديث الصحيح السابق عن ابي الدرداء " ما من ثلاثة في قرية ولا بدو " \*

---

[ 188 ]

(فرع) قال اصحابنا لا تكون الجماعة في حق النساء فرض عين ولا فرض كفاية ولكنها مستحبة لهن ثم فيه وجهان (أحدهما) يستحب لهن استحبابا كاستحباب الرجال (واصحهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد وغيره لا تتأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال فلا يكره لهن تركها وان كره للرجال مع قولنا هي لهم سنة قال الشافعي والاصحاب ويؤمر الصبي بحضور المساجد وجماعات الصلاة ليعتادها (فرع) الخلاف المذكور في ان الجماعة فرض كفاية ام سنة هو في المكتوبات الخمس المؤديات اما الجمعة ففرض عين واما المنذورة فلا تشرع فيها الجماعة بلا خلاف واما النوافل فسبق

[ 189 ]

في باب صلاة التطوع ما يشرع له الجماعة وما لا يشرع وذكرنا في آخر ذلك الباب ان ما لا يشرع له الجماعة منها لو فعل جماعة لم يكره وبسطنا دليله اما المقضية من المكتوبات فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية بلا خلاف ولكن يستحب الجماعة في المقضية التي يتفق الامام والمأموم فيها بان يفوتهما ظهر أو عصر ودليله الاحاديث الصحيحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فاتته هو واصحابه صلاة الصبح صلاها بهم جماعة قال القاضي عياض في شرح صحيح مسلم لا خلاف بين العلماء في جواز الجماعة في القضاء الا ما حكى عن الليث بن سعد من منع ذلك وهذا المنقول عن الليث ان صح عنه مردود بالا حاديث الصحيحة واجماع من قبله واما القضاء خلف الاداء والاداء خلف القضاء وقضاء صلاة خلف من يقضي غيرها فكله جائز عندنا الا ان الانفراد بها أفضل

للخروج من خلاف العلماء فان في كل ذلك خلافا  
للسلف سنذكره في باب ان شاء الله تعالى \*  
(فرع) في مذاهب العلماء في حكم الجماعة في  
الصلوات الخمس قد ذكرنا ان مذهبنا الصحيح انها  
فرض كفاية وبه قال طائفة من العلماء وقال  
عطاء والاوزاعي واحمد وابو ثور وابن المنذر هي  
فرض علي الاعيان ليست بشرط للصحة وقال  
داود هي فرض علي الاعيان وشرط في الصحة  
وبه قال بعض اصحاب احمد وجمهور العلماء على  
انها ليست بفرض عين واختلفوا هل هي فرض  
كفاية ام سنة وقال القاضي عياض ذهب اكثر  
العلماء إلى أنها سنة مؤكدة لا فرض كفاية واحتج  
لمن قال فرض عين بحديث أبي هريرة رضي الله  
عنه قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم "  
ان اثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء  
وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيهما لاتوهما ولو  
حبوا ولقد هممت أن أمر بالصلاة

[ 190 ]

فتقام ثم أمر رجلا فيصلى بالناس ثم انطلق معي  
برجال معهم حزم من حطب الي قوم لا يشهدون  
الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار " رواه  
البخاري ومسلم: وعن ابن مسعود رضي الله عنه  
قال " من سره ان يلقي الله تعالى غدا مسلما  
فليحافظ علي هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن  
فان الله تعالى شرع لنبيكم صلي الله عليه وسلم  
سنن الهدى وانهن من سنن الهدى ولو انكم  
صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المتخلف في  
بيته لتركتم سنة نبيكم صلي الله عليه وسلم ولو  
تركتم سنة نبيكم لضللتهم ولقد رأيتنا وما يتخلف  
عنها الا منافق معلوم النفاق ولقد كان الرجل

يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف  
" رواه مسلم وعن أبي هريرة قال " اتى النبي  
صلى الله عليه وسلم رجل أعمى فقال يا رسول  
الله ليس لى قائد يقودني إلى المسجد فسأل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرخص له  
فيصلي في بيته فرخص له فلما ولي دعاه فقال  
له هل تسمع النداء بالصلاة قال نعم قال فأجب "  
رواه مسلم وعن ابن ام مكتوم رضى

[ 191 ]

الله عنه انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله انى رجل ضرير البصر شاسع  
الدار ولي قائد لا يلازمني فهل لي رخصة ان  
اصلى في بيتى قال هل تسمع النداء قال نعم  
قال لا أجد لك رخصة " رواه أبو داود باسناد صحيح  
أو حسن وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من سمع  
المنادى فلم يمنعه من اتباعه عذر - قالوا وما  
العذر قال خوف أو مرض - لم تقبل منه الصلاة  
التي صلى " رواه أبو داود باسناد ضعيف وعن  
جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال " لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد  
" وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
مثله رواهما الدار قطني وعن علي ابن أبى طالب  
رضي الله عنه موقوفا عليه " لا صلاة لجار  
المسجد الا في المسجد " رواه البيهقي (واحتج)  
اصحابنا والجمهور علي أنها ليست بفرض عين  
بقوله صلى الله عليه وسلم " صلاة الجماعة  
أفضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة " رواه  
البخاري ومسلم من رواية ابن عمر وروياه من  
رواية أبي هريرة وقال " بخمس وعشرين درجة "

## ورواه البخاري أيضا من رواية أبي سعيد قالوا وجه الدلالة أن المفاضلة انما تكون

[ 192 ]

حقيقتهما بين فاضلين جائزين (والجواب) عن  
حديث الهم بتحريق بيوتهم من وجهين (أحدهما)  
جواب الشافعي وغيره أن هذا ورد في قوم  
منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى  
وسياق الحديث يؤيد هذا التأويل وقوله في حديث  
ابن مسعود رأيتنا وما يتخلف عنها الا منافق صريح  
في هذا التأويل (والثاني) أنه صلي الله عليه  
وسلم قال لقد هممت ولم يحرقهم ولو كان واجبا  
لما تركه (فان قيل) لو لم يجز التحريق لما هم به  
(قلنا) لعله هم به بالاجتهاد ثم نزل وحي بالمنع  
منه أو تغير الاجتهاد وهذا تفریع علي الصحيح في  
جواز الاجتهاد له صلي الله عليه وسلم واما حديث  
ابن مسعود فليس فيه تصريح بانها فرض عين  
وانما فيه بيان فضلها وكثرة محافظته عليها واما  
حديث الاعمى فجوابه ما أجاب به الائمة الحفاظ  
الفقهاء أبو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة  
والحاكم وأبو عبد الله والبيهقي قالوا لا دلالة فيه  
لكونها فرض عين لان النبي صلي الله عليه وسلم  
رخص لعتاب حين شكها بصره ان يصلى في بيته  
وحديثه في الصحيحين قالوا وانما معناه لا رخصة  
لك تلحقك بفضيلة من حضرها واما حديث ابن  
عباس فتقدم بيان ضعفه واما حديث جابر وابي  
هريرة فضعيفان في اسنادهما ضعيفان وأحدهما  
مجهول وهو محمد

ابن سكين قال ابن ابي حاتم في كتابه الجرح والتعديل في ترجمة محمد بن سكين سمعت ابي يقول هذا حديث منكر ومحمد بن سكين مجهول وذكر البخاري هذا الحديث في تاريخه ثم قال وفي اسناده نظر وضعفه البيهقي ايضا وغيره من الائمة والله اعلم (واحتج) اصحابنا في كونها فرض كفاية وردا علي من قال انها سنة بحديث مالك بن الحويرث قال " اتينا رسول الله صلي الله عليه وسلم ونحن شعبة متقاربون فاقمنا عنده عشرين ليلة وكان رسول الله صلى الله عليه رحيمًا رفيقًا فظن انا اشتقنا اهلنا فسألنا عن من تركنا من اهلنا فاخبرناه فقال ارجعوا الي اهلكم فاقيموا فيهم وعلموهم ومروهم فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ثم ليؤمكم اكبركم " رواه البخاري ومسلم وبحديث ابي الدرداء السابق " ما من ثلاثة في قرية ولا بدو " الحديث والله اعلم \* (فرع) في الاشارة الي بعض الاحاديث الصحيحة الواردة في فضل صلاة الجماعة فمنها حديث " صلاة الجماعة افضل من صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة " وهو في الصحيحين كما سبق وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا إلا ان يستهموا عليه لاستهموا عليه ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لاتوهما ولو حبوا " رواه البخاري ومسلم - التهجير التكبير الي الصلاة - وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول " من صلي العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلي الصبح في جماعة

فكأنما صلى الليل كله " رواه مسلم وفي رواية الترمذي ومن صلى العشاء والفجر في جماعة \* (فرع) أكد الجماعات في غير الجمعة الصبح والعشا للحديثين السابقين في الفرع قبله (فرع) في الاشارة الي بعض الاحاديث الصحيحة في فضل المشي الي المساجد وكثرة الخطا وانتظار الصلاة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من غدا إلى المسجد أو راح أعد الله له نزله من الجنة كلما غدا أو راح " رواه البخاري ومسلم وعن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ان اعظم الناس أجرا في الناس أبعدهم إليها مشيا والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الامام اعظم أجرا من الذي يصليها ثم ينام " رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من تطهر في بيته ثم مشى الي بيت من بيوت الله ليقضي فريضة من فرائض الله كانت خطواته احداهما تحط خطيئة والاخرى ترفع درجة " رواه مسلم وعن جابر بن عبد الله قال " كانت ديارنا نائية عن المسجد فاردنا أن نبيع بيوتنا فنقرب من المسجد فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لكم بكل خطوة درجة " رواه مسلم وعن أبي بن كعب رضى الله عنه قال كان رجل لا اعلم رجالا ابعد من المسجد منه وكان لا تخطيه صلاة فقيل له أو قلت له اشتريت حمارا تركبه في الظلماء وفي الرمضاء قال ما يسرنى ان منزلي إلى جنب المسجد انى أريد

أن يكتب لي ممشاي الي المسجد ورجوعي إذا  
 رجعت إلى أهلي فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قد جمع الله لك ذلك كله " رواه مسلم وعن  
 جابر قال " أراد بنو سلمة ان ينتقلوا إلى قرب  
 المسجد فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال لهم إنه بلغني انكم تريدون أن  
 تنتقلوا قرب المسجد قالوا نعم يا رسول الله وقد  
 أردنا ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 " يا بنى سلمة دياركم تكتب آثاركم دياركم تكتب  
 آثاركم " رواه مسلم وذكره البخاري بمعناه من  
 رواية أنس وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال " الملائكة تصلي على احدكم  
 ما دام في مصلاة ما لم يحدث اللهم اغفر له اللهم  
 ارحمه لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة  
 تحبسه لا يمنعه أن ينقلب الي أهله الا الصلاة "  
 رواه البخاري ومسلم وعنه أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال " سبعة يظلهم الله في ظله  
 يوم لا ظل الا ظله الامام العادل وشاب نشأ في  
 عبادة ربه ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجلان  
 تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ورجل  
 طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال انى أخاف  
 الله رب العالمين ورجل تصدق بصدقة فاخفاها  
 حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ورجل ذكر الله  
 خاليا ففاضت عيناه " رواه البخاري ومسلم وعنه  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الا  
 أدلكم علي ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به  
 الدرجات قالوا بلي يا رسول الله قال " اسبغ  
 الوضوء على المكاره وكثرة الخطا الي المساجد  
 وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط فذلكم  
 الرباط " رواه مسلم وعنه قال " قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في جماعة تزيد

علي صلاته في بيته وصلاته في سوقه بضعا  
وعشرين درجة " وذلك أن أحدكم إذا توضأ  
فاحسن الوضوء ثم أتى المسجد لا تهزه إلا الصلاة  
لا يريد إلا الصلاة

[ 196 ]

فلم يخط خطوة إلا رفع الله له بها درجة وحط  
عنه بها خطيئة حتى يدخل المسجد فإذا دخل  
المسجد كان في صلاة ما كانت الصلاة هي تحبسه  
والملائكة يصلون على أحدكم ما دام في مجلسه  
الذي صلى فيه يقولون اللهم ارحمه اللهم اغفر  
له اللهم تب عليه ما لم يؤذ فيه ما لم يحدث فيه "  
رواه البخاري ومسلم وهذا اللفظ مسلم  
والاحاديث في المسألة كثيرة مشهورة وفيما  
اشرت إليه ابلغ كفاية واما فضل الصلوات فقد  
ذكرت جملة من الاحاديث الواردة فيه في آخر  
الباب الاول من كتاب الصلاة وباللغة التوفيق \* قال  
المصنف رحمه الله \* (واقبل الجماعة اثنان امام  
ومأموم لما روى أبو موسى الاشعري عن النبي  
صلي الله عليه وسلم قال " الاثنان فما فوقهما  
جماعة " ) \* (الشرح) هذا الحديث رواه ابن ماجه  
والبيهقي باسناد ضعيف جدا ورواه البيهقي أيضا  
من رواية أنس عن النبي صلي الله عليه وسلم  
باسناد ضعيف ويغنى عنه حديث مالك بن الحويرث  
قال " أتيت النبي صلي الله عليه وسلم أنا  
وصاحب لي فلما أردنا الاقفال من عنده قال لنا  
إذا حضرت الصلاة فاذنا ثم أقيما وليؤمكما  
أكبركما " رواه البخاري ومسلم قال اصحابنا أقل  
الجماعة اثنان امام ومأموم فإذا صلى رجل برجل  
أو بامرأة أو أمته أو بنته أو غيرهم أو بلامه أو  
بسيده أو بغيرهم حصلت لهما فضيلة الجماعة

التي هي خمس أو سبع وعشرون درجة وهذا لا  
خلاف فيه ونقل الشيخ أبو حامد وغيره فيه  
الاجماع \* قال المصنف رحمه الله \*

[ 197 ]

(وفعلها للرجال في المسجد أفضل لانه اكثر  
جمعا وفي المساجد التي يكثر فيها الناس افضل  
لما روى أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال " صلاة الرجل مع الرجل ازكى من  
صلاته وحده وصلاة الرجل مع الرجلين ازكى من  
صلاته مع الرجل وما كان اكثر فهو أحب الي الله  
تعالى " فان كان في جواره مسجد مختل ففعلها  
في مسجد الجوار أفضل من فعلها في المسجد  
الذي يكثر الناس فيه لانه إذا صلى في مسجد  
الجوار حصلت الجماعة في موضعين واما النساء  
فجماعتهم في البيوت أفضل لما روى ابن عمر  
رضي الله عنهما قال " قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهم  
خير لهن " فان أرادت المرأة حضور المساجد مع  
الرجال فان كانت شابة أو كبيرة تشتهي كره لها  
الحضور وان كانت عجوز الا تشتهي لم يكره لما  
روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء  
عن الخروج الا عجوزا في منقلبيها) \* (الشرح)  
حديث أبي رواه أبو داود بإسناد فيه رجل لم يبينوا  
حاله ولم يضعفه أبو داود وأشار علي بن المديني  
والبيهقي وغيرهما إلى صحته وحديث ابن عمر  
صحيح رواه أبو داود بلفظه هذا بإسناد صحيح على  
شرط البخاري وحديث العجوز في منقلبيها غريب  
ورواه البيهقي بإسناد ضعيف موقوفا على ابن  
مسعود قال " ما صلت امرأة افضل من صلاة في  
بيتها الا مسجدي مكة والمدينة الا عجوزا في

منقليها " والمنقلان الخفان هذا هو الصحيح  
المعروف عند أهل اللغة وذكر امام الحرمين انهما

[ 198 ]

الخفان الخلقان وهما - بفتح الميم وكسرهما -  
لغتان والفتح أشهر وقد أو صحتها في التهذيب \*  
أما الاحكام ففيه مسائل (احداها) قال الشافعي  
في المختصر والاصحاب فعل الجماعة للرجل في  
المسجد افضل من فعلها في البيت والسوق  
وغيرهما لما ذكرناه من الاحاديث في فضل  
المشي إلى المسجد ولانه أشرف ولان فيه اظهار  
شعار الجماعة فان كان هناك مساجد فذهابه الي  
اكثرها جماعة افضل للحديث المذكور فلو كان  
بجواره مسجد قليل الجمع وبالبعد منه مسجد اكثر  
جمعا فالمسجد البعيد أولى الا في حالتين  
(احدهما) أن تعطل جماعة القريب لعدو له عنه  
لكونه اماما أو يحضر الناس بحضوره فحينئذ يكون  
القريب أفضل (الثاني) أن يكون امام البعيد  
مبتدعا كالمعتزلي وغيره أو فاسقا أو لا يعتقد  
وجوب بعض الاركان فالقريب أفضل وحكى  
الخراسانيون وجها ان مسجد الجوار افضل بكل  
حال والصحيح الذي قطع به الجمهور هو الاول  
فان كان مسجد الجوار لاجماعة فيه ولو حضر هذا  
الانسان فيه لم يحصل جماعة ولم يحضر غيره  
فالذهاب الي مسجد الجماعة افضل بالاتفاق  
(المسألة الثانية) يسن الجماعة للنساء بلا خلاف  
عندنا لكن هل تتأكد في حقهن كتأكدها في حق  
الرجال فيه الوجهان السابقان (أصحهما) المنع  
وامامة الرجل بهن افضل من امامة امرأة لانه  
أعرف بالصلاة ويجهر بالقراءة بكل حال ليكن لا  
يجوز أن يخلو واحدة بامرأة ان لم يكن محرما كما

سنوضحه مبسوطا بدليله في باب صفة الائمة  
حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى (الثالثة)  
جماعة النساء في البيوت أفضل من حضورهن  
المساجد للحديث المذكور قال اصحابنا وصلاتها  
فيما كان من بيتها أستر أفضل لها لحديث عبد الله  
ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "  
صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في  
حجرتها وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها  
في بيتها " رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط  
مسلم وان أرادت المرأة حضور المسجد للصلاة  
قال اصحابنا ان كانت شابة أو كبيرة تشتهي كره  
لها وكره لزوجها ووليها تمكينها منه وان كانت  
عجوزا لا تشتهي لم يكرهه وقد جاءت أحاديث  
صحيحة تقتضي هذا التفصيل منها ما روى عن ابن  
عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا  
استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد

[ 199 ]

فلا يمنعها " رواه البخاري ومسلم ولفظه لمسلم  
وفى رواية لهما " إذا استأذنتكم نساؤكم بالليل  
الي المسجد فأذنوا لهن " وعنه قال " قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا اماء الله  
مساجد الله " رواه مسلم وعن عائشة قالت " لو  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث  
النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني  
اسرائيل " رواه البخاري ومسلم \* (فرع) يستحب  
للزوج ان يأذن لها إذا استأذنته الي المسجد  
للصلاة إذا كانت عجوزا لا تشتهي وامن المفسدة  
عليها وعلي غيرها للاحاديث المذكورة فان منعها  
لم يحرم عليه هذا مذهبنا قال البيهقي وبه قال  
عامه العلماء ويجب عن حديث " لا تمنعوا إماء

الله مساجد الله " بانه نهى تنزيه لان حق الزوج  
في ملازمة المسكن واجب فلا تتركه للفضيلة \*  
(فرع) إذا أرادت المرأة حضور المسجد كره لها أن  
تمس طيبا وكره أيضا الثياب الفاخرة لحديث زينب  
الثقفية امرأة ابن مسعود رضي الله عنه وعنهما  
قالت " قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم "   
إذا شهدت احداكن المسجد فلا تمس طيبا " رواه  
مسلم وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال " لا تمنعوا اماء الله مساجد الله  
ولكن ليخرجن وهن تفلات " رواه أبو داود باسناد  
صحيح علي شرط البخاري ومسلم وتفلات - بفتح  
التاء المثناة فوق وكسر الفاء - أي تاركات الطيب  
\* (فرع) في مذاهب العلماء في الجماعة للنساء:  
قد ذكرنا ان مذهبنا استحبابها لهن قال الشيخ أبو  
حامد كل صلاة استحب للرجال الجماعة فيها  
استحب الجماعة فيها للنساء فريضة كانت أو  
نافلة وحكاه ابن المنذر عن عائشة وأم سلمة  
وعطاء والثوري والاوزاعي واحمد واسحق وابي  
ثور قال وقال سليمان بن يسار والحسن البصري  
ومالك لا تؤم المرأة أحدا في فرض ولا نفل قال  
وقال أصحاب الرأي يكره ويجزيهن قال وقال  
الشعبي والنخعي وقتادة تؤمهن في النفل دون  
الفرض (واحتج) اصحابنا بحديث أم ورقة " ان  
النبي صلى الله عليه وسلم امرها أن تؤم أهل  
دارها " رواه أبو داود ولم يضعفه وعن ربيعة  
الحنفية قالت " أمتنا عائشة فقامت بينهن في  
الصلاة المكتوبة " وعن حجية قالت " امتنا ام  
سلمة في صلاة العصر فقامت بيننا " رواهما الدار  
قطني والبيهقي باسنادين صحيحين \*

(فرع) في مذاهبهم في حضور العجوز التي لا تشتهي المسجد للصلاة: قد ذكرنا ان مذهبنا انه لا يكره ذلك في شئ من الصلاة قال العبدري وبه قال اكثر الفقهاء \* وقال أبو حنيفة يكره الا في الفجر والعشاء والعيد دليلنا عموم الاحاديث الصحيحة في النهي عن منعهن المساجد \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ولا تصح الجماعة حتى ينوى المأموم الجماعة لانه يريد ان يتبع غيره فلا بد من نية الاتباع فان رأى رجلين يصليان علي الانفراد فنوى الائتمام بهما لم تصح صلاته لانه لا يمكنه ان يقتدى بهما في وقت واحد وان نوى الاقتداء باحدهما بغير عينه لم تصح صلاته لانه إذا لم يعين لا يمكنه الاقتداء وان كان احدهما يصلي بالآخر فنوى الاقتداء بالمأموم لم تصح صلاته لانه تابع لغيره فلا يجوز ان يتبعه غيره وان صلي رجلان فنوى كل واحد منهما انه هو الامام لم تبطل صلاته لان كل واحد منهما يصلي لنفسه وان نوى كل واحد منهما انه مؤتم بالآخر لم تصح صلاته لان كل واحد منهما إئتم بمن ليس بامام) \* (الشرح) اتفق نص الشافعي والاصحاب علي انه يشترط لصحة الجماعة ان ينوى المأموم الجماعة والاقتداء والائتمام قالوا وتكون هذه النية مقرونة بتكبيرة الاحرام كسائر ما ينويه فان لم ينو في الابتداء وأحرم منفردا ثم نوى الاقتداء في أثناء صلاته ففيه خلاف ذكره المصنف بعد هذا وإذا ترك نية الاقتداء والانفراد واحرم مطلقا انعقدت صلاته منفردا فان تابع الامام في أفعاله من غير

تبطل صلاته لانه ارتبط بمن ليس بامام له فاشبه  
الارتباط بغير المصلي وبهذا قطع البغوي وآخرون  
والثاني لا تبطل لانه أتى بالاركان علي وجهها  
وبهذا قطع الاكثرون فان قلنا لا تبطل صلاته كان  
منفردا ولا يحصل له فضيلة الجماعة بلا خلاف  
صرح به المتولي وغيره وان قلنا تبطل صلاته  
فانما تبطل إذا انتظر ركوعه وسجوده وغيرهما  
ليركع ويسجد معه وطال انتظاره فاما إذا اتفق  
انقضاء فعله مع انقضاء فعله أو انتظره يسيرا  
جدا فلا تبطل بلا خلاف ولو شك في أثناء صلاته  
في نية الاقتداء لم تجز له متابعتة الا ان ينوي الآن  
المتابعة وحيث قلنا بجواز الاقتداء في أثناء  
الصلاة لان الاصل عدم النية فان تذكر انه كان  
نوى قال القاضي حسين والمتولي وغيرهما  
حكمه حكم من شك في نية أصل الصلاة فان تذكر  
قبل ان يفعل فعلا علي خلاف متابعة الامام وهو  
شاك لم يضره وان تذكر بعد أن فعل فعلا علي  
متابعته في الشك بطلت صلاته إذا قلنا بالاصح ان  
المنفرد تبطل صلاته بالمتابعة لانه في حال شكه  
له حكم المنفرد وليس له المتابعة حتى قال  
أصحابنا لو عرض له هذا الشك في التشهد الاخير  
لا يجوز ان يقف سلامه علي سلام الامام اما إذا  
اقتدى بامام فسلم من صلاته ثم شك هل كان  
نوى الاقتداء فلا شئ عليه وصلاته ماضية علي  
الصحة هذا هو المذهب وذكر القاضي حسين في  
تعليقه ان فيه الخلاف السابق فيمن شك بعد  
فراغه من الصلاة هل ترك ركنا من صلاته ام لا  
وهذا ضعيف والله أعلم \* اما إذا نوى الاقتداء  
بمأموم أو نوى الاقتداء باثنين منفردين أو  
باحدهما لا بعينه فصلاته باطلة لما ذكره المصنف  
ولو صلي رجلان كل واحد منهما نوى انه مأموم  
فصلاتهما باطلة وان نوى كل واحد منهما انه امام  
صحت صلاتهما لما ذكره المصنف ولو شك كل

واحد منهما في أثناء الصلاة أو بعد فراغهما في  
انه امام أم ماموم فصلاتهما باطلتان بالاتفاق  
ذكره البندنجي والقاضى حسين وصاحب البيان  
وغيرهم لاحتمال ان كل واحد نوى الاقتداء بالآخر  
ولو شك احدهما انه امام أو ماموم وعلم الآخر انه  
امام أو منفرد فصلاة الاول باطله وصلاة الثاني  
صحيحة وان ظن الثاني انه مقتد بالاول فصلاته  
باطلة أيضا

[ 202 ]

والله أعلم ولو اقتدى بمأموم وظنه اماما بان رأى  
رجلين يصليان وقد خالفا سنة الوقف فوقف  
المأموم عن يسار الامام فطريقان (المشهور)  
منهما الجزم ببطلان صلاته وبهذا قطع البندنجي  
وصاحب البيان وآخرون (والثاني) قاله القاضى  
حسين يخرج علي الوجهين فيما لو تابع من لم ينو  
الاقتداء به لانه وقف افعاله علي افعاله قال وهو  
مشكل لان من صلي خلف محدث لم يعلم حدثه  
صحت صلاته وان كان قد وقف فعله علي فعله  
قلت الاصح هنا أنه يلزمه الاعادة لانه مفطر  
بخلاف من صلي خلف المحدث (فرع) قد ذكرنا انه  
لا يصح الاقتداء بالمأموم وهذا مجمع عليه نقل  
الاصحاب فيه الاجماع وحكى صاحب البيان عن  
أصحابنا انهم نقلوا الاجماع علي أنه لا يصح قال  
أصحابنا واما ما ثبت في الصحيحين ان النبي صلي  
الله عليه وسلم " صلي في مرضه وكان أبو بكر  
يقتدى بصلاة النبي صلي الله عليه وسلم والناس  
يقتدون بصلاة أبي بكر " فمعناه الجميع كانوا  
مقتدين بالنبي صلي الله عليه وسلم ولكن أبو بكر  
يسمعهم التكبير وقد جاء هذا اللفظ مصرحا به  
في روايتين في صحيح مسلم قال وابو بكر

يسمعهم التكبير (فرع) في اشتراط نية الاقتداء في صلاة الجمعة وجهان حكاهما الرافعي (الصحيح) المشهور الاشتراط كغيرها والثاني لا يشترط لانها لا تصح الا في جماعة فلم يحتج إلى نيتها \* (فرع) لا يجب على المأموم تعيين الامام في نيته بل يكفي نية الاقتداء بالامام الحاضر أو امام هذه الجماعة فلو عين واخطأ نظر ان لم يشر الي الامام بان نوى الاقتداء بزيد وهو يظن الامام زيدا فبان عمرا لم تصح صلاته لانه اقتدى بغائب وهو كمن عين الميت في صلاة الجنابة واخطأ لا تصح صلاته وكمن نوى العتق عن كفارة ظهاره فكان الذي عليه كفارة قتل لا تجزئه وان نوى الاقتداء بزيد هذا الامام فكان عمرا ففي صحة اقتدائه به وجهان لتعارض اشارته وتسميته والاصح صحة الاقتداء ونظيره لو قال بعتك هذا الفرس فكان بغلا وفيه خلاف مشهور والله اعلم (فرع) ينبغي للامام ان ينوى الامامة فان لم ينوها صحت صلاته وصلاة المأمومين وفي وجه غريب حكاه الرافعي عن حكاية ابي الحسن العبادي عن ابي حفص البابشامي والقفال انهما قالا يجب علي الامام نية الامامة واشعر كلام العبادي بانهما يشترطانها في صحة الاقتداء

[ 203 ]

والصواب ان نية الامامة لا تجب ولا تشترط لصحة الاقتداء وبه قطع جماهير اصحابنا وسواء اقتدى به رجال ام نساء لكن يحصل فضيلة الجماعة للمأمومين وفي حصولها للامام ثلاثة أوجه (اصحها) وأشهرها لا تحصل وبه قطع الشيخ أبو محمد الجويني والفوراني وآخرون لان الاعمال بالنيات (والثاني) تحصل لانها حاصله لمتابعيه

فوجب ان تحصل له (والثالث) قاله القاضي حسين ان علمهم ولم ينو الامامة لم تحصل وان كان منفردا ثم اقدوا به ولم يعلم اقتداءهم حصل له ثواب الجماعة قال الرافعي ومن فوائد الخلاف انه اذا لم ينو الامامة في صلاة الجمعة هل تصح جمعته فالاصح انها لا تصح ولو نوى الامامة وعين المقتدى فبان خلافه لم يضر لان غلظه لا يزيد على ترك النية ولانه لا يربط صلاته بصلاته والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في نية الامامة: ذكرنا ان المشهور من مذهبنا انه لا يشترط لصحة الجماعة وبه قال مالك وآخرون وقال الاوزاعي والثوري واسحق تجب وعن احمد روايتان كالمذهبين وقال ابو حنيفة وصاحبا ان صلى برجل لم تجب وان صلى بامرأة أو نساء وجبت \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وتسقط الجماعة بالعدو وهو أشياء منها المطر والوحل والريح الشديدة في الليلة المظلمة والدليل عليه ما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال " كنا إذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر وكانت ليلة مظلمة أو مطيرة نادى مناديه ان صلوا في رحالكم ) \* (الشرح) حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم ولفظ رواية البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان يأمر مؤذنا يؤذن ثم يقول على أثره الا صلوا في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر " وفي رواية لمسلم " يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول الا صلوا في الرحال " قال الازهرى وغيره الرحال المنازل سواء كانت من مدر أو شعر ووبر أو غير ذلك وتقدم في باب الاذان أن هذا الكلام يقال في أثناء الاذان أم بعده والوحل - بفتح الحاء - علي اللغة المشهورة قال الجوهرى يقال باسكانها في لغة رديئة \* اما حكم المسألة فقال اصحابنا تسقط الجماعة بالاعداء سواء قلنا انها سنة أم

فرض كفاية أم فرض عين لانا وان قلنا انها سنة  
فهي سنة متأكدة يكره تركها كما سبق بيانه فإذا  
تركها لعذر زالت الكراهة وليس معناه أنه إذا ترك  
الجماعة لعذر تحصل له فضيلتها بل لا تحصل له  
فضيلتها بلا شك وانما معناه سقط الاثم والكراهة  
واتفق أصحابنا علي

[ 204 ]

أن المطر وحده عذر سواء كان ليلا أو نهارا وفي  
الوحد وجهان (الصحيح) الذي قطع به المصنف  
والجمهور انه عذر وحده سواء كان بالليل أو  
النهار (والثاني) ليس بعذر حكاه جماعة من  
الخراسانيين (فرع) البرد الشديد عذر في الليل  
والنهار وشدة الحر عذر في الظهر والثلج عذر ان  
بل الثوب والريح الباردة عذر في الليل دون النهار  
قال الرافعي ويقول بعض الاصحاب الريح الباردة  
في الليلة المظلمة قال وليس ذلك على سبيل  
اشتراط الظلمة \* \* قال المصنف رحمه الله \*  
(ومنها أن يحضر الطعام ونفسه تتوقه أو يدافع  
الاخبثين لما روت عائشة رضي الله عنها قالت  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "  
لا صلاة بحضرة الطعام ولا وهو يدافعه الاخبثان ")  
\* (الشرح) حديث عائشة رواه مسلم بهذا اللفظ  
والاخبثان البول والغائط ويقال حضره فلان -  
بفتح الحاء وضمها وكسرهما - ثلاث لغات  
مشهورات وهذا الامر ان عذران يسقط كل واحد  
منهما الجماعة بالاتفاق وكذا ما كان في معناه  
قال اصحابنا يكره أن يصلي في هذه الاحوال وقد  
سبقت المسألة في آخر باب ما يفسد الصلاة  
مبسوطة وحضور الشراب الذي يتوق إليه من ماء

## وغيره كحضور الطعام ومدافعة الريح كمدافعة البول والغائط \*

[ 205 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* (ومنها ان يخاف ضررا في نفسه أو ماله أو يكون به مرض يشق معه القصد والدليل عليه ما روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " من سمع النداء فلم ياته فلا صلاة له الا من عذر قالوا يا رسول الله وما العذر قال خوف أو مرض " ومنها أن يكون قيما لمريض يخاف ضياعه لان حفظ الادمى أفضل من حفظ الجماعة ومنها أن يكون له قريب مريض يخاف موته لانه يتالم بذلك اكثر مما يتالم بذهاب المال) \* (الشرح) حديث ابن عباس رواه أبو داود وغيره وفي اسناده رجل ضعيف مدلس ولم يضعفه أبو داود قال اصحابنا ومن الاعذار في ترك الجماعة أن يكون به مرض يشق معه القصد وان كان يمكن عليه ضررا في ذلك وحرجا وقد قال الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) فان كان مرض يسير لا يشق معه القصد كوجع ضرس وصداع يسير وحمى خفيفة فليس بعذر وضبطوه بان تلحقه مشقة كمشقة المشى في المطر ومنها أن يكون ممرضا لمريض يخاف ضياعه فان كان له غيره يتعهده لكنه يتعلق قلبه به فوجهان حكاهما جماعة منهم صاحب البيان (اصحهما) أنه عذر لان مشقة تركه أعظم من مشقة المطر ولانه يذهب خشوعه (والثانى) ليس بعذر لانه لا يخاف عليه وسواء كان هذا المريض قريبا أو صديقا وكذلك ان كان غريبا لا معرفة له به وخاف ضياعه ومنها أن يكون له قريب أو صديق يخاف موته ودليله ما ذكره المصنف ومنها أن

يخاف علي نفسه أو ماله أو علي من يلزمه الذب عنه من سلطان أو غيره ممن يظلمه أو يخاف من غريم له يحبسه أو يلازمه وهو معسر فيعذر بذلك ولا عبرة بالخوف ممن يطالبه بحق هو ظالم في منعه بل عليه توفية الحق والحضور قال أصحابنا ويدخل في الخوف علي المال ما إذا كان خبزه في التنور وقدره علي النار وليس هناك من يتعهدهما وكذا لو كان له عبد فابق أو دابة فشردت أو زوجة نشزت أو نحو ذلك ويرجو تحصيله بالتأخر له قال الشافعي والاصحاب ومن الاعذار أن يكون عليه قصاص ولو ظفر به المستحق لقتله ويرجوا انه لو غيب وجهه اياما لذهب جزع المستحق وعفا عنه مجانا أو علي مال فله التخلف بذلك وفي معناه حد القذف قال الشافعي والشيخ أبو حامد والبندنجي وسائر الاصحاب فان لم يرجو العفو لو تغيب لم يجز التغيب ولم يكن عذرا واتفقوا علي أنه لا يعذر من عليه حد شرب أو سرقة أو حد زنا بلغ الامام وكذا كل مالا

[ 206 ]

يسقط بالتوبة واستشكل امام الحرمين جواز التغيب لمن عليه قصاص واجاب عنه بان العفو مندوب إليه وهذا التغيب طريق إلى العفو ومنها ان يكون عاريا لا لباس له فيعذر في التخلف سواء وجد ساتر العورة ام لا؛ لان عليه مشقة في تبذله بالمشي بغير ثوب يليق به ومنها أن يريد سفرا وترحل الرفقة ومنها أن يكون ناشد ضالة يرجوها ان ترك الجماعة أو وجد من غصب ماله وأراد استرداده ومنها أن يكون أكل توما أو بصلا وكراتا ونحوها ولم يمكنه ازالة الرائحة بغسل ومعالجة

فان امكنته أو كان مطبوخا لا ریح له فلا عذر  
ومنها غلبة النوم والنعاس ان انتظر الجماعة فهو  
عذر قال صاحب الحاوی والزلزلة عذر \* قال  
المصنف رحمه الله \* (ويستحب لمن قصد  
الجماعة أن يمشي إليها وقال أبو اسحق ان خاف  
فوت التكبيرة الاولي أسرع لما روى ان عبد الله  
بن مسعود رضي الله عنه اشتد إلي الصلاة وقال  
بادر واحد الصلاة يعنى التكبيرة الاولى والاوول  
اصح لما روى أبو هريرة عن النبي صلي الله عليه  
وسلم انه قال " إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وانتم  
تسعون ولكن ائتوها وانتم تمشون وعليكم  
السكينة فما أدركتم تصلوا وما فاتكم فأتوا " \*  
(الشرح) حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم  
وروى في الصحيحين " وما فاتكم فأتوا " وفي  
رواية " فاقضوا " وروايات " فأتوا " اكثر قال  
اصحابنا السنة لقاصد الجماعة ان يمشي إليها  
بسكينة ووقار سواء خاف فوت تكبيرة الاحرام  
وغيرها ام لا وفيه هذا الوجه لابي اسحق وهو  
ضعيف جدا منابذ للسنة الصحيحة والسنة أن لا  
يعبث في مشيه إلى الصلاة ولا يتكلم بمستهجن  
ولا يتعاطي ما يكره في الصلاة لقوله صلي الله  
عليه وسلم " فان أحدكم في صلاة ما دام يعمد  
إلي الصلاة " رواه مسلم في بعض طرق هذا  
الحديث السابق \* (فرع) يستحب المحافظة على  
ادراك تكبيرة الاحرام مع الامام بان يتقدم الي  
المسجد قبل وقت الاقامة وجاء في فضيلة  
ادراكها أشياء كثيرة عن السلف منها هذا المذكور  
عن ابن مسعود وأشياء عن غيره ويحتج له بقوله  
صلي الله عليه وسلم " انما جعل الامام ليؤتم به  
فإذا كبر فكبروا " رواه البخاري ومسلم ومن  
رواية أنس وأبي هريرة وموضع الدلالة أن الفاء  
عند أهل العربية للتعقيب فالحديث صريح في  
الامر بتعقيب تكبيرته بتكبيرة الامام واختلف

اصحابنا فيما يدرك به فضيلة تكبيرة الاحرام علي  
خمسة أوجه (اصحها) بان يحضر تكبير الامام  
ويشتغل عقبها بعقد صلاته من غير وسوسة

---

[ 207 ]

ظاهرة فان آخر لم يدركها (والثاني) يدركها ما لم  
يشرع الامام في الفاتحة فقط (والثالث) بان  
يدرك الركوع في الركعة الاولى (والرابع) بان  
يدرك شيئاً من القيام (والخامس) ان شغله أمر  
دنيوي لم يدرك بالركوع وان منعه عذر أو سبب  
للصلاة كالطهارة أدرك به قال الغزالي في  
البسيط في الوجه الثالث والرابع هما فيمن لم  
يحضر أحرام الامام فاما من حضر فقد فاته  
فضيلة التكبيرة وان أدرك الركعة والله أعلم \*  
(فرع) قد ذكرنا ان مذهبنا ان السنة لقاصد  
الجماعة ان يمشي بسكينة سواء خاف فوت  
تكبيرة الاحرام ام لا وحكاه ابن المنذر عن زيد بن  
ثابت وانس واحمد وابو ثور واختاره ابن المنذر  
وحكاه العبدري عن اكثر العلماء وعن ابن مسعود  
وابن عمر والاسود بن يزيد وعبد الرحمن بن يزيد  
وهما تابعيان واسحق بن راهويه أنهم قالوا إذا  
خاف فوت تكبيرة الاحرام اسرع دليلنا الحديث  
السابق \* قال المصنف رحمه الله \* (فان حضر  
والامام لم يحضر فان كان للمسجد امام راتب  
قريب فالمستحب ان ينفذ إليه ليحضر لان في  
تفويت الجماعة عليه افتياتا عليه وافسادا للقلوب  
وان خشى فوات أول الوقت لم ينتظر لان النبي  
صلى الله عليه وسلم " ذهب ليصلح بين بنى  
عمرو بن عوف فقدم الناس ابا بكر رضى الله عنه  
وحضر النبي صلى الله عليه وسلم وهم في  
الصلاة فلم ينكر عليهم " ) \* (الشرح) حديث قصة

بني عمرو بن عوف رواه البخاري ومسلم من  
رواية سهل بن سعد الساعدي قال الشافعي  
والاصحاب إذا حضرت الجماعة ولم يحضر امام  
فان لم يكن للمسجد امام راتب قدموا واحدا  
وصلي بهم وان كان له امام راتب فان كان قريبا  
بعثوا إليه من سيعلم خبره ليحضر أو ياذن لمن  
يصلي بهم وان كان بعيدا أو لم يوجد في موضعه  
فان عرفوا من حسن خلقه ان لا يتأذى بتقدم  
غيره ولا يحصل بسببه فتنة استحب أن يتقدم  
أحدهم ويصلي بهم للحديث المذكور ولحفظ أول  
الوقت والاولي أن يتقدم أولاهم بالامامة وأحبهم  
إلي الامام وان خافوا أذاه أو فتنة انتظروه فان  
طال الانتظار وخافوا فوات الوقت كله صلوا  
جماعة هكذا ذكر هذه الجملة الشافعي والاصحاب  
\* (فرع) قال الشافعي والاصحاب وان حضر  
الامام وبعض المأمومين صلي بهم الامام ولا  
ينتظر اجتماع الباقيين لان الصلاة في أول الوقت  
مع جماعة قليلة أفضل من فعلها آخر الوقت في  
جماعة كثيرة \* (فرع) لو جرت عادة الامام بتأخير  
الصلاة عن أول الوقت وفعلها في أثنائه أو  
وأخره فهل

[ 208 ]

الأفضل أن ينتظره ليصلي معه ام يصلي في اول  
الوقت منفردا فيه خلاف سبق ايضاحه في باب  
التيتم في مسألة تعجيل التيمم \* قال المصنف  
رحمه الله \* (وان دخل في صلاة نافلة ثم اقيمت  
الجماعة فان لم يخش فوات الجماعة أتم النافلة  
ثم دخل في الجماعة وان خشي فواتها قطع  
النافلة لان الجماعة أفضل) \* (الشرح) هذه  
المسألة مشهورة عند الاصحاب على التفصيل

الذي ذكره المصنف ومراده بقوله خشي فوات الجماعة أن تفوت كلها بان يسلم من صلاته هكذا صرح به الشيخ أبو حامد والشيخ نصر وآخرون والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* (وان دخل في فرض الوقت ثم أقيمت الجماعة فالأفضل ان يقطع ويدخل في الجماعة فان نوى الدخول في الجماعة من غير أن يقطع صلاته ففيه قولان قال في الاملاء لا يجوز وتبطل صلاته لان تحريمته سبقت تحريمه الامام فلم يجر كما لو حضر معه في أول الصلاة فكبر قبله وقال في القديم والجديد يجوز وهو الاصح لانه لما جاز أن يصلي بعض صلاته منفردا ثم يصلى اماما بان يجئ من يأتى به جاز أن يصلى بعض صلاته منفردا ثم يصير مأموما ومن أصحابنا من قال ان كان قد ركع في حال الانفراد لم يجر قولا واحدا لانه يتغير ترتيب صلاته بالمتابعة والصحيح انه لا فرق لان الشافعي لم يفرق ويجوز أن يتغير ترتيب صلاته بالمتابعة كالمسبوق بركعة) \* (الشرح) قال أصحابنا إذا دخل في فرض الوقت منفردا ثم أراد الدخول في جماعة استحب أن يتمها ركعتين ويسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة فان لم يفعل استحب أن يقطعها ثم يستأنفها في الجماعة هكذا نص عليه الشافعي في المختصر واتفق الاصحاب عليه في الطريقتين وينكر علي المصنف كونه قال يقطع الصلاة ولم يقل يسلم من ركعتين كما قال الشافعي والاصحاب ويتأول كلامه علي أنه أراد إذا خشي فوت الجماعة لو تتم ركعتين فانه حينئذ يستحب قطعها فلو لم يقطعها ولم يسلم بل نوى الدخول في الجماعة واستمر في الصلاة فقد نص الشافعي في مختصر المزني علي أنه يكره واتفق الاصحاب علي كراهته كما نص عليه وفي صحتها طريقتان (أحدهما) لقطع ببطلانها حكاه الفوراني وغيره عن أبي بكر

الفارسي وهو مذهب مالك وأبي حنيفة (والثاني)  
وهو الصواب المشهور الذي أطبق عليه الاصحاب

[ 209 ]

وفيه قولان مشهوران (أصحهما) باتفاق  
الاصحاب يصح وهو نصه في معظم كتبه الجديدة  
(والثاني) لا يصح نص عليه في الاملاء من كتبه  
الجديدة ودليلها ما ذكره المصنف ويستدل للصحة  
ايضا بحديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله  
عليه وسلم " ذهب ليصلح بين بنى عمرو بن عوف  
فحضرت الصلاة قبل مجئ النبي صلى الله عليه  
وسلم فقدموا أبا بكر رضى الله عنه ليصلى ثم  
جاء النبي صلى الله عليه وسلم وهم في الصلاة  
فتقدم فصلي بهم واقتدى به أبو بكر والجماعة "  
فصار أبو بكر مقتديا في أثناء صلاته واختلف  
أصحابنا في موضع القولين علي أربع طرق  
مشهورة (أحدها) القولان فيمن دخل في  
الجماعة بعد ركوعه منفردا فان دخل قبل ركوعه  
صحت قولا واحدا (والثاني) القولان فيمن دخل  
فيها قبل ركوعه فان دخل فيها بعده بطلت قولا  
واحدا (والثالث) القولان إذا اتفقا في الركعة  
كأولى أو ثانية فان اختلفا وكان الامام في ركعة  
والمأموم في أخرى متقدمة أو متأخرة بطلت  
قولا واحدا (والرابع) وهو الصحيح أن القولين في  
الاحوال كلها لوجود علتها في كل الاحوال  
والمذهب صحتها بكل حال وسواء اقتدى بامام  
أحرم بعده ام بامام كان محرما قبل احرام هذا  
المقتدى قال أصحابنا ولو نوى الاقتداء في صلاة  
رباعية بمن يصلي ركعتين فسلم الامام بعد فراغه  
فقام المقتدى واقتدى في ركعته الباقيتين بأخر  
ففيه القولان ومثله هذا الذي يعتاده كثير من

الناس يدرك الامام في صلاة التراويح فيحرم خلفه بالعشاء فإذا سلم الامام قال المقتدى لاتمام صلاته ثم يحرم الامام بركعتين آخرين في التراويح فيقتدى به فيهما ففي صحته القولان (أصحهما) الصحة وهكذا لو اقتدى في كل ركعة ففيه الخلاف بالترتيب وأولي البطان فإذا قلنا بالصحة فاختلفا في الركعة لزم المأموم متابعة الامام فيقع في موضع قعوده ويقوم في موضع قيامه فان تمت صلاة الامام أولا قام المأموم بعد سلامه لتتمه صلاته لانه مسبوق وان تمت صلاة الامام أولا لم يجز له متابعة الامام في الزيادة بل ان شاء فارقه عند تمامها وتشهد وسلم وتصح صلاته بلا خلاف لانه فارقه بعذر يتعلق بالصلاة وان شاء انتظره في التشهد وطول الدعاء حتى يلحقه الامام ثم يسلم عقبه ولو سها المأموم قبل الاقتداء لم يتحمل عنه الامام بل إذا سلم الامام سجد هو لسهوه ان كانت تمت صلاته والا سجد عند تمامها وان سها بعد الاقتداء حمل عنه الامام وان سها الامام قبل الاقتداء أو بعده لحق المأموم سهوه ويسجد معه ويعيده في آخر صلاته على الاظهر كالمسبوق والله أعلم \* (فرع) ذكر المصنف هنا أن القول القديم صحة صلاة هذا المقتدى كما نص عليه في الجديد

[ 210 ]

وتابعه علي هذا صاحب المعتمد والبيان تقليدا له والذي نقله أصحابنا عن القديم بطلان صلاته وممن نقل ذلك صريحا الشيخ أبو حامد وصاحب الحاوي والقاضي أبو الطيب والمحامي في التجريد والفوراني والمتولي وآخرون وهذا هو الصواب لان نصه في القديم قال قائل يدخل مع

الامام ويعتد بما مضى ولسنا نقول بهاذ. (فرع)  
هذا الذى ذكره الشافعي هنا من قوله يسلم من  
ركعتين وتكون نافلة هو الصحيح في المذهب وقد  
تقدم في صفة الصلاة في فصل النية مسائل من  
هذا القبيل فيها خلاف وهى مختلفة في الترجيح  
كما سبق هناك وفى هذا النص واتفاق الاصحاب  
عليه دليل علي اتفاهم على جواز الخروج من  
فريضة دخل فيها في اول وقتها للعدر واما اذا  
خرج منها بلا عذر فانه يحرم عليه ذلك علي  
المذهب الصحيح المشهور الذى نص عليه  
الشافعي وقطع به الجمهور وقد سبق بيان  
المسألة مستقصي في باب التيمم في مسألة  
رؤية الماء في أثناء الصلاة وقال المتولي اذا قلنا  
ان قلب فرضه نفلا لا ينقلب بل تبطل صلاته حرم  
عليه هنا ان يسلم من ركعتين ليذخل في الجماعة  
لان فيه ابطال فرض وهذا الذى قاله المتولي  
غلط ظاهر مخالف لنص الشافعي والاصحاب  
جميعهم علي استحباب ذلك ووجهه ما ذكرناه أنه  
يجوز قطع الفرض لعذر وتحصيل الجماعة عذر  
مهم لانه اذا جاز قطعه لعذر دنيوى وحظ نفسه  
فجوازه لمصلحة الصلاة ولسبب تكميلها أولى ثم  
تعليله بأنه ابطال فرض تعليل فاسد لان ابطال  
الفرض حاصل سواء قلنا ينقلب نفلا أم تبطل  
والله أعلم \* (فرع) قد ذكرنا ان نص الشافعي  
والاصحاب أنه يستحب أن يسلم من ركعتين ثم  
يدخل الجماعة وهذا فيما إذا كان قد بقى من  
صلاته أكثر من ركعتين فان كان الباقي دون ذلك  
استحب ان يتمها ثم يعيدها مع الجماعة وممن  
صرح بها الرافعي \* (فرع) هذا الذى سبق هو فيما  
إذا دخل في فرض الوقت ثم أراد جماعة فاما إذا  
دخل في فائته ثم أراد الدخول في جماعة فان  
كانت الجماعة تصلي تلك الفائته فالجماعة  
مسنونة لها فهي كفرض الوقت

فيما ذكرناه وان كانت الجماعة غير تلك الفائة لم  
 يجب التسليم من ركعتين ولا قطعها لتحصيل تلك  
 الفائة جماعة لان الجماعة لا تشرع حينئذ كما  
 سبق بيانه في أول الباب وممن صرح بذلك صاحب  
 التتمة قال لان الجماعة ليست من مصلحة هذه  
 الصلاة ولا يجوز قطع فريضة لمراعاة مصلحة  
 فريضة أخرى وهذا بخلاف ما لو شرع في فائة  
 في يوم غيم ثم انكشف وخاف فوت الحاضرة  
 فانه يسلم من ركعتين ويشغل بالحاضرة قال  
 المتولي ولو شرع في فريضة في آخر وقتها  
 منفردا وأمكنه اتمامها في الوقت منفردا وحضر  
 قوم يصلونها جماعة وعلم أنه لو سلم من ركعتين  
 ودخل معهم وقع بعضها خارج الوقت أو شك في  
 ذلك حرم عليه السلام من ركعتين لان مراعاة  
 الوقت فرض والجماعة سنة فلا يجوز له ترك  
 الفرض لمراعاة سنة والله أعلم \* (فرع) قال  
 صاحب البيان إذا افتتح جماعة ثم نقلها الي  
 جماعة أخرى بان أحرم خلف جنب أو محدث لم  
 يعلم حاله ثم علم الامام فخرج فتطهر ثم رجع  
 فاحرم بالصلاة فالحق المأموم صلاته بصلاته ثانيا  
 أو جاء آخر فالحق المأموم صلاته بصلاته بعد علمه  
 يحدث الاول قال اصحابنا يجوز ذلك قولاً واحداً  
 وتكون صلاة المأموم انعقدت جماعة ثم صارت  
 بعد ذلك جماعة وهذا لا خلاف فيه بخلاف من أحرم  
 منفردا وكذلك إذا أحدث الامام واستخلف وجوزنا  
 الاستخلاف فان المأمومين نقلوا صلاتهم من  
 جماعة الي جماعة هذا كلام صاحب البيان وذكر  
 الشيخ أبو حامد في التعليق والمحاملي وآخرون  
 نحوه \* (فرع) قال الشيخ أبو حامد والماوردي

والقاضي أبو الطيب والمحامي وغيرهم قلب  
الفرض الي غيره أربعة أنواع (أحدها) ان يحرم  
بالظهر ظانا دخول الوقت فيتبين عدمه فيقع  
نافلة هكذا جزموا به وهو المذهب وفيه خلاف  
سبق في أول صفة الصلاة (الثاني) يحرم بفريضة  
ثم ينو قلبها فريضة أخرى أو مندورة فتبطل  
صلاته علي المذهب وقيل في انقلبها نغلا قولان  
سبقا (الثالث) يحرم بفريضة ثم ينو قلبها نافلة  
فتبطل علي علي المذهب وهو المنصوص وحكى  
هؤلاء المذكورون وغيرهم وجهها أنه يقع نغلا  
(الرابع) مسألة الكتاب وهي أن يحرم بفرض  
منفردا ثم يريد دخول جماعة فيقتصر علي  
ركعتين نص الشافعي والجمهور علي وقوعها  
نافلة وطرد جماعة فيها الخلاف والمذهب  
وقوعها نافلة والفرق انه هنا معذور لتحصيل  
الجماعة قال الماوردي نقل الصلاة الي صلاة  
أقسام (أحدها) نقل فرض إلى فرض فلا يحصل  
واحد منهما (الثاني) نقل نفل راتب الي نفل  
راتب كوتر الي سنة الفجر فلا يحصل واحد منهما  
(الثالث) نقل نفل إلى فرض فلا يحصل واحد  
منهما (الرابع) نقل فرض الي نفل فهذا نوعان  
نقل حكم كمن أحرم بالظهر قبل الزوال جاهلا  
فتقع نغلا

[ 212 ]

والثاني نفل فيه بان ينو قلبه نغلا عامدا فيبطل  
فرضه والصحيح المنصوص انه لا ينقلب نغلا والله  
أعلم \* (فرع) لو دخل في جماعة ثم حضرت  
جماعة أخرى فنوى قطع الاقتداء بالامام الاول ثم  
نوى متابعة الثاني ففي بطلان صلاته بقطع  
الاقتداء بالخلاف المشهور وسنوضحه قريبا ان

شاء الله تعالى والمذهب أنها لا تبطل سواء كان  
لعذر أو لغيره فعلي هذا في صحة الاقتداء الثاني  
القولان في المسألة التي نحن فيها ذكره  
المتولي وغيره وهو ظاهر والله أعلم \* \* قال  
المصنف رحمه الله \* (وان حضر وقد اقيمت  
الصلاة لم يشتغل عنها بنافلة لما روى أن النبي  
صلي الله عليه وسلم قال " إذا أقيمت الصلاة فلا  
صلاة الا المكتوبة " ) \* (الشرح) هذا الحديث رواه  
مسلم من رواية أبي هريرة وينكر على المصنف  
قوله روى بصيغة تمييز مع أنه صحيح قال  
الشافعي والاصحاب إذا أقيمت الصلاة كره لكل  
من اراد الفريضة افتتاح نافلة سواء كانت سنة  
راتبة لتلك الصلاة أو تحية مسجد أو غيرها لعموم  
هذا الحديث وسواء فرغ المؤذن من اقامة الصلاة  
ام كان في اثنائها وسواء علم انه يفرغ من  
النافلة ويدرك احرام الامام ام لا لعموم الحديث  
هذا مذهبنا وبه قال عمر بن الخطاب وابنه وأبو  
هريرة وسعيد بن جبير وابن سيرين وعروة بن  
الزبير واحمد واسحق وابو ثور وحكي ابن المنذر  
عن ابن مسعود انه صلي ركعتي الفجر والامام  
في المكتوبة وقالت طائفة إذا وجدته في الفجر  
ولم يكن صلى سنتها يخرج إلى خارج المسجد  
فيصليها ثم يدخل فيصلى معه الفريضة حكاها ابن  
المنذر عن مسروق ومكحول والحسن ومجاهد  
وحماد بن أبي سليمان وقال مالك مثله ان لم  
يخف فوت الركعة فان خافه صلى مع الامام وقال  
الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وأبو حنيفة ان  
طمع ان يدرك صلاة الامام صلاهما في جانب  
المسجد والا فليحرم معه \* \* قال المصنف رحمه  
الله \* (وان أدركه ؟ ؟ ؟ القيام وخشى أن تفوته  
القراءة ترك دعاء الاستفتاح واشتغل بالقراءة  
لأنها فرض فلا يشتغل عنه بالنفل فان قرأ بعض  
الفاحة فركع الامام ففيه وجهان (أحدهما) يركع

ويترك القراءة لان متابعة الامام أكد ولهذا لو أدركه راعيا سقط عنه فرض القراءة (والثاني) يلزمه أن يتم الفاتحة لانه لزمه بعض القراءة فلزمه اتمامها) \* (الشرح) قال اصحابنا إذا حضر مسبوق فوجد الامام في القراءة وخاف ركوعه قبل فراغه من

[ 213 ]

الفاتحة فينبغي أن لا يقول دعاء الافتتاح والتعود بل يبادر الي الفاتحة لما ذكره المصنف وان غلب على ظنه انه إذا قال الدعاء والتعود أدرك تمام الفاتحة استحباب الاتيان بهما فلو ركع الامام وهو في اثناء الفاتحة فثلاثة أوجه (أحدها) يتم الفاتحة (والثاني) يركع ويسقط عنه قراءتها ودليلهما ما ذكره المصنف قال البندنجي هذا الثاني هو نصه في الاملاء قال وهو المذهب (والثالث) وهو الاصح وهو قول الشيخ أبي زيد المروزي وصححه القفال والمعتبرون أنه ان لم يقل شيئا من دعاء الافتتاح والتعود ركع وسقط عنه بقية الفاتحة وان قال شيئا من ذلك لزمه أن يقرأ من الفاتحة بقدره لتقصيره بالتشاغل فان قلنا عليه اتمام الفاتحة فتخلف ليقرأ كان متخلفا بعذر فيسعي خلف الامام على نظم صلاة نفسه فيتم القراءة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد حتى يلحق الامام ويعذر في التخلف بثلاثة أركان مقصودة وتحسب له ركعته فان زاد علي ثلاثة ففيه خلاف سنذكره ان شاء الله تعالى في فصل متابعة الامام فان خالف ولم يتم الفاتحة بل ركع عمدا عالما بطلت صلاته لتركه القراءة عمدا وان قلنا يركع ركع مع الامام وسقطت عنه القراءة وحسبت له الركعة فلو اشتغل باتمام الفاتحة كان متخلفا بلا عذر

فان سبقه الامام بالركوع وقرأ هذا المسبوق  
الفتاحة ثم لحقه في الاعتدال لم يكن مدركا  
للركعة لانه لم يتابعه في معظمها صرح به امام  
الحرمين والاصحاب وهل تبطل صلاته إذا قلنا  
بالمذهب ان التخلف بركن واحد لا يبطل الصلاة  
فيه وجهان حكاهما امام الحرمين وآخرون  
(اصحهما) لا تبطل كما في غير المسبوق  
(والثاني) تبطل لانه ترك متابعة الامام فيما فاتت  
به ركعة فكان كالتخلف بركعة فان قلنا تبطل  
وجب استثنافها وحرم الاستمرار فيها مع العلم  
ببطلانها وان قلنا لا تبطل قال الامام ينبغي أن لا  
يركع لان الركوع غير محسوب له ولكن يتابع  
الامام في الهوي الي السجود ويصير كأنه أدركه  
الآن والركعة غير محسوبة له ثم صورة المسألة  
إذا لم يدرك مع الامام ما يمكنه فيه اتمام الفاتحة  
فاما إذا أتى بدعاء الافتتاح وتعود ثم سبح أو سكت  
طويلا فانه مقصر بلا خلاف ولا تسقط عنه  
الفتاحة صرح به الامام \* \* قال المصنف رحمه  
الله \*

[ 214 ]

(وان أدركه وهو راع كبر للاحرام وهو قائم ثم  
يكبر للركوع ويركع فان كبر تكبيرة نوى بها  
الاحرام وتكبيرة الركوع لم تجزئه عن الفرض لانه  
أشرك في النية بين الفرض والنفل وهل تنعقد له  
صلاة نفل فيه وجهان (احدهما) تنعقد كما لو  
أخرج خمسة دراهم ونوى بها الزكاة وصدقة  
التطوع (والثاني) لا تنعقد لانه أشرك في النية  
بين تكبيرة هي شرط وتكبيرة ليست بشرط) \*  
(الشرح) إذا أدرك الامام راعيا كبر للاحرام قائما  
ثم يكبر للركوع ويهوى إليه فان وقع بعض تكبيرة

الاحرام في غير القيام لم تنعقد صلاته فرضا بلا خلاف ولا تنعقد نفلا أيضا علي الصحيح وفيه وجه سبق بيانه في أول صفة الصلاة وسبق هناك لان الاشهر من مذهب مالك ان المسبوق إذا أدرك الامام راکعا ووقعت تكبيرة احرامه في حد الركوع انعقدت صلاته فرضا دليلنا القياس على غير المسبوق وإذا كبر للاحرام فليس له أن يشتغل بالفاتحة بل يهوى للركوع مكبرا له وكذا لو أدركه قائما فكبر فركع الامام بمجرد تكبيره فلو اقتصر في الحالين على تكبيرة واحدة وأتي بها بكمالها في حال القيام فله أربعة أحوال (أحدها) أن ينوي تكبيرة الاحرام فقط فتصح صلاته فريضة (الثاني) أن ينوي تكبيرة الركوع فلا تنعقد صلاته (الثالث) ينويهما جميعا فلا تنعقد فرضا بلا خلاف وفي انعقادها نفلا ثلاثة أوجه (الصحيح) باتفاق الاصحاب لا تنعقد (والثاني) تنعقد (والثالث) حكاه القاضي أبو الطيب ان كانت التي أحرم بها نافلة انعقد نافلة وان كانت فريضة فلا (الحال الرابع) ان لا ينو واحدة منهما بل يطلق التكبير فالصحيح المنصوص في الام وقطع به الجمهور لا تنعقد (والثاني) تنعقد فرضا لقرينة الافتتاح ومال إليه امام الحرمين واما قياس المصنف على من أخرج دراهم ونوى بها الزكاة وصدقة التطوع فمراده انه يقع صدقة تطوع بلا خلاف ولكنه قياس

[ 215 ]

ضعيف أو باطل وليس بينهما جامع وعلة معتبرة ولو كان فالفرق ان الدراهم لم تجزه عن الزكاة فبقيت تبرعا وهذا معناه صدقة التطوع واما تكبيرة الاحرام فهي ركن لصلاة الفرض ولصلاة النفل ولم تتمحض هذه التكبيرة للاحرام ولم

تنعقد فرضا وكذا النفل إذ لا فرق بينهما في اعتبار تكبيرة الاحرام والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وان أدرك معه مقدار الركوع الجائز فقد أدرك الركعة وان لم يدرك ذلك لم يدرك الركعة لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من أدرك الركوع من الركعة الاخيرة يوم الجمعة فليضف إليها أخرى ومن لم يدرك الركوع فليتم الظهر أربعاً " ) \* (الشرح) هذا الحديث بهذا اللفظ غريب ورواه الدارقطني باسناد ضعيف ولفظه " من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى فان أدركهم جلوساً صلى الظهر أربعاً " قال الشافعي والاصحاب إذا أدرك مسبوق الامام راعياً وكبير وهو قائم ثم ركع فان وصل المأموم الي حد الركوع المجزئ وهو أن تبلغ راحته ركبته قبل ان يرفع الامام عن حد الركوع المجزئ فقد أدرك الركعة وحسبت له قال صاحب البيان ويشترط ان يطمئن المأموم في الركوع قبل ارتفاع الامام عن حد الركوع المجزئ وأطلق جمهور الاصحاب المسألة ولم يتعرضوا للطمأنينة ولا بد من اشتراطها كما ذكره صاحب البيان قال الرافعي قال أصحابنا ولا يضر ارتفاع الامام عن أكمل الركوع إذا لم يرتفع عن القدر المجزئ وهذا الذي ذكرناه من ادراك الركعة بادراك الركوع هو الصواب الذي نص عليه الشافعي وقاله جماهير الاصحاب وجماهير العلماء وتظاهرت به الاحاديث واطبق عليه الناس وفيه وجه ضعيف مزيف أنه لا يدرك الركعة بذلك حكاه صاحب التتمة عن امام الائمة محمد بن اسحق ابن خزيمة من أكبر أصحابنا الفقهاء المحدثين وحكاه الرافعي عنه وعن أبي بكر الصبغى من أصحابنا وهو بكسر الصاد المهملة واسكان الباء الموحدة وبالغين المعجمة - قال صاحب التتمة هذا ليس بصحيح لان أهل الاعصار

اتفقوا علي الادراك به فخلاف من بعدهم لا يعتد به فإذا قلنا بالمذهب وهو أنه يدركها فشك هل بلغ حد الركوع المجزئ واطمأن قبل ارتفاع الامام عنه أم بعده فطريقان (أحدهما) وهو المذهب وبه قطع الجمهور في الطريقتين ونص عليه الشافعي في الام لا يكون مدركا للركعة لان الاصل عدم الادراك ولان الحكم بالاعتداد بالركعة بادراك الركوع رخصة فلا يصار إليه الا بيقين والثاني فيه وجهان حكاها امام الحرمين وجعلهما الغزالي قولين والصواب وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) يكون مدركا لان

[ 216 ]

الاصل عدم ارتفاع الامام والله أعلم \* وهذا الذي ذكرناه من ادراك المأموم الركعة بادراك ركوع الامام هو فيما إذا كان الركوع محسوباً للامام فان لم يكن محسوباً له بان كان الامام محدثاً أو قدسها وقام إلى الخامسة فادركه المسبوق في ركوعها أو نسي تسبيح الركوع واعتدل ثم عاد إليه ظاناً جوازه فأدركه فيه لم يكن مدركا للركعة علي المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور لان القيام والقراءة انما يسقطان عن المسبوق لان الامام يحملها عنه وهذا الامام غير حامل لان الركوع في الصورة المذكورة غير محسوب له وفيه وجه أنه يكون مدركا وهو ضعيف وسنوضحه ان شاء الله تعالى في باب صفة الائمة في مسألة الصلاة خلف المحدث \* (فرع) إذا أدرك المسبوق الامام بعد فوات الحد المجزئ من الركوع فلا خلاف أنه لا يكون مدركا للركعة لكن يجب عليه متابعة الامام فيما أدرك وان لم يحسب له فان أدركه في التشهد الاخير لزمه أن يجلس معه وهل يسن له

التشهد معه فيه وجهان مشهوران حكاهما  
الخراسانيون والشيخ أبو حامد وابن الصباغ  
وصاحب البيان وآخرون من العراقيين (الصحيح)  
المنصوص انه يسن متابعة الامام (والثاني) لا  
يسن لانه ليس موضعه في حقه قال أصحابنا ولا  
يجب التشهد علي هذا المسبوق بلا خلاف بخلاف  
القيود فيه فانه واجب عليه بلا خلاف لان متابعة  
الامام انما تجب في الافعال وكذا في الاقوال  
المحسوبة للامام ولا يجب في الاقوال التي لا  
تحسب له لانه لا يحل تركها بصورة المتابعة  
بخلاف الافعال ومتي أدركه في ركوع أو بعده لا  
يأتي بدعاء الافتتاح لا في الحال ولا فيما بعده  
حتى لو أدركه في آخر التشهد فاحرم وجلس  
فسلم الامام عقب جلوسه فقام الي تدارك ما  
عليه لم يأت بدعاء الافتتاح لفوات محله وان سلم  
قبل جلوسه أتى به وقد سبقت المسألة موضحة  
في أوائل صفة الصلاة \* (فرع) ذكرنا إذا لم يدرك  
المسبوق الركوع لا تحسب له الركعة عندنا وبه  
قال جمهور العلماء وقال زفر تحسب ان أدركه  
في الاعتدال \* قال المصنف رحمه الله \* (وان  
كان الامام قد ركع ونسى تسبيح الركوع فرجع  
الي الركوع ليسبح فادركه المأموم في هذا  
الركوع فقد قال أبو علي الطبري يحتمل أن يكون  
مدركا للركعة كما لو قام الي خامسة فادركه  
مأموم فيها والمنصوص في الام أنه لا يكون  
مدركا لان ذلك غير محسوب للامام ويخالف  
الخامسة لان هناك قد أتى بها المأموم وههنا لم  
يأت بما فاته مع الامام) \*

(الشرح) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله إذا نسى الامام تسبيح الركوع فاعتدل ثم تذكره لم يجر له ان يعود الي الركوع ليسبح لان التسبيح سنة فلا يجوز أن يرجع من الاعتدال الواجب إليه فان عاد إليه عالما بتحريمه بطلت صلاته ولا يصح اقتداء أحد به وان عاد إليه جاهلا بتحريمه لم تبطل صلاته لانه معذور ولكن هذا الركوع لغو غير محسوب من صلاته فان اقتدى به مسبوق والحالة هذه وهو في الركوع الذي هو لغو والمسبوق جاهل بالحال صح اقتداؤه وهل تحسب له هذه الركعة بادراك هذا الركوع فيه وجهان (الصحيح) باتفاق الاصحاب وهو المنصوص في الام انها لا تحسب لان الركوع لغو في حق الامام وكذا في حق المأموم ولان الامام ليس في الركوع وانما هو في الاعتدال حكما والمدرک في الاعتدال لا تحسب له الركعة (والثاني) تحسب \* واحتجوا له بالقياس على من أدرك الامام في خامسة قام إليها جاهلا وأدرك معه القيام وقرأ الفاتحة فان هذه الركعة تحسب للمسبوق وان كانت غير محسوبة للامام وهذا الوجه غلط وقياسه على الخامسة باطل لانه ليس نظير مسألتنا لانه في الخامسة أدركها بكمالها ولم يحمل الامام عنه شيئاً وفي مسألتنا لم يدرك القيام والقراءة ولا الركوع المحسوب للامام فلا يصح القياس وانما نظيره أن يدركه في ركوع الخامسة وحينئذ لا يحسب له الركعة على المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور في الطريقتين وحكى امام الحرمين عن الشيخ أبي على السنجي - بكسر السين المهملة واسكان النون وبالجم - وجها ضعيفا جدا أنه يكون مدركا للركعة وذكر وجها بعيدا مزيفا أنه إذا أدرك مع الامام جميع الخامسة وهما جاهلان بانها الخامسة وقرأ الفاتحة لا يكون مدركا للركعة ولكن صلاته منعقدة وهو خلاف المذهب بل

الصواب المشهور أنه مدرك للركعة والحالة هذه ولو أدرك معه جميع ثلاثة من الجمعة قام إليها ساهيا فان قلنا في غير الجمعة لا تحسب له الركعة لم تحسب هنا ركعة من الجمعة ولا من الظهر وان قلنا تحسب فهنا وجهان بناء علي القولين فيما لو بان امام الجمعة محدثا واختار ابن الحداد هنا أنه لا تحسب له الركعة اما إذا كان الامام محدثا فحكم ادراك المسبوق له في ركوعه حكم ادراكه في ركوع الخامسة فالصحيح أنه لا تحسب له الركعة اما إذا كان الامام متطهرا

[ 218 ]

فادركه مسبوق في الركوع فاقتدى به ثم أحدث الامام في السجود فان المسبوق يكون مدركا لتلك الركعة بلا خلاف لانه أدرك ركوعا محسوبا للامام ذكره البغوي وغيره وهو ظاهر أما إذا قام الامام إلى خامسة جاهلا فاقتدى به مسبوق عالما بانها خامسة فالصحيح المشهور الذي قطع به الاصحاب في معظم الطرق أنه لا تنعقد صلاته لانه دخل في ركعة يعلم أنها لغو وحكى البغوي عن القفال أن صلاته تنعقد جماعة لان الامام في صلاة ولكن لا يتابعه في الافعال بل بمجرد إحرامه يقعد ينتظر الامام لان التشهد محسوب للامام قال البغوي وعلى هذا لو نسي الامام سجدة من الركعة الاولى فاقتدى به مسبوق في قيام الثانية مع علمه بحاله ففي انعقادها هذا الخلاف:  
الصحيح لا تنعقد والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وان أدركه ساجدا كبر للاحرام ثم يسجد من غير تكبير ومن أصحابنا من قال يكبر كما يكبر للركوع والمذهب الاول لانه لم يدرك محل التكبير من السجود ويخالف ما إذا أدركه

راكعا فان هذا موضع ركوعه الا ترى أنه يجزئه عن فرضه فصار كالمنفرد) \* (الشرح) قال اصحابنا إذا أدركه ساجدا أو في التشهد كبر للاحرام قائما ويجب أن يكمل حروف تكبيرة الاحرام قائما كما سبق بيانه قريبا وفي صفة الصلاة فإذا كبر للاحرام لزمه أن ينتقل إلى الركن الذي فيه الامام وهل يكبر للانتقال فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف أصحهما باتفاق الاصحاب لا يكبر لما ذكره المصنف ثم يكبر بعد ذلك إذا انتقل مع الامام من السجود أو غيره موافقة للامام وان لم يكن محسوبا لهذا المسبوق وإذا قام المسبوق بعد سلام الامام إلى تدارك ما عليه فان كان الجلوس الذي قام منه موضع جلوس هذا المسبوق بان أدركه في ثالثة رباعية أو ثانية المغرب قام مكبرا وان لم يكن موضع جلوسه بان أدركه في الاخيرة أو ثانية رباعية ففيه ثلاثة أوجه (الصحيح) المشهور المنصوص أنه يقوم بلا تكبير لانه ليس موضع تكبير له وقد كبر في ارتفاعه عن السجود مع الامام

[ 219 ]

وهو الانتقال في حقه وليس هو الآن متابع للامام فلا يكبر (والثاني) يكبر لانه انتقال وهذا الوجه حكاه امام الحرمين والغزالي عن الشيخ أبي حامد والذي في تعليق أبي حامد انه لا يكبر فلعلهم روه عنه في غير تعليقه (والثالث) ذكره القاضي أبو الطيب وجزم به أنه يقوم من أدرك التشهد الاخير فلا يكبر ويقوم من أدرك معه ركعة بتكبير لان القيام من ركعة له تكبير وهذا ضعيف والله أعلم وإذا لم يكن موضع جلوس المسبوق لم يجز له المكث بعد سلام الامام فان مكث بطلت صلاته

لانه زاد قياما وان كان موضع جلوسه جاز المكث ولا تبطل صلاته لان تطويل التشهد الاول جائز وان كان الاولي تخفيفه والسنة للمسبوق أن يقوم بعد تسليمته الامام لان الثانية محسوبة من الصلاة هكذا صرح به القاضي حسين والمتولي والبعثي وآخرون ويجوز أن يقوم بعد تمام الاولي فان قام قبل تمامها بطلت صلاته ان تعمد القيام ولم ينو المفارقة وقد سبق بيان هذه المسألة مبسوطا في فصل صفة الصلاة في فصل السلام والله أعلم \* (فرع) لو أدرك المسبوق الامام في السجدة الاولي من ركعة فسجدها معه ثم أحدث الامام وانصرف فهل يسجد المسبوق السجدة الثانية فيه وجهان حكاهما القاضي أبو الطيب في تعليقه في آخر باب سجود السهو (أحدهما) يلزمه أن يسجد لانه التزم ذلك بمتابعة الامام وبهذا قال أبو علي بن أبي هريرة (وأصحهما) وبه قال جمهور أصحابنا لا يسجد لان هذه السجدة غير محسوبة له وانما كان يأتي بها متابعة للامام وقد زالت المتابعة \* قال المصنف رحمه الله \* (وان أدركه في آخر الصلاة كبر للاحرام وقعد وحصلت له فضيلة الجماعة) \* (الشرح) قد قدمنا قريبا أنه إذا أدركه في التشهد الاخير كبر للاحرام قائما وقعد وتشهد معه ولا يكبر للقعود على الصحيح والتشهد سنة وليس بواجب على هذا المسبوق بلا خلاف كما سبق بيانه قريبا وقد قدمنا هناك وجهها أنه لا يسن وليس بشئ ولا يقرأ دعاء الافتتاح في الحال ولا بعد القيام وسبق دليل الجميع وتحصل له فضيلة الجماعة لكن دون فضيلة من أدركها من أولها هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع المصنف والجمهور من أصحابنا العراقيين والخراسانيين وجزم الغزالي بانه لا يكون مدركا للجماعة الا إذا أدرك ركوع الركعة الاخرة والمشهور الاول لانه لا خلاف بان صلاته تنعقد ولو لم تحصل له الجماعة

لكان ينبغي أن لا تنعقد (فان قيل) لم يدرك قدرا  
يحسب له (قلنا) هذا

[ 220 ]

غلط بل تكبيرة الاحرام أدركها معه وهى محسوبة  
له والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وان  
ادرك الركعة الاخيرة كان ذلك أول صلته لما روى  
عن علي رضي الله عنه انه قال " ما أدركت فهو  
أول صلاتك " وعن ابن عمر أنه قال " يكبر فإذا  
سلم الامام قام الي ما بقى من صلته فان كان  
ذلك في صلاة فيها قنوت فقتت مع الامام أعاد  
القنوت في آخر صلته لان ما فعله مع الامام فعله  
للمتابعة فإذا بلغ موضعه أعاده كما إذا تشهد مع  
الامام ثم قام الي ما بقى فانه يعيد التشهد) \*  
(الشرح) مذهبنا أن ما أدركه المسبوق فهو أول  
صلته وما يتداركه بعد سلام الامام آخر صلته  
فيعيد فيه القنوت قال الشافعي فان أدرك أول  
ركعتين من رباعية ثم قام للتدارك يقرأ السورة  
في الاخرين وقيل هذا تفريع على قوله تسن  
السورة في جميع الركعات ولا تختص بالاولتين  
اما إذا خصصنا فلا يقرأ السورة والاصح أنه تفريع  
على القولين جميعا لئلا تخلو صلته من السورة  
وقد تقدمت هذه المسألة في صفة الصلاة وتقدم  
هناك أيضا أنه لو أدرك ركعتين من العشاء لا يسن  
الجهر فيما يتداركه علي المذهب لانه آخر صلته  
وقيل في الجهر قولان لئلا تخلو صلته من جهر  
واوضحت المسألة هناك ولو أدرك ركعة من  
المغرب قام بعد سلام الامام ويصلى ركعة ثم  
يتشهد ثم ثالثة ويتشهد \* (فرع) قد ذكرنا أن  
مذهبنا أن ما أدركه المسبوق أول صلته وما  
يتداركه آخرها وبه قال سعيد ابن المسيب

والحسن البصري وعطاء وعمر بن عبد العزيز  
ومكحول والزهرى والاوزاعي وسعيد بن عبد  
العزيز واسحق حكاة عنهم ابن المنذر قال وبه  
أقول قال وروى عن عمر وعلي وأبى الدرداء ولا  
يثبت عنهم وهو رواية عن مالك وبه قال داود \*  
وقال أبو حنيفة ومالك والثوري وأحمد ما أدركه  
آخر صلاته وما يتداركه أول صلاته وحكاة ابن  
المنذر عن ابن عمر ومجاهد وابن سيرين \* واحتج  
لهم بقوله صلى الله عليه وسلم " ما أدركتم  
فصلوا وما فاتكم فافضوا " رواه البخاري ومسلم  
واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم " ما  
أركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا " رواه البخاري  
ومسلم من طرق كثيرة قال البيهقي الذين رووا

[ 221 ]

فأتموا أكثر واحفظ وألزم لأبى هريرة الذى هو  
راوى الحديث فهم أولي قال الشيخ أبو حامد  
والماوردي واتمام الشئ لا يكون الا بعد تقدم اوله  
وبقية آخره وروى البيهقي مثل مذهبنا عن عمر  
بن الخطاب وعلي وأبى الدرداء وابن المسيب  
وحسن وعطاء وابن سيرين وأبى قلابة رضي الله  
عنهم قال أصحابنا ولانه لو أدرك ركعة من  
المغرب فقام للتدارك يصلي ركعة ثم يجلس  
ويتشهد ثم يقوم الي الثالثة وهذا متفق عليه  
عندنا وعند الحنفية وممن نقل الاتفاق عليه  
الشيخ أبو حامد والبغوى وهو دليل ظاهر لنا لانه  
لو كان الذى فاته أول صلاته لم يجلس عقب  
ركعة: قال أصحابنا فاما رواية فافضوا فجوابها  
من وجهين (أحدهما) أن رواة فافضوا أكثر وأحفظ  
(والثانى) أن القضاء محمول على الفعل لا  
القضاء المعروف في الاصطلاح لان هذا اصطلاح

متأخر الفقهاء والعرب تطلق القضاء بمعنى الفعل قال الله تعالى (فإذا قضيت مناسككم) (فإذا قضيت الصلاة) قال الشيخ أبو حامد والمراد وما فاتكم من صلاتكم انتم لا من صلاة الامام والذي فات المأموم من صلاة نفسه انما هو آخرها والله اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وان حضر وقد فرغ الامام من الصلاة فان كان المسجد له امام راتب كره أن يستأنف فيه جماعة لانه ربما اعتقد انه قصد الكياد والافساد وان كان المسجد في سوق أو ممر الناس لم يكره أن يستأنف الجماعة لانه لا يحتمل الامر فيه على الكياد وان حضر ولم يجد إلا من صلي استحب لبعض من حضر أن يصلي معه لتحصل له الجماعة والدليل عليه ما روى أبو سعيد الخدرى ان رجلا جاء وقد صلي رسول الله صلي الله عليه وسلم فقال " من يتصدق علي هذا فقام رجل فصلى معه " \*

[ 222 ]

(الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وروينا في سنن البيهقي ان هذا الرجل الذى قام فصلي معه هو أبو بكر الصديق رضى الله عنه (وقوله) صلى الله عليه وسلم " من يتصدق علي هذا " فيه تسمية مثل هذا صدقة وهو موافق لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح " كل معروف صدقة " رواه البخاري من رواية جابر ومسلم من رواية حذيفة وفيه استحباب اعادة الصلاة في جماعة لمن صلاها في جماعة وإن كانت الثانية أقل من الاولى وانه تستحب الشفاعة الي من يصلي مع الحاضر وأن المسجد المطروق لا يكره فيه جماعة بعد جماعة وان الجماعة تحصل بامام ومأموم: أما

حكم المسألة فقال أصحابنا إن كان للمسجد امام راتب وليس هو مطروقا كره لغيره اقامة الجماعة فيه ابتداء قبل فوات محيئ امامه ولو صلى الامام كره أيضا اقامة جماعة أخرى فيه بغير اذنه هذا هو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وحكى الرافعى وجها أنه لا يكره ذكره في باب الاذان وهو شاذ ضعيف وإن كان المسجد مطروقا أو غير مطروق وليس له امام راتب لم تكره اقامة الجماعة الثانية فيه لما ذكره المصنف اما إذا حضر واحد بعد صلاة الجماعة فيستحب لبعض الحاضرين الذين صلوا ان يصلي معه لتحصل له الجماعة ويستحب أن يشفع له من له عذر في عدم الصلاة معه الي غيره ليصلي معه للحديث والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في اقامة الجماعة في مسجد اقيمت فيه جماعة قبلها: أما إذا لم يكن له امام راتب فلا كراهة في الجماعة الثانية والثالثة وأكثر بالاجماع: واما إذا كان له امام راتب وليس المسجد مطروقا فمذهبنا كراهة الجماعة الثانية بغير اذنه وبه قال عثمان البتي والاوزاعي ومالك والليث والثوري وأبو حنيفة وقال أحمد واسحق وداود وابن المنذر لا يكره \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ومن صلي منفردا ثم أدرك جماعة يصلون استحب له أن يصلى معهم وحكى أبو اسحق عن بعض اصحابنا أنه قال إن كان صباحا أو عصرا لم يستحب لانه منهى عن الصلاة بعدهما والمذهب الاول لما روى يزيد بن الاسود العامري " أن النبي صلي الله عليه وسلم صلي صلاة الغداة في مسجد الخيف فرأى في آخر القوم رجلين لم يصليا معه فقال ما منعكما أن تصليا معنا قالوا يا رسول الله قد صلينا

---

في رحالنا قال فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما ثم ايتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة فان صلى في جماعة ثم أدرك جماعة أخرى ففيه وجهان (أحدهما) يعيد للخبر (والثاني) لا يعيد لانه قد حاز فضيلة الجماعة وإذا صلى ثم أعاد مع الجماعة فالفرض هو الاول في قوله الجديد للخبر ولانه أسقط الفرض بالاوله فوجب أن تكون الثانية نفلا وقال في القديم يحتسب الله ايتهما شاء وليس بشئ) \* (الشرح) حديث يزيد رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقوله صلاة الغداة دليل علي أنه لا بأس بتسمية الصبح غداة وقد كثر ذلك من استعمال الصحابة في الصحيحين وغيرهما وقد أوضحت ذلك ونهت عليه في مواضع من شرح صحيح مسلم وقد سبق في المهدب في باب مواقيت الصلاة بيان المسألة واضحا والرجال المنازل من ؟ ؟ ؟ أو وبر وشعر وغير ذلك \* أما حكم المسألة فإذا صلى الانسان الفريضة منفردا ثم أدرك جماعة يصلونها في الوقت استحبه له أن يعيدها معهم وفي وجه شاذ يعيد الظهر والعصر فقط ولا يعيد الصبح والعصر لان الثانية نافلة والنافلة بعدهما مكروهة ولا المغرب لانه لو أعادها لصارت شفعا هكذا عللوه وينبغي أن تعلق بانها يفوت وقتها تفريعا علي الجديد وهذا الوجه غلط وان كان مشهورا عند الخراسانيين وحكى وجه ثالث يعيد الظهر والعصر والمغرب وهو ضعيف أيضا اما إذا صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى ففيه أربعة أوجه (الصحيح) منها عند جماهير الاصحاب يستحب اعادتها للحديث المذكور والحديث السابق في المسألة قبلها " من يتصدق علي هذا " وغير ذلك من الاحاديث الصحيحة (والثاني) لا يستحب لحصول

الجماعة قالوا فعلى هذا تكره إعادة الصبح  
والعصر لما ذكرناه ولا يكره غيرهما (والثالث)  
يستحب إعادة ما سوى الصبح والعصر والرابع ان  
كان في الجماعة الثانية زيادة فضيلة لكون الامام  
أعلم أو أروع أو الجمع أكثر أو المكان اشرف  
استحب الاعادة والا فلا والمذهب استحباب  
الاعادة مطلقا وممن صرح بتصحيحه الشيخ أبو  
حامد ونقل انه ظاهر نصه في الجديد والقديم  
وصححه أيضا القاضي أبو الطيب والبندنجي  
والماوردي والمحاملي وابن الصباغ والبعوى  
وخلائق كثيرون لا يحصون

[ 224 ]

ونقله الرافعى عن الجمهور وإذا استحبتنا الاعادة  
لمن صلى منفردا أو في جماعة فأعاد ففي  
فرضه قولان ووجهان (الصحيح) من القولين وهو  
الجديد فرضه الاولي لسقوط الخطاب بها ولقوله  
صلى الله عليه وسلم " فانها لكما نافلة " يعنى  
الثانية وفي صحيح مسلم عن ابي ذر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال في الائمة الذين  
يؤخرون الصلاة قال " صلوا الصلاة لوقتها  
واجعلوا صلاتكم معهم نافلة " رواه مسلم من  
طرق والقول الثاني وهو القديم ان فرضه  
احدهما لا يعينها ويحتسب الله بما شاء منهما  
وعبر بعض أصحابنا عن هذا القول بان الفرض  
اكملهما واحد الوجهين كلاهما فرض حكاه  
الخراسانيون وهو مذهب الاوزاعي ووجهه ان كلا  
منهما مأمور بها والاولى مسقطه للخرج لا مانعة  
من وقوع الثانية فرضا وهذا كما قال أصحابنا في  
صلاة الجنابة إذا صلتها طائفة سقط الحرج عن  
الباقيين فلو صلت طائفة أخرى وقعت الثانية

فرضا أيضا وتكون الاولي مسقطة للخرج عن  
الباقيين لا مانعة من وقوع فعلها فرضا وهكذا  
الحكم في جميع فروض الكفايات وقد سبق بيان  
هذا في مقدمة هذا الشرح (والوجه الثاني)  
الفرض اكملهما واما كيفية النية في المرة الثانية  
فان قلنا بغير الجديد نوى بالثانية الفريضة ايضا  
وان قلنا بالجديد فوجهان (أصحهما) عند الاصحاب  
وبه قال الاكثرون ينوى بها الفرض أيضا قالوا ولا  
يمنتع أن ينوي الفرض وان كانت نفلا هكذا صححه  
الاكثرون ونقل الرافعى تصحيحه عن

[ 225 ]

الاكثرين (والثاني) ينوى الظهر أو العصر مثلا ولا  
يتعرض للفرض وهذا هو الذى اختاره امام  
الحرمين وهو المختار الذى تقتضيه القواعد  
والادلة فعلى هذا ان كانت الصلاة مغربا فوجهان  
حكاهما الخراسانيون (الصحيح) منهما أنه يعيدها  
كالمرة الاولي (والثاني) يستحب إذا سلم الامام  
أن يقوم بلا سلام فيأتي بركعة أخرى ثم يسلم  
لتصير هذه الصلاة مع التى قبلها وترا كما إذا  
صلى المغرب وترا وهذا الوجه غلط صريح ولولا  
خوف الاغترار به لما حكته والله أعلم \* (فرع)  
في مذاهب العلماء في ذلك قد ذكرنا أن الصحيح  
عند اصحابنا استحباب إعادة جميع الصلوات في  
جماعة سواء صلى الاولي جماعة أم منفردا وهو  
قول سعيد بن المسيب وابن جبير والزهرى ومثله  
عن علي بن ابي طالب وحذيفة وأنس رضي الله  
عنهم ولكنهم قالوا في المغرب يضيف إليها أخرى  
وبه قال احمد وعندنا لا يضيف وقال ابن مسعود  
ومالك والاوزاعي والثوري يعيد الجميع الا المغرب  
لئلا تصير شفعا وقال الحسن البصري يعيد الجميع

الا الصبح والعصر وقال أبو حنيفة يعيد الظهر والعشاء فقط وقال النخعي يعيدها كلها الا الصبح والمغرب وهذه المذاهب ضعيفة لمخالفتها الاحاديث: ودليلنا عموم الاحاديث الصحيحة السابقة والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (يستحب للامام أن يأمر من خلفه بتسوية الصفوف لما روى عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " اعتدلوا في صفوفكم وتراصوا فاني أراكم من وراء ظهري قال أنس فلقد رأيت أحدا يلصق منكبيه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه ) \* (الشرح) حديث أنس صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما بلفظه للبخاري ومعناه لمسلم مختصرا وقوله صلى الله عليه وسلم وتراصوا هو بتشديد الصاد قال الخطابي وغيره معناه تضاموا وتدانوا ليتصل ما بينكم قال أصحابنا يسن للامام أن يأمر المأمومين بتسوية الصفوف عند ارادة الاحرام بها ويستحب إذا كان المسجد كبيرا ان يأمر الامام رجلا يأمرهم بتسويتها ويطوف عليهم

[ 226 ]

أو ينادى فيهم ويستحب لكل واحد من الحاضرين أن يأمر بذلك من رأى منه خلا في تسوية الصف فانه من الامر بالمعروف والتعاون على البر والتقوى والمراد بتسوية الصفوف اتمام الاول فالاول وسد الفرج ويحاذى القائمين فيها بحيث لا يتقدم صدر أحد ولا شئ منه على من هو بجانبه ولا يشرع في الصف الثاني حتى يتم الاول ولا يقف في صف حتى يتم ما قبله \* (فرع) في جملة من الاحاديث الصحيحة في الصفوف عن أنس قال قال " رسول الله صلى الله عليه وسلم سووا

صفوفكم فان تسوية الصف من تمام الصلاة " رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري فان تسوية الصفوف من اقامة الصلاة " معناه من اقامة الصلاة التي أمر الله تعالى بها في قوله تعالى (واقموا الصلاة) وعن ابي مسعود البدرى قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح مناكبنا في الصلاة ويقول استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم " رواه مسلم وعن النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " لتسوون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم " رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان يسوى صفوفنا حتى كأنما يسوى بها القداح حتى رأى أنا قد غفلنا عنه ثم خرج يوما حتى كاد يكبر فرأى رجلا باديا صدره من الصف فقال عباد الله لتسوون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم " وعن البراء بن عازب قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخلل الصف من ناحية الي ناحية يمسح صدورنا ومناكبنا ويقول لا تختلفوا فتختلف قلوبكم وكان يقول ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول " رواه أبو داود باسناد حسن وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " اقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب

[ 227 ]

وسدوا الخلل ولينوا بايدي إخوانكم ولا تذروا فرجات للشيطان ومن وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله " رواه أبو داود باسناد صحيح وعن أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " رصوا صفوفكم

وقاربوا بينها وحاذوا بين المناكب بالاعناق فو  
الذى نفسي بيده إني لأرى الشيطان يدخل من  
خلل الصف كأنه الحذف " حديث صحيح رواه أبو  
داود باسناد صحيح علي شرط مسلم الحذف بحاء  
مهملة وذال معجمة مفتوحتين ثم فاء وهى غنم  
سود صغار تكون باليمن وعنه ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال " اتموا الصف الاول فما كان  
من نقص فليكن في الصف المؤخر " رواه أبو  
داود باسناد حسن وفى الباب احاديث كثيرة  
صحيحة غير هذه وفى هذه كفاية \* واما فضيلة  
الصف الاول وميامن الصفوف فستأتي فيه  
الاحاديث الصحيحة ان شاء الله تعالى حيث ذكرها  
المصنف في باب موقف الامام والمأموم \* (فرع)  
مذهبنا ومذهب الجمهور من اهل الحجاز وغيرهم  
جواز الكلام بعد اقامة الصلاة قبل الاحرام لكن  
الاولي تركه الا لحاجة وكرهه أبو حنيفة وغيره من  
الكوفيين: ودليلنا هذه الاحاديث الصحيحة  
السابقة \* قال المصنف رحمه الله \* (ويستحب  
ان يخفف في القراءة والاذكار لما روي أبو هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال " إذ صلى  
احدكم للناس فليخفف فان فيهم السقيم  
والضعيف والكبير وإذا صلى لنفسه فليطول ما  
شاء " فان صلى بقوم يعلم انهم يؤثرون التطويل  
لم يكره التطويل لان المنع لاجلهم وقد رضوا) \*

[ 228 ]

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم  
ورويناه ايضا عن جماعة من الصحابة غير ابي  
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفى بعض  
رواياتهم وذا الحاجة قال الشافعي والاصحاب  
يستحب للامام ان يخفف القراءة والاذكار بحيث لا

يترك من الابعاض والهيئات شيئاً ولا يقتصر علي  
الاقل ولا يستوفى الاكمل المستحب للمنفرد من  
طوال المفصل واوساطه واذكار الركوع  
والسجود. قال صاحب التتمة وآخرون التطويل  
مكروه وقد اشار إليه المصنف بقوله ان أثروا  
التطويل لم يكره وقد نص عليه الشافعي في الام  
قال في الام في باب ما علي الامام من التخفيف  
قال " واجب للامام ان يخفف الصلاة ويكملها فان  
عجل عما أحببت من الاكمال أو زاد علي ما أحببت  
من الاكمال كرهت ذلك له ولا إعادة عليه ولا علي  
من خلفه إذا جاء بأقل مما عليه " قال أصحابنا  
فان صلي بقوم محصورين يعلم من حالهم أنهم  
يؤثرون التطويل لم يكره التطويل بل قال أبو  
إسحاق المروزي والشيخ أبو حامد وغيرهما أنه  
يستحب التطويل حينئذ وعليه تحمل الاحاديث  
الصحيحة

[ 229 ]

في تطويل النبي صلي الله عليه وسلم في بعض  
الاقوات فان جهل حالهم أو كان فيهم من يؤثر  
التطويل وفيهم من لا يؤثره لم يطول اتفق عليه  
أصحابنا ويؤيده الاحاديث الصحيحة منها حديث  
أنس أن النبي صلي الله عليه وسلم قال " إني  
لاقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فاسمع بكاء  
الصبي فأتجوز في صلاتي كراهة أن أشق علي  
أمه " رواه البخاري ومسلم وإن كانوا يؤثرون  
التطويل ولكن المسجد مطروق بحيث يدخل في  
الصلاة من حضر بعد دخول الامام فيها لم يطول  
وفي فتاوى الشيخ أبي عمرو بن الصلاح أن  
الجماعة لو كانوا يؤثرون التطويل إلا واحداً أو  
اثنين ونحوهما فان لا يؤثره لمرض ونحوه فان

كان ذلك مرة ونحوها خفف وإن كثر حضوره طول  
مراعاة لحق الراضين ولا يفوت حقهم لهذا الفرد  
الملازم وهذا الذي قاله تفصيل حسن متعين \* \*  
قال المصنف رحمه الله \* (وإذا أحس بداخل وهو  
راكع ففيه قولان (أحدهما) يكره أن ينتظر لان  
فيه تشريكا بين الله عزوجل وبين الخلق في  
العبادة وقد قال الله تعالى (ولا يشرك بعبادة ربه  
أحدا) (والثانى) يستحب أن ينتظر وهو الاصح لانه  
انتظار ليدرك به الغير ركعة فلم يكره كالانتظار  
في صلاة الخوف وتعليل

[ 230 ]

الاول يبطل باعادة الصلاة لمن فاتته الجماعة  
ويرفع الصوت بالتكبير ليسمع من ورائه فان فيه  
تشريكا ثم يستحب وان أحس به وهو قائم لم  
ينتظره لان الادراك يحصل له بالركوع فان أدركه  
وهو يتشهد ففيه وجهان أحدهما أنه لا يستحب لما  
فيه من التشريك والثاني يستحب لانه يدرك به  
الجماعة) \* (الشرح) إذا دخل الامام في الصلاة ثم  
طول لانتظار مصل فله أحوال احدها ان يحس  
وهو راکع من يريد الاقتداء فهل ينتظره فيه  
قولان (اصحهما) عند المصنف والقاضي ابي  
الطيب والاكثرين يستحب انتظاره (والثانى) يكره  
وقال كثيرون من الاصحاب لا يستحب الانتظار  
وإنما القولان في انه يكره ام لا وهذه طريقة  
الشيخ ابي حامد وطائفة قال القاضي أبو الطيب  
هذه الطريقة غلط لان الشافعي نص علي  
الاستحباب في الجديد وقال آخرون لا يكره وإنما  
القولان في استحبابه وعدمه وقيل ان عرف عين  
الداخل لم ينتظره وإلا انتظره وقيل ان كان  
ملازما للجماعة انتظره وإلا فلا وقيل ان لم يشق

علي المأمومين انتظر والا فقولان وقيل لا ينتظر  
قطعا وإذا اختصرت هذا الخلاف وجعلته اقوالا كان  
خمسة (احدها) يستحب الانتظار (والثاني) يكره  
(والثالث) لا يستحب ولا يكره (والرابع) يكره  
انتظار معين دون غيره (والخامس) ان كان ملازما  
انتظره والا فلا والصحيح استحباب الانتظار  
مطلقا بشروط ان يكون المسبوق داخل المسجد  
حين الانتظار وألا يفحش طول الانتظار وان  
يقصد به التقرب الي الله تعالى لا التودد الي  
الداخل وتمييزه وهذا معنى قولهم لا يميز بين  
داخل وداخل فان قلنا لا ينتظر فانتظر لم تبطل  
صلاته علي المذهب وبه قطع الجمهور وحكى  
جماعة الخراسانيين في بطلانها قولا ضعيفا  
غريبا كالانتظار الزائد في صلاة الخوف (الحال  
الثاني) ان يحس به وهو في آخر التشهد الاخير  
قال اصحابنا أنه حكم الركوع ففيه الخلاف ثم  
منهم من قال فيه الخلاف ومنهم من قال فيه  
قولان ومنهم من قال فيه وجهان وهو طريقة  
المصنف والبعوى والصحيح استحباب الانتظار  
بالشروط السابقة لانه يحصل به ادراك الجماعة  
كما يحصل بالركوع ادراك الركعة (الحال الثالث)  
أن يحس به في غير الركوع والتشهد كالقيام  
والسجود والاعتدال والتشهد الاول ففيه طرق  
اصحها وبه قطع المصنف والاكثر

[ 231 ]

لا ينتظره لعدم الحاجة إليه لان الانتظار ممكن  
في الركوع والتشهد ولا يفوت بغيرهما مقصود  
والثاني في الانتظار الخلاف كالركوع حكاه امام  
الحرمين وآخرون والثالث لا ينتظر في غير القيام  
وفى القيام الخلاف فان قلنا ينتظر فشرطه ما

سبق والا ففى بطلان الصلاة الخلاف السابق  
فهذا ملخص حكم المذهب في المسألة وهى  
طويلة مشعبة والمختصر منها ان الصحيح  
استحباب الانتظار في الركوع والتشهد الاخير  
وكراهته في غيرهما وانه إذا قلنا يكره فطول لا  
تبطل \* (فرع) لو دخل في الصلاة لجماعة فطول  
ليلحقه قول آخرون تكثر بهم الجماعة أو ليلحقه  
رجل مشهور عادته الحضور أو نحو ذلك فهو  
مكروه باتفاق اصحابنا وممن نقل اتفاق الاصحاب  
عليه الشيخ ابو حامد وصاحب البيان قالوا وسوا  
كان المسجد في سوق أو محلة وعادة الناس  
يأتونه بعد الاقامة

[ 232 ]

فوجا فوجا أم لا وسواء كان الرجل المنتظر  
مشهورا بدينه أو علمه أو دنياه وكله مكروه  
بالاتفاق لعموم قوله صلى الله عليه وسلم " إذا  
صلى احدكم بالناس فليخفف " وقوله صلى الله  
عليه وسلم افتان انت يا معاذ " وغير ذلك من  
الاحاديث الصحيحة ولانهم مقصرون بالتأخير ولان  
فيه اضرازا بالمأمومين ولانه إذا لم ينتظرهم  
حتهم ذلك علي المسارعة الي الصلاة والتكبير اما  
إذا لم يدخل في الصلاة وقد جاء وقت الدخول  
فيها وحضر بعض المأمومين ويرجو زيادة  
فيستحب أن يعجلها ولا ينتظرهم وان حضر  
المأمومون دون الامام فقد سبق بيانه في أوائل  
هذا الباب وسبق ايضا الخلاف فيما إذا علم ان  
عادة الامام التأخير هل الافضل انتظاره لتحصيل  
الجماعة أم تعجيل الصلاة منفردا وسبقت هذه  
المسألة ونظائرها الكثيرة مبسوطه في باب  
التيمة \* (فرع) في شرح الفاظ المصنف قوله

أحسن هي اللغة الفصيحة المشهورة ولا يقال  
حسن الا في لغة ضعيفة غريبة وعبد الله بن أبي  
أوفى كنيته أبو إبراهيم وقيل أبو محمد وقيل أبو  
معاوية الاسلامي واسم أبي أوفى علقمة بن خالد  
بن الحرب و عبد الله وابوه صحابيان شهد عبد الله  
بيعة الرضوان نزل الكوفة وتوفى بها سنة ست  
وثمانين وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة  
واما حديث ابن أبي أوفى الذي ذكره المصنف  
فسنذكره في الفرع بعده ان شاء الله تعالى \*  
(فرع) في مذاهب العلماء في انتظار الامام وهو  
راجع قد ذكرنا أن الاصح عندنا

[ 233 ]

استحبابه وحكاه ابن المنذر عن الشعبي والنخعي  
وأبي مجلز وعبد الرحمن بن أبي ليلى وهم  
تابعيون وعن أحمد واسحق وأبي ثور ينتظره ما  
لم يشق علي أصحابه وعن أبي حنيفة ومالك  
والاوزاعي وأبي يوسف والمزني وداود لا ينتظره  
واستحسنه ابن المنذر \* واحتج لهؤلاء بعموم  
الاحاديث الصحيحة في الامر بالتخفيف وبأن فيه  
تشريكا في العبادة وبالقياس علي الانتظار في  
غير الركوع \* واحتج اصحابنا بانه ثبت عن النبي  
صلي الله عليه وسلم الانتظار في صلاة الخوف  
للحاجة والحاجة موجودة وبحديث أبي سعيد  
الخدري الذي سبق قريبا " ان رجلا حضر بعد فراغ  
الصلاة فقال النبي صلي الله عليه وسلم من  
يتصدق علي هذا فصلي معه رجل " وهو حديث  
صحيح كما سبق وفيه دليل لاستحباب الصلاة  
لاتمام صلاة المسلم فهذان الحديثان هما المعتمد  
واما الحديث الذي احتج به المصنف والاصحاب عن  
ابن أبي أوفى أن النبي صلي الله عليه وسلم "

كان يقوم في الركعة من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم " فرواه احمد بن حنبل وأبو داود عن رجل لم يسم عن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سمي بعض الرواة هذا الرجل طرفة الحضرمي والحديث ضعيف والمعتمد ما قدمناه والقياس علي رفع الامام صوته بالتكبير لمصلحة المأموم: والجواب عن احتجاجهم باحاديث التخفيف من وجهين (أحدهما) انا لا نخالفها لان الانتظار الذي نستحبه هو الذي لا يفحش ولا يشق عليهم كما سبق (والثاني) أنها محمولة علي ما إذا لم تكن حاجة بدليل انتظاره صلى الله عليه وسلم في صلاة

[ 234 ]

الخوف وأما الجواب عن دعواهم التشريك فلا نسلم التشريك وانما هو تطويل الصلاة التي هي لله تعالى بقصد مصلحة صلاة آخر وقد فعل النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف مثله واسمع أصحابه التكبير والتأمين واجمعت الامة علي استحباب رفع الامام أو المؤذن صوته بالتكبيرات للاعلام بانتقال الامام: والجواب عن قياسهم علي غير الركوع أنه لا فائدة فيه بخلاف الركوع كما سبق والله اعلم \* قال المصنف رحمه الله \* (وينبغي للمأموم ان يتبع الامام ولا يتقدمه في شئ من الافعال لما روى أبو هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وإذا سجد فاسجدوا " فان كبر قبله أو كبر معه للاحرام لم تنعقد صلاته لانه علق صلاته بصلاته قبل أن تنعقد فلم تصح

وان سبقه بركن بان ركع قبله أو سجد قبله لم  
يجز ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم " اما يخشى  
أحدكم إذا رفع رأسه قبل الامام ان يجعل الله  
رأسه رأس حمار أو يجعل صورته صورة حمار "  
ويلزمه أن يعود إلي متابعتة لان ذلك فرض فان لم  
يفعل حتي لحقه فيه لم تبطل صلاته لان ذلك  
مفارقة قليلة وان ركع قبل الامام فلما أراد  
الامام أن يركع رفع فلما أراد الامام أن يرفع سجد  
فان كان عالما بتحريمه بطلت صلاته لان ذلك  
مفارقة كثيرة وان كان جاهلا بتحريمه لم تبطل  
صلاته ولا يعتد له بهذه الركعة لانه لم يتابع الامام  
في معظمها وان ركع قبله فلما ركع الامام رفع  
ووقف حتى رفع الامام واجتمع معه في القيام لم  
تبطل صلاته لانه تقدم بركن واحد وذلك قدر يسير  
وان سجد الامام سجدين وهو قائم ففيه وجهان  
(أحدهما) تبطل صلاته لانه تأخر عنه بسجدين  
وجلسة بينهما وقال أبو اسحق لا تبطل لانه تأخر  
بركن واحد وهو السجود) \* (الشرح) الحديثان  
المذكوران رواهما البخاري ومسلم من رواية ابي  
هريرة باللفظ الذي ذكرته هنا وفيه بعض مخالفة  
في الحروف للفظه في المهدب " وقوله واجتمع  
معه " هذه اللفظة قد انكرها الحريري في كتابه  
درة الغواص وقال لا يقال اجتمع فلان مع فلان  
وانما يقال اجتمع فلان وفلان وجوزها غيره: أما  
أحكام الفصل فقد اختصرها المصنف وحذف  
معظم مقاصدها وانا أذكرها ان شاء الله تعالى  
مستوفاة الاحكام مختصرة الالفاظ والدلائل: قال  
أصحابنا رحمهم الله يجب علي المأموم متابعة  
الامام ويحرم عليه ان يتقدمه بشئ من الافعال  
للحديث المذكور وقد نص الشافعي علي تحريم  
سبقه بركن

ونقل الشيخ أبو حامد نصه وقرره وكذلك غيره من  
الاصحاب قالوا والمتابعة أن يجرى علي أثر الامام  
بحيث يكون ابتداءه لكل فعل متأخرا عن ابتداء  
المأموم ومقدما علي فراغه منه وكذلك يتابعه  
في الاقوال فيتأخر ابتداءه عن أول ابتداء الامام  
الا في التأمين فانه يستحب مقارنته كما اوضحناه  
في موضعه فلو خالفه في المتابعة فله أحوال  
(أحدها) ان يقارنه فان قارنه في تكبيرة الاحرام  
أو شك في مقارنته أو ظن أنه تأخر فبان مقارنته  
لم تنعقد صلاته باتفاق اصحابنا مع نصوص  
الشافعي وبه قال مالك وابو يوسف واحمد وداود  
\* وقال الثوري وأبو حنيفة وزفر ومحمد تنعقد  
كما لو قارنه في الركوع: دليلنا الحديث المذكور  
ويخالف الركوع لان الامام هناك داخل في الصلاة  
بخلاف مسالتنا: قال اصحابنا ويشترط تأخر جميع  
تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام وان قارنه  
في السلام فوجهان مشهوران للخراسانيين  
(أصحهما) يكره ولا تبطل صلاته (والثاني) تبطل  
وان قارنه فيما سوى ذلك لم تبطل صلاته  
بالاتفاق ولكن يكره قال الرافي وتفتوت به  
فضيلة الجماعة (الحال الثاني) ان يتخلف عن  
الامام فان تخلف بغير عذر نظرت فان تخلف  
بركن واحد لم تبطل صلاته على الصحيح المشهور  
وفيه وجه للخراسانيين أنها تبطل وان تخلف  
بركنين بطلت بالاتفاق لمنافاته للمتابعة قال  
اصحابنا ومن التخلف بلا عذر أن يركع الامام  
فيشتغل المأموم باتمام قراءة السورة قالوا وكذا  
لو اشتغل باطالة تسبيح الركوع والسجود واما  
بيان صورة التخلف بركن فيحتاج الي معرفة  
الركن الطويل والقصير فالقصير الاعتدال عن  
الركوع وكذا الجلوس بين السجدين علي أصح

الوجهين والطويل ما عداهما قال اصحابنا  
والطويل مقصود في نفسه وفي القصير وجهان  
للخراسانيين (أصحهما) وبه قال الاكثرون ومال  
امام الحرمين إلى الجزم به انه مقصود في نفسه  
(والثاني) لا بل تابع لغيره وبه قطع البغوي فإذا  
ركع الامام فركع المأموم وأدركه في ركوعه  
فليس متخلفا بركن فلا تبطل صلاته قطعاً فلو  
اعتدل الامام والمأموم بعد في القيام ففي  
بطلان صلاته وجهان (أصحهما) لا تبطل واختلف  
في ماخذهما ف قيل مبنيان علي أن الاعتدال ركن  
مقصود أم لا إن قلنا مقصود بطلت لان الامام  
فارق ركننا واشتغل بركن آخر مقصود وإلا فلا  
تبطل كما لو أدركه في الركوع وقيل مبنيان على  
أن التخلف بركن يبطل أم لا وان قلنا لا يبطل  
فقد تخلف بركن الركوع تاماً فتبطل صلاته وإن

[ 236 ]

قلنا فما دام في الاعتدال لم يكمل الركن الثاني  
فلا تبطل فلو هوى إلي السجود ولم يبلغه  
والمأموم بعد في القيام فان قلنا بالماخذ الاول  
لم تبطل لانه لم يشرع في ركن مقصود وان قلنا  
بالثاني بطلت لان ركن الاعتدال قد تم هكذا رتب  
المسئلة إمام الحرمين والغزالي وغيرهما قال  
الرافعي وقياسه أن يقال إذا ارتفع عن حد  
الركوع والمأموم بعد في القيام فقد حصل  
التخلف بركن وإن لم يعتدل الامام فتبطل الصلاة  
إن قلنا التخلف بركن مبطل أما إذا انتهى الامام  
إلي السجود والمأموم بعد في القيام فتبطل  
صلاته بلا خلاف لما ذكره المصنف ثم ان اکتفينا  
بابتداء الهوى من الاعتدال وابتداء الارتفاع عن حد  
الركوع فالتخلف بركنين هو أن يتم للامام ركنان

والمأموم بعد فيما قبلهما والتخلف بركن أن يتم  
الامام الركن الذي سبق إليه والمأموم بعد فيما  
قبله وان لم نكتف بذلك فالتخلف شرط آخر وهو  
أن يلابس بعد تمامها أو تمامه ركن آخر ومقتضي  
كلام البغوي ترجيح البطلان فيما إذا تخلف بركن  
كامل مقصود بان استمر في الركوع حتى اعتدل  
الامام وسجد هذا كله في التخلف بلا عذر اما  
الاعذار فانواع: منها الخوف وسيأتي في باب  
صلاة الخوف ان شاء الله ومنها ان يكون المأموم  
بطئ القراءة لضعف لسانه ونحوه لا لوسوسة  
والامام سريعا فيركع قبل أن يتم المأموم  
الفاحة فوجهان حكاهما جماعة من الخراسانيين  
منهم (1) والرافعي أحدهما يتابعه ويسقط عن  
المأموم باقيها فعلي هذا ان اشتغل باتمامها كان  
متخلفا بلا عذر والصحيح الذي قطع به البغوي  
والاكثرون لا يسقط باقيها بل يلزمه أن يتمها  
ويسعي خلف الامام علي نظم صلاة نفسه ما لم  
يسبقه باكثر من ثلاثة أركان مقصودة فان زاد  
على الثلاثة فوجهان (أحدهما) يجب أن يخرج  
نفسه عن المتابعة لتعذر الموافقة (وأصحهما) له  
الدوام علي متابعته وعلي هذا وجهان (أحدهما)  
يراعي نظم صلاته ويجري علي أثره وبهذا افتى  
القفال (وأصحهما) يوافقهما فيما هو فيه ثم  
يتدارك ما فاته بعد سلام الامام وهما كالقولين  
في مسألة الزحام المذكورة في باب الجمعة  
ومنها أخذوا التقدير بثلاثة أركان مقصودة لان  
القولين في مسألة الزحام انما هما إذا ركع الامام  
في الثانية وقبل ذلك لا يوافقهما وانما يكون  
التخلف قبله بالسجدتين والقيام ولم يعتبر  
الجلوس بين السجدتين علي قول من قال انه غير  
مقصود ولا يجعل التخلف بغير المقصود مؤثرا  
واما من لا يفرق بين المقصود وغيره أو يفرق  
ويجعل الجلوس مقصودا أو ركنا طويلا فالقياس

علي أصله التقدير بأربعة أركان أخذاً من مسألة الزحام ولو اشتغل المأموم بدعاء الاستفتاح فركع الإمام قبل فراغه من الفاتحة أتمها كبطلت القراءة هذا كله في المأموم الموافق أما المسبوق إذا قرأ بعض الفاتحة فركع الإمام فقد سبق في ركوعه وإتمامه الفاتحة ثلاثة

(1) بياض بالأصل فحرر \*

[ 237 ]

أوجه ومنها الزحام وسيأتي في الجمعة إن شاء الله تعالى ومنها النسيان فلو ركع مع الإمام ثم تذكر أنه نسي الفاتحة أو شك في قراءتها لم يجز أن يعود لقراءتها لفوات محلها ووجوب متابعة الإمام فإذا سلم الإمام لزمه أن يأتي بركعة ولو تذكر ترك الفاتحة أو شك فيه وقد ركع الإمام ولم يكن هو ركع لم تسقط القراءة بالنسيان وفي واجبه وجهان (أحدهما) يركع معه فإذا سلم الإمام لزمه أن يأتي بركعة (واصحهما) تجب قراءتها وبه أفتى القفال وعلي هذا تخلفه تخلف معذور علي أصح الوجهين (والثاني) أنه غير معذور لتقصيره بالنسيان (الحال الثالث) أن يتقدم المأموم علي الإمام بركوع أو غيره من الأفعال فقد ذكرنا أنه يحرم التقدم ثم ينظر إن لم يسبق بركن كامل بان ركع قبل الإمام فلم يرفع حتى ركع الإمام لم تبطل صلاته عمداً كان أو سهواً لأنه مخالفة يسيرة هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وحكى أبو علي الطبري والقاضي أبو الطيب والرافعي وجهها أنه إن تعمد بطلت صلاته

وهو شاذ ضعيف وإذا قلنا لا تبطل فهل يعود فيه  
ثلاثة أوجه (الصحيح) الذي قطع به جماهير  
العراقيين وجماعات من غيرهم يستحب أن يعود  
إلى القيام ويركع معه ولا يلزم ذلك ونقل  
القاضي أبو الطيب وغيره هذا عن نص الشافعي  
(والثاني) يلزمه العود إلى القيام وبه قطع  
المصنف والشيخ أبو حامد هنا ونقله أبو حامد عن  
نص الشافعي في القديم: وقال في باب صفة  
الصلاة يستحب له العود ونقل عن نصه في الام  
أنه قال عليه أن يعود فإن لم يفعل أجزاءه قال أبو  
حامد وسواء تعدد السبق أم سها (والثالث) وبه  
قطع امام الحرمين والبعوى يحرم العود فإن عاد  
عمدا بطلت صلاته وعلي هذا الوجه لو كان تقدمه  
سهوا فوجهان (أصحهما) يتخير بين العود والدوام  
في الركوع حتى يركع الامام (والثاني) يجب العود  
فإن لم يعد بطلت صلاته وإن سبق بركنين بطلت  
صلاته إن كان عامدا عالما بتحريمه وإن كان ساهيا  
أو جاهلا بتحريمه لم تبطل لكن لا يعيد تلك الركعة  
لانه لم يتابع الامام في معظمها

[ 238 ]

فيلزمه أن يأتي بركعة بعد سلام الامام ولا تخفى  
صورة التقدم بركنين من قياس ما سبق في  
التخلف ومثل المصنف وغيره من العراقيين ذلك  
بما إذا ركع قبل الامام فلما أراد الامام أن يركع  
رفع هو فلما أراد الامام أن يرفع سجدا: قال  
الرافعي وهذا يخالف ذلك القياس قال فيجوز أن  
يقدر مثله في التخلف ويجوز أن يخص هذا  
بالتقديم لان المخالفة فيه أفحش وإن سبق بركن  
مقصود بان ركع قبل الامام ورفع والامام في  
القيام ثم وقف حتى رفع الامام واجتمعا في

الاعتدال فوجهان (احدهما) تبطل صلاته قاله  
الصيدلاني وجماعة قالوا فان سبق بركن غير  
مقصود فان اعتدل وسجد والامام بعد في الركوع  
أو سبق بالجلوس بين السجدين بان رفع رأسه  
من السجدة الاولى وجلس وسجد الثانية والامام  
بعد في السجدة الاولى فوجهان: والوجه الثاني  
من الاصل أن التقدم بركن لا يبطل كالتخلف به  
وبهذا قطع المصنف وسائر العراقيين وجماعات  
من غيرهم وهو الصحيح المنصوص هذا كله في  
التقدم في الافعال: وأما السبق بالاقوال فان  
كان بتكبيرة الاحرام فقد ذكرنا حكمه في أول  
الفصل: وان فرغ من الفاتحة أو التشهد قبل  
شروع الامام فيها ثلاثة أوجه (الصحيح) لا يضر بل  
يجزيان لانه لا يظهر فيه المخالفة (والثاني)  
تبطل به الصلاة (والثالث) لا تبطل لكن لا تجزئ  
بل يجب قراءتهما مع قراءة الامام أو بعدها والله  
أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* وان سها الامام  
في صلاته فان كان في قراءة فتح عليه المأموم  
لما روى أنس قال " كان أصحاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يلقن بعضهم بعضا في الصلاة "  
وإن كان في ذكر غيره جهر به المأموم ليسمعه  
فيقوله وإن سها في فعل سبح به ليعلمه فان لم  
يقع للامام أنه سها لم يعمل بقول المأموم لان  
من شك في فعل نفسه لم يرجع فيه الي قول  
غيره كالحاكم إذا نسي حكما حكم به فشهد  
شاهدان أنه حكم به وهو لا يذكره وأما المأموم  
فينظر فيه فان كان سهوا الامام في ترك فرض  
مثل أن يقعد وفرضه أن يقوم أو يقوم وفرضه أن  
يقعد لم يتابعه لانه انما يلزمه متابعتة في أفعال  
الصلاة وما يأتي به ليس من أفعال الصلاة وإن  
كان سهوه في ترك سنة لزمه متابعتة لان  
المتابعة فرض فلا يجوز أن يشتغل بسنة فان  
نسي الامام التسليمة الثانية أو سجود السهو لم

يتركه المأموم لانه يأتي به وقد سقط عنه فرض  
المتابعة وإن نسيا جميعا التشهد الاول ونهضا  
للقيام وذكر الامام قبل أن يستتم

[ 239 ]

القيام والمأموم قد استتم القيام ففيه وجهان  
(أحدهما) لا يرجع لانه حصل في فرض (والثاني)  
يرجع وهو الاصح لان متابعة الامام أكد ألا ترى انه  
إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الامام  
لزمه العود إلي متابعته وإن كان حصل في فرض)  
\* (الشرح) حديث أنس رواه الدارقطني والبيهقي  
باسناد ضعيف ورواه الحاكم من طرق بالفاظ  
وقال هو حديث صحيح بشواهد (قوله) فتح عليه  
هو - بتخفيف التاء - أي لقنه وفتح القراءة عليه  
(وقوله) لزمه العود إلي متابعته هذا تفریع منه  
علي طريقته وقد ذكرنا في المسألة قريبا ثلاثة  
أوجه: أما أحكام الفصل ففيه مسائل (احداها) إذا  
ارتج علي الامام ووقفت عليه القراءة استحب  
للمأموم تلقينه لما سنذكره في فرع مذاهب  
العلماء ان شاء الله تعالی وكذا إذا كان يقرأ في  
موضع فسها وانتقل الي غيره يستحب تلقينه  
وكذا إذا سها عن ذكر فاهمله أو قال غيره يستحب  
للمأموم أن يقوله جهرا ليسمعه فيقوله (الثانية)  
إذا سها الامام في فعل فتركه أو هم بتغيره  
يستحب للمأموم أن يسبح ليعلمه الامام وقد سبق  
بيان دليل التسبيح في هذا في باب ما يفسد  
الصلاة فان تذكر الامام عمل بذلك وإن لم يقع  
في قلبه ما نبه عليه المأموم لم يجز له أن يعمل  
بقول المأمومين بل يجب عليه العمل بيقين  
نفسه في الزيادة والنقص ولا يقلدهم وإن كان  
عددهم كثيرا وكذا لا يقلد غيرهم ممن هو حاضر

هناك وصرح بلفظه سواء كان المخبرون قليلين أو كثيرين هذا هو الصحيح وبه قطع المصنف والاكثرون وذكر جماعة فيما إذا كان المخبرون كثيرين كثرة ظاهرة بحيث يبعد اجتماعهم علي الخطأ وجهين (احدهما) لا يرجع الي قولهم (والثاني) يرجع وممن حكاهما المتولي والبغوي وصاحب البيان: قال في البيان قال أكثر الاصحاب لا يرجع إليهم وقال أبو علي الطبري يرجع وصحح المتولي الرجوع لحديث ذي اليمين السابق في باب السهو فان ظاهره رجوع النبي صلي الله عليه وسلم إلى قول المأمومين الكثيرين وأجاب جمهور الاصحاب عن هذا بانه صلي الله عليه وسلم لم يرجع إلى قولهم بل رجع الي يقين نفسه حين ذكره فتذكر ولو جاز الرجوع الي قول غير الانسان لصدقه وترك اليقين لرجوع ذي اليمين إلى قول رسول

[ 240 ]

رسول الله صلي الله عليه وسلم حين قال " لم تقصر الصلاة ولم أنس فقال ذو اليمين بل نسيت " والله أعلم (الثالثة) إذا ترك الامام فعلا فان كان فرضا بان قعد في موضع القيام أو عكسه ولم يرجع لم يجز للمأموم متابعتها في تركه لما ذكره المصنف سواء تركه عمدا أو سهوا لانه إن تركه عمدا فقد بطلت صلاته وإن تركه سهوا ففعله غير محسوب بل يفارقه ويتم منفردا وان ترك سنة فان كان في اشتغال المأموم بها تخلف فاحش كسجود التلاوة والتشهد الاول لم يجز للمأموم الاتيان بها فان فعلها بطلت صلاته وله فراقه ليأتي بها وإن ترك الامام سجود السهو أو التسليمة الثانية أتى به المأموم لانه يفعله بعد

انقضاء القدوة فان لم يكن في اشتغال المأموم  
بها تخلف فاحش بان ترك الامام جلسة الاستراحة  
أتي بها المأموم قال اصحابنا لان المخالفة فيها  
يسيرة قالوا ولهذا لو أراد قدرها في غير موضعها  
لم تبطل صلاته وقالوا لا بأس بتخلفه للقنوت إذا  
تركة الامام ولحقه على قرب بان لحقه في  
السجدة الاولى (الرابعة) إذا قعد الامام للتشهد  
الاول وانتصب المأموم قائما سهوا أو نهضا  
للقيام ساهيين فانتصب المأموم وعاد الامام الي  
الجلوس قبل انتصابه ففي المأموم وجهان  
مشهوران أطلقهما المصنف والغزالي وطائفة  
فقالوا (احدهما) يرجع (والثاني) لا يرجع وقال  
الشيخ أبو حامد وآخرون من العراقيين (اصحهما)  
يجب الرجوع إلى متابعة الامام (والثاني) لا يجب  
وقطع البغوي بوجوب الرجوع وقال امام الحرمين  
(احدهما) يجوز الرجوع (والثاني) لا يجوز قال ولم  
يوجب أحد الرجوع وكأنه لم ير نقل العراقيين في  
الوجوب ويحمل كلام المصنف على أن مراده أن  
الوجهين في الوجوب وفي كلامه اشارة إليه  
وكلام الغزالي على أنهما في الجواز لانه نقل من  
كلام الامام وحاصل الخلاف ثلاثة أوجه (أصحها)  
يجب الرجوع (والثاني) يحرم (والثالث) يجوز ولا  
يجب ودليل الاصح ان متابعة الامام أكد ثم يحصل  
معها التشهد ولا يفوت القيام الذي هو فيه بخلاف  
عكسه: وأما قول الاخيران من تلبس بفرض لا  
يرجع الي سنة ولا نسلم رجوعه الي سنة بل إلى  
متابعة الامام الواجبة وقد سبقت هذه الاوجه مع  
فروعها في باب سجود السهو والله اعلم \* (فرع)  
في مذاهب العلماء في تلقين الامام: قد ذكرنا ان  
مذهبنا استحبابه وحكاه ابن المنذر عن عثمان بن  
عفان وعلي بن ابي طالب وابن عمر وعطاء  
والحسن وابن سيرين وابن معقل بالقاف ونافع  
بن جبير وابي اسماء الرحبي ومالك والشافعي

واحمد واسحق قال وكرهه ابن مسعود وشريح  
والشعبي والثوري ومحمد بن الحسن قال ابن  
المنذر بالتلقين اقول وقد يحتج لمن كرهه بحديث

[ 241 ]

ابي اسحق السبيعي عن الحارث الاعور عن علي  
بن ابي طالب رضى الله عنه قال " قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يا علي لا تفتح على  
الامام في الصلاة " ودليلنا علي استحبابه حديث  
المسور - بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو -  
ابن يزيد المالكي الصحابي رضى الله عنه قال "  
شهدت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في  
الصلوات فترك شيئاً لم يقرأه فقال له رجل يا  
رسول الله انه كذا وكذا فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم هلا أذكر تنبها " رواه أبو داود  
باسناد جيد ولم يضعفه ومذهبه ان ما لم يضعفه  
فهو حسن عنده وعن ابن عمر رضى الله عنهما  
ان النبي صلى الله عليه وسلم " صلى صلاة فقرأ  
فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لابي أصليت  
معنا قال نعم قال فما منعك " رواه أبو داود  
باسناد صحيح كامل الصحة وهو حديث صحيح: وأما  
حديث النهي الذي احتج به الكارهون فضعيف جدا  
لا يجوز الاحتجاج به لان الحارث الاعور ضعيف  
باتفاق المحدثين معروف بالكذب ولان ابا داود  
قال في هذا الحديث لم يسمع أبو اسحق من  
الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها \* قال  
المصنف رحمه الله \* (وإن أحدث الامام واستخلف  
ففيه قولان قال في القديم لا يجوز لان  
المستخلف كان لا يجهر ولا يقرأ السورة ولا  
يسجد للسهو فصار يجهر ويقرأ السورة ويسجد  
للسهو وذلك لا يجوز في صلاة واحدة وقال في

الام يجوز لما روت عائشة رضى الله عنها قالت " لما مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم مرضه الذي توفي فيه قال مروا أبا بكر فليصل بالناس فقلت يا رسول الله انه رجل أسيف ومتى يقيم مقامك يبك فلا يستطيع فمر عمر فليصل بالناس فقال مروا ابا بكر فليصل بالناس فقلت يا رسول الله ان ابا بكر رجل اسيف ومتى يقيم مقامك يبك فلا يستطيع فمر عليا فليصل بالناس قال انكن لانتن صواحيبات يوسف مروا أبا بكر فليصل بالناس فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج فلما رآه أبو بكر ذهب ليستأخر فإوماً إليه بعيدة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جلس إلى جنبه فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير " فان استخلف من لم يكن معه في الصلاة

[ 242 ]

فان كان في الركعة الاولى أو الثالثة جاز على قوله في الام وان كان في الركعة الثانية أو الرابعة لم يجز لانه لا يوافق ترتيب الاول فيشوش وان سلم الامام وبقي على بعض المأمومين بعض الصلاة فقدموا من يتم بهم ففيه وجهان (احدهما) يجوز كما يجوز في الصلاة والثاني لا يجوز لان الجماعة الاولى قد تمت فلا حاجة إلى الاستخلاف) \* (الشرح) حديث عائشة في استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر رضى الله عنه وخروجه وتأخر أبي بكر وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالناس رواه البخاري ومسلم (قولها) أبو بكر رجل اسيف أي حزين قوله صلى الله عليه وسلم " أي في صواحب

يوسف تظاهرن علي ما بردن والحاجهن فيه  
كتظاهر امرأة العزيز ونسوتها علي صرف يوسف  
صلي الله عليه وسلم عن رأيه في الاعتصام  
فحماء الله الكريم منهن والمشهور في اكثر  
روايات الحديث صواحب وفي المهذب صواحب  
والاول أخرى على اللغة (وقوله) في المهذب  
فمر عليا فليصل بالناس ليس لعلي ذكر في هذا  
الموضع في الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث  
المشهوره ووقع في المهذب يبكي ولا يستطيع  
في الموضوعين وفي الصحيح زيادة فلا يستطيع أن  
يصلي بالناس وفي بعض روايات الصحيح لا يسمع  
الناس وفي بعضها لا يقدر علي القراءة قوله  
فوجد رسول الله صلي الله عليه وسلم من نفسه  
خفة هي - بسكر الخاء - أي نشاطا وقوة وقول  
المصنف فيشوش هذه اللفظة معدودة عند  
جماهير أهل اللغة في لحن العوام قالوا وصوابه  
فيهوس ومعناه يخلط وغلط أهل المعرفة الليث  
والجوهري في تجويزهما التشويش قال ابن  
الجواليقي في كتابه لحن العوام اجمع أهل اللغة  
على أن التشويش لا أصل له في العربية وأنه من  
كلام المولدين وخطوا الليث فيه: أما أحكام  
الفصل فقال أصحابنا إذا خرج الامام عن الصلاة  
بحديث تعمده أو سبقه أو نسيه أو بسبب آخر أو بلا  
سبب ففي جواز الاستخلاف قولان مشهوران  
(الصحيح) الجديد جوازه للحديث الصحيح  
(والقديم) والاملاء وقد ثبت في الصحيحين أن  
رسول الله صلي الله عليه وسلم " استخلف أبا  
بكر رضي الله عنه مرتين مرة في مرضه ومرة  
حين ذهب النبي صلي الله عليه وسلم ليصلح بين  
بني عمرو بن عوف وصلي أبو بكر بالناس فحضر  
النبي صلي الله عليه وسلم وهو في أثناء الصلاة  
فاستأخر أبو بكر واستخلف النبي صلي الله عليه  
وسلم " ومن أصحابنا من قطع بالجواز وقال

انما القولان في الاستخلاف في الجمعة خاصة وهذا أقوى في الدليل ولكن المشهور في المذهب طرد القولين في جميع الصلوات فرضها ونفلها قال أصحابنا فان منعنا الاستخلاف أتم المأمومون صلاتهم فرادى وان جوزناه فيشترط كون الخليفة صالحا لامامة هؤلاء المصلين فلو استخلف لامامة الرجال امرأة فهو لغو ولا تبطل صلاتهم الا أن يقتدوا بها وكذا لو استخلف أميا أو أخرس أو أرت وقلنا بالصحيح أنه لا تصح امامتهم قال امام الحرمين ويشترط الاستخلاف علي قرب فلو فعلوا في الانفراد ركنا امتنع الاستخلاف بعده وأما صفة الخليفة فان استخلف مأموما يصلى تلك الصلاة أو مثلها في عدد الركعات صح بالاتفاق وسوا كان مسبوقا أم غيره وسوا استخلفه في الركعة الاولى أو غيرها لانه ملتزم لترتيب الامام باقتدائه فلا يؤدي الي المخالفة فان استخلف اجنبيا فتلاثة أوجه (الصحيح) الذي قطع به المصنف والجمهور انه ان استخلف في الركعة الاولى أو الثالثة من رباعية جاز لانه لا يخالفهم في الترتيب وان استخلفه في الثانية أو الاخيرة لم يجز لانه مأمور بالقيام غير ملتزم لترتيب الامام وهم مأمورون بالعود على ترتيب الامام فيقع الاختلاف (والوجه الثاني) وهو قول الشيخ أبي حامد ان استخلفه في الاولى جاز وان استخلفه في غيرها لم يجز لانه إذا استخلفه في الثالثة خالفه في الهيئات فيجهر وكان ترتيب غير ملتزم لترتيب الامام (والوجه الثالث) وبه قطع جماعة منهم امام الحرمين انه لا يجوز استخلاف غير مأموم مطلقا قال امام الحرمين فلو قدم

الامام اجنبيا لم يكن خليفة بل هو عاقد لنفسه صلاة فان اقتدى به المأمومون فهو اقتداء منفردين في اثناء الصلاة وقد سبق الخلاف فيه في هذا الباب لان قدوتهم انقطعت بخروج الامام والمذهب الاول قال أصحابنا وإذا استخلف مأموما مسبقا لزمه مراعاة ترتيب الامام فيقعد موضع قعوده ويقوم موضع قيامه كما كان يفعل لو لم يخرج الامام من الصلاة فلو اقتدى المسبوق في ثانية الصبح ثم احدث الامام فيها فاستخلفه فيها قنت وقعد عقبها وتشهد ثم يقنت في الثانية لنفسه ولو كان الامام قد سها قبل اقتدائه أو بعده سجد في آخر صلاة الامام وأعاد في آخر صلاة نفسه على أصح القولين كما سبق وإذا تمت صلاة الامام قام لتدارك ما عليه والمأمومون بالخيار ان شاءوا فارقوه وسلموا وتصح صلاتهم بلا خلاف للضرورة وان شاءوا صبروا جلوسا ليسلموا معه هذا كله إذا عرف

[ 244 ]

المسبوق نظم صلاة الامام وما بقى منها فان لم يعرف فقولا ن حكاهما صاحب التلخيص وآخرون وهما مشهوران لكن قال الشيخ أبو علي السنجى وغيره ليس هما منصوبين للشافعي بل خرجهما ابن سريج وقيل هما وجهان أقيسهما لا يجوز وقال الشيخ أبو علي (اصحهما) الجواز ونقل ابن المنذر عن الشافعي الجواز ولم يذكره غيره قال أصحابنا فعلى هذا يراقب الخليفة المأمومين إذا أتم الركعة فان هموا بالقيام قام والا قعد قال البغوي ولا يمنع قبول غيره وإشارته من استخلافه كما لو أخبره الامام ان الباقي من الصلاة كذا فانه يجوز اعتماده للخليفة بالاتفاق

قال اصحابنا وسهو الخليفة قبل حدث الامام  
يحملة الامام فلا يسجد له احد وسهو بعد  
الاستخلاف يقتضى سجوده وسجودهم وسهو  
القوم قبل حدث الامام وبعد الاستخلاف محمول  
وبينهما غير محمول بل يسجد الساهي بعد سلام  
الخليفة ولو احرم بالظهر خلف مصلي الصبح  
فاحدث الامام واستخلفه قنت في الثانية لانه  
محل قنوت الامام فلا يقنت في آخر صلاته ولو  
احرم بالصبح خلف الظهر فاحدث الامام وحده لم  
يقنت في آخر صلاته هكذا نقلهما البغوي ثم قال  
ويحتمل ان يقال يقنت في المسألة الاخيرة دون  
الاولى وفي اشتراط نية القدوة بالخليفة في  
الجمعة وغيرها وجهان حكاهما البغوي وآخرون  
(اصحهما) واشهرهما لا يشترط لان الخليفة قائم  
مقام الاول وقد سبقت نية الاقتداء (والثاني)  
يشترط لانهم بحدث الاول صاروا منفردين ولهذا  
لحقهم سهو انفسهم بين الحدث والاستخلاف  
قال اصحابنا وإذا لم يستخلف الامام قدم القوم  
واحدا بالاشارة ولو تقدم واحد بنفسه جاز وتقديم  
القوم اولى من استخلاف الامام لانهم المصلون  
قال امام الحرميين ولو قدم الامام واحدا والقوم  
آخر فاطهر الاحتمالين ان تقديم القوم اولي قال  
البغوي وغيره ويجوز استخلاف اثنين وثلاثة  
واربعة واكثر يصلى كل واحد منهم بطائفة في  
غير الجمعة ولكن الاولى الاقتصار على واحد  
وحكى ابن المنذر جوازه عن الشافعي ومنعه عن  
ابي حنيفة قال البغوي وغيره وإذا تقدم خليفة  
فمن شاء تابعه ومن شاء أتم منفردا قال البغوي  
وغيره فلو تقدم الخليفة فسبقه حدث ونحوه جاز  
لثالث أن يتقدم فان سبقه حدث ونحوه فلرابع  
واكثر وعلي جميعهم ترتيب صلاة الامام الاصلى  
ويشترط فيهم ما شرط في الخليفة الاول ولو  
توضأ الامام وعاد واقتدى بخليفة ثم أحدث

الخليفة فتقدم الامام الاول جاز هذا مختصر ما يتعلق بالاستخلاف في غير الجمعة أما الاستخلاف في الجمعة فقد ذكره المصنف في بابها وهناك يشرح ان شاء الله تعالى \* (فرع) إذا سلم الامام وفي المأمومين مسبوقون فقاموا لتمام صلاتهم فقدموا من يتممها بهم واقتدوا به ففي جوازه وجهان حكاهما المصنف والبندنجي والشيخ أبو حامد والمحاملي والجرجاني

---

[ 245 ]

وأخرون من العراقيين (أصحهما) الجواز قال الشيخ أبو حامد والمحاملي في التجريد وهو قول أبي اسحاق قياسا علي الاستخلاف قالا والوجهان مفرعان على جواز الاستخلاف فان منعناه لم يجز هذا وجهها واحدا ما ذكرته من تصحيح الجواز فاعتمده ولا تغتر بما في الانتصار لابي سعيد بن عصفور من تصحيح المنع وكأنه اغتر بقول الشيخ أبي حامد في تعليقه لعل الاصح المنع والله أعلم فلو كان هذا في الجمعة لم يجز للمسبوقين الاقتداء فيما بقي عليهم وجهها واحدا لانه لا تجوز جمعة بعد جمعة بخلاف غيرها \* (فرع) في مذاهب العلماء في الاستخلاف: قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا جوازه قال البغوي وهو قول اكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعلى وعلقمة وعطاء والحسن البصري والنخعي والثوري ومالك وأصحاب الرأي واحمد ولم يصرح ابن المنذر بحكاية منع الاستخلاف عن احد \* قال المصنف رحمه الله \* (وان نوى المأموم مفارقة الامام وأتم لنفسه فان كان لعذر لم تبطل صلاته " لان معاذنا رضي الله عنه اطلال القراءة فانفرد عنه اعرابي وذكر ذلك للنبي صلي الله عليه وسلم

فلم ينكر عليه " وان كان لغير عذر ففيه قولان (أحدهما) تبطل لانهما صلاتان مختلفتان في الحكم فلا يجوز أن ينتقل من احدهما الي الاخرى كالظهر والعصر (والثانى) يجوز وهو الاصح لان الجماعة فضيلة فكان له تركها كما لو صلي بعض صلاة النفل قائما ثم قعد) \* (الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية جابر ثم في روايات البخاري ومسلم وغيرهما أن هذه القصة كانت في صلاة العشاء وفي رواية لابي داود والنسائي كانت في المغرب وفي رواية الصحيحين وغيرهما أن معاذاً افتتح سورة البقرة وفي رواية للامام أحمد من رواية بريدة أنه كان في صلاة العشاء فقرأ (اقتربت الساعة) فيجمع بين الروايات بان يحمل علي انها قضيتان لشخصين فقد اختلف في اسم هذا الرجل كما سنوضحه ان شاء الله تعالى ولعل ذلك كان في ليلة واحدة فان معاذاً لا يفعله بعد النهى ويبعد أنه نسي النهى و اشار البيهقي الي ترجيح رواية العشاء ورد الرواية الاخرى فقال روايات العشاء اصح وهو كما قال لكن الجمع بين الروايات أولى وجمع بعض العلماء بين رواية القراءة بالبقرة والقراءة باقتربت بانه قرأ هذه في ركعة وهذه في ركعة وأما قول المصنف فانفرد عنه اعرابي فليس بمقبول بل الصواب انصرف عنه انصاري صاحب ناضح ونجل هكذا جاء مبينا في الصحيحين واختلف في اسمه ففي رواية لابي داود اسمه حزم بن ابي كعب وقيل اسمه حازم وقيل سليم والاصح انه حرام - بالراء - بن ملحان خال أنس بن مالك ولم يذكر

الخطيب البغدادي في المبهمات غيره واتفق الشافعي والاصحاب على الاستدلال بهذا الحديث في هذه المسألة وهي مفارقة الامام والبناء علي ما صلى معه لكن احتج به الشافعي في الام والشيخ أبو حامد وآخرون علي المفارقة بغير عذر قالوا وتطويل القراءة ليس بعذر واحتج المصنف وآخرون علي المفارقة بعذر وجعلوا طول القراءة عذرا وعلي التقديرين في الاستدلال به اشكال لانه ليس فيه تصريح بانه فارقه وبني علي صلاته بل ثبت في صحيح مسلم في رواية انه استأنف الصلاة ولفظ روايته قال " افتتح معاذ بسورة البقرة فانحرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف " وهذا لفظه بحروفه وفيه تصريح بانه لم يبن بل قطع الصلاة ثم استأنفها فلا يحصل منه دلالة للمفارقة والبناء وقد أشار البيهقي الي الجواب عن هذا الاشكال فقال لا أدري هل حفظت هذه الزيادة التي في مسلم لكثرة من روى هذا الحديث عن سفين دون هذه الزيادة وانما انفرد بها محمد بن عباد عن سفيان وهذا الجواب فيه نظر لانه قد تقرر وعلم أن المذهب الصحيح الذي عليه الجمهور من أصحاب الحديث والفقهاء والاصول قبول زيادة الثقة لكن يعتضد قول البيهقي بما قررناه في علوم الحديث ان اكثر المحدثين يجعلون مثل هذه الزيادة شاذة ضعيفا مردودا فالشاذ عندهم أن يرووا ما لا يرويه سائر الثقات سواء خالفهم أم لا ومذهب الشافعي وطائفة من علماء الحجاز أن الشاذ ما يخالف الثقات اما ما لا يخالفهم فليس بشاذ بل يحتج به وهذا هو الصحيح وقول المحققين فعلي قول اكثر المحدثين هذه اللفظة شاذة لا يحتج بها كما اشار إليه البيهقي ويؤيده ان في رواية الامام احمد ابن حنبل في مسنده في هذا الحديث من رواية أنس " ان هذا الرجل دخل المسجد مع

القوم فلما رأى معاذًا طول تجوز في صلاته ولحق  
بنخلة يسقيه فلما قضى معاذًا الصلاة قيل له ذلك  
قال انه لمنافق تعجل عن الصلاة من أجل شقى  
نخله " واما قول المصنف لانهما صلاتان  
مختلفتان في الحكم فاحتراز ممن نوى القصر ثم  
الانتهاء فانه تصح صلاته لانهما صلاتان ليستا  
مختلفتين في الحكم وان كانتا مختلفتين في  
العدد: اما حكم المسألة فقال اصحابنا إذا أخرج  
المأموم نفسه عن متابعة الامام نظر ان فارقه  
ولم ينو المفارقة وقطع القدوة بطلت صلاته  
بالاجماع ومن نقل الاجماع فيه الشيخ أبو حامد  
وان نوى مفارقتة وأتم صلاته منفردًا بانيا على ما  
صلي مع الامام فالمذهب وهو نصه في الجديد  
صحت صلاته مع الكراهة وفيه قول ثان أنها لا  
تبطل مطلقًا حكاه الخراسانيون وقول ثالث قديم  
تبطل ان لم يكن له عذر والا فلا قال امام  
الحرمين

[ 247 ]

والاعذار كثيرة وأقرب معتبر أن كل ما جوز ترك  
الجماعة ابتداءً جوز المفارقة والحقوا به ما إذا  
ترك الامام سنة مقصودة كالتشهد الاول والقنوت  
واما إذا لم يصبر على طول القراءة لضعف أو  
شغل فهل هو عذر فيه وجهان (أصحهما) أنه عذر  
وبه قطع المصنف لانه حمل حديث معاذ عليه  
(والثاني) لا وبه قطع الشيخ أبو حامد هذا كله إذا  
قطع المأموم القدوة الامام بعد في صلاة صحيحة  
في غير صلاة الخوف فاما إذا بطلت صلاة الامام  
بحدث ونحوه أو قام الي خامسة أو أتى بمناف غير  
ذلك فانه يفارقه ولا يضر المأموم هذه المفارقة  
بلا خلاف اما إذا فارقوا الامام في صلاة الخوف

ففيه تفصيل مذكور في بابه ولو نوى الصبح خلف  
مصلى الظهر وتمت صلاة المأموم فان شاء انتظر  
في التشهد حتى يفرغ الامام ويسلم معه وهذا  
أفضل وان شاء نوى مفارقتة وسلم وتبطل صلاته  
هنا بالمفارقة بلا خلاف لتعذر المتابعة وكذا فيما  
أشبهها من الصور ولا فرق في جميع ذلك بين أن  
ينوى المفارقة في صلاة فرض أو نفل ومذهب  
مالك وأبي حنيفة بطلان صلاة المفارق وعن أحمد  
روايتان كالقولين \*

[ 248 ]

(باب صفة الأئمة) \* قال المصنف رحمه الله \*  
(إذا بلغ الصبي حدا يعقل وهو من أهل الصلاة  
صحت امامته لما روى عمرو بن سلمة رضى الله  
عنه قال " أمت على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأنا غلام ابن سبع سنين " وفي  
الجمعة قولان قال في الام لا تجوز امامته لان  
صلاته نافلة وقال في الاملاء تجوز لانه يجوز أن  
يكون اماما في غير الجمعة فجاز أن يكون اماما  
في الجمعة كالبالغ \* (الشرح) هذا الحديث رواه  
جابر ثم في رواية البخاري في صحيحه وعمر  
وهذا بفتح العين وأبو سلمة بكسر اللام وسلمة  
صحابي واما عمرو فاختلف في سماعه من النبي  
صلى الله عليه وسلم ورؤيته اياه والاشهر أنه لم  
يسمعه ولم يره لكن كانت الركبان تمر بهم  
فيحفظ عنهم ما سمعوه من النبي صلى الله عليه  
وسلم فكان أحفظ قومه لذلك فقدموه ليصلي  
بهم وكنيته أبو يزيد - بضم الباء الموحدة وبراء -  
وقال أبو يزيد - بفتح المثناة وبالزاي - وهو من  
بنى جرم - بفتح الجيم - وقول المصنف إذا بلغ  
حدا يعقل أحسن من قول من يقول إذا بلغ سبع

سنين لان المراد أنه إذا كان مميزا صحت صلاته  
وامامته والتميز يختلف وقته باختلاف الصبيان  
فمنهم من يحصل له من سبع سنين ومنهم من  
يحصل له قبلها ومنهم من لا يميز وان بلغ سبعا  
وعشرا وأكثر: واما ضبط اكثر المحدثين وقت  
صحة سماع الصبي وتميزه بخمس سنين فقد  
ذكره المحققون وقالوا الصواب يعتبر كل صبي  
بنفسه فقد يميز لدون خمس وقد يتجاوز الخمس  
ولا يميز وقوله وهو من أهل الصلاة احتراز من  
الصبي الكافر والذي لا يحسن الصلاة: اما حكم  
المسألة فكل صبي صحت صلاته صحت امامته في  
غير الجمعة بلا خلاف عندنا وفي الجمعة قولان  
ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) الصحة هكذا  
صححه المحققون ولا يغتر بتصحيح ابن عسرون  
خلافه وصورة المسألة أن يتم العدد بغيره ويجرى  
القولان في عبد ومسافر صليا الظهر ثم أما في  
الجمعة لان صلاتهما الثانية نافلة كالصبي ووجه  
البطلان فيهما وفي الصبي أن الكمال مشروط  
في المأمومين في الجمعة ففي الامام اولى  
والصحيح الصحة في الجميع لان صلاته صحيحة  
ومذهبنا انه لا يشترط اتفاق نية الامام والمأموم  
وقد ضبط اصحابنا الخراسانيون وبعض العراقيين  
الكلام في امام الجمعة ضبطا حسنا ولخصه  
الرافعي فقال لامام الجمعة أحوال (احدها) ان  
يكون عبدا أو مسافرا فان تم العدد به لم تصح والا  
صحت على المذهب وقيل في صحتها وجهان  
وقال البندنجي وغيره قولان (اصحهما) الصحة

[ 249 ]

هذا إذا صليا الجمعة ابتداء فان كان صليا ظهر  
يومها ثم اما في الجمعة فهما متنفلان بها ففي

صحتها خلفهما ما سنذكره ان شاء الله تعالى في  
المتنفل (الثاني) أن يكون صبيا أو متنفلا فان تم  
به العدد لم تصح وان تم دونه فقولان (اصحهما)  
عند الاكثرين الصحة وهو نصه في الاملاء ونص  
في الام علي انها لا تصح قال واتفقوا علي ان  
الجواز في المتنفل اظهر منه في الصبي لانه من  
اهل الغرض ولا نقص فيه (الثالث) ان يصلوا  
الجمعة خلف من يصلي صباحا أو عصرا فكالمتنفل  
وقيل تصح قطعا لانه يصلي فرضا وان صلوا  
خلف من يصلي الظهر تامة وهي فرضه بان يكون  
له في تركه الجمعة عذر فهو كمصلي فيكون في  
صحتها الطريقتان المذهب الصحة ورجح المصنف  
بعد هذا البطلان وهو ضعيف وان صلوا خلف  
مسافر نوى الظهر مقصورة فان قلنا الجمعة  
ظهر مقصورة صح قطعا وان قلنا صلاة مستقلة  
فكمن نوى الظهر تامة فتصح علي المذهب \*  
(فرع) في مذاهب العلماء في صحة امامة الصبي  
للبالغين: قد ذكرنا ان مذهبنا صحتها وحكاها ابن  
المنذر عن الحسن البصري واسحق ابن راهويه  
وابي ثور قال وكرهها عطاء والشعبي ومجاهد  
ومالك والثوري واصحاب الرأي وهو مروى عن  
ابن عباس وقال الاوزاعي لا يؤم في مكتوبة الا  
ان لا يكون فيهم من يحفظ شيئا من القرآن غيره  
فيؤمهم المراهق وقال الزهري ان اضطروا إليه  
أمهم قال ابن المنذر وبالجواز اقول وقال  
العبدري قال مالك وأبو حنيفة تصح امامة الصبي  
في النفل دون الغرض وقال داود لا تصح في  
فرض ولا نفل وقال احمد لا تصح في الغرض  
وفى

والنفل روايتان وقال القاضى أبو الطيب قال أبو حنيفة ومالك والثوري والاوزاعي واحمد واسحق لا يجوز ان يكون اماما في مكتوبة ويجوز في النفل قال وربما قال بعض الحنفية لا تنعقد صلاته \* واحتج بحديث علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق " رواه أبو داود والنسائي باسناد صحيح ورواه أيضا من رواية عائشة رضي الله عنها وعن ابن عباس من قوله " لا يؤم غلام حتى يحتلم " ولانه غير مكلف فأشبهه المجنون \* واحتج اصحابنا بحديث عمرو بن سلمة الذى احتج به المصنف ويقوله صلى الله عليه وسلم " يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله " رواه مسلم وسنوضحه في موضعه قريبا ان شاء الله تعالى ولان من جازت امامته في النفل جازت في الفرض كالبالغ والجواب عن حديث " رفع القلم " ان المراد رفع التكليف والايجاب لا نفى صحة الصلاة والدليل عليه حديث ابن عباس في الصحيحين " انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم " وحديث انس في الصحيحين " انه صلى هو واليتيم خلف النبي صلى الله عليه وسلم " وحديث عمرو بن سلمة المذكور هنا وغيرها من الاحاديث الصحيحة وأما المروى عن ابن عباس فان صح فمعارض بالمروى عن عائشة من صحة امامة الصبيان: وإذا اختلفت الصحابة لم يحتج بعضهم ويخالف المجنون فانه لا تصح طهارته ولا يعقل الصلاة والله أعلم \* (فرع) ذكرنا أن الصحيح عندنا صحة صلاة الجمعة خلف المسافر ونقل الشيخ أبو حامد في كتاب الجمعة اجماع المسلمين عليه ونقل العبدى عن زفر واحمد أنها لا تصح ومذهبنا المشهور صحتها وراء العبد وبه قال أبو حنيفة والجمهور وقال مالك لا تصح

وهى رواية عن أحمد \* قال المصنف رحمه الله \*  
(ولا تصح امامة الكافر لانه ليس من أهل الصلاة  
فان تقدم وصلي بقوم لم يكن ذلك اسلاما منه  
لانه من فروع الايمان فلا يصير بفعله مسلما كما  
لو صام رمضان أو زكي المال وأما من صلى خلفه

[ 251 ]

فان علم بحاله لم تصح صلاته لانه علق صلاته  
بصلاة باطلة وان لم يعلم ثم علم نظرت فان كان  
كافرا متظاهرا بكفره لزمه الاعادة لانه مفطر  
في صلاته خلفه لان علي كفره اماره من الغيار  
وان كان مستترا بكفره ففيه وجهان (أحدهما) لا  
تصح لانه ليس من أهل الصلاة فلا تصح خلفه كما  
لو كان متظاهرا بكفره (والثاني) تصح لانه غير  
مفطر في الائتمام به) \* (الشرح) الامارة - بفتح  
الهمزة - ويقال الامار بلا هاء وهى العلامة علي  
الشئ والغيار - بكسر الغين - ولا تصح الصلاة  
خلف أحد من الكفار على اختلاف انواعهم وكذا  
المبتدع الذي يكفر ببدعة فان صلى خلفه جاهلا  
بكفره فان كان متظاهرا بكفره كيهودي ونصراني  
ومجوسي ووثني وغيرهم لزمه اعادة الصلاة بلا  
خلاف عندنا وقال المزني لا يلزمه فان كان  
مستترا به كمرتد ودهري وزنديق ومكفر ببدعة  
يخفيها وغيرهم فوجهان مشهوران ذكر المصنف  
دليلهما (الصحيح) منهما عند الجمهور وقول عامة  
أصحابنا المتقدمين وجوب الاعادة وصحح البغوي  
والرافعي وطائفة قليلون انه لا اعادة والمذهب  
الوجوب وممن صححه الشيخ أبو حامد والماوردي  
والقاضي أبو الطيب والبندنجي والمحاملي  
وصاحب العدة والشيخ نصر وخلائق قال أبو حامد  
والمنصوص لزوم الاعادة وهو المذهب وقال

الماوردي مذهب الشافعي وعامة اصحابه وجوب  
الاعادة قال وغلط من لم يوجب الاعادة وإذا صلى  
الكافر الاصلى اماما أو ماموما أو منفردا أو في  
مسجد أو غيره لم يصر بذلك مسلما سواء كان في  
دار الحرب أو دار الاسلام نص عليه الشافعي في  
الام والمختصر وصرح به الجمهور وقال القاضي  
ابو الطيب ان صلي في دار الحرب كان اسلاما  
وتابعه علي ذلك المصنف والشيخ أبو اسحق وقال  
المحاملي يحكم باسلامه في الظاهر ولكن لا  
يلزمه حكم الاسلام وقال صاحب التتمة إذا صلي  
حربي أو مرتد في دار الحرب قال الشافعي يحكم  
باسلامه بشرط أن لا يعلم أن هناك مسلما يقصد  
الاستهزاء

[ 252 ]

ومغايظته بالصلاة وذكر صاحب الشامل أن  
المذهب أنه لا يحكم باسلامه ثم حكى قول أبي  
الطيب ثم قال وهذا لم أره لغيره واتفق  
المتأخرون الذين حكوا قول القاضي أبي الطيب  
علي أنه ضعيف وأن المذهب أنه لا يحكم باسلامه  
كما نص عليه الشافعي والمتقدمون وهذا النص  
الذي حكاه صاحب التتمة غريب ضعيف: قال  
أصحابنا وصورة المسئلة إذا صلى ولم يسمع منه  
الشهادتان فان سمعنا منه في التشهد أو غيره  
فوجهان مشهوران (الصحيح) وبه قطع الاكثرون  
أنه يحكم باسلامه (والثاني) لا يحكم حتى يأتي  
بالشهادتين باستدعاء غيره أو بأن يقول أريد  
الاسلام ثم يأتي بهما ويجرى الوجهان فيما لو أتى  
بالشهادتين في الاذان أو غيره لا بعد استدعاء ولا  
حاكيا والصحيح الحكم باسلامه وقد سبقت  
المسألة مبسوطة في باب الاذان وممن حكى

الوجهين أبو علي بن أبي هريرة والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي والماوردي وابن الصباغ والمتولي والشيخ نصر والشاشي وخلائق غيرهم وكلهم ذكروهما في هذا الموضع وذكرهما جماعة أيضا في باب الاذان ومقصودي بهذا أن بعض كبار المتأخرين المصنفين نقلهما عن صاحب البيان مستغريا لهما وبالله التوفيق: قال الشافعي في الام والمختصر والاصحاب رحمهم الله وإذا صلى الكافر بالمسلمين عزر لافساده صلاتهم وتداعيه واستهزائه وأما قول المصنف لا يحكم باسلامه كما لو صام رمضان وزكى المال فمراده الاستدلال على أبي حنيفة رحمه الله فانه قال يحكم باسلامه إذا صلى في جماعة أو في مسجد فالزمه أصحابنا الصوم والزكاة وحكي الخراسانيون وجها لاصحابنا أنه إذا أقر بوجوب صوم أو صلاة أو زكاة حكم باسلامه بلا شهادة وضابطه علي هذا الوجه أن كل ما يصير المسلم كافرا ايحده يصير الكافر مسلما باقراره به والصحيح المشهور لا يصير والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في صلاة الكافر: قد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا أنه لا يحكم باسلامه بمجرد الصلاة وبه قال الاوزاعي ومالك وأبو ثور وداود وقال أبو حنيفة ان صلى في المسجد في جماعة أو منفردا أو خارج المسجد في جماعة أو حج وطاف أو تجرد للاحرام ولبي ووقف بعرفة صار مسلما وقال احمد إن صلى منفردا أو خارج المسجد حكم باسلامه \* واحتج لابي حنيفة بقوله تعالى (انما يعمر مساجد الله من آمن بالله) ويقوله صلى الله عليه وسلم " من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا واكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم " رواه البخاري من رواية أنس وبحديث أبي سعيد

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا رأيتم  
الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا

[ 253 ]

له بالايمان " رواه الترمذي وقال حديث حسن  
وقال الحاكم صحيح وبحديث أبي هريرة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " نهيت عن قتال  
المصلين " رواه أبو داود \* واحتج أصحابنا بحديث  
ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال " أمرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا  
أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله " رواه  
البخاري ومسلم: والجواب عن الآية أن مجرد  
صلاة واحدة ليس عمارة: وعن الحديث الاول انا لا  
نعلم أن هذه الصلاة صلاتنا: وعن الثاني أن  
ظاهره وهو مجرد اعتياد المساجد غير مراد فلا بد  
فيه من اضمار فيحمل على غير الكافر: وعن  
الثالث أنه حديث ضعيف ولو صح لكان معناه من  
عرف بالصلاة الصحيحة \* قال المصنف رحمه الله  
\* (وتجوز الصلاة خلف الفاسق لقوله صلى الله  
عليه وسلم " صلوا خلف من قال لا اله الا الله  
وعلى من قال لا اله الا الله " ولان ابن عمر رضي  
الله عنهما صلى خلف الحجاج مع فسقه) \*  
(الشرح) هذا الحديث ضعيف رواه الدار قطني  
والبيهقي من رواية ابن عمر باسناد ضعيف ورواه  
الدار قطني من طرق كثيرة ثم قال وليس منها  
شئ يثبت: وأما صلاة بن عمر خلف الحجاج بن  
يوسف فثابته في صحيح البخاري وغيره وفي  
الصحيح أحاديث كثيرة تدل على صحة الصلاة وراء  
الفساق والائمة الجائرين: قال أصحابنا الصلاة  
وراء الفاسق صحيحة ليست محرمة لكنها مكروهة  
وكذا تكره وراءه المبتدع الذي لا يكفر ببدعته

وتصح فان كفر ببدعته فقد قدمنا أنه لا تصح الصلاة وراءه كسائر الكفار ونص الشافعي في المختصر علي كراهة الصلاة خلف الفاسق والمبتدع فان فعلها صحت وقال مالك لا تصح وراء فاسق بغير تأويل كشارب الخمر والزاني وذهب جمهور العلماء الي صحتها \* (فرع) قد ذكرنا أن من يكفر ببدعته لا تصح الصلاة وراءه ومن لا يكفر تصح فممن يكفر من يجسم تجسيما صريحا ومن ينكر العلم بالجزئيات واما من يقول بخلق القرآن فهو مبتدع واختلف أصحابنا في تكفيره فاطلق أبو علي الطبري في الافصاح والشيخ أبو حامد الاسفراينى

[ 254 ]

ومتابعوه القول بانه كافر قال أبو حامد ومتابعوه المعزلة كفار والخوارج ليسوا بكفار ونقل المتولي بتكفير من يقول بخلق القرآن عن الشافعي وقال القفال وكثيرون من الاصحاب يجوز الاقتداء بمن يقول بخلق القرآن وغيره من أهل البدع قال صاحب العدة هذا هو المذهب (قلت) وهذا هو الصواب فقد قال الشافعي رحمه الله أقبل شهادة أهل الأهواء الا الخطابية لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم ولم يزل السلف والخلف يرون الصلاة وراء المعتزلة ونحوهم ومناكحتهم وموارثتهم واجراء سائر الاحكام عليهم وقد تأول الامام الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وغيره من أصحابنا المحققين ما نقل عن الشافعي وغيره من العلماء من تكفير القائل بخلق القرآن على أن المراد كفران النعمة لا كفران الخروج عن الملة وحملهم علي هذا التأويل ما ذكرته من اجراء احكام الاسلام عليهم

قال ابن المنذر اجاز الشافعي الصلاة خلف من  
أقامها يعنى من أهل البدع وأن كان غير محمود  
في دينه أن حاله أبلغ في مخالفة حد الدين هذا  
لفظه قال ابن المنذر ان كفر ببدعة لم تجز  
الصلاة وراءه والا فتجوز وغيره أولى \* قال  
المصنف رحمه الله \* (ولا يجوز للرجل أن يصلي  
خلف المرأة لما روى جابر رضى الله عنه قال "  
خطبنا رسول الله

[ 255 ]

صلي الله عليه وسلم فقال لا تؤمن المرأة رجلا "  
فان صلي خلفها ولم يعلم ثم علم لزمه الاعداء  
لان عليها امانة تدل على انها امرأة فلم يعذر في  
صلاته خلفها ولا تجوز صلاة الرجل خلف الخنثى  
المشكل لجواز أن يكون امرأة ولا صلاة الخنثى  
خلف لخنثى لجواز أن يكون المأموم رجلا والامام  
امرأة) \* (الشرح) حديث جابر رواه ابن ماجه  
والبيهقي باسناد ضعيف واتفق اصحابنا على انه  
لا تجوز صلاة رجل بالغ ولا صبي خلف امرأة حكاه  
عنهم القاضي أبو الطيب والعبدي ولا خنثى  
خلف امرأة ولا خنثى لما ذكره المصنف وتصح  
صلاة المرأة خلف الخنثى وسواء في منع امامة  
المرأة للرجال صلاة الغرض والتراويح وسائر  
النوافل هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من  
السلف والخلف رحمهم الله وحكاه البيهقي عن  
الفقهاء السبعة فقهاء المدينة التابعين وهو  
مذهب مالك وأبي حنيفة وسفيان واحمد وداود  
وقال أبو ثور والمزني وابن جرير تصح صلاة  
الرجال وراءها حكاه عنهم القاضي أبو الطيب  
والعبدي وقال الشيخ أبو حامد مذهب الفقهاء  
كافة أنه لا تصح صلاة الرجال وراءها الا أبا ثور

والله اعلم: قال اصحابنا فان صلي خلف المرأة ولم يعلم انها امرأة ثم علم لزمه الاعادة بلا خلاف لما ذكره المصنف وان صلي رجل خلف خشي أو خشي خلف خشي ولم يعلم انه خشي ثم علم لزمه الاعادة فان لم يعيدا حتى بان الخشي الامام رجلا فهل تسقط الاعادة فيه قولان مشهوران عند الخراسانيين (اصحهما) عندهم لا تسقط الاعادة وهو مقتضى كلام العراقيين قالوا ويجزى القولان فيما لو اقتدى خشي بخشي فبان المأموم وفيما لو اقتدى خشي بامرأة فبان الخشي امرأة ولو بان في أثناء الصلاة ذكورة الخشي الامام أو انوثة الخشي المصلي خلفت امرأة أو خشي ففي بطلان صلاته وجواز اتمامها القولان كما بعد الفراغ وحكي الرافعي وجها شادا انه لو صلي رجل خلف من ظنه رجلا فبان خشي لا اعادة عليه والمشهور القطع بوجوب الاعادة ثم إذا صلت المرأة بالرجل أو الرجال فانما تبطل صلاة الرجال واما صلاتها وصلاة من وراءها من النساء فصحيحة في جميع الصلوات الا إذا صلت بهم الجمعة فان فيها وجهين حكاهما القاضي أبو الطيب وغيره وسنوضحهما في مسألة القارئ خلفت الامي (اصحهما) لا تنعقد صلاتها (والثاني) تنعقد ظهرا وتجزئها وهو قول الشيخ ابي حامد وليس بشئ والله اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \*

[ 256 ]

(ولا تجوز الصلاة خلف المحدث لانه ليس من أهل الصلاة فان صلي خلفه غير الجمعة ولم يعلم ثم علم فان كان ذلك في أثناء الصلاة نوى مفارقتها وأتم وان كان بعد الفراغ لم تلزمه الاعادة لانه ليس علي حدثه امارة فعذر في صلاته خلفه وان

كان في الجمعة قال الشافعي رحمه الله في الام  
ان تم العدد به لم تصح الجمعة لانه فقد شرطها  
وان تم العدد دونه صحت لان العدد قد وجد وحدثه  
لا يمنع صحة الجماعة كما لا يمنع في سائر  
الصلوات) \* (الشرح) أجمعت الامة علي تحريم  
الصلاة خلف المحدث لمن علم حدثه والمراد  
محدث لم يؤذن له في الصلاة أما محدث أذن له  
فيها كالمتيمم وسلس البول والمستحاضة إذا  
توضأت أو من لا يجد ماء ولا ترابا ففي الصلاة  
وراءهم تفصيل وخلاف نذكره فيها ان شاء الله  
تعالى فان صلى خلف المحدث بجنابة أو بول  
وغيره والمأموم عالم بحدث الامام اثم بذلك  
وصلاته باطلة بالاجماع وان كان جاهلا بحدث  
الامام فان كان في غير الجمعة انعقدت صلاته  
فان علم في أثناء الصلاة حدث الامام لزمه  
مفارقته وأتم صلاته منفردا بانيا علي ما صلى  
معه فان استمر على المتابعة لحظة أو لم ينو  
المفارقة بطلت صلاته بالاتفاق لانه صلى بعض  
صلاته خلف محدث مع علمه بحدثه وممن صرح  
ببطلان صلاته إذا لم ينو المفارقة ولم يتابعه في  
الافعال الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب في  
تعليقهما والمحاملي وخلائق من كبار الاصحاب  
وان لم يعلم حتى سلم منها أجزائه لما ذكره  
المصنف وسواء كان الامام عالما بحدث نفسه أم  
لا لانه لا تفريط من المأموم في الحالين هذا هو  
المذهب وبه قطع الجمهور وقال الشافعي رحمه  
الله في كتاب البويطى قبل كتاب الجنائز باسطر  
ان كان الامام عالما بحدثه لم تصح صلاة  
المأمومين وان كان ساهيا صحت ونقل صاحب  
التلخيص فيما إذا تعمد الامام قولين في وجوب  
الاعادة وقال هما منصوبان للشافعي قال  
القفال في شرح التلخيص قال اصحابنا غلط في  
هذه المسألة ولا

يختلف مذهب الشافعي أن الاعادة لا تجب وان  
تعمد الامام وانما حكي الشافعي مذهب مالك أنه  
ان تعمد لزم المأموم الاعادة وفي بعض نسخ  
شرح التلخيص قال القفال قال الاكثرون من  
أصحابنا لا تجب الاعادة وان تعمد وقال بعض  
أصحابنا فيها قولان وقال الشيخ أبو علي السنجى  
في شرح التلخيص أنكر أصحابنا علي صاحب  
التلخيص وقالوا المعروف للشافعي أنه لا اعادة  
وان تعمد الامام (قلت) الصواب اثبات قولين وقد  
نص علي وجوب الاعادة في البويطي ورأيت النص  
في نسخة معتمدة منه ونقله أيضا صاحب  
التلخيص وهو ثقة وامام فوجب قبوله ووجهه  
الشيخ أبو علي بان الامام العائد للصلاة محدثا  
متلاعب ليست أفعاله صلاة في نفس الامر ولا  
في اعتقاده فلا تصح الصلاة وراءه كالكافر وغيره  
ممن لا يعتقد صلاته صلاة (واما قولهم) ان الحدث  
يخفى (فيجاب) عنه بانه وان خفى فتعمد الامام  
الصلاة محدثا نادر والنادر لا يسقط الاعادة وكيف  
كان فالمذهب الصحيح المشهور انه لا اعادة إذا  
تعمد الامام اما إذا بان امام الجمعة محدثا فان تم  
العدد به فهي باطلة وان تم دونه فطريقان  
(أصحهما) أنها صحيحة وهو المنصوص في الام

وغيره وبه قطع المصنف والاكثرون (والثانى)  
في صحتها قولان ذكرهما صاحب التلخيص  
(المنصوص) أنها صحيحة (والثانى) خرجه من

مسألة الانفضاض عن الامام في الجمعة أنه تجب  
الاعادة وهذا الطريق مشهور في كتب  
الخراسانيين وذكره جماعة من العراقيين منهم  
القاضي أبو الطيب في تعليقه لكنه حكاه وجهين  
قال الشيخ أبو علي في شرح التلخيص هذا القول  
خرجه أصحابنا عن أبي العباس من مسألة من  
نسى تسبيح الركوع فرجع إليه ليسبح فأدركه  
مأموم فيه فانه لا تحسب له تلك الركعة علي  
المذهب كما سبق في الباب الماضي (وأما قول  
المصنف) في التنبيه من صلي خلف المحدث  
جاهلا به لا اعادة عليه في غير الجمعة وتجب في  
الجمعة (فمحمول) علي ما إذا تم العدد به ليكون  
موافقا لقولهم هنا ولنص الشافعي ولما قطع به  
الجمهور والله أعلم: وهذا كله فيمن أدرك كمال  
الصلاة أو الركعة مع الامام المحدث أما من أدركه  
راكعا وأدرك الركوع معه فلا تحسب له هذه الركعة  
علي الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وحكى  
الشيخ أبو علي في شرح التلخيص وامام الحرمين  
وأخرون من الخراسانيين وجهها أنه تحسب له  
الركعة قالوا وهو غلط لان الامام انما يحمل عن  
المسبوق القيام والقراءة إذا كانا محسوبين له  
وليسا هنا محسوبين له ومثل هذين الوجهين ما  
إذا أدرك المسبوق الامام في ركوع خامسة قام  
إليها ساهيا المذهب أنها لا تحسب له وقيل  
تحسب وسبقت المسألة في باب صلاة الجماعة  
مبسوطة بزيادة فروع والله أعلم \* (فرع) قد  
ذكرنا أن الصلاة خلف المحدث والجنب صحيحة إذا  
جهل المأموم حدثه وهل تكون صلاة جماعة ام  
انفراد فيه وجهان حكاهما صاحب التتمة وآخرون  
(أصحهما) وأشهرهما أنها صلاة جماعة وبه قطع  
الشيخ أبو حامد والاكثرون ونص عليه الشافعي  
في الام قال صاحب التتمة هو ظاهر ما نقله  
المزني وقد صرح المصنف به هنا في آخر تعليقه

قال الرافعي والاكثرون حدث الامام لا يمنع صحة الجماعة وثبوت حكمها في حق المأموم الجاهل حاله ولا يمنع نيل فضيلة الجماعة ولا غيره من أحكامها ودليل هذا الوجه أن المأموم يعتقد صلاته جماعة وهو ملتزم لاحكامها وقد بنينا الامر علي اعتقاده وصححنا صلاته اعتمادا على اعتقاده (والثاني) أنها صلاة فرادي لان الجماعة لا تكون إلا بأمام مصلي وهذا ليس مصليا قال صاحب التتمة ويبني علي الوجهين ثلاث مسائل (احداها) إذا أدركه مسبوق في الركوع ان قلنا صلاته

[ 259 ]

جماعة حسبت له الركعة والا فلا (الثانية) لو كان في الجمعة وتم العدد دونه ان قلنا صلاتهم جماعة أجزاء والا فلا (الثالثة) إذا سها الامام المحدث ثم علموا حدثه قبل الفراغ وفارقوه أو سها بعضهم ولم يسه الامام فان قلنا صلاتهم جماعة سجدوا لسهو الامام لا لسهوهم والا سجدوا لسهوهم لا لسهوه ولا يتوهم من هذا البناء ترجيح ادراك الركعة لمدرک ركوع الامام المحدث فان ذلك ليس بلام في البناء في اصطلاح الاصحاب بل يكون اصل الخلاف في مسائل مبنيات علي مأخذ ويختلف الترجيح فيها بحسب انضمام مرجحات الي بعضها دون بعض كما لو قالوا ان النذر هل يسلك به مسلك الواجب أم الجائز وان البراء هل هو اسقاط أم تمليك وان الحوالة بيع أم استيفاء وان العين المستعارة للرهن يكون مالکها معيرا أم ضامنا وفرعوا علي كل اصل من هذه مسائل يختلف الراجح منها وسنوضحها في مواضعها ان شاء الله تعالى \* (فرع) قد ذكرنا انه لو بان امام الجمعة محدثا وتم العدد بغيره فجمعة المأمومين

صحيحة علي الصحيح فعلى هذا ليس للامام  
اعادتها لانه قد صحت جمعة فلا تصح أخرى بعدها  
(فان قلنا) بالضعيف أنها لا تصح لزوم الامام  
والقوم أن يعيدوا الجمعة ولو بان الامام متطهرا  
والمأمومون كلهم محدثين وقلنا بالصحيح فصلاة  
الامام صحيحة ذكره صاحب البيان قال بخلاف ما  
لو كانوا عبيدا أو نساء لان ذلك سهل الوقوف عليه  
وكذا قال صاحب التتمة لو بان الامام وبعض  
القوم متطهرين وبعض القوم محدثين ولم يتم  
العدد الا بهم فان قلنا تكون الصلاة جماعة فلا  
اعادة علي الامام والمتطهرين والا فعليهم  
الاعادة \* (فرع) لو علم المأموم حدث الامام ثم  
لم يفارقه ثم صلى وراءه ناسيا علمه بحدثه لزمه  
الاعادة بلا خلاف لتفريطه \* (فرع) لو كان علي  
ثوب الامام أو بدنه نجاسة غير معفو عنها لم يعلم  
بها المأموم حتى فرغ من الصلاة قال البغوي  
والمتولي وغيرهما هو كما لو بان محدثا ولم  
يفرقوا بين النجاسة الخفية وغيرها وقال امام  
الحرمين ان كانت نجاسة خفيفة فهو كمن بان  
محدثا وان كانت ظاهرة ففيه احتمال لانه من  
جنس ما يخفى وأشار الي أنه ينبغي ان يكون  
على الوجهين فيما إذا بان كافرا مستترا بكفره  
وهذا أقوى وعليه يحمل كلام المصنف في التنبيه  
في قوله ولا تجوز الصلاة خلف محدث ولا نجس  
ثم قال فان صلى أحد هؤلاء خلف أحد هؤلاء ولم  
يعلم ثم علم اعاد الا من صلى خلف المحدث \*

[ 260 ]

(فرع) لو بان الامام مجنونا وجبت الاعادة بلا  
خلاف علي المأموم لانه لا يخفى فلو كان له حالة  
جنون وحالة افاقة أو حالة اسلام وحالة ردة

واقتردى به ولم يدر في أي حالة كان فلا إعادة عليه لكن يستحب نص عليه في الام واتفقوا عليه ولو صلوا خلف من يجهلون اسلامه فلا إعادة نص عليه في الام وكذا لو شكوا أمسلم هو أم كافر أجزأتهم صلاتهم لان اقدمه علي الصلاة بهم دليل ظاهر علي اسلامه ولم يقع خلافه ولو صلي خلف من أسلم فقال بعد الفراغ لم أكن أسلمت حقيقة أو قال كنت أسلمت ثم ارتددت فلا إعادة ايضا لان قوله مردود صرح به الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والاصحاب ولو صلوا خلف من علموه كافرا ولم يعلموا اسلامه فبان بعد الفراغ أنه كان مسلما قبل الصلاة لزمهم الاعادة بالاتفاق نص عليه في الام قال لانه لم يكن لهم أن يقتدوا به حتي يعلموا اسلامه \* (فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة خلف المحدث والجنب إذا جهل المأموم حدثه: قد ذكرنا ان مذهبنا صحة صلاة المأموم وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن عمر والحسن البصري وسعيد بن جبير والنخعي والاوزاعي وأحمد وسليمان بن حرب وأبو ثور والمزني وحكي عن علي أيضا وابن سيرين والشعبي وأبي حنيفة وأصحابه أنه يلزمه الاعادة وهو قول حماد بن ابى سليمان شيخ ابى حنيفة وقال مالك ان تعمد الامام الصلاة عالما بحدثه فهو فاسق فيلزم المأموم الاعادة علي مذهبه وان كان ساهيا فلا وحكى الشيخ أبو حامد عن عطاء انه ان كان الامام جنباً لزم المأموم الاعادة وان كان محدثاً أعاد ان علم بذلك في الوقت فان لم يعلم الا بعد الوقت فلا إعادة واحتج لمن قال بالاعادة بحديث أبى جابر البياضى عن سعيد بن المسيب عن النبي صلي الله عليه وسلم " انه صلى بالناس وهو جنب وأعاد وأعادوا " وعن عمرو بن خالد عن حبيب بن ابى ثابت عن عاصم ابن حمزة عن علي بن ابى طالب رضي الله عنه "

انه صلي بالقوم وهو جنب واعاد ثم أمرهم فأعادوا " قالوا وقياسا علي ما إذا بان كافرا أو امرأة أو صلي وراءه عالما بحدته ولان صلاته مرتبطة به بدليل انه إذا سها الامام نوجب علي المأموم سجود السهو كما نوجه علي الامام واحتج اصحابنا والبيهقي بحديث ابي هريرة رضي الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون لكم فان اصابوا فلكم وان اخطوا فلكم وعليهم " رواه البخاري وبحديث ابي بكره رضي الله عنه " ان رسول الله صلي

[ 261 ]

الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر فاوماً بيده ان مكانكم ثم جاء ورأسه يقطر فصلى بهم فلما قضى الصلاة قال انما انا بشر واني كنت جنباً " رواه أبو داود بهذا اللفظ باسناد صحيح (فان قيل) فقد ثبت في الصحيحين من رواية ابي هريرة في هذا الحديث أن النبي صلي الله عليه وسلم " حضرو قد اقيمت الصلاة وعدلت الصفوف حتى إذا قام في مصلاه قبل أن يكبر ذكر فانصرف وقال لنا مكانكم فلم ؟ ؟ ؟ قياما حتى خرج الينا وقد اغتسل يقطر رأسه ماء فكبر وصلي بنا " (فالجواب) انهما قضيتان لانهما حديثان صحيحان فيجب العمل بهما إذا امكن وقد امكن بحملهما علي قضيتين وذكر اصحابنا والبيهقي احاديث كثيرة في المسألة غير ما ذكرنا اكثرها ضعيفة فحذفناها؛ والجواب عن حديث ابي جابر البياضي انه مرسل وضعيف باتفاق اهل الحديث وقد اتفقوا علي تضعيف البياضي وقالوا هو متروك وهذه اللفظة ابلغ الفاظ الجرح وقال يحيى بن معين هو كذاب وعن حديث ابن عمرو بن خالد انه

ايضا ضعيف باتفاقهم فقد اجمعوا علي جرح ابن عمرو بن خالد قال البيهقي هو متروك رماه الحفاظ بالكذب وروى البيهقي باسناده عن وكيع قال كان ابن عمرو بن خالد كذابا فلما عرفناه بالكذب تحول إلي مكان آخر حدث عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن حمزة عن علي انه صلي بهم وهو علي غير طهارة فاعاد وامرهم بالاعادة وفيه ضعف من جهة انقطاعه ايضا فقد روي البيهقي عن سفيان الثوري قال لم يرو حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن حمزة شيئا قط وروى البيهقي باسناده عن ابن المبارك قال ليس في الحديث قوة لمن يقول إذا صلي الامام محدثا يعيد اصحابه والحديث بان لا يعيدوا أثبت لمن اراد الانصاف بالحديث واما أقيستهم فيجاب عنها بجوابين (أحدهما) انها مخالفة للسنة فوجب ردها (والثاني) انه مقصر في الصلاة وراء كافر وامرأة ومن علم حدثه بخلاف من جهل حدثه والله اعلم \*

[ 262 ]

(فرع) إذا تعمد الصلاة محدثا كان آثما فاسقا ولا يكفر بذلك ان لم يستحله هذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يكفر لتلاعبه واستهزائه بالدين ودليلنا القياس علي الزنا في المسجد وسائر المعاصي وقد سبقت المسألة في باب صفة الائمة \* (فرع) قال اصحابنا إذا ذكر الامام في أثناء صلاته انه جنب أو محدث أو المرأة المصلية بنسوة انها منقطعة حيض لم تغتسل لزمها الخروج منها فان كان موضع طهارته قريبا اشار إليهم ان يمكثوا ومضي وتطهر وعاد وأحرم بالصلاة وتابعوه فيما بقي من صلاتهم ولا يستأنفونها وان كان بعيدا اتموها ولا ينتظروه

قال القاضي أبو الطيب قال الشافعي وهم بالخيار ان شاءوا اتموها فرادى وان شاءوا قدموا احدهم يتمها بهم قال الشافعي واستحب ان يتموها فرادى قال القاضي وانما قال ذلك للخروج من الخلاف في صحة الاستخلاف وإذا اشار إليهم والموضع قريب استحب انتظاره كما ذكرنا ودليلنا الحديث السابق عن ابي بكره فان لم ينتظروه جاز ثم لهم الانفراد الاستخلاف إذا جوزناه وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه انما يستحب لهم انتظاره إذا لم يكن مضى من صلاته ركعة \* (فرع) لا تصح الصلاة وراء السكران لانه محدث قال الشافعي والاصحاب فان شرب الخمر وغسل فاه وما اصابه وصلي قبل ان يسكر صحت صلاته والاقْتداء به فلو سكر في اثنائها بطلت صلاته ولزم المأموم مفارقتة ويبنى علي صلاته فان لم يفارقه بطلت صلاته \* (فرع) قال الشافعي رحمه الله في البويطي لو صلى بهم بغير احرام لم تصح صلاتهم عامداً كان الامام أو ساهياً هذا لفظه ولعله اراد بالاحرام تكبيرة الاحرام فلا تصح صلاتهم لانه لا يخفى غالباً واما إذا كبر وترك النية فينبغي أن تصح صلاتهم خلفه لأنها خفية فهي كالحدث بل أولي بالخفاء والله أعلم \* (فرع) اجمعت الامة علي انه من صلى محدثاً مع امكان الوضوء فصلاته باطلة وتجب اعاتها بالاجماع سواء أتعمد ذلك أم نسيه أم جهله \*

قال المصنف رحمه الله \* (ويجوز للمتوضئ ان يصلى خلف المتيمم لانه اتى عن طهارته ببذل فهو كمن غسل الرجل إذا صلى خلف ماسح الخف

وفى صلاة الطاهرة خلف المستحاضة وجهان  
(أحدهما) يجوز كالمتوضئ خلف المتيّم  
(والثاني) لا يجوز لأنها لم تأت بطهارة النجس ولا  
بما يقوم مقامها فهو كالمتوضئ خلف المحدث)\*  
(الشرح) قال اصحابنا تجوز صلاة غاسل الرجل  
خلف ماسح الخف وصلاة المتوضئ خلف متيّم لا  
يلزمه القضاء بان تيمم في السفر أو في الحضر  
لمرض وجراحة ونحوها وهذا بالاتفاق فان صلي  
خلف متيّم يلزمه القضاء كمتيمم في الحضر  
ومن لم تجد ماء ولا ترابا أو امكنه تعلم الفاتحة  
فقصر وصلي لحرمة الوقت أو صلي مربوطا علي  
خشبة أو محبوسا في موضع نجس أو عاريا وقلنا  
تجب عليهم الاعداء اثم ولزمه الاعداء لان صلاة  
امامه غير مجزئة فهو كالمحدث ولو صلي من لم  
يجد ماء ولا ترابا خلف مثله لزمه الاعداء علي  
الصحيح وفيه وجه حكاه الخراسانيون واما صلاة  
الطاهرة خلف مستحاضة غير متحيرة وصلاة  
سليم خلف سلس البول أو المذي ومن به جرح  
سائل ففيها وجهان مشهوران (الصحيح) الصحة  
صححه امام الحرمين والغزالي في البسيط وقطع  
به في الوسيط وصححه البغوي وخلائق ولا يغتر  
بتصحيح صاحب الانتصار خلافه وقال امام  
الحرمين الذي كان يقطع به شيخي ونقله في  
المذهب الصحة وذكر بعض العراقيين وجها وهو  
ركيك لا اصل له واستدلوا للصحة مع ما ذكره  
المصنف بالقياس علي من صلي خلف مستحضر  
بالاحجار أو بمن علي ثوبه أو بدنه نجاسة يعفى  
عنها فان اقتداءه صحيح بالاتفاق)\* (فرع) في  
مذاهب العلماء في المسألة: قد ذكرنا ان مذهبنا  
جواز صلاة المتوضئ خلف المتيّم الذي لا يقضي  
وبه قال جمهور العلماء وحكاه ابن المنذر عن ابن  
عباس وعمار بن ياسر ونفر من الصحابة رضئ  
الله عنهم وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن

والزهري وحماد بن أبي سليمان ومالك والثوري  
وأبي حنيفة وأبي يوسف وأحمد وأسحق وأبي ثور  
قال وكراهه علي بن أبي طالب وربيعه ويحيى  
الانصاري والنخعي ومحمد بن الحسن وقال  
الأوزاعي لا يؤمهم إلا أن يكون أميراً أو يكونوا  
متممين مثله قال واجمعوا علي أن المتوضئ يؤم  
المتيمين \*

[ 264 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* (ويجوز للقائم أن  
يصلي خلف القاعد لأن النبي صلى الله عليه  
وسلم " صلي جالسا والناس خلفه قيام " ويجوز  
للراكع والساجد أن يصلي خلف المومئ الي  
الركوع والسجود لأنه ركن من أركان الصلاة فجاز  
للقادر عليه أن يأتى بالعاجز عنه كالقيام) \*  
(الشرح) هذا الحديث في الصحيحين كما  
سنوضحه في فرع مذاهب العلماء أن شاء الله  
تعالى وكانت هذه الصلاة صلاة الظهر يوم السبت  
أو الأحد توفي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين  
رواه البيهقي وقول المصنف ركن من أركان  
الصلاة احتراز من الشرط وهو العجز عن طهارة  
الحدث أو النجس لكن يرد عليه اقتداء القارئ  
بالأمامي فإنه لا يجوز على الأصح مع أنه ركن عجز  
عنه فكان ينبغي أن يقول ركن فعلي ليحترز عنه  
قال الشافعي والأصحاب يجوز للقادر علي القيام  
الصلاة وراء القاعد العاجز وللقاعد وراء  
المضطجع وللقادر علي الركوع والسجود وراء  
المومئ بهما ولايجوز للقادر على كل شئ من  
ذلك موافقة العاجز في ترك القيام أو القعود أو  
الركوع أو السجود ولا خلاف في شئ من هذا  
عندنا \* (فرع) قال الشافعي والأصحاب يستحب

للامام إذا لم يستطع القيام استخلاف من يصلى  
بالجماعة قائما كما استخلف النبي صلى الله عليه  
وسلم لان فيه خروجا من خلاف من منع الاقتداء  
بالقاعد ولان القائم اكمل وأقرب الي اكمال  
هيئات الصلاة واعترض بعض الناس علي  
الشافعي حيث قال يستحب له الاستخلاف مع أن  
النبي صلى الله عليه وسلم ام قاعدا وأجاب  
الاصحاب بجوابين (أحدهما) أن النبي صلى الله  
عليه وسلم فعل الامرين وكان الاستخلاف اكثر  
فدل على فضيلته وام قاعدا في بعض الصلوات  
ليبان الجواز (الجواب الثاني) ان الصلاة خلفه  
قاعدا أفضل منها خلف غيره قائما بدرجات بخلاف  
غيره \*

[ 265 ]

(فرع) في مذاهب العلماء: قد ذكرنا أن مذهبنا  
جواز صلاة القائم خلف القاعد العاجز وإنه لا تجوز  
صلاتهم وراءه قعودا وبهذا قال الثوري وأبو  
حنيفة وأبو ثور والحميدي وبعض المالكية وقال  
الاوزاعي واحمد واسحق وابن المنذر تجوز  
صلاتهم وراءه قعودا ولا تجوز قياما وقال مالك  
في رواية وبعض أصحابه تصح الصلاة وراءه قاعدا  
مطلقا \* واحتج لمن قال تصح الصلاة مطلقا  
بحديث رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما عن  
جابر الجعفي عن الشعبي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال " لا يؤمن أحد بعدى جالسا "  
واحتج الاوزاعي واحمد بحديث أنس أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " إنما جعل الامام  
ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا وإذا  
صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون " رواه  
البخاري ومسلم وفي الصحيحين عن عائشة وأبي

هريرة مثله \* واحتج الشافعي والاصحاب بحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " أمر في مرضه الذي توفي فيه أبا بكر رضي الله عنه أن يصلي بالناس فلما دخل في الصلاة وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فقام يهادى بين رجلين ورجلاه يخطان في الارض فجاء فجلس عن يسار أبي بكر فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس جالسا وأبو بكر قائما يقتدى أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر " رواه البخاري ومسلم هذا لفظ احدي روايات مسلم وهي صريحة في أن النبي صلى الله عليه وسلم كان الامام لانه جلس عن يسار أبي بكر ولقوله يصلي بالناس ولقوله يقتدى به أبو بكر وفي رواية لمسلم " وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير " وقوله يسمعهم التكبير يعنى انه يرفع صوته بالتكبير إذا كبر النبي صلى الله عليه وسلم وانما فعله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ضعيف الصوت حينئذ بسبب المرض وفي رواية البخاري ومسلم " أن النبي صل الله عليه وسلم جلس الي جنب ابي

[ 266 ]

بكر فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة ابي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد " ورواه من طرق كثيرة كلها دالة علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الامام وأبو بكر يقتدى به ويسمع الناس التكبير وهكذا رواه معظم الرواة: قال الشافعي والاصحاب وغيرهم من

علماء المحدثين والفقهاء هذه الروايات صريحة في نسخ الحديث السابق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " وإذا صلي جالسا فصلوا جلوسا اجمعون " فان ذلك كان في مرض قبل هذا بزمان حين ألى من نسائه وقد روى من روايات قليلة ذكرها البيهقي وغيره " أن النبي صلى الله عليه وسلم صلي في مرض وفاته خلف ابي بكر فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يصلون بصلاة ابي بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد " ورويناه من طرق كثيرة؛ واجاب الشافعي والاصحاب عنها أن صحت فانها كانت مرتين مرة صلي النبي صلى الله عليه وسلم وراء ابي بكر ومرة أبو بكر وراءه ويحصل المقصود وهو أن صلاة القادر وراء القاعد لا تجوز إلا قائما؛ وأما الجواب عن حديث " لا يؤمن أحد بعدى جالسا " فقال الدار قطني والبيهقي وغيرهما من الائمة هو مرسل ضعيف وان جابر الجعفي متفق على ضعفه ورد رواياته قالوا ولا يرويه غير الجعفي عن الشعبي قال الشافعي رحمه الله قد علم الذي احتج بهذا انه ليس فيه حجة وانه لا يثبت لانه مرسل ولانه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه والله أعلم \* (فرع) في مذاهبهم في صلاة الراكع والساجد خلف المومئ إليها: قد ذكرنا أن مذهبنا جوازها وبه قال زفر \* وقال بو حنيفة ومالك وابو يوسف ومحمد لا تجوز \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وفى صلاة القارئ خلف الامي وهو من لا يحس الفاتحة أو خلف الارت والالتغ قولان (احدهما) تجوز لانه ركن من اركان الصلاة فجاز للقادر عليه أن ياتم بالعاجز عنه كالقيام (والثاني) لا تجوز لانه يحتاج أن يحمل قراءته وهو يعجز عن ذلك فلا يجوز ان ينتصب للتحمل كالامام الاعظم إذا عجز عن تحمل اعباء الامة) \* (الشرح) الاعبا - بفتح

الهمزة وبالعين المهملة والباء الموحدة وبالمد -  
جمع عب ء - بكسر العين واسكان الباء بعدها  
همزة - كحمل واحمال والعب ء الثقل والاعباء  
الاثقال وقوله عجز - بفتح الجيم - يعجز - بكسرها  
- ويجوز عكسه لغتان الاولى افصح وقوله ركن  
احتراز من الشرط وهو إذا لم يجد

[ 267 ]

ماء ولا ترابا وصلي بحاله وكذا من عليه نجاسة  
عجز عن ازالتها فلا يجوز الاقتداء بهما (وقوله)  
الارت هو من يدغم حرفا في حرف في غير موضع  
الادغام والالغ من يبدل حرفا بحرف كالراء  
بالغين والشين بالثاء وغير ذلك: أما حكم المسألة  
فقال اصحابنا الامي من لا يحسن الفاتحة بكمالها  
سواء كان لا يحفظها أو يحفظها كلها إلا حرفا أو  
يخفف مشددا لرخاوة في لسانه أو غير ذلك  
وسواء كان ذلك لخرس أو غيره فهذا الامي  
والارت والالغ ان كان تمكن من التعلم فصلاته  
في نفسه باطلة فلا يجوز الاقتداء به بلا خلاف  
وان لم يتمكن بان كان لسانه لا يطاوعه أو كان  
الوقت ضيقا ولم يتمكن قبل ذلك فصلاته في  
نفسه صحيحة فان اقتدى به من هو في مثل حاله  
صح اقتداؤه بالاتفاق لانه مثله فصلاته صحيحة  
وان اقتدى به قارئ لا يحفظ الفاتحة كلها أو  
يحفظ منا شيئا لا يحفظه الامي ففيه قولان  
منصوصان وثالث مخرج (اصحهما) وهو الجديد لا  
يصح الاقتداء به (والقديم) ان كانت صلاة جهرية  
لم تصح وان كانت سرية صحت (والثالث) المخرج  
خرجه أبو اسحق المروزي وحكاه البندنجي عنه  
وعن ابن سريج انه يصح مطلقا ودليل الجميع  
يفهم مما ذكره المصنف \* واحتجوا للقديم بان

الامام يتحمل عن المأموم القراءة في الجهرية  
علي القديم هكذا ذكر الاقوال الثلاثة جمهور  
اصحابنا العراقيين والخراسانيين منهم الشيخ أبو  
حامد واصحابه وصاحب الحاوي والقاضي أبو  
الطيب والمحاملي في كتابه وصاحب الشامل  
والشيخ نصر وختائق من العراقيين والقاضي  
حسين والمتولي وصاحب العدة وآخرون من  
الخراسانيين وقال امام الحرمين والغزالي  
(الجديد) أنه لا يصح الاقتداء به والقديم يصح وهذا  
نقل فاسد عكس المذهب فالصواب ما سبق  
واتفق المصنفون علي أن الصحيح بطلان الاقتداء  
وهو مذهب مالك وابي حنيفة واحمد وغيرهم  
واختار المزني وابو ثور وابن المنذر صحته مطلقا  
وهو مذهب عطاء وقتادة واحتج لهم بالقياس  
علي العجز عن القيام كما ذكره المصنف وفرق  
أصحابنا بان العجز عن القيام ليس بنقص وجهل  
القراءة نقص فهو كالكفر والانوثة ولان القيام  
يعم البلوى بالعجز عنه بخلاف القراءة والله اعلم  
\* واعلم أن الاقوال الثلاثة جارية سواء علم  
المأموم ان الامام أمي ام جهل ذلك

[ 268 ]

هكذا صرح به الشيخ أبو حامد وغيره وهو مقتضى  
كلام الباقيين وشذ عنهم صاحب الحاوي فقال  
الاقوال إذا كان جاهلا وان علم لم تصح قطعا  
والمذهب ما قدمناه ولو حضر رجلان كل واحد  
يحفظ نصف الفاتحة فقط فان اتفقا في نصف  
معين جاز الاقتداء وان حفظ احدهما النصف  
الاول والاخر الآخر فايهما صلي خلف صاحبه فهو  
قارئ خلف أمي وهذا يفهم مما قدمته لكن  
افردته بالذكر كما افردته الاصحاب وليتنبه له ولو

صلي من لا يحفظ الفاتحة لكنه يحفظ سبع آيات  
غيرها خلف من لا يحفظ قرآنا بل يصلي بالاذكار  
فهو صلاة قارى خلف أمي خرجه ابو على وغيره  
ولو اقتدى ارت بالتغ فهو قارئ خلف امي لانه  
يحسن شيئا لا يحسنه والله اعلم \* (فرع) إذا صلى  
القارئ خلف امي بطلت صلاة المأموم وصحت  
صلاة الامام وكذا المأمومون الاميون كما قدمناه:  
هذا مذهبنا ومذهب احمد \* وقال أبو حنيفة ومالك  
تبطل صلاة الامام والمأموم والقارئ والامي لانه  
أمكنه الصلاة خلف قارئ فبطلت صلاته لترك  
قراءة قدر عليها؛ واحتج اصحابنا بانه اقتدى بمن  
لا يجوز اقتداؤه فلم تبطل صلاة الامام بسبب  
اقتداء المأموم كما لو صلت امرأة برجال قال  
اصحابنا وانما قلنا بسبب اقتداء المأموم لئلا  
يوردوا ما إذا صلت المرأة الجمعة برجال فان فيها  
وجهين حكاهما القاضي أبو الطيب وهذه المسألة  
من تعليقه (ارجحهما) تبطل صلاتها (والثاني)  
تنعقد ظهرا وبه قطع الشيخ أبو حامد في هذا  
الموضع من تعليقه فعلي هذا لا يصلح الايراد (وان  
قلنا) تبطل فما بطلت لبطلان صلاة المأموم بل  
لعدم شرط الجمعة وهو امامة رجل قال اصحابنا  
ولان الاصول المقررة متفقة على ان الفساد لا  
يتعدى من صلاة الامام الي المأموم (والجواب)  
عما قالوه لا نسلم انه امكنه القراءة لان عندنا  
تجب القراءة على المأموم ولانه ينتقض بالاحرس  
إذا أم ناطقا فانه امكنه ان يصلى خلفه وصلاته  
صحيحة وينتقض بالامى إذا امكنه ان يصلى خلف  
قارئ فصلي منفردا صحت بالاتفاق والله اعلم \*  
(فرع) إذا لحن في القراءة كرهت امامته مطلقا  
فان كان لحن لا يغير المعنى كرفع الهاء من الحمد  
لله كانت كراهة تنزيه وصحت صلاته وصلاة من  
اقتدى به وان كان لحنا بغير المعنى كضم التاء من  
انعمت أو كسرهما أو يبطله بان يقول (الصراط

**المستقين) فان كان لسانه يطاوعه وامكنه التعلم  
فهو مرتكب للحرام ويلزمه المبادرة بالتعلم فان  
قصر وضاق الوقت لزمه ان يصلي ويقضى**

---

[ 269 ]

**ولا يصح الاقتداء به وان لم يطاوعه لسانه أو لم  
يمض ما يمكن التعلم فيه فصلاة مثله خلفه  
صحيحة وصلاة صحيح اللسان خلفه كصلاة قارئ  
خلف أمي وان كان في غير الفاتحة صحت صلاته  
وصلاة كل احد خلفه لان ترك السورة لا يبطل  
الصلاة فلا يمنع الاقتداء قال امام الحرمين ولو  
قيل ليس لهذا اللاحن قراءة غير الفاتحة مما  
يلحن فيه لم يكن بعيدا لانه يتكلم بما ليس قرآنا  
بلا ضرورة والله أعلم قال البندنجي ولو صلي  
القارئ خلف من ينطق بالحرف بين حرفين كقاف  
غير خالصه بل مترددة بين كاف وقاف صحت  
صلاته مع الكراهة وهذا الذي ذكره فيه نظر لانه  
لم يأت بهذا الحرف وممن ذكر نحو كلام البندنجي  
الشيخ أبو حامد \* (فرع) لو اقتدى قارئ بمن طنه  
قارئاً فبان أمياً وقلنا لا تصح صلاة القارئ خلف  
أمي ففي وجوب الاعادة وجهان (اصحهما) تجب  
وبه قطع البغوي وغيره وهو مقتضى كلام  
الجمهور وسوا كانت صلاة سرية أو جهرية ولو  
اقتدى بمن لا يعرف حاله في صلاة جهرية فلم  
يجهر وجبت الاعادة بالاتفاق إذا قلنا لا تجوز صلاة  
قارئ خلف أمي نص عليه الشافعي في الام  
وصرح به اصحابنا العراقيون وغيرهم لان الظاهر  
انه لو كان قارئاً لجهر فلو سلم وقال أسررت  
ونسيت الجهر لم تجب الاعادة لكن قالوا تستحب  
ولو بان أمياً في اثناء الصلاة وقلنا تجب الاعادة  
بطلت صلاته والا فكالحدث فينوي مفارقتة ويتم**

صلاته واتفقوا على أنه لو صلى صلاة سرية خلف من لا يعرف حاله في القراءة صحت صلاته نص عليه في الام \* قال المصنف رحمه الله \* (ويجوز أن يأتى المفترض بالمتنفل والمفترض بمفترض في صلاة اخرى لما روي جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن معاذاً رضي الله عنه " كان يصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء الاخرة ثم يأتى قومه في بني سلمة فيصلي بهم " هي له تطوع ولهم فريضة العشاء ولان الاقتداء يقع في الافعال الظاهرة وذلك يكون مع اختلاف النية فاما إذا صلى الكسوف خلف من يصلي الصبح والصبح خلف من يصلي الكسوف لم يجز لانه لا يمكن الائتمام به مع اختلاف الافعال) \* (الشرح) هذا الحديث صحيح كما سنوضحه ان شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء وبنو سلمة - بكسر اللام - قبيلة معروفة من الانصار وقوله عشاء الاخرة هكذا هو في رواية مسلم ويجوز تسميتها عشاء الاخرة كما سبق في باب المواقيت ولكن قوله عشاء الاخرة من باب اضافة الموصوف الي صفته وهو جائز عند الكوفيين بغير تقدير ويصح عند البصريين بتقدير محذوف ومنه قوله تعالى (ولدار الاخرة وبجانب الغربي أي دار الحياة) الاخرة وجانب المكان الغرب : أما أحكام المسألة فمذهبنا أنه تصح صلاة النفل خلف الفرض والفرض خلف النفل وتصح صلاة

[ 270 ]

فريضة خلف فريضة اخرى توافقها في العدد كظهر خلف عصر وتصح فريضة خلف فريضة أقصر منها وكل هذا جائز بلا خلاف عندنا ثم إذا صلى الظهر خلف الصبح وسلم الامام قام

المأموم لاتمام صلاته وحكمه كحكم المسبوق ويتابع الامام في القنوت ولو أراد مفارقتة عند اشتغاله بالقنوت جاز كما سبق في نظائره ولو صلى الظهر خلف المغرب جاز بالاتفاق ويتخير إذا جلس الامام في التشهد الاخير بين مفارقتة لاتمام ما عليه وبين الاستمرار معه حتى يسلم الامام ثم يقوم المأموم الي ركعته كما قلنا في القنوت والاستمرار افضل وان كان عدد ركعات المأموم أقل كمن صلى الصبح خلف رباعية أو خلف المغرب أو صلى المغرب خلف رباعية ففيه طريقان حكاهما الخراسانيون (اصحهما) وبه قطع العراقيون جوازه كعكسه (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه قولان (اصحهما) هذا (والثاني) بطلانه لانه يدخل في الصلاة بنية مفارقة الامام فإذا قلنا بالمذهب وهو صحة الاقتداء ففرغت صلاة المأموم وقام الامام الي ما بقى عليه فالمأموم بالخيار ان شاء فارقه وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه والافضل انتظاره وان امكنه ان يقنت معه في الثانية بان وقف الامام يسيرا اقنت والا فلا وله أن يخرج عن متابعتة ليقنت وإذا صلى المغرب خلف الظهر وقام الامام إلى الرابعة لم يجز للمأموم متابعتة بل يفارقه ويتشهد وهل له أن يطول التشهد وينتظره فيه وجهان حكاهما امام الحرمين وآخرون (احدهما) له ذلك كما قلنا فيمن صلى الصبح خلف الظهر (والثاني) قال امام الحرمين وهو المذهب لا يجوز لانه يحدث تشهدا وجلوسا لم يفعله الامام ولو صلى العشاء خلف التراويح جاز فإذا سلم الامام قام الي ركعته الباقيتين والاولى أن يتمها منفردا فلو قام الامام إلى آخرين من التراويح فنوى الاقتداء به ثانيا في ركعته ففي جوازه القولان فيمن احرم منفردا ثم نوى الاقتداء الاصح الصحة وقد سبقت مسألة العشاء خلف

التراويح هذا كله إذا اتفقت الصلاتان في الافعال  
الظاهرة فلو اختلفا بان اقتدى من يصلي كسوفاً  
أو جنازة بمن يصلي ظهراً أو غيرها أو عكسه  
فطريقان (اصحهما) وبه قطع العراقيون لا تصح  
لتعذر المتابعة (والثاني) علي وجهين (احدهما)  
هذا (والثاني) يجوز وهو قول القفال لامكان  
المتابعة في البعض فعلى هذا إذا صلي الظهر  
خلف الجنازة لا يتابعه في التكبيرات والاذكار بينها  
بل إذا كبر الامام الثانية تخير المأموم ان شاء  
اخرج نفسه من المتابعة وان شاء انتظر سلام  
الامام وإذا اقتدى بمصلي الكسوف تابعه في  
الركوع الاول ثم ان شاء رفع رأسه معه وفارقه  
وان شاء انتظره في الركوع قال امام الحرمين  
وغيره وانما انتظره في الركوع ليعود الامام إليه  
ويعتدل معه عن ركوعه الثاني ولا ينتظره بعد  
الرفع لما فيه من تطويل الركن القصير قال  
البيهقي ولو أدركه في الركوع الثاني من الكسوف  
تابعه فيه وصلي معه تلك الركعة ويركع معه  
الركوع الاول من

[ 271 ]

الثانية ثم يخرج عن متابعته قال وإذا ادركه في  
الركوع الثاني من احدي الركعتين كان مدركا  
للركعة لانه ركوع محسوب للامام أما إذا صلي  
الظهر خلف العيد أو الاستسقاء فطريقان  
(احدهما) أنه كصلاته خلف الكسوف لما فيهما من  
زيادات التكبيرات (واصحهما) وبه قطع المتولي  
وغيره تصح قطعاً لاتفاقهما في الافعال الظاهرة  
بخلاف الجنازة فان تكبيراتها أركان فهي كاختلاف  
الافعال (فإذا قلنا) بالصحة لا يكبر مع الامام  
التكبيرات الزائدة لانها ليست من صلاة المأموم

ولا يخل تركها بالمتابعة فان كبرها لم تبطل  
صلاته لان الاذكار لا تبطل الصلاة ولو صلى العيد  
خلف مصلي الصبح المقضية جاز ويكبر التكبيرات  
الزائدة \* (فرع) في مذاهب العلماء في اختلاف  
نية الامام والمأموم: قد ذكرنا أن مذهبنا جواز  
صلاة المتنفل والمفترض خلف متنفل ومفترض  
في فرض آخر وحكاه ابن المنذر عن طاوس  
وعطاء والاوزاعي واحمد وأبي ثور وسليمان بن  
حرب: قال وبه أقول وهو مذهب داود وقالت  
طائفة لا يجوز نفل خلف فرض ولا فرض خلف  
نفل ولا خلف فرض آخر قاله الحسن البصري  
والزهري ويحيى بن سعيد الانصاري وربيعه وأبو  
قلاية وهو رواية عن مالك: وقال الثوري وأبو  
حنيفة لا يجوز الفرض خلف نفل ولا فرض آخر  
ويجوز النفل خلف فرض وروى عن مالك مثله \*  
واحتج لمن منع بقوله صلى الله عليه وسلم " انما  
جعل الامام ليؤتم به " رواه البخاري ومسلم من  
طرق \* واحتج اصحابنا بحديث جابر أن معاذاً " كان  
يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء  
الآخرة ثم يرجع إلى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة  
" رواه البخاري ومسلم هذا لفظ مسلم وعن جابر  
قال " كان معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه  
وسلم العشاء ثم يطلع الي قومه فيصليها لهم "  
هي له تطوع ولهم مكتوبة العشاء حديث صحيح  
رواه بهذا اللفظ الشافعي في الام ومسنده ثم  
قال حديث ثابت لا اعلم حديثا يروى من طريق  
واحد أثبت من هذا ولا أوثق يعنى رجالا قال  
البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار وكذلك  
رواه بهذه الزيادة أبو عاصم النبيل وعبد الرزاق  
عن ابن جريح كرواية شيخ الشافعي عن ابن جريح  
بهذه الزيادة وزيادة الثقة مقبولة قال والاصل ان  
ما كان موصولا بالحديث فهو منه لا سيما إذا روى  
من وجهين الا أن تقوم دلالة علي التمييز قال

والظاهر ان قوله هي له تطوع ولهم مكتوبة من قول جابر وكان اصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم أعلم بالله وأخشى له من ان يقولوا مثل هذا الا بعلم وحين حكى الرجل لرسول الله صلي الله عليه وسلم فعل

[ 272 ]

معاذ لم ينكر عليه إلا التطويل (فان قالوا) لعل معاذًا كان يصلي مع رسول الله صلي الله عليه وسلم نافلة ويقومه فريضة (فالجواب) من أوجه (أحدها) ان هذا مخالف لصريح الرواية (الثانية) الزيادة التي ذكرناها هي له تطوع ولهم مكتوبة العشاء صريح في الفريضة ولا يجوز حمله علي تطوع (الثالث) جواب الشافعي والخطابي واصحابنا وخلائق من العلماء أنه لا يجوز ان يظن بمعاذ مع كمال فقهه وعلو مرتبته أن يترك فعل فريضة مع رسول الله صلي الله عليه وسلم وفي مسجده والجمع الكثير المشتمل علي رسول الله صلي الله عليه وسلم وعلى كبار المهاجرين والانصار ويؤديها في موضع آخر ويستبدل بها نافلة قال الشافعي كيف يظن ان معاذًا يجعل صلاته مع رسول الله صلي الله عليه وسلم التي لعل صلاة واحدة معه أحب إليه من كل صلاة صلاها في عمره ليست معه وفي الجمع الكثير نافلة (الرابع) جواب الخطابي وغيره لا يجوز ان يظن بمعاذ انه يشتغل بعد اقامة الصلاة لرسول الله صلي الله عليه وسلم ولاصحابه بنافلة مع قوله صلي الله عليه وسلم " إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة " وعن جابر رضي الله عنه قال " اقبلنا مع رسول الله صلي الله عليه وسلم حتى إذا كنا بذات الرقاع وذكر الحديث إلى أن قال

فنودى بالصلاة فصلى النبي صلى الله عليه وسلم بطائفة ركعتين ثم تأخروا وصلى بالطائفة الاخرى ركعتين فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اربع ركعات وللقوم ركعتان " رواه البخاري ومسلم وعن ابي بكره قال " صلى النبي صلى الله عليه وسلم في خوف الظهر فصف بعضهم خلفه وبعضهم بازاء العدو فصلى بهم ركعتين ثم سلم فانطلق الذين صلوا معه فوقفوا موقف اصحابهم ثم جاء اولئك فصلوا خلفه فصلى بهم ركعتين ثم سلم فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم اربعاً ولاصحابه ركعتين ركعتين " رواه أبو داود والنسائي باسناد حسن وأستدل الشافعي أيضا بالقياس على صلاة المتم خلف القاصر: وأما الجواب عن حديث " انما جعل الامام ليؤتم به فهو ان المراد ليؤتم به في الافعال لا في النية ولهذا قال صلى الله عليه وسلم " انما جعل الامام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا سجد فاسجدوا " إلى آخره والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* (ولا يجوز ان يصلي الجمعة خلف من يصلي الظهر لان الامام شرط في الجمعة والامام ليس معهم في الجمعة فتصير كالجمعة بغير امام: ومن اصحابنا من قال يجوز كما يجوز أن يصلي الظهر خلف

[ 273 ]

من يصلي العصر وفي فعلها خلف المتنفل قولان (احدهما) يجوز لانهما متفقتان في الافعال الظاهرة (والثاني) لا يجوز لان من شرط الجمعة الامام والامام ليس معهم في الجمعة) \* (الشرح) هاتان المسألتان سبق شرحهما وفرعهما في اول هذا الباب (والصحيح) صحة الجمعة خلف

الظهر وخلف المتنفل والصبي والعبد والمسافر  
والله اعلم \* قال المصنف رحمه الله \* (ويكره ان  
يصلى الرجل بقوم واكثرهم له كارهون لما روى  
ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال " ثلاثة لا يرفع الله صلاتهم فوق  
رؤوسهم فذكر فيه رجلا أم قوما وهم له كارهون  
" فان كان الذى يكرهه الاقل لم يكره أن يؤمهم  
لان أحد لا يخلو ممن يكرهه \*

---

[ 274 ]

(الشرح) هذا الحديث رواه ابن ماجه في سننه  
باسناد حسن عن ابن عباس عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال " ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق  
رؤوسهم شبرا رجل أم قوما وهم له كارهون  
وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط واخوان  
متصارمان " وفى الترمذي عن ابي امامة قال "  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ثلاثة لا  
تجاوز صلاتهم أذانهم العبد الا بق حتى يرجع  
وامرأة باتت وزوجها عنها ساخط وامام قوم وهم  
له كارهون " قال الترمذي حديث حسن وفي سنن  
ابي داود وغيره

---

[ 275 ]

عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال " ثلاثة لا يقبل الله  
منهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل  
اتى الصلاة دبارا - والدبار الذى يأتيها بعد أن  
تفوته - ورجل اعتبد محرره " وفى رواية البيهقى  
والدبار أن يأتي بعد فوت الفوت ولكنه حديث

ضعيف والدبار - بكسر الدال - قال الخطابي والقاضي أبو الطيب وسائر العلماء الدبار هو أن يعتاد حضور الصلاة بعد فراغ الناس قال واعتباد المحررة أن يعتقه ثم يكتم عنقه وينكره ويحسبه بعد العتق ويستخدمه كرها \* أما احكام المسألة فقال الشافعي واصحابنا رحمهم الله يكره أن يؤم قوما وأكثرهم له كارهون ولا يكره إذا كرهه الاقل وكذا إذا كرهه نصفهم لا يكره صرح به صاحب الابانة وأشار إليه البغوي وآخرون وهو مقتضى كلام الباقيين فانهم خصوا الكراهة بكراهة الاكثرين قال اصحابنا وإنما

[ 276 ]

تكره امامته إذا كرهوه لمعنى مذموم شرعا كوال ظالم وكمن تغلب علي امامة الصلاة ولا يستحقها أولا يتصون من النجاسات أو يمحق هيئات الصلاة أو يتعاطي معيشة مذمومة أو يعاشر أهل الفسوق ونحوهم أو شبه ذلك فان لم يكن شئ من ذلك فلا كراهة والعتب علي من كرهه هكذا صرح به الخطابي والقاضي حسين والبغوي وغيرهم وحكى امام الحرمين وجماعة عن القفال أنه قال إنما يكره أن يصلى بقوم وأكثرهم له كارهون إذا لم ينصبه السلطان فان نصبه لم يكره وهذا ضعيف والصحيح المشهور انه لا فرق وحيث قلنا بالكراهة فهي مختصة بالامام أما المأمومون الذين يكرهونه فلا يكره لهم الصلاة وراءه هكذا جزم به الشيخ أبو حامد في تعليقه ونقله عن نص الشافعي وأما المأموم إذا

كره حضوره أهل المسجد فلا يكره له الحضور نص عليه الشافعي وصرح به صاحب الشامل والتتمة لانهم لا يرتبطون به ويكره أن يولي الامام الاعظم على جيش أو قوم رجلا يكرهه اكثرهم ولا يكره إن كرهه أقلهم نص عليه الشافعي وصرح به صاحباً الشامل والتتمة \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ويكره أن يصلي الرجل بامرأة اجنبية لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا يخلون رجل بامرأة فان ثالثهما الشيطان " ) \* (الشرح) المراد بالكراهة كراهة تحريم هذا إذا خلا بها: قال اصحابنا إذا أم الرجل بامرأته أو محرم له وخلا بها جاز بلا كراهة لانه يباح له الخلوة بها في غير الصلاة وان أم باجنبية وخلا بها حرم ذلك عليه وعليها للاحاديث الصحيحة التي سأذكرها إن شاء الله تعالى وان أم باجنبيات وخلا بهن فطريقان قطع الجمهور بالجواز ونقله الرافعي في كتاب العدد عن اصحابنا ودليله الحديث الذي سأذكره ان شاء الله تعالى ولان النساء المجتمعات لا يتمكن في الغالب الرجل من مفسدة ببعضهن في حضرتهن وحكي القاضي أبو الفتوح في كتابه في الخنثى فيه وجهين وحكاهما صاحب البيان عنه (احدهما) يجوز (والثاني) لا يجوز خوفاً من مفسدة ونقل امام الحرمين وصاحب العدة في

في أول كتاب الحج في مسائل استطاعة الحج أن الشافعي نص علي انه يحرم أن يصلي الرجل بنساء منفردات إلا أن يكون فيهن محرم له أو زوجة وقطع بانه يحرم خلوة رجل بنسوة إلا أن

يكون له فيهن محرم والمذهب ما سبق وان خلا  
رجلان أو رجال بامرأة فالمشهور تحريمه لانه قد  
يقع اتفاق رجال علي فاحشة بامرأة وقيل ان  
كانوا ممن تبعد مواطأتهم على الفاحشة جاز  
وعليه يتأول حديث ابن عمرو بن العاص الآتي  
والخثي مع امرأة كرجل ومع نسوة كذلك ومع  
رجل كامرأة ومع رجال كذلك ذكره القاضي أبو  
الفتوح وصاحب البيان عملا بالاحتياط وقياسا  
علي ما قاله الاصحاب في مسألة نظر الخثي كما  
سنوضحه في أول كتاب النكاح ان شاء الله تعالى  
وأما الامرد الحسن فلم أر لاصحابنا كلاما في  
الخلوة به وقياس المذهب انه يحرم الخلوة به كما  
قال المصنف والجمهور ونص عليه الشافعي كما  
سنوضحه في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى أنه  
يحرم النظر إليه وإذا حرم النظر فالخلوة أولى  
فانها أفحش واقرب الي المفسدة والمعنى  
المخوف في المرأة موجود؛ وأما الاحاديث الواردة  
في المسألة فمنها ما روى عن عقبة بن عامر  
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال " إياكم والدخول علي النساء فقال  
رجل من الانصار أفرأيت الحمو قال الحمو الموت  
" رواه البخاري ومسلم الحمو قرابة الزوج  
والمراد هنا قريب تحل له كاخ الزوج وعمه وابنتهما  
وخاله وغيرهم وأما أبوه وابنه وجده فهم محارم  
تجوز لهم الخلوة وان كانوا من الاحماء وعن ابن  
عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال " لا يخلون أحدكم بامرأة إلا مع  
ذئ محرم " رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمرو  
بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال علي المنبر " لا يخلون رجل  
بعد يومي هذا سرا على مغيبة الا ومعه رجل أو  
إثنان رواه مسلم المغيبة - بكسر الغين - التي  
زوجها غائب والمراد هنا غائب عن بيتها وان كان

في البلدة وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال  
" كانت فينا امرأة - وفى رواية كانت لنا عجوز -  
تأخذ من أصول السلق فتطرحه في القدر وتكركر  
حبات من شعير فإذا صلينا الجمعة أنصرفنا نسلم  
عليها فتقدمه الينا " رواه البخاري فهذا قد يمنع  
دلالة لهذه المسألة لانه يحتمل أن يكون فيهم  
محرم لها وليس فيه تصريح بالخلوة بها والله  
اعلم \* واعلم أن المحرم الذى يجوز القعود مع  
الاجنبية مع وجوده يشترط أن يكون ممن يستحي  
منه فان كان صغيرا

[ 279 ]

عن ذلك كابن سنتين وثلاث ونحو ذلك فوجوده  
كالعدم بلا خلاف ولا فرق في تحريم الخلوة بين  
الصلاة وغيرها كما سبق ويستوى فيها الاعمي  
والبصير ويستثنى من هذا كله مواضع الضرورة  
بان يجد امرأة اجنبية منقطعة في برية ونحو ذلك  
فيباح له استصحابها بل يجب عليه إذا خاف عليها  
لو تركها وهذا لا خلاف فيه ويدل عليه حديث  
عائشة رضى الله عنها في قصة الافك \* واعلم أن  
المحرم الذى يجوز القعود معها بوجوده يستوى  
فيه محرمه ومحرمها وفى معناه زوجها وزوجته  
والله اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ويكره  
أن يصلى خلف التمام والفأفاء لما يزيد ان في  
الحروف فان صلي خلفهما صحت صلاته لانها  
زيادة وهو مغلوب عليها) \* (الشرح) التمام الذى  
يكرر التاء والفأفاء - بالهمزة بين الفائين وبالمد -  
هو الذى يكرر الفاء قال الشافعي واصحابنا تكره  
الصلاة وراءهما وتصح لما ذكره المصنف \* (فرع)  
لا تكره امامة الاعرابي للقروى إذا كان يحسن  
الصلاة: هذا مذهبنا وحكاة ابن المنذر عن الثوري

والشافعي وأصحاب الرأي واسحق وبه اقول قال  
وكرهه أبو مجلز ومالك \* \* قال المصنف رحمه  
الله \* (السنة أن يؤم القوم اقرؤهم وافقهم لما  
روى أبو مسعود البدرى رضى الله عنه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " يؤم القوم اقرؤهم  
لكتاب الله تعالى وأكثرهم قراءة فان كانت  
قراءتهم سواء فليؤمهم اقدمهم هجرة فان كانوا  
في الهجرة سواء فليؤمهم اكبرهم سنا " وكان  
اكثر الصحابة رضى الله عنهم قراءة اكثرهم فقها  
لانهم كانوا يقرؤون الآية ويتعلمون احكامها ولان  
الصلاة يفتقر صحتها الي القراءة والفقهاء قدم  
اهلها فان زاد احدهما في القراءة أو الفقه قدم  
علي الآخر وان زاد احدهما في الفقه وزاد الآخر  
في القراءة فالافقه أولي لانه ربما حدث في  
الصلاة حادثة يحتاج الي الاجتهاد فان استويا في  
الفقه والقراءة ففيه قولان قال في القديم يقدم  
الاشرف ثم الاقدم هجرة ثم الاسن وهو الاصح  
لانه قدم الهجرة علي السن في حديث أبي  
مسعود البدرى ولا خلاف أن الشرف مقدم علي  
الهجرة فإذا قدمت الهجرة على

[ 280 ]

السن فلان يقدم عليه الشرف أولي وقال في  
الجديد يقدم الاسن ثم الاشرف ثم الاقدم هجرة  
لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال " صلوا كما رأيتموني اصلي  
وليؤذن لكم احدكم وليؤمكم اكبركم " ولان الاكبر  
اخشع في الصلاة فكان أولي والسن الذي يستحق  
به التقديم السن في الاسلام فأما إذا شاخ في  
الكفر ثم اسلم لم يقدم على شاب نشأ في  
الاسلام والشرف الذي يستحق به التقديم ان

يكون من قريش والهجرة ان يكون ممن هاجر من مكة الي رسول الله صلي الله عليه وسلم أو من اولادهم فان استويا في ذلك فقد قال بعض المتقدمين يقدم احسنهم فمن اصحابنا من قال احسنهم صورة ومنهم من قال اراد احسنهم ذكرا) \* (الشرح) حديث أبي مسعود رواه مسلم باللفظ الذي ذكرته هنا واسم ابي مسعود عقبه بن عمر والانصاري سكن بدرا ولم يشهدا في قول الاكثرين وقال المحمدون محمد بن شهاب الزهري ومحمد بن اسحق صاحب المغازي ومحمد بن اسماعيل البخاري شهدا وأما حديث مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " صلوا كما رأيتموني أصلى وليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم اكبركم " فرواه البخاري: أما حكم المسألة فقال اصحابنا الاسباب المرجحة في الامامة ستة الفقه والقراءة والورع والسن والنسب والهجرة قالوا وليس المراد بالورع مجرد العدالة الموجبة لقبول الشهادة بل ما يزيد على ذلك من حسن السيرة والعفة ومجانبة الشبهات ونحوها والاشتهار بالعبادة وأما السن فالمعتبر سن مضي في الاسلام فلا يقدم شيخ اسلم قريبا على شاب نشأ في الاسلام أو أسلم قبله وهذا متفق عليه عند اصحابنا وحجته رواية مسلم في صحيحه في حديث ابي مسعود فاقدمهم اسلاما بدل سنا والصحيح أنه لا يعتبر الشيخوخة بل يعتبر تفاوت السن لظاهر الحديث وأشار بعضهم إلى اعتبارها والصواب الاول وأما النسب فنسب قريش معتبر بالاتفاق وفي غيرهم وجهان (احدهما) لا يعتبر غير قريش واصحهما يعتبر كل نسب يعتبر في الكفاءة كالعلماء والصلحاء فعلي هذا يقدم الهاشمي والمطلبي علي سائر قريش ويتساويان هما فيقدم سائر قريش علي سائر العرب وسائر العرب على

العجم \* واحتج البيهقي وغيره لاعتبار النسب  
بحديث ابي هريرة رضى الله عنه قال " قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس تبع  
لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم  
وكافرهم تبع لكافرهم " رواه مسلم وهذا الحديث  
وان كان واردا في الخلافة فيستنبط منه امامة  
الصلاة وأما الهجرة فيقدم

(1) هذه الاحاديث تقدم سياقها من الشرح \*

من جاهر الي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
علي من لم يهاجر ومن تقدمت هجرته على من  
تأخرت وكذا الهجرة بعد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من دار الحرب الي دار الاسلام معتبرة هكذا  
واولاد من جاهر أو تقدمت هجرته يقدمون علي  
غيرهم هذا جملة القول في الترجيح فان اخص  
واحد باحد الاسباب مع الاستواء في الباقي من  
كل وجه قدم المختص ويقدم من له فقه وقراءة  
علي من له احدهما وكذا من له ثلاثة اسباب أو  
اكثر علي من دونه وان تعارضت الاسباب ففيه  
خمسة اوجه (اصحها) عند جمهور اصحابنا وهو  
المنصوص الذي قطع به المصنف والاكثر  
ونقله الشيخ أبو حامد عن الاصحاب أن الافقه  
مقدم علي الاقراء والاورع وغيرهما لما ذكره  
المصنف وبهذا قال أبو حنيفة ومالك والاوزاعي

وابو ثور (والوجه الثاني) الاقرأ مقدم على الجميع وهو قول ابن المنذر من اصحابنا وبه قال الثوري واحمد واسحق (والثالث) يستوى الافقه والاقراً ولا ترجيح لتعادل الفضيلتين فيهما وهذا ظاهر نصه في المختصر (والرابع) يقدم الاورع علي الافقه والاقراً وغيرهما قاله الشيخ أبو محمد الجوينى وجزم به البغوي والمتولي لان معظم مقصود الصلاة الخشوع والخضوع والتدبر ورجاء اجابة الدعاء والاورع أقرب الي هذا وأما القراءة فهو عارف بالواجب منها والفقه يعرف منه المحتاج إليه غالباً أما ما يخاف حدوثه في الصلاة من فهم يحتاج الي فقه كثير فامر نادر لا يفوت مقصود الورع بامر متوهم (والخامس) أن السن مقدم علي الفقه وغيره حكاه الرافعي وهو غلط منابذ للسنة الصحيحة ولنص الشافعي والاصحاب والدليل وإذا استويا في الفقه والقراءة ففيه طرق (أحدها) قاله الشيخ أبو حامد وآخرون يقدم السن والنسب علي الهجرة فان تعارض سن ونسب كشاب قرشي وشيخ غير قرشي فالجديد تقديم الشيخ والقديم الشاب واختار جماعة هذا القديم (والطريق الثاني) وجزم به المتولي والبغوي يقدم الهجرة على النسب والسن وايهما يقدم فيه القولان

[ 283 ]

(والثالث) وهى طريقة المصنف وآخرين فيه قولان (الجديد) يقدم السن ثم النسب ثم الهجرة (والقديم) يقدم النسب ثم الهجرة ثم السن وصح المصنف القديم والمختار تقديم الهجرة ثم السن لحديث أبى مسعود وأما حديث مالك بن الحويرث فانما كان خطاباً له ولرفقته وكانوا في

النسب والهجرة والاسلام متساوين وظاهر  
الحديث في الصحيحين انهم كانوا في الفقه  
والقراءة سواء فانهم هاجروا إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأقاموا عنده عشرين ليلة  
فصحبوه صحبة واحدة واشتركوا في المدة  
والسمع والرؤية فالظاهر تساويهم في جميع  
الخصال الا السن فلهذا قدمه وهذه قضية غير  
محتملة لما ذكرته أو هو متعين فلا يترك حديث  
ابي مسعود الصريح المسوق لبيان الترجيح بهذا  
والله اعلم قال اصحابنا فان تساويا في جميع  
الصفات الست قدم بنظافة الثوب والبدن على  
الاساخ وبطيب الصنعة وحسن الصوت وشبهها  
من الفضائل ونقل المصنف والاصحاب عن بعض  
متقدمي العلماء أنه يقدم احسنهم فقل احسنهم  
وجها وقل احسنهم ذكرا هكذا حكاه المصنف  
والاصحاب قال القاضي أبو الطيب هذان  
التقسيمان وجهان لاصحابنا (اصحهما) الثاني  
وقال المتولي يقدم بنظافة الثوب ثم حسن  
الصوت ثم حسن الصورة والمختار تقديم احسنهم  
ذكرا ثم احسنهم صوتا ثم حسن الهيئة وروى  
البيهقي حديثا اشار الي تضعيفه عن أبي زيد  
عمرو بن اخطب الانصاري عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال " إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم اقرؤهم  
لكتاب الله عزوجل فان كانوا في القراءة سواء  
فاكبرهم سنا فان كانوا في السن سواء  
فاحسنهم وجها " وينكر عن المصنف كونه حكاه  
عن بعض المتقدمين مع انه حديث مرفوع وان  
كان ضعيفا وحكى الشيخ بو حامد وجها انه يقدم  
الاحسن وجها على الاورع والاكثر طاعة وهذا  
الوجه غلط فاحش جدا والله اعلم \* قال اصحابنا  
وإذا تساويا كل وجه وسمح احدهما بتقديم الاخر  
والا اقرع والله اعلم \*

قال المصنف رحمه الله \* (وإذا اجتمع هؤلاء مع صاحب البيت فصاحب البيت أولى منهم لما روى أبو مسعود البدرى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا يؤمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه ولا يجلس علي تكرمته الا باذنه " فان حضر مالك الدار والمستأجر فالمستأجر أولى لانه أحق بالتصرف في المنافع وان حضر سيد العبد والعبد في دار جعلها لسكني العبد فالسيد أولى لانه هو المالك في الحقيقة وان اجتمع غير السيد مع العبد في الدار فالعبد أحق بالتصرف وان اجتمع هؤلاء وامام المسجد فامام المسجد أولى لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما " كان له مولى يصلى في مسجد فحضر فقدمه موله فقال له ابن عمر أنت أحق بالامامة في مسجدك " وان اجتمع امام المسلمين مع صاحب البيت أو مع امام المسجد فالامام أولى لان ولايته عامة ولانه راع وهم رعيته فكان تقديم الراعى أولى) \*

(الشرح) حديث ابي مسعود رواه مسلم والتكرمة - بفتح التاء وكسر الراء - وهى ما يختص به الانسان من فراش ووسادة ونحوها هذا هو المشهور: قال القاضي أبو الطيب وقيل هي المائدة وروى مسلم لا يؤمن ولا يجلس بالياء المثناة تحت المضمومة علي ما لم يسم فاعله وبالمثناة فوق المفتوحة علي الخطاب: وأما الاثر المذكور عن ابن عمر فرواه الشافعي والبيهقي باسناد حسن أو صحيح عن نافع عن ابن عمر (وقوله) اجتمع هؤلاء مع صاحب البيت ومع العبد وأشباهه هذا مما انكره الحريري في درة الغواص: وقال لا يجوز اجتمع فلان مع فلان وانما يقال

اجتمع فلان وفلان: وقد استعمل الجوهري في صحاحه اجتمع فلان مع فلان وقد اوضحته في تهذيب اللغات: قال اصحابنا رحمهم الله إذا حضر الوالى في محل ولايته قدم علي جميع الحاضرين فيقدم علي الافقه والاقراء

[ 285 ]

والاورع وعلي صاحب البيت وامام المسجد إذا أذن صاحب البيت ونحوه في اقامة الصلاة في ملكه فان لم يتقدم الوالى قدم من شاء من يصلح للامامة وان كان غيره أصلح منه لان الحق فيها له فاخصم بالتقدم والتقديم: قال البغوي والرافعي ويراعى في الولاة تفاوت الدرجة فالامام الاعظم أولى من غيره ثم الاعلي فالاعلى من الولاة والحكام وحكى الرافعي قولاً ان المالك أولى من الامام الاعظم وهذا شاذ غريب ضعيف جداً: ولو اجتمع قوم لاوالى معهم في موضع فان كان مسجداً فامامه أحق وان كان غير مسجد أو كان مسجداً ليس فيه امام فساكن الموضع بحق أولى بالتقديم والتقدم من الافقه وغيره سواء سكنه بملك أو اجارة أو عارية أو أسكنه سيده ولو حضر شريكاً في البيت أو احدهما والمستعير من الآخر لم يتقدم غيرهما الا باذنهما ولا احدهما إلا باذن الآخر فان لم يحضر إلا احدهما فهو أحق حيث يجوز انتفاعه ولو اجتمع المالك والمستأجر فوجهان (الصحيح) تقديم المستأجر وبه قطع المصنف والاكثرون لما ذكره المصنف (والثاني) المالك أحق لان المستأجر انما يملك السكنى حكاه الرافعي وان اجتمع المعير والمستعير فوجهان (الصحيح) وبه قطع المصنف والجمهور المعير احق (والثاني) المتسعر أحق لانه الساكن حكاه

الرافعي ولو حضر السيد وعبد السالك فالسيد  
أولى بالاتفاق لما ذكره المصنف سواء المأذون له  
في التجارة وغيره ولو حضر السيد والمكاتب في  
دار المكاتب فالمكاتب أولى والله أعلم \* قال  
المصنف رحمه الله \*

---

[ 286 ]

(وان اجتمع مسافر ومقيم فالمقيم أولى لانه إذا  
تقدم المقيم اتموا كلهم فلا يختلفون وإذا تقدم  
المسافر اختلفوا وان اجتمع حر وعبد فالحر أولى  
لانه موضع كمال والحر أكمل: وان اجتمع فاسق  
وعدل فالعدل أولى لانه أفضل وان اجتمع ولد زنا  
وغيره فغيره أولى لانه كرهه عمر بن عبد العزيز  
ومجاهد وان اجتمع بصير واعمى فالمنصوص  
انهما سواء لان في الاعمى فضيلة وهو انه لا يرى  
ما يلهيه وفي البصير فضيلة وهو انه يجتنب  
النجاسة وقال أبو اسحق المروزي الاعمى أولى  
وعندي أن البصير أولى لانه يجتنب النجاسة التي  
تفسد الصلاة والاعمى يترك النظر الي ما يلهيه  
ويفسد الصلاة به) \* (الشرح) هذه المسائل كلها  
كما قالها في الاحكام والدلائل إلا ان مسألة  
البصير والاعمى فيها ثلاثة أوجه مشهورة ذكر  
المصنف منها وجهين واختار الثالث لنفسه وهو  
ترجيح البصير وجعله اختياراً له ولم يحكه وجهها  
للأصحاب وهو وجه حكاة شيخه القاضي أبو  
الطيب في تعليقه وصاحب التتمة والرافعي  
وآخرون (والصحيح) عند الأصحاب ان البصير  
والاعمى سواء كما نص عليه الشافعي

---

وبه قطع الشيخ أبو حامد وآخرون واتفقوا على انه لا كراهة في امامة الاعمى للبصراء: قال اصحابنا ويقدم العدل علي فاسق أفقه وأقرأ منه لان الصلاة وراء الفاسق وان كانت صحيحة فهي مكروهة قال اصحابنا والبالغ أولي من الصبي وان كان أفقه وأقرأ لان صلاة البالغ واجبة عليه فهو أحرص علي المحافظة علي حدودها ولانه مجمع علي صحة الاقتداء به بخلاف الصبي ولو اجتمع صبي حر وبالعبد فالعبد أولى لما ذكرناه نقله القاضي أبو الطيب وآخرون في كتاب الجنائز ولو اجتمع حر غير فقيه وعبد فقيه فأيهما أولى فيه ثلاثة أوجه كالبصير والاعمى (الصحيح) تساويهما قال اصحابنا والحررة أولى من الامة لانها اكمل ولانه يلزمها ستر رأسها (فرع) ذكر المصنف والاصحاب أن المقيم أولى من المسافر فلو صلي المسافر بمقيم فهو خلاف الأولى وهل هو مكروه كراهة تنزيه فيه قولان حكاهما البندنجي والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وآخرون وقال في الام يكره وفي الاملاء لا يكره وهو الاصح لانه لم يصح فيه نهى

شرعي هذا إذا لم يكن فيهم السلطان أو نائبه كان فهو أحق بالامامة وان كان مسافراً ذكره الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب وآخرون ولا خلاف فيه وكلام المصنف هنا وفي التنبيه محمول على إذا لم يكن فيهم السلطان ولا نائبه (فرع) قال البندنجي وغيره وامامة من لا يعرف ابوه كامامة ولد الزنا فيكون خلاف الأولى

وقال البندنجي هي مكروهة (فرع) الخصي  
والمجبوب كالفحل في الامامة لا فضيلة لبعضهم  
علي بعض ذكره البندنجي وغيره (فرع) في  
مسائل تتعلق بالباب (احداها) الاقتداء باصحاب  
المذاهب المخالفين بان يقتدى شافعي بحنفي أو  
مالكي لا يرى قراءة البسمة في الفاتحة ولا  
ايجاب التشهد الاخير والصلاة علي النبي صلى  
الله عليه وسلم ولا ترتيب الوضوء وشبه ذلك  
وضابطه أن تكون صلاة الامام صحيحة في  
اعتقاده دون اعتقاد المأموم أو عكسه لاختلافهما  
في الفروع فيه أربعة أوجه (احدها) الصحة مطلقا  
قاله

[ 289 ]

القفال اعتبارا باعتقاد الامام (والثاني) لا يصح  
اقتدائه مطلقا قاله أبو اسحق الاسفرايني لانه  
وان اتى بما نشترطه ونوجهه فلا يعتقد وجوبه  
فكأنه لم يأت به (والثالث) ان اتى بما نعتبره نحن  
لصحة الصلاة صح الاقتداء وان ترك شيئا منه أو  
شككنا في تركه لم يصح (والرابع) وهو الاصح وبه  
قال أبو اسحق المروزي والشيخ أبو حامد  
الاسفرايني والبندنجي والقاضي أبي الطيب  
والاكثرون ان تحققنا تركه لشيء نعتبره لم يصح  
الاقتداء وان تحققنا الاثبات بجميعه أو شككنا صح  
وهذا يغلب اعتقاد المأموم هذا حاصل الخلاف  
فيتفرع عليه لو مس حنفي امرأة أو ترك طمأنينة  
أو غيرها صح اقتداء الشافعي به عند القفال  
وخالفه الجمهور وهو الصحيح ولو صلى الحنفي  
علي وجه لا يعتقده والشافعي يعتقده بان احتجم  
أو افتصد وصلي صح الاقتداء عند الجمهور  
وخالفهم القفال وقال الاودنى والحليمي

الامامان الجليلان من أصحابنا لوام ولى الامر أو نائبه وترك البسمة والمأموم يرى وجوبها صحت صلاته خلفه عالما كان أو ناسيا وليس له المفارقة لما فيه من الفتنة وقال الرافعي وهذا حسن ولو صلي

---

[ 290 ]

حنفى خلف شافعي علي وجه لا يعتقده الحنفي بان افتصد ففيه الخلاف ان اعتبرنا اعتقاد الامام صح الاقتداء وإلا فلا وإذا صحنا اقتداء احدهما بالآخر وصلي شافعي الصبح خلف حنفي ومكث الامام بعد الركوع قليلا وامكن المأموم القنوت قنت والا تابعه وترك القنوت ويسجد للسهو علي الاصح وهو اعتبار اعتقاد المأموم وان اعتبرنا اعتقاد الامام لم يسجد ولو صلي الحنفي خلف الشافعي الصبح فترك الامام القنوت وسجد للسهو تابعه المأموم فان ترك الامام السجود سجد المأموم ان اعتبرنا اعتقاد الامام والا فلا (الثانية) لو صلت الامة مكشوفة الرأس بحرائر مستترات صحت صلاة الجميع لان رأسها ليس بعورة بخلاف الحرة نص عليه الشافعي واتفقوا عليه (الثالثة) لا تكره امامة العبد للعبيد ولا للاحرار ولكن الحر أولي هذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو مجلز التابعي تكره امامته مطلقا وهى رواية عن ابي حنيفة وقال الضحاك تكره امامته للاحرار ولا يكره للعبيد (الرابعة) قال أبو الطيب لا يكره أن يؤم قوما فيهم أبوه أو أخ له اكبر منه هذا مذهبنا وقال عطاء لا يكره (الخامسة) قال المصنف والاصحاب غير ولد الزنا أولي بالامامة منه ولا يقال انه مكروه وأما قول الشيخ ابي حامد والعبد رى انه يكره عندنا وعند

ابى حنيفة فتساهل منه في تسميته مكروها  
وكرهه مجاهد وعمر بن عبد العزيز وقال مالك  
والليث يكره أن يكون اماما راتبا وقال الجمهور لا  
باس به ممن قال به عائشة أم المؤمنين وعطاء  
الحسن والزهرى والنخعي وعمرو بن دينار  
وسليمان بن موسى والثوري والاوزاعي واحمد  
واسحق وداود وابن المنذر \* (باب موقف الامام  
والمأموم) \* قال المصنف رحمه الله \* (السنة أن  
يقف الرجل الواحد عن يمين الامام لما روى ابن  
عباس رضي الله عنهما قال " بت

[ 291 ]

عند خالتي ميمونة فقام رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يصلى فقامت عن يساره فجعلني عن  
يمينه " فان وقف عن يساره رجع إلى يمينه فان  
لم يحسن علمه الامام كما فعل النبي صلى الله  
عليه وسلم بابن عباس فان جاء آخر أحرم عن  
يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخر المؤمنان لما  
روى جابر قال " قمت عن يسار رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فاخذ بيدي فادارني حتى أقامني  
عن يمينه وجاء جبار بن صخر حتى قام عن يسار  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ بأيدينا  
جميعا فدفعنا حتى اقامنا خلفه ولانه قبل أن  
يحرم الثاني يتغير موقف الاول ولا يزول عن  
موضعه فان حضر رجلان اصطفوا خلفه لحديث  
جابر وان حضر رجل وصبي اصطفوا خلفه لما روى  
أنس قال " قام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وصففت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا  
فصلي بنا ركعتين " وان حضر رجال وصبيان يقدم  
الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم " ليليني منكم  
اولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين

يلونهم " فان كانت معهم امرأة وقفت خلفهم  
لحديث انس وان كان معهم خنثى وقف الخنثى  
خلف الرجال والمرأة خلف الخنثى لانه يجوز أن  
يكون امرأة فلا يقف مع الرجال ) \* (الشرح)  
حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم وحديث  
جابر رواه مسلم وحديث انس رواه البخاري  
ومسلم وحديث " ليليني منكم أولوا الاحلام  
والنهي " رواه مسلم من رواية عبد الله بن  
مسعود ومن رواية ابي مسعود الانصاري البدرى  
عقبة بن عمرو وقوله صلي الله عليه وسلم "  
ليليني " ضبطناه في صحيح مسلم علي وجهين  
(احدهما) ليليني بعد اللام نون مخففة ليس  
بينهما ياء (والثانى) ليليني بزيادة ياء مفتوحة  
وتشديد النون فهذان الوجهان صحيحان ورووه  
في صحيح مسلم بهما وربما قرأه بعض الناس  
باسكان الياء وتخفيف النون وهذا باطل من حيث  
الرواية فاسد من حيث العربية (قوله) صلي الله  
عليه وسلم " اولوا الاحلام والنهي " معناه  
البالغون العقلاء الكاملون في الفضيلة (قوله)  
عن يساره بفتح الياء وكسرها والفتح أفصح عند  
الجمهور وعكسه ابن دريد والصبيان بكسر الصاد  
علي

[ 292 ]

المشهور وحكي ابن دريد كسرها وضمها والعجوز  
المذكور في حديث انس هي أم سليم كذا جاء  
مبينا في صحيح البخاري وغيره واليتيم اسمه  
ضميرة بن سعد الحميرى المدنى وجبار بن صخر -  
بحيم مفتوحة ثم باء موحدة مشددة - وهو أبو عبد  
الله بن جبار بن صخر بن أمية الانصاري السلمى -  
بفتح السين واللام - المدنى شهد العقبة وبدرا

واحدًا والخندق وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي بالمدينة سنة ثلاثين رضى الله عنه: أما احكام الفصل ففيه مسائل (احداها) السنة أن يقف المأموم الواحد عن يمين الامام رجلا كان أو صبيا قال اصحابنا ويستحب ان يتأخر عن مساواة الامام قليلا فان خالف ووقف عن يساره أو خلفه استحب له ان يتحول الي يمينه ويحترز عن افعال تبطل الصلاة فان لم يتحول استحب للامام ان يحوله لحديث ابن عباس فان استمر علي اليسار أو خلفه كره وصحت صلاته عندنا بالاتفاق (الثانية) إذا حضر امام ومأمومان تقدم الامام واصطفا خلفه سوا كانا رجلين أو صبيين أو رجلا وصبيا: هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة الا عبد الله بن مسعود وصاحبيه علقمة والاسود فانهم قالوا يكون الامام والمأمومان كلهم صفا واحدا ثبت هذا عن ابن مسعود في صحيح مسلم دليلنا حديث جابر السابق قال اصحابنا فان حضر امام ومأموم واحرم عن يمينه ثم جاء آخر احرم عن يساره ثم ان كان قدام الامام سعة وليس وراء المأمومين سعة تقدم الامام وان كان وراءهما سعة وليست قدامه تأخرا وان كان قدامه سعة ووراءهما سعة تقدم أو تأخرا وأيهما افضل فيه وجهان (الصحيح) الذي قطع به الشيخ أبو حامد والاكثرون تأخرهما لان الامام متبوع فلا ينتقل (والثاني) تقدمه قاله القفال والقاضي أبو الطيب لانه يبصر ما بين يديه ولانه فعل شخص فهو اخف من شخصين هذا إذا جاء المأموم الثاني في القيام فان جاء في التشهد والسجود فلا تقدم ولا تأخر حتي يقوموا ولا خلاف أن التقدم والتأخر لا يكون الا بعد احرام المأموم الثاني كما ذكرنا وقد نبه عليه المصنف بقوله ثم يتقدم الامام أو يتأخرا \*

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في الام لو وقف المأموم عن يسار الامام أو خلفه كرهت ذلك لهما ولا اعاده قال ولو ام اثنين فوقفا عن يمينه أو يساره أو احدهما عن يمينه والآخر عن يساره أو احدهما بجنبه والآخر خلفه أو احدهما خلفه والآخر خلف الاول كرهت ذلك ولا اعادة ولا سجود سهو لحديث ابن عباس وانس هذا نصه واتفق الاصحاب عليه (الثالثة) إذا حضر كثيرون من الرجال والصبيان يقدم الرجال ثم الصبيان هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب وصاحب المستظهرى والبيان وغيرهم انه يستحب ان يقف بين كل رجلين صبى ليتعلموا منهم افعال الصلاة والصحيح الاول لقوله صلى الله عليه وسلم ليبنى منكم اولوا الاحلام والنهى ثم الذين يلونهم " واما تعلم الصلاة فيمكن وان كانوا خلفهم وان حضر رجال وصبيان وخنثى ونساء تقدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء لما ذكره المصنف فان حضر رجال وخنثى وامرأة وقف الخنثى خلف الرجال وحده والمرأة خلفه وحدها فان كان معهم صبى دخل في صف الرجال وان حضر امام وصبى وامرأة وخنثى وقف الصبى عن يمينه والخنثى خلفهما والمرأة خلفه \* (فرع) هذا الذى ذكرناه كله في موقف الرجال غير العراة فان كانوا عراة فقد سبق في باب ستر العورة انه ان كانوا عميا أو في ظلمه صلوا جماعة ويقدم عليهم امامهم وان كانوا بصراء في ضوء فهل الافضل أن يصلوا جماعة أو فرادى فيه خلاف فان قلنا جماعة وقف امامهم وسطهم

وسبق هناك أيضا ان النساء الخالص العاريات  
والكاسيات تقف امامتهن وسطهن ولو صلى  
حنثى بنسوة تقدم

[ 294 ]

عليهن قال اصحابنا هذا كله مستحب ومخالفته  
مكروه ولا تبطل الصلاة \* (فرع) السنة عندنا ان  
يقف المأموم الواحد عن يمين الامام كما ذكرنا  
وبهذا قال العلماء كافة الا ما حكاه القاضي أبو  
الطيب وغيره عن سعيد بن المسيب أنه يقف عن  
يساره وعن النخعي ان يقف وراءه إلى ان يزيد  
الامام ان يركع فان لم يجئ مأموم آخر تقدم  
فوقف عن يمينه وهذان المذهبان فاسدان ودليل  
الجمهور حديث ابن عباس وحديث جابر وغيرهما \*  
\* قال المصنف رحمه الله \* (والسنة ان لا يكون  
موضع الامام اعلا من موضع المأموم لما روى ان  
حذيفة " صلي علي دكان والناس أسفل منه  
فجذبه سلمان حتى اقامه فلما انصرف قال اما  
علمت أن اصحابك يكرهون أن يصلي الامام علي  
شيء وهم أسفل منه قال حذيفة بلى قد ذكرت  
حين جذبتني " وكذلك لا يكون موضع المأموم أعلا  
من موضع الامام لانه إذا كره أن يعلو الامام فلان  
يكره أن يعلو المأموم أولي فان اراد الامام تعليم  
المأمومين افعال الصلاة فالسنة ان يقف على  
موضع عال لما روى سهل بن سعد رضى الله عنه  
قال " صلي رسول الله صلي الله عليه وسلم على  
المنبر فكبر وكبر الناس وراءه فقرأ وركع وركع  
الناس خلفه ثم رفع ثم رجع القهقري فسجد على  
الارض ثم عاد إلى المنبر ثم قرأ ثم ركع ثم رفع  
رأسه ثم رجع القهقري حتى

سجد بالارض ثم اقبل علي الناس فقال انما صنعت هذا لتأتموا بي ولتعلموا صلاتي " ولان الارتفاع في هذه الحالة ابلغ في الاعلام فكان اولي) \* (الشرح) حديث سهل ابن سعد رواه البخاري ومسلم من طرق (وقوله) لتعلموا - بفتح العين وتشديد اللام - أي تعلموا صفتها واما قصة حذيفة وسليمان فهكذا وقع في المذهب ان سلمان جذب حذيفة وقد رواه البيهقي في السنن الكبير هكذا باسناد ضعيف جدا والمشهور المعروف فجذبه ابو مسعود وهو البدرى الانصاري هكذا رواه الشافعي وابو داود والبيهقي ومن لا يحصي من كبار المحدثين ومصنفيهم واسناده صحيح ويقال جذب وجذب لغتان مشهورتان (قوله) فلان يكره هو بفتح اللام وسبق في كتاب الطهارة ايضا والقهقري - بفتح القافين - المشى إلى خلف قال اصحابنا يكره ان يكون موضع الامام أو المأموم اعلا من موضع الآخر فان احتيج إليه لتعليمهم افعال الصلاة أو ليلبغ المأموم القوم تكبيرات الامام ونحو ذلك استحب الارتفاع لتحصيل هذا المقصود هذا مذهبنا وهو رواية عن ابي حنيفة وعنه رواية انه يكره الارتفاع مطلقا وبه قال مالك والاوزاعي وحكى الشيخ ابو حامد عن الاوزاعي انه قال تبطل به الصلاة \* \* قال المصنف رحمه الله \* (السنة ان تقف امامة النساء وسطهن لما روى أن عائشة وام سلمة امنا نساء فقامتا وسطهن وكذا إذا

اجتمع الرجال وهم عراة فالسنة ان يقف الامام  
وسطهن لانه أستر) \* (الشرح) هذا الفصل سبق  
شرحه قريبا وحديثا امامة عائشة وام سلمة  
رواهما الشافعي في مسنده والبيهقي في سننه  
باسنادين حسنين ويقال وسط الصف باسكان  
السين قال الجوهرى تقول جلست وسط القوم  
بالاسكان لانه ظرف وجلست وسط الدار بالفتح  
لانه اسم قال وكل موضع يصلح فيه بين فهو  
وسط بالاسكان وما لا يصلح فهو بالفتح وربما  
سكن وليس بالوجه وقال الازهرى كل ما كان بين  
بعضه من بعض كوسط الفلاة والصف والمسبحة  
وحلقة الناس فهو وسط بالاسكان وما كان  
مصمما لا يبين كالدار والساحة والراحة فوسط  
بالفتح قال واجازوا في المفتوح الاسكان ولم  
يجيزوا في الساكن الفتح والله اعلم \* \* قال  
المصنف رحمه الله \* (فان خالفوا فيما ذكرناه  
فوقف الرجل عن يسار الامام أو خلفه وحده أو  
وقفت المرأة مع الرجل أو امامه لم تبطل الصلاة  
لما روى ابن عباس رضى الله عنهما " وقف عن  
يسار النبي صلى الله عليه وسلم فلم تبطل  
صلاته " واحرم أبو بكره خلف الصف وركع ثم  
مشى الي الصف فقال له النبي صلى الله عليه  
وسلم " زادك الله حرصا ولا تعد " ولان هذه  
المواضع كلها مواقف لبعض المأمومين فلا تبطل  
الصلاة بالانتقال إليها) \*

[ 297 ]

(الشرح) حديث ابن عباس ثابت من طرق في  
صحيح البخاري ومسلم وحديث ابي بكره رواه  
البخاري ومسلم من رواية ابي بكره وينكر علي  
المصنف قوله في حديث ابن عباس روى بصيغة

التمريض الموضوع للضعيف وقد سبق مرات  
التنبية علي مثل هذا وقوله صلي الله عليه وسلم  
لابي بكره ولا تعد - بفتح التاء وضم العين - قيل  
معناه لا تعد الي الاحرام خارج الصف وقيل لا تعد  
الي التأخر عن الصلاة إلي هذا الوقت وقيل لا تعد  
إلي اتيان الصلاة مسرعا؛ اما أحكام الفصل فقد  
سبق مقصودها في أوائل الباب وحاصله ان  
المواقف المذكورة كلها على الاستحباب فان  
خالفوها كره وصحت الصلاة لما ذكره المصنف  
وكذا لو صلي الامام اعلا من المأموم وعكسه لغير  
حاجة وكذا إذا تقدمت المرأة علي صفوف الرجال  
بحيث لم تتقدم علي الامام أو وقفت بجانب الامام  
أو بجانب مأموم صحت صلاتها وصلاة الرجال بلا  
خلاف عندنا وكذا لو صلي منفردا خلف الصف مع  
تمكنه من الصف كره وصحت صلاته \* (فرع) إذا  
وجد الداخل في الصف فرجة أو سعة دخلها وله  
أن يخرق الصف المتأخر إذا لم يكن فيه فرجة  
وكانت في صف قدامه لتقصيرهم بتركها فان لم  
يجد فرجة ولا سعة ففيه خلاف حكوه وجهين  
والصواب انه قولان (أحدهما) يقف منفردا ولا  
يجذب أحدا نص عليه في البويطي لئلا يحرم غيره  
فضيلة الصف السابق وهذا اختيار القاضي ابي  
الطيب (والثاني) وهو الصحيح ونقله الشيخ أبو  
حامد وغيره عن نص الشافعي وقطع به جمهور  
أصحابنا انه يستحب ان يجذب الي نفسه واحدا من  
الصف

ويستحب للمجذوب مساعدته قالوا ولا بجذبه الا  
بعد احرامه للا يخرجه عن الصف لا إلى صف وانما  
استحب للمجذوب الموافقة ليحصل لهذا فضيلة

صف وليخرج من خلاف من قال من العلماء لا تصح صلاة منفرد خلف الصف ويستأنس فيه أيضا بحديث مرسل ذكره أبو داود في المراسيل والبيهقي عن مقاتل بن حنان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " أن جاء فلم يجد أحدا فليحتج إليه رجلا من الصف فليقم معه فما أعظم أجر المحتج \* (فرع) في مذاهب العلماء في صلاة المنفرد خلف الصف: قد ذكرنا أنها صحيحة عندنا مع الكراهة وحكاها ابن المنذر عن الحسن البصري ومالك والاوزاعي وأصحاب الرأي وحكاها أصحابنا أيضا عن زيد ابن ثابت الصحابي والثوري وابن المبارك وداود وقالت طائفة لا يجوز ذلك حكاها ابن المنذر عن النخعي والحكم والحسن بن صالح وأحمد وإسحق قال وبه أقول والمشهور عن أحمد وإسحق أن المنفرد خلف الصف يصح إحرامه فإن دخل في الصف قبل الركوع صحت قدوته والا بطلت صلاته \* واحتج لهؤلاء بحديث وابصة بن معبد رضى الله عنه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلى خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة " رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن قال ابن المنذر ثبت هذا الحديث أحمد وإسحق وعن علي بن شيبان قال " صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم فأنصرف فرأى رجلا يصلي خلف الصف فوقف نبي الله صلى الله عليه وسلم حتى انصرف الرجل فقال له استقبل صلاتك لا صلاة للذي خلف الصف " رواه ابن ماجه بإسناد حسن واحتج أصحابنا بحديث أبي بكره وبحديث ابن عباس وحملوا الحديثين الواردين بالاعادة علي الاستحباب جمعا بين الأدلة وقوله صلى الله عليه وسلم " لا صلاة للذي خلف الصف " أي لا صلاة كاملة كقوله صلى الله عليه وسلم " لا صلاة بحضرة الطعام " ويدل علي صحة التأويل أنه صلى الله عليه وسلم انتظره حتى

فرغ ولو كانت باطلة لما أقره على الاستمرار  
فيها وهذا واضح \*

[ 299 ]

(فرع) في مذاهبهم في الجذب من الصف: قد  
ذكرنا ان الصحيح عندنا أن الداخل إذا لم يجد في  
الصف سعة جذب واحدا بعد احرامه واصطف معه  
وحكاه ابن المنذر عن عطاء والنخعي وحكى عن  
مالك والاوزاعي واحمد واسحق كراهته وبه قال  
أبو حنيفة وداود \* (فرع) صلاة المرأة قدام رجل  
وبجنبه مكروهة ويصح صلاتها وصلاة المأمومين  
الذين تقدمت عليهم أو حادتهم عندنا وعند  
الجمهور \* وقال أبو حنيفة هي باطلة وقد سبقت  
المسألة مبسوطة في آخر باب استقبال القبلة \*  
قال المصنف رحمه الله \* (فان تقدم المأموم  
على الامام ففيه قولان: قال في القديم لا تبطل  
صلاته كما لو وقف خلف الامام وحده: وقال في  
الجديد تبطل لانه وقف في موضع ليس موقف  
مؤتم بحال فاشبه إذا وقف في موضع نجس) \*  
(الشرح) إذا تقدم المأموم علي امامه في  
الموضع فقولان مشهوران (الجديد) الاظهر لا  
تنعقد وان كان في اثنائها بطلت (والقديم)  
انعقادها وان كان في اثنائها لم تبطل ودليلهما  
في الكتاب وان لم يتقدم لكن ساواه لم تبطل بلا  
خلاف لكن يكره والاعتبار في التقدم والمساواة  
بالعقب على المذهب وبه قطع الجمهور فلو  
تساويا في العقب وتقدمت اصابع المأموم لم  
يضره وان تقدمت عقبه وتأخرت اصابعه عن  
اصابع الامام فعلي القولين وقيل يصح قطعاً  
حكاه الرافعي وآخرون وقال في الوسيط الاعتبار  
بالكعب والمذهب المعروف الاول ولو شك هل

تقدم علي امامه فوجهان (الصحيح) المنصوص  
في الام وبه قطع المحققون تصح صلاته قولا  
واحدا بكل حال لان الاصل عدم المفسد (والثانى)  
ان كان جاء من خلف الامام صحت لان الاصل عدم  
تقدمه وان جاء من قدامه لم يصح علي الجديد لان  
الاصل بقاء تقدمه هذا كله في غير المسجد  
الحرام أما إذا صلوا في المسجد

---

[ 300 ]

الحرام فالمستحب أن يقف الامام خلف المقام  
ويقفوا مستديرين بالكعبة بحيث يكون الامام  
أقرب إلى الكعبة منهم فان كان بعضهم اقرب  
إليها منه وهو في جهة الامام ففي صحة صلاته  
القولان الجديد بطلانها والقديم صحتها وان كان  
في غير جهته فطريقان المذهب القطع بصحتها  
وهو نصه في الام وبه قطع الجمهور (والثانى)  
فيه القولان حكاه الاصحاب عن ابي اسحق  
المروزي ولو وقف الامام والمأموم جميعا في  
الكعبة فان كان المأموم قدامه في جهته  
مستقبلها ففيه القولان وان كان وراءه أو بجنبه  
أو مستقبله أو ظهره الي ظهره صح اقتداؤه ان  
لم يكن اقرب الي الجدار بلا خلاف وكذا ان كان  
اقرب على المذهب وبه قطع الجمهور وقال أبو  
اسحق فيه القولان ولو وقف الامام في الكعبة  
والمأموم خارجها جاز وله التوجه إلى أي جهة شاء  
وان وقف الامام خارجها والمأموم فيها أو علي  
سطحها وبين يديه سترة جاز أيضا نص عليه لكن  
ان توجه الي الجهة التي توجه إليها الامام عاد  
القولان والله اعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء  
في تقدم موقف المأموم: قد ذكرنا أن الصحيح  
من مذهبنا أن الصلاة تبطل به وبه قال أبو حنيفة

واحمد وقال مالك واسحق وابو ثور وداود يجوز هكذا حكاه اصحابنا عنهم مطلقا وحكاه ابن المنذر عن مالك واسحق وابى ثور إذا ضاق الموضع \* \* قال المصنف رحمه الله \* (والمستحب أن يتقدم الناس في الصف الاول لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لو يعلمون ما في الصف المقدم لكانت قرعة " وروى البراء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ان الله وملائكته يصلون علي الصف الاول " والمستحب ان يعتمدوا يمين الامام لما روى البراء قال " كان يعجبنا عن يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان يبدأ بمن عن يمينه فيسلم عليه " فان وجد في الصف الاول فرجة استحب أن يسدها لما روى أنس

[ 301 ]

رضي الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " اتموا الصف الاول فان كان نقص ففي المؤخر " \* (الشرح) حديث ابي هريرة رواه البخاري ومسلم وحديث البراء الاول صحيح رواه ابو داود باسناد صحيح وقال فيه الصفوف الاول وحديث البراء الثاني رواه مسلم ولفظه " كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم احببنا أن نكون يمينه يقبل علينا بوجهه " وحديث انس رواه ابو داود باسناد حسن واتفق اصحابنا وغيرهم علي استحباب الصف الاول والحث عليه وجاءت فيه أحاديث كثيرة في الصحيح وعلي استحباب يمين الامام وسد الفرج في الصفوف واتمام الصف الاول ثم الذي يليه الي آخرها ولا يشرع في صف حتى يتم ما قبله وعلي انه يستحب الاعتدال في الصفوف فإذا وقفوا في

الصف لا يتقدم بعضهم بصدرة أو غيره ولا يتأخر  
عن الباقيين ويستحب أن يوسطوا الامام  
ويكشفوه من جانبه لحديث ابي داود عن ابي  
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم " وسطوا  
الامام وسدوا الخلل " ويستحب أن يفسح لمن  
يريد الدخول في الصف لحديث ابن عمر أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال " اقيموا الصلاة  
وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولينوا بايدي  
اخوانكم ولا تذروا فرجات للشيطان ومن وصل  
صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله " رواه  
أبو داود باسناد صحيح \* (فرع) قد ذكرنا انه  
يستحب الصف الاول ثم الذى يليه ثم الذى يليه  
إلى آخرها وهذا الحكم مستمر في صفوف الرجال  
بكل حال وكذا في صفوف النساء المنفردات  
بجماعتهم عن جماعة الرجال أما إذا صلت النساء  
مع الرجال جماعة واحدة وليس بينهما حائل  
فأفضل صفوف النساء آخرها لحديث ابي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " خير  
صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف  
النساء آخرها وشرها أولها " رواه مسلم واعلم  
ان المراد بالصف الاول الصف الذى يلي الامام  
سواء تخلله منبر ومقصورة واعمدة وغيرها ام لا  
وعن ابي سعيد الخدرى رضى

[ 302 ]

الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " رأى في  
اصحابه تأخرا فقال لهم تقدموا فائتموبى وليأتم  
بكم من بعدكم لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم  
الله " رواه مسلم \* \* قال المصنف رحمه الله \*  
(فان تباعدت الصفوف أو تباعد الصف الاول عن  
الامام نظرت فان كان لا حائل بينهما وكان الصلاة

في المسجد وهو عالم بصلاة الامام صحت الصلاة لان كل موضع من المسجد موضع الجماعة وان كان في غير المسجد فان كان بينه وبين الامام أو بينه وبين آخر صف مع الامام مسافة بعيدة لم تصح صلاته فان كانت مسافة قريبة صحت صلاته وقدر الشافعي رحمه الله القريب بثلثمائة ذراع والبعيد ما زاد علي ذلك لان ذلك قريب في العادة وما زاد بعيد وهل هو تقريب أو تحديد فيه وجهان (احدهما) انه تحديد فلو زاد علي ذلك ذراع لم يجزه (والثاني) أنه تقريب فان زاد ثلثه أذرع جاز وان كان بينهما حائل نظرت فان كانت الصلاة في المسجد بان كان احدهما في المسجد والآخر على سطحه أو في بيت منه لم يضر وان كان في غير المسجد نظرت فان كان الحائل يمنع الاستطراق والمشاهدة لم تصح صلاته لما روى عن عائشة رضي الله عنها " أن نسوة كن يصلين في حجرتها بصلاة الامام فقالت لا تصلين بصلاة الامام فانكن دونه في حجاب " وان كان بينهما حائل يمنع الاستطراق دون المشاهدة كالشباك ففيه وجهان (أحدهما) لا يجوز لان بينهما حائلا يمنع الاستطراق فأشبهه الحائط (والثاني) يجوز لانه يشاهدهم فهو كما لو كان معهم وان كان بين الامام والمأموم نهر ففيه وجهان قال أبو سعيد الاصطخري لا يجوز لان الماء يمنع الاستطراق فهو كالحائط والمذهب انه يجوز لان الماء لم يخلق للحائل وانما خلق للمنفعة فلا يمنع الائتمام كالنار) \* (الشرح) للامام والمأموم في المكان ثلاثة أحوال (احدها) أن يكونا في مسجد فيصح الاقتداء سواء قربت المسافة بينهما أم بعدت لكبر المسجد وسواء اتحد البناء أم اختلف كصحن المسجد وصفته وسرداب فيه وبئر مع سطحه وساحته والمنارة التي هي من المسجد تصح الصلاة في كل هذه الصور وما اشبهها إذا علم

صلاة الامام ولم يتقدم عليه سواء كان أعلا منه أو أسفل ولا خلاف في هذا ونقل أصحابنا فيه اجماع المسلمين وهذا الذي ذكرناه في سطح المسجد هو إذا كان سطحه منه فان كان مملوكا فهو كملك متصل بالمسجد وقف احدهما فيه والآخر في المسجد وسيأتي في الحال

[ 303 ]

الثالث ان شاء الله تعالى وشرط البنائين في المسجد أن يكون باب أحدهما نافذا إلى الآخر والا فلا يعد ان مسجدا واحدا وإذا وجد هذا الشرط فلا فرق بين أن يكون الباب بينهما مفتوحا أو مردودا مغلقا أو غير مغلق وفي وجه ضعيف إن كان مغلقا لم يصح الاقتداء ووجه آخر أنه إذا كان أحدهما في المسجد والآخر على سطحه وباب المرقا مغلق لم يصح الاقتداء حكاهما الرافعي وهما شاذان والمذهب ما سبق: أما المساجد المتلاصقة التي يفتح بعضها إلى بعض فلها حكم مسجد واحد فيصح الاقتداء وأحدهما في ذا والآخر في ذاك هكذا أطلقه الشيخ أبو حامد والبنديجي والقاضي أبو الطيب وصاحبها الشامل والتممة والجمهور وقال الشيخ أبو محمد الجويني ان انفرد كل واحد من المسجدين بامام ومؤذن وجماعة فلكل واحد منهما مع الآخر حكم الملك المتصل بالمسجد كما سنذكره إن شاء الله تعالى والمذهب الاول ولو كانا في مسجدين يحول بينهما نهرا وطريق أو حائط المسجد غير باب نافذ من أحدهما إلى الآخر فهو كملك متصل بالمسجد ولو كان في المسجد نهر فان حفر بعد المسجد فهو مسجد فلا يضر وان حفر قبل مصيره مسجدا فهما مسجدان غير متصلين أما رحبة المسجد

فقال الرافعي عدها الاكثرون منه ولم يفرقوا بين أن يكون بينهما وبين المسجد طريق أم لا وقال ابن كج ان انفصلت فهي كمسجد آخر والمذهب الاول فقد نص الشافعي والاصحاب علي صحة الاعتكاف فيها قال البندنجي ورحبة المسجد هي البناء المبنى له حوله متصلا به وقال القاضي أبو الطيب هي ما حواليه (الحال الثاني) أن يكون الامام والمأموم في غير مسجد وهو ضربان (أحدهما) أن يكونا في فضاء من صحراء أو بيت واسع ونحوه فيصح الاقتداء بشرط أن لا يزيد ما بينهما علي ثلثمائة ذراع وهل هو تحديد أم تقرب فيه طريقان حكاهما الشيخ أبو حامد وغيره (أحدهما) أنه تقرب وجهها واحدا ونقله أبو حامد عن عامة أصحابنا (وأصحابها) وأشهرهما فيه وجهان ذكرهما المصنف والاصحاب (أصحابها) تقرب وهو نصه في الام والمختصر قال الشيخ أبو حامد هو قول عامة أصحابنا وهو الصحيح وهذا

[ 304 ]

التقدير مأخوذ من العرف على الصحيح وقول الجمهور منهم أبو علي بن خيران وأبو الطيب بن سلمة وأبو حفص بن الوكيل وفيه وجه مشهور أنه مأخوذ مما بين الصفيين في صلاة الخوف حكى البندنجي هذا الوجه عن ابن سريج وأبي اسحق وغيرهما فإذا قلنا تقرب فزاد علي ثلثمائة أذرا يسيرة كثلاثة ونحوها لم يضر وان قلنا تحديد ضر ولو وقف خلف الامام شخصان أو صفان أحدهما وراء الاخر أعتبرت هذه المسافة بين الصف الاخير والصف الاول أو الشخص الاخير والاول حتي لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الامام والصف الاخير أميالا جاز بشرط أن لا يزيد ما بين كل صف أو

شخص وبين من قدامه علي ثلثمائة ذراع وفيه  
وجه مذكور في الطريقتين أنه يعتبر هذه  
المسافة بين الامام والصف الاخير إذا لم تكن  
الصفوف القريبة في الامام متصلة على العادة  
وهذا ضعيف واتفق الاصحاب علي تضعيفه  
والصحيح الاول ولو وقف عن يمين الامام أو  
يساره ولم يتقدم عليه رجل أو صف صح ان لم يزد  
ما بينه وبين الامام علي ثلثمائة ذراع فان وقف  
آخر عن يمين الواقف عن يمين الامام علي  
ثلثمائة ذراع من المأموم الاول ثم ثالث علي يمين  
الثاني علي ثلثمائة ذراع وهكذا رابع وخامس  
وأكثر صحت صلاة الجميع كما إذا كانوا خلفه وهذا  
متفق عليه ويحى فيه الوجه السابق في اعتبار  
هذه المسافة من الامام إذا لم تتصل الصفوف  
القريبة بالامام علي العادة وعلى

[ 305 ]

هذا ولو وقف واحد عن يمين الامام علي ثلثمائة  
ذراع وآخر عن يساره كذلك وآخر وراءه كذلك ثم  
وراء كل واحد أو عن جنبه آخر أو صف على هذه  
المسافة ثم آخر ثم آخر وكثروا صحت صلاة  
الجميع إذا علموا صلاة الامام: اما إذا حال بين  
الامام والمأموم أو بين الصفيين نهر في الفضاء  
فان أمكن العبور من أحد طرفيه الي الآخر بلا  
سياحة بالوثوب أو الخوض أو العبور علي جسر  
صح الاقتداء بالاتفاق وان احتاج الي سباحة أو  
كان بينهما شارع مطروق فوجهان الصحيح  
باتفاقهم لا يضر بل يصح الاقتداء لحصول  
المشاهدة والماء لا يعد حائلا وكما لو حال بينهما  
نار فان الاقتداء صحيح بالاتفاق: قال اصحابنا  
وسواء في الاحكام المذكورة كان الفضاء مواتا أو

ملكا أو وقفا بعضه مواتا وبعضه ملكا وحكى  
الخراسانيون وجها انه يشترط في الساحة  
المملوكة اتصال الصفوف بحيث لا يكون بين كل  
صف والذي قدومه أكثر من ثلاث أذرع ووجها حكاه  
البغوي وغيره يشترط ذلك في الملكين لشخصين  
لا في ملك الواحد والصحيح المشهور لا يشترط  
ذلك مطلقا وبه قطع العراقيون وكثيرون من  
الخراسانيين وسواء في هذا كله كان الفضاء  
محوطا عليه أو مسقفا كالبيوت الواسعة أو غير  
ذلك (الضرب الثاني) أن يكونا في غير فضاء فإذا  
وقف أحدهما في صحن دار أو في صفتها والآخر  
في بيت منها فقد يقف المأموم عن يمين الامام  
وراءه وخلفه وفيه طريقان (إحدهما) قالها  
القفال وأصحابه وابن كج وحكاها أبو علي  
الطبري في الافصاح عن بعض الاصحاب أنه  
يشترط فيما إذا وقف من أحد الجانبين أن يتصل  
الصف من البناء الذي فيه الامام بالذى فيه  
المأموم بحيث لا يبقى فرجة تسع واحدا فان  
بقيت فرجة لا تسع واقفا فوجهان (الصحيح) أنها  
لا تضر (والثاني) تضر فلو كان بينهما عتبة عريضة  
تسع واقفا اشترط وقوف مصل فيها فان لم  
يمكن الوقوف فيها فعلي الوجهين في الفرجة  
اليسيرة الاصح

[ 306 ]

لا تضر وان وقف خلف الامام فوجهان (أحدهما)  
لا يصح الاقتداء مطلقا (والصحيح) الصحة بشرط  
اتصال الصفوف وتلاحقها ومعنى اتصالها ان  
يقف شخص أوصف في آخر بناء الامام وآخر في  
أول بناء المأموم بحيث لا يكون بينهما أكثر من  
ثلاث أذرع والثلاثة للتقريب قالوا فلو زاد عليها ما

لا يبين في الحس لم يضر وهذا القدر هو  
المشروع بين الصفيين في كل حال ومعناه أن  
السنة أن لا يزداد ما بينهما عليه وإذا وجد هذا  
الشرط فكان في بناء المأموم بيت عن اليمين أو  
الشمال اعتبر الاتصال بتواصل المناكب كما سبق  
هذه طريقة القفال وموافقيه (الطريقة الثانية)  
طريقة أبي اسحق المروزي وأصحابه وجمهور  
العراقيين واختارها أبو علي الطبري وغيره وهي  
الصحيحة ان اختلاف البناء لا يضر ولا يشترط  
اتصال الصف من خلف ولا من اليمين والشمال  
بل المعتبر القرب والبعد على الضبط المذكور في  
الصحراء فيصح اقتداء المأموم خلف الامام وبجنبه  
ما لم يزد ما بينه وبين آخر صف علي ثلثمائة ذراع  
كما سبق هذا إذا كان بين البنائين باب مفتوح  
فوقف مقابله رجل أوصف أو لم يكن جدار أصلا  
كصحن مع صفة فلو حال حائل يمنع الاستطراق  
والمشاهدة لم يصل الاقتداء باتفاق الطريقتين  
وإن منع الاستطراق دون المشاهدة كالشباك  
فوجهان مشهوران (أصحهما) لا تصح لانه يعد  
حائلا ممن صحه البنديجي وإذا صح اقتداء  
الواقف أو الواقفين في البناء أما لوجود الاتصال  
كما شرطه أصحاب الطريقة الاولى وأما لعدم  
الزيادة على ثلثمائة ذراع كما قاله أصحاب الثانية  
صحت صلاة الصفوف والمنفرد خلفهم تبعا ولا  
يضر الحائل المانع من الاستطراق والمشاهدة  
بينهم وبين الامام لكن يكون الصفوف مع الواقف  
كالمأمومين مع الامام في اعتبار الشرط السابق  
فيعتبر أن لا يحول بينهما مانع من الاستطراق  
والمشاهدة ويعتبر باقى ما سبق ولو تقدم علي  
الواقف المذكور واحد أوصف لم تصح صلاته وإن  
تأخر عن سمت الامام إلا إذا جوزنا تقدم المأموم  
علي الامام قال القاضي حسين وغيره ولا يجوز  
ان تتقدم تكبيرة احرام الذين وراء الواقف عليه

لانهم لا يصح اقتداؤهم بالامام إلا تبعا للواقف  
فيشترط أن يكون

[ 307 ]

قد دخل في الصلاة أما إذا وقف الامام في صحن  
الدار والمأموم في مكان عال منها كسطح وطرف  
صفة مرتفعة ونحوه أو بالعكس ففيما يحصل به  
الاتصال ويصح الاقتداء وجهان (أحدهما) قاله  
الشيخ أبو محمد الجويني إن كان رأس الواقف  
أسفل يحاذي رتبة الواقف في العلو صح الاقتداء  
والا فلا (والثاني) وهو الصحيح الذي قطع به  
الجمهور ان حاذى رأس الاسفل قدم الاعلى صح  
الاقتداء والا فلا قال امام الحرمين الاول مزيف لا  
أصل له والاعتبار بمعتدل القامة حتى لو كان  
قصيرا أو قاعدا فلم تحاذ ولو قام فيه معتدل  
القامة لحصلت المحاذاة كفى وحيث لا يمنع  
الانخفاض القدوة وكان بعض من يحصل بهم  
الاتصال علي سرير وبعضهم علي الارض جاز ولو  
كانا في بحر والامام في سفينة والمأموم في  
أخرى وهما مكشوفتان فوجهان (أحدهما) قاله  
الاصطخري يشترط أن تكون سفينته مشدودة  
بسفينة الامام (والثاني) وهو الصحيح وبه قطع  
الجمهور لا يشترط ذلك وإنما يشترط أن لا يزيد ما  
بينهما علي ثلثمائة ذراع كالصحراء قالوا وتكون  
السفینتان كدكتين في الصحراء والماء كالارض  
وان كانتا مسقفتين أو احدهما فهما كالدارين  
والسفينة ذات البيوت كدار ذات بيوت وحكم  
المدرسة والرباط والخان حكم الدار لانها لم تبني  
للصلاة بخلاف المسجد والسرادقات في الصحراء  
كسفينة مكشوفة والخيام كالبيوت (الحال الثالث)  
أن يكون احدهما في المسجد والاخر خارجه فان

وقف الامام في مسجد والمأموم في موات متصل به فان لم يكن بينهما حائل جاز إذا لم يزد ما بينهما علي ثلثمائة ذراع ومن اين تعتبر هذه الذرعان فيه ثلاثة أوجه الصحيح انها تعتبر من آخر المسجد والثاني من آخر صف في المسجد فان لم يكن فيه الا الامام فمن موقفه والثالث من حريم المسجد الذي بينه وبين الموات وحريمه الموضع المتصل به المهياً لمصلحته كانشاب الماء إليه وطرح القمامات فيه ولو كان بينهما جدار المسجد لكن الباب النافذ بينهما مفتوح فوقف في مقابلته جاز فلو اتصل صف بالواقف في المقابلة ورائه وخرجوا عن المقابلة صحت صلاتهم لاتصالهم بمن صلاته صحيحة

[ 308 ]

فلو لم يكن في الجدار باب أو كان ولم يكن مفتوحاً أو كان مفتوحاً ولم يقف في قبالته بل عدل عنه فوجهان (الصحيح) انه لا يصح الاقتداء لعدم الاتصال وبهذا قال جمهور اصحابنا المتقدمين وقطع به أكثر المصنفين (والثاني) قاله أبو اسحق المروزي يصح الاقتداء ولا يكون حائط المسجد حائلاً سواء كان قدام المأموم أو عن جنبه والمذهب أنه يمنع وهذا الوجه مشهور عن ابى اسحق في كتب الاصحاب وقال البندنجى هذا ليس بصحيح عن ابى اسحق قال القاضى أبو الطيب هو ظاهر نص الشافعي في الام وبه قال أبو حنيفة وأما الحائل غير جدار المسجد فيمنع بلا خلاف ولو كان بينهما باب مغلق فهو كالجدار لانه يمنع الاستطراق والمشاهدة فان كان مردوداً غير مغلق فهو مانع من المشاهدة دون الاستطراق أو كان بينهما شبك فهو مانع من الاستطراق دون

المشاهدة ففي الصورتين وجهان (اصحهما) عد  
الاكثرين أنه مانع وأصحهما عند القاضي أبي  
الطيب أنه ليس بمانع هذا كله في الموات فلو  
وقف المأموم في شارع متصل بالمسجد فوجهان  
الصحيح أنه كالموات (والثاني) يشترط اتصال  
الصف من المسجد بالطريق ولو وقف في حريم  
المسجد قال البغوي هو كالموات قال والفضاء  
المتصل بالمسجد لو كان مملوكا فوقف المأموم  
فيه لم يصح اقتداؤه حتى يتصل الصف من  
المسجد بالفضاء قال وكذا يشترط الاتصال الصف  
من سطح المسجد بالسطح المملوك وكذا لو  
وقف في دار مملوكة متصلة بالمسجد يشترط  
الاتصال بان يقف واحد في آخر المسجد متصل  
بعتبة الدار وآخر في الدار متصل بالعتبة بحيث لا  
يكون بينهما موقف رجل هذا كلام البغوي وهذا  
الذي قاله في الفضاء ضعيف والصحيح انه  
كالموات وأما ما ذكره في مسألة الدار فهو تفريع  
علي طريقة القفال وقال أبو علي الطبري  
ومتابعوه لا يشترط اتصال الصفوف إذا لم يكن  
حائل بل يصح الاقتداء إذا لم يزد ما بينهما علي  
ثلثمائة ذراع وهذا هو الصحيح كما سبق والله أعلم  
\* (فرع) في بيان ما يتعلق بلفظ المصنف  
(فقوله) فان تباعدت الصفوف عن الامام فان  
كان لا حائل بينهما وكانت الصلاة في المسجد  
وهو عالم بصلاة الامام صحت صلاته هكذا هو في  
نسخ المهدب فان كان لا حائل بينهما والصواب  
حذف هذه الزيادة لانهما إذا كانا في المسجد  
صحت الصلاة إذا علم صلاته سواء حال حائل ام لا  
وهذا لا خلاف فيه كما سبق وقوله وقدر الشافعي  
القريب بثلثمائة ذراع لانه قريب في العادة هذا  
اختيار منه للصحيح وقول الجمهور أن هذا التقدير  
مأخوذ من العرف لا من صلاة الخوف وقد ذكرنا

## الخلاف فيه والذراع مؤنث ومذكر لغتان التأنيث أفصح واختار

[ 309 ]

المصنف التذكير بقوله فان زاد ثلاثة أذرع ولم يقل ثلاث وقوله والثاني أنه تقريب فان زاد ثلاثة أذرع جاز هذا ليس تحديدا للثلاثة بل الثلاثة ونحوها وما قاربها يعفى عنه علي هذا الوجه كذا قاله الاصحاب وقد سبق بيانه (قوله) لما روى عن عائشة " أن نسوة كن يصلين في حجرتها بصلاة الامام فقالت أنكن دونها في حجاب " هذا الاثر ذكره الشافعي والبيهقي عن عائشة بغير اسناد\* (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (احداها) يشترط أن لا تطول المسافة بين الامام والمأمومين إذا صلوا في غير المسجد وبه قال جماهير العلماء وقد روى الشافعي القرب بثلثمائة ذراع وقال عطاء يصح مطلقا وان طالت المسافة ميلا واكثر إذا علم صلاته (الثانية) لو حال بينهما طريق صح الاقتداء عندنا وعند مالك والاكثريين: وقال أبو حنيفة لا يصح لحديث روه مرفوعا " من كان بينه وبين الامام طريق فليس مع الامام " وهذا حديث باطل لا أصل له وانما يروي عن عمر من رواية ليث بن أبي سليم عن تميم وليث ضعيف وتميم مجهول (الثالثة) لو صلى في دار أو نحوها بصلاة الامام في المسجد وحال بينهما حائل لم يصح عندنا وبه قال احمد وقال مالك تصح إلا في الجمعة وقال أبو حنيفة تصح مطلقا (الرابعة) يشترط لصحة الاقتداء علم المأموم بانتقالات الامام سواء صليا في المسجد أو في غيره أو أحدهما فيه والآخر في غيره وهذا مجمع عليه قال أصحابنا ويحصل له العلم بذلك بسماع الامام أو

من خلفه أو مشاهدة فعله أو فعل من خلفه  
ونقلوا الاجماع في جواز اعتماد كل واحد من هذه  
الامور فلو كان المأموم أعمى اشترط أن يصلي  
بجنب كامل ليعتمد موافقته مستدلاً بها \* (باب  
صلاة المريض) \* قال المصنف رحمه الله \* (إذا  
عجز عن القيام صلي قاعدا لما روى أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن الحصين "  
صلى قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم  
تستطع فعلى جنب " وكيف يقعد فيه قولان  
(أحدهما) يقعد متربعا لانه يدل عن القيام والقيام  
يخالف قعود الصلاة فيجب أن يكون بدله مخالفا له  
(والثاني) يقعد مفترشا لان التربيع قعود العادة  
والافتراش قعود العبادة فكان الافتراش أولى  
فان لم يمكنه أن يركع ويسجد أو ما اليهما وقرب  
وجهه إلي الارض علي قدر طاقته فان سجد علي  
مخدة أجزأه لان

[ 310 ]

أم سلمة رضى الله عنهما سجدت علي مخدة لرمد  
بها) \* (الشرح) حديث عمران رواه البخاري في  
صحيحه وفعل أم سلمة رواه البيهقي باسناده  
وقوله أو ما هو بالهمز والمخدة - بكسر الميم -  
سميت به لانها توضع تحت الخد وأم سلمة سبق  
بيانها كنيته بابنها سلمة وهو صحابي: وأما  
الاحكام فاجمعت الامة علي أن من عجز عن  
القيام في الفريضة صلاها قاعدا ولا إعادة عليه  
قال اصحابنا ولا ينقص ثوابه عن ثوابه في حال  
القيام لانه معذور وقد ثبت في صحيح البخاري أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " إذا مرض  
العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحا مقيما  
" قال اصحابنا ولا يشترط في العجز أن لا يتأتى

القيام ولا يكفى أدنى مشقة بل المعتبر المشقة  
الظاهرة فإذا خاف مشقة شديدة أو زيادة مرض  
أو نحو ذلك أو خاف راكب السفينة الغرق أو  
دوران الرأس صلى قاعدا ولا إعادة وقال إمام  
الحرمين في باب التيمم الذى أراه في ضبط  
العجز أن يلحقه بالقيام مشقة تذهب خشوعه لان  
الخشوع مقصود الصلاة

---

[ 311 ]

والمذهب الاول ولو جلس للغزاة رقيب يرقب  
العدو فحضرت الصلاة ولو قام لراه العدو أو جلس  
الغزاة في مكن ولو قاموا لراهم العدو وفسد  
التدبير فلهم الصلاة قعودا والمذهب وجوب  
الاعادة لندوره وحكى المتولي قولا أن صلاة  
الكمين قاعدا لا تنعقد والمذهب الانعقاد ولو  
خافوا أن يقصدهم العدو فصلوا قعودا قال  
المتولي اجزأتهم بلا إعادة على الصحيح من  
الوجهين قال أصحابنا وإذا صلى قاعدا لعجزه في  
الفريضة أو مع القدرة في النافلة لم تتعين  
لعوده هيئة مشترطه بل كيف قعد اجزأه لكن  
يكره الاقعاء وقد سبق بيانه في باب صفة الصلاة  
ويكره أن يقعد مادا رجليه وأما الافضل من  
الهيئات ففي غير حال القيام يقعد على الهيئة  
المستحبة للمصلى قائما فيتورك في آخر الصلاة  
ويفترش في سائر الجلسات: وأما القعود الذى  
هو بدل القيام وفي موضعه ففي الافضل منه  
قولان ووجهان (أصح القولين) وهو أصح الجميع  
يقعد مفترشا وهو رواية المزني وغيره وبه قال  
أبو حنيفة وزفر (والثانى) متربعا وهو رواية  
البويطي وغيره وبه قال مالك والثوري والليث  
واحمد واسحق وأبو يوسف ومحمد وذكر المصنف

دليلهما وأحد الوجهين متوركا حكاه إمام الحرمين  
والغزالي في البسيط وغيرهما لانه أعون  
للمصلي (والثانى) يقعد ناصبا ركبته اليمنى  
جالسا على رجله اليسرى وهو مشهور عند  
الخراسانيين واختاره القاضي حسين لانه أبلغ في  
الادب وأما ركوع القاعد فاقله ان ينحنى قدر ما  
يحاذي جبهته ما واره ركبته من الارض وأكملة أن  
ينحنى بحيث يحاذي جبهته موضع سجوده وأما  
سجوده فكسجود القائم فان عجز عن الركوع  
والسجود علي ما ذكرنا أتى بالممكن وقرب جبهته  
قدر طاقته فان عجز عن خفضها أو ما لقوله صلى  
الله عليه وسلم " وإذا أمرتكم بأمر فافعلوا منه ما  
استطعتم " رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه في  
صفة الصلاة ولو قدر القاعد علي ركوع القاعد  
وعجز عن وضع الجبهة علي الارض نظر إن قدر  
على أقل ركوع القاعد أو أكملة بلا زيادة

[ 312 ]

فعل الممكن مرة عن الركوع ومرة عن السجود  
ولا يضر استواءهما وإن قدر علي زيادة علي  
كمال الركوع وجب الاقتصار في الانحناء للركوع  
علي قدر الكمال ليتميز عن السجود ويجب أن  
يقرب جبهته من الارض للسجود أكثر ما يقدر عليه  
قال الرافعي حتى قال اصحابنا لو قدر أن يسجد  
علي صدعه أو عظم رأسه الذي فوق جبهته وعلم  
أنه إذا فعل ذلك كانت جبهته أقرب إلي الارض  
لزمه ذلك وهذا الذي نقله الرافعي حكاه الشيخ أبو  
حامد عن نص الشافعي وقطع به هو والاصحاب  
قال القاضي أبو الطيب قال اصحابنا لم يقصد  
الشافعي بذلك ان الصدغ محل السجود بل قصد  
أنه إذا سجد عليه كان أقرب إلي الارض بجبهته من

الايماء ولو سجد على مخدة ونحوها وحصلت صفة السجود بان نكس ورفع أعاليه إذا شرطنا ذلك أو كان عاجزا عن الزيادة علي ذلك أجزاءه وعليه يحمل فعل أم سلمة رضي الله عنها نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب والله أعلم \* (فرع) إذا لم يمكنه القيام علي قدميه لقطعهما أو لغيره وأمكنه النهوض علي ركبتيه فهل يلزمه النهوض قال امام الحرمين تردد فيه شيخي ونقل الغزالي في تدريسه فيه وجهين (أحدهما) يجوز له القعود لان هذا لا يسمى قياما ولانه ليس معهودا (والثاني) يلزمه قال وهو اختيار إمامي لانه أقرب إلي القيام \* قال المصنف رحمه الله \* (قال في الام وإن قدر أن يصلي قائما منفردا ويخفف القراءة وإذا صلي مع الجماعة صلي بعضها من قعود فالأفضل أن يصلي منفردا لان القيام فرض والجماعة نفل فكان الانفراد أولى فان صلي مع الامام وقعد في بعضها صحت صلاته وان كان بظهره علة لا تمنعه من القيام وتمنعه من

[ 313 ]

الركوع والسجود لزمه القيام ويركع ويسجد على قدر طاقته) \* (الشرح) هذه المسائل على ما ذكرها وفي المسألة الاولى وجه أن صلاته جماعة أفضل قاله الشيخ أبو حامد والمذهب ما نص عليه وقطع به جمهورهم قال اصحابنا ولو كان بحيث لو اقتصر على الفاتحة أمكنه القيام وإذا زاد السورة عجز صلي الفاتحة وترك السورة لان المحافظة علي القيام أولى فلو شرع في السورة فعجز قعد ولا يلزمه قطع السورة ليركع كما قلنا فيما إذا صلي مع الامام وقعد في بعضها أما إذا

عجز عن القيام منتصبا كمن تقوس ظهره لزمانة  
أو كبر أو غيرهما وصار كراكع فيلزمه القيام علي  
حسب امكانه فإذا أراد الركوع زاد في الانحناء ان  
قدر هذا هو الصحيح وبه قطع العراقيون والبعوى  
والمتولي وهو المنصوص في الام وقال امام  
الحرمين والغزالي يلزمه أن يصلى قاعدا قالا فان  
قدر عند الركوع علي الارتفاع الي حد الراكعين  
لزمه ذلك والمذهب الاول ولو كان بظهره علة  
تمنعه الانحناء دون القيام فقد قال المصنف  
والاصحاب يلزمه القيام ويركع ويسجد بحسب  
طاقته فيحتمى صلبه قدر الامكان فان لم يطق  
حني رقبتة ورأسه فان احتاج فيه الي شئ يعتمد  
عليه أو إلى أن يميل الي جنبه لزمه ذلك فان لم  
يطلق الانحناء أصلا أو ما اليهما؛ وقال أبو حنيفة لا  
يلزمه القيام دليلنا حديث عمران وبمثل مذهبنا  
قال مالك واحمد ولو امكنه القيام والاضطجاع  
دون القعود قال البغوي يأتي بالقعود قائما لانه  
قعود وزيادة والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه  
الله \* (وان كان بعينه وجع وهو قادر على القيام  
فقليل له ان صليت مستلقيا أمكن مداواتك ففيه  
وجهان (أحدهما) لا يجوز له ترك القيام لما روى  
أن ابن عباس " لما وقع في عينه الماء حمل إليه  
عبد الملك الاطباء على البرد فقليل انك تمكث  
سبعا لا تصلي الا مستلقيا فسأل عائشة وام  
سلمة فنهتاه " (والثاني) يجوز لانه يخاف الضرر  
من القيام فاشبه المرض) \*

[ 314 ]

(الشرح) قال أصحابنا إذا كان قادرا على القيام  
فأصابه رمد أو غيره من وجع العين أو غيره وقال  
له طبيب موثوق بدينه ومعرفته ان صليت

مستلقيا أو مضطجعا أمكن مداواتك وإلا خيف عليك العمي فليس للشافعي في المسألة نص ولاصحابنا فيها وجهان مشهوران كما ذكر المصنف (أصحهما) عند الجمهور يجوز له الاستلقاء والاضطجاع ولا إعادة عليه (والثاني) لا يجوز وبه قال الشيخ أبو حامد والبندنجي ودليلهما في الكتاب ولو قيل له ان صليت قاعدا أمكنت المداواة قال امام الحرمين يجوز القعود قطعاً قال الرافعي ومفهوم كلام غيره أنه علي الوجهين والمختار أنه علي الوجهين وممن جوز له الاستلقاء في أصل المسألة من العلماء أبو حنيفة وممن منعه عائشة وأم سلمة ومالك والاوزاعي وينكر علي المصنف قوله في التنبيه احتمال أن يجوز له ترك القيام واحتمل أن لا يجوز فاوهم أنه لا نقل في المسألة مع أن الوجهين فيها مشهوران وهو ممن ذكرهما في المهدب وأما الاثر الذي ذكره المصنف عن ابن عباس وسؤاله عائشة وام سلمة فقد رواه البيهقي باسناد ضعيف عن أبي الضحى أن عبد الملك أو غيره بعث إلي ابن عباس بالطباء علي البرد وقد وقع الماء في عينيه فقالوا تصلي سبعة أيام مستلقيا علي قفاك فسأل أم سلمة وعائشة عن ذلك فنهته " رواه البيهقي باسناد صحيح عن عمرو بن دينار قال لما وقع في عين ابن عباس الماء أراد أن يعالج منه فقبل تمكث كذا وكذا يوما لا تصلى

[ 315 ]

الا مضطجعا فكرهه وفي رواية قال ابن عباس رأيت ان كان الاجل قبل ذلك وأما الذي حكاه الغزالي في الوسيط أنه استفتي عائشة واما هريرة فباطل لا أصل لذكر أبي هريرة وهذا

المذكور في المذهب ورواية البيهقي من استفتاء عائشة وأم سلمة انكره بعض العلماء وقال هذا باطل من حيث أن عائشة وأم سلمة توفيتا قبل خلافة عبد الملك بازمان وهذا الانكار باطل فانه لا يلزم من بعثه أن يبعث في زمن خلافته بل بعث في خلافة معاوية وزمن عائشة وأم سلمة ولا يستكثر بعث البرد من مثل عبد الملك فانه كان قبل خلافته من روساء بنى أمية وأشرافهم وأهل الوجاهة والتمكن وبسطة الدنيا فبعث البرد ليس بصعب عليه ولا على من دونه بدرجات والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وان عجز عن القيام والقعود صلي على جنبه ويستقبل القبلة بوجهه ومن أصحابنا من قال يستلقي على ظهره ويستقبل القبلة برجليه والمنصوص في البيهقي هو الاول والدليل عليه ما روى علي رضي الله عنه أن النبي صلي الله عليه وسلم " قال يصلي المريض قائماً فان لم يستطع صلي جالساً فان لم يستطع صلي على جنبه مستقبلاً القبلة فان لم يستطع صلي مستلقياً على قفاه ورجلاه إلى القبلة وأوماً بطرفه

[ 316 ]

ولانه إذا اضطجع علي جنبه استقبل القبلة بجميع بدنه وإذا استلقى لم يستقبل القبلة إلا برجليه ويومي إلى الركوع والسجود فان عجز عن ذلك أوماً بطرفه لحديث علي رضي الله عنه \* (الشرح) حديث علي رضي الله عنه رواه الدارقطني والبيهقي باسناد ضعيف وقال فيه نظر وقوله أوماً - هو بالهمز - قال أصحابنا إذا عجز عن القيام والقعود يسقط عنه القعود والقيام والعجز المعتبر المشقة الشديدة وفوات الخشوع كما

قدمناه في العجز عن القيام وقال امام الحرمين لا يكتفى ذلك بل يشترط فيه عدم تصور القعود أو خيفة الهلاك أو المرض الطويل الحافله بالمرض المبيح للتيمم والمذهب الاول وبه قطع الجمهور وفي كيفية صلاة هذا العاقر ثلاثة أوجه (الصحيح) المنصوص في الام والبويطى يضطجع على جنبه الايمن مستقبلا بوجهه ومقدم بدنه القبلة كالميت في لحدده فعلى هذا لو اضطجع على يساره صح وكان مكروها وبهذا قال مالك واحمد وداود وروى عن عمر وابنه (والثانى) أنه يستلقى على قفاه ويجعل رجله إلى القبلة ويضع تحت رأسه شيئا ليرتفع ويصير وجهه إلى القبلة لا إلى السماء

[ 317 ]

وبه قال أبو حنيفة (والثالث) يضطجع على جنبه ويعطف أسفل قدميه إلى القبلة حكاه الفوراني وامام الحرمين والغزالي في البسيط وصاحب البيان وآخرون وحكى جماعة الوجهين الاولين قولين قال امام الحرمين والغزالي في البسيط وغيرهما هذا الخلاف في الكيفية الواجبة فمن قال بكيفية لا يجوز غيرها بخلاف الخلاف السابق في كيفية القعود فانه في الافضل لاختلاف أمر الاستقبال بهذا دون ذاك ثم أن هذا الخلاف في القادر على هذه الهيئات فاما من لا يقدر الا على واحدة فتجزئه بلا خلاف ثم إذا صلي على هيئة من هذه المذكورات وقدر على الركوع والسجود أتى بهما والا أوما اليهما منحنيا برأسه وقرب جبهته من الارض بحسب الامكان ويكون السجود أخفض من الركوع فان عجز عن الاشارة بالرأس أوما بطرفه وهذا كله واجب فان عجز عن الايماء بالطرف أجرى أفعال الصلاة على قلبه فان

اعتقل لسانه وجب أن يجري القرآن والاذكار  
الواجبة علي قلبه كما يجب أن يجري الافعال قال  
اصحابنا وما دام عاقلا لا يسقط عنه فرض الصلاة  
ولو انتهى ما انتهى ولنا وجه حكاه صاحب العدة  
والبيان وغيرهما أنه إذا عجز عن الايماء بالرأس  
سقطت عنه الصلاة وهو مذهب أبي حنيفة وهذا  
شاذ مردود

[ 318 ]

ومخالف لما عليه الاصحاب وأما حكاية صاحب  
الوسيط عن أبي حنيفة أنه قال تسقط الصلاة إذا  
عجز عن القعود فمنكرة مردودة والمعروف عنه  
انه انما يسقطها إذا عجز عن الايماء بالرأس  
وحكي أصحابنا هذا عن مالك أيضا وعن أبي حنيفة  
رواية أنه لا يصلي في الحال فان برئ لزمه  
القضاء والمعروف عن مالك وأحمد كمذهبنا \*  
قال المصنف رحمه الله \* (وإذا افتتح الصلاة  
قائما ثم عجز قعد وأتم صلاته وان افتتحها قاعدا  
ثم قدر علي القيام قام وأتم صلاته لانه يجوز أن  
يؤدي جميع صلاته قاعدا عند العجز وجميعها قائما  
عند القدرة فجاز أن يؤدي بعضها قاعدا عند العجز  
وبعضها قائما عند القدرة وان افتتح الصلاة قاعدا  
ثم عجز اضطجع وان افتتحها مضطجعا ثم قدر  
علي القيام أو القعود قام أو قعد لما ذكرنا) \*  
(الشرح) قال اصحابنا إذا عجز في أثناء صلاته  
المفروضة عن القيام جاز القعود وان عجز عن  
القعود جاز الاضطجاع ويبني على ما مضى من  
صلاته لو صلي قاعدا للعجز فقدر علي القيام في  
أثنائها وجبت المبادرة بالقيام ويبني ولو صلي  
مضطجعا فاطاق القيام أو القعود في أثنائها  
وجب المبادرة بالمقدور

---

[ 319 ]

ويبنى ثم ان تبدل الحال من الكمال إلى النقص  
بان عجز في أثنائها وانتقل إلى الممكن في أثناء  
الفاحة وجب ادامة قراءتها في هويه وان تبدل  
من النقص الي الكمال بان قدر القاعد علي  
القيام لخفة المرض وغيرها فان كان قبل القراءة  
قام وقرأ قائما وكذا ان كان في أثناء الفاتحة قام  
وقرأ بقيتها بعد الانتصاب

---

[ 320 ]

قائما ويجب ترك القراءة حتى ينتصب فان قرأ  
في حال النهوض لم يحسب وان قدر بعد القراءة  
قبل الركوع لزمه القيام ليهوى منه إلي الركوع  
ولا يلزمه الطمأنينة في هذا القيام لانه ليس  
مقصودا لنفسه ويستحب في هذه الاحوال أن  
يعيد الفاتحة ليقع في حال الكمال نص عليه  
واتفقوا عليه ولو قدر في حال ركوعه قاعدا فان  
كان قبل الطمأنينة لزمه الارتفاع إلي حد  
الراكعين عن قيام ولا يجوز أن يرتفع قائما ثم  
يركع فان فعله بطلت صلاته لانه زاد قياما وان  
كان بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه فيجب الاعتدال  
قائما ثم يسجد ولا يجوز الانتقال الي ركوع  
القائمين فان خالف بطلت صلاته لانه زاد ركوعا  
ولو وجد القدرة في الاعتدال قاعدا فان كان قبل  
الطمأنينة لزمه أن يقوم ليعتدل ويطمئن

---

[ 321 ]

وان كان بعدها فوجهان (أحدهما) يلزمه أن يقوم  
ليقع السجود من قيام (وأصحهما) لا يقوم لئلا  
يطول الاعتدال وهو ركن قصير فان اتفق ذلك  
في الثانية من الصبح قبل القنوت لم يقنت قاعدا  
فان فعل بطلت صلاته لانه زاد قعودا في غير  
موضعه وانما حقه أن يقوم فيقنت قائما والله  
أعلم \* هذا كله حكم صلاة الغرض أما صلاة النافلة  
قاعدا فقد ذكرها المصنف في أول باب صفة  
الصلاة وسبق شرحها هناك كاملا وبالله التوفيق \*  
(فرع) قال الشافعي في الام والشيخ أبو حامد  
والاصحاب لو ركع المصلي فريضة فعرضت له علة  
منعته الاعتدال سقط عنه الاعتدال فيسجد قالوا  
فلو زالت العلة قبل دخوله في السجود لزمه العود  
الي الاعتدال لتمكنه منه وان زالت بعد تلبسه  
بالسجود أجزاءه ولم يجز العود إلى الاعتدال لانه  
سقط بالعجز فلو أتى به كان زائدا قياما وذلك  
مبطل للصلاة \* (فرع) في مذاهب العلماء إذا  
افتتح الصلاة قائما ثم عجز قعد وبني عليها  
بالاجماع نقل الاجماع فيه الشيخ أبو حامد وغيره  
وان افتتحها قاعدا للعجز ثم قدر علي القيام قام  
وبني عندنا وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف  
والجمهور وقال محمد تبطل صلاته وان افتتحها  
مضطجعا أو قاعدا ثم قدر في أثنائها على القعود  
أو القيام لزمه ذلك وبني علي ما صلى وهكذا لو  
كان يصلي عاريا فاستتر على قرب أو كان  
المصلي أميا فتلقن الفاتحة فيبني وبهذا كله قال  
مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة تبطل صلاته  
ويجب استئناؤها \* (باب صلاة المسافر) \* قال  
المصنف رحمه الله \* (يجوز القصر في السفر  
لقوله تعالى (وإذا ضربتم في الارض فليس عليكم  
جناح ان تقصروا من الصلاة

---

ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا) قال يعلى بن أمية قلت لعمر رضي الله عنه فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم وقد أمن الناس قال عمر عجت مما عجت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال " صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا لصدفته " ولا يجوز القصر الا في الظهر والعصر والعشاء الاخرة لاجماع الامة ويجوز ذلك في سفر الماء كما يجوز للراكب في البر \* (الشرح) حديث يعلى رواه مسلم وفيه التصريح بجواز القصر من غير خوف وفيه جواز قول تصدق الله علينا وقد كرهه بعض السلف والصواب الذي عليه الجمهور لا كراهة فيه وقد ذكرته واضحا في آخر كتاب الاذكار وقوله تعالى (إذا ضربتم في الارض) الضرب في الارض هو السفر: أما حكم المسألة فيجوز القصر في السفر في الظهر والعصر والعشاء ولا يجوز في الصبح والمغرب ولا في الحضر وهذا كله مجمع عليه وإذا قصر الرباعيات ردهن إلى ركعتين سواء كان خوف أم لا وقال ابن عباس الواجب في الخوف ركعة وحكى هذا عن الحسن البصري والجمهور علي الاول وتأولوا الحديث الثالث في صحيح مسلم عن ابن عباس فرضت الصلاة في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة علي ان المراد ركعة مع الامام وينفرد بالآخرى كما هو المشروع فيها ويجوز القصر في سفر الماء في السفينة لانه سفر داخل في نص القرآن والسنة وسواء فيه من ركب مرة أو مرات والملاح الذي معه اهله وماله ويديم السير في البحر والمكاري وغيرهم فكلهم لهم القصر إذا بلغ سفرهم مسافة لو قدرت في البر بلغت ثمانية واربعين ميلا هاشمية لكن الافضل لهم الاتمام

نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب وبهذا قال مالك وابو حنيفة وداود وغيرهم الا ان ابا حنيفة يشترط ثلاث مراحل وقال الحسن ابن صالح واحمد بن حنبل لا يجوز للملاح القصر لانه مقيم في اهله وماله: دليلنا انه مسافر وما قالوه ينتقض بالذي يديم كراء الابل وغيرها والسير في البر فان له القصر \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ولا يجوز القصر الا في مسيرة يومين وهو أربعة برد كل برید أربعة فراسخ فذلك ستة عشر فرسخا لما روى عن ابن عمر وابن عباس " كانا يصليان ركعتين ويفطران في أربعة برد فما فوق ذلك " وسأل عطاء ابن عباس " أقصر الي عرفة فقال لا فقال الي منى فقال لا لكن الي جدة وعسفان والطائف " قال مالك بين مكة والطائف وجدة وعسفان أربعة برد ولان في هذا القدر تتكرر مشقة الشد والترحال وفيما دونه لا تتكرر قال الشافعي واحب أن لا يقصر في أقل من ثلاثة أيام وانما استحب ذلك ليخرج من الخلاف لان ابا حنيفة لا يبيح القصر الا في ثلاثة أيام) \*

[ 323 ]

\* (الشرح) \* البرد - بضم الباء والراء - وكل فرسخ ثلاثة أميال هاشمية فالمجموع ثمانية وأربعون ميلا هاشمية والميل ستة آلاف ذراع والذراع أربع وعشرون أصبعا معتدلة معترضة والاصبع ست شعيرات معتدلات معترضات وقوله والترحال - بفتح التاء - وأما الاثر عن ابن عمر وابن عباس فسنذكره في فرع مذاهب العلماء إن شاء الله تعالى: أما حكم المسألة فقال اصحابنا لا يجوز القصر الا في سفر يبلغ ثمانية وأربعين ميلا بالهاشمي سواء في هذا جميع الاسفار المباحة

هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكى الشيخ أبو علي السنجي وصاحب البيان عنه قولا للشافعي انه يجوز القصر مع الخوف ولا يشترط ثمانية وأربعون ميلا وهذا شاذ مردود والذي تطابقت عليه نصوص الشافعي وكتب الاصحاب انه يشترط في جميع الاسفار ثمانية وأربعون ميلا هاشمية وهو منسوب الي بني هاشم وذلك أربعة برد كما ذكره المصنف وذلك بالمراحل مرحلتان قاصدتان سير الاثقال ودبيب الاقدام هكذا نص الشافعي عليه واتفقوا عليه قال الشيخ أبو حامد وصاحبها الشامل والبيان وغيرهم للشافعي رحمه الله سبعة نصوص في مسافة القصر قال في موضع ثمانية وأربعون ميلا وفي موضع ستة وأربعون وفي موضع اكثر من أربعين وفي موضع أربعون وفي موضع يومان وفي موضع ليلتان وفي موضع يوم و ليلة قالوا قال اصحابنا المراد بهذه النصوص كلها شئ واحد وهو ثمانية وأربعون ميلا هاشمية وحيث قال ستة وأربعون أراد سوى ميل الابتداء وميل الانتهاء وحيث قال اكثر من أربعين أراد اكثر بثمانية وحيث قال أربعون أراد أربعون أموية وهى ثمانية وأربعون هاشمية فان اميال بنى امية اكبر من الهاشمية كل خمسة ستة وحيث قال يومان أي بلا ليلة وحيث قال ليلتان أي بلا يوم وحيث قال يوم و ليلة ارادهما معا فلا اختلاف بين نصوصه وهل التقدير بثمانية واربعين ميلا تحديد ام تقريب فيه وجهان حكاهما الرافعي وغيره (اصحهما) تحديد لان فيه تقديرا بالاميال ثابتا عن الصحابة بخلاف تقدير القلتين فان الاصح انه تقريب لانه لا توقيف في تقديره بالارطال قال الشافعي والاصحاب والافضل ان لا يقصر في اقل من مسيرة ثلاثة ايام للخروج من خلاف ابي حنيفة وغيره ممن سنذكره في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى: قال اصحابنا فان كان

السير في البحر اعتبرت المسافة بمساحتها في  
البر حتي لو قطع قدر ثمانية واربعين ميلا في  
ساعة أو لحظة جاز له القصر لانها مسافة صالحة  
للقصر فلا يؤثر قطعها في زمن قصير كما لو  
قطعها في البر على فرس جواد في بعض يوم  
فلو شك في المسافة اجتهد نقله الرافعي وغيره  
وقد نص الشافعي في الام انه إذا شك في  
المسافة لم يجز القصر وهو محمول علي من لم  
يظهر له شئ بالاجتهاد ولو حبستهم الريح في  
المراسي وغيرها

---

[ 324 ]

قال الشافعي والاصحاب هو كالاقامة في البر  
بغير نية الاقامة \* (فرع) يشترط في كون السفر  
مرحلتين ان يكون بينه وبين المقصد مرحلتان فلو  
قصد موضعا بينه وبينه مرحلة بنية ان لا يقيم فيه  
لم يكن له القصر لا ذاهبا ولا راجعا وان كان له  
مشقة مرحلتين متواليتين لانه لا يسمى سفرا  
طويلا وحكي الرافعي أن الحناطي حكى وجها انه  
يقصر والصواب الاول وبه قطع الاصحاب والله  
اعلم \*

---

[ 325 ]

(فرع) في مذاهب العلماء في المسافة المعتبرة  
لجواز القصر: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجوز القصر  
في مرحلتين وهو ثمانية وأربعون ميلا هاشمية  
ولا يجوز في أقل من ذلك وبه قال ابن عمر وابن  
عباس والحسن البصري والزهرى ومالك والليث  
بن سعد واحمد واسحق وأبو ثور وقال عبد الله

ابن مسعود وسويد بن غفله - بفتح الغين  
المعجمة والفاء - والشعبي والنخعي والحسن بن  
صالح والثوري وأبو حنيفة لا يجوز القصر إلا في  
مسيرة ثلاثة أيام وعن أبي حنيفة أنه يجوز في  
يومين وأكثر الثالث وبه قال أبو يوسف ومحمد  
وقال الاوزاعي وآخرون يقصر في مسيرة يوم  
تام قال ابن المنذر وبه أقول وقال داود يقصر  
في طويل السفر وقصيرة قال الشيخ أبو حامد  
حتى قال

---

[ 326 ]

لو خرج إلى بستان خارج البلد قصر \* واحتج لداود  
باطلاق الكتاب والسنة جواز القصر بلا تقييد  
للمسافة وبحديث يحيى بن مزيد قال سألت أنسا  
عن قصر الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم " إذا خرج ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ  
صلى ركعتين " رواه مسلم وعن خبير بن نغير  
قال خرجت مع شرحبيل بن السمط إلى قرية  
على رأس سبعة عشر أو ثمانية عشر ميلا فصلى  
ركعتين فقلت له فقال رأيت عمر صلي بذي  
الحليفة ركعتين فقلت له فقال افعل كما رأيت  
رسول الله صلى الله

---

[ 327 ]

عليه وسلم يفعل رواه مسلم \* واحتج لمن شرط  
ثلاثة أميال بحديث بن عمر أن النبي صلى الله  
عليه وسلم " قال لا تسافر امرأة ثلاثا إلا ومعها  
ذو محرم " رواه البخاري ومسلم ورواه مسلم  
كذلك من رواية أبي سعيد الخدري وذكروا

مناسبات لا اعتماد عليها واحتج أصحابنا بروايه  
عطاء بن أبي رباح أن ابن عمر وابن عباس كانا  
يصليان ركعتين ويفطران في أربعة برد فما فوق  
ذلك رواه

[ 328 ]

البيهقي باسناد صحيح وذكره البخاري في صحيحه  
تعليقا بصفة جزم فيقتضي صحته عنده كما  
قدمناه مرات وعن عطا قال سئل بن عباس "   
أقصر الصلاة إلى عرفة فقال لا ولكن إلى  
عسفان والي جدة والي الطائف " رواه الشافعي  
والبيهقي باسناد صحيح وروى مالك باسناده  
الصحيح في الموطأ عن ابن عمر انه قصر في  
أربعة برد: وأما الحديث الذي رواه الدار قطني  
والبيهقي عن اسماعيل بن عياش عن عبد الوهاب  
بن مجاهد عن ابيه وعطا عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " يا اهل مكة لا تقصروا  
الصلاة في أقل من أربعة برد من مكة " فهو  
حديث ضعيف جدا لان عبد الوهاب مجمع علي  
شدة ضعفه واسماعيل أيضا ضعيف لا سيما في  
روايته عن غير الشاميين: والجواب عما احتج به  
أهل الظاهر من اطلاق الآية والاحاديث أنه لم  
ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم القصر  
صريحا في دون مرحلتين وأما حديث انس فليس  
معناه أن غاية سفره كانت ثلاثة أميال بل معناه  
انه كان إذا سافر سفرا طويلا فتباعد ثلاثة أميال  
قصر وليس التقييد بالثلاثة لكونه لا يجوز القصر  
عند مفارقة البلد بل لانه ما كان يحتاج الي القصر  
الا إذا تباعد هذا القدر لان الظاهر انه صلى الله  
عليه وسلم كان لا يسافر عند دخول وقت الصلاة  
الا بعد أن يصلحها فلا تدركه

---

[ 329 ]

الصلاة الاخرى الا وقد تباعد عن المدينة: وأما حديث شرحبيل وقوله أن عمر رضي الله عنه صلي بذي الحليفة ركعتين فمحمول على ما ذكرناه في حديث أنس وهو أنه كان مسافرا إلى مكة أو غيرها فمر بذي الحليفة وادركته الصلاة فصلي ركعتين لا أن ذا الحليفة غاية سفره: وأما الجواب عما احتج به القائلون باشتراط ثلاثة أيام فهو أن الحديث الذي ذكروه ليس فيه أن السفر لا ينطلق الا علي مسيرة ثلاثة أيام وانما فيه أنه لا يجوز للمرأة ان تسافر بغير محرم هذا السفر الخاص ويدل على هذا أنه ثبت عن ابي سعيد رواية أنه قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم " لا تسافر المرأة يومين الا ومعها

---

[ 330 ]

زوجها أو ذو محرم " رواه البخاري ومسلم وعن ابي هريرة قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة وليس معها حرمة " رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم مسيرة يوم وفي رواية له ليلة وفي رواية ابي داود لا تسافر بريدا ورواه الحاكم وقال صحيح الاسناد قال البيهقي وهذه الروايات الصحيحة في الايام الثلاثة واليومين واليوم صحيحة وكان النبي صلي الله عليه وسلم سئل عن المرأة تسافر ثلاثا بغير محرم فقال لا وسئل عن سفرها يومين بغير محرم فقال لا وسئل عن يوم فقال لا فادى كل

منهم ما حفظ ولا يكون شئ من هذا حدا للسفر يدل عليه حديث ابن عباس سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول " لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافر امرأة الا ومعها ذو محرم " رواه البخاري ومسلم هذا كلام البيهقي فحصل أن النبي صلي الله عليه وسلم لم يرد تحديد ما يقع عليه السفر بل اطلقه علي ثلاثة أيام وعلي يومين وعلي يوم وليلة وعلي يوم وعلي ليلة وعلي بريد وهو مسيرة نصف يوم فدل علي أن الجميع يسمي سفرا والله اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وان كان للبلد الذي يقصده طريقان يقصر في احدهما ولا يقصر في الآخر فسلك الا بعد لغرض يقصد في العادة قصر وان سلكه ليقصر ففيه قولان قال في الاملاء له أن يقصر لانه مسافة تقصر في مثلها الصلاة وقال في الام ليس له القصر لانه طول الطريق للقصر فلا يقصر كما لو مشى في مسافة قريبة طولا وعرضا حتى طال) \* (الشرح) قال اصحابنا إذا كان لمقصده طريقان فان بلغ كل واحد مسافة القصر فسلك الا بعد قصر في جميعه بلا خلاف سواء سلكه لغرض ام لمجرد القصر لانه سافر مسافة القصر ولا يمكنه دون مسافة القصر وان بلغ احد طريقه مسافة القصر ونقص الآخر عنها فان سلك الا بعد لغرض من الطريق أو سهولته أو كثرة الماء أو المرعي أو زيارة أو عيادة أو بيع متاع أو غير

---

[ 331 ]

ذلك من المقاصد المطلوبة دينا أو دنيا فله الترخص بالقصر وغيره من رخص السفر بلا خلاف ولو قصد التنزه فهو غرض مقصود فيترخص

وتردد فيه الشيخ أبو محمد الجويني والمذهب  
الترخص وبه قطع المحققون وان لم يكن غرض  
سوى الترخص ففيه طريقان (أحدهما) لا يترخص  
قطعا واشهرهما علي قولين (أظهرهما) عند  
الأصحاب لا يترخص ودليل الجميع في الكتاب \*  
(فرع) ذكرنا انه إذا كان لمقصده طريقان يقصر  
في أحدهما فسلكه لغير غرض لم يجر القصر  
عندنا علي الأصح: وقال أبو حنيفة وأحمد  
والمزني وداود يجوز \* \* قال المصنف رحمه الله  
\* (وان سافر إلي بلد يقصر إليه الصلاة ونوى انه  
ان لقي عبده أو صديقه في بعض الطريق رجع لم  
يقصر لانه لم يقطع علي سفر يقصر فيه الصلاة  
وان نوى السفر الي بلد ثم منه الي بلد آخر فهما  
سفران فلا يقصر حتى يكون كل واحد منهما مما  
يقصر فيه الصلاة \* (الشرح) قال أصحابنا يشترط  
للقصر أن يعزم في الابتداء علي قطع مسافة  
القصر فلو خرج لطلب أبق أو غريم أو غير ذلك  
ونوى انه متى لقيه رجع ولا يعرف موضعه لم  
يترخص وان طال سفره وبلغ مراحل كما سنذكره  
في الهائم ان شاء الله تعالى فلو وجده وعزم  
علي الرجوع الي بلده فان

[ 332 ]

كان بينهما مسافة القصر قصر إذا ارتحل عن ذلك  
الموضع فلو علم في ابتداء السفر موضعه وانه لا  
يلقاه قبل مرحلتين جاز القصر ولو نوى في  
الابتداء الخروج في طلب الأبق والغريم ودابته  
الضالة أو المسروقة وغيرها على أنه لا بد له من  
وصول الموضع الفلاني وهو مرحلتان سواء وجد  
قبله ام لا فله القصر بلا خلاف نص عليه الشافعي  
والأصحاب ولو نوى مسافة القصر ثم نوى ان وجد

الغريم رجع فان عرضت له هذه النية قبل مفارقة  
عمران البلد لم يترخص وان عرضت بعد مفارقة  
العمران فوجهان حكاهما البغوي والرافعي  
(أصحهما) يترخص ما لم يجده فإذا وجده صار  
مقيما لانه ثبت لسبب الرخصة فلا يتغير حتى  
يوجد المغير (والثاني) لا يترخص كما لو عرضت  
النية في العمران ولو نوى قصد موضع في  
مسافة القصر ثم نوى بعد مفارقة العمران  
الاقامة أربعة ايام فصاعدا في بلد في وسط  
الطريق قال البغوي وغيره أن كان من مخرجه  
الي البلد المتوسط مسافة القصر ترخص قطعاً ما  
لم يدخل المتوسط وان كان أقل فوجهان  
(أصحهما) يترخص ما لم يدخله لانه انعقد سبب  
الرخصة فلا يتغير ما لم يوجد المغير فان نوى أن  
يقيم في المتوسط دون أربعة ايام فهو سفر  
واحد فله القصر في جميع طريقه وفي البلد  
المتوسط بلا خلاف اما إذا خرج بنية السفر إلى  
بلد ثم منه إلى آخر ونوى أن يقيم في الاول أربعة  
أيام أو نوى بلداً ثم بلداً ثم بلداً ثالثاً ورابعاً

[ 333 ]

واكثر بنية الاقامة اربعة ايام في كل مرحلة فان  
كان بين البلد والذي يليه مسافة القصر قصر والا  
فلا وان كان بين بلدين منها دون الباقي قصر بين  
البلدين دون الباقي لانها أسفار متعددة ولو نوى  
بلداً دون مرحلتين ثم نوى في أثناء طريقه  
مجاوزته فابتدأ سفره من حين غير النية فانما  
يترخص إذا كان من ذلك الموضع الي المقصد  
الثاني مرحلتان ولو خرج إلى بلد بعيد ثم نوى في  
طريقه أن يرجع انقطع سفره ولا يجوز له القصر  
مادام في ذلك الموضع فإذا فارقه فقد أنشأ

سفرا جديدا فانما يقصر إذا توجه منه إلى  
مرحلتين سواء رجع إلى وطنه أو الي مقصده  
الاول أو غيرهما نص عليه الشافعي في الام  
واتفق الاصحاب عليه ممن صرح به القاضي أبو  
الطيب والبغوي والرافعي وغيرهم قال البغوي  
ولو تردد في النية بين أن يرجع أو يمضي صار  
مقيما في الحال كما لو جزم بالرجوع \* (فرع) إذا  
سافر العبد مع مولاه والزوجة مع زوجها والجندي  
مع أميره ولا يعرفون مقصدهم قال البغوي  
والرافعي لا يجوز لهم الترخص فلو نوا مسافة  
القصر لم تؤثر نية العبد والمرأة فلا يترخصان  
وتؤثر نية الجندي ويترخص لانه ليس تحت يد  
الامير وقهره بخلاف العبد والمرأة فلو عرفوا  
المقصد ترخصوا كلهم قال البغوي فلو نوى  
المولي والزوج الاقامة لم يثبت حكمها للعبد  
والمرأة بل لهما الترخص عندنا قال وقال أبو  
حنيفة للعبد والمرأة الترخص تبعا للمولى والزوج  
وان لم يعرفا المقصد ويصيران مقيمين باقامة  
المولى والزوج ولو اسر الكفار مسلما وسافروا  
به ولا يعلم أين يذهبون به لم يقصر فلو سار  
معهم يومين قصر بعد ذلك نص عليه الشافعي  
واتفقوا عليه اما إذا علم الموضع الذين يذهبون به  
إليه فان كان نيته انه ان تمكن من الهرب هرب لم  
يقصر قبل مرحلتين وان نوى قصد ذلك البلد أو  
غيره ولا معصية في قصده قصر في الحال ان  
كان بينهما مرحلتان وهذا الذي قاله الشافعي  
والاصحاب في الاسير يتعين مجيئه في مسألة  
العبد والمرأة والجندي فإذا ساروا مرحلتين  
يقصرون وان لم يعرفوا

المقصد ولعل البغوي ومن وافقه ارادوا قبل  
مجاوزه مرحلتين \* (فرع) قال اصحابنا يشترط  
لجواز القصر للمسافر ان يربط قصده بمقصد  
معلوم فاما الهائم الذي لا يدري اين يتوجه ولا له  
قصد في موضع وراكب التعاسيف وهو الذي لا  
يسلك طريقا ولا له مقصد معلوم فلا يترخصان  
ابدا بقصر ولا غيره من رخص السفر وان طال  
سفرهما وبلغ مراحل فهذا هو المذهب وبه قطع  
الاصحاب في كل الطرق وحكي الرافعي وجها  
انهما إذا بلغا مسافة القصر لهما الترخص بعد ذلك  
وهذا شاذ غريب ضعيف جدا قال البغوي وغيره  
وكذا البدوي إذا خرج منتجعا علي أنه متى وجد  
مكانا معشبا أقام به لم يجز له الترخص \* \* قال  
المصنف رحمه الله \* (وإذا كان السفر مسيرة  
ثلاثة أيام فالقصر أفضل من الاتمام لما روى  
عمران بن الحصين قال " حججت مع رسول الله  
صلي الله عليه وسلم فكان يصلي ركعتين  
وسافرت مع أبي بكر فكان يصلي ركعتين حتى  
ذهب وسافرت مع عمر فكان يصلي ركعتين حتى  
ذهب وسافرت مع عثمان فصلى ركعتين ست  
سنين ثم اتم بمنى " فكان الاقتداء برسول الله  
صلي الله عليه وسلم أفضل فان ترك القصر وأتم  
جاز لما روت عائشة رضی الله عنها قالت "   
خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
عمرة رمضان فافطر وصمت وقصر واتممت  
فقلت يا رسول الله أفطرت وصمت وقصرت  
واتممت فقال احسنت يا عائشة "

[ 335 ]

ولانه تخفيف ابیح للمسافر فجاز تركه كالمسح  
علي الخفين ثلاثا) \* (الشرح) حديث عمران

صحيح رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح  
ورواه البخاري ومسلم من رواية ابن مسعود وابن  
عمر بمعناه وأما حديث عائشة فرواه النسائي  
والدارقطني والبيهقي باسناد حسن أو صحيح  
قال البيهقي في السنن الكبير قال الدارقطني  
اسناده حسن وقال في معرفة السنن والآثار هو  
اسناد صحيح لكن لم يقع في روايه النسائي عمرة  
رمضان والمشهور أن النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يعتمر الا اربع عمر ليس منهن شئ في رمضان  
بل كلهن في ذى القعدة الا التي مع حجه فكان  
احرامها في ذى القعدة وفعالها في ذى الحجة هذا  
هو المعروف في الصحيحين وغيرهما والله أعلم  
(وقوله) لانه تخفيف ابيح للسفر قال القلعي  
احترز بقوله تخفيف عن الجمعة فان نقصانها عن  
أربع ليس للتخفيف قال وقوله ابيح للسفر احتراز  
مما عفى عنه عن القصاص على الدية فانه  
تخفيف ولا يجوز له تركه وبذل القصاص منه هكذا  
قاله القلعي والظاهر أنه احتراز من اكل الميتة  
فانه تخفيف ولا يجوز له تركه لانه ليس للسفر  
ويصلح أن يكون احترازا ممن غص بلقمة فلم يجد  
ما يسيغها به إلا خمرا فانه يجب اساعتها وهو  
تخفيف لا للسفر: اما حكم المسألة فمذهبنا جواز  
القصر والاتمام فان كان سفره دون ثلاثة ايام  
فالافضل الاتمام للخروج من خلاف أبي حنيفة  
وموافقيه كما سبق وكذا ان كان يديم السفر  
باهله في البحر فله القصر والافضل الاتمام وان  
بلغ سفره مراحل وقد سبقت المسألة وقد نص  
الشافعي في الام علي أن الافضل ترك القصر  
للخروج من خلاف العلماء ولانه لا وطن له غيره  
واتفق أصحابنا على هذا قال أصحابنا ويستثنى  
أيضا من وجد من نفسه كراهة القصر لا رغبة عن  
السنة أو شكا في جوازه قال الشافعي والاصحاب  
القصر لهذا افضل بلا خلاف بل يكره له الاتمام

حتى تزول هذه الكراهة وهكذا الحكم في جميع  
الرخص في هذه الحالة وان كان سفره ثلاثة أيام  
فصاعدا ولم يكن مدمن سفر البحر وغيره ولا

[ 336 ]

يترك القصر رغبة عنه فهل الافضل الاتمام ام  
القصر فيه ثلاث طرق (أصحها) وبه قطع المصنف  
وجمهور العراقيين القصر افضل (والثاني) حكاة  
جماعات من الخراسانيين وحكاة من العراقيين  
القاضي أبو الطيب والماوردي وابن الصباغ  
وغيرهم فيه قولان وحكاهما الماوردي وجهين  
(أصحهما) القصر افضل (والثاني) الاتمام افضل  
وهو قول المزني قال الماوردي وهو قول كثيرين  
من اصحابنا قال القاضي أبو الطيب نص عليه  
الشافعي في الجامع الكبير للمزني والطريق  
(الثالث) أنهما سواء في الفضيلة حكاة جماعة  
منهم الحنابلة وصاحب البيان وغيرهما وسنوضح  
دليل المسألة في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله  
تعالى: واما صوم رمضان في السفر لمن لا  
يتضرر به ففيه طريقان قطع العراقيون  
والجمهور بانه افضل من الافطار لانه يحصل  
براءة الذمة وحكى جماعة من الخراسانيين فيه  
قولين (أصحهما) هذا (والثاني) الفطر افضل  
وسنوضح المسألة في كتاب القيام ان شاء الله  
تعالى \* (فرع) في بيان أقسام الرخص الشرعية  
هي أقسام (أحدها) رخصة واجبة ولها صور: منها  
من غص بلقمة ولم يجد ما يسيغها به إلا خمرا  
وجبت اساعتها به وهي رخصة نص الشافعي علي  
وجوبه واتفق الاصحاب عليه: ومنها أكل الميتة  
للمضطر رخصة واجبة علي الصحيح وفيه وجه  
حكاة المصنف وغيره في بابه أنه لا يجب (الثاني)

رخصة تركها أفضل وهو المسح علي الخف اتفق أصحابنا على أن غسل الرجل أفضل منه وسبقت المسألة بدليلها في بابہ وكذلك ترك الجمع بين الصلاتين افضل بالاتفاق كما سنوضحه في آخر هذا الباب ان شاء الله تعالى ومثله التيمم في حق من لم يجد الماء الا باكثر من ثمن المثل وهو واجد له يندب له ان يشتريه ويتوضأ ويترك رخصة التيمم وكذا الصوم في السفر لمن لا يتضرر به أفضل من الفطر على المذهب كما سبق وكذا اتيان الجمعة والجماعة لمن سقطت عنه بعذر سفر ونحوه (الثالث) رخصة يندب فعلها وذلك صور منها القصر والابراء بالظهر في شدة الحر علي المذهب فيهما \*

[ 337 ]

(فرع) في مذاهب العلماء في القصر والاتمام: قد ذكرنا أن مذهبنا ان القصر والاتمام جائزان وان القصر أفضل من الاتمام وبهذا قال عثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص وعائشة وآخرون وحكاه العبدري عن هؤلاء وعن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس والحسن البصري ومالك واحمد وابي ثور وداود وهو مذهب اكثر العلماء ورواه البيهقي عن سلمان الفارسي في اثني عشر من الصحابة وعن انس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن الاسود وابن المسيب وأبي قلابة: وقال أبو حنيفة والثوري وآخرون القصر واجب قال البغوي وهذا قول اكثر العلماء وليس كما قال وحكي ابن المنذر وجوب القصر عن ابن عمر وابن عباس وجابر وعمر بن عبد العزيز ورواية عن مالك واحمد قال أبو حنيفة فان صلي

---

[ 338 ]

اربعا وقعد بعد الركعتين قدر التشهد صحت صلاته لان السلام ليس بواجب عنده وتقع الاخيرتان نفلا وان لم يقعد هذا القدر بعد الركعتين فصلاته باطلة \* واحتج لمن أوجب القصر بانه المشهور من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبحديث عائشة قالت " فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فاقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر " قال الزهري قلت لعروة فما بال عائشة تتم قال تأولت ما تأول عثمان رواه البخاري ومسلم وعن عبد الرحمن بن يزيد قال " صلى بنا عثمان بمنى أربع ركعات فقبل ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع ثم قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى ركعتين ثم صليت مع أبي بكر بمنى ركعتين وصليت مع عمر بمنى ركعتين فليت حظى من أربع ركعات ركعتان متقبلتان " رواه البخاري ومسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

---

[ 339 ]

قال " صلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الاضحى ركعتان وصلاة السفر ركعتان تمام غير قصر علي لسان محمد صلى الله عليه وسلم " رواه احمد بن حنبل في مسنده والنسائي وابن ماجه ولانها صلاة يسقط فرضها بركعتين فلم يجز فيها الزيادة كالجمعة والصبح \* واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) قال الشافعي ولا يستعمل لا

جناح الا في المباح كقوله تعالى (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) وقوله تعالى (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا أو اشتاتا) (فان قالوا) هذه اللفظة تستعمل في الواجب ايضا قال الله تعالى (ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما) ومعلوم أن السعي بينهما ركن من أركان الحج (فالجواب) ما أجابت به عائشة رضي الله عنها وهو ثابت

---

[ 340 ]

عنها في الصحيحين قالت " انزلت الآية في الانصار كانوا قبل الاسلام يطوفون بين الصفا والمروة فلما أسلموا شكوا في جواز الطواف بينهما لانه كان شعار الجاهلية فانزل الله تعالى الآية جوابا لهم \* واحتجوا من السنة بحديث عائشة المذكور في الكتاب وهو حديث حسن كما سبق وعنها أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم " رواه الدار قطني والبيهقي وغيرهما قال البيهقي قال الدار قطني اسناده صحيح \* واحتجوا بحديث عبد الرحمن بن يزيد المتقدم في اتمام عثمان ولو كان القصر واجبا لما وافقوه على تركه وعن نافع عن ابن عمر قال " صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

[ 341 ]

بمنى ركعتين وأبو بكر بعده وعمر بعد أبي بكر  
وعثمان صدرا من خلافته ثم إن عثمان صلي بعد  
أربعا قال فكان ابن عمر إذا صلى مع الامام صلي  
أربعا وإذا صلاها وحده صلى ركعتين " رواه مسلم  
قال اصحابنا ولان العلماء اجمعوا علي ان  
المسافر إذا اقتدى بمقيم لزمه الاتمام ولو كان  
الواجب ركعتين حتما لما جاز فعلها أربعا خلف  
مسافر ولا حاضر كالصبح (فان قالوا) الصبح لا  
يصح فعلها خلف الظهر عندنا (قلنا) فكذا ينبغي  
لكم ان لا تصحوا الظهر في المسافر خلف متم  
ولانه تخفيف أبيح للسفر فجاز تركه كالقصر  
والمسح ثلاثا وسائر الرخص: وأجاب اصحابنا عن  
قصر رسول الله صلي الله عليه وسلم بانه ثبت  
عنه القصر والاتمام كما ذكرنا من فعله ومن  
اقراره لعائشة فدل على جوازهما لكن القصر  
كان اكثر فدل علي فضيلته ونحن نقول بها  
(والجواب) عن حديث " فرضت الصلاة ركعتين "  
ان معناه لمن أراد الاقتصار عليهما ويتعين  
المصير الي هذا التأويل جمعا بين الادلة ويؤيده  
ان عائشة روته واتمت وتأولت ما تأول عثمان  
وتأويلهما أنهما رأياه جائزا هذا هو الصحيح عند  
العلماء في تأويله وقد قيل فيه غير ذلك مما لا  
يصح وقد اوضحت فساده في شرح صحيح مسلم  
ولان المخالفين اضمروا فيه اقرت صلاة السفر  
إذا لم يقتد بمقيم واضمرنا فيه إذا اراد القصر  
وليس اضمارهم باولي من اضمارنا ومما يوجب  
تأويله ان ظاهره ان الركعتين

[ 342 ]

في السفر اصل لا مقصورة وإنما صلاة الحضر  
زائدة وهذا مخالف لنص القران واجماع

المسلمين في تسميتها مقصورة ومتى خالف خبر  
الآحاد نص القرآن أو اجماعا وجب ترك ظاهره  
(واما الجواب) عن حديث عمر رضى الله عنه "  
صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر " فهو ان  
معناه صلاة السفر ركعتان لمن اراد الاقتصار  
عليهما بخلاف الحضر وقوله تمام غير قصر معناه  
تامة الاجر هذا إذا سلمنا صحة الحديث وهو  
المختار والا فقد أشار النسائي إلى تضعيفه فقال  
لم يسمعه ابن أبى ليلى من عمر ولكن قد رواه

---

[ 343 ]

البيهقى عن ابن أبى ليلى عن كعب عن عجرة عن  
عمر باسناد صحيح لكن ليس في هذه الرواية قوله  
على لسان نبيكم وهو ثابت في باقى الروايات  
(واما الجواب) عن قياسهم على الجمعة والصبح  
فالفرق أن الجمعة والصبح شرعتا ركعتين من  
أصلهما لا يقبلان تغيير بحال بخلاف صلاة السفر  
فانها تقبل الزيادة بدليل انه لو اقتدى بمقيم  
لزمه أربع وليس كذلك الجمعة والصبح والله أعلم  
\* قال المصنف رحمه الله \* (ولا يجوز القصر الا  
في سفر ليس بمعصية فاما إذا سافر لمعصية  
كالسفر لقطع الطريق أو قتال

---

[ 344 ]

المسلمين فلا يجوز القصر ولا الترخص بشئ من  
رخص المسافرين لان الرخص لا يجوز أن تعلق  
بالمعاصى ولان في جواز الرخص في سفر  
المعصية اعانة على المعصية وهذا لا يجوز) \*  
(الشرح) قال اصحابنا إذا خرج مسافرا عاصيا

بسفره بان خرج لقطع الطريق أو لقتال  
المسلمين ظلما أو أبقا من سيده أو ناشزة من  
زوجها أو متغيبا عن غريمه مع قدرته على قضاء  
دينه ونحو ذلك لم يجز له ان يترخص بالقصر ولا  
غيره من رخص السفر بلا خلاف عند أصحابنا الا  
المزني فجوز له ذلك والا التيمم

[ 345 ]

فقد سبق في بابہ ان في العاصي بسفره ثلاثة  
أوجه (أصحها) يلزمه التيمم واعادة الصلاة  
(والثاني) يلزمه التيمم ولا اعادة (والثالث) يحرم  
التيمم ويجب القضاء ويعاقب علي ترك الصلاة  
ويكون كتاركها مع تمكنه من الطهارة لانه قادر  
علي استباحتها بالتيمم بان يتوب ويستبجح التيمم  
وسائر الرخص هذا كله فيمن خرج عاصيا بسفره  
فاما من خرج بنية سفر مباح ثم نقله الي معصية  
ففيه وجهان مشهوران حكاهما الشيخ أبو حامد  
والبندنجي وجماعات من العراقيين وامام  
الحرمين وجماعات من الخراسانيين (أحدهما)  
يترخص بالقصر وغيره لان السفر انعقد مباحا  
مرخصا فلا يتغير قال امام الحرمين وهذا ظاهر  
النص (وأصحهما) لا يترخص من حين نوى  
المعصية لان سفر المعصية ينافي الترخص وممن  
صححه القاضي ابو علي البندنجي والرافعي قال  
صاحب البيان وهذه المسألة تشبه من سافر مباحا  
إلي مقصد معلوم ثم نوى في طريقه ان لقيت  
فلانا رجعت فهل له استدامة الترخص فيه وجهان  
أما إذا أنشأ سفر معصية ثم تاب في اثناء طريقه  
ونوى سفرا مباحا واستمر في طريقه إلى  
مقصده الاول ففيه طريقان (أصحهما) وبه قطع  
الاكثرون أن ابتداء سفره من ذلك الموضع فان

كان منه إلى مقصده مرحلتان ترخص بالقصر وغيره وألا فلا (والثاني) حكاها امام الحرمين عن شيخه ان طرءان سفر الطاعة كطرءان نية سفر المعصية فيكون فيه الوجهان هذا كله في العاصي بسفره اما العاصي في سفره وهو من خرج في سفر مباح وقصد صحيح ثم ارتكب معاصي في طريقه كشراب الخمر وغيره فله الترخص بالقصر وغيره بلا خلاف لانه ليس ممنوعا من السفر وانما يمنع من المعصية بخلاف العاصي بسفره \* (فرع) ليس للعاصي بسفره اكل الميتة عند الضرورة هذا هو المذهب وبه قطع جماهير الاصحاب لانه تخفيف فلا يستبيحه العاصي بسفره وهو قادر على استباحته بالتوبة وحكى امام الحرمين وغيره وجها انه يجوز لانه احياء نفس مشرفة علي الهلاك وأما المقيم العاصي إذا اضطر الي الميتة فيباح له هذا هو المذهب وبه قطع جمهور الاصحاب وحكى البغوي وغيره وجها انها لا تباح له حتى يتوب \*

[ 346 ]

(فرع) قال اصحابنا مما يلحق بسفر المعصية ان يتعب نفسه ويعذب دابته بالركض لغير غرض قال الصيدلاني وغيره وهو حرام ولو انتقل من بلد الي بلد بلا غرض صحيح لم يترخص قال الشيخ أبو محمد السفر لمجرد رؤية البلاد ليس بغرض صحيح فلا يترخص \* (فرع) في مذاهب العلماء: مذهبنا جواز القصر في كل سفر ليس معصية سواء الواجب والطاعة والمباح كسفر التجارة ونحوها ولا يجوز في سفر معصية وبهذا قال مالك واحمد وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال ابن مسعود لا يجوز القصر إلا في

سفر حج أو غزو وفي رواية عنه لا يجوز إلا في  
سفر واجب وعن عطاء رواية انه لا يجوز الا في  
سفر طاعة ولا يشترط كونه واجبا ورواية كمدھبنا  
وقال الاوزاعي وأبو حنيفة والثوري والمزني  
يجوز القصر في سفر المعصية وغيره دليلنا على  
الاولين اطلاق النصوص وعلي الآخرين قوله  
تعالی (فمن اضطر في مخمصة غير متجانف  
لاثم) وايضا ما ذكره المصنف وجميع رخص السفر  
لها حكم القصر في هذا فلا يستبيح العاصی  
بسفره شيئا حتى يتوب ومنها اكل الميتة وجوزه  
له أبو حنيفة: دليلنا الآية \* \* قال المصنف رحمه  
الله \* (ولا يجوز القصر إلا ان يفارق موضع  
الاقامة لقوله تعالی (وإذا ضربتم في الارض  
فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) فعلق  
القصر على الضرب في الارض فان كان من اهل  
بلد لم يقصر حتى يفارق بنيان البلد فان اتصل  
حيطان البساتين بحيطان البلد ففارق بنيان البلد  
جاز له القصر لان البساتين ليست من البلد وان  
كان من قرية وبجنبها قرية ففارق قريته جاز له  
القصر وقال أبو العباس ان كانت القرستان  
متقاربتين فهما كالقرية الواحدة فلا يقصر حتى  
يفارقهما والمذهب الاول لان احدي القرستان  
منفردة عن الاخرى وان كان من أهل الخيام فان  
كانت خياما مجتمعة لم يقصر حتى يفارق جميعها  
وان كانت متفرقة قصر إذا فارق ما يقرب من  
خيمته قال في البويطي فان خرجوا من البلد  
واقاموا في موضع حتى يجتمعوا ويخرجوا لم يجر  
لهم القصر لانهم لم يقطعوا بالسفر وان قالوا  
نتظر يومين وثلاثة فان لم يجتمعوا سرنا جاز لهم  
ان يقصروا لانهم قطعوا بالسفر \*

---

(الشرح) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله ان سافر من بلد له سور مختص به اشترط مجاوزة السور سواء كان داخله بساتين ومزارع ام لم يكن لانه لا يعد مسافرا قبل مجاوزته فإذا فارق السور ترخص بالقصر وغيره بمجرد مفارقتة حتى قال القاضي أبو الطيب في تعليقه إذا صار خارج البلد ترخص وان كان ظهره الي السور يعنى ملصقا به ولا فرق بين ان يكون خارج السور دور ومقابر متصلة به ام لا هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه الرافعى وغيره انه ان كان خارج السور دور أو مقابر ملاصقة اشترط مجاوزتها والصحيح الاول وعجب من الرافعى في المحرر ترجيحه الثاني مع ترجيحه الاول في الشرح والله اعلم فان لم يكن للبلد سور أو كان له سور في بعضه ولم يكن في صوب مقصده فابتداء سفره بمفارقة العمران حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل والخراب المتخلل للعمران معدود من البلد وكذا النهر الحائل بين جانبى بلد يشترط مجاوزة الجانب الاخر فان كان في اطراف البلد مساكن خربت وخلت من السكان ولا عمارة وراءها فان اتخذوا موضعها مزارع أو هجروه بالتحويط على العامر وذهبت اصول الحيطان لم يشترط مجاوزته بلا خلاف وان لم يتخذوه مزارع ولا حوطوا على العابر وبقيت اصوله فوجهان (احدهما) لا يشترط مجاوزته مطلقا لانه ليس مسكونا فاشبه الصحراء (والثاني) وهو الصحيح وبه قطع العراقيون أو جمهورهم والشيخ أبو محمد الجوينى وغيره من الخراسانيين انه يشترط لانه يعد من البلاد اما البساتين والمزارع المتصلة بالبلد فلا يشترط مجاوزتها وان كانت محوطة هذا هو الصحيح وبه قطع المصنف والجمهور في

الطريقتين وحكى المتولي والرافعي وجها انه  
يشترط وليس بشئ قال الرافعي فان كان في  
البساتين دور أو قصور يسكنها ملاكها بعض  
فصول السنة اشترط مجاوزتها هكذا قاله وفيه  
نظر ولم يتعرض له الجمهور والظاهر أنه لا  
يشترط لانها ليست من البلد فلا يصير منه باقامة  
بعض الناس فيها بعض الفصول قال أصحابنا لو  
كان للبلد جانبين بينهما نهر كبغداد فعبر المنشئ  
للسفر من أحدهما الي الآخر لم يجر القصر حتى  
يفارق البنيان في الجانب الثاني لانهما بلد واحد  
قال القاضي

[ 348 ]

ابو الطيب ولهذا قال اصحابنا لو كان بين الجانبين  
ميدان لم يقصر حتى يجاوز جمع بنيان الجانب  
الآخر وكذا نقله الشيخ أبو حامد ايضا عن الاصحاب  
ولا خلاف فيه: هذا حكم البلدة الكبيرة واما القرية  
الصغيرة فقال الرافعي لها حكم البلدة في كل ما  
ذكرناه فلا يشترط فيها مجاوزة المزارع المحوطة  
ولا البساتين هذا هو الصواب الذي قاله العراقيون  
وغيرهم وشذ الغزالي عن الاصحاب فقال ان  
كانت البساتين أو المزارع محوطة اشترط  
مجاوزتها وقال امام الحرمين لا يشترط مجاوزة  
المزارع المحوطة ولا البساتين غير المحوطة  
ويشترط مجاوزة البساتين المحوطة هذا كلام  
الرافعي والمذهب ان القرية كالبلدة فلا يشترط  
مجاوزة البساتين والمزارع المحوطة ويحى فيها  
وجه المتولي: اما إذا كانت قريتان ليس بينهما  
انفصال فهما كمحلتين من قرية فيشترط  
مجاوزتهما بالاتفاق وقد نبه عليه المصنف بقوله  
لان احدي القريتين منفردة عن الاخرى قال امام

الحرمين وفيه احتمال وان انفصلت أحدهما عن  
الآخري فجاوز قرية جاز القصر سواء قربت  
الآخري منها أم بعدت وقال ابن سريج إذا تقاربتا  
اشترط مفارقتهما والصحيح عند الأصحاب هو  
الأول وقال صاحب الحاوي حتى لو كان بينهما  
ذراع لم يشترط مجاوزة الآخري بل يقصر  
بمفارقة قرية قال الرافعي ولو جمع سور قري  
متفصلة لم يشترط مجاوزة السور وكذا لو قدر  
ذلك في بلدين متقاربتين ولهذا قلنا أولاً إن  
ارتحل من بلدة لها سور مختص بها وأما المقيم  
في الصحراء فيشترط مفارقتة للبقعة التي يكون  
فيها رحله وينسب إليه فان سكن واديا وسار في  
عرضه فلا بد من مجاوزة عرضه نص عليه  
الشافعي قال الأصحاب هذا محمول علي الاتساع  
المعتاد في الأودية فان أفرطت سعته لم يشترط  
الاجاوزة القدر الذي يعد موضع نزوله أو موضع  
الحلة التي هو منها كما لو سافر في طول الوادي  
فانه يكفي ذلك القدر بلا خلاف وقال القاضي أبو  
الطيب كلام الشافعي علي ظاهره ويشترط  
مجاوزة عرضه مطلقاً وجانباً الوادي كسور البلد  
والمذهب الأول وبه قطع الجمهور ولو كان نازلاً  
في ربوة اشترط ان يهبط منها وان كان في وهدة  
اشترط ان يصعد وهذا إذا كانتا معتدلتين كما ذكرنا  
في الوادي ولا فرق في اعتبار مجاوزة عرض  
الوادي والهبوط والصعود بين المنفرد في خيمة  
ومن هو في جماعة أهل خيام علي التفصيل  
المذكور قال أصحابنا ولو كان من أهل خيام فانما  
يترخص إذا فارق الخيام كلها مجتمعة كانت أو  
متفرقة إذا كانت حلة

واحدة وهى بمنزلة ابنية البلد ولا يشترط مفارقتها  
لحلة اخرى بل الحلان كبلدتين متقاربتين وضبط  
الصيدلانى التفرق الذى لا يؤثر بان يكونوا بحيث  
يجتمعون للسمر في ناد واحد ويستعير بعضهم  
من بعض فان كانوا هكذا فهى حلة واحدة قال  
اصحابنا ويشترط مع مجاوزة الخيام مجاوزة  
مرافقها كمطرح الرماد وملعب الصبيان والنادى  
ومراح الابل لانها من موضع اقامتهم ولنا وجه  
شاذ ضعيف انه لا يشترط مفارقة الخيام بل يكفى  
مفارقة خيمته حكاه الرافعى وغيره \* (فرع) في  
مذاهب العلماء: ذكرنا أن مذهبنا أنه إذا فارق  
بنيان البلد قصر ولا يقصر قبل مفارقتها وان  
فارق منزله وبهذا قال مالك وأبو حنيفة واحمد  
وجماهير العلماء وحكى ابن المنذر عن الحارث بن  
أبي ربيعة أنه أراد سفرا فصلى بهم ركعتين في  
منزله وفيهم الاسود بن يزيد وغير واحد من  
أصحاب ابن مسعود قال وروينا معناه عن عطاء  
وسليمان بن موسى قال وقال مجاهد لا يقصر  
المسافر نهارا حتى يدخل الليل قال ابن المنذر لا  
نعلم أحدا وافقه وحكى القاضى أبو الطيب وغيره  
عن مجاهد أنه قال ان خرج بالنهار لم يقصر حتى  
يدخل الليل وان خرج بالليل لم يقصر حتى يدخل  
النهار وعن عطاء أنه قال إذا جاوز حيطان داره  
فله القصر فهذان المذهبان فاسدان فمذهب  
مجاهد منابذ للاحاديث الصحيحة في قصر النبي  
صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة حين خرج من  
المدينة ومذهب عطاء وموافقيه منابذ لاسم  
السفر \* (فرع) إذا فارق بنيان البلد ثم رجع  
لحاجة فله أحوال (أحدها) أن لا يكون ذلك البلد  
وطنه ولا أقام فيه فلا يصير مقيما بالرجوع ولا  
بدخوله بل له الترخص بالقصر وغيره في رجوعه  
وفي نفس البلد (الثاني) أن يكون وطنه فليس له  
الترخص في رجوعه وانما يترخص بعد مفارقتها

ثانيا هكذا نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور  
وحكى البندنجى والرافعي وجها أنه يترخص في  
رجوعه لا في البلد وهو شاذ ضعيف (الثالث) أن لا  
يكون وطنه لكنه اقام فيه مدة فهل له الترخص  
في رجوعه فيه وجهان حكاهما امام الحرمين  
وأخرون (أصحهما) يترخص لانه مسافر غير ناوي  
الاقامة صححه امام الحرمين والغزالي وقطع به  
البندنجي والقاضي أبو الطيب ونقله عن  
الاصحاب والمتولي (والثاني) لا يترخص وقطع به  
البغوي لانه عائد الي ما كان عليه وحيث قلنا لا  
يترخص إذا عاد فنوى العود ولم يعد

[ 350 ]

لم يترخص بل صار بالنية مقيما وسواء زمن  
الرجوع وزمن الحصول في البلد في الحالتين  
فحيث ترخص بترخص فيهما وحيث لا يجوز لا  
يجوز فيهما هذا كله إذا لم يكن من موضع الرجوع  
الي الوطن مسافة القصر فان كانت فهو مسافر  
فيترخص بلا خلاف \* (فرع) لو خرجوا من البلد  
وأقاموا في موضع بنية انتظار رفقتهم علي أنهم  
ان خرجوا ساروا كلهم والا رجعوا وتركوا السفر  
لم يجز لهم القصر لانهم لم يجزوا بالسفر وهذه  
صورة المسألة التي نقلها المصنف عن نصه في  
البويطي فاما إذا قال تنتظره يومين وثلاثة فان  
لم يخرجوا سرنا فلهم القصر لانهم جزموا  
بالسفر \* (فرع) في انتهاء السفر الذي تنقطع به  
الرخص: قال أصحابنا يحصل ذلك بثلاثة أمور  
(الاول) العود الي الوطن قال أصحابنا وضابطه  
أن يعود الي الموضع الذي شرطنا مفارقتة في  
انشاء السفر منه فبمجرد وصوله تنقطع الرخص  
قال أصحابنا وفي معنى الوطن الوصول الي

الموضع الذي سافر إليه إذا عزم علي الإقامة فيه  
القدر المانع من الترخّص فلو لم ينو الإقامة به  
ذلك القدر فقولان حكاهما البغوي وغيره  
(أصحهما) لا ينقطع ترخّصه بل يترخّص فيه لأن  
حكم السفر مستمر حتى يقطعه بإقامة أو نية  
وبهذا قطع البندنجي وآخرون وهو مقتضى كلام  
الباقيين وصححه البغوي والرافعي (والثاني)  
ينقطع كالوطن وبه قطع الشيخ أبو حامد ولو  
حصل في طريقه في قرية أو بلدة له بها أهل  
وعشيرة وليس هو مستوطنها الآن فهل ينتهي  
سفره بدخولها فيه قولان مشهوران (أصحهما) لا  
ينتهي بل له الترخّص فيها لأنه ليس مقيماً وبهذا  
قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو  
الطيب ولو مر في سفره بوطنه بان خرج من مكة  
إلى مسافة القصر في جهة المشرق ونوى أنه  
يرجع إليها ويخرج منها من غير إقامة فطريقان  
المذهب وبه قطع الجمهور أنه يصير مقيماً  
بدخولها لأنه في وطنه فكيف يكون مسافراً  
(والثاني) وبه قال الصيدلاني وغيره فيه القولان  
كبلد أهله وعشيرته فعلى أحدهما

[ 351 ]

العود إلى الوطن لا يقتضي انتهاء السفر إلا إذا  
عزم علي الإقامة (الامر الثاني) نية الإقامة  
(والثالث) صورة الإقامة وقد ذكرهما المصنف بعد  
هذا وسنشرحهما ان شاء الله تعالى \* (فرع) قال  
البندنجي وغيره لو خرج انسان من المدينة واليا  
علي مكة وأراد الحج وأحرم به قصر في طريقه ما  
لم يدخل مكة فإذا دخلها انقطع سفره ولم يجز له  
القصر في خروجه الي عرفات ومنى فان عزل  
عن الولاية لم يكن له القصر حتى يخرج من مكة

بنية السفر إلى مسافة القصر وان ولى بلادا كثيرة فخرج إليها ونيته المقام في بعضها جاز له القصر في كل بلد يدخله غير بلد الإقامة الا أن ينوي إقامة أربعة أيام لان النبي صلى الله عليه وسلم " كان يدخل مكة وغيرها مما في ولايته ويقصر " \* قال المصنف رحمه الله \* (ولا يجوز القصر حتي يكون جميع الصلاة في السفر فاما إذا أحرم بالصلاة في سفينة في البلد ثم سارت السفينة وحصلت في السفر فلا يجوز له القصر وكذا ان أحرم بها في سفينة في السفر ثم اتصلت السفينة بموضع الإقامة أو نوى الإقامة لزمه الاتمام لانه اجتمع في صلاته ما يقتضى القصر والاتمام فغلب الاتمام ولا يجوز القصر حتى ينوي القصر في الاحرام لان الاصل الاتمام فإذا لم ينو القصر انعقد احرامه علي الاتمام فلم يجز القصر كالمقيم) \* (الشرح) هذه المسائل كما ذكرها باتفاق الاصحاب قال اصحابنا وإذا صار مقيما أتم صلاته أربعاً ولا يلزمه نية الاتمام وان كان لم ينو الا ركعتين لان الإقامة قطعت حكم الرخصة بتعيين الاتمام لانه الاصل قال امام الحرمين والاتمام مندرج في نية القصر فكأنه قال نويت القصر ما لم يعرض ما يوجب الاتمام قال أصحابنا ولو شك هل نوى القصر أم لا ثم تذكر علي قرب أنه نوى القصر لزمه الاتمام بالاتفاق لانه مضى جزء من صلاته علي حكم الاتمام وكذا لو دخل في في أثناء صلاته في سفينة بلده أو شك هل هو بلده أم لا لزمه الاتمام وان بان أنه ليس بلده لما ذكرناه: واعلم انه يستشكل ذكر مسألة الاحرام بالصلاة في البلد في سفينة لانه ان نوى الصلاة

---

تامة أو أطلق النية انعقدت صلاته تامة ولم يجز  
القصر لفوات شرط القصر وهو نية القصر عند  
الاحرام وان نوى القصر لم تنعقد صلاته لان من  
نوى الظهر ركعتين وهو في البلد فصلاته باطلة  
فلا فائدة حينئذ في ذكر هذه المسألة وقد ذكرها  
الشافعي والاصحاب كما ذكرها المصنف ويكفي  
في اشكالها ان امام الحرمين مع جلالته  
استشكلها فقال ليس في ذكر هذه المسألة كثير  
فائدة ثم بسط القول علي نحو ما ذكرته وذكر  
احتمالين في صحة صلاة المقيم بنية القصر ثم  
قال بعد كلام طويل ليس عندي في ذلك نقل قال  
والذي أراه أن المقيم لو نوى الظهر ركعتين جزماً  
ولم ينو الترخص لم تنعقد صلاته وان نوى  
الترخص بالقصر ففيه احتمال هذا كلامه وجزم  
غيره من الاصحاب ببطلان صلاة المقيم الذي نوى  
الظهر ركعتين وهو الصواب و (الجواب) عن  
الاشكال المذكور أن يقال صورة المسألة أن ينوى  
الظهر مطلقاً في سفينة في البلد ثم يسير  
 ويفارق البلد في اثنائها فيجب الاتمام لعلتين  
(احدهما) فقد نية القصر عند الاحرام (والثانية)  
اجتماع الحضر والسفر فيها فينبو أن اجتماع  
الحضر والسفر في العبادة يوجب تغليب حكم  
الحضر ويستدل به حينئذ في مسألة الخف وهي  
إذا مسح في الحضر ثم سافر فعندنا يتم مسح  
مقيم: وقال أبو حنيفة يمسح مسح مسافر  
فيقول اجتمع الحضر والسفر واجتماعهما يوجب  
تغليب الحضر وقد وافق أبو حنيفة علي مسألة  
الصلاة بل نقل الشيخ أبو حامد وغيره اجماع  
المسلمين علي هذا وهذا القياس هو الذي اعتمده

اصحابنا في مسألة الخف والله اعلم \* (فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يجوز القصر حتى ينويه عند الاحرام قال العبدري وبه قال أكثر الفقهاء وقال المزني لو نواه في أثناء الصلاة ولو قبل السلام جاز القصر: وقال أبو حنيفة لا تجب نية القصر لان الاصل عنده القصر وحكي الشيخ أبو حامد وصاحب البيان عن المغربي أنه لو نوى الاتمام ثم نوى في أثنائها أن يقصر كان له أن يقصر ودليلنا على أبي حنيفة أن الاصل الاتمام لما سبق وعلى الآخرين أن الاصل الاتمام عندنا وعندهما فمتى وجد جزء منها بغير نية القصر وجب اتمامها تغليباً للاصل \* (فرع) قال أصحابنا يشترط لصحة القصر العلم بجوازه فلو جهل جوازه فقصر لم تصح صلاته بلا خلاف نص عليه الشافعي في الام واتفق الاصحاب عليه وذكر امام الحرمين فيه احتمالاً وليس بشئ لانه متلاعب وكان امام الحرمين لم ير نصح في الام واتفاق العراقيين وغيرهم على التصريح بالمسألة ثم ان كان نوى الظهر مطلقاً وسلم من ركعتين عمداً لزمه استثنافها أربعا لالتزامه الاتمام فان صلاته انعقدت تامة وان كان نوى الظهر ركعتين وهو جاهل القصر فهو متلاعب وإذا أعادها فله القصر إذا علم جوازه لعدم شروعه فيها وانما يجب الاتمام في الاعادة على من لا يعقد صلاته تامة ثم فسدت وهنا لم تنعقد بخلاف الصورة التي قبلها \*

(فرع) قال أصحابنا نية القصر شرط عند الاحرام ولا يجب استدامة ذكرها لكن يشترط الانفكاك عن

مخالفة الجزم بها فلو نوى القصر في الاحرام ثم تردد في القصر والاتمام أو شك فيه جزم به أو تذكره لزمه الاتمام ولو اقتدى بمسافر علم أو ظن انه نوى القصر فصلي ركعتين ثم قام الي ثالثة فان علم أنه نوى الاتمام لزم المأموم الاتمام وان علم أنه ساه بان كان حنفيا لا يرى الاتمام لم يلزم المأموم الاتمام بل يخير ان شاء نوى مفارقتة وسجد للسهو وسلم وان شاء انتظره حتى يعود ويسلم معه وانما قالوا يسجد للسهو لان بقيام الامام ساهيا توجه السجود عليهما فلو أراد المأموم الاتمام أتم لكن لا يجوز أن يقتدى بالامام في سهوه لانه غير محسوب له ولا يجوز الاقتداء بمن علمنا أن ما هو فيه غير محسوب له كالمسبوق إذا أدرك من آخر الصلاة ركعة ثم قام الامام بعدها إلى ركعة زائدة لم يكن للمسبوق أن يتابعه في تدارك ما عليه ولو شك هل قام امامه ساهيا أو متما لزمه الاتمام لتردده ولو نوى المنفرد القصر فصلي ركعتين ثم قام إلى ثالثة فان كان حدث ما يقتضى الاتمام كنية الاتمام أو الإقامة أو حصوله بدار الإقامة في سفينة فقام لذلك فقد فعل واجبه وان لم يحدث شئ من ذلك وقام عمدا بطلت صلاته بلا خلاف لانه زاد في صلاته عمدا كما لو قام المقيم الي خامسة وكما لو قام المتنفل الي ركعة زائدة قبل تغيير النية وان قام سهوا ثم ذكر لزمه أن يعود ويسجد للسهو ويسلم فلو أراد الاتمام بعد التذكر لزمه أن يعود الي القعود ثم ينهض متما وفيه وجه ضعيف أن له أن يمضي في قيامه والمذهب الاول لان النهوض إلى الركعة الثالثة واجب ونهوضه كان لاغيا لسهوه ولو صلي ثالثة ورابعة سهوا وجلس للتشهد فتذكر سجد للسهو وسلم ووقعت صلاته مقصورة وتكون الركعتان الزائدتان لاغيتين ولا تبطل بهما الصلاة للسهو فلو نوى الاتمام قبل

السلام والحالة هذه لزمه أن يأتي بركعتين آخرتين  
ويسجد للسهو لان الاتمام يقتضى

[ 355 ]

أربع ركعات محسوبات \* (فرع) قد ذكرنا أنه إذا  
نوى القصر ثم نوى الاتمام لزمه الاتمام ويبنى  
علي صلته قال الشيخ أبو حامد وقال مالك لا  
يجوز البناء دليلنا القياس علي ما لو احرم في  
سفينة في السفر ثم وصلت الوطن فيها ولو نوى  
الامام الاتمام لزمه والمأمومين الاتمام قال أبو  
حامد قال مالك للمأمومين القصر \* \* قال  
المصنف رحمه الله \* (ولا يجوز القصر لمن ائتم  
بمقيم فان ائتم بمقيم في جزء من صلته لزمه  
أن يتم لانه اجتمع ما يقتضى القصر والتمام فغلب  
التمام كما لو احرم بها في السفر ثم اقام وان  
اراد أن يقصر الظهر خلف من يصلي الجمعة لم  
يجز لانه مؤتم بمقيم ولان الجمعة صلاة تامة فهو  
كالمؤتم بمن يصلي الظهر تامة فان لم ينو القصر  
أو نوى الاتمام أو ائتم بمقيم ثم افسد صلته لزمه  
الاتمام لانه فرض لزمه فلا يسقط عنه بالافساد  
كحج التطوع وان شك هل احرم بالصلاة في  
السفر أو في الحضر أو هل نوى القصر أم لا أو  
هل امامه مسافر أو مقيم لزمه الاتمام لان الاصل  
هو التمام والقصر اجيز بشروط فإذا لم تتحقق  
الشروط رجع إلى الاصل فان ائتم بمسافر أو  
بمن الظاهر من حاله انه مسافر جاز أن ينوى  
القصر خلفه لان الظاهر ان الامام مسافر فان  
أتم الامام تبعه في الاتمام لانه بان أنه ائتم بمقيم  
أو بمن نوى الاتمام وان افسد الامام صلته  
وانصرف ولم يعلم المأموم انه نوى القصر أو  
الاتمام لزمه أن يتم علي المنصوص وهو قول ابى

اسحق لانه شك في عدد الصلاة ومن شك في عدد الصلاة لزمه البناء علي اليقين لا علي غلبة الظن والدليل عليه أنه لو شك هل صلي ثلاثا أم اربعا بنى علي اليقين وهو الثلاث وان غلب علي ظنه انه صلي اربعا وحكى أبو العباس انه قال له أن يقصر لانه أئتم بمن الظاهر منه انه يقصر)\*

[ 356 ]

(الشرح) قوله لا يجوز القصر لمن أئتم بتمم كان الاحسن أن يقول بمقيم لانه أعم وكذا قوله في الجمعة لانه مؤتم بمقيم كان الاحسن بتمم وقوله لان الجمعة صلاة تامة هذا هو الأصح وقيل هي ظهر مقصورة وسنوضحه في بابها ان شاء الله تعالى قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله شرط القصر أن لا يقتدي بتمم فمن اقتدى بتمم في لحظة من صلاته لزمه الاتمام سواء كان المتم مقيما أو مسافرا نوى الاتمام أو ترك نية القصر ودليله في الكتاب ويتصور الاقتداء بالتمم في لحظة في صور (منها) أن يدركه قبل السلام أو يحدث الامام عقب احرام المأموم أو ينوي مفارقتة عقب الاقتداء أو نحو ذلك ولو نوى الظهر مقصورة خلف من يصلى العصر مقصورة جاز له القصر بلا خلاف لانه لم يقتد بتمم ولو نوى الظهر مقصورة خلف من يقضى الصبح فثلاثة أوجه (أصحها) باتفاقهم لا يجوز القصر وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب والاكثرون لانه مؤتم بتمم (والثاني) يجوز لاتفاقهما في العدد حكاه البيهقي وغيره (والثالث) ان كان الامام مسافرا فللمأموم القصر والا فلا وبهذا قطع المتولي وهو ضعيف جدا لان الصبح لا يختلف المسافر والمقيم فيها ولو نوى الظهر

مقصورة خلف الجمعة مسافرا كان امامها أو مقيما فطريقان (المذهب) وهو نصه في الاملاء وبه قطع المصنف والاكثرين لا يجوز القصر لانه مؤتم بمتن (والثاني) ان قلنا هي ظهر مقصورة جاز القصر كالظهر مقصورة خلف عصر مقصورة والا فهي كالصبح وممن حكى هذا الطريق البغوي والرافعي ولو نوى الظهر خلف من يصلي المغرب في الحضر أو السفر لم يحز القصر بلا خلاف ذكره البغوي وغيره ومتى علم أو ظن أن امامه مقيم لزمه الاتمام فلو اقتدى به ونوى القصر انعقد صلاته ولغت نية القصر باتفاق الاصحاب قال اصحابنا وهذا بخلاف المقيم ينوي القصر لا تنعقد صلاته لانه ليس من أهل القصر والمسافر من أهله فلم يضره نيته كما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الاتمام أو صار مقيما فانه يبني عليها أما إذا علم أو ظن امامه مسافرا وعلم أو ظن أنه نوى القصر فله أن يقصر خلفه وكذا لو علم أو ظنه مسافرا ولم يدرأ نوى القصر أم لا فله القصر وراءه بالاتفاق ولا يضره الشك في نية امامه لان الظاهر من حال المسافر نية القصر ولو عرض هذا الشك في اثناء الصلاة لم يؤثر بل له القصر ولو جهل نية امامه المسافر فعلق عليها فقال ان قصر قصرت وان أتم اتممت فوجهان مشهوران (أصحهما) صحة التعليق فان أتم الامام أتم وان قصر قصر لان الظاهر من حال المسافر القصر ومقتضى الاطلاق هو ما نوى (والثاني) لا يجوز القصر للشك وعلي الاول لو فسدت صلاة الامام أو أفسدها فقال كنت نويت القصر جاز للمأموم القصر وان قال كنت نويت الاتمام لزمه الاتمام وان انصرف ولم يظهر للمأموم ما نواه فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف

---

بدليلهما (أصحهما) وهو المنصوص وقول أبي اسحق المروزي وعامة أصحابنا يلزمه الاتمام (والثاني) قاله ابن سريج له القصر ولو لم يخبره امامه بشئ لكنه عاد فاستأنف صلاته ركعتين فللمأموم القصر وان صلاها أربعا لزم المأموم الاتمام فيعمل بفعله كما يعمل بقوله ذكره البندنجي وغيره ولو شك هل امامه مسافر أم مقيم ولم يترجح له أحد الامرين لزمه الاتمام سواء بان الامام متما أو قاصرا أو انصرف وجهل حاله وفيه وجه ضعيف انه إذا بان قاصرا فله القصر حكاه الرافعي وغيره أما إذا اقتدى بمتم ثم فسدت صلاة الامام أو بان محدثا أو فسدت صلاة المأموم فستأنفها فيلزمه الاتمام بلا خلاف وقد ذكر المصنف دليله وكذا لو أحرمت منفردا ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه الاتمام بلا خلاف لالتزامه ذلك بشروع صحيح في الصلاة ولو اقتدى بمن ظنه مسافرا قاصرا فبان مقيما أو متما لزمه الاتمام لاقتدائه بمتم ولو بان مقيما محدثا نظر إن بان كونه مقيما أو لا لزم الاتمام وان بان او لا محدثا ثم بان مقيما أو بانا معا فطريقان اصحهما وأشهرهما علي وجهين (أصحهما) القصر لانه لم يصح اقتداؤه (والثاني) لا قصر له والطريق الثاني له القصر وجها واحدا ولو شرع في الصلاة بنية الاتمام أو مطلقا أو كان مقيما ثم بان محدثا ثم سافر والوقت باق فله القصر بالاتفاق لعدم الشروع الصحيح في الصلاة ولو اقتدى بمقيم فبان حدث المأموم فله القصر لعدم شروعه الصحيح وكذا لو اقتدى بمن يعرفه محدثا ويعلمه مقيما فله القصر بعد ذلك لانه لم يصح شروعه \* (فرع) إذا صلي مسافر بمسافرين ومقيمين جاز ويقصر الامام والمسافرين ويتم المقيمون

ويسن للامام أن يقول عقب سلامه اتموا فانا قوم سفر \* (فرع) إذا شك هل نوى القصر ام لا أو هل احرم بالصلاة في الحضر أم في السفر لزمه الاتمام بالاتفاق لانه الاصل وقد ذكر المصنف دليله قال اصحابنا فلو تذكر على قرب انه نوى القصر واحرم في الحضر لزمه الاتمام لانه مضي جزء من صلاته في حال الشك علي حكم الاتمام بخلاف من احرم بصلاة ثم شك هل نواها ام لا فانه إذا تذكر علي قرب ولم يفعل ركنا في حال شكه يستمر في صلاته بلا خلاف وسبق بيانه في اول صفة الصلاة \* (فرع) في مذاهب العلماء فيمن اقتدى بمقيم: قد ذكرنا أن مذهبنا ان المسافر إذا اقتدى بمقيم في جزء من صلاته لزمه الاتمام سواء ادرك معه ركعة أم دونها وبهذا قال أبو حنيفة والاكثرون حكاه الشيخ أبو حامد عن عامة العلماء وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وجماعة من التابعين والثوري والاوزاعي واحمد وابي ثور واصحاب الرأي وقال الحسن البصري والنخعي والزهرى وقتادة ومالك ان ادرك ركعة فاكثر لزمه الاتمام والا فله القصر وقال طاوس والشعبي

[ 358 ]

وتميم بن حذلم ان ادرك ركعتين معه اجزأته وقال اسحق بن راهويه له القصر خلف المقيم بكل حال فان فرغت صلاة المأموم تشهد وحده وسلم وقام الامام الي باقى صلاته وحكاه الشيخ أبو حامد عن طاوس والشعبي وداود \* (فرع) في مذاهبهم في مسافر اقتدى بمقيم ثم افسد المأموم صلاته لزمه اعادتها تامة وبه قال مالك واحمد ورواية عن أبي ثور وقال الثوري وأبو

حنيفة وأبو ثور في رواية يقصر \* (فرع) في  
مذاهبهم في مسافر صلي بمسافر ومقيم ثم  
أحدث الامام فاستخلف المقيم فصلي خلفه  
المسافر الآخر: مذهبنا ومذهب احمد وداود يلزمه  
الاتمام وقال مالك وأبو حنيفة له القصر \* \* قال  
المصنف رحمه الله \* (قال الشافعي رحمه الله  
وان صلي بمقيمين فرعف واستخلف مقيما اتم  
الرافع فمن أصحابنا من قال هذا علي القول  
القديم ان الرافع لا تبطل صلاته فيكون في حكم  
المؤتم بالمقيم ومن أصحابنا من قال يلزمه  
الاتمام على القول الجديد أيضا لان المستخلف  
فرع الرافع فلا يجوز أن يلزم الفرع ولا يلزم  
الاصل وليس بشئ) \* (الشرح) في قوله رعف  
لغتان أفصحهما وأشهرهما فتح العين والثانية  
ضمها وهذا النص الذي ذكره عن الشافعي هو في  
مختصر المزني ولفظ الشافعي فان رعف وخلفه  
مسافرون ومقيمون فقدم مقيما كان علي  
جميعهم والرافع ان يصلوا أربعا لانه لا يكمل  
واحد منهم الصلاة التي كان فيها الا وهو في  
صلاة مقيم قال المزني هذا غلط فالرافع لم  
يأتم بمقيم فليس عليه الا ركعتان هذا نصه  
وللاصحاب فيه أربع طرق (أصحابها) عند الاصحاب  
وتأويل المزني وابي اسحق وجمهور المتقدمين  
ان مراد الشافعي أن الرافع ذهب فغسل الدم  
ورجع واقتدى بالمقيم قالوا فان لم يقتد به فله  
القصر قولا واحدا قالوا وعليه يدل كلام الشافعي  
وتعليه الذي ذكرناه قال الماوردي والشاشي هذا  
التأويل قول اكثر اصحابنا وصححه الشيخ أبو حامد  
والماوردي والقاضي حسين وصاحب العدة  
وأخرون ونقل الرافي تصحيحه عن الاكثرين  
(والثاني) حكاه أبو حامد والمحاملي وآخرون عن  
أبي غانم من أصحابنا أن مراد الشافعي أن  
الرافع حين أحس بالرعاف وخرج منه يسير لا

تبطل الصلاة استخلف مقيما وحصل مؤتما به ثم اندفق رعاfe فخرج من الصلاة يلزمه الاتمام لمصيره مؤتما بمقيم في جزء من صلاته قال أبو حامد وغيره هذا تأويل فاسد مخالف لنصه قال أبو حامد والمحاملي والاصحاب ولان الاستخلاف الذي في جوازه قولان هو الاستخلاف بعذر فأما الاستخلاف بلا عذر فلا يجوز قولا واحدا وهذا الامام إذا استخلف قبل خروج الدم الكثير

[ 359 ]

تبطل صلاته فلا يكون مقتديا بالمقيم في جزء من صلاته وقال الشيخ أبو محمد الجويني الاحساس بالرعاف عذر ومتى حضر امام حاله اكمل منه جاز استخلافه والمشهور الاول (والثالث) أن مراده التفريع على القديم حكاه اصحابنا عن ابن سريج واتفقوا على تضعيفه فضعفه الجمهور بانه وان كان في حكم الصلاة فليس مقتديا بمقيم وضعفه القاضي حسين وامام الحرمين بان الاستخلاف باطل في القديم فلا تتصور المسألة على القديم (الرابع) انه يلزمه الاتمام بكل حال لانه يلزم فرعه فهو أولي هذا هو الذي حكاه المصنف أخرا وضعفه وحكاه الاصحاب عن ابن سريج ايضا واتفقوا على تضعيفه لان الامام انما لزمه الاتمام لانه مقيم بخلاف الراعف وأما المأمومون المسافرون فعليهم الاتمام ان نواوا الاقتداء بالخليفة المقيم وكذا لو لم ينووا وقلنا بالمذهب ان نية الاقتداء بالخليفة لا تجب فعليهم الاتمام لانهم بمجرد الاستخلاف كانوا مقتدين حتى لو نواوا مفارقتة عقب الاستخلاف لم يجز القصر وان قلنا بالوجه الشاذ ان نية الاقتداء بالخليفة واجبة لزمهم الاتمام أن نواوا الاقتداء به والا فلهم

القصر ولو نوى بعضهم دون بعض اتم الناوون  
وقصر الآخرون واما إذا لم يستخلف ولا استخلفوا  
فلمسافرين القصر سواء الامام الراعف وغيره  
وان استخلف أو استخلفوا مسافرا فللراعف  
والمسافرين القصر بالاتفاق وان لم يستخلف  
فاستخلف القوم فطريقان حكاهما صاحب  
الحاوي وغيره (أحدهما) انه كاستخلاف الامام  
ففيه الطرق الاربعة (والثاني) للراعف القصر بلا  
خلاف إذا لم يقصد به لان الخليفة ليس فرعا  
للراعف وهذا الثاني هو الاصح قال الماوردي  
فعلي هذا لو استخلف المقيمون مقيما  
والمسافرون مسافرا جاز وللمسافرين القصر  
مع امامهم وكذا لو افترقوا ثلاث فرق واكثر \* \*  
قال المصنف رحمه الله \* (إذا نوى المسافر إقامة  
أربعة ايام غير يوم الدخول ويوم الخروج صار  
مقيما وانقطعت رخص السفر لان بالثلاث لا يصير  
مقيما " لان المهاجرين رضي الله عنهم حرم  
عليهم الاقامة بمكة ثم رخص لهم النبي صلي الله  
عليه وسلم أن يقيموا ثلاثة ايام فقال صلي الله  
عليه وسلم يمكث المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثا  
وأجلي عمر رضي الله عنه اليهود ثم أذن لمن قدم  
منهم تاجرا أن يقيم ثلاثا " واما اليوم الذي يدخل  
فيه ويخرج فلا يحتسب لانه مسافر فيه واقامته  
في بعضه لا تمنع من كونه مسافرا لانه ما من  
مسافر الا ويقوم بعض اليوم ولان مشقة السفر  
لا تزول الا باقامة يوم وان نوى اقامة أربعة ايام  
علي حرب ففيه قولان (أحدهما) يقصر لما روى  
أنس " أن أصحاب رسول الله صلي الله عليه  
وسلم اقاموا برام هرمز تسعة أشهر يقصرون  
الصلاة (والثاني) لا يقصر لانه نوى اقامة أربعة  
أيام لا سفر فيها فلم يقصر كما لو نوى الاقامة  
في غير حرب واما إذا قام في بلد علي حاجة إذا  
انتجرت رحل ولم ينو مدة ففيه

قولان أحدهما يقصر سبعة عشر يوماً لأن الأصل التمام إلا فيما وردت فيه الرخصة وقد روى ابن عباس قال " سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقام سبعة عشر يوماً يقصر الصلاة " وبقي فيما زاد علي حكم الأصل (والثاني) يقصر أبداً لأنه إقامة على حاجة يرحل بعدها فلم يمنع القصر كالإقامة في سبعة عشر وخرج أبو إسحق قولاً ثالثاً أنه يقصر إلى أربعة أيام لأن الإقامة أبلغ في نية الإقامة لأن الإقامة لا يلحقها الفسخ والنية يلحقها الفسخ ثم ثبت أنه لو نوى الإقامة أربعة أيام لم يقصر فلان لا يقصر إذا أقام أولى) \* (الشرح) حديث تحريم الإقامة بمكة علي المهاجرين رواه البخاري ومسلم وحديث " يمكن المهاجر بعد قضاء نسكه ثلاثاً " رواه البخاري ومسلم أيضاً من رواية العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه وحديث عمر رضي الله عنه أنه أجلى اليهود من الحجاز ثم أذن لمن قدم منهم تاجراً أن يقيم ثلاثاً صحيح رواه مالك في الموطأ بإسناده الصحيح فرواه عن نافع عن أسلم مولى عمر وحديث إقامة الصحابة بمرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة " رواه البيهقي بإسناد صحيح إلا أن فيه عكرمة بن عمار وهو مختلف في الاحتجاج به وقد روى له مسلم في صحيحه: وأما حديث ابن عباس فرواه البخاري في صحيحه لكن في رواية البخاري تسعة عشر بنقصان واحد من عشرين ووقع في بعض روايات أبي داود والبيهقي سبعة عشر بنقصان ثلاثة من عشرين وكذا وقع في المذهب: أما الفاظ الفصل فقوله أجلى عمر اليهود معناه أخرجهم من ديارهم قال أهل اللغة

يقال جلا القوم خرجوا من منازلهم واجليتهم  
وجلوتهم أخرجتهم ورامهرمز - بفتح الميم الاولى  
وضم الهاء واسكان الراء واخره زاي - وهى بلاد  
معروفة وقوله تسعة أشهر هو بالتاء فى أول  
تسعة وقوله الاقامة لا يلحقها الفسخ هو بالفاء  
أى لا ترفع بعد وجودها والنية يمكن قطعها  
وأبطالها أما الاحاديث الواردة بالاقامة المقيدة  
ففى حديث ابن عباس تسعة عشر يوما كما ذكرنا  
عن رواية البخاري وفى رواية لابي داود والبيهقي  
باسناد صحيح على شرط البخاري سبعة عشر  
وفى رواية أخرى لابي داود والبيهقي عن ابن  
عباس خمسة عشر ولكنها ضعيفة مرسله وكان  
حديث ابن عباس هذا فى اقامة النبي صلى الله  
عليه وسلم بمكة لحرب هوازن فى عام الفتح  
وروى أبو داود والبيهقي عن عمران بن حصين أن  
النبي صلى الله عليه وسلم " أقام بمكة ثمان  
عشرة ليلة يقصر الصلاة " الا أن فى اسناده من لا  
يحتج به قال البيهقي أصح الروايات فى حديث  
ابن عباس تسعة عشر وهى التى ذكرها البخاري  
قال ويمكن الجمع بين رواية ثمان عشرة وتسع  
عشرة وسبع عشرة فان من روى تسع عشرة عد  
يومى الدخول والخروج ومن روى سبع عشرة لم  
يعدهما ومن روى ثمان عشرة عد أحدهما وروى  
أبو داود والبيهقي عن جابر أقام رسول

[ 361 ]

الله صلى الله عليه وسلم بتبوك عشريين يوما  
يقصر الصلاة " لكن روى مسندا ومرسلا قال  
بعضهم ورواية المرسل أصح (قلت) ورواية  
المسند تفرد بها معمر بن راشد وهو امام مجمع  
على جلالته وباقى الاسناد صحيح علي شرط

البخاري ومسلم فالحديث صحيح لان الصحيح انه  
إذا تعارض في الحديث ارسال واسناد حكم  
بالمسند \* اما حكم الفصل فقال الشافعي  
والاصحاب إذا نوى في اثناء طريقه الاقامة مطلقا  
انقطع سفره فلا يجوز الترخص بشئ بالاتفاق  
فلو جدد السير بعد ذلك فهو سفر جديد فلا يجوز  
القصر الا أن يقصد مرحلتين هذا إذا نوى الاقامة  
في موضع يصلح لها من بلد أو قرية أو واد يمكن  
البدوى الاقامة به ونحو ذلك فاما المفازة ونحوها  
ففى انقطاع السفر والترخص بنية الاقامة فيها  
قولان مشهوران (أصحهما) عند الجمهور  
انقطاعه لانه ليس بمسافر فلا يترخص حتى  
يفارقها (والثانى) لا ينقطع وله الترخص لانه لا  
يصلح للاقامة فنيته لغو هذا كله إذا نوى الاقامة  
وهو ماكت أما إذا نواها وهو سائر فلا يصير مقيما  
بلا خلاف صرح به البندنجى وغيره لان سبب  
القصر السفر وهو موجود حقيقة اما إذا نوى  
الاقامة في بلد ثلاثة أيام فاقبل فلا ينقطع  
الترخص بلا خلاف وان نوى اقامة اكثر من ثلاثة  
أيام قال الشافعي والاصحاب ان نوى اقامة أربعة  
أيام صار مقيما وانقطعت الرخص وهذا يقتضى  
أن نية دون أربعة لا تقطع السفر وان زاد على  
ثلاثة وقد صرح به كثيرون من أصحابنا وفى كيفية  
احتساب الاربعة وجهان حكاهما البغوي وآخرون  
(احدهما) يحسب منها يوما الدخول والخروج كما  
يحسب يوم الحدث ويوم نزع الخف من مدة المسح  
(وأصحهما) وبه قطع المصنف والجمهور لا  
يحسبان لما ذكره المصنف فعلى الاول لو دخل  
يوم السبت وقت الزوال بنية الخروج يوم الاربعاء:  
وقت الزوال صار مقيما وعلى الثانى لا يصير وان  
دخل ضحوة السبت بنية الخروج عشية الاربعاء  
واما قول امام الحرمين والغزالي متي نوى اقامة  
زيادة على ثلاثة أيام صار مقيما فموافق لما قاله

الاصحاب لانه لا يمكن زيادة علي الثلاث غير يومى  
الدخول والخروج بحيث لا يبلغ الاربعة ثم الايام  
المحتملة معدودة بلياليها ومتي نوى أربعة صار  
مقيما في الحال ولو دخل في الليل

[ 362 ]

لم يحسب بقية الليل ويحسب الغد هذا كله في  
غير المحارب أما المحارب وهو المقيم على  
القتال بحق ففيه قولان مشهوران (أحدهما)  
يقصر ابدا لما ذكره المصنف وهو اختيار المزني  
ومذهب مالك وأبي حنيفة واحمد وعلى هذا يقصر  
ابدا وان نوى اقامة أكثر من أربعة أيام (وأصحهما)  
عند الاصحاب أنه كغيره فلا يقصر إذا نوى اقامة  
أربعة أيام وممن صححه القاضى أبو الطيب  
والماوردي والرافعي وآخرون قال الشيخ أبو  
حامد والمحاملي وهو اختيار الشافعي واجابوا عن  
حديث أنس بانهم لم يقيموا تسعة أشهر في مكان  
واحد بل كانوا يتنقلون في تلك الناحية: أما إذا  
أقام في بلد أو قرية لشغل فله حالان (أحدهما)  
أن يتوقع انقضاء شغله قبل أربعة أيام ونوى  
الارتحال عند فراغه فله القصر الي أربعة أيام بلا  
خلاف وفيما زاد عليها طريقان (الصحيح) منهما  
قول الجمهور أنه علي ثلاثة أقوال (أحدها) يجوز  
القصر ابدا سواء فيه المقيم لقتال أو لخوف من  
القتال أو لتجارة وغيرها (والثانى) لا يجوز القصر  
أصلا (والثالث) وهو الاصح عند الاصحاب يجوز  
القصر ثمانية عشر يوما فقط وقيل علي هذا  
يجوز سبعة عشر وقيل تسعة عشر وقيل عشرين  
وسمي امام الحرمين هذه أقوالا والطريق الثاني  
أن هذه الاقوال في المحارب وأما غيره فلا يجوز  
له القصر بعد أربعة أيام قولا واحدا وبه قال أبو

إسحق كما حكاه المصنف عنه وإذا جمعت هذه  
الاقوال والوجه وسميت أقوالا كانت سبعة  
(احدها) لا يجوز القصر بعد أربعة أيام (والثاني)  
يجوز إلى سبعة عشر يوما (واصحها) الي ثمانية  
عشر (والرابع) إلى تسعة عشر (والخامس) الي  
عشرين (والسادس) ابدا (والسابع) للمحارب  
مجاوزه أربعة وليس لغيره ودليل الجميع يعرف  
مما ذكره المصنف وذكرناه (الحال الثاني) أن  
يعلم أن شغله لا يفرغ قبل أربعة أيام غير يومى  
الدخول والخروج كالمتفقه والمقيم لتجارة كبيرة  
ولصلاة الجمعة ونحوها وبينه وبينها أربعة أيام  
فاكثر فان كان محاربا وقلنا في الحال الاول لا  
يقصر فهنا

[ 363 ]

أولي والا فقولان (احدهما) يترخص ابدا  
(واصحهما) لا يتجاوز ثمانية عشر وان كان غير  
محارب فالمذهب أنه لا يترخص أصلا وبه قطع  
الجمهور (والثاني) أنه كالمحارب حكاه الرافعي  
وأخرون وقالوا هو غلط (فان قيل) ثبت في  
صحيح البخاري ومسلم عن انس قال " خرجنا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصر حتى  
أتي مكة فاقمنا بها عشرا فلم يزل يقصر حتى  
رجع " فهذا كان في حجة الوداع وكان النبي صلى  
الله عليه وسلم قد نوى إقامة هذه المدة  
(فالجواب) ما أجاب به البيهقي واصحابنا في  
كتب المذهب قالوا ليس مراد انس انهم اقاموا  
في نفس مكة عشرة أيام بل طرق الاحاديث  
الصحيحة من روايات جماعة من الصحابة متفقه  
علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة في  
حجته لاربع خلون من ذى الحجة فاقام بها ثلاثة

ولم يحسب يوم لدخول ولا الثامن لانه خرج فيه الي منى فصلي بها الظهر والعصر وبات بها وسار منها يوم التاسع الي عرفات ورجع فبات بمزدلفة ثم اصبح فسار الي منى فقضى نسكه ثم أفاض إلى مكة فطاف للأفاضة ثم رجع الي منى فاقام بها ثلاثا يقصر ثم نغر منها بعد الزوال في ثالث أيام التشريق فنزل بالمحصب وطاف في ليلته للوداع ثم رحل من مكة قبل صلاة الصبح فلم يقم صلى الله عليه وسلم اربعا في موضع واحد والله اعلم \* (فرع) لو سافر عبد مع سيده وامرأة مع زوجها فنوى العبد والمرأة اقامة اربعة ايام ولم ينو السيد والزوج فوجهان حكاهما صاحب البيان وغيره (احدهما) ينقطع رخصهما كغيرهما (والثاني) لا ينقطع لانه لا اختيار لهما في الاقامة فلغت نيتهما قال صاحب البيان ولو نوى الجيش الاقامة مع الامير ولم ينو هو فيحتمل انه على الوجهين (قلت) الاصح في الجميع انهم يترخصون لانه لا يتصور منهم الجزم بالاقامة \* (فرع) لو دخل مسافران بلدا ونويا اقامة اربعة ايام واحدهما يعتقد جواز القصر مع نية الاقامة اربعة ايام كمذهب ابي حنيفة والآخر لا يعتقد كره للآخر ان يقتدى به فان اقتدى به صح وإذا

[ 364 ]

قصر الامام لا تبطل صلاة المأموم لان المأموم لا يعتقد بطلان صلاة الامام الا إذا سلم من ركعتين فيقوم المأموم قبل سلام الامام بنية المفارقة أو عقب سلامه ويتم صلاته كما لو فسدت صلاة الامام بحدث وغيره هكذا ذكر الفرع الشافعي في الام واتفق عليه الاصحاب \* (فرع) لو سافروا في البحر فركدت بهم الريح فاقاموا لانتظار هبوبها

فهو كالأقامة لتنجيز حاجة وقد سبق بيانه فلو  
فارقوا ذلك الموضع ثم ادارتهم الريح وردتهم إليه  
فاقاموا فيه فهي اقامة جديدة تعتبر مدتها وحدها  
ولا تنضم الي الاولى نص عليه الشافعي واتفق  
عليه الاصحاب وهو ظاهر \* (فرع) قال الشافعي  
في الام والاصحاب إذا خرج مسافرا الي بلد تقصر  
إليه الصلاة ونوى انه إذا وصله اقام فيه يوما فان  
لقى فلانا اقام فيه اربعة ايام وان لم يلقيه رجع  
فله القصر إلى ذلك البلد فان لم يلق فلانا فله  
القصر حتي يرجع وان لقيه لزمه الاتمام من حين  
لقيه عملا بنيته فلو نوى بعد ان لقيه في ذلك البلد  
أن لا يقيم اكثر من ثلاثة أيام أو دونها لم يجز له  
القصر حتى يفارق بنيان ذلك البلد نص عليه  
الشافعي واتفق عليه الاصحاب لانه صار مقيما  
فلا يصير مسافرا الا بالشرع في حقيقة السفر\*  
(فرع) في مذاهب العلماء في اقامة المسافر في  
بلد: قد ذكرنا أن مذهبنا انه ان نوى اقامة اربعة  
ايام غير يومى الدخول والخروج انقطع الترخص  
وان نوى دون ذلك لم ينقطع وهو مذهب عثمان  
بن عفان وابن المسيب ومالك وابي ثور وقال أبو  
حنيفة والثوري والمزني ان نوى اقامة خمسة  
عشر يوما مع الدخول اتم وان نوى اقل من ذلك  
قصر قال ابن المنذر وروى مثله عن ابن عمر قال  
وقال الاوزاعي وابن عمر في رواية عنه  
وعبيدالله بن عبد الله بن عتبة ان نوى اقامة اثني  
عشر يوما اتم والا فلا وقال ابن عباس واسحق بن  
راهويه ان نوى اقامة تسعة عشر يوما اتم وان

[ 365 ]

نوى دونها قصر وقال الحسن بن صالح ان نوى  
اقامة عشرة ايام اتم قال ابن المنذر وبه قال

محمد بن على وقال انس وابن عمر في رواية عنه  
وسعيد بن جبير والليث ان نوى اكثر من خمسة  
عشر يوما اتم وقال احمد ان نوى اقامة تزيد علي  
اربعة ايام اتم وان نوى اربعة قصر في اصح  
الروايتين وبه قال داود وعن احمد رواية انه ان  
نوى اقامة اثنتين وعشرين صلاة اتم وان نوى  
احدى وعشرين قصر ويحسب عنده يوما الدخول  
والخروج قال ابن المنذر وروى عن بن المسيب  
قال ان قام ثلاثا اتم قال وقال الحسن البصري  
يقصر الا ان يدخل مصرا من الامصار وعن عائشة  
نحوه قال وقال ربيعة ان نوى اقامة يوم وليلة اتم  
قال العبدري وحكى عن اسحق بن راهويه انه  
يقصر ابدا حتى يدخل وطنه أو بلدا له فيه اهل أو  
مال قال القاضى أبو الطيب وروى هذا عن ابن  
عمر وانس اما إذا اقام في بلد لانتظار حاجة  
يتوقعها قبل اربعة ايام فقد ذكرنا ان الاصح عندنا  
انه يقصر الي ثمانية عشر يوما \* وقال أبو حنيفة  
ومالك واحمد يقصر ابدا \* وقال أبو يوسف ومحمد  
هو مقيم \* \* قال المصنف رحمه الله \*

[ 366 ]

(وان فاتته صلاة في السفر فقضاها في الحضر  
ففيه قولان قال في القديم له أن يقصر لانها  
صلاة سفر فكان قضاؤها كأدائها في العدد كما لو  
فاتته في الحضر فقضاها في السفر وقال في  
الجديد لا يجوز له القصر وهو الاصح لانه تخفيف  
تعلق بعذر فزال بزوال العذر كالقعود في صلاة  
المريض وان فاتته في السفر فقضاها في السفر  
ففيه قولان (أحدهما) لا يقصر لانها صلاة ردت  
من أربع الي ركعتين فكان من شرطها الوقت  
كصلاة الجمعة والثاني له أن يقصر وهو الاصح لانه

تخفيف تعلق بعذر والعذر باق فكان التخفيف باقيا  
كالقعود في صلاة المريض وان فاتته في الحضر  
فقضائها في السفر لم يجز له القصر لانه ثبت في  
ذمته صلاة تامة فلم يجز له القصر كما لو نذر أن  
يصلي أربع ركعات وقال المزني له أن يقصر كما  
لو فاتته صوم في الحضر وذكره في السفر فان له  
أن يفطر وهذا لا يصح لان الصوم تركه في حال  
الاداء وكان له تركه وههنا في حال الاداء لم يكن  
له أن يقصر

[ 367 ]

فوزانه من الصوم أن يتركه من غير عذر فلا يجوز  
له تركه في السفر) \* (الشرح) قوله فكان  
قضاؤها كادائها في العدد احتراز ممن فاتته في  
الصحة فقضاها في المرض قاعدا أو بالتيمم \* أما  
حكم الفصل فقال أصحابنا إذا فاتته صلاة في  
الحضر فقضاها في السفر لم يجز القصر بلا  
خلاف بين الاصحاب الا المزني فجوز القصر وان  
فاتته في السفر فقضاها في الحضر فقولان  
(أصحهما) باتفاق الاصحاب يلزمه الاتمام وهو  
نصه في الام والاملاء (والثاني) له القصر نص  
عليه في القديم فلو أدركته الصلاة في السفر  
فأقام وقد بقى بعض الوقت فلم يصلى حتى خرج  
الوقت لزمه الاتمام قولا واحدا وانما الخلاف إذا  
فاتت بكمالها في السفر صرح به البندنجي  
وغيره: أما إذا فاتته في السفر فقضاها في ذلك  
السفر فقولان (أصحهما) عند المصنف هنا وعند  
أبي اسحق المروزي والشيخ أبو حامد والماوردي  
والمحاملي وجمهور الاصحاب له القصر ونقل  
الرافعي أيضا تصحيحه عن الاكثرين (والثاني)  
يلزمه الاتمام وصححه المصنف في التنبيه

والبغوى والمتولي والمذهب جواز القصر فعلي  
هذا لو فاتته في سفر فحضر ثم سافر سفرا آخر  
فقضى في السفر الباقي هل له القصر فيه  
وجهان مشهوران للخراسانيين (أصحهما) له  
القصر وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي  
وصاحب الشامل وسائر العراقيين وجمع بعض  
أصحابنا الصور فقال إذا فاتته في السفر فأربعة  
أقوال (أظهرها) ان قضي في سفر قصر وان  
قضى في حضر أتم (والثاني) يتم مطلقا  
(والثالث) يقصر مطلقا (والرابع) ان قضي في  
ذلك السفر قصر والا فلا (فان قلنا) يتم مطلقا  
فشرع في صلاة في السفر فخرج الوقت في  
أثنائها ففيه خلاف مبنى على أن الصلاة التي يقع  
بعضها في الوقت أداء أم قضاء وقد سبق بيانها  
في باب مواقيت الصلاة والمذهب انه ان وقع في  
الوقت ركعة فاداء وان كان دونها فقضاء فان قلنا  
قضاء لم يقصر وان قلنا أداء قصر علي الصحيح  
وبه قال الجمهور وفيه وجه قاله ابن القاص لا  
يقصر ولو فاتته صلاة وشك هل فاتت في الحضر  
أم السفر لم يجز القصر بلا خلاف لان الاصل  
الاتمام

[ 368 ]

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في الام لو نسي  
المسافر صلاة الظهر حتي دخل وقت العصر  
فصلى العصر في أول وقتها ثم صار حاضرا في  
وقتها فقضى الظهر في أواخر وقت العصر لزمه  
اتمامها قال الشيخ أبو حامد يلزمه اتمامها قولا  
واحدا ولا يكون علي القولين فيمن نسبها في  
السفر فقضاها في الحضر لان آخر وقت العصر  
هو وقت للظهر في حق المسافر فكأنه صلاها

في وقتها وهو حاضر فلزمه الاتمام هذا كلام أبي حامد وهو ضعيف مخالف لاطلاق الاصحاب ان من فاته صلاة في السفر فقضاها في الحضر ففيه قولان وهذه فائتة سفر: وأما نصه في الام فلا دلالة فيه لنفي الخلاف لانه في الام يقول ان من فاته صلاة في السفر فقضاها في الحضر أتم ولم يذكر فيه في الام خلافا وقد قدمنا هذا عن الام والشيخ أبي حامد ممن نقل ذلك عن الام فالصحيح جريان القولين \* \* قال المصنف رحمه الله \* (فأما إذا دخل وقت الصلاة وتمكن من فعلها ثم سافر فان له أن يقصر وقال المزني لا يجوز ووافقه عليه أبو العباس لان السفر يؤثر في الصلاة كما يؤثر في الحيض ثم لو طرأ الحيض بعد الوجوب والقدرة علي فعلها لم يؤثر فكذا السفر والمذهب الاول لان الاعتبار في صفة الصلاة بحال الاداء لا بحال الوجوب والدليل عليه لو دخل عليه وقت الظهر وهو عبد فلم يصل حتي عتق صار فرضه الجمعة وهذا في حال الاداء مسافر فوجب أن يقصر ويخالف الحيض لانه يؤثر في اسقاط الفرض فلو أثر ما طرأ منه بعد القدرة علي الاداء أفضي إلى اسقاط الفرض بعد الوجوب والقدرة والسفر يؤثر في العدد فلا يفضي إلى اسقاط الفرض بعد الوجوب ولان الحائض تفعل القضاء والقضاء يتعلق بالوجوب والقدرة عليه والمسافر يفعل الاداء وكيفية الاداء تعتبر بحال الاداء والاداء في حال السفر وان سافر بعد ما ضاق وقت الصلاة جاز له ان يقصر وقال أبو الطيب بن سلمة لا يقصر لانه تعين عليه صلاة حضر فلا يجوز له القصر والمذهب الاول لما ذكرناه مع المزني وأبي العباس وقوله ان تعينت عليه صلاة حضر يبطل بالعبد إذا عتق في وقت الظهر وان سافر وقد بقي من الوقت أقل من قدر الصلاة فان قلنا انه مؤد لجميع الصلاة جاز له

القصر وان قلنا انه مؤد لما فعله في الوقت قاض  
لما يفعله بعد الوقت لم يجز القصر \* (الشرح) إذا  
سافر في أثناء الوقت وقد مضى من الوقت ما  
يمكن فعل الصلاة فيه نص الشافعي ان له قصرها  
ونص فيما إذا أدركت من أول الوقت قدر الامكان  
ثم حاضت انه يلزمها القضاء

[ 369 ]

وكذا سائر أصحاب الاعذار وللأصحاب طريقان  
قال ابن سريج في كل واحدة من المسألتين  
قولان بالنقل والتخريج (أحدهما) يجب الاتمام  
علي المسافر وتجب الصلاة على الحائض  
(والثاني) لا صلاة عليها وله القصر وقال جمهور  
الأصحاب بظاهر النصين فأوجبوا الصلاة عليها  
وجوزوا له القصر وفرقوا بما ذكره المصنف وان  
سافر بعد ضيق الوقت بحيث بقي قدر الصلاة  
قصر علي المذهب وقال ابن سلمة لا يقصر  
ودليلهما في الكتاب وإذا جمعت الصورتان قيل  
فيهما ثلاثة أوجه (الصحيح) القصر (والثاني)  
الاتمام (والثالث) ان ضاق الوقت أتم والا قصر  
وان سافر وقد بقي دون قدر الصلاة فان قلنا  
كلها أداء قصر والا فلا ولو مضى من الوقت دون  
قدر الصلاة ثم سافر قال امام الحرمين ينبغي أن  
يمنتع القصر ان قلنا يمنتع لو مضى زمن يسع  
الصلاة بخلاف ما لو حاضت وقد مضى زمن لا  
يسعها فانه لا يلزمها قضاء الصلاة على المذهب  
كما سبق قال والفرق ان عروض السفر لا ينافي  
اتمام الصلاة وعروض الحيض ينافيه وهذا الذي  
ذكره امام الحرمين شاذ مردود فقد اتفق  
الأصحاب علي انه إذا سافر قبل أن يمضي من  
الوقت زمن يسع تلك الصلاة جاز له القصر بلا

خلاف صرح به الشيخ أبو حامد والقاضي وأبو الطيب والاصحاب ونقل القاضي أبو الطيب اجماع المسلمين أنه يقصر قالوا وإنما الخلاف إذا مضى قدر الصلاة قبل أن يسافر والفرق انه إذا مضى قدرها صار في معنى من فاتته صلاة في الحضر ولا يوجد هذا المعنى فيمن سافر قبل مضى قدرها بكماله والله اعلم: ومتي سافر وقد بقى من الوقت شئ وقلنا له القصر فلم يصلها حتى فاتت في السفر فقضاها في السفر أو الحضر بعده فهي فائتة سفر ففي جواز قصرها الخلاف السابق صرح به البندنجي وغيره: هذا مختصر حكم المسألة وفيها إشكال على لفظ المصنف فانه نقل هنا عن المزني أنه قال لا يجوز القصر وذكر قبل هذا عن المزني إذا فاتته في الحضر فقضاها في السفر قصر وهذا تناقض لانه إذا اباح القصر بعد فوات الوقت في الحضر ففي اثناؤه أولي وجوابه ان المزني لم يذكر منع القصر هنا مذهباً له وإنما ذكره الزاما للشافعي فقال قياس قول الشافعي في مسألة الحائض وما عرف من مذهبه ان الصلاة تجب باول الوقت انه لا يجوز القصر وليس المراد أن المزني يعتقد هذا ويدل علي صحة هذا الجواب ان المزني قال في مختصره قال الشافعي وان خرج في آخر وقت الصلاة قصر وان كان بعد الوقت لم يقصر قال المزني أشبه بقوله ان يتم لانه يقول في المرأة إذا حاضت وذكر المسألة فهذا لفظه وهو صريح فيما ذكرته وأما قول المصنف ووافقه أبو العباس فمراده ان ابا العباس

خرج وجهها على وفق ايراد المزني كما ذكرناه من  
تخريج ابي العباس من الحائض إلى المسافر  
وعكسه وقد أوضح ذلك القاضي أبو الطيب في  
تعليقه فقال ذكر أبو العباس في الحائض  
والمسافر في أثناء الوقت ثلاثة أوجه (أحدها) له  
القصر ولا قضاء عليها (والثاني) يلزمه الاتمام  
ويلزمه القضاء (والثالث) له القصر وعليها  
القضاء وهو المذهب والمنصوص وقد ذكر صاحب  
البيان ان النقل عن أبي العباس متناقض ويندفع  
تناقضه بما ذكرته: واما قول المصنف يبطل  
بالعبد إذا اعتق في وقت الظهر فمعناه لو اعتق  
يوم الجمعة وقد بقي من وقت الظهر اربع ركعات  
ولم يكن صلاها وامكنت الجمعة لزمته وان كان قد  
تعين عليه فعل الظهر وهذا يدل علي ان الاعتبار  
في صفة الصلاة بحال الفعل لا بتعين الفعل والله  
اعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء إذا فاتته صلاة  
في الحضر فقضاها في السفر لزمه الاتمام عندنا  
وعند ابي حنيفة ومالك واحمد والجمهور وقال  
الحسن البصري والمزني يقصر: ولو فاتته في  
السفر فقضاها في الحضر فالاصح عندنا يلزمه  
الاطمام كما سبق وبه قال الاوزاعي واحمد  
واسحق وداود وقال مالك وأبو حنيفة يقصر ولو  
سافر في اثناء الوقت وقد تمكن من تلك الصلاة  
فله قصرها في السفر عندنا وعند ابي حنيفة  
ومالك والجمهور وفيه التخريج السابق عن  
المزني وابن سريج ودليل الجميع في الكتاب \* \*  
قال المصنف رحمه الله \* (يجوز الجمع بين الظهر  
والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر الذي  
يقصر فيه الصلاة لما روى ابن عمر رضی الله  
عنهما قال " كان رسول الله صلي الله عليه  
وسلم إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء "  
وروى أنس رضي الله عنه ان النبي صلي الله عليه  
وسلم " كان يجمع بين الظهر والعصر " وفي

السفر الذي لا يقصر فيه الصلاة قولان أحدهما  
يجوز لانه سفر يجوز فيه التنفل علي الراحة  
فجاز فيه الجمع كالسفر الطويل (والثاني) لا  
يجوز وهو الصحيح لانه اخراج عبادة عن وقتها فلم  
يجز في السفر القصير كالفطر في الصوم) \*  
(الشرح) حديث ابن عمر وحديث أنس رواهما  
البخاري ومسلم وجد به السير اسرع ومذهبنا  
جواز الجمع بين الظهر والعصر في وقت أيتها  
شاء وبين المغرب والعشاء في وقت ايتها شاء  
ولا يجوز جمع الصبح إلى غيرها ولا المغرب إلى  
العصر بالاجماع ولا يجوز الجمع في سفر معصية  
وقد سبق ايضا في أول الباب ويجوز الجمع في  
السفر الذي تقصر فيه الصلاة وفي القصير  
قولان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أصحهما)  
باتفاق الاصحاب لا يجوز وهو نص الشافعي في  
كتبه الجديدة والقديمة جوازه قال القاضي أبو  
الطيب في المجرد وغيره من أصحابنا وقال أبو  
اسحق المروزي لا يجوز قولاً واحداً ولعله

[ 371 ]

لم يبلغه نصه في القديم وقد سبق في هذا الباب  
وفي باب مسح الخف ان رخص السفر ثمان منهما  
مختص بالطويل وجائز فيهما ومختلف فيه وأما  
الحجاج من الأفاق فيجمعون بين الظهر والعصر  
بعرفات في وقت الظهر وبين المغرب والعشاء  
بمزدلفة في وقت العشاء بالاجماع وفي سبب  
هذا الجمع وجهان لأصحابنا مشهوران في كتب  
الخراسانيين (الصحيح) منهما أنه بسبب السفر  
وبه قطع معظم العراقيين (والثاني) بسبب  
النسك وبه قطع الماوردي في كتاب الحج فان  
قلنا بالسفر ففي جمع المكي القولان في السفر

القصير ولا يجمع العرفي بعرفات ولا المزدلفي  
لانه وطنه وهل يجمع كل واحد بالبقعة الاخرى  
فيه القولان كالمكي وان قلنا بالثاني جاز الجمع  
لكلهم وقال بعض الاصحاب عبارة اخرى فقال في  
جمع المكي قولان (الجديد) منعه (والقديم)  
جوازه وعلي القديم في العرفي والمزدلفي  
بموضعه وجهان والمذهب منع الجمع في حق  
جميعهم وحكم البقعتين في الجمع حكم سائر  
الاسفار فيتخير في التقديم والتأخير لكن الافضل  
في عرفات التقديم وفي المزدلفة التأخير كما  
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم \* (فرع)  
في مذاهب العلماء في الجمع بالسفر قد ذكرنا أن  
مذهبنا جوازه في وقت الاولى وفي وقت الثانية  
وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف حكاه  
ابن المنذر عن سعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد  
وابن عمر وابن عباس وأبي موسى الاشعري  
وطاوس ومجاهد وعكرمة ومالك واحمد واسحق  
وأبي ثور وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن  
وحكاه البيهقي عن عمر بن الخطاب وعثمان بن  
عفان رضى الله عنهما ورواه عن زيد بن اسلم  
وربيعة ومحمد بن المنكدر وأبي الزناد وأمثالهم  
قال وهو من الامور المشهورة المستعملة فيما  
بين الصحابة والتابعين \* وقال الحسن البصري  
وابن سيرين ومكحول والنخعي وأبو حنيفة  
وأصحابه لا يجوز الجمع بسبب السفر بحال وانما  
يجوز في عرفات في وقت الظهر وفي المزدلفة  
في وقت العشاء بسبب النسك للحاضر والمسافر  
ولا يجوز غير ذلك وحكاه القاضي أبو الطيب  
وغيره عن المزني \* واحتج لهم بأحاديث  
المواقيت ويقول صلى الله عليه وسلم " ليس  
في النوم تفريط انما التفريط علي من لم يصل  
الصلاة حتي يجئ وقت الاخرى " رواه مسلم  
وسبق في المواقيت وعن ابن عمر قال " ما جمع

رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء قط في السفر الا مرة " رواه أبو داود وعن ابن مسعود قال " ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلي صلاة بغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء وصلي الفجر قبل ميقاتها " رواه البخاري ومسلم يعنى الجمع بالمزدلفة وصلاة الصبح وقياسا علي جمع المقيم وجمع المريض وجمع المسافر سفرا قصيرا \* واحتج أصحابنا بالاحاديث الصحيحة المشهورة في الجمع في

[ 372 ]

اسفار النبي صلى الله عليه وسلم منها حديث ابن عمر قال " كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين المغرب والعشاء إذ جده السير " رواه البخاري ومسلم وعن أنس قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل ان تزيغ الشمس أخر الظهر الي وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان زاغت قبل أن يرتحل صلي الظهر ثم ركب " رواه البخاري ومسلم وعن أنس قال " كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما " رواه مسلم وعن نافع أن ابن عمر كان إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء بعد أن يغيب الشفق ويقول " ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جده السير جمع بين المغرب والعشاء " رواه مسلم ورواه البخاري بمعناه من رواية سالم بن عمر وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم " انه إذا عجل عليه السفر يؤخر الظهر إلي وقت العصر ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين

العشاء حين يغيب الشفق " رواه مسلم وعن معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين الظهر والعصر وإن ترحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر حتى ينزل للعصر وفي المغرب مثل ذلك إذا غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء وإن يرتحل قبل أن تغيب الشمس آخر المغرب حتى ينزل للعشاء ثم جمع بينهما " رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وقال البيهقي هو محفوظ صحيح وعن انس قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى العصر والظهر جميعا ثم ارتحل " رواه الاسماعيلي والبيهقي باسناد صحيح قال امام الحرمين في الاساليب في اثبات الجمع أخبار صحيحة هي نصوص لا يتطرق إليها تأويل ودليله في المعنى الاستنباط من صورة الاجماع وهي الجمع بعرفات والمزدلفة فانه لا يخفى أن سببه احتياج الحجاج إليه لاشتغالهم بمناسكهم وهذا المعنى موجود في كل الاسفار ووجدنا الرخص لا يستدعى ثبوتها نسكا ولكنها تثبت في الاسفار المباحة كالقصر والفطر ثم لا يلزم الافراد المترفهين في السفر فانا لو تتبعنا ذلك عسرت الرخصة وضاق محلها وتطرق الي كل مترخص امكان الرفاهية فاعتبر الشرع فيه كون السفر مظنة للمشقة ولم ينظر الي أفراد الاشخاص والاحوال وبهذا تمت الرخصة واستمرت التوسعة قال (فان قيل) الرخصة تثبت غير معللة والمتبع فيها الشرع ولو عللت بالمشقة لكان المريض أحق برخصة القصر (قلنا) المريض يصلى قاعدا أو مضطجعا إذا عجز وهذه الرخصة هي اللائقة بحاله فالإكتفاء بالقعود منه وهو بلا شغل كالمقيم الذي يصلي قائما وأما المسافر فعليه افعال في غالب الاحوال وقد يعسر عليه

## اتمام الصلاة فخفف له بالقصر والجمع (فان قيل) المريض أحوج

[ 373 ]

الي الجمع من المسافرين وأنتم لا تجوزونه (قلنا) الاثيان بصلاتين متعاقبتين افعال كثيرة وقد يشق علي المريض موالاتها ولعل تفريقها أهون عليه والمسافر يشق عليه النزول للصلاة حال سير القوافل وقد يؤدي الي ضرره ولا يخفى على منصف ان الجمع أرفق من القصر فان القائم الي الصلاة لا يشق عليه ركعتان يضمهما إلى ركعته ورفق الجمع واضح: وأما الجواب عن احتجاجهم باحاديث المواقيت فهو انها عامة في الحضر والسفر وأحاديث الجمع خاصة بالسفر فقدمت وبهذا يحاب أيضا عن حديث " ليس في النوم تفريط " فانه عام أيضا (والجواب) عن حديث أبي داود عن ابن عمر أن أبا داود قال روى موقوفا علي ابن عمر من فعله وقد قدمنا ان الحديث إذا روى مرفوعا وموقوفا هل يحتج به فيه خلاف مشهور للسلف فان سلمنا الاحتجاج به فجوابه أن الروايات المشهورة في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر صريحة في اخباره عن جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجب تأويل هذه الرواية وردها ويمكن ان يتأول علي أنه لم يره يجمع في حال سيره انما يجمع إذا نزل أو كان نازلا في وقت الاولي: واما حديث ابن مسعود فجوابه انه نفى فالاثبات الذي ذكرناه في الاحاديث الصحيحة مقدم عليه لان مع روايتها زيادة علم والجواب عن جمع المقيم أنه لا يلحقه مشقة والجواب عن المريض سبق في كلام امام الحرمين والجواب عن السفر القصير إذا سلمنا امتناع الجمع فيه انه

في معنى الحضر فانه لا يعظم المشقة فيه (فان قيل) فالسفر القصير يبيح التيمم بلا اعادة علي الصحيح عندكم (فجوابه) ان مدار التيمم علي اعواز الماء وهو يعدم في القصير غالبا كالطويل والله اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ويجوز الجمع بينهما في وقت الاولة منهما وفي وقت الثانية غير انه ان كان نازلا في وقت الاولة فالافضل ان يقدم الثانية وان كان سائرا فالافضل ان يؤخر الاولة إلى وقت الثانية لما روى عن ابن عباس قال " ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلي الله عليه وسلم إذا زالت الشمس وهو في المنزل قدم العصر إلى وقت الظهر ويجمع بينهما في الزوال " وإذا سافر قبل الزوال آخر الظهر الي وقت العصر ثم جمع بينهما في وقت العصر ولان هذا ارفق بالمسافر فكان افضل) \* (الشرح) حديث ابن عباس رواه البيهقي باسناد جيد وله شواهد وسبق معناه في الاحاديث الصحيحة في فرع مذاهب العلماء في الجمع وهذا الحكم الذي ذكره المصنف متفق عليه \* \* قال المصنف رحمه الله \* (فان أراد الجمع في وقت الاولة لم يجز الا بثلاثة شروط (احدها) ان ينوي الجمع وقال المزني الجمع من غير نية الجمع وهذا خطأ لانه جمع فلا يجوز من غير نية كالجمع في وقت الثانية ولان

[ 374 ]

العصر قد يفعل في وقت الظهر علي وجه الخطأ فلا بد من نية الجمع لتمييز التقديم المشروع من غيره وفي وقت النية قولان (احدهما) يلزمه ان ينوي عند ابتداء الاولة لانها نية واجبة للصلاة فلا يجوز تأخيرها عن الاحرام كنية الصلاة ونية القصر

(والثاني) يجوز ان ينوى قبل الفراغ من الاولى وهو الاصح لان النية تقدمت علي حال الجمع فأشبهه إذا نوى عند الاحرام (والشرط الثاني) الترتيب وهو ان يقدم الاولى ثم يصلى الثانية لان الوقت للاولى وانما يفعل الثانية تبعا للاولى فلا بد من تقديم المتبوع (والشرط الثالث) التابع وهو ان لا يفرق بينهما والدليل عليه انهما كالصلاة الواحدة فلا يجوز ان يفرق بينهما كما لا يجوز ان يفرق بين الركعات في صلاة واحدة فان فصل بينهما بفصل طويل بطل الجمع وان فصل بينهما بفصل يسير لم يضر وان اخر الاولى الي الثانية لم يصح الا بالنية لانه قد يؤخر للجمع وقد يؤخر لغيره فلا بد من نية يتميز بها التأخير المشروع عن غيره ويجب ان ينوى في وقت الاولى واما الترتيب فليس بواجب لان وقت الثانية وقت الاولى فجاز البداءة بما شاء منهما واما التابع فلا يجب لان الاولى مع الثانية كصلاة فائتة مع صلاة حاضرة فجاز التفريق بينهما) \* (الشرح) قال الشافعي والاصحاب إذا اراد المسافر الجمع في وقت الاولى اشترط لصحته ثلاثة امور احدها الترتيب فيجب تقديم الاولى لان الثانية تابعة لها فوجب تقديم المتبوع ولان النبي صلى الله عليه وسلم جمع هكذا وقال صلى الله عليه وسلم " صلوا كما رأيتموني أصلي " فلو بدأ بالثانية لم يصح وتجب اعادةها بفعل الاولى جامعا ولو صلى الاولى ثم الثانية فبان فساد الاولى فالثانية فاسدة ايضا ويعيدهما جامعا (الامر الثاني) نية الجمع وهى شرط لصحة الجمع علي المذهب وقال المزني وبعض الاصحاب لا تشترط لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع ولم ينقل انه نوى الجمع ولا أمر بنيته وكان يجمع معه من تخفى عليه هذه النية فلو وجبت لبيتها ودليل المذهب ان الصلاة الثانية قد تفعل في وقت

الاولى جمعا وقد تفعل سهوا فلا بد من نية تميزها  
فإذا قلنا بالمذهب ففي وقت النية نصاب  
مختلفان قال اصحابنا العراقيون والخراسانيون  
قال الشافعي في الجمع بالمطر ينوي عند  
الاحرام بالاولى وقال في الجمع بالسفر إذا نوى  
قبل التسليم أو معه كان له الجمع وللأصحاب  
طريقان حكاهما القاضي حسين في تعليقه  
والبغوي والسرخسي وغيرهم (أحدهما) تقرير  
النصين فيجب في المطر أن ينوي في الاحرام  
لان استدامة المطر في اثناء الصلاة ليست بشرط  
للجمع فلم يمكن محلا لنيته وفي السفر تجوز  
النية قبل الفراغ من الاولى لان استدامته شرط  
فكانت محلا للنية (والطريق الثاني) وهو  
المشهور وبه قطع الجمهور في المسألتين  
قولان (أحدهما) لا تجوز النية فيهما جميعا الا عند  
الاحرام

[ 375 ]

بالاولى كنية القصر (واصحهما) باتفاق الاصحاب  
يجوز مع الاحرام بالاولى أو في أثنائها أو مع  
التحلل منها ولا يجوز بعد التحلل وحكى  
الخراسانيون وغيرهم وجها أنه يجوز في أثنائها  
ولا يجوز مع التحلل ووجهها أنه يجوز بعد التحلل  
من الاولى قبل الاحرام بالثانية وهو قول خروجه  
المزني للشافعي وهو قوي قال الدارمي ولو نوى  
الجمع ثم نوى تركه في اثناء الاولى ثم نوى الجمع  
ثانيا ففيه القولان (الامر الثالث) الموالة  
والمذهب الصحيح المنصوص للشافعي وقطع به  
المصنف والجمهور اشتراطها وفيه وجه انه يجوز  
الجمع وان طال الفصل بينهما ما لم يخرج وقت  
الاولى حكاه اصحابنا عن أبي سعيد الاصطخري

وحكاه الرافعي عنه وعن ابي علي الثقفي من اصحابنا ونص الشافعي في الام انه لو صلى المغرب في بيته بنية الجمع ثم اتي المسجد فصلى العشاء جاز وهذا نص مؤول عند الاصحاب والمشهور اشتراط الموالة وعليه التفريع لان الجمع يجعلهما كصلاة واحدة فوجبت الموالة كركعات الصلاة قال اصحابنا فعلي هذا لا يضر الفصل اليسير ويضر الطويل وفي حد الطويل والقصير وجهان قال الصيدلاني حد اصحابنا القصير بقدر الاقامة وهذا ضعيف والصحيح ما قاله العراقيون أن الرجوع في ذلك إلى العرف وقد يقتضى العرف احتمال الزيادة علي قدر الاقامة ولهذا قال جمهور الاصحاب يجوز الجمع بين الصلاتين بالتيمم وقالوا لا يضر الفصل بينهما بالطلب والتيمم لكن يخفف الطلب وقال أبو اسحق المروزي لا يجوز الجمع بالتيمم لحصول الفصل بالطلب وخالفه الاصحاب وقالوا هذا فصل يسير وقد سبقت المسألة في باب التيمم وقال القاضي أبو الطيب في المجرد اعتبر الشافعي في الفصل المانع من الجمع الفصل المانع من بناء الصلاة بعضها على بعض إذا سلم ناسيا وعليه ركعة ثم أراد بناءها قال فكل ما منع البناء منع الجمع وما لا فلا قال اصحابنا لو صلى بينهما ركعتين سنة راتبة بطل الجمع على المذهب وقول الجمهور وقال الاصطخري لا يبطل قال اصحابنا ومتى طال الفصل امتنع ضم الثانية الي الاولى ويتعين تأخيرها إلى وقتها سواء طال بعذر كالسهو والاعماء ونحوهما ام بغيره ولو جمع ثم تذكر بعد فراغه منهما أنه ترك ركنا من الاولى بطلتا جميعا وله اعادتهما جامعا لان الاولى لم تصح فوجودهما كالعدم وان تذكر انه ترك ركنا من الثانية دون الاولى فان قرب الفصل بني عليها ومضت الصلاتان على الصحة

وان طال بطلت الثانية وتعذر الجمع لطول  
الفصل بفعل الثانية الباطلة ويتعين فعلها في  
وقتها ولو لم يدر اتركه من

[ 376 ]

الاولي ام الثانية لزمه اعادتهما لاحتمال الترك من  
الاولي ولا يجوز الجمع على المشهور لاحتمال  
الترك من الثانية وحكي الخراسانيون قولاً انه  
يجوز الجمع تخريجا مما إذا أقيمت جمعتان في بلد  
وجهل اسبقهما ففي قول يجوز اعادة الجمعة  
والمذهب امتناع الجمع هذا كله في الجمع في  
وقت الاولى فان اراده في وقت الثانية قال  
الاصحاب يجب أن يكون التأخير بنية الجمع  
وتشترط هذه النية في وقت الاولى بحيث يبقى  
من وقتها قدر يسعها أو أكثر فان آخر بغير نية  
الجمع حتى خرج الوقت أو ضاق بحيث لا يسع  
الفرض عصى وصارت الاولى قضاء يمتنع قصرها  
إذا منعنا قصر المقضية في السفر وأما الترتيب  
ونية الجمع حال الصلاة والموالة ففيهما طريقان  
(الصحيح) منهما وبه قطع العراقيون ونص عليه  
الشافعي انها كلها مستحبة ليست بواجبة فلو  
تركها كلها صح الجمع (والطريق الثاني) قاله  
الخراسانيون فيه وجهان (الصحيح) هذا (والثاني)  
انها واجبات حتى لو أخل بواحد منها صارت الاولى  
قضاء لا يجوز قصرها إذا لم تجوز قصر مقضية  
السفر والمذهب الاول واستدل له الشافعي  
والبيهقي وغيرهما بحديث اسامة ابن زيد رضي  
الله عنهما قال " دفع رسول الله صلي الله عليه  
وسلم من عرفة فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ ثم  
اقامت الصلاة فصلي المغرب ثم اتاخ كل انسان  
بعيره في منزله ثم اقيمت العشاء فصلاها ولم

يصل بينهما شيئاً " رواه البخاري ومسلم والله اعلم \* (فرع) في مسائل تتعلق بجمع المسافرين (إحداها) إذا جمع تقديمًا فصار في أثناء الأولي أو قبل شروعه في الثانية مقيمًا بنية الإقامة أو وصول سفينته دار الإقامة بطل الجمع فيتعين تأخير الثانية الي وقتها أما الأولي فصحيحة لانها في وقتها غير تابعة ولو صار مقيمًا في اثناء الثانية فوجهان حكاهما الفوراني والقاضي حسين والسرخسي والبعوى وآخرون من الخراسانيين (أحدهما) يبطل الجمع كما يمتنع القصر بالإقامة في أثنائها وبهذا قطع القاضي أبو الطيب في المجرد والمتولي في التتمة فعلي هذا هل تبطل الثانية

[ 377 ]

أم تنقلب نفلا فيه القولان في نظائرها (أصحهما) ينقلب نفلا وقد سبقت هذه القاعدة في أول صفة الصلاة (والثاني) من الوجهين وهو الاصح عند الرافعي وبهذا قطع القاضي أبو الطيب في المجرد والمتولي في التتمة لا يبطل الجمع لانها صلاة انعقدت علي صفة فلم تتغير بعارض كصلاة المتيمم في السفر إذا رأى الماء فيها ويخالف القصر فان الاتمام لا يبطل فرضية ما مضى أما إذا صار مقيمًا بعد فراغه من الثانية فان قلنا الإقامة في أثنائها لا تؤثر في الجمع فهنا أولى والا فوجهان حكاهما الفوراني والقاضي حسين وإمام الحرمين والمتولي والبعوى وآخرون (أصحهما) لا يبطل الجمع كما لو قصر ثم أقام وبهذا قطع القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد وغيره من العراقيين والثاني تبطل ويلزمه إعادة الثانية في وقتها لزوال السفر الذي

هو سبب الجمع قال البغوي والمتولي وآخرون  
الخلاف فيما إذا أقام بعد فراغه من الصلاتين في  
وقت الاولى أو في الثانية قبل مضى إمكان فعلها  
فان أقام في وقت الثانية بعد إمكان فعلها لم  
تجب اعادتها بلا خلاف وصرح امام الحرمين  
بحريان الخلاف مهما بقى من وقت الثانية شئ  
هذا كله إذا جمع تقديمًا أما إذا جمع في وقت  
الثانية فصار مقيما بعد فراغهما لم يضر بالاتفاق  
وان كان قبل الفراغ من الاولى صارت قضاء ذكره  
المتولي والرافعي فان كانت الاقامة في أثناء  
الثانية ينبغي أن تكون الاولى أداء بلا خلاف  
(الثانية) قال أصحابنا إذا جمع كانت

[ 378 ]

الصلاتان أداء سواء جمع تقديمًا أو تأخيرًا وحكي  
الغزالي وغيره وجها انه إذا جمع تأخيرًا فالمؤخرة  
قضاء والصحيح الاول وبه قطع الجمهور (الثالثة)  
قال أصحابنا يستحب للجامع فعل السنن الراتية  
ويستحب ذلك للقاصر أيضا وقد سبق ذلك في آخر  
باب صلاة التطوع وسنبسط المسألة في آخر باب  
آداب السفر الذي سنذكره ان شاء الله تعالى  
قريبا ونذكر هناك متى يصلها ومذاهب العلماء  
في استحبابها في السفر (الرابعة) قال الغزالي  
في البسيط والمتولي في التتمة وغيرهما  
الافضل ترك الجمع بين الصلاتين ويصلى كل  
صلاة في وقتها قال الغزالي لا خلاف أن ترك  
الجمع أفضل بخلاف القصر قال والمتبع في  
الفضيلة الخروج من الخلاف في المسألتين يعني  
خلاف أبي حنيفة وغيره ممن أوجب القصر  
وأبطل الجمع وقال المتولي ترك الجمع أفضل  
لان فيه اخلاء وقت العبادة من العبادة فأشبهه

الصوم والفطر (الخامسة) قال المتولي لو شرع في الظهر في البلد في سفينة فسارت فصار فيها في السفر فنوى الجمع فان قلنا يشترط فيه الجمع حال الاحرام لم يصح جمعه والا فيصح لوجود السفر وقت النية \* \* قال المصنف رحمه الله \* (يجوز الجمع بين الصلاتين في المطر في وقت الاولة منهما لما روى ابن عباس قال " صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر والمغرب والعشاء جمعا من غير خوف ولا سفر " قال مالك ارى ذلك في المطر وهل يجوز أن يجمع بينهما في وقت الثانية فيه قولان قال في الاملاء يجوز كالجمع في السفر وقال في الام لا يجوز لانه إذا أخرج المطر فجمع من غير عذر \* (فصل) فإذا دخل في الظهر من غير مطر ثم جاء المطر لم يجز له الجمع لان سبب الرخصة حدث بعد الدخول فلم يتعلق به كما لو دخل في صلاة ثم سافر فان أحرم بالاولى مع المطر ثم انقطع في أثنائها ثم عاد قبل أن يسلم ودام حتى أحرم بالثانية جاز الجمع لان العذر موجود في حال الجمع وان عدم فيما سواهما من الاحوال لم يضر لانه ليس بحال الدخول ولا بحال الجمع \* (فصل) ولا يجوز الجمع الا في مطر يبيل الثياب وأما المطر الذي لا يبيل الثياب فلا يجوز الجمع لاجله لانه لا يتأذى به وأما الثلج فان كان يبيل الثياب فهو كالمطر وان لم يبيل الثياب لم يجز الجمع لاجله فأما الوحل والريح والظلمة والمرض فلا يجوز الجمع لاجلها فانها قد كانت في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل انه جمع لاجلها وان كان يصلي في بيته أو في مسجد ليس في طريقه إليه مطر ففيه قولان قال في القديم لا يجوز لانه لا مشقة عليه في فعل الصلاة في وقتها وقال في الاملاء يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم كان

## يجمع في المسجد وبيوت أزواجه الي المسجد وبجنب المسجد)

[ 379 ]

(الشرح) حديث ابن عباس رضى الله عنهما رواه البخاري ومسلم وزاد فيه قيل لابن عباس لم فعل ذلك قال أراد أن لا يخرج امته وقوله قال مالك أرى ذلك - هو بضم الهمزة - أي اظنه وهو مالك بن انس الامام وقال الشافعي أيضا مثله ولكن هذا التأويل مردود برواية في صحيح مسلم وسنن أبي داود عن ابن عباس جمع " رسول الله صلي الله عليه وسلم بالمدينة من غير خوف ولا مطر " وهذه الرواية من رواية حبيب بن أبي ثابت وهو امام متفق علي توثيقه وعدالته والاحتجاج به قال البيهقي هذه الرواية لم يذكرها البخاري مع أن حبيب ابن أبي ثابت من شرطه قال ولعله تركها لمخالفتها رواية الجماعة قال البيهقي ورواية الجماعة بان تكون محفوظة أولى يعني رواية الجمهور من غير خوف ولا سفر قال وقد روينا عن ابن عباس وابن عمر الجمع في المطر وذلك تأويل من تأوله بالمطر قال البيهقي في معرفة السنن والآثار وقول ابن عباس أراد أن لا يخرج امته قد يحمل علي المطر أي لا يلحقهم مشقة بالمشى في الطين الي المسجد وأجاب الشيخ

[ 380 ]

ابو حامد في تعليقه عن رواية من غير خوف ولا مطر بجوابين (احدهما) معناه ولا مطر كثير (والثاني) انه يجمع بين الروایتين فيكون المراد

برواية من غير خوف ولا سفر الجمع بالمطر  
والمراد برواية ولا مطر الجمع المجازي وهو ان  
يؤخر الاولي إلى آخر وقتها ويقدم الثانية الي اول  
وقتها هذا كلام ابي حامد ويؤيد هذا التأويل الثاني  
ان عمرو بن دينار روى هذا الحديث عن ابي  
الشعشاء عن ابن عباس وثبت في الصحيحين عن  
عمر وابن دينار قال قلت يا ابا الشعشاء اظنه آخر  
الظهر عجل العصر واخر المغرب وعجل العشاء  
قال وانا اظن ذلك واجاب القاضي أبو الطيب في  
تعليقه والشيخ ابو نصر في تهذيبه وغيرهما بان  
قوله ولا مطر أي ولا مطر مستدام فلعله انقطع  
في أثناء الثانية ونقل صاحب الشامل هذا الجواب  
عن اصحابنا واجاب الماوردي بانه كان مستظلا  
بسقف ونحوه وهذه التأويلات كلها ليست ظاهرة  
والمختار ما اجاب به البيهقي وقول المصنف وان  
كان يصلى في بيته أو في مسجد ليس في طريقه  
إليه مطر ففيه قولان قال في القديم لا تجوز  
وقال في الاملاء تجوز هكذا وقع في نسخ المهدب  
في القديم لا يجوز وفي الاملاء يجوز وقال مثل  
قوله المحاملي في المجموع واما جمهور  
الاصحاب فقالوا قال في الام لا يجوز وقال في  
الاملاء يجوز فلم يذكروا القديم فحصل من نقل  
المصنف والمحاملي مع نقل الجمهور ان الجواز  
مختص بالاملاء والمنع منصوص في الام والقديم  
ومعلوم ان الاملاء من الكتب الجديدة وقد يتوهم  
من لا يرى كلام الاصحاب من عبارة المصنف ان  
جواز الجمع اصح من منعه حيث ذكر الجواز عن  
الاملاء وهو جديد والمنع عن القديم ومعلوم ان  
الاصح هو الجديد الا في مسائل قليلة سبق بيانها  
في مقدمة هذا الشرح ليست هذه منها وليس هذا  
التوهم صحيحا بل الاصح منع الجمع كما سنوضحه  
ان شاء الله تعالى وقوله الوحل هو بفتح الحاء

## على اللغة المشهورة ولم يذكر الجمهور غيرها وحكى الجوهري وغيره اسكانها

[ 381 ]

ايضا وقوله لاجلها قد سبق ان المعروف في اللغة من اجلها وانه بفتح الهمزة وكسرهما اما حكم المسألة فقال الشافعي والاصحاب يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في المطر وحكى امام الحرمين قولا انه يجوز بين المغرب والعشاء في وقت المغرب ولا يجوز بين الظهر والعصر وهو مذهب مالك وقال المزني لا يجوز مطلقا والمذهب الاول وهو المعروف من نصوص الشافعي قديما وجديدا وبه قطع الاصحاب قال اصحابنا وسواء قوى المطر وضعيفه إذا بل الثوب قال اصحابنا والثلج والبرد ان كانا يذوبان ويبلان الثوب جاز الجمع والا فلا هكذا قطع به الجمهور في الطريقتين وهو الصواب وحكى صاحب التتمة وجها انه يجوز الجمع بالثلج وان لم يذب ولم يبل الثياب وهو شاذ غلط وحكى امام الحرمين والغزالي وجها انه لا يجوز الجمع بالثلج والبرد مطلقا وهو وجه ضعيف خرجه القاضي حسين في تعليقه اتباعا لاسم المطر وهذا شاذ ضعيف أو باطل فان اسم المطر ليس منصوبا عليه حتى يتعلق به فوجب اعتبار المعنى واما الشفان - بفتح الشين المعجمة وتشديد الفاء فقال أهل اللغة هو برد ريح فيها ندوة فإذا بل الثوب جاز الجمع هذا هو الصواب في تفسيره وحكمه وقد قال البغوي والرافعي انه مطر وزيادة فيجوز الجمع والصواب ما قدمته واما الوحل والظلمة والريح والمرض والخوف فالمشهور من المذهب انه لا يجوز الجمع بسببها

وبه قطع المصنف والجمهور وقال جماعة من اصحابنا بجوازه وسنفرد في ذلك فرعا مبسوطا بادلته ان شاء الله تعالى: قال اصحابنا والجمع بعذر المطر وما في معناه من الثلج وغيره يجوز لمن يصلى جماعة في مسجد يقصده من بعد ويتأذى بالمطر في طريقة فاما من يصلى في بيته منفردا أو جماعة أو يمشي الي المسجد في كن أو كان المسجد في باب داره أو صلى النساء في بيوتهن أو الرجال في المسجد البعيد افرادا فهل يجوز الجمع فيه خلاف حكاه جماعة من الخراسانيين وجهين وحكاه المصنف وسائر العراقيين وجماعات من الخراسانيين قولين (أصحهما) باتفاقهم لا يجوز وهو نصه في الام والقديم كما سبق ممن صححه امام الحرمين والبعغوى والرافعي وقطع به المحاملى في المقنع والجرجاني في التحريم لان الجمع جوز للمشقة في تحصيل الجماعة وهذا المعنى مفقود هنا والثاني وهو نصه في الاملاء يجوز واحتج له المصنف وغيره بان النبي صلى الله عليه وسلم " كان يجمع في بيوت أزواجه إلى المسجد " أجاب الاولون عن هذا بان بيوت أزواجه صلى الله عليه وسلم تسعة وكانت مختلفة

[ 382 ]

منها بيت عائشة بابه الي المسجد ومعظمها بخلاف ذلك فلعله صلى الله عليه وسلم في حال جمعه لم يكن في بيت عائشة وهذا ظاهر فان احتمال كونه صلي الله عليه وسلم في الباقي أظهر من كونه في بيت عائشة واما وقت الجمع فقال الاصحاب يجوز الجمع في وقت الاولى قولا واحدا وفي جوازه في وقت الثانية قولان

(أصحهما) عند الأصحاب لا يجوز وهو نص الشافعي في معظم كتبه الجديدة ونص في الاملاء والقديم أنه يجوز وحكى جماعة من الخراسانيين الخلاف وجهين وعكس صاحب الابانة حكم المسألة فقال يجوز الجمع في وقت الثانية قولاً واحداً وفي جوازه في وقت الاولي القولان واتفق الأصحاب على تغليطه قال أصحابنا فإذا جمع في وقت الاولي اشترطت الشروط الثلاثة السابقة في جمع المسافرين ويشترط وجوب المطر في أول الصلاتين باتفاق الأصحاب الا وجهها شاذاً أو باطلاً سنذكره ان شاء الله تعالى انه لا يشترط في افتتاح الاولي وفي اشتراطه عند التحلل من الاولي طريقان (أصحهما) وبه قطع العراقيون وابوزيد والبعوى وآخرون يشترط وجهها واحداً (والثاني) حكاها جماعة من الخراسانيين فيه وجهان (أحدهما) هذا (والثاني) لا يشترط ونقله امام الحرمين عن معظم الأصحاب وليس كما ادعي وأما انقطاعه فيما سوى هذه الاحوال الثلاث فلا يضر علي الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به الأصحاب في طرقهم ونقل امام الحرمين عن بعض المصنفين ويعنى به صاحب الابانة أنه قال في انقطاعه في اثناء الثانية أو بعدها مع بقاء الوقت الخلاف السابق في طرء ان الاقامة في جمع السفر وضعفه الامام وانكره وقال إذا لم يشترط دوام المطر في الاولي فأولى ان لا يشترط في الثانية وما بعدها وذكر أبو القاسم بن كج عن بعض الأصحاب أنه لو افتتح الاولي ولا مطر ثم مطرت في أثنائها ففي جواز الجمع القولان في نية الجمع في اثناء الاولي واختار ابن الصباغ هذه الطريقة وجزم بها صاحب التتمة وهذا شاذ مردود والمذهب ما قدمناه أما إذا أراد الجمع في وقت

الثانية وجوزناه فقال اصحابنا العراقيون يصلى  
الاولي مع الثانية سواء اتصل المطر إلى وقت  
الثانية ام انقطع قبل وقتها هكذا صرح به  
المحاملي وآخرون من العراقيين ونقله صاحب  
البيان عن اصحابنا كلهم وقال البغوي إذا انقطع  
قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع بل يصلي  
الاولي في آخر وقتها كالمسافر إذا أخرج بنية  
الجمع ثم أقام قبل وقت الثانية قال الرافعي  
ومقتضي هذا أن يقال لو انقطع في وقت الثانية  
قبل فعلها امتنع الجمع وصارت الاولي قضاء كما  
لو صار مقيما والمذهب ما قدمناه عن العراقيين \*  
واحتجوا له بأنه جوز له التأخير فلا يتغير حاله \*  
(فرع) يجوز الجمع بين الجمعة والعصر في المطر  
ذكره ابن كج وصاحب البيان وآخرون فان قدم  
العصر الي الجمعة اشترط وجود المطر في  
افتتاح الصلاتين وفي السلام في الجمعة كما في  
غيرها قال صاحب البيان ولا يشترط وجوده في  
الخطبتين لانهما ليسا بصلاة بل شرط من شروط  
الجمعة فلم يشترط المطر فيهما كما لا يشترط  
في الطهارة قال الرافعي وقد ينازع في هذا  
ذهابا إلى أن الخطبتين بدل الركعتين قال صاحب  
البيان وآخرون فان أراد تأخير الجمعة إلى وقت  
العصر جاز إن جوزنا تأخير الظهر الي العصر  
فيخطب في وقت العصر ثم يصلي الجمعة ثم  
العصر ولا يشترط وجود المطر وقت العصر كما  
سبق واستدلوا بان كل وقت جاز فيه فعل الظهر  
اداء جاز فعل الجمعة وخطبتيها \* (فرع) المشهور  
في المذهب والمعروف من نصوص الشافعي  
وطرق الاصحاب أنه لا يجوز الجمع بالمرص والريح

والظلمة ولا الخوف ولا الوحل وقال المتولي قال  
القاضي حسين يجوز الجمع بعذر الخوف والمرض  
كجمع المسافرين يجوز تقديمها وتأخيرا والاولى أن  
يفعل اوفقهما به واستدل له المتولي وقواه  
وقال الرافعي قال مالك واحمد يجوز الجمع بعذر  
المرض والوحل وبه قال بعض أصحابنا منهم أبو  
سليمان الخطابي والقاضي حسين واستحسنه  
الرويانى في الحلية قلت وهذا الوجه قوى جدا  
ويستدل له بحديث ابن عباس قال " جمع رسول  
الله صلي الله عليه وسلم بالمدينة من غير خوف  
ولا مطر "

[ 384 ]

رواه مسلم كما سبق بيانه ووجه الدلالة منه أن  
هذا الجمع أما أن يكون بالمرض وإما بغيره مما  
في معناه أو دونه ولان حاجة المريض والخائف  
أكد من الممطور وقال ابن المنذر من أصحابنا  
يجوز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مطر ولا  
مرض وحكاه الخطابي في معالم السنن عن  
القفال الكبير الشاشي عن ابى اسحق المروزي  
قال الخطابي وهو قول جماعة من أصحاب  
الحديث لظاهر حديث ابن عباس واستدل  
الاصحاب للمشهور في المذهب باشياء (منها)  
حديث المواقيت ولا يجوز مخالفته إلا بصريح  
(ومنها) أن النبي صلي الله عليه وسلم مرض  
أمراضا كثيرة ولم ينقل جمعه بالمرض صريحا  
(ومنها) ان من كان ضعيفا ومنزله بعيدا من  
المسجد بعدا كثيرا لا يجوز له الجمع مع المشقة  
الظاهرة وكذا المريض (فان قيل) لم الحقتم  
الوحل بالمطر في اعدار الجمعة والجماعة دون  
الجمع (فالجواب) من وجهين (أحدهما) جواب

القاضي أبي الطيب وهو أن تارك الجمعة يصلي بدلها الظهر وتارك الجماعة يصلي منفردا فيأتي بدل والذي يجمع يترك الوقت بلا بدل (والثاني) ان باب الاعذار في ترك الجمعة والجماعة ليس مخصوصا بل كل ما لحق به مشقة شديدة فهو عذر والوحد من هذا وباب الجمع مضبوط بما جاءت به السنة فلا يجوز بكل شاق ولهذا لم يجوزوه لمن هو قيم بمريض وشبهه ولم تأت السنة بالوحد \* (فرع) في مذاهب العلماء في الجمع بالمطر: قد ذكرنا أن مذهبنا جوازه بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء وبه قال أبو ثور وجماعة وقال أبو حنيفة والمزني وآخرون لا يجوز مطلقا وجوزه مالك واحمد بين المغرب والعشاء دون الظهر والعصر وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وأبان بن عثمان وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز ومروان \* (فرع) في مذاهبهم في الجمع في الحضر بلا خوف ولا سفر ولا مرض: مذهبنا ومذهب أبي حنيفة ومالك واحمد والجمهور انه لا يجوز وحكى ابن المنذر عن طائفة جوازه بلا سبب قال وجوزه بن سيرين لحاجة أو ما لم يتخذه عادة

[ 385 ]

(باب آداب السفر) هذا باب مهم تتكرر الحاجة إليه ويتأكد الاهتمام به وقد ذكره الماوردي والقاضي أبو الطيب والبيهقي وغيرهم في أواخر كتاب الحج ورأيت تقديمه هنا لوجهين (أحدهما) استباق الخيرات (والثاني) انه هنا انسب وقد بسطه البيهقي بسطا حسنا في كتابه السنن الكبير وقد جمعت أنا جملا كبيرة منه في أول كتاب الايضاح

في المناسك وجملة صالحة في كتاب الاذكار مما يتعلق باذكاره والمقصود هنا الاشارة إلى آدابه مختصرة وفي الباب مسائل (احداها) إذا أراد سفرا استحب ان يشاور من يثق بدينه وخبرته وعلمه في سفره في ذلك الوقت ويجب على المستشار النصيحة والتخلي من الهوى وخطوط النفوس قال الله تعالى (وشاورهم في الامر) وتظاهرت الاحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم " كانوا يشاورونه في امورهم " (الثانية) إذا عزم علي السفر فالسنة أن يستخير الله تعالى فيصللي ركعتين من غير الفريضة ثم يدعوا بدعاء الاستخارة وقد سبق بيانه وبيان هذه الصلاة وما يتعلق بها في باب صلاة التطوع (الثالثة) إذا استقر عزمه لسفر حج أو غزو أو غيرهما فينبغي أن يبدأ بالتوبة من جميع المعاصي والمكروهات ويخرج من مظالم الخلق ويقضى ما أمكنه من ديونهم ويرد الودائع ويستحل كل من بينه وبينه معاملة في شئ أو مصاحبة ويكتب وصيته ويشهد عليه بها ويوكل من يقضي ما لم يتمكن من قضائه من ديونه ويترك لاهله ومن يلزمه نفقته نفقتهم الي حين رجوعه (الرابعة) في ارضاء والديه ومن يتوجه عليه بره وطاعته فان منعه الوالد السفر أو منع الزوج امرأته ففيه تفصيل نذكره ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في باب الفوات والاحصار (الخامسة) إذا سافر لحج أو غزو أو غيرهما فينبغي ان يحرص أن تكون نفقته حلالا خالصة من الشبهة فان خالف وحج أو غزا بمال مغصوب عصي وصح حجه وغزوه في الظاهر لكنه ليس حجا مبرورا وسابسط المسألة في كتاب الحج ومذاهب العلماء فيها ان شاء الله تعالى (السادسة) يستحب للمسافر في حج أو غيره مما يحمل فيه الزاد أن يستكثر من الزاد والنفقة ليواصي منه المحتاجين وليكن زاده

طيبا لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الارض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) والمراد بالطيب هنا الجيد وبالخبيث الرديء ويكون طيب النفس بما ينفقه ليكون أقرب الي قبوله (السابعة) يستحب ترك المماحكة فيما يشتريه لاسباب سفر حجه وغزوه ونحوهما من اسفار الطاعة وكذا كل قرينة (الثامنة)

[ 386 ]

يستحب أن لا يشارك غيره في الزاد والراحلة والنفقة لان ترك المشاركة أسلم منه لانه يمتنع بسببها من التصرف في وجوه الخير من الصدقة وغيرها ولو أذن شريكه لم يوثق باستمراره فان شارك جاز واستحب أن يقتصر على دون حقه وأما اجتماع الرفقة على طعام يجمعونه يوما يوما فحسن ولا بأس بأكل بعضهم أكثر من بعض إذا وثق بان أصحابه لا يكرهون ذلك فان لم يثق لم يزد على قدر حصته وليس هذا من باب الربا في شئ وقد صحت الاحاديث في خلط الصحابة رضی الله عنهم أزوادهم وقد ذكر المصنف المسألة في باب الخلطة في المواشي وسنزيدها ايضا هناك ان شاء الله تعالى وعن وحشي بن حرب رضي الله عنه أن اصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم قالوا " يا رسول الله انا نأكل ولا نشبع قال فلعلكم تفترقون قال فاجتمعوا علي طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم فيه " (التاسعة) إذا أراد سفر حج أو غزو لزمه تعلم كيفيتهما إذ لا تصح العبادة ممن لا يعرفها ويستحب لمريد الحج أن يستصحب معه كتابا واضحا في المناسك جامعا لمقاصدها ويديم مطالعته ويكررها في جميع

طريقه لتصير محققه عنده ومن أخل بهذا من  
العوام يخاف أن لا يصح حجه لاخلاله بشرط من  
شروط أركانه ونحو ذلك وربما قلد بعضهم بعض  
عوام مكة وتوهم انهم يعرفون المناسك محققه  
فاغتر بهم وذلك خطأ فاحش وكذا الغازى وغيره  
يستحب أن يستصحب معه كتابا معتمدا مشتملا  
علي ما يحتاج إليه ويتعلم الغازى ما يحتاج إليه من  
امور القتال واذكاره وتحريم الهزيمة وتحريم  
الغلول والغدر وقتل النساء والصبيان ومن أظهر  
لفظ الاسلام وأشباه ذلك ويتعلم المسافر لتجارة  
ما يحتاج إليه من البيوع وما يصح وما يبطل وما  
يحل ويحرم ويستحب ويكره وما هو راجح علي  
غيره وان كان متعبدا سائحا معتزلا للناس تعلم ما  
يحتاج إليه من أمور دينه وان كان ممن يصيد تعلم  
ما يحتاج إليه أهل الصيد وما يباح منه وما يحرم  
وما يباح به الصيد وشرط الزكاة وما يكفى فيه  
قتل الكلب والسهم ونحوهما وان كان راعيا تعلم  
ما يحتاج إليه وهو ما ذكرناه في حق المعتزل مع  
كيفية الرفق بالدواب ورمحها وان كان رسولا إلى  
سلطان ونحوه تعلم آداب المخاطبات الكبار  
وجواب ما يعرض وما يحل من ضيافاتهم  
وهداياهم وما يجب مراعاته من النصح وتحريم  
الغدر ومقامه ونحو ذلك وان كان وكيلا أو عاملا  
قراض تعلم ما يباح له من السفر والتصرف وما  
يحتاج الي الاشهاد فيه وعلي كل المذكورين تعلم  
الحال التى يجوز فيها ركوب البحر والتى لا يجوز  
ان أرادوا ركوبه وسيأتى بيانه في كتاب الحج ان  
شاء الله تعالى وهذا كله يأتي في هذا الكتاب

مفرقا في مواضعه والله اعلم (العاشرة) يكره ركوب الجلالة وهي البعير الذي يأكل العذرة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة في الابل أن يركب عليها " رواه أبو داود باسناد صحيح (الحادية عشرة) يستحب له أن يطلب رفيقا موافقا راغبا في الخير كارها للشر ان نسي ذكره وان ذكر اعانه وان تيسر له مع هذا كونه عالما فليتمسك به فانه يمنعه بعلمه وعمله من سوء ما يطرأ علي المسافر من مساوئ الاخلاق والضرر ويعينه على مكارم الاخلاق ويحثه عليها واستحب بعض العلماء كونه من الاجانب لا من الاصدقاء ولا الاقارب والمختار أن القريب والصديق الموثوق به أولى لانه أعون له علي مهماته وأرفق به في أموره ثم ينبغي ان يحرص على ارضاء رفيقه في جميع طريقه ويحتمل كل واحد منهما صاحبه ويرى لصاحبه عليه فضلا وحرمة ويصبر علي ما يقع منه في بعض الاوقات (الثانية عشرة) يستحب لمن سافر سفر حج أو غزو أن تكون يده فارغة من مال التجارة ذاهبا وراجعا لان ذلك يشغل القلب ويفوت بعض المطلوبات ويجب عليه تصحيح النية في حجه وغزوه ونحوهما وهو أن يريد به وجه الله تعالى قال الله تعالى (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقال النبي صلى الله عليه وسلم " انما الاعمال بالنيات " (الثالثة عشرة) يستحب أن يكون سفره يوم الخميس فان فاته فيوم الاثنين وأن يكون باكرا ودليل الخميس حديث كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم " خرج في غزوة تبوك يوم الخميس " رواه البخاري ومسلم وفي رواية في الصحيحين " كان يحب أن يخرج يوم الخميس " وفي رواية في الصحيحين " أقل ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج الا يوم الخميس "

" ودليل يوم الاثنين عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم " هاجر من مكة يوم الاثنين " ودليل البكور حديث صخر العامري رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " اللهم بارك لامتي في بكورها وكان إذا بعث جيشا أو سرية بعثهم في أول النهار وكان صخر تاجرا فكان يبعث تجارته أول النهار فأثرى وكثر ماله " رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن (الرابعة عشرة) يستحب إذا أراد الخروج من منزله أن يصلي ركعتين يقرأ في الأولى بعد الفاتحة (قل يا أيها الكافرون) وفي الثانية (قل هو الله أحد) ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ما خلف عبد أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا " وعن أنس قال " كان النبي صلى الله عليه وسلم لا ينزل منزلا الا ودعه بركعتين " رواه الحاكم وقال هو صحيح على شرط البخاري ويستحب أن يقرأ بعد سلامه (آية الكرسي ولايلاف قريش) فقد جاء فيهما آثار السلف مع ما علم من بركة القرآن في كل شئ وكل وقت ثم يدعوا

[ 388 ]

بحضور قلب وإخلاص بما شاء من أمور آخرته ودينه وللمسلمين كذلك ويسأل الله تعالى الاعانة والتوفيق في سفره وغيره من أموره فإذا نهض من جلوسه قال ما روينا من حديث أنس رضي الله عنه " اللهم اليك توجهت وبك اعتصمت اللهم اكفني ما همنى وما لا أهتم له اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنبي " (الخامسة عشرة) يستحب أن يودع أهله وجيرانه وأصدقاءه وسائر أحبائه وأن يودعوه ويقول كل واحد لصاحبه

استودعك الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك زدك  
الله التقوى وغفر لك ذنبك ويسر الخير لك حيثما  
كنت ومما جاء في هذا من الاحاديث حديث سالم  
بن عبد الله بن عمر أن عبد الله ابن عمر رضي  
الله عنهم " كان يقول للرجل إذا أراد سفرا أدن  
منى أودعك كما كان رسول الله صلي الله عليه  
وسلم يودعنا فيقول " استودعك الله دينك  
وأمانتك وخواتيم عملك " رواه الترمذي وقال  
حديث حسن وعن عبد الله بن يزيد الخطمي  
الصحابي رضي الله عنه قال " كان رسول الله  
صلي الله عليه وسلم إذا أراد أن يودع الجيش قال  
استودعك الله دينكم وأمانتكم وخواتيم أعمالكم "  
حديث صحيح رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح  
وعن أنس رضي الله عنه قال " جاء رجل إلى  
النبي صلي الله عليه وسلم فقال يا رسول الله  
اني أريد سفرا فزودني فقال زدك الله التقوى  
فقال زدني فقال وغفر ذنبك قال زدني قال  
ويسر لك الخير حيثما كنت " رواه الترمذي وقال  
حديث حسن وعن ابن عمر عن النبي صلي الله  
عليه وسلم قال " ان الله إذا استودع شيئا حفظه  
" (السادسة عشرة) يستحب أن يدعو له من  
يودعه وان يطلب منه الدعاء كما ذكرنا في  
المسألة قبلها ولحديث عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه قال " استأذنت النبي صلي الله عليه  
وسلم في العمرة فأذن وقال لا تنسنا يا أخي من  
دعائك فقال كلمة ما يسرني ان لي بها الدنيا "  
وفي رواية قال " أشركنا يا أخي في دعائك "  
رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح  
(السابعة عشرة) يستحب أن يتصدق بشئ عند  
خروجه وكذا امام الحاجات مطلقا كما سنوضحه  
ان شاء الله تعالى في باب صدقة التطوع والسنة  
أن يدعو بما صح عن ام سلمة رضي الله عنها أن  
رسول الله صلي الله عليه وسلم كان يقول إذا

خرج من بيته باسم الله توكلت علي الله اللهم  
إني أعوذ بك من أن أضل أو أضل أو أزل أو أزل أو  
أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل علي " رواه أبو  
داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة قال  
الترمذي هو حديث حسن صحيح وهذا لفظ أبي  
داود ويدعو بما في حديث أنس رضي الله عنه قال  
" قال رسول الله صلي الله عليه وسلم من قال  
يعنى إذا خرج من بيته بسم الله توكلت علي الله  
ولا حول ولا قوة إلا بالله يقال له كفيت ووقيت  
وينحي عنه الشيطان " رواه أبو داود والترمذي  
والنسائي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن زاد  
أبو داود فيه فيقول الشيطان لشيطان

[ 389 ]

آخر كيف بك برجل قد هدى وكفى ووقى (الثامنة  
عشرة) السنة إذا خرج من بيته وأراد ركوب دابته  
ان يقول بسم الله فإذا استوى عليها قال الحمد  
لله ثم يأتي بالتسبيح والذكر والدعاء الذي ثبت  
في الاحاديث (منها) حديث ابن عمر رضي الله  
عنهما ان رسول الله صلي الله عليه وسلم " كان  
إذا استوى بعيره خارجا الي سفر كبر ثلاثا باسم  
الله قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له  
مقرنين وانا الي ربنا لمنقلبون اللهم إنا نسألك  
في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما  
ترضى اللهم هون علينا سفرنا هذا واطو عنا بعده  
اللهم انت صاحب في السفر والخليفة في  
الاهل اللهم اني اعوذ بك من وعثاء السفر وكآبة  
المنظر وسوء المنقلب في المال والاهل وإذا  
رجع قالهن وزاد فيهن أيون تائبون عابدون لربنا  
حامدون " رواه مسلم معني مقرنين مطيعين  
والوعثاء - بفتح الواو وإسكان العين المهملة

وبالثناء المثلثة والمد - هي الشدة: والكآبة - بالمد - هي تغيير النفس من خوف ونحوه والمنقلب المرجع وعن عبد الله ابن سرخس رضى الله عنه قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر يتعوذ من وعثاء السفر وكآبة المنقلب والجور بعد الكون ودعوة المظلوم وسوء المنظر في الأهل والمال " رواه مسلم هكذا هو في صحيح مسلم بعد الكون بالنون وكذا رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي ويروى الكور بالواو كلاهما صحيح المعنى قال العلماء معناه بالراء والنون جميعا الرجوع من الاستقامة أو الزيادة الي النقص وقد أوضحته في كتاب الأذكار وفي الرياض وعن علي بن ربيعة قال " شهدت علي بن أبي طالب رضى الله عنه أتى بدابته ليركبها فلما وضع رجله في الركاب قال بسم الله فلما استوى علي ظهرها قال الحمد لله الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا إلي ربنا لمنقلبون ثم قال الحمد لله ثلاث مرات ثم قال الله أكبر ثلاث مرات ثم قال سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب الا أنت ثم ضحك فقيل يا امير المؤمنين من أي شئ ضحكت قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت ثم ضحك فقلت يا رسول الله من أي شئ ضحكت قال ان ربك سبحانه يعجب من عبده إذا قال اغفر لي ذنوبي يعلم انه لا يغفر الذنوب غيرى " رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي بعض النسخ حسن صحيح وهذا لفظ أبي داود (التاسعة عشرة) يستحب ان يرافق في سفره جماعة لحديث ابن عمر رضى الله عنهما قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان

---

الناس يعلمون من الوحدة ما اعلم ما سار ركب  
ليل وحده " رواه البخاري وعن عمر بن شعيب  
عن ابيه عن جده رضى الله عنه قال " قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الراكب شيطان  
والراكبان شيطانان والثلاثة ركب " رواه أبو داود  
والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة قال الترمذي  
حديث حسن \* (فرع) ينبغي ان يسير مع الناس  
ولا ينفرد بطريق ولا يركب اثنتان الطريق فانه  
يخاف الافار بسبب ذلك \* (1) (فرع) قد يقال  
ذكرتم أنه يكره الانفراد في السفر وقد اشتهر  
عن خلائق من الصالحين الوحدة في السفر  
(والجواب) ان الوحدة والانفراد انما يكرهان لمن  
استأنس فيخاف عليه من الانفراد الضرر بسبب  
الشياطين وغيرهم أم الصالحون فانهم أنسوا  
بالله تعالى واستوحشوا من الناس في كثير من  
أوقاتهم فلا ضرر عليهم في الوحدة بل مصلحتهم  
وراحتهم فيها (العشرون) يستحب أن يؤمر  
الرفقة علي انفسهم افضلهم وأجودهم رأيا  
ويطيعونه لحديث ابي سعيد وابي هريرة قالا "  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج  
ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم " حديث حسن  
رواه أبو داود باسناد حسن وعن ابن عباس عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال " خير الصحابة  
أربعة وخير السرايا اربعمائة وخير الجيوش أربع  
آلاف ولن تغلب اثنا عشر الفا عن قلة " رواه أبو  
داود والترمذي وقال حديث حسن والمراد  
بالصحابه هنا المتصاحبون (الحادية والعشرون)  
يكره أن يستصحب كلبا ويكره أن يعلق في الدابة  
جرسا أو يقلدها دثرا سواء البعير والبغل وغيرهما  
لحديث ابي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال " لا تصحب الملائكة

رفقه فيها كلب أو جرس " رواه مسلم وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " الجرس مزامير الشيطان " رواه مسلم في صحيحه وعن أبي بشير الانصاري انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولا يقول " لا يبقين في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت قال مالك بن أنس أرى ذلك من العين " رواه البخاري ومسلم قال الشيخ أبو عمر وابن الصلاح رحمه الله فان وقع شئ من ذلك من جهة غيره ولم يستطع ازالته فليقل اللهم إني أبرأ إليك مما صنع هؤلاء فلا تحرمني ثمرة صعبة ملائكتك وبركتهم (الثانية والعشرون) لا يجوز أن يحمل الدابة فوق طاقتها ولو استأجرها فحملها المؤجر ما لا تطيق لم يجز للمستأجر موافقته لحديث شداد بن أوس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ان الله كتب الاحسان على كل شئ " رواه مسلم ولقوله صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار ولحديث سهل بن عمر رضى الله عنه قال " مر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعير قد لحق

[ 391 ]

ظهره ببطنه فقال اتقوا الله في هذه البهائم العجمة واركبوها صالحة " وكلوها صالحة رواه أبو داود باسناد صحيح (الثالثة والعشرون) يستحب ان يريح دابته بالنزول عنها غدوة وعشية وعند عقبة ونحوها ويتجنب النوم على ظهرها لما ذكرناه في المسألة قبلها وعن انس قال " كان النبي صلى الله عليه وسلم " إذا صلى الفجر في السفر مشى قليلا وناقته تقاد " رواه البيهقي وأما المكث على ظهر الدابة وهى واقفة فان كان

يسيرا فلا باس وان كان كثيرا لحاجة فلا بأس به  
وان كان لغير حاجة فهو مكروه ودليل ما ذكرناه  
حديث ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلي  
الله عليه وسلم قال " إياكم أن تتخذوا ظهور  
دوابكم منابر فان الله عزوجل انما سخرها لكم  
لتبلغكم الي بلد لم تكونوا بالغيه الا بشق الانفس  
وجعل لكم الارض فعليها فاقضوا حاجاتكم " رواه  
أبو داود باسناد جيد وعن ابن انس رضى الله عنه  
أن النبي صلي الله عليه وسلم قال " اركبوا هذه  
الدواب سالمة وابتدعوها سالمة ولا تتخذوها  
كراسي " رواه الحاكم في المستدرک والبيهقي  
قال الحاكم هو صحيح وأما جوازه للحاجة ففيه  
الاحاديث الصحيحة المشهورة ان رسول الله صلي  
الله عليه وسلم " وقف بعرفات علي ناقته وانه  
صلي الله عليه وسلم خطب يوم النحر بمني على  
ناقته " وغير ذلك من الاحاديث (الرابعة  
والعشرون) يجوز الارداف علي الدابة إذا كانت  
مطليقة ولا يجوز إذا لم تكن مطليقة فاما دليل  
المنع إذا لم تطلق فالاحاديث السابقة قريبا مع  
الاجماع واما جوازه إذا كانت مطليقة ففيه احاديث  
كثيرة في الصحيح مشهورة (منها) حديث اسامة  
بن زيد رضى الله عنهما ان النبي صلي الله عليه  
وسلم " اردفه حين دفع من عرفات الي المزدلفة  
ثم اردف الفضل بن عباس من مزدلفة الي منى "  
رواه البخاري ومسلم وفي الصحيحين عن انس  
ان النبي صلي الله عليه وسلم " اردف معاذ علي  
الرحل وفي الصحيح انه صلي الله عليه وسلم  
اردف معاذ علي حمار يقال له عفير - بضم العين  
المهملة - وفي الصحيحين أن النبي صلي الله  
عليه وسلم امر عبد الرحمن بن ابي بكر ان يعمر  
اخته عائشة من التنعيم فاردفها وراءه علي  
راجلته وفي الصحيحين عن انس ان النبي صلي  
الله عليه وسلم " اردف صفية ام المؤمنين رضى

الله عنها ورائه حين تزوجها بخير " وفي صحيح البخاري من رواية اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب علي حمار عليه اكاف واردف اسامة ورائه وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن جعفر قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر تلقى بصبيان اهل بيته وانه قدم من سفر فسبق بي إليه

---

[ 392 ]

فحملني بين يديه ثم - جئ باحد ابني فاطمة فاردفه خلفه فادخلنا المدينة ثلاثة على دابة " وفي المسألة احاديث كثيرة وإذا اردف كان صاحب الدابة احق بصدرها ويكون الرديف ورائه إلا ان يرضى صاحبها بتقديمه لجلالته أو غير ذلك وفيه حديث مرفوع " الرجل احق بصدر دابته " رواه البيهقي عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعا وعن ابن بريدة مرفوعا مرسلًا (الخامسة والعشرون) يجوز الاعتقاب على الدابة وهو أن يركب واحد وقتا ثم ينزل ويركب الآخر وقتا وجاءت فيه احاديث كثيرة منها حديث عائشة رضى الله عنها في قصة هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضى الله عنه من مكة الي المدينة قالت " فلما خرج خرج معه عامر بن فهيره يعتقبان حتى المدينة " رواه البخاري وعن ابن مسعود قال كنا يوم بدر اثنين على بعير وثلاثة علي بعير وكان علي وأبو امامة زميلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان إذا حانت عقبتهما قالا يا رسول الله اركب نمش عنك فيقول انكما لستما باقوي علي المشي مني ولا ارغب عن الاجر منكما رواه النسائي والبيهقي باسناد جيد (السادس والعشرون) السنة أن يراعى مصلحة الدابة في

المرعي والسرعة والتأني بحسب الارفق بها  
لحديث ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إذا سافرتم في الخصب  
فاعطوا الابل

---

[ 393 ]

حظها من الارض وإذا سافرتم في الجذب  
فاسرعوا عليها السير وبادروا بها نقيها وإذا  
عريستم فاجتنبوا الطريق فانها طرق للدواب  
ومأوى الهوام بالليل " رواه مسلم معنى أعطوا  
الابل حظها ارفقوا في سيرها لترعي حال مشيها  
والنفى - بنون مكسورة ثم قاف ساكنة - وهو  
المخ ومعناه أسرعوا بها حتى تصلوا المقصد قبل  
أن يذهب مخها من ضنك السير والتعريس النزول  
في الليل وقيل في آخر الليل خاصة وعن ابي  
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " في  
كل ذات كبد رطبة أجر " رواه البخاري ومسلم  
(السابع والعشرون) يستحب السرى في آخر  
الليل لحديث أنس قال " قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم " عليكم بالدلجة فان الارض  
تطوى بالليل " رواه أبو داود بأسناد حسن ورواه  
الحاكم وقال هو صحيح علي شرط البخاري  
ومسلم وقال في رواية " فان الارض تطوى  
بالليل للمسافر " (الثامنة والعشرون) قال  
البيهقي يكره السير في أول الليل لحديث جابر  
قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا  
ترسلوا مواشيكم وصبيانكم إذا غابت الشمس  
حتى تذهب فحمة العشاء فإن الشيطان ينتشر إذا  
غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء " رواه  
مسلم وسبق بيانه في آخر باب الآنية وهذا الذي  
ذكره البيهقي من اطلاق الكراهة فيه نظر وليس

في هذا الحديث الذي استدل به ما يقتضي اطلاق الكراهة في حق المسافرين فالاختيار أنه لا يكره (التاسعة والعشرون) يسن مساعدة الرفيق واعانته لقوله صلى " والله " عليه وسلم في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه والله صحيح مشهور في صحيح مسلم وغيره وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " كل معروف صدقة " وعن أبي سعيد قال " بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل علي راحلة له فجعل يصرف بصره يمينا وشمالا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه فضل ظهر فليعد به علي من لا ظهر له ومن كان معه فضل زاد فليعد به علي من لا زاد معه فذكر من أصناف المال ما ذكره حتى رأينا أنه لاحق لاحد منا في فضل " رواه مسلم وعن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " أنه أراد أن يغزو فقال يا معشر المهاجرين والانصار ان من اخوانكم قوما ليس لهم مال ولا عشيرة فليضم أحدكم إليه الرحلين والثلاث فما لاحدنا من ظهر يحمله عقبة يعنى كعقبة أحدكم فضممت الي اثنين أو ثلاثة مالي الا عقبة الا كعقبة احدهم من جملي رواه أبو داود الثلاثون يستحب لكبير الركب أن يسير في آخره والا فيتعهد آخره فيحمل المنقطع

[ 394 ]

أو يعينه ولئلا يطمع فيهم ويتعرض للصوص ونحوهم لحديث ابن عمر في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته " وعن جابر قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخلف في المسير

فيرجي الضعيف ويردف ويدعو له " رواه أبو داود  
باسناد حسن وروينا عن عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه أنه كان يفعله (الحادي والثلاثون) ينبغي  
له أن يستعمل الرفق وحسن الخلق مع الغلام  
والجمال والرفيق والسائل وغيرهم ويتجنب  
المخاصمة والمخاشنة ومزاحمة الناس في الطرق  
وموارد الماء إذا أمكنه ذلك وان يصون لسانه من  
الشتم والغيبة ولعنة الدواب وجميع الالفاظ  
القبیحة ويرفق بالسائل والضعيف ولا ينهر أحدا  
منهم ولا يوبخه على خروجه بلا زاد وراحلة بل  
يواسيه بما تيسر فان لم يفعل رده ردا جميلا  
ودلائل هذه المسائل مشهورة في القرآن  
والاحاديث الصحيحة واجماع المسلمين قال الله  
تعالی (خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن  
الجاهلین) وقال الله الله تعالی (ولمن صبر وغفر  
ان ذلك من عزم الامور) والآيات بهذا المعنى  
كثيرة معلومة وعن أبي الدرداء أن رسول الله  
صلي الله عليه وسلم قال " لا يكون اللعانون  
شفعاء ولا شهداء يوم القيامة " رواه مسلم وعن  
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال " لا ينبغي لصديق أن يكون لعانا " وعن أبي  
مسعود قال " قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا  
البذئ " رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن أبي  
الدرداء قال " قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان العبد إذا لعن شيئا صعدت اللعنة إلى  
السماء فتغلق ابواب السماء دونها ثم تهبط الي  
الارض فتغلق ابوابها دونها ثم تأخذ يمينا وشمالا  
فإذا لم تجد مساعدا رجعت الي الذي لعن فان كان  
أهلا لذلك والا رجعت الي قائلها " رواه أبو داود  
وعن عمر ان ابن حصين قال " بينما رسول الله  
صلي الله عليه وسلم في بعض أسفاره وامرأة  
من الانصار علي ناقة فضجرت فلعننها فسمع

ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خذوا ما عليها ودعوها فانها ملعونة - قال عمران فكأنني أراها الآن تمشى في الناس ما يعرض لها أحد " رواه مسلم وعن أبي برزة رضی الله عنه قال " بينما جارية علي ناقة عليها بعض متاع القوم أذ بصرت بالنبي صلى

[ 395 ]

الله عليه وسلم وتضايق بهم الجبل فقال حل اللهم عنها قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تصاحبنا ناقة عليها لعنة " رواه مسلم وهذا النهى يتناول المصاحبة دون باقى التصرفات فيها من السفر بها في وجه آخر والبيع وغير ذلك وقد بسطت شرحه في كتاب الرياض (الثانية والثلاثون) يستحب للمسافر أن يكبر إذا صعد الثنانيا وشبهها ويسبح إذا هبط الاودية ونحوها ويكره رفع الصوت بذلك لحديث جابر قال " كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبحنا " رواه البخاري وعن ابن عمر قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجيوشه إذا علوا الثنانيا كبروا وإذا هبطوا سبحوا " رواه أبو داود باسناد صحيح وعنه قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قفل من الحج أو العمرة كلما أوفى على ثنية أو فدغد كبر ثلاثا ثم قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو علي كل شئ قدير أيون تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده " رواه البخاري ومسلم الفدغد - بفتح الفائين بينهما دال مهملة ساكنة - الغليظ المرتفع من الارض وعن أبي هريرة أن رجلا قال يارسول الله اني أريد أن أسافر فاوصني قال "

عليك بتقوى الله والتكبير علي كل شرف فلما  
ولي الرجل قال اللهم اطو ؟ ؟ ؟ له البعيد وهون  
عليه السفر " رواه الترمذي وقال حديث حسن  
وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال "  
كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكنا إذا أشرفنا  
علي واد هللنا وكبرنا ارتفعت اصواتنا فقال النبي  
صلي الله عليه وسلم يا أيها الناس أربعوا علي  
أنفسكم فانكم لا تدعون أصم ولا غائبا أنه معكم  
انه سميع قريب " رواه البخاري ومسلم أربعوا -  
بفتح الباء الموحدة - أي ارفقوا بأنفسكم (الثالثة  
والثلاثون) يستحب إذا أشرف علي قرية يريد  
دخولها أو منزل أن يقول اللهم اني أسألك خيرها  
وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها  
وشر أهلها وشر ما فيها لحديث صهيب رضي الله  
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " لم ير قرية  
يريد دخولها الا قال حين يراها " اللهم رب  
السموات السبع وما اظللن ورب الارضين السبع  
وما اقلن ورب الشياطين وما اضللن ورب الرياح  
وما ذرينا فانا نسألك خير هذه القرية وخير أهلها  
ونعوذ بك من شرها

[ 396 ]

وشر أهلها وشر ما فيها " رواه النسائي والحاكم  
والبيهقي قال الحاكم هو صحيح الاسناد (الرابعة  
والثلاثون) يستحب له أن يدعو في سفره في  
كثير من الاوقات لان دعوته مجابة ولحديث أبي  
هريرة رضي الله عنه قال " قال رسول الله صل  
الله عليه وسلم ثلاث دعوات مستجابات لا شك  
فيهن دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة  
الوالد علي الولد " رواه أبو داود والترمذي وقال  
حديث حسن وليس في رواية أبي داود علي ولده

(الخامس والثلاثون) إذا خاف ناسا أو غيرهم  
فالسنة أن يقول ما رواه أبو موسى الأشعري  
رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم " كان إذا خاف قوما قال اللهم انا نجعلك  
في نحورهم ونعوذ بك من شرورهم " رواه أبو  
داود والنسائي بإسناد صحيح ويسن أيضا أن يدعوا  
بدعاء الكرب وهو ما رواه ابن عباس أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم " كان يقول عند عند  
الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله  
رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات  
 ورب الارض ورب العرش الكريم " رواه البخاري  
ومسلم وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم  
" إذا كربه أمر قال يا حي يا قيوم برحمتك  
أستغيث " رواه الترمذي والحاكم وقال اسناده  
صحيح \* (فرع) إذا تغولت الغيلان علي المسافر  
استحب أن يقول ما جاء عن جابر أن النبي صلى  
الله عليه وسلم " قال إذا تغولت بكم الغيلان  
فنادوا بالاذان " الغيلان طائفة من الجن  
والشياطين وهم سحرتهم ومعنى تغولت تلونت  
في صور واختلف العلماء هل للغول وجود أم لا  
وقد أوضحته في تهذيب اللغات (السادسة  
والثلاثون) إذا استصعبت دابته قيل يقرأ في أذنها  
(أفغير دين الله يبغون وله أسلم من في  
السموات والارض طوعا وكرها واليه ترجعون)  
وإذا انفلتت دابته نادى يا عباد الله احبسوا مرتين  
أو ثلاثا فقد جاء فيها آثار أوضحته في كتاب  
الاذكار وجربت انا هذا الثاني في دابة انفلتت منا  
وكنا جماعة عجزوا عنها فذكرت أنا هذا فقلت يا  
عباد الله احبسوا فوقفتم بمجرد ذلك وحكى لي  
شيخنا أبو محمد بن أبي اليسر رحمه الله انه جربه  
فقال في بغلة انفلتت فوقفتم في الحال  
(السابعة والثلاثون) يستحب الحداء والرجز في  
السير للسرعة وتنشيط الدواب والنفوس

وترويحها وتيسير السير للاحاديث الصحيحة  
(منها) حديث انس قال " كان للنبي صلى الله  
عليه وسلم حاد يقال له انجشة وكان حسن  
الصوت فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
رويدك يا انجشة

[ 397 ]

لا تكسر القوارير " قال قتادة يعني ضعفة النساء  
رواه البخاري ومسلم وعن سلمة بن الاكوع قال "  
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى  
خير فسرنا ليلا فقال رجل من القوم لعامر بن  
الاكوع الا تسمعنا من هناتك وكان عامر رجلا  
شاعرا فنزل يحدو بالقوم يقول اللهم لولا أنت ما  
اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا الي آخر الايات  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا  
السائق فقالوا عامر بن الاكوع فقال يرحمه الله  
وذكر تمام الحديث " رواه البخاري ومسلم  
(الثامنة والثلاثون) يستحب خدمة المسافر الذي  
له نوع فضيلة وان كان الخادم اكبر سنا لحديث  
أنس قال " خرجت مع جرير ابن عبد الله في سفر  
فكان يخدمني فقلت له لا تفعل فقال انى رأيت  
الانصار تصنع برسول الله صلى الله عليه وسلم  
شيئا آليت ألا أصحب أحدا منهم الا خدمته قال  
وكان جرير اكبر من أنس " رواه البخاري ومسلم  
(التاسعة والثلاثون) في بيان كيفية مشى من  
أعيب \* احتج فيه البيهقي بحديث جابر قال شكوا  
ناس إلى النبي صلى الله عليه وسلم المشى  
فدعا بهما فقال عليكم بالنسلان فنسلنا فوجدناه  
أخف علينا " ورواه الحاكم أيضا وقال هو صحيح  
على شرط مسلم (الاربعون) يكره ضرب الدابة  
في الوجه لحديث جابر قال " نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن الوسم في الوجه  
والضرب في الوجه " رواه مسلم ويجوز الضرب  
في غير الوجه للحاجة على حسب الحاجة  
للاحاديث الصحيحة في ذلك وإجماع العلماء  
وسياتي في المسألة مبسوطه في كتاب الاجارة  
حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالى (الحادي  
والاربعون) ينبغي له المحافظة على الطهارة  
وعلى الصلاة في اوقاتها وقد يسر الله تعالى بما  
جوزه من التيمم والجمع والقصر وقد سبق في  
باب استقبال القبلة انه لو لم يمكنه النزول عن  
الدابة للصلاة المكتوبة في وقتها جاز له ان  
يصليها على الدابة ويلزمه اعادتها على الارض  
إلى القبلة إذا أمكنه ذلك (الثانية والاربعون)  
السنة أن يقول إذا نزل منزلا ما روته خولة بنت  
حكيم قالت " سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول من نزل منزلا ثم قال أعوذ بكلمات  
الله التامات من شر ما خلق لم يضر بشئ حتى  
يرتحل من منزله ذلك " رواه مسلم (الثالثة  
والاربعون) يكره النزول في قارعة الطريق  
لحديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال " وإذا عرستم فاجتنبوا الطريق فانها  
طرق الدواب ومأوى الهوام بالليل " رواه مسلم  
وهو بعض حديث سبق في السادسة والعشرين  
(الرابعة والاربعون) السنة ان يقول إذا جن عليه  
الليل ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال " كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سافر فأقبل

[ 398 ]

الليل قال يا أرض ربي وربك الله أعوذ بالله من  
شرك وشر ما فيك وشر ما خلق فيك وشر ما يدور  
عليك أعوذ بك من شر أسد وأسود والحية

والعقرب ومن ساكن البلد ومن والد وما ولد " رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد وهذا لفظ أبي داود والاسود الشخص قال الخطابي وساكن البلد هم الجن الذين هم سكان الارض قال والبلد الارض ما كان ماوي الحيوان سواء كان فيه بناء ومنازل أم لا ويحتمل أن المراد بالوالد ابليس وما ولد الشياطين (الخامسة والاربعون) يستحب للرفقة في السفر ان ينزلوا مجتمعين ويكره تفرقهم لغير حاجة لحديث أبي ثعلبة الخشني رضى الله عنه قال " كان الناس إذا نزلوا منزلا تفرقوا في الشعاب والاودية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تفرقكم في هذه الشعاب والاودية إنما ذلكم من الشيطان فلم ينزلوا بعد ذلك منزلا إلا انضم بعضهم إلي بعض " رواه أبو داود باسناد حسن (السادسة والاربعون) السنة في كيفية نوم المسافر ما رواه أبو قتادة رضى الله عنه قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في سفر فعرس بليل اضطجع علي يمينه وإذا عرس قبيل الصبح نصب ذراعه ووضع رأسه علي كفه " رواه مسلم وذكره الحاكم في المستدرک وقال هو صحيح علي شرط مسلم قال ولم يروه البخاري ولا مسلم وغلط الحاكم في هذا لان الحديث في مسلم كما ذكرنا قال العلماء نصب الذراعين لئلا يستغرق في النوم فتفوت صلاة الصبح أو أول وقتها (السابعة والاربعون) السنة للمسافر إذا قضى حاجته ان يعجل الرجوع إلي اهله لحديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " السفر قطعة من العذاب يمنع احدكم طعامه وشرابه فإذا قضى احدكم نهمته من سفره فليعجل إلي اهله " رواه البخاري ومسلم نهمته - بفتح النون - مقصوده وعن عائشة قالت " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قضى احدكم حجه

فليعجل الرحلة إلى أهله فإنه أعظم لاجره " رواه البيهقي (الثامنة والاربعون) السنة ان يقول في رجوعه من السفر ما ثبت في حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يكبر علي كل شرف من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو علي كل شئ قدير أيون تائبون حامدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده " رواه البخاري ومسلم وعن انس قال " اقبلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا بظهر المدينة قال أيون تائبون عابدون لربنا حامدون فلم يزل يقول ذلك حتى قدمنا المدينة " رواه مسلم (التاسعة والاربعون) عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه

[ 399 ]

وسلم قال " إذا قدم احدكم من سفر فليهد الي أهله وليطرفهم ولو كانت حجارة " رواه الدار قطني في سننه في آخر كتاب الحج وممن صرح باستحباب حمل المسافر هدية لأهله القاضي أبو الطيب في تعليقه في كتاب الحج واحتج بهذا الحديث (الخمسون) يستحب إذا قرب من وطنه أن يبعث الي أهله من يخبرهم لئلا يقدم بغتة فان كان في قافلة كبيرة واشتهر عند أهل البلد وصولهم ووقت دخولهم كفاه ذلك عن ارساله معينا (الحادية والخمسون) يكره أن يطرق أهله طروقا لغير عذر وهو ان يقدم عليهم في الليل بل السنة أن يقدم اول النهار وإلا ففي آخره لحديث أنس قال " كان النبي صلى الله عليه

وسلم لا يطرق أهله ليلا وكان يأتيهم غدوة أو عشية " رواه البخاري ومسلم وعن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " إذا أطلت أحدكم الغيبة فلا يطرقن أهله ليلا " وفى رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " نهى أن يطرق الرجل أهله ليلا حتى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة " رواه البخاري ومسلم بهذه الروايات الثلاث وتستحد تزيل شعر العانة والمغيبة - بضم الميم وكسر الغين المعجمة - التى غاب زوجها (الثانية والخمسون) يسن تلقى المسافرين لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " قدم من سفر فاستقبله اغيلمة بنى عبد المطلب فجعل واحد بين يديه وآخر خلفه - وفى رواية قدم مكة عام الفتح - رواه البخاري وعن عبد الله بن جعفر قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر تلقى بصبيان أهل بيته وانه قدم من سفر فسبق بى إليه فحملني بين يديه ثم جئ باحد ابني فاطمة فاردفه خلفه فادخلنا المدينة ثلاثة على دابة " رواه مسلم (الثالثة والخمسون) السنة أن يسرع السير إذا وقع بصره على جدران قريته لحديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان إذا قدم من سفر فنظر إلي جدران المدينة أوضع راحلته وان كان علي دابة حركها من حبها " رواه البخاري (الرابعة والخمسون) إذا وقع بصره على قريته استحب أن يقول اللهم اني اسألك خيرها وخير أهلها وخير ما فيها وأعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها واستحب بعضهم أن يقول اللهم اجعل لنا بها قرارا ورزقا حسنا اللهم ارزقنا حماها واعدنا من وبأها وحبينا الي أهلها وحبب صالحى أهلها اليها وقد ثبت دلائل هذا كله في الاذكار (الخامسة والخمسون) السنة إذا وصل منزله ان يبدأ قبل

دخوله بالمسجد القريب إلى منزله فيصلي فيه ركعتين بنية صلاة القدوم لحديث كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين ثم جلس " رواه البخاري ومسلم وعن جابر في حديثه الطويل في قصة بيع جملة في السفر قال " وقدمت بالغداة فجت المسجد فوجدته

[ 400 ]

يعنى النبي صلى الله عليه وسلم على باب المسجد فقال الآن قدمت قلت نعم يا رسول الله قال فدع جملك وادخل فصل ركعتين فدخلت ثم رجعت " وفي رواية قال " بعث من النبي صلى الله عليه وسلم بعيرا في سفر فلما اتينا المدينة قال أنت المسجد فصل ركعتين " رواه البخاري ومسلم فان كان القادم مشهورا يقصده الناس استحباب ان يقعد في المسجد أو في مكان بارز ليكون أسهل عليه وعلي قاصديه وان كان غير مشهور ولا يقصد ذهب الي بيته بعد صلاته الركعتين في المسجد (السادسة والخمسون) إذا وصل بيته دخله من بابه لا من ظهره لحديث البراء رضي الله عنه قال " كانت الانصار إذا حجوا فجاؤا لا يدخلون من ابواب بيوتهم ولكن من ظهورها فجاء رجل من الانصار فدخل من قبل بابه وكأنه عبر بذلك فنزلت هذه الآية وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى واتوا البيوت من أبوابها " رواه البخاري ومسلم (السابعة والخمسون) فإذا دخل بيته استحباب ان يقول ما روينا في كتاب ابن السنن عن ابن عباس رضي الله عنهما قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر فدخل

عليه اهله قال توبا توبا لربنا أو بالا يغادر حوبا  
قوله توبا سؤال للتوبة أي أسألك توبا أو تب علي  
توبا واوبا بمعناه من أب إذا رجع وقوله لا يغادر  
حوبا أي لا يترك اثما (الثامنة والخمسون) يستحب  
ان يقال للقادم من غزو ما رويناه عن عائشة  
قالت " كان رسول الله صلي الله عليه وسلم في  
غزو فلما دخل استقبلته فقلت الحمد لله الذي  
نصرک واعزک واکرمک " ويقال للقادم من حج  
قبل الله حجك وغفر ذنبك واخلف نفقتك ورويناه  
عن ابن عمر عن النبي صلي الله عليه وسلم وعن  
ابي هريرة قال " قال رسول الله صلي الله عليه  
وسلم اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج "  
رواه الحاكم والبيهقي قال الحاكم هو صحيح على  
شروط مسلم (التاسعة والخمسون) يستحب  
النقية وهي طعام يعمل لقدم المسافر ويطلق  
على ما يعمله المسافر القادم وعلى ما عمله  
غيره له وسنوضحها ان شاء الله تعالى في باب  
الوليمة حيث ذكرها المصنف ومما يستدل به لها  
حديث جابر رضى الله عنه " ان رسول الله صلي  
الله عليه وسلم لما قدم المدينة من سفره نحر  
جزورا أو بقرة " رواه البخاري (الستون) عن ابي  
هريرة رضى الله عنه قال " قال رسول الله صلي  
الله عليه وسلم وفد الله ثلاثة الغازى والحاج  
والمعتمر " رواه الحاكم وقال هو صحيح على  
شروط مسلم (الحادية والستون) قال اصحابنا  
يستحب صلاة النوافل في السفر سواء الرواتب  
مع الفرائض وغيرها: هذا مذهبنا ومذهب القاسم  
بن محمد وعروة بن الزبير وابي بكر بن عبد  
الرحمن ومالك

وجماهير العلماء قال الترمذي وبه قالت طائفة من الصحابة واحمد واسحق واكثر أهل العلم قال وقالت طائفة لا يصلي الرواتب في السفر وهو مذهب ابن عمر ثبت عنه في الصحيحين فروى حفص بن عاصم " صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلي لنا الظهر ركعتين ثم اقبل واقبلنا معه حتى جاء رحله وجلس وجلسنا معه فحانت منه التفاتة نحو حيث صلي فرأى ناسا قياما فقال ما يصنع هؤلاء قلنا يسبحون فقال لو كنت مسبحا اتممت صلاتي يا ابن اخي اني صحبت رسول الله صلي الله عليه وسلم في السفر فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله وصحبت ابا بكر رضی الله عنه فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله وصحبت عمر رضی الله عنه فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله وصحبت عثمان رضی الله عنه فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله وقد قال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة " رواه البخاري ومسلم وهذا اللفظ احدى روايات مسلم وفي رواية لهما صحبت رسول الله صلي الله عليه وسلم فكان لا يزيد علي ركعتين في السفر فهذا حجة ابن عمر ومن وافقه واما حجة اصحابنا والجمهور فاحاديث كثيرة (منها) الاحاديث الصحيحة الشائعة في باب استقبال القبلة وغير أن النبي صلي الله عليه وسلم " كان يصلي النوافل علي راحلته في السفر حيث توجهت به " وعن أبي قتادة حديثه السابق في باب صلاة التطوع انهم كانوا مع رسول الله صلي الله عليه وسلم في سفر فناموا عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس فساروا حتى ارتفت الشمس ثم نزل رسول الله صلي الله عليه وسلم فتوضأ ثم أذن بلال بالصلاة فصلي رسول الله صلي الله عليه وسلم ركعتين ثم صلي الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم " رواه مسلم فهاتان الركعتان سنة

الصبح وهما مراد البخاري بقوله في صحيحه ركع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتي الفجر في السفر وعن ام هانئ أن النبي صلى الله عليه وسلم " صلى يوم فتح مكة في بيتها ثماني ركعات وذلك ضحى " رواه البخاري ومسلم وفي رواية صحيحة سبحة الضحى وسبق بيانها في باب التطوع: واحتج بها البخاري والبيهقي وغيرهما في المسألة وعن البراء بن عازب قال

[ 402 ]

صحت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثماني عشرة سفرة فما رأيته ترك ركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر " رواه أبو داود والترمذي وقال رأى البخاري هذا الحديث حسنا وعن الحجاج بن أرطاة عن عطية العوفى عن ابن عمر قال " صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر في السفر ركعتين وبعدها ركعتين " رواه الترمذي وقال حديث حسن ثم رواه من رواية محمد بن ابي ليلى عن عطية ونافع وقال هو أيضا حسن قال وقال البخاري ما روى ابن ابي ليلى حديثا اعجب إلى من هذا الحديث هذا كلام الترمذي وعطية والحجاج وابن ابي ليلى ضعيف وقد حكم بانه حسن فلعله اعتضده عنده بشئ وأما رواية ابن عمر الاولى في نفي الزيادة فالاثبات مقدم عليها ولعله كان في بعض الاوقات والله أعلم (الثانية والستون) يحرم علي المرأة ان تسافر وحدها من غير ضرورة إلى ما يسمى سفرا سواء بعد أم قرب لحديث ابي هريرة رضى الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذى محرم عليها " رواه البخاري ومسلم

وفى رواية لمسلم مسيرة يوم وفى رواية ليلة  
وفى رواية لابي داود والحاكم مسيرة بريد وقد  
سبق بيان هذا كله فى أول باب صلاة المسافر  
وعن ابن عباس رضى الله عنهما انه سمع النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول " لا يخلون رجل  
بامرأة الا ومعها ذو محرم ولا تسافر المرأة الا مع  
ذى محرم فقال رجل يا رسول الله ان امرأتى  
خرجت حاجة وانى اكتببت فى غزوة كذا قال  
انطلق فحج مع امرأتك " رواه البخاري ومسلم \*  
(باب صلاة الخوف) \* قال المصنف رحمه الله \*  
(تجوز صلاة الخوف فى قتال الكفار لقوله تعالى  
ان كنت فيهم فاقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة  
منهم معك وليأخذوا اسلحتهم فإذا سجدوا  
فليكونوا من ورائكم) وكذلك يجوز فى كل قتال  
مباح كقتال اهل البغى وقطاع الطريق لانه قتال  
جائز فهو كقتال الكفار واما القتال المحظور  
كقتال اهل العدل وقتال اهل الاموال لاخذ  
أموالهم فلا يجوز فيه صلاة الخوف لان ذلك رخصة  
وتخفيف فلا يجوز أن تتعلق بالمعاصى ولان فيه  
اعانة على المعصية وهذا لا يجوز) \* (الشرح) قال  
الشافعي والاصحاب رحمهم الله صلاة الخوف  
جائزة فى كل قتال ليس بحرام سواء كان واجبا  
كقتال الكفار والبغاة وقطاع الطريق إذا قاتلهم  
الامام وكذا الصائل على حريم الانسان أو على  
نفسه إذا أوجبنا الدفع أو كان مباحا مستوى  
الطرفين كقتال من قصد مال الانسان أو مال  
غيره

وما أشبه ذلك ولا يجوز فى القتال المحرم  
بالاجماع كقتال اهل العدل وقتال اهل الاموال

لاخذ أموالهم وقتال القبائل عسوية ونحو ذلك  
ودليل الجميع في الكتاب وقطع أصحابنا  
العراقيين وجماعة من الخراسانيين بأنه يجوز  
لمن قصد ماله ودافع عنه أن يصلي صلاة الخوف  
كما ذكرنا أولا قال جمهور الخراسانيين إذا كان  
المال حيوانا جازت صلاة الخوف قطعاً والا  
فقولان (أصحهما) الجواز والمذهب الجواز مطلقاً  
وهو المشهور من نصوصه أما إذا انهزم  
المسلمون من الكفار فقال أصحابنا ان كانت  
الهزيمة جائزة بان يزيد الكفار علي الضعف أو  
كان متحرفا لقتال أو متحيزا الي فئة فلهم صلاة  
شدة الخوف والا فلا وستأتى المسألة مع نظائرها  
وفروعها في أواخر هذا الباب في صلاة شدة  
الخوف ان شاء الله تعالى وحيث منعنا صلاة  
الخوف لكون القتال محرماً فصلوها فهو كما لو  
صلوها في الامن اتفق عليه أصحابنا وسنوضحه  
في آخر هذا الباب ان شاء الله تعالى واما قول  
المصنف في كل قتال مباح فاستعمل المباح علي  
اصطلاح الفقهاء

[ 404 ]

وهو مالا اثم فيه وان كان واجبا فان قتال البغاة  
واجب وحقيقة المباح عند الاصوليين ما استوى  
طرفاه بالشرع وانما طلقه المصنف وغيره ليدخل  
فيه الدفع عن المال وغيره مما هو مباح حقيقة  
وقوله رخصة بضم الخاء واسكانها \* (فرع) قال  
اصحابنا المراد بصلاة الخوف أن كيفية الفريضة  
فيها إذا صليت جماعة كما سنذكره ان شاء الله  
تعالى وأما شروط الصلاة وأركانها وسننها وعدد  
ركعاتها فهي في الخوف كالامن من الا اشياء  
استثنت في صلاة شدة الخوف خاصة سنفصلها

في موضعها ان شاء الله تعالى وهذا الذي ذكرناه  
من أن صلاة الخوف لا يتغير عدد ركعاتها هو  
مذهبنا ومذهب العلماء كافة من الصحابة  
والتابعين ومن بعدهم الا ابن العباس والحسن  
البصري والضحاك واسحق بن راهويه فانهم قالوا  
الواجب في الخوف ركعة وحكاه الشيخ أبو حامد  
عن جابر بن عبد الله وطاوس لكن أبو حامد نقل  
عن هؤلاء أن الفرض في الخوف علي الامام  
ركعتان وعلي المأموم ركعة والذي نقله الجمهور  
عن هؤلاء أن الواجب ركعة فقط في حق كل أحد  
لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال " فرض  
الله الصلاة علي لسان نبيكم صلي الله عليه  
وسلم في الحضر اربعا في السفر ركعتين وفي  
الخوف ركعة " رواه مسلم قالوا ولان المشقة  
في الخوف ظاهرة فخفف عنه بالقصر دليلنا  
الاحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما عن  
جماعات من الصحابة رضي الله عنهم أن النبي  
صلي الله عليه وسلم " صلى هو وأصحابه في  
الخوف ركعتين " (والجواب) عن حديث ابن عباس  
ان معناه أن المأموم يصلي مع الامام ركعة  
ويصلي الركعة الاخرى وحده وبهذا الجواب أجاب  
البيهقي وأصحابنا في كتب المذهب وهو متعين  
للجمع بين الاحاديث الصحيحة (والجواب) عن  
قولهم في الخوف مشقة أن ينتقض بالمرض فان  
مشقته اشد ولا أثر له في قصر الصلاة بالاجماع  
مع أن الخوف يؤثر في تخفيف هيئات الصلاة  
وصفتها والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء  
في أصل صلاة الخوف: مذهبنا أنها مشروعة  
وكانت في زمن النبي صلي الله عليه وسلم  
مشروعة لكل أهل عصره معه صلي الله عليه  
وسلم ومنفردين عنه واستمرت شريعتهما

---

الي الآن وهى مستمرة الي آخر الزمان قال الشيخ أبو حامد وسائر أصحابنا وبهذا قالت الامة باسرها الا أبا يوسف والمزني فقال أبو يوسف كانت مختصة بالنبي صلي الله عليه وسلم " ومن يصلي معه وذهبت بوفاته " وقال المزني كانت ثم نسخت في زمن النبي صلي الله عليه وسلم \* واحتج لابي يوسف بقول الله تعالى (وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة) الآية قال والتغيير الذى يدخلها كان ينجر بفعلها مع النبي صلي الله عليه وسلم بخلاف غيره \* واحتج المزني بان النبي صلي الله عليه وسلم فاته صلوات يوم الخندق ولو كانت صلاة الخوف جائزة لفعلها ولم يفوت الصلاة \* واحتج أصحابنا بالآية الكريمة والاصل هو التأسى به صلي الله عليه وسلم والخطاب معه خطاب لامته وبقوله صلي الله عليه وسلم " وصلوا كما رأيتموني أصلي " رواه البخاري كما سبق وهو عام وباجماع الصحابة فقد ثبتت الآثار الصحيحة عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم أنهم صلوا في مواطن بعد وفاة رسول الله صلي الله عليه وسلم في مجامع بحضرة كبار من الصحابة ممن صلاها علي بن أبى طالب في حروبه بصفين وغيرها وحضرها من الصحابة خلأئق لا ينحسرون ومنهم سعد بن أبى وقاص وأبو موسى الأشعري وعبد الرحمن بن سمرة وحذيفة وسعيد بن العاص وغيرهم وقد روى أحاديثهم البيهقي وبعضها في سنن أبى داود وغيره قال البيهقي والصحابة الذين رأوا صلاة النبي صلي الله عليه وسلم في الخوف لم يحملها أحد منهم علي تخصيصها بالنبي صلي الله عليه وسلم ولا بزمه بل رواها كل واحد وهو يعتقد أنها مشروعة علي الصفة التى رآها (وأما الجواب)

عن احتجاجهم بالاية فقد سبق أنها حجة لنا لان الخطاب والاصل التأسى (واما الجواب) عن انجبار الصلاة بفعلها خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال اصحابنا الصلاة خلفه صلى الله عليه وسلم فضيلة ولا يجوز ترك واجبات الصلاة لتحصيل فضيلة فان لم تكن صلاة الخوف جائزة مطلقا لما فعلوها (واما دعوى) المزني النسخ (فجوابه) أن النسخ لا يثبت الا إذا علمنا تقدم المنسوخ وتعذر الجمع بين النصين ولم يوجد هنا

[ 406 ]

شى من ذلك بل المنقول المشهور أن صلاة الخوف نزلت بعد الخندق فكيف ينسخ به ولان صلاة الخوف علي هذه الصفة جائزة ليس واجبة فلا يلزمه من تركها النسخ ولان الصحابة أعلم بذلك فلو كانت منسوخة لما فعلوها ولا نكروا علي فاعليها والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وإذا أراد الصلاة لم يخل اما أن يكون العدو في جهة القبلة أو في غيرها فان كان في غيرها ولم يأمنوا وفي المسلمين كثرة جعل الامام الناس طائفتين طائفة في وجه العدو وطائفة يصلى معهم ويجوز أن يصلى بالطائفة التي معه جميع الصلاة ثم تخرج إلي وجه العدو وتجيئ الطائفة الاخرى فتصلى معه فيكون متنفلا في الثانية وهم مفترضون والدليل عليه ما روى أبو بكره رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " صلي صلاة الخوف بالذين معه ركعتين وبالذين جاؤا ركعتين فكانت للنبي صلي الله عليه وسلم اربعا وللذين جاؤا ركعتين " ويجوز أن يصلي باحدى الطائفتين بعض الصلاة وبالاخرى البعض وهو أفضل من أن يصلي بكل واحدة منهما

جميع الصلاة لانه أخف فان كانت الصلاة ركعتين صلي بالطائفة التي معه ركعة وثبت قائما وأتمت الطائفة لانفسهم وتنصرف إلى وجه العدو وتجئ الطائفة الاخرى فيصلى معهم الركعة التي بقيت من صلاته وثبت جالسا واتمت الطائفة لانفسهم ثم يسلم بهم والدليل عليه ما روى صالح بن خوات " عن من صلي مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف فذكر مثل ما قلنا " \* (الشرح) حديث أبي بكره صحيح رواه أبو داود باسناد صحيح كما هو في المهذب ورواه البخاري ومسلم من رواية جابر بمعناه ورواه مسلم في باب صلاة الخوف ورواه البخاري في كتاب المغازي وانما ذكرت موضعه لاني رايت امامين كبيرين أضافاه إلي رواية مسلم خاصة فاوهما أن البخاري لم يروه وغلطا في ذلك واما حديث صالح بن خوات فرواه البخاري ومسلم كما في المهذب عن من صلي مع النبي صلى الله عليه وسلم (وقوله) عن من صلي مع النبي صلى الله عليه وسلم هو سهل بن ابي خيثمة كذا جاء مبينا في الصحيحين وخوات - بخاء معجمة مفتوحة وواو مشددة ثم الف ثم تاء مثناة فوق - وصالح

[ 407 ]

تابعي وأبو خوات صحابي وهو خوات بن جبير الانصاري وذات الرقاع - بكسر الراء - موضع قبل نجد من أرض غطفان اختلف في سبب تسميتها فالصحيح ما ثبت في صحيح البخاري ومسلم عن أبي موسى الاشعري انه قال فيها نقتب اقدمنا فكنا نلف على أرجلنا الخرق فسميت غزوة ذات الرقاع لما كنا نعصب علي أرجلنا من الخرق وقوله نقتب - بضم النون وفتحها - أي تقرحت

وتقطعت جلودها وقيل باسم شجرة كانت هناك  
وقيل اسم جبل فيه بياض وحمرة وسواد ويقال  
له الرقاع وقيل لارض كانت ملونة وقيل لرقاع  
كانت في الويتهم (قوله) وفي المسلمين كثرة -  
هي بفتح الكاف - على المشهور وفي لغة ضعيفة  
كسرهما \* اما الاحكام فقال العلماء جاءت صلاة  
الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم علي ستة  
عشر نوعا وهي مفصلة في صحيح مسلم بعضها  
ومعظمها في سنن أبي داود واختار الشافعي  
رحمه الله منها ثلاثة أنواع (احدها) صلاته صلى  
الله عليه وسلم ببطن نخل (والثاني) صلاته صلى  
الله عليه وسلم بذات الرقاع (والثالث) صلاته  
صلى الله عليه وسلم بعسفان وكلها صحيحة ثابتة  
في الصحيحين ولصلاة الخوف نوع رابع جاء به  
القرآن وذكره الشافعي وهو صلاة شدة الخوف  
قال الله تعالى (فان خفتم فرجالا أو ركبانا)  
وهذه الانواع ذكرها المصنف في الكتاب علي  
الترتيب الذي ذكرته قال أهل الحديث والسير اول  
صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم للخوف  
صلاة ذات الرقاع (واعلم) ان بطن نخل موضع من  
ارض نجد من ارض عطفان فهي وذات الرقاع من  
ارض عطفان لكنها صلاتان في وقتين مختلفين  
وفي كتاب المغازي من صحيح البخاري عن جابر  
قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم الي ذات  
الرقاع من نخل فلقي جمعا من عطفان " واعلم  
ان نخلا هذا غير نخلة الذي جاء إليها وفد الجن تلك  
عند مكة وبدأ المصنف بصلاة بطن نخل وهي ان  
يجعل الامام الناس طائفتين (احدهما) في وجه  
العدو (والاخرى) يصلى بها جميع الصلاة ويسلم  
سواء كانت ركعتين أو ثلاثا أو أربعاً فإذا سلم  
ذهبوا الي وجه العدو وجاء الآخرون فصلى بهم  
تلك الصلاة مرة ثانية تكون له نافلة ولهم فريضة  
قال أصحابنا وانما تستحب هذه الصلاة بثلاثة

شروط أن يكون العدو في غير القبلة وأن يكون في المسلمين كثرة والعدو قليل وأن يخاف هجومهم علي المسلمين في الصلاة قال أصحابنا فهذه الامور ليست شرطا لصحتها فان الصلاة علي هذا الوجه صحيحة عندنا من غير خوف ففى الخوف أولي وانما المراد انها

[ 408 ]

لا تندب على هذه الهيئة الا بهذه الشروط الثلاثة والله أعلم (وأما النوع الثاني) فهو صلاة ذات الرقاع فمعظم مسائل الباب فيها فتكون ثلاثة تارة ركعتين صباحا أو مقصورة وتارة ثلاثا وهى المغرب وتارة أربعاً إذا لم تقصر فان كانت ركعتين فرق الامام الناس فرقتين فرقة تقف في مقابلة العدو وفرقة ينحدر بها الامام الي حيث لا يلحقهم سهام العدو فيحرم بهم ويصلى ركعة وهذا القدر اتفقت عليه روايات الحديث ونصوص الشافعي والاصحاب وفيما يفعل بعد ذلك روايتان في الاحاديث الصحيحة (إحداها) انه إذا قام الامام إلى الركعة الثانية نوى المقتدى الخروج من متابعتة وصلوا لانفسهم الركعة الثانية وتشهدوا وسلموا وذهبوا الي وجه العدو وجاء الآخرون فأحرموا خلفه في الركعة الثانية وأطالها حتى يلحقوه ويقرأوا الفاتحة ثم يركع بهم ويسجد فإذا جلس للتشهد قاموا فصلوا ثانيتهم وانتظرهم فإذا لحقوه سلم بهم هذه رواية سهل بن أبي خيثمة المذكور في الكتاب عن صالح بن خوات وهى في صحيحي البخاري ومسلم (والثانية) أن الامام إذا قام الي الثانية لا يتم المقتدون به الصلاة بل يذهبون الي مكان اخوانهم فيقفون قبالة العدو وهم في الصلاة

ويقفون سكوتا وتجنئ الطائفة الاخرى فيصلي  
بهم الامام ركعته الثانية فإذا سلم ذهبوا إلى وجه  
العدو وجاء الاولون الي مكان صلاة الامام فصلوا  
الركعة الباقية عليهم ثم ذهبوا الي وجه العدو  
وجاء الآخرون الي مكان الصلاة فصلوا ركعتهم  
الباقية وسلموا وهذه رواية ابن عمر عن صلاة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا حكاه  
أصحابنا عن رواية ابن عمر وهى في الصحيحين  
عن ابن عمر لكن لفظ رواية البخاري " ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ركع بمن معه وسجد  
سجدتين ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل  
فجاؤا فركع النبي صلى الله عليه وسلم بهم ركعة  
وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم  
فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين " ولفظ رواية  
مسلم " ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
باحدى الطائفتين ركعة ثم انصرفوا فقاموا مقام  
أصحابهم وجاء أولئك ثم صلى بهم النبي صلى  
الله عليه وسلم ركعة ثم سلم ثم قضى هؤلاء  
ركعة وهؤلاء ركعة " واختار الشافعي والاصحاب  
الرواية الاولى رواية سهل لانها أحوط لامر  
الحرب ولانها أقل مخالفة لقاعدة الصلاة وهل  
تصح الصلاة علي وفق رواية ابن عمر فيه قولان  
حكاهما الشيخ أبو حامد والبندنجي وجماعات من  
الخراسانيين

[ 409 ]

(أحدهما) لا تصح لكثرة الافعال فيها بلا ضرورة  
احترازا من صلاة شدة الخوف وزعم المحتج بهذا  
القول ان رواية ابن عمر منسوخة (والقول  
الثاني) وهو الصحيح المشهور صحة الصلاة لصحة  
الحديث وعدم معارضه فان رواية سهل لا تعارضه

فكانت هذه في يوم وتلك في يوم آخر ودعوى  
الاول النسخ باطلة لانه محتاج الي معرفة التاريخ  
وتعذر الجمع بين الروائتين وليس هنا واحد منهما  
وهذا القول نص عليه الشافعي في الجديد في  
كتاب الرسالة وأما قول الغزالي قاله بعض  
أصحابنا وهو بعيد فغلط في شيئين (أحدهما)  
نسبته إلى بعض الاصحاب والثاني تضعيفه  
والصواب انه قول الشافعي الجديد الصحيح  
واختار أبو حنيفة رواية ابن عمر قال أصحابنا  
وفعل الصلاة علي هذا الوجه علي اختلاف  
الروائتين ليس واجبا بل مندوب فلو صلي الامام  
بعضهم كل الصلاة وبالباقيين غيره أو صلي  
بعضهم أو كلهم منفردين جاز بلا خلاف لكن كانت  
الصحابة رضي الله عنهم لا يسمحون بترك  
الجماعة لعظم فضلها فسنت لهم هذه الصفة  
ليحصل لكل طائفة حظ من الجماعة والوقوف  
قبالة العدو وتختص الاولى بفضيلاه ادراك تكبيرة  
الاحرام والثانية بفضيلة السلام معه قال أصحابنا  
وانما تستحب هذه الصلاة إذا كان العدو في غير  
جهة القبلة أو فيها وبين المسلمين حائل يمنعهم  
لو هجموا \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وتفارق  
الطائفة الاولى الامام حكما وفعلا فان لحقها  
سهو بعد المفارقة لم يتحمل عنهم الامام وان  
سها الامام لم يلزمه سهوه وهل يقرأ الامام في  
حال انتظاره قال في موضع إذا جاءت الطائفة  
الثانية قرأ وقال في موضع يطيل القراءة حتي  
تدركه الطائفة الثانية فمن اصحابنا من قال فيه  
قولان (احدهما) لا يقرأ حتي تجئ الطائفة الثانية  
فيقرأ معها لانه قرأ مع الطائفة الاولى قراءة  
تامة فيجب ان يقرأ مع الثانية ايضا قراءة تامة  
(والقول الثاني) انه يقرأ وهو الاصح لان افعال  
الصلاة لا تخلو من ذكر والقيام لا يصلح لذكر غير  
القراءة فوجب ان يقرأ ومن اصحابنا من قال ان

اراد ان يقرأ سورة قصيرة لم يقرأ حتى لا يفوت القراءة علي الطائفة الثانية وان اراد ان يقرأ سورة طويلة قرأ لانه لا يفوت عليهم القراءة وحمل القولين علي هذين الحالين واما الطائفة الثانية فانهم يفارقون الامام فعلا ولا يفارقونه حكما فان سهوا تحمل عنهم الامام وإن سها الامام لزمهم سهوه ومتى يفارقونه قال الشافعي رحمه الله في سجود السهو يفارقونه بعد التشهد لان المسبوق لا يفارق الامام الا بعد التشهد وقال في الام يفارقونه عقيب السجود في الثانية وهو

[ 410 ]

الاصح لان ذلك اخف ويفارق المسبوق لان المسبوق لا يفارق حتى يسلم الامام وهذا يفارق قبل التسليم فإذا قلنا بهذا فهل يتشهد الامام في حال الانتظار فيه طريقان من اصحابنا من قال فيه قولان كالقراءة ومنهم من قال يتشهد قولاً واحداً وبخالف القراءة فان في القراءة قد قرأ مع الطائفة الاولى فلم يقرأ حتى تدركه الطائفة الثانية فيقرأ معها والتشهد لم يفعله مع الطائفة الاولى فلا ينتظر) \* (الشرح) قال أصحابنا إذا قامت الطائفة الاولى مع الامام من سجدتي الركعة الاولى نوا مفارقين إذا انتصبوا قياماً ولو فارقوه بعد رفع الرأس من السجدين جاز لكن الاول افضل ليستمر عليهم حكم الجماعة حالة النهوض واتفقوا على انه لا بد من نية المفارقة لان حكم القدوة مستمر ما لم ينو المفارقة ولا يجوز للمقتدى سبق الامام فإذا فارقوه خرجوا عن حكم القدوة في كل شيء فلا يلحقهم سهوه ولا يحمل سهوهم وقول المصنف

والاصحاب يفارقوه حكما وفعلا أرادوا بقولهم  
حكما أنه لا يحمل سهوهم ولا يلحقهم سهوه ولا  
يسجدون لتلاوته ولا غير ذلك مما يلتزمه المأموم  
وأرادوا بقولهم وفعلا أنهم يصلون الركعة الثانية  
منفردين مستقلين بفعالها وذكر جماعة من  
الخراسانيين في الوقت الذي ينقطع به حكم  
الطائفة الاولى عن حكم الامام ولا يحمل سهوهم  
ولا يلحقهم سهوه وجهين (أحدهما) إذا انتصب  
الامام قائما (والثاني) إذا رفع رأسه من  
السجدين فعلى هذا لو رفع رأسه من السجود  
وهم فيه فسوها فيه لم يحمله ونقل الرافعي  
الوجهين ثم قال ولك أن تقول قد نصوا على أنهم  
ينوون المفارقة عند رفع الرأس والانتصاب فلا  
معنى للخلاف في وقت الانقطاع بل ينبغي ان  
يقتصر على وقت نية المفارقة وهذا الذي قاله  
الرافعي متعين لا يجوز غيره وأما الطائفة الثانية  
فسوها في الركعة الاولى لها التي هي ثانية  
الامام محمول لانهم في قدوة حقيقة وفي  
سهوهم في ركعتهم الثانية التي يأتون بها  
والامام ينتظرهم في الجلوس وجهان مشهوران  
حكاهما الشيخ أبو حامد والبندنجي وغيرهما  
(أحدهما) لا يحمله لمفارقتهم له في الفعل وهذا  
قول ابن سريج وأبي علي بن خيران فعلى هذا لا  
يلزمهم

---

[ 411 ]

سهوه في حال انتظاره لهم (وأصحهما) وهو  
قول عامة اصحابنا المتقدمين وهو المنصوص به  
قطع المصنف والاكثرون يحمله ويلحقهم سهوه  
لانهم في حكم القدوة وهو منتظر لهم فهو  
كسهوهم في سجدة رفع الامام منها ويعبر عن

الوجهين بانهم يفارقوه حكماً أم لا والصحيح انهم لا يفارقونه حكماً قالوا وتجري الوجهان في المرحوم في الجمعة إذا سها في وقت تخلفه وأجروهما فيمن صلي منفرداً فسها ثم نوى الاقتداء في اثنائها وجوزناه وأتمها مأموماً واستبعد امام الحرمين اجراءهما هنا وقال الوجه القطع بان حكم السهو لا يرتفع بالقدوة اللاحقة وهذا هو الاظهر هنا (واعلم) أن سهو الامام في الركعة الاولى يلحق الطائفتين فتسجد له الطائفة الاولى إذا تمت صلاتها فان سها بعضهم في ركعته الثانية فهل يقتصر على سجدتين ام يسجد أربعاً لكونه سها في حال قدوة وفى حال انفراد فيه الوجهان السابقان في باب سجود السهو (اصحهما) سجدتان قال صاحب البيان فان قلنا سجدتان فعماداً تصحان فيه الاوجه الثلاثة السابقة في باب سجود السهو (احدهما) تقعان عن سهوه ويكون سهو امامه تابعا (والثاني) عكسه (وأصحها) يقعان عنهما وتظهر فائدة الخلاف فيما لو نوى خلاف ما جعلناه مقصوداً قال اصحابنا ثم إذا قام الامام الي الثانية هل يقرأ في حال انتظاره فراغ الاولى ومجئ الثانية فيه نصان للشافعي قال في الاملاء يقرأ ويطيل القراءة فإذا جاءت الطائفة الثانية قرأ معها فاتحة الكتاب وسورة قصيرة وقال في الام لا يقرأ بل يسبح ويذكر الله تعالى حتى تأتي الطائفة الثانية هذان نصان وللاصحاب فيهما ثلاث طرق (اصحها) واشهرها وبه قطع المصنف في التنبيه وآخرون فيه قولان (اصحهما) باتفاقهم تستحب القراءة فيقرأ الفاتحة وبعدها سورة طويلة حتى تجئ الطائفة الثانية فإذا جاءت قرأ من السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة لتحصل لهم قراءة الفاتحة وشئ من زمن السورة ودليل هذا القول ان الصلاة مبنية على ان لا سكوت فيها فينبغي ان

يقرأ لان القيام لا يشرع فيه إلا القراءة (والقول الثاني) يستحب ان لا يقرأ حتى تجئ الطائفة الثانية لانه قرأ مع الاولي الفاتحة فينبغي ان يقرأها ايضا مع الثانية ولا يشرع غير الفاتحة قبلها وعلي هذا القول قال الشافعي والاصحاب يشتغل بما شاء من الذكر كالتسبيح وغيره (والطريق

[ 412 ]

الثاني) وبه قال أبو اسحق إن اراد قراءة سورة قصيرة لم يقرأ لثلاث فغوت القراءة علي الطائفة الثانية وان اراد سورة طويلة قرأ لانه لا تغوتهم وحمل النصين علي هذين الحالين (والطريق الثالث) حكاه الفوراني والامام وآخرون من الخراسانيين تستحب القراءة قولا واحدا قال اصحابنا ويستحب للامام ان يخفف القراءة في الاولي لانها حالة شغل وحرب ومخاطرة عن خداع العدو ويستحب ايضا للطائفتين تخفيف قراءة ركعتهم الثانية لثلاث يطول الانتظار قال اصحابنا وسواء قرأ الامام في حال الانتظار ام لا يستحب ان لا يركع حتى تفرغ الطائفة الثانية من الفاتحة فلو لم ينتظرهم الامام فادركته الطائفة الثانية راعا ادركوا الركعة بلا خلاف كما في غير حالة الخوف كذا قالوه ويجئ فيه الوجه الشاذ السابق في باب صلاة الجماعة عن ابن خزيمة من اصحابنا انه لا تحسب الركعة بادراك الركوع ولا تحسب حتى يدرك شيئا من قيام الامام واما الطائفة الثانية فإذا صلى بهم الركعة الثانية فارقوه ليتموا الركعة الباقية عليهم ولا ينوون مفارقتة ومتى يفارقونه فيه طريقان (الصحيح) منهما وهو المشهور فيه ثلاثة أقوال ذكر المصنف منها الاول

والثانى وأحدهما يفارقونه بعد التشهد وقبل السلام وهذا نصه في باب سجود السهو من كتب الام فعلي هذا إذا قارب السلام فارقوه ثم انتظرهم وطول الدعاء حتي يصلوا ركعتهم ويتشهدوا ثم يسلم بهم (والقول الثاني) وهو أصحها عند المصنف والاصحاب واشهرها وبه قطع كثيرون وهو نصه في الام والبويطي والاملاء والقديم يفارقونه عقب السجدة الثانية لان ذلك أخف ويخالف المسبوق فانه لا يفارقه الا بعد السلام ولان المسبوق إذا فارق لا ينتظره احد وهنا ينتظره الامام ليسلم به فكلما طال مكثه طال انتظار الامام وطالت صلاته وهذه الصلاة مبنية علي التخفيف (والثالث) حكاة الخراسانيون عن القديم يفارقه عقب السلام كالمسبوق حقيقة والطريق الثاني حكاة الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي وآخرون أنهم يفارقونه عقب السجود قولاً واحداً قال هذا القائل ونص الشافعي في سجود السهو علي أنه إذا صلى رباعية يتشهد معه لانه موضع تشهد الطائفة الثانية أيضا قال القاضي أبو الطيب في المجرد هذا غلط لان سياق نص الشافعي يردّه فإذا قلنا بالاصح انهم يفارقونه عقب السجود فهل يتشهد في حال انتظارهم فيه طريقان (أصحهما) أنه علي الطريقين السابقين في القراءة وهما الاول والثالث والطريق الثاني يتشهد قولاً واحداً وفرق المصنف والاصحاب بينه وبين القراءة بانه انما لا يقرأ علي قول ليسوى بين الطائفتين في قراءة الفاتحة معهم ومقتضى هذا التعليل أن يتشهد لئلا يخص الثانية بالتشهد قال أصحابنا فان قلنا لا يتشهد اشتغل في حال انتظاره بالذكر

---

كما قلنا إذا لم يقرأ ولا خلاف أنه ينتظرهم حتى يسلم بهم \* (فرع) ذكرنا ان الامام إذا سها في الاولى لحق الطائفتين سهوه فإذا فارقتة الاولى قال الشافعي أشار إليهم اشارة يفهمون بها انه سها ليسجدوا في آخر صلاتهم هذا نصه في الام والمختصر فحكى الشيخ أبو حامد والاصحاب فيه وجهين (أصحهما) وبه قال أبو اسحق المروزي انما يشير إليهم إذا كان سهوا يخفى عليهم فان كان سهوا جليا لا يخفى عليهم لم يشر قال الشيخ أبو حامد واظن الشافعي أشار الي هذا التفصيل في الاملاء وجزم البندنجي ان الشافعي نص عليه في الاملاء (والثاني) يشير إليهم وان كان السهو جليا لان المأموم قد يجهل السجود بعد مفارقة الامام \* (فرع) إذا قلنا الطائفة الثانية تفارقه عقب السجود فكان الامام قد سها سجدا معه في آخر صلاة الجميع وان قلنا يتشهدون معه سجدوا للسهو معهم ثم قاموا الي ركعتهم قال أصحابنا وفي اعادتهم سجود السهو في آخر صلاتهم القولان في المسبوق في غير صلاة الخوف (أصحهما) يعيدون وان قلنا يقومون عقب السجود وينتظرهم بالتشهد فتشهد قبل فراغهم فادركوه في آخر التشهد فسجد للسهو قبل تشهدهم فهل يتابعونه فيه وجهان حكاهما ابن سريج والبندنجي وصاحبا الشامل والبيان وغيرهم (أحدهما) لا يتابعونه بل يتشهدون ثم

يسجدون للسهو ثم يسلم بهم (والثاني) يسجدون لانهم تابعون له فعلي هذا هل يعيدونه بعد

تشهدهم قالوا فيه القولان ينبغي ان يقطع بانهم لا يعيدونه \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وان كانت الصلاة مغربا صلي باحدى الطائفتين ركعة وبالثانية ركعتين لما روى أن عليا رضي الله عنه صلي ليلة الهرير هكذا وقال في الام الافضل ان يصلي بالاولي ركعتين وبالثانية ركعة وهو الاصح لان ذلك أخف لانه تشهد كل طائفة تشهدين وعلى القول الآخر تشهد الطائفة الثانية ثلاث تشهدات فان قلنا بقوله في الاملاء فارقت الطائفة الاولى في القيام في الركعة الثانية لان ذلك موضع قيامها وان قلنا بقوله في الام فارقت بعد التشهد لانه موضع تشهدها وكيف ينتظر الامام الطائفة الثانية فيه قولان قال في المختصر ينتظرهم جالسا حتى يدركوا معه القيام من أول الركعة وإذا انتظرهم قائما فاتهم معه بعض القيام وقال في الام ان انتظرهم قائما فحسن وان انتظرهم جالسا فجائز فجعل الانتظار قائما افضل وهو الاصح لان القيام افضل من القعود ولهذا قال النبي صلي الله عليه وسلم " صلاة القاعد على + النصف من صلاة القائم " \* (الشرح) حديث " صلاة القاعد علي النصف من صلاة القائم " رواه البخاري من رواية عمران ابن الحصين ورواه مسلم من رواية بن عمرو بن العاص وقد سبق بيانه في باب صلاة المريض وهو محمول على صلاة النفل مع القدرة على القيام كما سبق هناك وليلة الهرير - بفتح الهاء وكسر الراء - ليلة من ليالي صفين سميت بذلك لانهم كان لهم هرير عند حمل بعضهم علي بعض وهذا المروي عن علي رضي الله عنه ذكره البيهقي بغير اسناد و اشار إلى ضعفه فقال ويذكر عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا صلي المغرب صلاة الخوف ليلة الهرير والله اعلم وقوله لان القيام افضل من القعود هذا مجمع عليه وانما

اختلف العلماء في اطالة القيام والسجود ايهما افضل ومذهبنا ان اطالة القيام افضل وقد سبقت المسألة بدلائلها في اول باب صفة الصلاة وقوله لانه تشهد كل طائفة تشهدين هذا تفريع

[ 415 ]

علي الاصح وهو نصه في الام ان الثانية تفارق الامام عقب السجود ولا يتشهدون معه اما إذا قلنا بنصه في سجود السهو انهم يفارقونه بعد تشهده فانهم يتشهدون ثلاثة تشهدات \* اما حكم المسألة فهو علي ما ذكره المصنف ومختصره انه يجوز ان يصلي بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة ويجوز عكسه وايهما افضل فيه طريقان المشهور قولان (اصحهما) ان يصلي بالاولى ركعتين وبالثانية ركعة (والثاني) عكسه وبه قال أبو حنيفة ومالك وداود (والطريق الثاني) بالاولى ركعتين قولاً واحداً ونقله الشيخ أبو حامد عن عامة الاصحاب فان قلنا بالاولى ركعة فارقتة إذا قام الي الثانية وأتمت لانفسها كما ذكرناه في ذات الركعتين وان قلنا بالاولى ركعتين جاز ان ينتظرهم في التشهد الاول وجاز في قيام الثالثة وايهما افضل فيه قولان (اصحهما) باتفاقهم الانتظار في القيام وعلي هذا هل يقرأ في القيام الفاتحة وما بعدها ام لا يقرأ ويشغل بالذكر فيه الخلاف السابق في ذات الركعتين ولا خلاف ان الطائفة الاولى لا تفارقه الا بعد التشهد لانه موضع تشهدهم وهل تفارقه الطائفة الثانية عقب سجوده في الثالثة ام عقب التشهد فيه الخلاف السابق فيما إذا كانت الصلاة ركعتين وكذا الخلاف في انه يشهد في حال انتظارهم قال اصحابنا وإذا قلنا ينتظرهم في التشهد انتظرهم

حتى يحرموا خلفه ثم يقوم مكبرا قال الشيخ أبو حامد وغيره ويكبرون متابعة له قالوا وانما ينتظرهم جالسا حتي يحرموا ليدركوا معه الركعة من اولها كما ادركها الطائفة الاولى من اولها \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وإن كانت الصلاة ظهرا أو عصرا أو عشاء وكان في الحضر صلي بكل طائفة ركعتين وان جعلهم أربع فرق وصلى بكل طائفة ركعة ففي صلاة الامام قولان (أحدهما) انها تبطل لان الرخصة وردت بانتظارين فلا تجوز الزيادة عليهما (والثاني) انها لا تبطل وهو الاصح لانه قد يحتاج الي أربع انتظارات بأن يكون المسلمون أربعمئة والعدو ستمائة فيحتاج أن يقف بازاء العدو ثلثمائة ويصلى بمائة مائة ولان الانتظار الثالث والرابع بالقيام والقراءة والجلوس والذكر وذلك لا يبطل الصلاة فان قلنا ان صلاة الامام لا تبطل صحت صلاة الطائفة الاخيرة لانهم لم يفارقوا الامام والطائفة الاولى والثانية والثالثة فارقوه بغير عذر ومن فارق الامام بغير عذر ففي بطلان صلاته قولان فان قلنا ان صلاة الامام تبطل ففي وقت بطلانها وجهان قال أبو العباس تبطل بالانتظار الثالث فتصح صلاة الطائفة الاولى والثانية والثالثة وأما الرابعة فان علموا ببطلان صلاته بطلت صلاتهم

[ 416 ]

وان لم يعلموا لم تبطل وقال أبو اسحق المنصوص انه تبطل صلاة الامام بالانتظار الثاني لان النبي صلى الله عليه وسلم انتظر الطائفة الاولى حتى فرغت ورجعت الي وجه العدو وجاءت الطائفة الاخرى وانتظر بقدر ما أتمت صلاتها وهذا قد زاد علي ذلك لانه انتظر الطائفة الاولى

حتى اتمت صلاتها ومضت إلى وجه العدو وانتظر الثانية حتى اتمت صلاتها ومضت إلى وجه العدو وجاءت الطائفة الثالثة وهذا زائد علي انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلي هذا ان علمت الطائفة الثانية بطلت صلاتهم وإن لم يعلموا لم تبطل \* (الشرح) قال أصحابنا إذا كانت صلاة الخوف أربع ركعات بأن صلى في الحضر أو أتم في السفر فينبغي أن يفرقهم فرقتين فيصلي بكل طائفة ركعتين ثم هل الافضل أن ينتظر الثانية في التشهد الاول أم في القيام الثالث فيه الخلاف السابق في المغرب ويتشهد بكل طائفة بلا خلاف لانه موضع تشهد الجميع وإذا قلنا في القيام فهل يقرأ فيه الخلاف السابق وإذا قلنا ينتظرهم في التشهد انتظرهم فيه حتى يحرموا فلو فرقهم أربع فرق فصلي بكل فرقة ركعة وينتظر فراغها ومجئ التي بعدها ففي جوازه قولان مشهوران نص عليهما في المختصر والام وينبغي عليهما صحة صلاة الامام أصحابهما عند المصنف والاصحاب جواز وصحة صلاة الامام (والثانية) تحريمه وبطلان صلاة الامام ووجه البطلان ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد علي انتظارين والرخص لا يتجاوز فيها النصوص ووجه الصحة انه قد يحتاج إلى ذلك بأن يكون العدو ستمائة والمسلمون أربع مائة فيقف بازائهم ثلثمائة ويصلي معه مائة مائة ولان الانتظار إنما هو باطالة القيام والقعود والقراءة والذكر وهذا لا يبطل الصلاة وإنما اقتصر النبي صلى الله عليه وسلم علي انتظارين لانه القدر الذي احتاج إليه ولعله لو احتاج زيادة زاد وهذا الخلاف السابق في المسافر إذا أقام لحاجة يرجو قضاها هل يقصر ابدا أم لا يتجاوز ثمانية عشر يوما ومثله الوتر هل هو منحصر باحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة أم لا حضر له فيه خلاف سبق

وإذا قلنا بالجواز قال امام الحرمين شرطه الحاجة فان لم يكن حاجة فهو كفعله في حال الاختيار ولم يذكر الاكثرون هذا الشرط بل في كلام المصنف والاصحاب إشارة إلي انه لا يشترط لانهم قالوا لانه قد يحتاج إليه وهذا تصریح بأن الحاجة ليست شرطاً فالصحيح انها ليست شرطاً قال أصحابنا وعلى هذا القول تكون الطائفة الرابعة كالثانية في ذات الركعتين فيعود الخلاف في انهم يفارقونه قبل التشهد أم بعده وقبل السلام أم بعد سلام الامام والصحيح قبل التشهد وتتشهد الطائفة الثانية معه علي أصح الوجهين وفي وجه تفرقه قبل التشهد قال أصحابنا

[ 417 ]

وعلي هذا القول تصح صلاة الامام والطائفة الرابعة لانهم لم يفارقوه وفي الطوائف الثلاث القولان فيمن فارق الامام بلا عذر (أصحهما) الصحة هكذا قال الاصحاب انهم فارقوا بلا عذر لانهم غير مضطرين إلي الصلاة علي هذا الوجه لامكان صلاته بهم ركعتين ركعتين أو صلاتهم فرادى وحكي الشيخ أبو حامد والماوردي وجهها انهم يفارقون بعذر ولا تبطل صلاتهم قال الماوردي وهو الاظهر لان اخراج أنفسهم ليس إلي اختيارهم فانهم لو أرادوا البقاء مع الامام لم يمكنهم فكان عذرا والمشهور الذي قطع به الاصحاب انه ليس عذرا وأما إذا قلنا لا يجوز تفريقهم أربع فرق فصلاة الامام تبطل وفي وقت بطلانها وجهان (الصحيح) عند الاصحاب وهو ظاهر نص الشافعي وقول أبي اسحق المروزي وجمهور المتقدمين تبطل بالانتظار في الركعة الثالثة لانه زائد (والثاني) قاله ابن سريج تبطل

بالانتظار في الرابعة لانه يباح انتظاران ويحرم الثالث وانما يحصل الثالث بانتظار مجئ الرابعة فعلي هذا تفارقه الثالثة وصلاته صحيحة فعلي قول الجمهور وجهان حكاهما الرافعي وغيره (احدهما) تبطل بمضي الطائفة الثانية والثاني بمضي قدر ركعة من انتظاره الثاني وأما صلاة المأمومين فالطائفة الاولى والثانية فارقتاه قبل بطلان صلاته ففي بطلان صلاتهم القولان فيمن فارق بغير عذر كما سبق في التفريع علي قول صحة صلاته ويجئ وجه الشيخ أبي حامد والماوردي وجزم المصنف والجمهور بصحة صلاتهما وهو تفريع علي الاصح فيمن فارق بلا عذر ان صلاته لا تبطل والا فقد ذكروا كلهم الخلاف فيما إذا قلنا صلاة الامام صحيحة وهنا اولى بجريان الخلاف وممن ذكر الخلاف هنا المتولي وآخرون واما الطائفة الرابعة فتبطل صلاتهم باتفاق الاصحاب علي هذا القول ان كانوا عالمين ولا تبطل ان لم يعلموا وفيما يعتبر علمهم به فيه وجهان حكاهما القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل (احدهما) يعتبر أن يعلم أن الامام انتظر من لا يجوز انتظاره ولا يشترط ان يعلم ان ذلك يبطل صلاة الامام كما ان من صلى خلف من يعلم انه جنب تبطل صلاته وان جهل كون الجنابة تبطل الاقتداء وهو ظاهر نصه في المختصر فانه قال وتبطل صلاة من علم ما صنع الامام (واصحهما) وبه قطع المصنف والجمهور ان المراد ان يعلم ان هذا لا يبطل الصلاة لان معرفة هذا غامضة علي اكثر الناس لا سيما إذا رأو الامام يصلى بهم بخلاف الجنابة فانه لا يخفى حكمها علي احد إلا في نادر جدا واما الطائفة الثالثة فعند ابن سريج هي كالاولى والثانية لانها فارقت الامام قبل بطلان

صلاته وعند الجمهور حكمها حكم الرابعة لانها  
تابعته بعد بطلان صلاته قال اصحابنا ولو فرقهم  
في صلاة المغرب ثلاث فرق فصلي بكل فرقة  
ركعة فان جوزنا ذلك فهو كما سبق في الفرق  
الاربع علي قول الجواز وإن لم نجوزه فصلاة  
الطوائف الثلاثة صحيحة عن ابن سريج واما عند  
الجمهور فصلاة الاولتين علي ما سبق في الاربع  
وصلاة الثالثة باطلة ان علموا والا فصحيحة وفيما  
يعتبر العلم فيه الخلاف السابق وإذا اختصرت حكم  
الفرق الاربع قلت فيهم خمسة اقوال (اصحها)  
صحة صلاة الجميع (والثاني) بطلان الجميع  
(والثالث) صحة صلاة الامام والطائفة الاخيرة  
فقط (والرابع) صحة صلاة الاولتين وبطلان صلاة  
الاخرتين ان علمتا (والخامس) صحة الطوائف  
الثلاث الاول وبطلان الامام والرابعة ان علمت  
وهو قول ابن سريج أما إذا فرقهم في الرباعية  
فرقتين فصلي بالفرقة الاولى ركعة وبالثانية  
ثلاثا أو عكسه فقال البندنجي وصاحب الحاوي  
والشامل والاصحاب ونقلوه عن نصه في الام  
تصح صلاة الامام والطائفتين بلا خلاف وكانت  
مكروهة ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود  
السهو للمخالفة بالانتظار في غير موضعه قال  
صاحب الشامل بعد أن حكى هذا عن نص الشافعي  
وهذا يدل على أن العامد كالساهي في سجود  
السهو علي انه إذا فرقهم أربع فرق وقلنا لا  
تبطل صلاتهم فعليهم سجود السهو وانفرد  
صاحب التتمة فقال لا خلاف في هذه الصورة ان  
الصلاة مكروهة لان الشرع ورد بالتسوية بين  
الطائفتين قال وهل تصح صلاة الامام أم لا ان

قلنا لو فرقهم أربع فرق تصح فهنا أولا والا فقد  
انتظر في غير موضعه فيكون كمن قنت في غير  
موضعه قال وأما المأمومون فعلي التفصيل فيما  
لو فرقهم أربع فرق وهذا الذي قاله شاذ  
والصواب ما قدمناه عن نص الشافعي والاصحاب  
\*

[ 419 ]

(فرع) قد ذكرنا أن صلاة الخوف جائزة في  
الحضر: هذا مذهبنا وقال مالك لا تجوز في الحضر  
دليلنا عموم الآية ولأن صلاة الخوف جوزت  
للاحتياط للصلاة والحرب وهذا موجود ولأنها تجوز  
في المغرب والصبح وهما تامتان (فان قالوا)  
يطول انتظاره لمن يأتي بركعتين أكثر من طوله  
لمن يأتي بركعة وإنما انتظر النبي صلى الله عليه  
وسلم لمن يأتي بركعة فقط فالجواب أن الانتظار  
ليس له محدود وقال القاضي أبو الطيب ولهذا  
يجوز لكل واحدة من الطائفتين أن تطول صلاتها  
لنفسها والامام ينظرها ولو طالت ركعتها قدر  
ركعات والله أعلم \* (فرع) لو كان الخوف في بلد  
وحضرت الجمعة فالمذهب والمنصوص أن لهم  
صلاة الجمعة على هيئة صلاة ذات الرقاع وقيل  
في جوازها قولان وقيل وجهان حكاهما  
البندنجي وآخرون ثم للجواز شرطان (أحدهما)  
أن يخطب بجمعهم ثم يفرقهم فرقتين أو يخطب  
بفرقة ويجعل منها مع كل واحدة من الفرقتين  
أربعين فصاعدا فلو خطب بفرقة وصلى باخرى  
لم يجز (الثاني) أن تكون الفرقة الاولى أربعين  
فصاعدا فلو نقصت عن أربعين لم تنعقد الجمعة  
ولو نقصت الفرقة الثانية عن أربعين فطريقان  
حكاهما الرافعي (أصحهما) وبه قطع البندنجي لا

يضر قطعاً للحاجة والمسامحة في صلاة الخوف  
(والثاني) انه علي الخلاف في الانفضاض ولو  
خطب بهم ثم أراد أن يصلي بهم صلاة عسغان  
التي سنذكرها قريباً ان شاء الله تعالى فهو أولي  
بالجواز من صلاة ذات الرقاع ولا يجوز كصلاة بطن  
نخل بلا خلاف إذ لا تقام جمعة بعد جمعه في بلد  
واحد \* (فرع) صلاة ذات الرقاع أفضل من صلاة  
بطن نخل على أصح الوجهين لأنها أعدل بين  
الطائفتين ولأنها صحيحة بالاجماع وتلك صلاة  
مفترض خلف متنفل وفيها خلاف للعلماء  
(والثاني) وهو قول أبي اسحق صلاة بطن نخل  
أفضل لتحصل كل طائفة فضيلة جماعة تامة \*  
(فرع) قال الشافعي في مختصر المزني  
والطائفة ثلاثة وأكثر وأكره أن يصلي بأقل من  
طائفة وأن يحرسه أقل من طائفة هذا نصه  
واتفق عليه أصحابنا قالوا فالطائفة التي يصلي  
بها يستحب أن تكون جمعا أقلهم ثلاثة وكذلك  
الطائفة التي تحرسه يكونون جمعا أقلهم ثلاثة  
ويكره أن تكون واحدة من الطائفتين أقل من  
ثلاثة وذكر أصحابنا عن أبي بكر بن داود الظاهري  
انه قال قول الشافعي أقل

[ 420 ]

الطائفة ثلاثة خطأ لان الطائفة في اللغة والشرع  
يطلق علي واحد فأما اللغة فحكى ثعلب عن  
الفراء انه قال مسموع من العرب أن الطائفة  
الواحد وأما الشرع فهو ان الشافعي احتج في  
قبول خبر الواحد بقول الله تعالى (فلولا نفر من  
كل فرقة منهم طائفة) فحمل الطائفة علي  
الواحد وقال تعالى (وليشهد عذابهما طائفة من  
المؤمنين) والمراد واحد وأجاب أصحابنا بأجوبة

(احدها) وهو المشهور تسليم أن الطائفة يجوز اطلاقها علي واحد وإنما أراد الشافعي ان الطائفة في صلاة الخوف يستحب أن لا تكون أقل من ثلاثة لقوله تعالى (ولياخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم) وقال تعالى في الطائفة الاخرى (ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم) فذكرهم بلفظ الجمع في كل المواضع وأقل الجمع ثلاثة وأما الطائفة في قوله تعالى (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة) فانما حملناه على الواحد للقرينة وهو حصول الانذار بالواحد كما حملناه هنا على الثلاثة بقرينة وهو ضمير الجمع (فان قيل) فقد قال الله تعالى في هذه الآية (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم) فأعاد علي الطائفة ضمائر الجمع ولم يلزم من ذلك كون الطائفة ثلاثة (فالجواب) أن الجمع هنا علي عود الضمائر إلى الطوائف التي دل عليها قوله تعالى (من كل فرقة) قال أصحابنا وتكره صلاة الخوف إذا كانوا خمسة سوى الامام كما نص عليه الشافعي ولا تزول الكراهة حتي يكونوا ستة فإذا كانوا خمسة أو أقل صلي معهم جميع الصلاة ثم انصرفوا وجاء الآخرون فصلوا لانفسهم جماعة قال الماوردي وغيره فان خالف وصلي بهم صلاة الخوف وهم خمسة فأقل أساء وكره كراهة تنزيه وصحت صلاة الجميع \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وان كان العدو من ناحية القبلة لا يستترهم عنهم شيء وفي المسلمين كثرة صلا بهم صلاة رسول الله صلي الله عليه وسلم بعسفان فيحرم بالطائفتين ويسجد معه الصف الذي يليه فإذا رفعوا رؤسهم سجد الصف الآخر فإذا سجد في الثانية حرس الصف الذي سجد في الاولي وسجد الصف الآخر

فإذا رفعوا سجد الصف الآخر لما روي جابر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى هكذا) \* (الشرح) حديث جابر رواه مسلم وحديث ابن عباس رواه النسائي والبيهقي ورواه أبو داود والنسائي من رواية أبي عياش - بالياء المثناة من تحت الشين المعجمة - الزرقى الصحابي الانصاري واسمه

---

[ 421 ]

زيد ابن الصامت وقيل غير ذلك وحديثه صحيح ولكن لفظ رواية جابر في مسلم وغيره ولفظ ابن عباس وأبي عياش فيها كلها مخالفة لما ذكره المصنف وألفاظها كلها متقاربة وهذا لفظ مسلم عن جابر قال " شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فصففنا صفين خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدو بيننا وبين القبلة فكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكبرنا جميعا فركع وركعنا جميعا ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعا ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه وقام الصف المؤخر في نحو العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود وقام الصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي صلى الله عليه وسلم وركعنا جميعا ثم رفع رأسه ورفعنا جميعا ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه كان مؤخرا في الركعة الاولى وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم وسلمنا جميعا " هذا لفظ مسلم وكل طرق

مسلم وغيره متفقہ علي تأخر الصف المقدم  
وتقدم المؤخر بعد سجوده في الاولي واما نص  
الشافعي فمخالف لما في الحديث ولما في  
المهذب فانه قال في مختصر المزني صلي بهم  
الامام وركع وسجد بهم جميعا الا صفا يليه وبعض  
صف ينتظرون العدو فإذا قاموا بعد السجدين  
سجد الصف الذي حرسهم فإذا ركع ركع بهم  
جميعا وإذا سجد سجد معه الذين حرسوا اولا الا  
صفا أو بعض صف يحرسه منهم فإذا سجدوا  
سجدين وجلسوا سجد الذين حرسوه ثم  
يتشهدون ثم سلم بهم جميعا معا وهذا نحو صلاة  
النبي صلي الله عليه وسلم بعسفان قال ولو  
تأخر الصف الذي حرس الي الصف الثاني وتقدم  
الثاني فحرس فلا بأس هذا نصه في مختصر  
المزني ونصه في الام مثله سواء واختلف اصحابنا  
في حكم المسألة فقال القفال ومتابعوه من  
الخراسانيين يصلي كما قال الشافعي وقال  
الشيخ أبو حامد والمحاملى والبندنجي وابن  
الصباغ والشيخ نصر وآخرون هو الصواب قالوا  
وهو مذهب الشافعي لانه اوصي إذا صح الحديث  
انه يعمل به وهو مذهبه وانه يترك نصه المخالف  
له قالوا ولعل الشافعي لم يبلغه الخبر

[ 422 ]

أو ذهل عنه وقال البغوي والرويانى وغيرهما من  
المحققين يجوز الامر ان وهو ما ثبت في الحديث  
وما نص عليه الشافعي وهذا هو الصواب وهو  
مراد الشافعي لانه ذكر الحديث في الام كما ثبت  
في الصحيح وصرح فيه سجود الصف الذي يلي  
النبي صلي الله عليه وسلم ثم ذكر الكيفية  
المشهوره فأشار إلي جوازهما واستغني بثبوت

الحديث عن أن يقول ويجوز أيضا ما ثبت في  
الحديث ولم يقل الشافعي في المختصر أن  
الكيفية التي ذكرها هي صلاة النبي صلى الله  
عليه وسلم بعسفان بل قال وهذا نحو صلاة النبي  
صلى الله عليه وسلم بعسفان فاشبه تجويزه كل  
واحد منهما وذكر الشافعي في الام أن الكيفة  
التي ذكرها وهي حراسة الصف الاول وسجود  
الثاني رواها أبو عياش وأما الكيفية التي ذكرها  
المصنف فهي مخالفة للحديث ولنص الشافعي  
ولكنها جائزة لأنها على وفق الحديث إلا أنه ترك  
تقدم الصف المتأخر وتأخر المقدم ومعلوم أن  
هذا لا يبطل الصلاة وقد ذكر الشافعي جواز  
التقدم والتأخر وتركهما كما قدمناه عن نصه في  
الام والمختصر فحصل أن الصحيح أن الذي جاء به  
الحديث والذي نص عليه الشافعي والمصنف كلها  
جائزة والذي في الحديث هو الأفضل لمتابعة  
السنة ولتفضيل الصف الاول فخصوا بالسجود  
أولا قال أصحابنا والحراسة مختصة بالسجود ولا  
يحرسون في غيره هذا هو المذهب الصحيح  
المشهور وهو المنصوص وبه قطع الجمهور وفيه  
وجه أنهم يحرسون في الركوع أيضا حكاه  
الرافعي وغيره قال أصحابنا لهذه الصلاة ثلاثة  
شروط أن يكون العدو في جهة القبلة وأن يكون  
علي جبل أو مستو من الارض لا يسترهم شئ من  
أبصار المسلمين وأن يكون في المسلمون كثرة  
تسجد طائفة وتحرس أخرى وقد ذكر المصنف  
هذه الشرط قال أصحابنا ولا تمتنع الزيادة علي  
صفين بل يجوز أن يكونوا صفوفًا كثيرة ثم يحرس  
صفان كما سبق قال الشافعي والأصحاب ولا  
يشترط أن يحرس جميع الصف ولا صفان بل لو  
حرس فرقتان من صف واحد علي المناوبة جاز بلا  
خلاف ولو حرست طائفة واحدة في الركعتين  
ففي صحة صلاة هذه الطائفة وجهان حكاهما

الرافعي وغيره (اصحهما) الصحة وهو المنصوص في الام وبه قطع الشيخ أبو حامد والبنديجي وغيرهما \* (فرع) إذا تأخر الصف الاول الساجدون أولا مع الامام على وفق الحديث وتقدم الآخرون جاز بلا شك اتفقوا عليه للحديث لكن قال المتولي والرافعي يشترط ان لا يكثر عملهم ولا يزيد على خطوتين بل يتقدم كل واحد خطوتين ويتأخر كل واحد من الاولين خطوتين ويدخل الذي يتقدم

[ 423 ]

بين موقفين وأما علي الكيفية التي ذكرها الشافعي وهو أن الصف الاول يحرس فيجوز التقدم ايضا والتأخر ولكن هل هو أفضل ام ملازمة كل انسان موضعه فيه وجهان قال المسعودي والصيدلاني والغزالي وغيره من الخراسانيين التقدم أفضل وقال العراقيون الملازمة أفضل وفي لفظ الشافعي الذي قدمناه اشارة إلي هذا لانه قال فلا بأس والله اعلم \* (فرع) ذكرنا أن صلاة عسفان هذه مشروعة عندنا وبه قال مالك واحمد \* وقال أبو حنيفة لا يجوز بل تتعين صلاة ذات الرقاع \* قال المصنف رحمه الله \* (ولا يحمل في الصلاة سلاحا نجسا ولا ما يتأذى به الناس كالرمح في وسط الناس وهل يجب حمل ما سواه قال في الام يستحب وقال بعده يجب قال أبو إسحق المروزي فيه قولان (أحدهما) يجب لقوله عزوجل (ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر أو كنتم مرضي ان تضعوا أسلحتكم) فدل على أن عليهم جناحا إذا وضعوا من غير اذى ولا مرض (والثاني) لا يجب لان السلاح انما يجب حمله للقتال وهو غير مقاتل في حال الصلاة فلم يجب حمله ومن أصحابنا من قال ان كان السلاح

يدفع به عن نفسه كالسيف والسكين وجب حمله  
وان كان يدفع به عن نفسه وعن غيره كالرمح  
والسنان لم يجب وحمل القولين على هذين  
الحالين والصحيح ما قال ابو اسحق \* (الشرح)  
قال أصحابنا حمل السلاح في صلاة بطن نخل  
وصلاة ذات الرقاع وصلاة عسغان مأمور به وهل  
هو مستحب ام واجب فيه أربعة طرق (اصحها)  
باتفاق الاصحاب فيه قولان (اصحهما) عند  
الاصحاب مستحب وهو نصه في المختصر وأحد  
الموضعين في الام (والثاني) واجب (والطريق  
الثاني) ان كان يدفع عن نفسه فقط كالسيف  
والسكين وجب وان كان يدفع عن نفسه وغيره  
كالنشاب والرمح استحب وهذان الطريقان في  
الكتاب (والثالث) حكاه الخراسانيون منهم  
القاضي حسين والفوراني وامام الحرمين  
والغزالي في البسيط والبعثي وغيرهم تجب قولا  
واحدا (والرابع) لا يجب قولا واحدا حكاه هؤلاء  
فمن قال بالوجوب احتج بقوله تعالي (ولياخذوا  
اسلحتهم) والامر للوجوب ومن قال بالنذب حمل  
الامر عليه ولان المغالب السلامة ومن قال  
بالفرق قال لانه متحقق الحاجة الي ما يدفع به  
عن نفسه بخلاف غيره وعلة صاحب الشامل  
وغيره بانه يلزمه الدفع عن نفسه دون غيره وفيه  
نظر قال أصحابنا وللخلاف شروط (أحدها)  
طهارة السلاح فان كان نجسا كالسيف المطلخ  
بدم والذي سقي سما نجس والنبل المريش  
بريش ما لا يؤكل لحمه أو بريش ميتة لم يجز حمله  
بلا خلاف (الثاني) الا يكون مانعا من بعض اركان  
الصلاة فان كان كبيضة تمنع مباشرة الجبهة لم  
يجز بلا خلاف الا ان يمكن رفعها حال السجود  
فيجوز حملها ولا يجب (الثالث) ان لا يتأذى به أحد  
كرمح في وسط

الناس فان خيف الاذى كره حمله (الرابع) ان يكون في ترك السلاح خطر محتمل لا مقطوع به ولا مظنون فاما إذا تعرض للهلاك غالبا لو تركه فيجب حمله قطعاً صرح به امام الحرمين وغيره قال الامام ويحرم ترك السلاح والحالة هذه في الصلاة وغيرها (وأعلم) ان الاصحاب ترجموا المسألة بحمل السلاح قال امام الحرمين وليس الحمل متعينا بل لو وضع السيف بين يديه وكان مد اليد إليه في السهولة كمدها إليه وهو محمول كان ذلك في معنى الحمل وله حكمه قطعاً وان كان لا يظهر في تركه خلل ولكن لا يؤمن افضاؤه الي خلل فهو محل الخلاف في الصلاة وغيرها قال اصحابنا وإذا اوجبنا حمله فتركوه صحت صلاتهم بلا خلاف كالصلاة في ارض مغصوبة واولى بالصحة قام امام الحرمين والغزالي في البسيط ويحتمل ان يقال المرخص في تغيير هيئة الصلاة هو الاخذ بالجزم فتاركه كمن صلي هذه الصلاة بلا خوف وهذا الذي قاله احتمالاً لهما والا فلا خلاف في صحة الصحة قال اصحابنا ويجوز ترك السلاح للعدر بمرض أو أذى من مطر أو غيره لقوله تعالى (ولا جناح عليكم ان كان بكم أذى من مطر أن تضعوا أسلحتكم) قال القاضي ابن كج والسلاح يقع علي السيف والسكين والرمح والنشاب ونحوها فاما الترس والدرع فليس بسلاح والله اعلم: قال الشيخ أبو حامد والبندنجي السلاح اربعة أقسام حرام ومكروه ومختلف في وجوبه ومختلف الحال فالحرام النجس كالنشاب المريش بريش نجس والسلاح المملطخ بدم وغيره والمكروه ما كان ثقيلاً يشغله

عن الصلاة كالجوشن والترس والجمعة ونحوها  
والمختلف في وجوبه ما سوى ذلك ومختلف  
الحال كالرمح وغيره مما يتأذى به جاره فان كان  
في أثناء الناس كره وان كان في طرفهم فلا إذا  
قلنا المسألة على قولين وان قلنا بالطريق الثاني  
انها علي حالين كان السلاح على خمسة أقسام  
محرم ومكروه كما ذكرنا وواجب وهو ما يدفع به  
عن نفسه ومستحب وهو ما يدفع به عن غيره  
ومتخلف الحال \* (فرع) في مذاهب العلماء في  
حمل السلاح: الاصح عندنا أنه لا يجب لكن يستحب  
وبه قال مالك وابو حنيفة واحمد وداود \* واحتج  
من أوجه بقوله تعالى (ولياخذوا اسلحتهم)  
وبقوله تعالى (ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى  
من مطر ان تضعوا اسلحتكم) قالوا ورفع الجناح  
عند العذر يدل علي وجوبه إذا لم يكن عذر واجاب  
الاصحاب بان الامر هنا محمول علي الندب ورفع  
الجناح لا يلزمه منه الوجوب بل معناه رفع الكراهة  
فاما إذا قلنا لا يجب نقول يكره ترك السلاح إذا لم  
يكن عذر فإذا كان زالت الكراهة والجناح هكذا  
اجاب الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب  
والاصحاب \* \* قال المصنف رحمه الله \* (فان  
اشتد الخوف ولم يتمكن من تفريق الجيش صلوا  
رجالا وركبانا مستقبلي القبلة وغير

[ 425 ]

مستقبليها لقوله تعالى (فان خفتم فرجالا أو  
ركبانا) قال ابن عمر مستقبلي القبلة وغير  
مستقبليها وروى نافع عن ابن عمر قال إذا كان  
الخوف اكثر من ذلك صلى راكبا وقائما يومئ  
ايما " قال الشافعي ولا بأس ان يضرب الضربة  
ويطعن الطعنة فان تابع أو عمل ما يطول بطلت

صلاته وحكى الشيخ أبو حامد الاسفراينى عن أبى العباس رحمهما الله أنه قال ان لم يكن مضطرا إليه بطلت صلاته وان كان مضطرا إليه لم تبطل كالمشي وحكى عن بعض اصحابنا أنه قال ان اضطر إليه فعل ولكن تلزمه الاعادة كما نقول فيمن لم يجد ماء ولا ترابا انه يصلي ويعيد فان استفتح الصلاة راكبا أمن فنزل فان استدبر القبلة في النزول بطلت صلاته لانه ترك القبلة من غير خوف وان لم يستدبر قال الشافعي رحمه الله بنى علي صلاته لانه عمل قليل فلم يمنع البناء وان استفتحها راجلا فخاف فركب قال الشافعي ابتداء الصلاة وقال أبو العباس ان لم يكن مضطرا إليه ابتداء لانه عمل كثير لا ضرورة به إليه وان كان مضطرا لم تبطل لانه مضطر إليه فلم تبطل كالمشي وقول أبي العباس اقيس والاول أشبه بظاهر النص) \* (الشرح) حديث ابن عمر هذا صحيح رواه البخاري بقريب من معناه وقد سبق بيانه في أول استقبال القبلة وذكرنا هناك أيضا أن قوله تعالى (رجالا) جمع راجل لا جمع رجل وقوله ويطعن هو - بضم العين - على المشهور ويقال بفتحها يقال طعن في النسب ونحوه يطعن - بفتح العين - ويطعن بالرمح بضمها وقيل لغتان فيهما: أما حكم المسألة فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله إذا التحم

[ 426 ]

القتال ولم يتمكنوا من تركه بحال لقلتهم وكثرة العدو واشتد الخوف وان لم يلتحم القتال فلم يأمنوا أن يركبوا اکتافهم لو ولوا عنهم وانقسموا فرقتين وجب عليهم الصلاة بحسب الامكان وليس لهم تأخيرها عن الوقت بلا خلاف ويصلون ركباناً

ومشاة ولهم ترك استقبال القبلة إذا لم يقدرُوا  
عليه قال اصحابنا ويجوز اقتداء بعضهم ببعض مع  
الاختلاف الجهة كالمصلين في الكعبة وحولها قال  
اصحابنا وصلاة الجماعة في هذا الحال افضل من  
الانفراد كحالة الامن لعموم الاحاديث في فضيلة  
الجماعة وممن صرح بتفضيل الجماعة علي  
الانفراد هنا صاحب الشامل والمتولي وصاحب  
البيان وغيرهم قال الشيخ أبو حامد في التعليق  
(فان قيل) إذا صلوا جماعة لا يمكنهم الاقتداء  
لعدم المشاهدة (فالجواب) أن المعتبر في  
الاقتداء العلم بصلاة الامام لا المشاهدة كما لو  
صلي في آخر المسجد بصلاة الامام ولا يراه لكن  
يعلم صلاته فانه يصح بالاجماع وحكى القاضي أبو  
الطيب وابن الصباغ وغيرهما عن أبي حنيفة أنه  
قال لا تصح صلاتهم جماعة قال الشافعي  
والاصحاب وإذا لم يتمكنوا جماعة أو فرادى من  
اتمام الركوع والسجود أو مأوا بهما وجعلوا  
السجود أخفض من الركوع ولا يلزم الماشي  
استقبال القبلة في الركوع والسجود ولا في  
الاحرام ولا وضع الجبهة علي الارض بلا خلاف  
بخلاف المتنفل في السفر والفرق شدة الحاجة  
والضرورة هنا ولا يجوز الصياح ولا غيره من الكلام  
بلا خلاف فان صاح فبان معه حرفان بطلت صلاته  
بلا خلاف لانه ليس محتاج إليه بخلاف المشي  
وغيره ولا تضر الافعال اليسيرة بلا خلاف لانها لا  
تضر في غير الخوف ففيه اولي وأما الافعال  
الكثيرة فان لم تتعلق بالقتال بطلت الصلاة بلا  
خلاف وان تعلقت به كالطعنات والضربات  
المتوالية فان لم يحتج إليها أبطلت

بلا خلاف ايضا لانها عبث وان احتاج إليها ففيه  
ثلاثة أوجه (أصحهما) عند الاكثرين لا يبطل وبه  
قال ابن سريج وأبو إسحق والقفال وممن صححه  
صاحب الشامل والمستظهري والرافعي وغيرهم  
قياسا على المشي ولان مدار القتال على الضرب  
ولا يحصل المقصود غالبا بضربة وضربتين ولا  
يمكن التفريق بين الضربات (والوجه الثاني)  
يبطل ورجحه المصنف والبندنجي وكثيرون من  
العراقيين وحكاه المصنف والبندنجي عن النص  
وحكاه غيره عن ظاهر النص وادعى المحتجون له  
أن الحاجة إلى تتابع الضربات نادر فلم تسقط  
الاعادة كصلاة من لم يجد ماء ولا ترابا وهذا  
استدلال ضعيف أو باطل فانه انكار للحس  
والمشاهدة (والثالث) تبطل إن كرر في شخص  
ولا تبطل ان كرر في اشخاص حكاه الخراسانيون

[ 428 ]

وبعضهم عبر عن الالوجه باقوال وممن سماها  
اقوالا الغزالي في البسيط والمشهور انها أوجه  
ومن قال بالوجه الاول الصحيح تأول نص  
الشافعي في المختصر وغيره علي من تابع  
الضربات من غير عذر \* (فرع) قال اصحابنا لو  
تلطخ سلاحه بدم ألقاه أو جعله في قرابه تحت  
ركابه ان احتمل الحال ذلك فان احتاج إلي امساكه  
فله امساكه للضرورة ثم ظاهر كلام الاصحاب  
القطع بوجوب الاعادة ونقل إمام الحرمين عن  
الاصحاب وجوب الاعادة لندوره ثم انكر عليهم  
كونه عذرا نادرا وقال تلطخ السلاح في القتال  
بالدم من الاعذار العامة في حق المقاتل ولا  
سبيل الي تكليفه تنحية السلاح فتلك النجاسة في  
حقه ضرورية كنجاسة المستحاضة في حقها ثم

جعل المسألتين علي قولين مرتبين علي القولين  
في من صلي في موضع نجس وجعل هذه الصورة  
أولي بعدم الاعادة للاحاق الشرع القتال لسائر  
مسقطات الاعادة في سائر المحتملات كاستدبار  
القبلة والايماء بالركوع والسجود \* (فرع) قال  
صاحب الشامل وآخرون قال الشافعي ولا بأس  
أن يصلي في الخوف ممسكا عنان فرسه لانه  
عمل يسير قال الشافعي فان نازعه فرسه فجبذه  
إليه جبذة أو جبذتين أو ثلاثا ونحو ذلك غير منحرف  
عن القبلة فلا بأس فان كثرت مجاذبته بطلت  
صلاته قال صاحب الشامل وهذا بخلاف ما ذكرناه  
في الضربات والطعنات قال وإنما فرق الشافعي  
بينهما لان الجبذات اخف عملا من الضربات قال  
وهذا يدل علي انه يعتبر كثرة العمل دون العدد \*  
(فرع) قال الشافعي في الام والاصحاب يصلون  
صلاة العيد والكسوف في شدة الخوف على هيئة  
صلاة الخوف ولا تجوز صلاة الاستسقاء وفرق  
الشافعي والاصحاب بانه يخاف فوت العيد  
والكسوف دون الاستسقاء \* (فرع) قال  
الشافعي والاصحاب تجوز صلاة شدة الخوف في  
كل ما ليس بمعصية من انواع القتال ولا تجوز في  
المعصية وسبق إيضاح صورته في أول الباب  
ومختصره انه يجوز في قتال الكفار والبغاة  
وقطاع الطريق ولا يجوز للبغاة ولا للقطاع ولو  
قصدت نفسه أو نفس غيره فاشتغل بالدفع فله  
هذه الصلاة ولو قصد ماله فله هذه الصلاة ان كان  
المال حيوانا وإن كان غيره فطريقان (أصحهما)  
جوازها (والثاني) منعها لخفة امر ولو انهزم  
المسلمون من كفار إن كانوا منحرفين لقتال أو  
متحيزين إلي فئه أو كان بازائهم اكثر من مثليهم  
فالهزيمة جائزة فلهم صلاة شدة الخوف وإلا فلا  
لانه محرمة قال اصحابنا ولو انهزم الكفار

فتبعهم المسلمون وكانوا بحيث لو اكملوا الصلاة على الارض إلى القبلة فاتهم العدو لم يجز صلاة شدة الخوف لانهم ليسوا خائفين بل يطلبون وإنما جوزت هذه الصلاة للخائف فان خافوا كميناً أو كرههم فلهم صلاة شدة الخوف لوجود سببه \* (فرع) قال الشافعي والاصحاب لا تختص صلاة شدة الخوف بالقتال بل تجوز في كل خوف فلو هرب من سيل أو حريق أو سبع أو جمل أو كلب ضار أو صائل أو لص أو حية أو نحو ذلك ولم يجد عنه معدلاً فله صلاة شدة الخوف بالاتفاق لوجود الخوف واما المديون المعسر العاجز عن بينة الاعسار ولا يصدقه غريمه ولو ظفر به حبسه فإذا هرب منه فله أن يصلحها على المذهب وبه قطع الاكثرون وقال الشافعي في الاملاء من طلب لا ليقتل بل ليحبس أو يؤخذ منه شيء لا يصلحها حكاة عنه (1) والمذهب القطع بالجواز لانه خائف من ظلم فاشبه خوف العدو ولو كان عليه قصاص ويرجو العفو إذا سكن غضب المستحق قال الاصحاب له أن يهرب ويصلي صلاة شدة الخوف هارباً وقد سبق نظيره في التخلف عن الجماعة لانه يستحب للمستحق العفو فكأنه مساعد له على التوصل الي العفو إذا سكن غضبه واستبعد إمام الحرمين جواز هذه الصلاة له وحيث جوزنا له صلاة شدة الخوف بهذه الاسباب غير القتال فلا إعادة عليه علي المذهب ونقل المصنف وغيره عن المزني أنه خرج قولاً للشافعي انه تلزمه الاعادة لانه عذر نادر قال الاصحاب هذا داخل في جملة الخوف فلا ينظر إلي أفراده كما أن المرض عذر عام فلو وجد نوع مرض منه نادر كان له حكم

العام في الترخص أما إذا كان محرما بالحج وضاق وقت وقوفه وخاف فوت الحج ان صلى لابثا على الارض بان يكون قريبا من أرض عرفات قبل طلوع الفجر ليلة النحر وقد بقى بينه وبين طلوع الفجر قدر ما يسع صلاة العشاء فقط ولم يكن صلاها ففيه ثلاثة أوجه حكاه امام الحرمين وآخرون عن القفال (الصحيح)

---

(1) كذا بالاصل فليحذر \*

---

[ 430 ]

يؤخر الصلاة ويذهب الي عرفات لان تفويت الحج ضررا ومشقة شديدة وتأخير الصلاة يجوز بالجمع بين الصلاتين ومشقته دون هذا (والثاني) يجب عليه الصلاة في موضعه ويفوت الحج لانها أكد منه لانها على الفور بخلاف الحج وأشار الرافعي الي ترجيح هذا الوجه وقال يشبه أن يكون أشبه بكلام الائمة (والثالث) له أن يصلي صلاة شدة الخوف فيحصل الحج والصلاة في الوقت وهذا ضعيف لانه محصل لا خائف والله أعلم \* (فرع) إذا صلى متمكنا علي الارض الي القبلة فحدث خوف في اثناء الصلاة فركب ففيه ثلاثة طرق مشهورة (أصحها) عند الشيخ أبي حامد والبندنجي والرافعي والجمهور وهو نصه في الام أنه ان اضطر الي الركوب لم تبطل صلاته فيبني وان لم يضطر بل كان قادرا على القتال واتمام الصلاة راجلا فركب احتياطا بطلت صلاته ولزمه الاستئناف وهذا الطريق قول جمهور اصحابنا المتقدمين قال صاحب الحاوي هو قول

ابن سريج وأبي اسحق وأكثر أصحابنا ووجهه  
ظاهر (والطريق الثاني) بطلان الصلاة مطلقا  
حكاه الشيخ أبو حامد والاصحاب وهو ظاهر نص  
الشافعي في المختصر وقطع به القاضي أبو  
الطيب في تعليقه واختاره المصنف في التنبيه  
(والطريق الثالث) فيه قولان حكاه المصنف في  
التنبيه والبندنجي والمحاملي والماوردي  
والمتولي وآخرون (أصحهما) عند المحاملي في  
المجموع تبطل (وأصحهما) عند المتولي وغيره لا  
تبطل وأما قول المصنف في الكتاب قول أبي  
العباس أقيس فمعناه الفرق بين المضطر وغيره  
أقيس من ظاهر النص وهو البطلان مطلقا قال  
اصحابنا وإذا قلنا لا تبطل

[ 431 ]

بالركوب فان قل عمله بني وان كثر فعلي الخلاف  
السابق في الضربات والعمل الكثير للحاجة أما إذا  
كان يصلي راكبا صلاة شدة الخوف فأمن وجب  
النزول في الحال بلا خلاف فان استمر بطلت  
صلاته بلا خلاف فان نزل قال الشافعي بنى على  
صلاته وبهذا قطع المصنف وسائر العراقيين  
وجماعات من الخراسانيين وذكر جماعة من  
الخراسانيين انه ان قل فعله في نزوله بني وان  
كثر فعلي الخلاف في الضربات والمذهب انه يبني  
مطلقا كما نص عليه وقاله الجمهور فعلي هذا  
يشترط أن لا يستدبر القبلة في نزوله فان  
استدبرها بطلت صلاته بلا خلاف صرح به المصنف  
والبندنجي والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ  
وسائر الاصحاب واتفقوا علي انه إذا لم يستدبرها  
بل انحرف يمينا وشمالا يكره ولا تبطل صلاته  
وممن صرح به القاضي وابن الصباغ والله أعلم \*

واحتج الشافعي في الفرق بين الركوب والنزول حيث نص على البناء في النزول وعلي الاستئناف في الركوب بأن النزول عمل خفيف والركوب كثير فاعترض عليه المزني وقال قد يكون الفارس أخف ركوبا وأقل شغلا لفروسيته من نزول ثقيل غير فارس فأجاب الاصحاب بأجوبة (أحدها) ان الشافعي اعتبر الغالب من عادة الناس وما ذكره المزني نادر فلا اعتبار به فان وجد من الناس من هو بخلاف ذلك الحق بالغالب (والثاني) ان الشافعي اعتبر حال الشخص الواحد والواحد الخفيف الركوب نزوله أخف من ركوبه ولم يعتبر شخص في نزول أحدهما وركوب الآخر \* (فرع) إذا رأوا سوادا ابلا أو شجرا أو غيره فظنوه عدوا فصلوا صلاة شدة الخوف فبان الحال ففي وجوب الاعادة قولان مشهوران (أحدهما) تجب الاعادة لعدم الخوف في نفس الامر وهو نصه في الام والمختصر (والثاني) لا اعادة وهو نصه في الاملاء لوجود الخوف حال الصلاة واختلفوا

[ 432 ]

في محل القولين فقالت طائفة هما إذا اخبرهم ثقة بالخوف فبان خلافه فان ظنوا العدو من غير اخبار وجبت الاعادة قولا واحدا وقال الجمهور هما جاريان مطلقا وهو ظاهر اطلاق المصنف وغيره وحكي القاضى حسين في تعليقه والبعوى في المسألة ثلاثة أقوال (الجديد) تجب الاعادة (والثاني) قاله في الاملاء لا اعادة (والقديم) ان كان في دار الاسلام وجبت الاعادة وان كان في دار الحرب فلا لان الخوف غالب فيها وإذا ضم إليها الطريق السابق صارت اربعة أقوال (أحدها)

يعيدون (والثانى) لا (والثالث) يعيدون في دار  
الاسلام (والرابع) يعيدون ان لم يخبرهم ثقة وهو  
نصه في الاملاء واختلفوا في الاصح من الخلاف  
فصح المصنف هنا وفي التنبيه والمحاملي في  
المجموع والمقنع والشيخ نصر في تهذيبه وصاحب  
العدة والبيان عدم الاعادة وصح الشيخ أبو حامد  
والماوردي والغزالي في البسيط والبعوى  
والرافعي وغيرهم وجوب الاعادة قال امام  
الحرمين لعله الاصح وهو مذهب أبي حنيفة واحمد  
وداود وقال جماعة من اصحابنا وهو اختيار  
المزني وقال الشيخ أبو حامد ليس هو مذهب  
المزني بل هو الزام له على الشافعي لان مذهب  
المزني ان كان من صلي بحسب طاقته لا اعادة  
عليه قلت الصحيح وجوب الاعادة مطلقا لانهم  
تيقنوا الغلط في القبلة (وأما قول) المصنف في  
احتجازه للقول الآخر لا اعادة كما لو رأوا عدوا  
فصلوها ثم بان أن العدو لم يكن قاصدا لهم  
(فالجواب) عنه أن هذه الصورة لا ينسبون فيها  
الي تفريط لان القصد لا اطلاق عليه بخلاف الغلط  
في السواد فانهم مفرطون في تامة والله اعلم\*  
هذا كله إذا بان لهم أن السواد ليس عدوا وكذا لو  
شكوا فيه فحكمه كما لو تيقنوا أنه ليس عدوا نص  
عليه الشافعي في المختصر أما إذا تحققوا العدو  
فصلوا صلاة شدة الخوف ثم بان انه كان دونهم  
حائل كخندق أو ماء أو نار وما أشبهه فيه طريقان  
مشهوران ذكرهما المصنف هنا وفي التنبيه  
وجمهور العراقيين (أحدهما) القطع بوجوب  
الاعادة لتقصيرهم في تأمل الحائل (واصحهما)  
انه علي القولين في مسألة السواد السابقة  
وبهذا قطع جمهور الخراسانيين والقاضى أبو  
الطيب في تعليقه وصاحب الحاوى وغيرهما من  
العراقيين واتفقوا

علي ان الصحيح هنا وجوب الاعادة قال الخراسانيون وتجري القولان في كل سبب جهلوه بحيث لو علموه امتنعت صلاة شدة الخوف كالامثلة السابقة وكما لو كان بقربهم حصن يمكن التحصين فيه أو كان العدو قليلا وطنوه كثيرا أو كان هناك مدد للمسلمين قال البغوي وغيره ولو صلوا في هذه الاحوال صلاة عسغان جرى القولان ولو صلوا صلاة ذات صلاة الرقاع فان جوزناها في الامن فهنا أولي والا جرى القولان قال اصحابنا القولان هنا يشبهان القولين في نسيان ترتيب الوضوء ونسيان الماء في رحله ونسيان الفاتحة ومن صلى بالاجتهاد أو صام فصادف ما قبل الوقت ومن تيقن الخطأ في القبلة ومن صلى بنجاسة جهلها وكذا لو نسيها على طريقة لبعض الخراسانيين وكذا لو دفع الزكاة الي من ظنه فقيرا فبان غنيا أو استتاب المغصوب في الحج فبرئ ونظائرها وقد سبقت في باب أبوابها (1) \* (فرع) في مذاهب العلماء في صلاة شدة الخوف: هي جائزة بالاجماع الا ما حكاه الشيخ أبو حامد عن بعض الناس أنها لا تجوز بل يجب تأخير الصلاة حتى يزول الخوف كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق وهذا غلط فانه قد يموت وتبقى في ذمته مع أن هذا القول مخالف للقرآن والاحاديث للقياس علي ايماء المريض ونحوه وأما قصة الخندق فممنسوخة فانها كانت قبل نزول آية صلاة الخوف كما سبق ويجب أن يصلى صلاة شدة الخوف سواء التحم القتال أم لا ولا يجوز تأخيرها عن الوقت هذا مذهبنا ومذهب الجمهور \* وقال أبو حنيفة ان اشتد ولم يلتحم

القتال فان التحم قال يجوز التأخير: دليلنا عموم قوله تعالى (فان خفتم فرجالا أو ركبانا) ويجوز عندنا صلاة شدة الخوف رجالا وركبانا جماعة كما يجوز فرادى وبه قال احمد وداود وقال مالك وأبو حنيفة لا تجوز \* (فرع) لو صلى صلاة الخوف في الامن قال أصحابنا ان صلوا صلاة شدة الخوف لم تصح بلا خلاف لكثرة المنافيات فيها وان صلوا صلاة بطن نخل صحت بلا خلاف لانه ليس فيها إلا صلاة مفترض خلف متنفل وهو جائز عندنا وإن صلوا صلاة عسغان فصلاة الامام ومن سجد معه صحيحة

[ 434 ]

وفى صلاة الحارسين الوجهان السابقان في باب صلاة الجماعة فيما إذا تخلف المأموم في الاعتدال حتى سجد الامام السجدين (أصحهما) تصح وان صلوا صلاة ذات الرقاع ففي صلاة الامام طريقان مشهوران (احدهما) القطع بصحتها وبه قطع الشيخ أبو حامد والبندنجي وأدعي صاحب البيان أنه قول عامة اصحابنا لانه ليس فيه الا تطويل القراءة والقيام والتشهد (واصحهما) وبه قال القاضى أبو الطيب وصاحب الحاوى وآخرون ونقله الرافعي عن الاكثرين أن في صحة صلاته قولين كما لو فرقهم أربع فرق لانه ينتظرهم بلا عذر: وأما صلاة المأمومين فصلاة الطائفة الاولى فيها القولان فيمن فارق الامام بغير عذر (أصحهما) صحيحة وأما الطائفة الثانية فان ابطالنا صلاة الامام بطلت صلاتهم ان علموا وهل المعتبر علمهم ببطلان صلاته أم بصورة حاله فيه الخلاف السابق في موضعه وان صحنا صلاة الامام أو ابطالناها ولم يعلموا فأحرام الطائفة الثانية

صحيح وهل تبطل صلاتهم بمفارقتهم له لاتمام صلاتهم فيه خلاف مشهور قال اصحابنا هو مبنى علي الوجهين السابقين في انهم يفارقون الامام حكما أم لا ان قلنا يفارقونه حكما ففي بطلان صلاتهم قولان فيمن فارق الامام بلا عذر فان قلنا يبطل فذاك وإلا فيبنى علي القولين فيمن نوى الاقتداء بعد الانفراد وان قلنا بالمذهب انهم يفارقونه فعلا ولا يفارقونه حكما بطلت صلاتهم قولا واحدا لانهم انفردوا بركعة عمدا وهم في حكم القدوة وانما كان يحتمل هذا في الخوف للحاجة وفي المسألة طريق آخر قاله الشيخ أبو حامد لا تبطل صلاتهم قولا واحدا وفي ظاهر نص الشافعي اشارة إليه لانه قال احببت لهم أن يعيدوا الصلاة وهذا الطريق حكاه صاحب البيان وغيره وهو ضعيف أو باطل قال أصحابنا ولو صلوا في الامن علي رواية ابن عمر السابقة بطلت صلاة المأمومين كلهم بلا خلاف والله اعلم: قال الشافعي رحمه الله لو صلوا صلاة الخوف في قتال حرام اعادوا قال الشيخ أبو حامد والاصحاب مراده إذا صلوا صلاة شدة الخوف فان صلوا احدى صلوات الخوف الثلاث الباقية فحكمه حكم صلاتهم في الامن وقد سبق بيانه والله اعلم \*

[ 435 ]

(باب ما يكره لبسه وما لا يكرهه) \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* (يحرم على الرجل استعمال الديباج والحرير في اللبس والجلوس وغيرهما لما روي حذيفة قال " نهانا رسول الله صلي الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه وقال هو لهم في الدنيا ولكم في الآخرة " ) \*

(الشرح) حديث حذيفة رواه البخاري ومسلم الي

قوله " هو لهم في الدنيا ولكم في الآخرة " وإلي  
قوله " وان نجلس عليه " فانه في البخاري دون  
مسلم والديباج - بكسر الدال وفتحها - لغتان  
مشهورتان الكسر افصح وهو عجمي معرب  
وجمعه دبايج ودباج وقوله وأن نجلس عليه -  
بفتح النون - \* اما حكم المسألة فيحرم علي  
الرجل استعمال الديباج والحرير في اللبس  
والجلوس عليه والاستناد إليه والتغطي به واتخاذ  
سترا وسائر وجوه استعماله ولا خلاف في شئ  
من هذا الا وجهها منكرها حكاها الرافعي أنه يجوز  
للرجال الجلوس عليه وهذا الوجه باطل وغلط  
صريح منابذ لهذا الحديث الصحيح هذا مذهبنا فاما  
اللبس فمجمع عليه واما ما سواه فجوزه أبو  
حنيفة ووافقنا على تحريمه مالك واحمد ومحمد  
وداود وغيرهم دليلنا حديث حذيفة ولان سبب  
تحريم اللبس موجود في الباقي ولانه إذا حرم  
اللبس مع الحاجة فغيره أولى هذا حكم الذكور  
البالغين: فاما الصبي فهل يجوز للولي الباسه  
الحرير فيه ثلاثة اوجه في البيان وغيره (احدها)  
يحرم علي الولي الباسه وتمكينه منه لعموم قوله  
صلي الله عليه وسلم في الذهب والحرير " حرام  
على ذكور امتي " وللحديث الصحيح أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم " رأى الحسن بن علي  
رضي الله عنهما أخذ تمره من تمر الصدقة فقال  
كخ كخ " أي القها وهو - بفتح الكاف - ويقال  
باسكان الخاء وبكسرهما مع التنوين

[ 436 ]

وكما يمنعه من شرب الخمر والزنا وغيرهما  
(والثاني) يجوز له الباسه الحرير ما لم يبلغ لانه  
ليس مكلفا ولا هو في معنى الرجل في هذا

بخلاف الخمر والزنا؛ واما حديث التمرة فلانه اتلاف مال لغيره ولا خلاف انه يجب علي الولي منعه منه وأنه تجب غرامته في مال الصبي (والثالث) ان بلغ سبع سنين حرم والا فلا لان ابن سبع له حكم البالغين في اشيا كثيرة هكذا ضبطوه في حكاية هذا الوجه ولو ضبط بسن التمييز لكان حسنا لكن الشرع اعتبر السبع في الامر بالصلاة واختلفوا في الراجح من الاوجه فالصحيح جوازه مطلقا وبه قطع صاحب الابانة وصححه الرافعي في المحرر قال صاحب البيان وهو المشهور وقطع الشيخ نصر في تهذيبه بالتحريم ورجحه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح وقال البغوي يجوز للصبيان لبس الحرير غير أنه إذا بلغ سبع سنين ينهى عنه هذا لفظه وحمله الرافعي في الشرح علي القطع منه بالوجه الثالث وصححه وليس هو صريحا في ذلك والاصح علي الجملة أنه ليس بحرام حتى يبلغ وتجرى الاوجه الثلاثة في الباسهم حلي الذهب وستوضحها في باب زكاة الذهب والفضة أن شاء الله تعالى \* قال المصنف رحمه الله \* (فان كان بعض الثوب ابريسم وبعضه قطننا فان كان الابريسم اكثر لم يحل وان كان اقل كالخز لحمته صوف وسداه ابريسم حل لما روى عن ابن عباس قال " انما نهى رسول الله صلي الله

---

[ 437 ]

عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير " فاما العلم وسدا الثوب فليس به بأس ولان السرف يظهر في الاكثر دون الاقل وأن كان نصفين ففيه وجهان (احدهما) يحرم لانه ليس الغالب الحلال (والثاني) يحل وهو الاصح لان التحريم ثبت بغلبة

المحرم والمحرم ليس بغالب وأن كان في الثوب قليل من الحرير والديباج كالجبة المكفوفة بالحرير والمجيب بالديباج وما اشبههما لم يحرم لما روى على رضي الله عنه قال " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير الا في موضع اصبعين أو ثلاثة أو اربعة " وروي أنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم جبة مكفوفة الحبيب والكمين والفرجين بالديباج " فان كان له جبة محشوة بابريسم لم يحرم لبسها لان السرف فيها غير ظاهر) \* (الشرح حديث ابن عباس رضي الله عنهما صحيح رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما باسناد صحيح بلفظه وأما حديث علي فرواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم لكن من رواية عمر بن الخطاب لا من رواية علي وأما حديث الجبة المكفوفة فصحيح رواه أبو داود بلفظه هذا باسناد صحيح إلا رجلا اختلفوا في الاحتجاج به من رواية أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما ورواه النسائي باسناد صحيح ورواه مسلم من رواية أسماء أيضا ببعض معناه فقال مكفوفة الفرجين بالديباج (وقوله) ابريسم هو عجمي معرب اسم جنس منصرف بلا خلاف وإنما نبهت عليه لانه يقع في اكثر نسخ المهدب أو بعضها فان كان بعض الثوب ابريسم والصواب ابريسما ويصح الاول علي ان كان هي التي للشأن والقصة وفيه ثلاث لغات فتح الهمزة وكسرها مع فتح الراء فيهما والثالثة بكسر الهمزة والراء حكاها ابن السكيت والجوهري وغيرهما (وقوله) لحمته صوف - هو بضم اللام - علي المشهور عند أهل اللغة وكذلك لحمة النسب وقال ابن الاعرابي هما بالفتح قوله وسداه - هو بفتح السين - مقصور وحكى ابن فارس في المجمل جواز مده وقوله المصمت - بفتح الميم - الثانية أي الحرير الخالص والسرف مجاوزة الحد (قوله) الا موضع

اصبعين أو ثلاثة أو أربعة هكذا هو في نسخ  
المهذب ثلاثة أو أربعة وكذا هو في رواية أبي داود  
ووقع في صحيح مسلم ثلاث أو أربع بحذف الهاء  
وهو الاصوب ويصح الاول علي أن المراد بالاصبع  
العضو قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح قول  
الغزالي سدا الخز ابريسم ولحمته صوف واللحمة  
أكثر قد يتوهم منه

---

[ 438 ]

أن سدا كل ثوب مطلقا أقل من لحمته وليس  
الامر كذلك بل يختلف باختلاف الصيغة واختلاف  
انواع الثياب فمنها ما يدفن الصانع اللحمة منه  
في السدا ويجعل السدا هو الظاهر ومنها ما  
يظهر اللحمة على السدا ويدفن السدا فيه وكذلك  
منها ما يكون سداه أكثر وزنا ومنها ما يكون لحمته  
أكثر وزنا وإنما وقع الخز منه علي الوجه المذكور  
بحسب " الصنعة أما أحكام الفصل ففيه مسائل  
(إحداها) إذا كان بعض الثوب حريرا وبعضه غيره  
ونسج منهما ففيه طريقتان (أحدهما) قاله القفال  
وقليل من الخراسانيين ان كان الحرير ظاهرا  
يشاهد حرم وإن قل وزنه وإن استتر لم يحرم وإن  
كثر وزنه لان الخيلاء والمفاخرة إنما تحصل  
بالظاهر (والطريق الثاني) وهو الصحيح المشهور  
وبه قطع العراقيون وجمهور الخراسانيين أن  
الاعتبار بالوزن فان كان الحرير أقل وزنا حل وإن  
كان أكثر حرم وإن استويا فوجهان (الصحيح)  
منهما عند المصنف وجمهور الاصحاب الحل لان  
الشرع إنما حرم ثوب الحرير وهذا ليس بحرير  
وقطع به الشيخ أبو حامد (والثاني) التحريم حكاه  
صاحب الحاوي عن البصريين وصححه وليس كما  
صحح (الثانية) قال أصحابنا يجوز لبس المطرز

بشرط أن لا يجاوز طراز الحرير أربع أصابع فان زاد عليها فحرام للحديث السابق ويجوز لبس الثوب المطرز والمجيب ونحوهما بشرط ان لا يجاوز العادة فيه فان جاوزها حرم بالاتفاق ولو وقع ثوبه بديباج قالوا هو كتطريزه وقول البغوي لو رقع بقليل ديباج جاز محمول علي ما ذكرناه ولو خاط ثوبا بابريسم جاز لبسه بلا خلاف بخلاف الدرع المنسوجة بذهب قليل فانها تحرم لكثرة الخيلاء فيه ولو اتخذ سبحة فيها خيط حرير لم يحرم استعمالها لعدم الخيلاء (الثالثة) لو اتخذ جبة من غير الحرير وحشاها حريرا أو حشا القباء والمخدة ونحو ذلك الحرير جاز لبسها واستعمال كل ذلك نص عليه الشافعي وقطع به المصنف وجماهير الاصحاب ونقل إمام الحرمين الاتفاق عليه وقال البغوي جاز علي الاصح فإشار إلى وجه ضعيف وحكاه أيضا الرافعي وهو شاذ ضعيف ولو كانت ظهارة الجبة حريرا وبطانتها قطناً أو ظهارتها قطناً وبطانتها حريرا فهي حرام بلا خلاف صرح به

[ 439 ]

الماوردي وإمام الحرمين والغزالي والبغوي وغيرهم من العراقيين والخراسانيين قال امام الحرمين وظاهر كلام الائمة انه لو لبس ثوبا ظهارته وبطانتها قطن وفي وسطه حرير منسوج جاز قال وفيه نظر واحتمال \* (فرع) لو خاف علي نفسه من حر أو برد أو غيرهما ولم يجد الا ثوب حرير جاز لبسه بلا خلاف للضرورة ويلزمه الاستتار به عن العيون إذا لم يجد غيره بلا خلاف وكذا في الخلوة إذا أوجبتنا الستر فيها وقد سبقت هذه المسألة في باب طهارة البدن \* قال

المصنف رحمه الله \* (قال الشافعي رحمه الله في الام فان توقي المحارب لبس الديباج كان احب الي فان لبسه فلا بأس والدليل عليه انه يحصنه ويمنع وصول السلاح إليه) \* (الشرح) قال أصحابنا يجوز للرجل لبس الديباج في حال مفاجأة الحرب والقتال إذا لم يجد غيره وكذلك يجوز الديباج التخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح ولا خلاف في جوازه في حال الضرورة ولا يقال انه مكروه فلو وجد غيره مما يقوم مقامه فوجهان (الصحيح) وبه قطع الشيخ أبو حامد والاكثرون تحريمه لعدم الضرورة قياسا علي الدرع المنسوجة بالذهب فانها لا تحل في الحرب الا إذا لم يجد ما يقوم مقامها باتفاق الاصحاب (والثاني) جوازه مع الكراهة صرح به المحاملي في المجموع والبندنجي وهو ظاهر كلام المصنف هنا ووجهه القياس علي التضييب فانه يجوز بالفضة للحاجة وان وجد نحاسا وغيره ويفرق بينه وبين الدرع المنسوجة بالذهب بان الحرير يسامح بقليله كالعلم والجيب ونحوهما وعمادون نصف الثوب وعبارة الشافعي والمحاملي في التجريد وامام الحرمين والمصنف في التنبية وصاحب البيان وآخرين انه يجوز لبس الديباج التخين الذي لا يقوم غيره مقامه في دفع السلاح \* قل المصنف رحمه الله \* (وان احتاج الي لبس الحرير للحكة جاز له لما روى ان انس رضي الله عنه ان النبي صلي الله عليه وسلم " رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام من الحكة " ) \*

(الشرح) حديث انس هذا رواه البخاري ومسلم  
ولفظه " رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
للزبير وعبد الرحمن في لبس الحرير لحكة بهما "  
والحكة - بكسر الحاء - ووقع هذا الحديث في  
الوسيط وقال رخص لحمزة وهو غلط وصوابه كما  
هنا قال اصحابنا يجوز لبس الحرير للحكة وللجرب  
ونحوه هذا هو المذهب وبه قطع المصنف  
والجمهور وفيه وجه انه لا يجوز وحكاه المصنف  
في التنبيه والرافعي وليس بشئ ويجوز لدفع  
القمل في السفر والحضر وفيه وجه حكاه امام  
الحرمين والغزالي وغيرهما انه لا يجوز الا في  
السفر واختاره أبو عمرو بن الصلاح لانه ثبت في  
رواية في الصحيحين في هذا الحديث ارض لهما  
في ذلك في السفر والصحيح المشهور جوازه  
مطلقا وبه قطع كثيرون واقتضاه اطلاق الباقيين  
\* قال المصنف رحمه الله \* (واما المذهب فلا  
يحل للرجال استعماله لما روى على رضى الله  
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في  
الحرير والذهب " ان هذين حرام علي ذكور امتي  
حل لاناثها " ولا فرق في الذهب بين القليل  
والكثير لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن التختم بالذهب فحرم الخاتم مع قلته  
ولان السرف في الجميع ظاهر فان كان في  
الثوب ذهب قد صدئ وتغير بحيث لا يبين لم يحرم  
لبسه لانه ليس فيه سرف ظاهر فان كان له درع  
منسوجة بالذهب أو بيضة مطلية بالذهب فاراد  
لبسها في الحرب فان وجد ما يقوم مقامه لم يجز  
وان لم يجدو فاجأته الحرب جاز لانه موضع  
ضرورة فان اضطر إلى استعمال الذهب جاز لما  
روى " أن عرفة بن اسعد اصيب انفه يوم الكلاب  
فاتخذ أنفا من فضة فانتن عليه فأمره النبي صلى  
الله عليه وسلم ان يتخذ أنفا من ذهب " ويحل  
للنساء لبس الحرير ولبس الحلي من الذهب

لحديث علي رضي الله عنه) \* (الشرح) حديث  
علي رضي الله عنه حديث حسن رواه أبو داود من  
رواية علي الا قوله حل لاناثها رواه البيهقي  
وغيره من رواية عقبة بن عامر بلفظه في  
المهذب وهو حديث حسن يحتج به

---

[ 441 ]

وحديث النهي عن التختم بالذهب ثابت في  
الصحيحين من رواية البراء بن عازب ومن رواية  
أبي هريرة وحديث عرفة حسن رواه أبو داود  
والترمذي والنسائي وغيرهم بأسانيد حسنة  
وسبق بيانه وشرحه في باب الآنية وسقط هذا  
الحديث ومسألته في بعض النسخ وهما موجودان  
في معظمها وقوله صلي الله عليه وسلم " ان  
هذين حرام " أي حرام استعمالهما والحل - بكسر  
الهاء - بمعنى الحلال يقال حل وحلال وحرم  
وحرام بمعنى وفي الخاتم أربع لغات فتح التاء  
وكسرها وخاتام وخيتام ويقال صدئ يصدأ بالهمز  
فيهما كبرئ من الدين يبرأ قال أهل اللغة صدأ  
الحديد وغيره وسخه مهموز وقد صدئ يصدأ  
فأضبطه فقد رأيت من يغلط فيه فيتوهمه غير  
مهموز ودرع الحديد مؤنثة علي اللغة المشهورة  
وفي لغة قليلة تذكيرها ودرع المرأة مذكر لا غير  
والمطلية - بفتح الميم واسكان الطاء بمعنى  
المموهة والحرب مؤنثة وفي لغة شاذة مذكرة  
قوله مقامه - بفتح الميم الاولي - قال أهل اللغة  
يقال قام الشيء مقام غيره بفتح الميم وأقمته  
مقامه بالضم وفاجأته بهمزة بعد الجيم أي بغتته  
والكلاب - بضم الكاف - وسبق بيانه في الآنية \*  
أما أحكام الفصل ففيه مسائل (إحداها) أجمع  
العلماء علي تحريم استعمال حلي الذهب علي

الرجال للاحاديث الصحيحة السابقة وغيرها  
واتفق أصحابنا علي تحريم قليله وكثيره كما ذكره  
المصنف ولو كان الخاتم فضة وفيه سن من ذهب  
أو فص حرم بالاتفاق للحديث هكذا قطع به  
الأصحاب ونقلوا الاتفاق عليه وقال امام الحرمين  
لا يبعد تشبيهه بالفضة الصغيرة في الأناء وهذا  
الذي قاله شاذ ضعيف والفرق أن الشرع حرم  
استعمال الذهب ومن لبس هذا الخاتم يعد لابس  
ذهب وهناك حرم أناء الذهب والفضة وهذا ليس  
باناء (الثانية) لو كان الخاتم فضة وموهه بذهب أو  
موه السيف وغيره من آلات الحرب أو غيرها  
بذهب فان كان تمويها يحصل منه شئ ان عرض  
على النار فهو حرام بالاتفاق وإن لم يحصل منه  
شئ فطريقان (أصحهما) وبه قطع العراقيون  
يحرم للحديث (والثاني) فيه وجهان حكاهما  
البعوي وسائر الخراسانيين أو جمهورهم أحدهما  
(يحرم) (والثاني) يحل لانه كالعدم (الثالثة) يجوز  
لمن ذهب أنفه أو سنه أو انملته أن يتخذ

[ 442 ]

مكانها ذهباً سوا أمكنه فضة وغيرها أم لا وهذا  
متفق عليه ويجوز له شد السن والانملة ونحوهما  
بخيط ذهب لانه أقل من الأنف المنصوص عليه  
وهل لمن ذهب أصبعه أو كفه أو قدمه أن يتخذها  
من ذهب أو فضة فيه طريقان (أصحهما) لا يجوز  
وبه قطع البعوي وغيره (والثاني) فيه وجهان  
حكاه القاضي حسين في تعليقه وسبقت المسألة  
في باب الأنية مستوفاة (الرابعة) إذا كانت درع  
منسوجة بذهب أو بيضة مطلية به أو جوشن متخذ  
منه ونحوها حرم لبسه علي الرجل في غير  
مفاجأة الحرب ويحرم حال مفاجأة الحرب أيضا ان

وجد ما يقوم مقامه فان لم يجد وفاجأته الحرب  
جاز للضرورة وهذا التفصيل نص عليه الشافعي  
في الام واتفق عليه الاصحاب قال في الام سواء  
كانت كلها منسوجة أو بعضها وكذا قاله الاصحاب  
(الخامسة) حيث حرمت استعمال الذهب المراد به  
إذا لم يصدأ فان صدئ بحيث لم يبين لم يحرم هكذا  
قطع به المصنف والشيخ أبو حامد والبنديجي  
وآخرون من أصحابنا وقال القاضي أبو الطيب  
الذهب لا يصدأ فلا تتصور المسألة وأجابوا عن هذا  
بأن منه ما يصدأ ومنه ما لا يصدأ ويقال الذي  
يخالطه غيره يصدأ والخالص لا يصدأ (السادسة)  
يجوز للنساء لبس الحرير والتخلي بالفضة  
وبالذهب بالاجماع للاحاديث الصحيحة وهل يجوز  
لهن الجلوس علي الحرير فيه طريقان (أحدهما)  
يجوز وجها واحدا وبه قطع المصنف في باب ستر  
العورة وسائر العراقيين في كتبهم ونقله امام  
الحرمين عنهم وقطع به المتولي من  
الخراسانيين لقوله صلي الله عليه وسلم " حل  
لاناها " (والثاني) فيه وجهان حكاهما  
الخراسانيون (أحدهما) هذا (وأصحهما) عندهم  
التحريم وبه قطع البغوي والشيخ نصر المقدسي  
وصححه الرافعي والشيخ أبو عمر لانه أبيع لهن  
لبسه للترزین للزوج وهو منتف هنا والاصح المختار  
للزوج إذ لو كان كذلك لاختص بذات الزوج وأجمعوا  
انه لا يختص \* (فرع) كل حلي حرمانه على الرجل  
حرمانه علي الخنثى المشكل و كذلك الحرير هذا  
هو المذهب وبه قطع الاكثرون منهم القاضي أبو  
الفتح وصاحب التهذيب والبيان والرافعي  
وغيرهم وأشار المتولي الا انه يجوز لبس حلي  
الرجال والنساء لانه كان له لبسهما في الصغر  
فيبقى وحكى في اباحتها الحرير له احتمال  
وقياس المتولي جوازه والمذهب التحريم فيهما \*

(فرع) قال أصحابنا يجوز للنساء لبس أنواع الحلبي كلها من الذهب والفضة والخاتم والحلقة والسوار والخلخال والطوق والعقد والتعاويذ والقلائد وغيرها وفي جواز لبسهن نعال الذهب والفضة وجهان حكاهما الرافعي وغيره (أصحهما) الجواز كسائر الملبوسات (والثاني) التحريم للاسراف وأما التاج فقال الرافعي قال أصحابنا ان جرت عادة النساء بلبسه جاز والا حرم لانه شعار عظماء الروم قال وكان معنى هذا أنه يختلف بعادة أهل النواحي فحيث جرت عادت النساء بلبسه جاز وحيث لم يجر حرم حذارا من التشبه بالرجال هذا نقل الرافعي والمختار بل الصواب الجواز من غير ترديد لعموم الحديث ولدخوله في اسم الحلبي وفي الدراهم والدنانير التي تثقب وتجعل في القلادة وجهان حكاهما الرافعي وقال (أصحهما) التحريم عليهن وليس كما قال بل (أصحهما) الجواز لدخولهما في اسم الحلبي قال وفي لبس الثياب المنسوجة بالذهب والفضة وجهان (أصحهما) الجواز قلت الصواب القطع بالجواز قال وذكر ابن عبدان انه ليس لهن اتخاذ زر القميص والجبّة والفرجية منهما قال الرافعي ولعله تفريع علي الوجه الضعيف في لبس المنسوج بهما قلت الصواب الجزم بالجواز وما سواه باطل قال ثم كل حلبي أبيح للنساء فلذلك إذا لم يكن فيه سرف ظاهر فان كان كخلخال وزنه مائتا دينار فوجهان (الصحيح) الذي قطع به معظم العراقيين التحريم وممن حكى الوجهين فيه البغوي ووجه التحريم انه ليس بزينة وإنما هو قيد وإنما تباح الزينة ووجه الجواز انه من جنس

المباح فأشبهه اتخاذ عدد من الخلاخيل قال  
الرافعي ومثله اسراف الرجل في آلات الحرب  
قال ولو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة والمرأة خلاليل  
كثيرة لتلبس الواحدة منها بعد الواحد جاز علي  
المذهب وبه قطع البغوي وقيل فيه الوجهان في  
الثقل وليس بشئ \* (فصل) في التحلي بالفضة  
\* عادة اكثر الاصحاب ذكره في باب زكاة الذهب  
والفضة وأشار المصنف إلي بعض منه هناك  
والذي رأيته أن هذا الباب أنسب به لاسيما وقد  
ذكر المصنف والاصحاب

[ 444 ]

فيه ما سبق قال أصحابنا يجوز للرجل خاتم الفضة  
بالاجماع وأما ما سواه من حلي الفضة كالسوار  
والمدملج والطوق ونحوها فقطع الجمهور  
بتحريمها وقال المتولي والغزالي في الفتاوى  
يجوز لانه لم يثبت في الفضة الا تحريم الاواني  
وتحريم التشبه بالنساء والصحيح الاول لان في  
هذا تشبها بالنساء وهو حرام قال أصحابنا ويجوز  
للرجل تحلية آلات الحرب بالفضة كالسيف والرمح  
وأطراف السهام والدرع والمنطقة والرايين  
والخفين وغيرها لان فيه ارباب العدو وفي تحلية  
السرج واللجام والشفر بالفضة وجهان (أصحهما)  
التحريم ونص عليه الشافعي في البويطي في  
رواية الربيع وموسى بن أبي الجارود قال  
الرافعي وأجروا هذا الخلاف في الركاب وبره  
الناقة من الفضة قال وقطع كثيرون بتحريم  
قلادة الدابة من فضة واتفقوا علي انه لا يجوز  
تحلية شئ مما ذكرناه بذهب قال ويحرم علي  
المرأة تحلية آلات الحرب بالذهب والفضة لان في  
استعمالهن ذلك تشبها بالرجال ويحرم عليهن

التشبه كذا قاله الاصحاب واعترض عليهم صاحب  
المعتمد بان آلات الحرب إن قلت يجوز للنساء  
لبسها بلا تحلية جاز مع التحلية لانها حلال لهن  
وإن قلت لا يجوز بلا تحلية للتشبه بالرجال فهو  
باطل لان التشبه مكروه وليس بحرام ألا ترى أن  
الشافعي قال في الام ولا أكره للرجل لبس  
اللؤلؤ إلا للادب وأنه من زي النساء لا للتحريم فلم  
يحرم زي النساء علي الرجال بل كرهه فكذا  
عكسه ولان المحاربة جائزة للنساء في الجملة  
وفى جوازها جواز لبس آلاتها قال الرافعي وهذا  
الذي قاله صاحب المعتمد هو الحق إن شاء الله  
تعالى وليس كما قالوا بل الصواب ان تشبه الرجال

[ 445 ]

بالنساء وعكسه حرام للحديث الصحيح " لعن الله  
المتشبهين بالنساء من الرجال والمتشبهات من  
النساء بالرجال " وأما نصه في الام فليس مخالفا  
لهذا لان مراده أنه من جنس زي النساء لا أنه زي  
لهن مختص بهن لازم في حقهن \* (فرع) في  
استعمال الذهب والفضة في غير اللبس: أما  
الوانى منها فحرام وسبقت تفاريعه في باب  
الآنية وسبق هناك انه يستوى في تحريم ذلك  
الرجال والنساء ويحرم إتخاذها علي الاصح ولا  
يحرم استعمال الوانى من الياقوت وسائر  
الجواهر النفيسة علي الاصح كما سبق ولو حلي  
شاة أو عزالا أو دجاجة أو غيرها بذهب أو فضة  
فحرام ذكره الدارمي وآخرون وفي تحلية  
سكاكين المهنة وسكين المقلمة بالفضة للرجال  
وجهان مشهوران (أصحهما) التحريم لانها ليست  
آلة حرب (والثاني) الجواز لانها ليست لباسا  
والمذهب تحريمها علي النساء وبه قطع الاكثرون

وقيل فيه الوجهان كالرجل حكاه الرافعي وغير  
وفى تحلية المصحف بالفضة قولان حكاهما  
جماعة وجهين (أصحهما) الجواز وهو نص  
الشافعي في القديم وفى حرمله وغيره من  
الجديد إكراما للمصحف (والثانى) التحريم وهو  
نصه في سير الواقدي من الجديد وفى تحليته  
بالذهب أربعة أوجه (الأصح) عند الاكثرين جوازه  
في مصحف المرأة وتحريمه في مصحف الرجل  
(والثانى) جوازه مطلقا (والثالث) تحريمه مطلقا  
(والرابع) تجوز حلية نفس المصحف دون غلافه  
المنفصل عنه وهو ضعيف وأما تحلية سائر الكتب  
بذهب أو فضة فحرام بالاتفاق وأما تحلية الدواة  
والمقلمة والمقراض بالفضة فحرام علي الاصح  
وأشار الغزالي إلى طرد خلاف في سائر الكتب  
وفى تحلية الكعبة والمساجد بالذهب والفضة  
وتعليق قناديلها وجهان (أصحهما) التحريم لانه لم  
ينقل عن السلف مع أنه سرف (والثانى) الجواز  
كما يجوز ستر الكعبة بالديباج بالاتفاق قال  
أصحابنا وكل حلي حل لبعض الناس استعماله  
استحق صانعه الاجرة ووجب علي كاسره أرشها  
وما لا يحل لاحد فحكم صنعه حكم صنعة الاناء  
وقد سبق وجهان

[ 446 ]

في باب الانية (أصحهما) لا أجره ولا أرش  
(والثانى) ثبوتهما وهما مبنيان علي جواز اتخاذه  
من غير استعمال والاصح تحريمه \* قال المصنف  
رحمه الله \* (ويجوز ان يلبس دابته واداته جلد ما  
سوى الكلب والخنزير لانه ان كان مدبوغا فهو  
طاهر وان كان غير مدبوغ فالمنع من استعماله  
للنجاسة ولا تعبد علي الدابة والاداة وأما جلد

الكلب والخنزير فلا يجوز ان يستعمله في شئ من ذلك لان الخنزير لا يحل الانتفاع به والكلب لا يحل الا للحاجة وهى الصيد وحفظ الماشية والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم " من اقتنى كلبا إلا كلب صيد أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراطان " ولا حاجة إلى الانتفاع بجلده بعد الدباغ فلم يحل ) \* (الشرح) هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر هكذا وفى بعض رواياتهما قيراط وفى أكثرها قيراطان وفى حديث أبي هريرة فى الصحيح كلب صيد أو زرع أو ماشية وينكر علي المصنف قوله والكلب لا يحل إلا لحاجة وهى الصيد وحفظ الماشية مع أنه يحل للزرع بلا خلاف ويحل أيضا لحفظ الدروب والدور ونحوها علي أصح الوجهين وقد ذكر المصنف كل هذا فى أول باب ما يجوز بيعه ولعله أراد الصيد والماشية ونحوهما وأهمل استيفاء ذلك لكونه سيذكره فى موضعه (وقوله) وأداته هو - بفتح الهمزة وبدال مهملة - وهى الآلة (وقوله) لا تعبد علي الدابة أي ليست مكلفة \* أما حكم المسألة فقال المتولي والبغوى وآخرون للشافعي نصوص مختلفة فى جواز استعمال الاعيان النجسة فقليل فى جميع أنواع استعمالها كلها قولان والمذهب الصحيح الذى قطع به العراقيون وأبو بكر الفارسي والقفال وأصحابه التفصيل وهو أنه لا يجوز استعمال شئ منها فى ثوب أو بدن إلا لضرورة ويجوز فى غيرهما أن كانت نجاسة مخفية وهى غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما وان كانت مغلظة وهى نجاسة الكلب والخنزير والفرع لم يجز فعلي هذا لا يجوز لبس جلد الكلب ولا الخنزير ولا فرع أحدهما فى حال الاختيار لان الخنزير لا يجوز الانتفاع به فى حياته بحال وكذا الكلب إلا لمقاصد مخصوصة فبعد موتها أولي ويجوز طلى السفن بشحم الميتة وكذا دهن

الدواب وغيرها ويجوز لبس الثياب المتنجسة في غير صلاة ونحوها وإن فاجأته حرب أو خاف علي نفسه من حر أو برد ونحوهما ولم يجد غير جلد كلب أو خنزير جاز لبسه للضرورة وأما جلد الميتة من شاة وبقرة وسائر

---

[ 447 ]

الحيوان غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما وغير الآدمي فلا يحل لبسه في حال الاختيار علي المذهب الصحيح وبه قطع الاكثرون وحكي الخراسانيون وجها أنه يجوز وهو ضعيف وأما جلد الآدمي والثوب المتخذ من شعره فيحرم استعماله باللبس وبغيره بالاتفاق وقد بيناه في باب الانية وأما الجلود الطاهرة فيجوز لبسها بالاجماع والنصوص لكن قال الشيخ أبو حامد في تعليقه وصاحب الحاوي لبس غير الجلود أولى من لبسها قالا " لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بنزع الخفاف والفراء عن شهداء أحد دون سائر ثيابهم " وهذا الذي قالاه فيه نظر هذا حكم استعمال الثياب النجسة في البدن

---

[ 448 ]

فاما إذا ألبس دابته وأداته ونحوهما جلدا نجسا فان كان جلد كلب أو خنزير أو فرع أحدهما لم يجز بالاتفاق لما ذكرناه وإن كان جلد غيرهما وغير آدمي فالمذهب الصحيح جوازه وبه قطع المصنف والجمهور وحكي الشيخ أبو حامد وغيره وجها أنه يحرم ولو جلد كلبا أو خنزيرا بجلد كلب أو خنزير فوجهان حكاهما جماعة من الخراسانيين

(أصحهما) يجوز لاستوائهما في غلظ النجاسة هكذا أطلقوهما ولعل مرادهم تجليل كلب يجوز اقتناؤه وخنزير لا يؤمر بقتله فان في قتله خلافا وتفصيلا ذكره الشافعي والمصنف والاصحاب في كتاب السير \* (فرع) يجوز تسميد الارض بالزبل النجس قال المصنف في باب ما يجوز بيعه وغيره من أصحابنا يجوز مع الكراهة قال امام الحرمين ولم يمنع منه أحد وفي كلام الصيدلاني ما يقتضي خلافا فيه والصواب القطع بجوازه مع الكراهة \* (فرع) يجوز الاستصباح بالدهن النجس سواء كان نجس العين كودك الميتة أو كان متنجسا بعارض كزيت وشيرج وسمن أصابته نجاسة هذا هو الصحيح المشهور ونص عليه الشافعي وقطع به العراقيون وجماعة من الخراسانيين وحكى جماعة من الخراسانيين فيه قولا وبعضهم يحكيه وجها أنه يحرم والمذهب الجواز لكن يكره وقد ذكره المصنف في باب ما يجوز بيعه وذكر هناك اقتناء الكلب وسنوضحه هناك ان شاء الله تعالى في أواخر باب الاطعمة في مسألة تحريم أكل النجس \* (فرع) في مذاهب العلماء في استعمال الادهان النجسة وغيرها في غير الاكل وفي غير البدن \* قد ذكرنا أن مذهبنا الصحيح جواز الانتفاع بالدهن المتنجس وشحم الميتة في الاستصباح ودهن السفن ويجوز أن يتخذ من هذا الدهن الصابون فيستعمله ولا يبيعه وله اطعام العسل المتنجس للنحل والميتة للكلاب والطيور الصائدة وغيرها واطعام الطعام المتنجس للدواب هذا مذهبنا وبه قال عطاء ومحمد بن جرير وقال به مالك وأبو حنيفة والثوري والليث وجمهور العلماء في غير شحم الميتة ومنعوا شحم الميتة وقال احمد بن حنبل واحمد بن صالح والماجشون المالكي لا يجوز شئ من جميع ذلك وقد أوضحت

الجميع بدلائله في شرح صحيح مسلم في باب  
تحريم بيع الميتة \*

---

[ 449 ]

(فصل) في مسائل تتعلق بالباب (إحداها) يجوز لبس ثياب الكتان والقطن والصوف والشعر والوبر وإن كانت نفيسة الاثمان لان نفاستها بالصنعة لا في جنسها بخلاف الحرير وهذا مجمع عليه ويجوز لبس الخبز بالاتفاق وهو حرير وصوف لكن حريره مستتر وأقل وزنا (الثانية) القز كالحرير فيحرم على الرجل استعماله: هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور ونص عليه الشافعي في الام ونقل امام الحرمين الاتفاق عليه وحكى المتولي فيه وجهان وهو شاذ (الثالثة) قال أصحابنا يحرم على الرجل لبس الثوب المزعفر وممن صرح به صاحب البيان ونقل البيهقي وغيره ان الشافعي رحمه الله

---

[ 450 ]

نهى الرجل عن المزعفر وأباح له المعصفر قال البيهقي في كتاب معرفة السنن والآثار في فصل النهي عن القراءة في الركوع قال الشافعي انما أرخصت في المعصفر لاني لم أجد أحدا يحكي عن النبي صلي الله عليه وسلم النهي عنه الا ما قال على رضي الله عنه نهاني ولا أقول نهاكم يعني حديث علي " نهاني رسول الله صلي الله عليه وسلم ولا أقول نهاكم عن تختم الذهب ولباس المعصفر " رواه مسلم قال البيهقي وثبت ما دل على النهي علي العموم عن عبد الله بن عمرو بن

العاص قال " رأني رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى ثوبان معصفران فقال هذه ثياب الكفار فلا تلبسها " رواه مسلم في صحيحه ثم روى البيهقي روايات تدل على أن النهي على العموم عن المعصفر ثم قال وفي كل هذا دلالة على أن نهى الرجال عن لبسه على العموم قال ولو بلغ الشافعي لقال به إن شاء الله تعالى ثم ذكر بأسناده

---

[ 451 ]

ما هو مشهور صحيح عن الشافعي قال كل ما قلت وكان عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه مما يصح فحديث النبي صلى الله عليه وسلم أولى ولا تقلدوني قال البيهقي قال الشافعي وينهي الرجل حلالا بكل حال إن يزعره وبأمره إذا تزعر بغسله عنه قال فيتبع السنة في المزعر فمتابعتها في المعصفر أولى به

---

[ 452 ]

وقد كره المعصفر يعني بعض السلف وبه قال أبو عبد الله الحلبي من أصحابنا قال ورخص فيه جماعة والسنة ألزم (الرابعة) يجوز لبس الثوب الأبيض والأحمر والأصفر والأخضر والمخطط وغيرها من ألوان الثياب ولا خلاف في هذا ولا كراهة في شيء منه قال الشافعي والأصحاب وأفضلها البيض لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم " رواه أبو داود والترمذي

وقال حديث حسن صحيح وعن سمرة رضی الله عنه قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم قال " البسوا البياض فانها أطهر وأطيب وكفتموا فيها موتاكم " رواه النسائي والحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح ودليل جواز الاحمر وغيره مع الاجماع حديث البراء " رأيت رسول الله صلی الله علیه وسلم في حلة حمراء " رواه البخاري ومسلم وروى أيضا مثله من رواية ابي حنيفة وعن ابي رمثة " رأيت النبي صلی الله علیه وسلم وعليه ثوبان أصفران " رواه أبو داود والترمذي باسناد صحيح وعن جابر " رأيت رسول الله صلی الله علیه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء " رواه مسلم وعن عمر بن حرب قال " كأني أنظر إلى رسول الله صلی الله علیه وسلم وعليه عمامة له سوداء قد أرخى طرفها بين كتفيه " رواه مسلم وفي رواية له " خطب الناس وعليه عمامة سوداء " وعن عائشة قالت " خرج النبي صلی الله علیه وسلم ذات غداة وعليه مرط

[ 453 ]

مرحل من شعر أسود " رواه مسلم المرط - بكسر الميم - كساء المرحل - بالحاء المهملة - الذي فيه صورة رجال الابل وهي الاكوار وفي الصحيحين عن المغيرة أن النبي صلی الله علیه وسلم لبس جبة شامية من صوف ضيقة الكمين وعن أم سلمة قالت " كان أحب الثياب الي رسول الله صلی الله علیه وسلم القميص " رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وعن انس قال " كان أحب الثياب إلى رسول الله صلی الله علیه وسلم الحبرة " رواه مسلم الحبرة برد مخطط من قطن

أو كتان ويكون أحمر غالبا (الخامس) يستحب ترك الترفع في اللباس تواضعا ويستحب أن يتوسط فيه ولا يقتصر علي ما يزدري به لغير حاجة ولا مقصود شرعي قال المتولي والرويانى يكره لبس الثياب الخشنة الا لغرض مع الاستغناء والمختار ما قدمناه ومما يدل للطرفين حديث معاذ بن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " من ترك اللباس تواضعا لله تعالى وهو

---

[ 454 ]

يقدر عليه دعاه الله تعالى يوم القيامة علي رؤوس الخلائق حتى يخيره من أي حلل الايمان شاء يلبسها " رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب ان يرى اثر نعمته علي عبده " رواه الترمذي وقال حديث حسن (السادسة) لو بسط فوق ثوب الحرير ثوب قطن وجلس عليه جاز صرح به البغوي وغيره كما لو حشا الجبة والمخدة به وكما لو بسط علي النجاسة ثوب وكذا لو جلس علي جبة محشوة به (السابعة) يحرم اطالة الثوب والازار والسراويل على الكعبين للخيلاء ويكره لغير الخيلاء نص عليه الشافعي في البويطي

---

[ 455 ]

وصرح به الاصحاب وقد بيناه في باب ستر العورة ويستدل له بالاحاديث الصحيحة المشهورة (منها) حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من جر وبه خيلاء لم ينظر

الله إليه يوم القيامة " وقال أبو بكر رضي الله عنه " يا رسول الله ان أزاري يسترخي إلا أن اتعاهده فقال له رسول الله

---

[ 456 ]

صلى الله عليه وسلم انك لست ممن يفعله خيلاء " رواه البخاري وروى مسلم بعضه وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا ينظر يوم القيامة الي من جر ازاره بطرا " وفي البخاري عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ما أسفل من الكعبين من الازار في النار " وفي سنن أبي داود باسناد صحيح

---

[ 457 ]

عن أبي سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم أزرة المسلم إلى نصف الساق ولا حرج أو لا جناح فيما بينه وبين الكعبين ما كان أسفل الكعبين فهو في النار " وفي سنن أبي داود باسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم عن أبي هريرة " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي مسبلاً ازاره فأمره أن ينصرف ويتوضأ وقال انه كان يصلي مسبلاً ازاره وان الله لا يقبل صلاة رجل مسبل " والاحاديث في الباب كثيرة وجمعت منها جملة صحيحة \* (فرع) الاسبال في العمامة هو ارسال طرفها ارسالا فاحشا كاسبال الثوب لحديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " الاسبال في الازار والقميص والعمامة من جر شيئا خيلاء لم ينظر

الله إليه يوم القيامة " رواه أبو داود والنسائي  
باسناد صحيح \* (فرع) يستحب تقصير الكم  
لحديث أسماء بنت يزيد الصحابية رضی الله عنها  
قالت " كان كم قميص رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الي الرسغ " رواه أبو داود والترمذي وقال  
حديث حسن \* (فرع) يجوز لبس العمامة بارسال  
طرفها وبغير ارساله ولا كراهة في واحد منهما  
ولم يصح في النهي عن ترك ارسالها شئ وصح  
في الارخاء الحديث السابق في المسألة الرابعة \*

---

[ 458 ]

(فرع) للمرأة ارسال الثوب علي الارض لحديث  
ابن عمر " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة  
فقالت ام سلمة فكيف تصنع النساء بذيولهن قال

---

[ 459 ]

ترخين شيرا قالت إذا تنكشف أقدامهن قال  
فترخينه ذراعا لا تزدن عليه " رواه أبو داود  
والترمذي وقال حديث حسن \*

---

[ 460 ]

(فرع) يستحب لمن لبس ثوبا جديدا أو نعلا أو  
نحوه ان يقول ما رواه أبو سعيد قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم " إذا استجد ثوبا سماه  
باسمه عمامة أو قميصا أو رداءا يقول اللهم

لك الحمد انت كسوتنيه أسألك خيره وخير ما صنع له واعدوك بك من شره وشر ما صنع له " رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن (الثامنة) يستحب ان يبدأ في لبس الثوب والسراويل والنعل والخف وغيرهما باليمين ويخلع باليسار وقد سبقت المسألة بدلائلها في باب صفة الوضوء في غسل اليدين (التاسعة) قال الشيخ نصر المقدسي في تهذيبه يحرم تنجيد البيوت بالثياب المصورة وغيرها سواء الحرير وغيره لنهي النبي صلي الله عليه وسلم عن تستير الجلد واطلاقه التحريم في غير المصورة من غير الحرير ضعيف والمختار أو الصواب انه مكروه وليس بحرام وأما حديث عائشة في صحيح مسلم قالت " أخذت نمطا فسترته علي الباب فلما قدم النبي صلي الله عليه وسلم فرأى النمط عرفت الكراهية في وجهه فجدبه حتى هبله أو قطعه وقال ان الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين " فجوابه من وجهين (أحدهما) أن هذا النمط كان فيه صورة الخيل وغيرها وقد صرح بذلك في باقي روايات الحديث في مسلم (والثاني) انه ليس في حقيقة اللفظ تصريح بتحريمه بل فيه ان الله تعالى لم يأمر به وهذا انما يقتضي

انه ليس بواجب ولا مندوب (العاشرة) يجوز للرجل لبس خاتم الفضة في خنصره بيمينه وان شاء في خنصر يساره كلاهما صح فعله عن النبي

صلي الله عليه وسلم لكن الصحيح المشهور انه في اليمين أفضل لانه زينة واليمين أشرف وقال صاحب الابانة في اليسار أفضل لان اليمين صار شعار الروافض فربما نسب إليهم هذا كلامه وتابعه عليه صاحبا التتمة والبيان والصحيح الاول وليس هو في معظم البلدان شعارا لهم ولو كان شعارا لما تركت اليمين وكيف تترك السنن لكون طائفة مبتدعة تفعلها وفي سنن أبي داود باسناد صحيح أن ابن عمر كان يتختم في يساره

---

[ 463 ]

وباسناد حسن أن ابن عباس تختم في يمينه ويجوز الخاتم بفص وبلا فص ويجعل الفص من باطن كفه أو ظاهرها وباطنها أفضل للاحاديث الصحيحة فيه ويجوز نقشه وان كان فيه ذكر الله تعالى ففي الصحيحين " كان نقش خاتم رسول الله صلي الله عليه وسلم محمد رسول الله ولا كراهة فيه عندنا وبه قال سعيد بن المسيب ومالك والجمهور وكرهه ابن سيرين وبعضهم لخوف امتهانه وهذا باطل منابذ للحديث ولفعل السلف والخلف قال العلماء من أصحابنا وغيرهم وله أن ينقش فيه اسم نفسه أو كلمة حكمة واجمع المسلمون علي ان السنة للرجل جعل خاتمه في خنصره وفي صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه قال " نهاني يعني رسول الله صلي الله عليه وسلم أن اجعل خاتمي في هذه أو التي تليها " وفي رواية اخرى " في هذه أو هذه " وأشار الراوى الي الوسطى والتي تليها وفي رواية أبي

---

داود باسناد صحيح في هذه أو هذه السبابة والوسطي قال شك فيه الراوى \* (فرع) يباح للمرأة المزوجة وغيرها لبس خاتم الفضة كما يجوز لها خاتم الذهب وهذا مجمع عليه ولا كراهة بلا خلاف وقال الخطابي يكره لها خاتم الفضة لانه من شعار الرجال قال فان لم تجد خاتم ذهب فلتصفه بزعفران وشبهه وهذا الذي قاله باطل لا أصل له والصواب ان لا كراهة عليها \* (فرع) ذكرنا انه يجوز للرجل لبس خاتم الفضة سواء من له ولاية وغيرها وهذا مجمع عليه واما ما نقل عن بعض علماء الشام المتقدمين من كراهة لبسه لغير ذي سلطان فشاذ مردود بالنصوص واجماع السلف وقد نقل العبدري وغيره الاجماع فيه (الحادية عشرة) قال صاحب الابانة يكره الخاتم

من حديد أو شبه بفتح الشين والباء وهو نوع من النحاس وتابعه صاحب البيان فقال يكره الخاتم من حديد أو رصاص أو نحاس لحديث بريدة رضي الله عنه " ان رجلا جاء الي النبي صلي الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه قال مالي اجد منك ريح الاصنام فطرحه ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال مالي ارى عليك حلة اهل النار فطرحه فقال يا رسول الله من أي شئ اتخذه فقال اتخذه من ورق ولا تتمه مثقالا " رواه أبو داود والترمذي وفي اسناده رجل ضعيف وقال صاحب التتمة لا يكره الخاتم من حديد أو رصاص للحديث في الصحيحين ان رسول الله صلي الله عليه وسلم قال للذي خطب الواهبة نفسها " اطلب ولو خاتما

من حديد " قال ولو كان فيه كراهة لم يأذن فيه به  
وفى سنن ابى داود باسناد جيد عن معيقب  
الصحابي رضى الله عنه وكان علي خاتم النبي  
صلي الله عليه وسلم قال " كان خاتم النبي

---

[ 466 ]

صلى الله عليه وسلم من حديد ملوى عليه فضة "  
فالمختار انه لا يكره لهذين الحديثين وضعف الاول  
قال الخطابي في معالم السنن انما قال " اجد  
ريح الاصنام " لانها كانت تتخذ من الشبه قال وأما  
الحديد فقليل كرهه لسهوكه ريحه قال وقيل لانه  
زى بعض الكفار وهم أهل النار (الثانية عشرة)  
قال الشافعي في الام لا أكره للرجل لبس اللؤلؤ  
الا للادب وانه من زى النساء لا للتحريم ولا أكره  
لبس ياقوت أو زبرجد الا من جهة السرف والخبلاء  
هذا نصه وكذا نقله الاصحاب واتفقوا علي انه لا  
يحرم (الثالثة عشرة) يكره المشي في نعل واحدة  
أو خف واحد ونحوه لغير عذر صرح به صاحب  
الابانة وآخرون ولا خلاف فيه لحديث أبى هريرة  
أن النبي صلي الله عليه وسلم قال " لا يمشى  
أحدكم في النعل الواحدة لينعلهما جميعا أو  
ليخلعهما جميعا " وفى رواية ليخفهما جميعا "  
رواه البخاري ومسلم وفى رواية " إذا انقطع  
شسع نعل أحدكم فلا يمشي في الاخرى حتى  
يصلحها (الرابعة عشرة) يكره أن يلبس النعل  
والخف ونحوهما قائما لحديث جابر قال " نهى  
رسول الله صلى الله

---

[ 467 ]

عليه وسلم أن ينتعل الرجل قائما " رواه أبو داود  
باسناد حسن قال الخطابي سبب النهي خوف  
انقلابه إذا انتعل قائما فأمر بالعود لأنه أسهل  
وأعون وأسلم من المفسدة قال ويدخل في  
النهي عن المشي في نعل واحدة كل لباس شفع  
كالخفين وادخال اليدين في الكمين قال فيكره  
أن يدخل يدا في كفه ويخرج أخرى لاشتراك  
الجميع في أنه قد يشق عليه وهذا الذي قاله في  
الام لا يوافق عليه (الخامسة عشرة) يكره تعليق  
الجرس في البعير والنعل وغيرهما لحديث أبي  
هريرة قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم  
" لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب أو جرس "  
رواه مسلم وعنه قال النبي صلي الله عليه وسلم  
" الجرس مزمار الشيطان " رواه أبو داود باسناد  
صحيح علي شرط مسلم وعن بنابه - بضم  
الموحدة - انها كانت عند عائشة فدخل عليها  
بجارية عليها جلاجل تصوت فقال لا تدخلنها علي  
الا ان تقطعوا جلاجلها سمعت رسول الله صلي  
الله عليه وسلم يقول " لا تدخل الملائكة بيتا فيه  
جرس رواه أبو داود باسناد جيد (السادسة عشرة)  
يستحب غسل الثوب إذا توسخ واصلاح الشعر إذا  
شعث لحديث جابر رضي الله عنه قال " أتانا  
رسول الله صلي الله عليه وسلم فرأى رجلا شعثا  
قد تفرق شعره فقال أما كان هذا يجد ما يسكن به  
شعره ورأى رجلا عليه ثياب وسخة فقال أما كان  
هذا يجد ماء يغسل به ثوبه " رواه أبو داود باسناد  
صحيح علي شرط البخاري ومسلم (السابعة  
عشرة) يكره اشتمال الصماء واشتمال اليهود  
وسبق تفسيرهما في باب ستر العورة (الثامنة  
عشرة) يحرم وصل الشعر

---

والوسم والوشر سبق بيانه وتفصيله وتعريفه في باب طهارة البدن ويحرم التصوير بصور ذوات الارواح واتخاذ الصور وسيأتي ايضاحه وتفريعه حيث ذكره المصنف في باب الوليمة ان شاء الله تعالى ويكره القرع وسبق في باب السواك (التاسعة عشرة) يجوز لبس القميص والقباء والفرجية ونحوها مزررا ومحلول الازرار اذا لم تبد عورته ولا كراهة في واحد منهما لحديث عروة بن عبد الله بن معاوية بن قرة عن أبيه قرة الصحابي رضى الله عنه قال " أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في رهط فبايعناه وان قميصه لمطلق ثم ادخلت يدي في جيب القميص فنسيت الخاتم فقال عروة فما رأيت معاوية ولا ابنه قط الا مطلقى ازرارهما في شتاء ولا حر " رواه أبو داود وابن ماجه في سننهما والترمذي في الشمائل باسنانيد صحيحة (العشرون) المشهور في المذهب أنه يحرم علي الرجل أن يتشبه بالمرأة في اللباس وغيره ويحرم على المرأة أن تتشبه بالرجل في ذلك وقد سبقت هذه المسألة في هذا الباب

وذكرنا كلام صاحب المعتمد فيها ودعواه انه مكروه وليس بحرام ورددناه عليه ومما استدلوا به للتحريم حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال " رواه البخاري وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال " لعن رسول الله صلى الله عليه

وسلم الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل " رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن ابن أبي مليكة قال " قيل لعائشة أن امرأة تلبس النعل فقالت لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل من النساء " رواه أبو داود بإسناد حسن وعن أبي هريرة قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صنغان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات روسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد

---

[ 470 ]

من مسيرة كذا وكذا " رواه مسلم قيل معنى كاسيات أي من نعمة الله عاريات من شكرها وقيل معناه تستر بعض بدنها وتكشف بعضه اظهارا لجمالها ونحوه وقيل تلبس ثوبا رقيقا يصف لون بدنها وهو المختار ومعني مائلات عن طاعة الله وما يلزمهن حفظه مميلات أي يعلمن غيرهن فعلهن المذموم وقيل يمشين متبخرات مميلات لاكتافهن وقيل مائلات يتمشطن المشطة الميلاء وهي مشطة البغايا ومميلات

---

[ 471 ]

يتمشطن غيرهن تلك المشطة ومعني روسهن كأسنمة البخت أي يكبرنها ويعظمنها بلف عمامة أو نحوها والله أعلم (الحادية والعشرون) يستحب إذا جلس أن يخلع نعليه ونحوهما وأن يجعلهما وراءه أو بجنبه الا لعذر كخوف عليهما أو غيره

لحديث ابن عباس قال " من السنة إذا جلس الرجل ان يخلع نعليه فيجعلهما بجانبه " رواه أبو داود باسناد حسن (الثانية والعشرون) يجوز اتخاذ الستور على الابواب

---

[ 472 ]

ونحوها إذا لم تكن حريرا ولا فيها صور محرمة للاحاديث الصحيحة المشهور فيها (الثالثة والعشرون) يجوز القعود متربعا ومفترشا ومتوركا ومحتبيا والقرفصاء والاستلقاء علي القفا ومد الرجل وغير ذلك من هيئات القعود ونحوها ولا كراهة في شئ من ذلك إذا لم يكشف عورته ولم يمد رجليه بحضرة الناس وقد تظاهرت الاحاديث الصحيحة على ذلك (منها) حديث ابن عمر " رأيت رسول الله صلى

---

[ 473 ]

الله عليه وسلم بغناء الكعبة محتبيا بيديه ووصف بيديه الاحتباء وهو القرفصاء " رواه البخاري وعن عبد الله بن زيد " أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجليه علي الأخرى " رواه البخاري ومسلم وعن جابر بن سمرة " كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى الفجر تربع في مجلسه حتى تطلع الشمس حسناء " رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح وعن الشريد بن

---

[ 474 ]

سويد " قال مر بي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا جالس هكذا وقد وضعت يدي اليسرى خلف ظهري واتكأت علي الية يدي فقال اتقعد قعدة المغضوب عليهم " رواه أبو داود باسناد صحيح (الرابعة والعشرون) إذا أراد النوم استحب ان يضطجع علي شقه الايمن وكذا يستحب في كل اضطجاع أن يكون على شقه الايمن ويكره الاضطجاع علي بطنه ويستحب ان يكون علي وضوء وأن

---

[ 475 ]

يذكر الله تعالى وافضل اذكار هذا الموضع ما ثبت في الاحاديث (منها) حديث البراء قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أوى الي فراشه نام على شقه الايمن ثم قال اللهم اسلمت نفسي اليك ووجهت وجهي اليك وفوضت أمري اليك وألجأت ظهري اليك رغبة ورهبة اليك لا ملجأ ولا منجأ منك إلا اليك أمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيتك الذي ارسلت " رواه البخاري بهذا اللفظ وفي رواية

---

[ 476 ]

له في كتاب الادب من صحيحه ورواه هو ومسلم من طرق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " للبراء إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع علي شقك الايمن وقل وذكر نحوه وفيه واجعلن آخر ما تقول " وعن حذيفة " كان النبي

صلى الله عليه وسلم إذا أخذ مضجعه من الليل  
وضع يده تحت خده ثم يقول اللهم باسمك أموت  
وأحيا وإذا استيقظ قال الحمد لله الذي أحيانا بعد  
ما أماتنا واليه النشور " رواه البخاري وعن عائشة

---

[ 477 ]

" كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا طلع الفجر  
صلى ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه  
الايمن " رواه البخاري ومسلم وعن طخفة  
الغفاري - بطاء مهملة مكسورة ثم خاء معجمة  
ساكنة ثم فاء - قال " بينما انا مضطجع في  
المسجد علي بطني إذا رجل يحركني برجله فقال  
ان هذه ضجعة يبغضها الله فنظرت فإذا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم " رواه أبو داود بإسناد  
صحيح (الخامسة والعشرون) يكره لمن قعد في  
مكان أن يفارقه

---

[ 478 ]

قبل ان يذكر الله تعالى فيه لحديث ابي هريرة عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " من قعد  
مقعدا لم يذكر الله تعالى فيه كانت عليه من الله  
ترة ومن اضطجع مضطجعا لا يذكر الله تعالى فيه  
كانت عليه من الله فيه ترة " رواه أبو داود بإسناد  
حسن الترة - بكسر المثناة من فوق - النقص  
وقيل التبعة وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال " ما جلس قوم مجلسا لم يذكروا الله تعالى  
فيه ولم يصلوا على نبيهم

---

فيه الا كان عليهم ترة فان شاء عذبهم وان شاء  
 غفر لهم " رواه الترمذي وقال حديث حسن  
 (السادسة والعشرون) في آداب المجلس  
 والجليس عن ابن عمر رضي الله عنهما قال "  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقيمن  
 أحدكم رجلا من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن  
 تفسحوا وتوسعوا " وكان ابن عمر إذا قام له رجل  
 من مجلسه لم يجلس فيه " رواه البخاري ومسلم  
 وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال " لا يحل لرجل ان  
 يفرق بين اثنين الا باذنهما " رواه أبو داود  
 والترمذي وقال حديث حسن وفي رواية لابي داود  
 " ولا يجلس بين رجلين الا باذنهما " وعن سمرة  
 قال " كنا إذا اتينا النبي صلى الله

عليه وسلم جلس احدنا حيث ينتهي " رواه أبو  
 داود والترمذي وقال حديث حسن وعن حذيفة ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم " لعن من جلس  
 وسط الحلقة " رواه أبو داود باسناد حسن وفي  
 رواية الترمذي بمعناه وقال حديث حسن صحيح  
 وعن ابي سعيد قال سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول " خير المجالس اوسعها " رواه  
 أبو داود باسناد صحيح علي شرط البخاري وعن  
 ابي هريرة قال " قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من جلس في مجلس فكثر فيه لغطه فقال  
 قبل ان يقوم سبحانك

اللهم وبحمدك أشهد ان لا إله إلا انت استغفرك  
واتوب اليك الا غفر ما كان في مجلسه ذاك " رواه  
الترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي هذا  
الفصل أحاديث كثيرة صحيحة وقد ذكرت منها  
جملة في كتاب الازكار والرياض (السابعة  
والعشرون) روى البخاري في صحيحه في باب ما  
ذكر في بني اسرائيل وكان من كتاب الانبياء عن  
عائشة انها كانت تكره ان يجعل يده في خاصرته  
وتقول ان اليهود تفعله (الثامنة والعشرون) في  
آداب تتعلق بالرؤيا في المنام (1) \*

(1) كذا بالاصل وفي بعض النسخ سقط الثامنة  
والعشرون \*

(باب صلاة الجمعة) هي - بضم الميم واسكانها  
وفتحها - حكاهن الواحدى عن الفراء والمشهور  
الضم وبه قرئ في السبع والاسكان تخفيف منه  
ووجهوا الفتح بانها تجمع الناس كما يقال همزة  
وضحكة للمكثر من ذلك قال والفتح لغة بنى عقيل  
وقال الزمخشري قرئ في الشواذ باللغات الثلاث  
وكان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية العروبة  
قال الواحدى وكان يسمى عروبة والعروبة ولهذا  
قال الشافعي رحمه الله تعالى ويوم الجمعة هو  
اليوم الذى بين الخميس والسبت واراد ايضا  
لمن يعرف العروبة ولا يعرف الجمعة وبهذا  
التفسير يظهر خطأ من اعترض علي الشافعي  
في هذا وزعم انه اخبار بالمعلوم وثبت في صحيح

مسلم عن ابي هريرة رضى الله عنه عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال " خير يوم طلعت  
عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه ادخل  
الجنه وفيه اخرج منها ولا تقوم الساعة الا في  
يوم الجمعة " وزاد مالك في الموطأ وابو داود  
وغيرهما بأسانيد على شرط البخاري ومسلم "  
وفيه تيب عليه وفيه مات وما من دابة الا وهى  
مصبحة يوم الجمعة من حين يصبح حتي تطلع  
الشمس شفقا من الساعة الا الجن والانس "  
(قوله) مصبحة - بالخاء المعجمة - وفى رواية ابي  
داود مسبخه - بالسین - أي مصغية وعنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم " نحن الآخرون  
السابقون يوم القيامة بيد انهم أوتوا الكتاب من  
قبلنا وأوتيناه من بعدهم فهذا يومهم الذي فرض  
عليهم فاختلفوا فيه فهدانا لله له فهم لنا فيه تبع  
واليهود غدا والنصارى بعد غد " رواه البخاري  
ومسلم قيل معنى بيد انهم غير انهم وقيل مع  
انهم وقيل علي انهم وقال سعيد ابن المسيب  
احب الايام ان اموت فيه ضحي يوم الجمعة \* \*  
قال المصنف رحمه الله تعالى \* (صلاة الجمعة  
واجبة لما روى جابر رضى الله عنه قال " خطبنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اعلموا ان  
الله تعالى فرض عليكم الجمعة فمن تركها في  
حياتي أو بعد موتي وله امام عادل أو جائر  
استخفافا أو جحودا فلا جمع الله له شمله ولا  
بارك له في أمره) \*

[ 483 ]

(الشرح) هذا الحديث رواه ابن ماجه والبيهقي  
وضعفه وهو بعض من حديث طويل فيه قواعد من  
الاحكام لكنه ضعيف في اسناده ضعيفان ويغنى

عنه قول الله تعالى (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله) وحديث طارق بن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا أربعة عبد مملوك وامرأة أو صبي أو مريض " رواه أبو داود باسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم الا أن أبا داود قال طارق بن شهاب رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً وهذا الذي قاله أبو داود لا يقدر في صحة الحديث لانه ان ثبت عدم سماعه يكون مرسل صحابي ومرسل الصحابي حجة عند أصحابنا وجميع العلماء الا أبو إسحق الاسفرايني وعن حفصة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " رواج الجمعة واجب على كل محتلم " رواه النسائي باسناد صحيح علي شرط مسلم \* أما حكم المسألة فالجمعة فرض عين علي كل مكلف غير أصحاب الاعذار والنقص المذكورين هذا هو المذهب وهو المنصوص للشافعي في كتبه وقطع به الاصحاب في جميع الطرق إلا ما حكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما عن بعض الاصحاب انه غلط فقال هي فرض كفاية قالوا وسبب غلظه أن الشافعي قال من وجبت عليه الجمعة وجبت عليه صلاة العيدين قالوا وغلط من فهمه لان مراد الشافعي من خوطب بالجمعة وجوبا خوطب بالعيدين متأكدا واتفق القاضي أبو الطيب وسائر من حكى هذا الوجه علي غلط قائله قال القاضي أبو اسحق المروزي لا يحل أن يحكى هذا عن الشافعي ولا يختلف أن مذهب الشافعي أن الجمعة فرض عين ونقل ابن المنذر في كتابه كتاب الاجماع الاشراف اجماع المسلمين علي وجوب الجمعة ودليل وجوبها ما سبق وذكر الشيخ أبو حامد في تعليقه ان الجمعة فرضت بمكة قبل الهجرة وفيما

قاله نظر \* قال المصنف رحمه الله \* (ولا تجب الجمعة علي صبي ولا مجنون لانه لا تجب عليهما سائر الصلوات فالجمعة أولي ولا تجب علي المرأة لما روى جابر قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم

[ 484 ]

الآخر فعليه الجمعة الا على امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض " ولانها تختلط بالرجال وذلك لا يجوز) \* (الشرح) حديث جابر رواه أبو داود والبيهقي وفي إسناده ضعف ولكن له شواهد ذكرها البيهقي وغيره ويغنى عنه حديث طارق بن شهاب السابق والاجماع فقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع أن المرأة لا جمعة عليها وقوله ولانها تختلط بالرجال وذلك لا يجوز لبس كما قال فانها لا يلزم من حضورها الجمعة الاختلاط بل تكون وراءهم وقد نقل ابن المنذر وغيره الاجماع علي انها لو حضرت وصلت الجمعة جاز وقد ثبتت الاحاديث الصحيحة المستفيضة أن النساء كن يصلين خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجده خلف الرجال ولان اختلاط النساء بالرجال إذا لم يكن خلوة ليس بحرام \* أما حكم الفصل فقال أصحابنا من لا يلزمه الظهر لا تلزمه الجمعة ومن يلزمه الظهر تلزمه الجمعة الا أصحاب الاعذار المذكورين فلا تجب علي صبي ولا مجنون ولا مغمى عليه وسائر من زال عقله أو انغمر بسبب غير محرم ويجب علي السكران ومن زال عقله بسبب محرم وقد سبق تفصيله وتفريعه في أول كتاب الصلاة والكافر الاصيلي لا يطالب بها وهل هو مخاطب بها تزداد في عقوبته بسببها في الآخرة فيه خلاف سبق في أول كتاب الصلاة

والصحيح انه مخاطب وتجب علي المرتد ولا تصح  
منه ودليل عدم الوجوب في الصبي والمجنون  
والكافر سبق هناك ولا تجب على امرأة بالاجماع  
قال أصحابنا ولا تجب علي الخنثى المشكل للشك  
في الوجوب وممن صرح به القاضي أبو الفتوح  
والبغوى وصاحب البيان قال البندنجي يستحب  
للعجوز حضور الجمعة قال ويكره للشابة حضور  
جميع الصلوات مع الرجال الا العيدين \* \* قال  
المصنف رحمه الله \* (ولا تجب على المسافر  
للخبر ولانه مشغول بالسفر وأسبابه فلو أجبنا  
عليه انقطع عنه ولا تجب

[ 485 ]

على العبد للخبر ولانه ينقطع عن خدمة مولاه ولا  
تجب على المريض للخبر ولانه يشق عليه القصر  
وأما الاعمي فانه ان كان له قائد لزمته وان لم  
يكن له قائد لم تلزمه لانه يخاف الضرر مع عدم  
القائد ولا يخاف مع القائد \* (الشرح) في هذه  
القطعة مسائل (إحداها) لا تجب الجمعة على  
المسافر هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا وحكاة ابن  
المنذر وغيره عن أكثر العلماء وقال الزهري  
والنخعي إذا سمع نداء لزمته قال أصحابنا  
ويستحب له الجمعة للخروج من الخلاف ولانها  
أكمل هذا إذا أمكنه قال أصحابنا ويستحب أيضا  
للخنثى والصبي واتفق أصحابنا علي سقوط  
الجمعة عن المسافر ولو كان سفره قصيرا وقد  
سبق بيانه في مواضع فان نوى إقامة أربعة أيام  
غير يومى الدخول والخروج لزمته بلا خلاف وفى  
انعقادها به خلاف ذكره المصنف بعد هذا وان نوى  
إقامة دون أربعة أيام فلا جمعة عليه هذا كله في  
غير سفر المعصية أما سفر المعصية فلا تسقط

الجمعة بلا خلاف وقد سبق بيانه في صلاة  
المسافر وباب مسح الخف وغيرهما (الثانية) لا  
تجب علي العبد ولا المكاتب وسواء المدبر وغيره  
هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء قال ابن  
المنذر اكثر العلماء على أن العبد والمدبر  
والمكاتب لا جمعة عليهم وهو قول عطاء  
والشعبي والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز  
ومالك واهل المدينة والثوري واهل الكوفة واحمد  
واسحق وابى ثور قال قال بعض العلماء تجب  
الجمعة على العبد فان منعه السيد فله التخلف  
وعن الحسن وقتادة والاوزاعي وجوبها على عبد  
يؤدى الضريبة وهو الخراج وقال داود تجب عليه  
مطلقا وهى رواية عن احمد دليلنا حديث طارق  
بن شهاب السابق واما من بعضه حر وبعضه رقيق  
فلا جمعة عليه علي الصحيح وبه قطع الجمهور  
وسواء كان بينه وبين سيده مهياية ام لا وفيه  
وجه مشهور حكاه جماعة من الخراسانيين انه إن  
كان بينه وبين سيده مهياية وصادف يوم الجمعة  
نويته لزمته وهو ضعيف لان له حكم العبد في  
معظم الاحكام ولا خلاف انه

[ 486 ]

لا تنعقد به الجمعة قال اصحابنا ويستحب للسيد  
أن يأذن له فيها وحينئذ يستحب له حضورها ولا  
تجب (الثالثة) لا تجب الجمعة علي المريض سواء  
فاتت الجمعة على اهل القرية بتخلفه لنقصان  
العدد ام لا لحديث طارق وغيره قال البندنجي لو  
تكلف المريض المشقة وحضر كان افضل قال  
اصحابنا المرض المسقط للجمعة هو الذى يلحق  
صاحبه بقصد الجمعة مشقة ظاهرة غير محتملة  
قال المتولي ويلتحق بالمريض في هذا من به

اسهال كثير قال فان كان بحيث يضبط نفسه حرم  
عليه حضور الجماعة لانه لا يؤمن تلويثه المسجد  
قال امام الحرمين فهذا المرض المسقط للجمعة  
اخف من المرض المسقط للقيام في الفريضة  
وهو معتبر بمشقة الوحل والمطر ونحوهما  
(الرابعة) الاعمى ان وجد قائدا متبرعا أو بأجرة  
المثل وهو واجدها لزمته الجمعة وإلا تجب  
عليه هكذا اطلقه المصنف والجمهور وقال  
القاضي حسين والمتولي تلزمه ان احسن المشى  
بالعصا بلا قائد هذا تفصيل مذهبنا وممن قال  
بوجوب الجمعة على الاعمى الذي يجد قائدا مالك  
واحمد وابو يوسف ومحمد وداود وقال ابو حنيفة  
لا تجب \* (فرع) قال اصحابنا تجب الجمعة علي  
الزمن ان وجد مركوبا ملكا أو باجارة أو اعارة ولم  
يشق عليه الركوب وإلا فلا تلزمه قالوا والشيخ  
الهرم العاجز عن المشي له حكم الزمن \* \* قال  
المصنف رحمه الله \* (ولا تجب علي المقيم في  
موضع لا يسمع النداء من البلد الذي تقام فيها  
الجمعة أو القرية التي تقام فيها الجمعة لما روى  
عبد الله بن عمرو ان النبي صلي الله عليه وسلم  
قال " الجمعة على من سمع النداء " والاعتبار في  
سماع النداء ان يقف المؤذن في طرف البلد  
والاصوات هادئة والرياح ساكنة وهو مستمع فإذا  
سمع لزمه وان لم يسمع لم يلزمه \* (الشرح)  
هذا الحديث رواه أبو داود وغيره قال أبو داود  
وروى موقوفا علي ابن عمرو والذي رفعه ثقة  
قال البيهقي وله شاهد فذكر حديثا شاهدا له  
وراوي الحديث الذي ذكره المصنف

عبد الله بن عمرو ابن العاص وإنما نبهت عليه لئلا  
يصحف بابن عمر بن الخطاب وفي النداء لغتان  
كسر النون وضمها والكسر أفصح واشهر قال  
الشافعي والاصحاب إذا كان في البلد أربعون  
فصاعدا من أهل الكمال وجبت الجمعة علي كل  
فيه وإن اتسعت خطة البلد فراسخ وسواء سمع  
النداء أم لا وهذا مجمع عليه أما المقيمون في غير  
قرية ونحوها فان بلغوا أربعين من أهل الكمال  
لزمتهم الجمعة بلا خلاف فان فعلوها في قريتهم  
فقد احسنوا وان دخلوا البلد وصلوها مع أهله  
سقط الفرض عنهم قال الشافعي والاصحاب  
وكانوا مسيئين بتعطيلهم الجمعة في قريتهم هذا  
هو المذهب وفيه وجه ضعيف حكاه (1) والرافعي  
انهم غير مسيئين لان ابا حنيفة لا يجوز الجمعة  
في قرية ففيما فعلوه خروج من الخلاف وغلط  
الاصحاب قائله أما إذا نقصوا عن أربعين من أهل  
الكمال فلهم حالان (احدهما) ان لا يبلغهم النداء  
من قرية تقام فيها جمعة فلا جمعة عليهم حتى لو  
كانت قريتان أو قرى متقاربة يبلغ بعضها النداء  
من بعضها وكل واحدة ينقص أهلها عن أربعين لم  
تصح الجمعة باجتماعهم في بعضها بلا خلاف  
لانهم غير متوطنين في محل الجمعة (الثاني) ان  
يبلغهم النداء من قرية أو بلدة تقام فيها الجمعة  
فيلزمهم الجمعة قال الشافعي والاصحاب  
المعتبر نداء رجل علي الصوت يقف علي طرف  
البلد من الجانب الذي يلي تلك القرية ويؤذن  
والاصوات هادئة والرياح ساكنة فإذا سمع صوته  
من وقف في طرف تلك القرية الذي يلي بلد  
الجمعة وقد أصغى إليه ولم يكن في سمعه خلل  
ولا جاوز سمعه في الجودة عادة الناس وجبت  
الجمعة علي كل من فيها وإلا فلا وفي وجه  
مشهور ان الاعتباران يقف في وسط البلد الذي  
فيه الجمعة ووجه ثالث المعتبر وقوفه في نفس

الموضع الذي يصلي فيه الجمعة واتفق الاصحاب علي ضعف الوجهين قال إمام الحرمين هذا الوجه ساقط لان البلد قد يتسع خطته بحيث إذا وقف المنادى في وسط لا يسمعه الطرف فكيف يتعدى إلى قرية قال أصحابنا ولا يعتبر وقوفه علي موضع عال كمنارة أو سور ونحوهما هكذا أطلقه الاصحاب وقال القاضي أبو الطيب قال أصحابنا لا يعتبر ذلك الا أن يكون البلد كطبرستان فانها بين غياض وأشجار تمنع الصوت فيعتبر فيها الارتفاع علي شئ يعلو الغياض والاشجار ولو بلغ النداء من وقف في طرف القرية دون من وقف في وسطها لزم جميع أهل القرية الجمعة صرح به امام الحرمين والمتولي وغيرهما

(1) بياض بالاصل فحرر \*

[ 488 ]

لان القرية الواحدة لا يختلف حكمها قال الامام وغيره ولو كان فيهم من جاوز العادة في حدة السماع فلا تعويل علي سماعه ولو كانت قرية علي قلة جبل فسمع أهلها النداء لعلوها بحيث لو كانت علي أرض مستوية لم يسمعوا أو كانت قرية في واد ونحوه لا يسمع أهلها النداء لانخفاضها ولو كانت علي أرض مستوية لسمعوا فوجهان (أصحهما) وبه قال القاضي أبو الطيب الاعتبار بتقدير الاستواء فلا تجب الجمعة علي العالية وتجب علي المنخفضة (والثاني) عكسه اعتبارا بنفس السماع وبه قال الشيخ أبو حامد والبندنجي أما إذا سمع أهل القرية الناقصون عن

أربعين النداء من بلدين فايهما حضوره جاز  
والاولي حضور أكثرهما جماعة والله أعلم \*  
(فرع) في مذاهب العلماء فيمن تجب عليه  
الجمعة إذا كان خارج البلد ونقص عددهم عن  
أربعين \* قد ذكرنا أن مذهبنا وجوبها علي من بلغه  
نداء البلد دون غيره وبه قال ابن عمرو بن العاص  
وسعيد بن المسيب واحمد واسحق قال ابن المنذر  
وقال ابن عمر بن الخطاب وأنس وابو هريرة  
ومعاوية والحسن ونافع مولي بن عمر وعكرمة  
وعطاء والحكم والاوزاعي وأبو ثور تجب على من  
يمكنه إذا فعلها ان يرجع الي أهله فيبيت فيهم  
وقال الزهري تجب علي من بينه وبين البلد ستة  
أميال وقال مالك والليث ثلاثة اميال وقال محمد  
بن المنذر وربيعه اربعة اميال وهى رواية عن  
الزهري وقال أبو حنيفة وسائر أهل الرأي لا تجب  
علي من هو خارج البلد سواء سمع النداء ام لا  
وحكي الشيخ أبو حامد عن عطاء انها تجب علي  
من هو على عشرة اميال \* واحتج لابي حنيفة  
بحديث عن النبي صلي الله عليه وسلم انه قال " لا  
لا جمعة ولا تشريق الا في مصر " واحتج لابن عمر  
وموافقيه بحديث ابي هريرة قال قال رسول الله  
صلي الله عليه وسلم " الجمعة علي من أواه  
الليل إلى أهله " دليلنا حديث ابن عمرو بن العاص  
المذكور في الكتاب (واما حديث) " لا جمعة ولا  
تشريق الا في مصر " (فجوابه) من وجهين  
(احدهما) انه ضعف جدا (والثانى) لو صح لكان  
معناه لا تصح الا في مصر واما حديث ابي هريرة  
فضعيف جدا وممن ضعفه الترمذي والبيهقي  
وفى اسناده رجل منكر الحديث وآخر مجهول قال  
الترمذي ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلي  
الله عليه وسلم شئ \* \* قال المصنف رحمه الله \*

---

(ولا تجب علي خائف علي نفسه أو ماله لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلي الله عليه وسلم قال " من سمع النداء فلم يجبه فلا صلاة له الا من عذر قالوا يا رسول الله وما العذر قال خوف أو مرض " ولا تجب علي من في طريقه الي المسجد مطر تبطل به ثيابه لانه يتأذى بالقصد ولا تجب علي من له مريض يخاف ضياعه لان حق المسلم أكد من فرض الجمعة ولا يجب علي من له قريب أو صهر أو ذوود يخاف موته لما روى " انه استصرخ علي سعيد بن زيد وابن عمر يسعي الي الجمعة فترك الجمعة ومضى إليه " وذلك لما بينهما من القرابة فانه ابن عمه ولانه يلحقه بفوات ذلك من الالم اكثر مما يلحقه من مرض أو اخذ مال) \* (الشرح) حديث ابن عباس صحيح رواه أبو داود وسبق بيانه في باب صلاة الجماعة وحديث الاستصراخ على سعيد بن زيد رواه البخاري في صحيحه في الباب الثاني في فضل من شهد بدرا وقوله فانه ابن عمه يعنى مجازا فانه سعيد بن زيد بن عمر بن نفييل وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب ابن نفييل وقوله استصرخ هو من الصراخ وهو الصوت يقال صرخ يصرخ - بضم الراء - في المضارع وقوله ذوود هو - بضم الواو - أي صديق وقوله يخاف ضياعة بفتح الضاد \* اما الاحكام فقال اصحابنا كل عذر سقطت به الجماعة في غير الجمعة سقطت به الجمعة الا الريح في الليل لعدم تصويره وفي الوجل ثلاثة اوجه عند الخراسانيين (الصحيح) عنهم وبه قطع العراقيون وجماعات من الخراسانيين انه عذر في الجمعة والجماعة (والثاني) ليس بعذر فيهما (والثالث) هو عذر في الجماعة دون الجمعة حكاه الرافي عن حكاية ابي

المكارم صاحب العدة قال وبه أفتي أئمة  
طبرستان وهذا غريب ضعيف وقد ثبت في  
الصحيحين عن ابن عباس " انه قال لمؤذنه في  
يوم جمعة يوم ردغ أي طين وزلق لا تقل حي على  
الصلاة قل الصلاة في الرجال وكانهم أنكروا ذلك  
فقال فعل هذا من هو خير منى يعني رسول الله  
صلي الله عليه وسلم أن الجمعة عزيمة وأنى  
كرهت أن أخرجكم تمشون في الطين والدحض  
وفى رواية قال ذلك في يوم مطر وهذه الرواية لا  
تقدح في الاحتجاج به لانه ليس فيه ان المطر كان  
موجودا فلم يعلل سقوط الجمعة إلا بالطين والله  
أعلم \* فهذا الذى ذكرته من الضابط هو الذى  
ذكره الاصحاب ويدخل في هذا الصور التى ذكرها  
المصنف وغيرها مما سبق بيانه في باب صلاة  
الجماعة ولو قال المصنف

[ 490 ]

عبارة الاصحاب لكان أحسن وأخصر وأعم: أما  
التمريض فقال أصحابنا إن كان للمريض متعهد  
يقوم بمصالحه وحاجته نظر ان ذا قرابة زوجة أو  
مملوكا أو صهرا أو صديقا ونحوهم فان كان  
مشرفا على الموت أو غير مشرف لكن يستأنس  
بهذا الشخص حضره وسقطت عنه الجمعة بلا  
خلاف وإن لم يكن مشرفا ولا يستأنس به لم  
تسقط عنه على المذهب وفيه وجه حكاه الشيخ  
أبو حامد في تعليقه عن أبي علي بن أبي هريرة  
وحكاه أيضا الرافعي انها تسقط لان القلب متعلق  
به ولا يتقاصر عن عذر المطر وان كان أجنبيا ليس  
له حق بوجه من الامور السابقة لم تسقط الجمعة  
عن المتخلف عنده بلا خلاف هذا كله إذا كان له  
متعهد فان لم يكن متعهدا قال امام الحرمين

وغيره إن خاف هلاكه إن غاب عنه فهو عذر يسقط الجمعة سواء كان قريبا أو أجنبيا قالوا لان ؟ ؟ ؟ المسلم من الهلاك فرض كفاية وان كان يلحقه بغيته ضرر ظاهر لا يبلغ دفعه مبلغ فروض الكفاية ففيه ثلاثة أوجه (أصحها) انه عذر أيضا (والثاني) لا (والثالث) عذر في القريب ونحوه دون الأجنبي ولو كان له متعهد لا يتفرغ لخدمته لاشتغاله بشراء الادوية ونحوه فهو كمن لا متعهد له لفوات مقصود المتعهد \* \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* (ومن لا جمعة عليه لا تجب عليه وان حضر الجامع الا المريض ومن في طريقه مطر لانه انما لم تجب عليهما للمشقة وقد زالت بالحضور) \* (الشرح) هذا الذي قاله المصنف ناقص يرد عليه الاعمى الذي لا يجد قائدا وغيره ممن سنذكره ان شاء الله تعالى: قال أصحابنا إذا حضر النساء والصبيان والعبيد والمسافرون الجامع فلهم الانصراف ويصلون الظهر وخرج ابن القاص وجها في العبد انه إذا حضر لزمته الجمعة قال امام الحرمين هذا الوجه غلط باتفاق الاصحاب وأما الاعمى الذي لا يجد قائدا فإذا حضر لزمته ولا خلاف لزوال المشقة وأما المريض فأطلق المصنف والاكثرون انه لا يجوز له الانصراف بل إذا حضر لزمته الجمعة وان كان بعد دخول الوقت وقبل إقامة الصلاة ونيتها فان لم تلحقه زيادة مشقة بانتظارها لزمته وإن لحقته لم تلزمه بل له الانصراف وهذا التفصيل حسن

[ 491 ]

واستحسنه الرافعي فقال لا يبعد حمل كلام الاصحاب عليه قال وألحقوا بالمرض الاعذار الملحقة به وقالوا إذا حضروا لزمتهم الجمعة قال

ولا يبعد أن يكونوا علي التفصيل أيضا إن لم يزد  
ضرر المعذور بالصبر إلي فراغ الجمعة لزمته وان  
زاد فله الانصراف ويصلي الظهر في منزله هذا  
كله إذا لم يشرعوا في صلاة الجمعة فان أحرم بها  
الذين لا تلزمهم ثم أرادوا قطعها قال في البيان  
لا يجوز ذلك للمريض والمسافر وفي جوازه للعبد  
والمرأة وجهان حكاهما الصيمري ولم يصح  
أحدهما والصحيح انه يحرم عليهما قطعها لانها  
انعدت عن فرضهما فتعين اتمامها وقد سبق في  
باب التيمم ومواقبت الصلاة وغيرهما إن من دخل  
في الفريضة في أول وقتها حرم عليه قطعها نص  
عليه الشافعي في الام واتفق عليه الاصحاب الا  
احتمالا لامام الحرمين \* قال المصنف رحمه الله  
تعالى \* (وان اتفق يوم عيد ويوم جمعة فحضر  
أهل السواد فصلوا العيد جاز ان ينصرفوا ويتركوا  
الجمعة لما روى عن عثمان رضي الله عنه انه قال  
في خطبته " ايها الناس قد اجتمع عيدان في  
يومكم فمن أراد من اهل العالية ان يصلي معنا  
الجمعة فليصل ومن اراد ان ينصرف فلينصرف "  
ولم ينكر عليه احد ولانهم إذا قعدوا في البلد لم  
يتهيؤوا بالعيد فان خرجوا ثم رجعوا للجمعة كان  
عليهم في ذلك مشقة والجمعة تسقط بالمشقة  
ومن اصحابنا من قال تجب عليهم الجمعة لان من  
لزمته الجمعة في غير يوم العيد وجبت عليه في  
يوم العيد كأهل البلد والمنصوص في الام هو  
الاول) \* (الشرح) هذا الاثر عن عثمان رضي الله  
عنه رواه البخاري في صحيحه والعالية بالعين  
المهملة هي قرية بالمدينة من جهة الشرق واهل  
السواد هم اهل القرى والمراد هنا اهل القرى  
الذين يبلغهم النداء ويلزمهم حضور الجمعة في  
البلد في غير العيد وينكر علي المصنف قوله روى  
عن عثمان بصيغة التمريض مع انه حديث صحيح  
وقد سبق التنبيه على نظائره وقوله يتها مهموز

\* اما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب إذا اتفق يوم جمعة يوم عيد وحضر اهل القرى الذين تلزمهم الجمعة لبلوغ نداء البلد فصلوا العيد لم تسقط الجمعة بلا خلاف عن اهل البلد وفي اهل القرى وجهان الصحيح المنصوص للشافعي في الام والقديم انها تسقط (والثاني) لا تسقط ودليلها في الكتاب وأجاب هذا الثاني عن قول عثمان ونص الشافعي فحملهما علي من لا يبلغه النداء (فان قيل) هذا التأويل باطل لان من لا يبلغه النداء لا جمعة

[ 492 ]

عليه في غير يوم العيد ففيه أولي فلا فائدة في هذا القول له (فالجواب) ان هؤلاء إذا حضروا البلد يوم الجمعة غير يوم العيد يكره لهم الخروج قبل ان يصلوا الجمعة صرح بهذا كله المحاملي والشيخ أبو حامد في التجريد وغيرهما من الاصحاب قالوا فإذا كان يوم عيد زالت تلك الكراهة فبين عثمان والشافعي زوالها والمذهب ما سبق وهو سقوطها عن اهل القرى الذين يبلغهم النداء \* (فرع) في مذاهب العلماء في ذلك \* قد ذكرنا ان مذهبنا وجوب الجمعة علي اهل البلد وسقوطها عن اهل القرى وبه قال عثمان ابن عفان وعمر بن عبد العزيز وجمهور العلماء وقال عطاء بن ابي رباح إذا صلوا العيد لم تجب بعده في هذا اليوم صلاة الجمعة ولا الظهر ولا غيرهما إلا العصر لا علي اهل القرى ولا اهل البلد قال ابن المنذر وروينا نحوه عن علي بن أبي طالب وابن الزبير رضي الله عنهم \* وقال أحمد تسقط الجمعة عن اهل القرى وأهل البلد ولكن يجب الظهر \* وقال أبو حنيفة لا تسقط الجمعة عن

أهل البلد ولا أهل القرى \* واحتج الذين أسقطوا الجمعة عن الجميع بحديث زيد بن أرقم وقال " شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم عيدين اجتماعا فصلي العيد ثم رخص في الجمعة وقال من شاء ان يصلى فليصل " رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه باسناد جيد ولم يضعفه أبو داود وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال " قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء اخر امر الجمعة وأنا مجتمعون " رواه أبو داود وابن ماجه باسناد ضعيف واحتج لابي حنيفة بأن الاصل الوجوب واحتج عطاء بما رواه هو قال " اجتمع يوم جمعة ويوم عيد علي عهد ابن الزبير فقال عيدان اجتماعا فجمعهما جميعا فصلاهما ركعتين بكره لم يزد عليهما حتى صلي العصر " رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط مسلم وعن عطاء قال صلي " ابن الزبير في يوم عيد يوم جمعة أول النهار ثم رحنا إلي الجمعة فلم يخرج الينا فصلينا وحدانا وكان ابن عباس بالطائف فلما قدم ذكرنا ذلك له فقال أصحاب السنة " رواه أبو داود باسناد حسن أو صحيح علي شرط مسلم \* واحتج أصحابنا بحديث عثمان وتأولوا الباقي علي أهل القرى لكن قول ابن عباس من السنة مرفوع وتأويله أضعف \* \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* (ومن لا جمعة عليه مخير بين الظهر والجمعة فان صلي الجمعة أجزاءه عن الظهر لان الجمعة انما سقطت عنه لعذر فإذا حمل علي نفسه وفعل أجزاءه كالمرريض إذا حمل علي نفسه فصلى من قيام وان أراد أن يصلي الظهر جاز لانه فرضه غير أن المستحب ان لا يصلي حتى يعلم ان الجمعة قد فاتت لانه

---

ربما زال العذر فيصلي الجمعة فان صلى في أول الوقت ثم زال عذره والوقت باق لم تجب عليه الجمعة وقال ابن الحداد إذا صلى الصبي الظهر ثم بلغ والوقت باق لزمه الجمعة وان صلى غيره من المعذورين لم تلزمه الجمعة لان ما صلى الصبي ليس بفرض وما صلى غيره فرض والمذهب الاول لان الشافعي نص علي أن الصبي إذا صلى في غير يوم الجمعة الظهر ثم بلغ والوقت باق لم تجب عليه اعادة الظهر فكذلك الجمعة فان صلى المعذور الظهر ثم صلى الجمعة سقط الفرض بالظهر وكانت الجمعة نافلة وحكى أبو إسحق المروزي انه قال في القديم يحتسب الله له بأيهما شاء والصحيح هو الاول وان آخر المعذور الصلاة حتى فاتت الجمعة صلى الظهر في الجماعة قال الشافعي واحب إخفاء الجماعة لئلا يتهموا في الدين قال اصحابنا إن كان عذرهم ظاهرا لم يكره إظهار الجماعة لانهم لا يتهمون مع ظهور العذر) \* (الشرح) قال اصحابنا المعذور في ترك الجمعة ضربان (أحدهما) من يتوقع زوال عذره ووجوب الجمعة عليه كالعبد والمريض والمسافر ونحوهم فلهم أن يصلوا الظهر قبل الجمعة لكن الافضل تأخيرها إلي اليأس من الجمعة لاحتمال تمكنه منها ويحصل اليأس برفع الامام رأسه من ركوع الثانية هذا هو الصحيح المشهور وحكى امام الحرمين وغيره وجها انه يراعي تصور الادراك في حق كل واحد فإذا كان منزله بعيدا فانتهى الوقت الذي بحيث لو ذهب لم يدرك الجمعة حصل الفوات في حقه (الضرب الثاني) من لا يرجو زوال عذره كالمرأة والزمن ففيه وجهان (أصحهما) وبه قطع الماوردي والدارمي والخراسانيون وهو ظاهر تعليل

المصنف انه يستحب لهم تعجيل الظهر في أول الوقت محافظة على فضيلة أول الوقت (والثاني) يستحب تأخيرها حتى تفوت الجمعة كالضرب الأول لانهم قد ينشطون للجمعة ولان الجمعة صلاة الكاملين فاستحب كونها المتقدمة ولو قيل بالتفصيل لكان حسنا وهو انه ان كان هذا الشخص جازما بأنه لا يحضر الجمعة وان تمكن استحب تقديم الظهر وان لو تمكن أو نشط حضرها استحب التأخير والله أعلم \* قال الشافعي والاصحاب ويستحب

---

[ 494 ]

للمعذورين الجماعة في ظهرهم وحكي (1) والرافعي انه لا يستحب لهم الجماعة لان الجماعة المشروعة هذا الوقت الجمعة وبهذا قال الحسن بن صالح وأبو حنيفة والثوري والمذهب الأول كما لو كانوا في غير البلد فان الجماعة تستحب في ظهرهم بالاجماع فعلي هذا قال الشافعي استحب لهم إخفاء الجماعة لئلا يتهموا في الدين وينسبون إلى ترك الجماعة تهاونا قال جمهور الاصحاب هذا إذا كان عذرهم خفيا فان كان ظاهرا لم يستحب الاخفاء لانهم لا يتهمون حينئذ ومنهم من قال يستحب الاخفاء مطلقا عملا بظاهر نصه لانه قد لا يفطن للعذر الظاهر وقد يتهم صاحبه مع العلم بعذره

---

[ 495 ]

لاقتصاره على الظهر مع انه مندوب الي الجمعة وممن حكى هذا الوجه الرافعي وإذا كان العذر

خفيا فعبارة الشافعي أحب اخفاء الجماعة كما  
حكاه المصنف وكذا اقتصر عليها كثيرون وقال  
المتولي يكره اخفاء الجماعة وفي كلام المصنف  
اشارة إليه بقوله ان كان عذرهم ظاهرا لم يكره  
اظهار الجماعة قال أصحابنا وإذا صلى المعذور  
الظهر ثم زال عذره وتمكن من الجمعة أجزاءه  
ظهره ولا تلزمه الجمعة بالاتفاق الا الصبي على  
قول ابن الحداد وهو ضعيف باتفاق الاصحاب كما  
ضعفه المصنف ولا الخنثى المشكل إذا زال  
اشكاله فيلزمه بلا خلاف لانا تبينا أنها كانت واجبة  
عليه وهو الآن متمكن وهذا يرد على المصنف  
ويجاب عنه بأنه أراد صحاب الاعذار الذين ذكرهم  
هو ولم يذكر الخنثى أما إذا زال العذر في أثناء  
الظهر ففيه طريقان قال القفال وامام الحرمين  
هو كروية الماء في أثناء صلاة المسافر بالتيمم  
وهذا يقتضى خلافا في بطلان ظهره كالخلاف  
هناك ويقتضى خلافا في استحباب قطعها  
والاكتفاء فيها وذكر الشيخ أبو محمد في بطلان  
هذه الظهر وجهين والمذهب أنها لا تبطل  
لاتصالها بالمقصود وقياسا على المكفر بالصوم  
إذا وجد الرقبة في أثناءه أو وجد المتمتع الهدى  
في أثناء الصوم أو تمكن من تزويج أمة من نكاح  
حرة ونظائره وهذا الخلاف تفرع على إبطال  
ظهر غير المعذور إذا قدمها على الجمعة أما إذا  
لم تبطل تلك فهذه أولى قال أصحابنا ويستحب  
للمعذور حضور الجمعة وإن صلى الظهر لأنها  
أكمل فلو صلى الظهر ثم صلى الجمعة فقولان  
حكماهما المصنف والاصحاب (الصحيح) المشهور  
الجديد أن فرضه الظهر وتقع الجمعة نافلة له كما  
تقع للصبي نافلة (والثانى) وهو القديم يحتسب  
الله تعالى بأيتهما شاء وتظهر فائدة الخلاف في  
انه يجمع بينهما بتيمم واحد ام لا وقد سبق نحوه  
في باب التيمم ودليل هذه المسائل تفهم مما

ذكره المصنف مع ما أشرت إليه \* (فرع) ذكرنا ان  
المعدورين كالعبد والمرأة والمسافر وغيرهم  
فرضهم الظهر فان صلوا صحت وإن تركوا  
الظهر وصلوا الجمعة أجزأتهم بالاجماع نقل  
الاجماع فيه ابن المنذر وإمام الحرمين وغيرهما  
(فان)

[ 496 ]

قيل) إذا كان فرضهم الظهر اربعا فكيف سقط  
الفرض عنهم بركعتي الجمعة (فجوابه) أن  
الجمعة وان كانت ركعتين فهي أكمل من الظهر  
بلا شك ولهذا وجبت على أهل الكمال وإنما  
سقطت عن المعدور تخفيفا فإذا تكلفها فقد  
أحسن فأجزأه كما ذكره المصنف في المريض إذا  
تكلف القيام والمتوضئ إذا ترك مسح الخف  
فغسل رجليه وشبهه وهذا كله بعد ثبوت الاجماع \*  
(فرع) إذا أرادت المرأة حضور الجمعة فهو  
كحضورها لسائر الصلوات وقد ذكره المصنف في  
أول باب صلاة الجماعة وشرحناه هناك وحاصله  
أنها إن كانت شابة أو عجوزا تشتهي كره حضورها  
وإلا فلا وهكذا صرح به هنا المتولي وغيره \* \*  
قال المصنف رحمه الله \* (وأما من تجب عليه  
الجمعة ولا يجوز أن يصلي الظهر قبل فوات  
الجمعة فانه مخاطب بالسعي إلي الجمعة فان  
صلي الظهر قبل صلاة الامام ففيه قولان قال  
في القديم يجزئه لان الفرض هو الظهر لانه لو  
كان الفرض الجمعة لوجب قضاؤها كسائر  
الصلوات وقال في الجديد لا تجزئه ويلزمه إعادتها  
وهو الصحيح لان الفرض هو الجمعة ولو كان  
الفرض الظهر والجمعة بدل عنه لما أثم بترك  
الجمعة الي الظهر كما لا يآثم بترك الصوم إلى

العتق في الكفارة وقال أبو إسحق ان اتفق اهل بلد علي فعل الظهر أثموا بترك الجمعة إلا أنه يجزيهم لان كل واحد منهم لا تنعقد به الجمعة والصحيح أنه لا يجزئهم لانهم صلوا الظهر وفرض الجمعة متوجه عليهم) \* (الشرح) قال اصحابنا من لزمته الجمعة لا يجوز ان يصلى الظهر قبل فوات الجمعة بلا خلاف لانه مخاطب بالجمعة فان صلى الظهر قبل فوات الجمعة فقولان مشهوران (الجديد) بطلانها (والقديم) صحتها وذكر المصنف دليلهما واتفق الاصحاب علي أن الصحيح بطلانها قال الاصحاب هما مبنيان علي أن الفرض الاصيل يوم الجمعة ماذا فالجديد يقول الجمعة والقديم الظهر والجمعة بدل وهذا باطل إذ لو كانت بدلا لجاز الاعراض عنها والاقتصار علي الاصل واتفقوا انه لا يجوز ترك الجمعة وإنما القولان في أنه إذا عصى بفعل الظهر هل يحكم بصحتها قال أبو إسحق المروزي القولان فيما إذا ترك أحاد أهل البلد الجمعة وصلوا الظهر أما إذا تركها جميع أهل البلد وصلوا الظهر فيأثمون ويصح ظهرهم على القولين وقال جمهور الاصحاب لا فرق بين ترك الجميع والأحاد ففي الجديد لا يصح ظهرهم في الحالين لانهم صلوها وفرض الجمعة متوجه عليهم وهذا هو الصحيح

[ 497 ]

عند جميع المصنفين كما صححه المصنف (فان قلنا) بالجديد في أصل المسألة ففرض الجمعة باق ويجب عليه حضورها فان حضرها وصلها فذاك وان فاتته لزمه قضاء الظهر وهل تكون صلاته الاولي باطلة ام يتبين وقوعها نقلا فيه القولان السابقان في نظائرها كمن صلى الظهر

قبل الزوال فقد سبقت جملة من نظائرها في أول باب صفة الصلاة (وان قلنا) بالقديم فهل يسقط عنه الخطاب بالجمعة فيه طريقان (أحدهما) وبه قطع إمام الحرمين والغزالي فيه قولان (والثاني) وهو الصحيح وبه قطع الاكثرون لا يسقط بل يبقى الخطاب بوجوب الجمعة ما دامت ممكنة وإنما معنى صحة الظهر الاعتداد بها حتى لو فاتت الجمعة أجزأته الظهر وسواء قلنا يسقط أم لا فإذا صلي الجمعة ففي الغرض منهما طريقان (أحدهما) الغرض أحدهما مبهمة ويحتسب الله تعالى بما شاء (وأصحهما) وأشهرهما فيه أربعة أقوال (أصحها) الغرض الظهر (والثاني) الجمعة (والثالث) كلاهما وهو قوي (والرابع) إحداهما مبهمة هذا كله إذا صلي الظهر قبل رفع الامام رأسه من ركوع الثانية فلو صلاها بعد رفع رأسه من ركوع الثانية وقبل سلامه فطريقان حكاهما صاحبنا الشامل والمستظهري (أحدهما) صحتها قطعاً لان الجمعة فاتت (وأصحهما) طرد القولين الجديد والقديم قالا وهو ظاهر نص الشافعي لأنها لا يتحقق فواتها الا بسلام الامام لاحتمال عارض بعدها فيجب استئنافها ولو اتفق أهل البلد علي ترك الجمعة وصلوا الظهر فالقوات في حقهم إنما يتحقق بخروج الوقت أو ضيقه بحيث لا يسع ركعتين والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في من لزمته الجمعة فصلي الظهر قبل فواتها \* ذكرنا أن الصحيح عندنا أنه لا تصح صلاته وبه قال الثوري ومالك وزفر واحمد واسحق وداود؛ وقال أبو حنيفة وصاحباة وأبو ثور يجزئه الظهر لكن قال أبو حنيفة تبطل الظهر بالسعي إلى الجمعة وقال صاحباة لا تبطل إلا بالاحرام بالجمعة وقال علي انه يلزمه السعي إلى الجمعة ما لم تفت \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ومن لزمه الجمعة وهو

يريد السفر فان كان يخاف فوت السفر جاز له  
ترك الجمعة لانه ينقطع

---

[ 498 ]

عن الصحبة فيتضرر وأن لم يخف الفوت لم يجز  
أن يسافر بعد الزوال لان الفرض قد توجه عليه  
فلا يجوز تفويته بالسفر وهل يجوز قبل الزوال  
فيه قولان (أحدهما) يجوز لانه لم تجب فلا يحرم  
التفويت كبيع المال قبل الحول (والثاني) لا يجوز  
وهو الاصح لانه وقت لوجوب التسبب بدليل أن  
من كان داره على بعد لزمه القصد قبل الزوال  
ووجوب التسبب كوجوب الفعل فإذا لم يجز  
السفر بعد وجوب الفعل لم يجز بعد وجوب  
(التسبب) \*

---

[ 499 ]

(الشرح) قال اصحابنا الاعذار المبيحة لترك  
الجمعة يبيح تركها سواء كانت قبل زوال الشمس  
أو حدثت بعده الا السفر ففيه صور (احداها) إذا  
سافر قبل الفجر جاز بلا خلاف بكل حال (الثانية)  
أن يسافر بعد الزوال فان كان يصلي الجمعة في  
طريقه بأن يكون في طريقه موضع يصلي فيه  
الجمعة ويعلم أنه يدركها فيه جاز له السفر وعليه  
ان يصليها فيه وهذا لا خلاف فيه وقد اهمله  
المصنف مع انه ذكره في التنبيه وذكره الاصحاب  
وان لم يكن في طريقه موضع يصلي فيه الجمعة  
فان كان عليه ضرر في تأخير السفر بأن تكون  
الرفقة الذين يجوز لهم السفر خارجين في الحال  
ويتضرر بالتخلف عنهم جاز السفر لما ذكره

المصنف هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونقل  
الرافعى أن الشيخ ابا حاتم القزويني حكى فيه  
وجهين والصواب الجزم بالجواز (الثالثة) ان  
يسافر بين الزوال وطلوع الفجر فحيث جوزناه  
بعد الزوال فهنا اولي والا فقولان مشهوران ذكر  
المصنف دليلهما (اصحهما) عند المصنف  
والاصحاب لا يجوز وهو نصه في اكثر كتبه الجديدة  
(والثاني) يجوز نص عليه في القديم وحرمله  
واختلفوا في محلها واتفقوا على جريانها في  
السفر المباح الذي طرفاه كالتجارة فاما الطاعة  
واجبة كانت أم مستحبة فقطع العراقيون بجريان  
القولين في سفرها وقطع القاضي حسين  
والبغوى وغيرهما من الخراسانيين بجوازه  
وخصوا القولين بالمباح وقال المتولي في  
الطاعة طريقان (المذهب) الجواز (والثاني)  
قولان وحيث حرمتنا السفر فسافر لا يجوز له  
الترخص ما لم تفت الجمعة ثم حيث بلغ وقت  
فواتها يكون ابتداء سفره ذكره القاضي حسين  
والبغوى \* (فرع) في مذاهب العلماء في السفر  
يوم الجمعة وليلتها \* اما ليلتها قبل طلوع الفجر  
فيجوز عندنا وعند العلماء كافة الا ما حكاه  
العبدري عن ابراهيم النخعي انه قال لا يسافر بعد  
دخول العشاء من يوم الخميس حتى يصلي الجمعة  
وهذا مذهب باطل لا اصل له واما السفر يوم  
الجمعة بعد الزوال إذا لم يخف فوت الرفقة ولم  
يصل الجمعة في طريقه فلا يجوز عندنا وبه قال  
مالك واحمد وداود وحكاه ابن المنذر عن ابن  
عمرو وعائشة وابن المسيب ومجاهد وقال أبو  
حنيفة يجوز واما السفر بين الفجر والزوال فقد  
ذكرنا ان الاصح عندنا تحريمه وبه قال ابن عمر  
وعائشة والنخعي وجوزه عمر بن الخطاب والزبير  
بن العوام وابو عبيدة والحسن وابن سيرين  
ومالك وابن المنذر \* واحتج لهم بحديث ابن

رواحة رضى الله عنه وهو حديث ضعيف جدا وليس في المسألة حديث صحيح \* \* قال المصنف رحمه الله \* (واما البيع فان كان قبل الزوال لم يكره وان كان بعده وقبل ظهور الامام كرهه فان ظهر الامام واذن المؤذن حرم لقوله تعالى (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله وذروا البيع) فان تباع رجلان احدهما من اهل فرض الجمعة والآخر ليس من اهل فرضها اثما جميعا لان احدهما توجه عليه الفرض فاشتغل عنه والآخر شغله عنه ولا يبطل البيع لان النهي لا يختص بالعقد فلم يمنع صحته كالصلاة في ارض مغصوبة) \* (الشرح) فيه مسائل (إحداها) قال الشافعي في الام والاصحاب إذا تباع رجلان ليسا من اهل فرض الجمعة لم يحرم بحال ولم يكره (الثانية) إذا تباع رجلان من أهل فرضها أو احدهما من أهل فرضها فان كان قبل الزوال لم يكره وإن كان بعده وقبل ظهور الامام أو قبل جلوسه علي المنبر وقبل شروع المؤذن في الاذان بين يدي الخطيب كرهه كراهة تنزيه وإن كان بعد جلوسه علي المنبر وشروع المؤذن في الاذان حرم البيع علي المتابعين جميعا سواء كان من أهل الفرض أو أحدهما ولا يبطل البيع ودليل الجميع في الكتاب وقال البندنجي وصاحب العدة إذا كان أحدهما من أهل الفرض دون الآخر حرم علي صاحب الفرض وكره للآخر ولا يحرم وهذا شاذ باطل والصواب الجزم بالتحريم عليهما نص عليه الشافعي في الام واتفق الاصحاب عليه ودليله في الكتاب قال أصحابنا ويحصل التحريم بمجرد شروع المؤذن في الاذان لظاهر الآية

الكريمة فان أذن قبل جلوسه علي المنبر كره البيع ولم يحرم نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب ونقله ابن الصباغ عن النص وصرح به أيضا المتولي وآخرون وحيث حرمتنا البيع فهو في حق من جلس له في غير المسجد أما إذا سمع النداء فقام في الحال قاصدا الجمعة فتبايع في طريقه وهو يمشي ولم يقف أو قعد في الجامع فباع فلا يحرم لكنه يكره صرح به المتولي وغيره وهو ظاهر لان المقصود أن لا يتأخر عن السعي الي الجمعة (الثالثة) حيث حرمتنا البيع حرمت عليه العقود والصنائع وكل ما فيه تشاغل عن السعي الي الجمعة وهذا متفق عليه وممن صرح به الشيخ في تهذيبه ولا يزال التحريم حتي يفرغوا من الجمعة

[ 501 ]

(فرع) في مذاهب العلماء إذا تبايعا بيعا محرما بعد النداء \* مذهبنا صحته وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وقال احمد وداود في رواية عنه لا يصح \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ولا تصح الجمعة إلا في أبنية يستوطنها من تنعقد بهم الجمعة من بلد أو قرية لانه لم تقم الجمعة في عهد رسول الله صلي الله عليه وسلم ولا في أيام الخلفاء الا في بلد أو قرية ولم ينقل أنها أقيمت في بدو فان خرج أهل البلد إلي خارج البلد فصلوا الجمعة لم يجز لانه ليس بوطن فلم تصح فيه الجمعة كالبدو وإن انهدم البلد فاقام أهله علي عمارته فحضرت الجمعة لزمهم إقامتها لانهم في موضع الاستيطان) \* (الشرح) قال أصحابنا يشترط لصحة الجمعة أن تقام في أبنية مجتمعة يستوطنها شتاء وصيفا من تنعقد بهم الجمعة

قال الشافعي والاصحاب سواء كان البناء من  
احجار أو أخشاب أو طين أو قصب أو سعف أو  
غيرها وسواء فيه البلاد الكبار ذوات الاسواق  
والقرى الصغار والاسراب المتخذة وطننا فان  
كانت الابنية متفرقة لم تصح الجمعة فيها بلا  
خلاف لانها لا تعد قرية ويرجع في الاجتماع  
والتفرق الي العرف وقد أهمل المصنف اشتراط  
كونها مجتمعة مع أنه ذكره في التنبيه واتفقوا  
عليه وأما أهل الخيام فان كانوا ينتقلون من  
موضعهم شتاء أو صيفا لم تصح الجمعة فيها بلا  
خلاف وإن كانوا دائمين فيها شتاء وصيفا وهي  
مجتمعة بعضها إلى بعض فقولان حكاهما القاضي  
أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ والمتولي  
وصاحب العدة والشاشي وآخرون (أصحهما)  
باتفاق الاصحاب لا تجب عليهم الجمعة ولا تصح  
منهم وبه قطع الاكثرون وبه قال مالك وأبو  
حنيفة (والثاني) تجب عليهم وتصح منهم نص  
عليه في البويطي والله أعلم \* قال أصحابنا ولا  
يشترط إقامتها في مسجد ولكن تجوز في ساحة  
مكشوفة بشرط أن تكون داخلية في القرية أو  
البلدة معدودة من خطتها فلو صلوها خارج البلد  
لم تصح بلا خلاف سواء كان بقرب البلدة أو بعيدا  
منه وسواء صلوها في كن أم ساحة ودليله ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال " صلوا كما  
رأيتموني أصلي " ولم يصل هكذا ولو انهدمت  
أبنية القرية أو البلدة فاقام أهلها علي عمارتها  
لزمتهم الجمعة فيها سواء كانوا في سقائف  
ومظال أم لا لانه

محل الاستيطان نص عليه الشافعي والاصحاب  
واتفق عليه الاصحاب قال القاضي أبو الطيب ولا  
يتصور انعقاد الجمعة عند الشافعي في غير بناء  
إلا في هذه المسألة \* \* قال المصنف رحمه الله \*  
(ولا تصح الجمعة الا بأربعين نفسا لما روى جابر  
رضي الله عنه قال " مضت السنة أن في كل ثلاثة  
اماما وفي كل أربعين فما فوق ذلك جمعة  
وأضحى وفطرا " ومن شرط العدد أن يكونوا  
رجالا أحرارا مقيمين في الموضع فاما النساء  
والعبيد والمسافرون فلا تنعقد بهم الجمعة لانه لا  
تجب عليهم الجمعة فلا تنعقد بهم كالصبيان وهل  
تنعقد بمقيمين غير مستوطنين فيه وجهان قال  
أبو علي بن ابي هريرة تنعقد بهم لانه تلزمهم  
الجمعة فانعقدت بهم كالمستوطنين وقال أبو  
إسحق لا تنعقد لان النبي صلى الله عليه وسلم "  
خرج إلي عرفات ومعه أهل مكة وهم في ذلك  
الموضع مقيمون غير مستوطنين " فلو انعقدت  
بهم الجمعة لاقامها) \* (الشرح) حديث جابر  
ضعيف رواه البيهقي وغيره باسناد ضعيف  
وضعفه قال البيهقي هو حديث لا يحتج بمثله  
وقول المصنف أن يكونوا رجالا يعنى بالغين عقلاء  
واحتجاجة بان النبي صلى الله عليه وسلم لم  
يصل الجمعة بعرفات لا يصح لانها ليست محل  
استيطان بل هو فضاء لا ينافيه ولان الحاضرين  
هناك كلهم ليسوا مقيمون هناك والجمعة تسقط  
بالسفر القصير بالاتفاق وانما التعليل الصحيح انه  
ليس مستوطنا والاستيطان شرط هكذا نقل  
القاضي أبو الطيب أن ابا اسحق صاحب هذا الوجه  
علله بهذا \* اما حكم الفصل فلا تصح الجمعة إلا  
بأربعين رجلا بالغين عقلاء احرارا مستوطنين  
للقرية أو البلدة التي يصلي فيها الجمعة لا  
يظعنون عنها شتاء ولا صيفا الا سفر حاجة فان  
انتقلوا عنه شتاء وسكنوه صيفا أو عكسه فليسوا

مستوطنين ولا تنعقد بهم بالاتفاق وهذا الذى  
ذكرناه من اشتراط أربعين هو المعروف من  
مذهب الشافعي والمنصوص في كتبه وقطع به  
جمهور الاصحاب ومعناه اربعون بالامام فيكونون  
تسعة وثلاثين اماما ونقل ابن القاص في  
التلخيص قولا للشافعي قديما انها تنعقد بثلاثة  
امام ومأمومين هكذا حكاه عن الاصحاب والذى هو  
موجود في التلخيص ثلاثة مع الامام ثم ان هذا  
القول

[ 503 ]

الذى حكاه غريب انكره جمهور الاصحاب وغلطوه  
فيه قال القفال في شرحه التلخيص هذا القول  
غلط لم يذكره الشافعي قط ولا أعرفه وانما هو  
مذهب أبي حنيفة وقال الشيخ أبو علي السنجي  
في شرح التلخيص انكر عامة أصحابنا هذا القول  
وقالوا لا يعرف هذا للشافعي قال ومنهم من  
سلم نقله وحكى أصحابنا الخراسانيون وجها  
ضعيفا انه يشترط أن يكون الامام زائدا على  
الاربعين حكاه جماعة من العراقيين أيضا منهم  
صاحب الحاوى والدارمى والشاشى قال صاحب  
الحاوى هو قول ابى على بن أبى هريرة حكاه  
الرويانى قولا قديما وأما قول المصنف هل تنعقد  
بمقيمين غير مستوطنين فيه وجهان مشهوران  
(أصحهما) لا تنعقد اتفقوا على تصحيحه ممن  
صححه المحاملى وامام الحرمين والبعوى  
والمتولى وآخرون وسيأتى ان شاء الله تعالى في  
الفرع الاتي بيان محل الوجهين \* (فرع) قال  
أصحابنا الناس في الجمعة ستة اقسام (أحدهما)  
من تلزمه وتنعقد به وهو الذكر الحر البالغ العاقل  
المستوطن الذى لا عذر له (الثاني) من تنعقد به

ولا تلزمه وهو المريض والممرض ومن في طريقه مطر ونحوهم من المعذورين ولنا قول شاذ ضعيف جدا انها لا تنعقد بالمريض حكاه الرافعي (الثالث) من لا تلزمه ولا تنعقد به ولا تصح منه وهو المجنون والمغمي عليه وكذا المميز والعبد والمسافر والمرأة والخنثى (الخامس) من تلزمه ولا تصح منه وهو المرتد (السادس) من تلزمه وتصح منه وفي انعقادها به خلاف وهو المقيم غير المستوطن ففيه الوجهان المذكوران في الكتاب (اصحهما) لا تنعقد به ثم أطلق جماعة الوجهين في كل مقيم لا يترخص وصرح جماعة بأن الوجهين جاريان في المسافر الذي نوى اقامة اربعة ايام وهو ظاهر كلام المصنف وغيره قال الرافعي هما جاريان فيمن نوى اقامة يخرج بها عن كونه مسافرا قصيرة كانت أو طويلة وشد البغوي فقال الوجهان فيمن طال مقامه وفي عزمه الرجوع إلى وطنه كالمتفقه والتاجر قال فان نوى اقامة اربعة ايام يعني ونحوها من الاقامة القليلة لم تنعقد به وجها واحدا والمشهور طرد الخلاف في الجميع واما اهل الخيام والقرى الذين يبلغهم نداء البلد وينقصون عن اربعين فقطع البغوي بانها لا تنعقد بهم لانهم ليسوا مقيمين في بلد الجمعة بخلاف المقيم بنية الرجوع الي وطنه وطرد المتولي فيهم الوجهين والاول اظهر \* (فرع) في مذاهب العلماء في العدد الذي يشترط لانعقاد الجمعة \* قد ذكرنا أن مذهبنا اشتراط اربعين وبه قال عبيدالله بن عبد الله بن عتبة واحمد واسحق وهو رواية عن عمر بن عبد العزيز

وعنه رواية باشرطاً خمسين وقال ربيعة تنعقد  
باشئى عشر وقال أبو حنيفة والثوري والليث  
ومحمد تنعقد بأربعة أحدهم الامام وحكاه ابن  
المنذر عن الاوزاعي وأبى ثور واختاره وحكى  
غيره عن الاوزاعي وأبى يوسف انعقادها بثلاثة  
أحدهم الامام وقال الحسن بن صالح وداود تنعقد  
باشئين أحدهما الامام وهو معني ما حكاه ابن  
المنذر عن مكحول وقال مالك لا يشترط عدد  
معين بل يشترط جماعة تسكن بهم قرية ويقع  
بينهم البيع والشراء ولا يحصل بثلاثة وأربعة  
ونحوهم وحكى الدارمي عن الفاساني انها تنعقد  
بواحد منفرد والفاساني لا يعتد به في الاجماع  
وقد نقلوا الاجماع انه لا بد من عدد واختلفوا في  
قدره كما ذكرنا واحتج لربيعة بحديث جابر ان  
النبي صلي الله عليه وسلم " كان بخطب قائما  
يوم الجمعة فجاءت غير من الشام فانقتل الناس  
إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلا " واحتج  
للباقين بحديث عن ام عبد الله الدوسيه قالت "  
قال رسول الله صلي الله عليه وسلم الجمعة  
واجبة علي كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة "  
رواه الدارقطني وضعف طرقه كلها وبانهم  
جماعة فاشبه الاربعين \* واحتج لمن شرط  
خمسين بحديث ابى امامة ان النبي صلي الله  
عليه وسلم قال " في الخمسين جمعة وليس فيما  
دون ذلك " رواه الدارقطني باسناد فيه ضعيفان  
\* واحتج اصحابنا بحديث جابر المذكور في الكتاب  
ولكنه ضعيف كما سبق وبأحاديث بمعناه لكنها  
ضعيفة وأقرب ما يحتج به ما احتج به البيهقي  
والاصحاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن  
أبيه قال " أول من جمع بنا في المدينة سعد بن  
زرارة قبل مقدم النبي صلي الله عليه وسلم  
المدينة في نقيع الخضعات قلت كم كنتم قال  
أربعون رجلا " حديث حسن رواه أبو داود

والبيهقي وغيرهما بأسانيد صحيحة قال البيهقي وغيره وهو صحيح والنقيع هنا بالنون ذكره الخطابي والحازمي وغيرهما والخضعات - بفتح الخاء وكسر الضاد المعجمتين - قال الشيخ أبو حامد في تعليقه قال أحمد بن حنبل نقيع الخضعات قرية لبنى بياضة بقرب المدينة على ميل من منازل بنى سلمة قال أصحابنا وجه الدلالة منه أن يقال أجمعت الأمة علي اشتراط العدد والاصل الظهر فلا تصح الجمعة الا بعدد ثبت فيه التوقيف وقد ثبت جوازها بأربعين فلا يجوز بأقل منه إلا بدليل صريح وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " وصلوا كما رأيتموني أصلي " ولم تثبت صلاته لها بأقل من أربعين وأما حديث انفضاضهم فلم يبق

[ 505 ]

الا اثنا عشر وليس فيه انه ابتداء الصلاة باثني عشر بل يحتمل انهم عادوا هم أو غيرهم فحضروا أركان الخطبة والصلاة وجاء في روايات مسلم انفضوا في الخطبة وفي رواية للبخاري انفضوا في الصلاة وهي محمولة علي الخطبة جمعا بين الروايات ويكون المراد بالصلاة الخطبة لان منتظر الصلاة في صلاة وقد جاء في رواية للدارقطني والبيهقي انهم انفضوا فلم يبق الا أربعون رجلا والمشهور في الروايات اثني عشر \* (فرع) إذا كان في القرية أربعون من أهل الكمال صحت جمعتهم في قريتهم ولزمتهم سواء كان فيها سوق ونهر أم لا وبه قال مالك وأحمد واسحق وجمهور العلماء وحكاه الشيخ أبو حامد عن عمر وابنه وابن عباس رضى الله عنهم \* وقال أبو حنيفة والثوري لا تصح الجمعة الا في مصر جامع

وحكى ابن المنذر نحوه عن علي بن أبي طالب  
والحسن البصري وابن سيرين والنخعي \* واحتج  
لهم بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم " لا  
جمعة ولا تشريق الا في مصر " واحتج أصحابنا  
بحديث ابن عباس قال " ان أول جمعة جمعت بعد  
جمعة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في مسجد عبد القيس بحواثا من البحرين " رواه  
البخاري وبحديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك  
المذكور في الفرع قبله وأما الحديث الذي احتجوا  
به فضعيف متفق علي ضعفه وهو موقوف على  
علي رضي الله عنه بأسناد ضعيف منقطع \*  
(فرع) لا تصح الجمعة عندنا إلا في أبنيه  
يستوطنها من تنعقد بهم الجمعة ولا تصح في  
الصحراء وبه قال مالك وآخرون \* وقال أبو حنيفة  
وأحمد يجوز اقامتها لاهل المصر في الصحراء  
كالعيد \* واحتج أصحابنا بما احتج به المصنف ان  
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يفعلوها  
في الصحراء مع تطاول الازمان وتكرر فعلها  
بخلاف العيد وقد قال صلى الله عليه وسلم "   
صلوا كما رأيتموني أصلي " \* (فرع) لا تنعقد  
الجمعة عندنا بالعيد ولا المسافرين وبه قال  
الجمهور \* وقال أبو حنيفة تنعقد \* \* قال  
المصنف رحمه الله \* (فان أحرمت بالعدد ثم انفضوا  
عنه ففيه ثلاثة أقوال (أحدها) ان نقص العدد عن  
أربعين لم تنعقد الجمعة لانه شرط في الجمعة  
فشرط في جميعها كالوقت (والثاني) إن بقي  
معه اثنان أتم الجمعة لانهم

[ 506 ]

يصيرون ثلاثة وذلك جمع مطلق فأشبهه الاربعين  
(والثالث) إن بقي معه واحد أتم الجمعة لان

الاثنين جماعة وخرج المزني قولين آخرين (أحدهما) ان بقى وحده جاز ان يتم الجمعة كما قال الشافعي في إمام احرم بالجمعة ثم أحدث انهم يتمون صلاتهم وحدانا ركعتين (والثاني) أنه ان كان صلي ركعة ثم انفضوا اتم الجمعة وان انفضوا قبل الركعة لم يتم الجمعة كما قال في المسبوق إذا ادرك مع الامام ركعة اتم الجمعة وإن لم يدرك ركعة اتم الظهر فمن اصحابنا من اثبت القولين وحكي في المسألة خمسة اقوال ومنهم من لم يثبتهما فقال إذا أحدث الامام يبنون على صلاتهم لان الاستخلاف لا يجوز على هذا القول فيبنون على صلاتهم على حكم الجماعة مع الامام وههنا ان الامام لا تتعلق صلاته بصلاة من خلفه واما المسبوق فانه يبنى على جمعة تمت بشروطها وههنا لم تتم جمعة فيبنى الامام عليها) \* (الشرح) الانفضاض التفرق والذهاب ومنه سميت الفضة وحاصل ما ذكره المصنف في انفضاضهم عن الامام في صلاة الجمعة طريقان (أحدهما) فيه ثلاثة أقوال وهي المنصوصة ولم يثبتوا المخرجين (وأصحهما) وأشهرهما فيه خمسة أقوال باثبات المخرجين وقد ذكر المصنف دلائلها (أصحها) باتفاق الاصحاب تبطل الجمعة لان العدد شرط فشرط في جميعها فعلي هذا لو أحرم الامام وتباطأ المقتدون ثم أحرموا فان تأخر إحرامهم عن ركوعه فلا جمعة لهم ولا له وإن لم يتأخر عن ركوعه قال القفال تصح الجمعة وقال الشيخ أبو محمد الجويني يشترط أن لا يطول الفصل بين إحرامه وإحرامهم وقال إمام الحرمين الشرط أن يتمكنوا من قراءة الفاتحة فان حصل ذلك لم يضر الفصل وصح الغزالي هذا (والقول الثاني) إن بقى إثنان مع الامام اتم الجمعة وإلا بطلت (والثالث) إن بقى معه واحد لم تبطل وهذه الثلاثة منصوصة إلا ولان في الجديد والاخير في

القديم وهل يشترط في الاثنين والواحد صفة الكمال المعتبر في الجمعة فيه وجهان حكاهما صاحب الحاوي (أصحهما) يشترط لانها صلاة جمعة (والثاني) لا يشترط حتى لو بقى معه صبيان أو عبدان أو امرأتان أو مسافران أو صبي وعبد أو صبي أو عبد أو امرأة إذا اعتبرنا واحدا كفى واتم الجمعة لان هذا القول يكتفى باسم الجميع أو الجماعة وهي حاصلة بها وقال إمام الحرمين الظاهر الاشتراط قال ولصاحب التقريب احتمال أنه لا يشترط قال وهذا مزيف لا يعتد به (والقول الرابع) المخرج لا تبطل وإن بقى وحده (والخامس) إن انفضوا

[ 507 ]

في الركعة الاولى بطلت الجمعة وإن انفضوا بعدها لم تبطل الجمعة بل يتمها الامام وحده وكذا من معه إن بقى معه أحد هذا حكم الانفضاض في نفس صلاة الجمعة \* واعلم أن الاربعين شرط لصحة الخطبتين فيشترط سماعهم الآن كما سنوضحه إن شاء الله تعالى فلو حضر العدد ثم انفضوا قبل افتتاح الخطبة لم يجز افتتاحها حتى يجتمع لها أربعون كاملون وإن انفضوا في أثناء الخطبة لم يعتد بالركن المفعول في غيبتهم بلا خلاف بخلاف الانفضاض في الصلاة فان فيه الاقوال الخمسة وفرق الاصحاب بأن كل واحد يصلي لنفسه فسومح بنقص العدد علي قول والخطيب لا يخطب لنفسه إنما الغرض إسماعهم فما جرى ولا مستمع لم يحصل فيه الغرض فلم تصح ثم إن عادوا قبل طول الفصل بنى علي خطبته وإن عادوا بعده فقولان مشهوران في كتب الخراسانيين قال ويعبر عنهما بان الموالة

في الخطبة واجبة أم لا الاصح أنها واجبة فيجب الاستئناف (والثاني) غير واجبة فيبني وبني جماعة منهم القولين علي أن الخطبتين بدل من الركعتين فيجب الاستئناف أم لا فلا يجب قالوا ولا فرق بين فوات الموالات لعذر وغيره فيما ذكرناه ولو لم يعد الاولون وجاء غيرهم وجب استئناف الخطبتين قصر الفصل أم طال بلا خلاف أما إذا انفضوا بعد فراغ الخطبة فان عادوا قبل طول الفصل صلي الجمعة بتلك الخطبة بلا خلاف وقد ذكره المصنف بعد هذا بقليل وان عادوا بعد طول الفصل ففيه خلاف مبنى علي اشتراط الموالات بين الخطبة والصلاة وفيه قولان مشهوران (أصحهما) وهو الجديد أصحهما الاشتراط فعلي هذا لا تجوز صلاة الجمعة بتلك الخطبة (والثاني) لا يشترط فعلي هذا يصلى بها وهل تجب إعادة الخطبة وصلاة الجمعة أم لا قال المزني في المختصر قال الشافعي أحببت ان يبتدئ الخطبة ثم يصلي الجمعة فان لم يفعل صلي بهم الظهر واختلف أصحابنا في معنى كلامه هذا على ثلاثة أوجه حكاه المصنف بعد هذا والاصحاب وهي مشهورة (أصحها) وبه قال ابن سريج والقفال واكثر أصحابنا تجب إعادة الخطبة ثم يصلي بهم الجمعة لتمكنه من ذلك قالوا ولفظ الشافعي انما هو اوجبت ولكنه صحف ومنهم من تأوله وقال اراد باحببت أو جبت قالوا وقوله صلي بهم الظهر محمول علي ما إذا ضاق الوقت (والوجه الثاني) وبه قال أبو إسحق المروزي لا تجب إعادة الخطبة لكن تستحب وتجب صلاة الجمعة اما وجوب الجمعة فلقدرته عليها وإنما لم تجب الخطبة لانه لا يؤمن انفضاضهم ثانيا فصار ذلك عذرا في سقوطها (والثالث) وبه قال أبو علي الطبري في الافصاح لا تجب إعادة الخطبة

ولا تجب الجمعة ايضاً لكن يستحبان عملاً بظاهر  
نصه وهذا الثالث هو الاصح عند صاحبي الحاوي  
والمستظهري قالا وهو قول اكثر اصحابنا قال  
صاحب الحاوي وقول ابن سريج وإن كان له وجه  
فقول ابي علي أظهر قال وقد اخطأ أبو العباس  
في تخطئته المزني لان البويطي والربيع  
والزعفراني نقلوه هكذا عن الشافعي فقالوا قال  
احببت ولم ينقل عنه احد اوجبت فعلم ان المزني  
لم يخطئ في نقله وإنما اخطأ أبو العباس في  
تأويله هذا كلام صاحب الحاوي وخالفه الاكثرون  
كما قدمناه قال المحاملي في المجموع وصاحب  
العدة والشيخ نصر وغيرهم هذا الوجه الثالث  
ضعيف قالوا وهو اضعف الا وجه وهو كما قالوا  
لانه متمكن من الخطبة والصلاة ولا يلتفت إلي  
احتمال انفضاضهم ثانياً فانه احتمال ضعيف نادر  
قال اصحابنا فان اعيدت الخطبة وصليت الجمعة  
فلا اثم علي واحد وان لم تعد وأوجبنا اعادتها  
اثموا كلهم وان لم نوجب اعادتها اثم المنفضون  
دون الامام والباقيين قال الشيخ أبو حامد  
والمحاملي وابن الصباغ وسائر الاصحاب الاعتبار  
في طول الفصل بالعرف فما عد طويلاً طويلاً  
والا فقصير وحكى الشيخ أبو حامد في تعليقه  
والمصنف بعد هذا وسائر الاصحاب عن ابي اسحق  
المروزي تفريعا علي الوجه الذي قاله هنا انه لو  
صلوا الظهر وتركوا الجمعة جاز بناء علي اصله إذا  
اجتمع اهل بلد علي ترك الجمعة ثم صلوا الظهر  
جاز وقد سبق بيان قوله وان الصحيح خلافه والله  
أعلم \* قال اصحابنا وسواء طال الفصل  
والخطيب ساكت أو مستمر في الخطبة ثم أعاد ما

جرى من أركانها في حال غيبتهم حين عادوا أما إذا أحرمت بالجمعة بالعدد المشروط وأحرموا ثم حضر أربعون آخرون وأحرموا بها ثم انقض الأولون فقال الأصحاب لا يضر بل يتم الجمعة سواء كان اللاحقون سمعوا الخطبة أم لا قال إمام الحرمين ولا يمتنع عندي أن يقال يشترط بقاء أربعين سمعوا الخطبة أما إذا انقضوا بعد الإحرام ثم حضر أربعون متصلين بهم فقال الغزالي يستمر صحة الجمعة بشرط أن يكون اللاحقون سمعوا الخطبة \* (فرع) أجمع العلماء علي أن الجمعة لا تصح من منفرد وأن الجماعة شرط لصحتها وهو مراد المصنف بقوله ولا تصح إلا بأربعين أي في جماعة ولو صرح به لكان أحسن قال أصحابنا وشروط الجماعة هنا كشروطها في سائر الصلوات ويشترط هنا أمور زائدة سبق بيانها وهو كونهم أربعين كاملين ووقوعها في خطة البلد وفي الوقت وسبقت فروع كثيرة ومسائل مهمة تتعلق بصفات الإمام

[ 509 ]

والمأمومين في الجمعة في أول باب صفة الأئمة قال الشافعي والأصحاب ولا يشترط لصحة الجمعة حضور السلطان ولا أذنه فيها وحكى صاحب البيان قولاً قديماً أنه لا تصح إلا خلف السلطان أو من أذن له وهو شاذ باطل والمعروف في المذهب ما سبق \* قال المصنف رحمه الله \* (ولا تصح الجمعة إلا في وقت الظهر لانهما فرض في وقت واحد فلم يختلف وقتها كصلاة الحضر وصلاة السفر وإن خطب قبل دخول الوقت لم تصح لأن الجمعة ردت إلي ركعتين بالخطبة فإذا لم تجز الصلاة قبل الوقت لم تجز الخطبة فإن

دخل فيها في وقتها ثم خرج الوقت لم يجز فعل الجمعة لانه لا يجوز ابتداؤها بعد خروج الوقت فلا يجوز اتمامها كالحج ويتم الظهر لانه فرض رد من أربع إلى ركعتين بشرط يختص به فإذا زال الشرط أتم كالمسافر إذا دخل في الصلاة ثم قدم قبل أن يتم وإن أحرم بها في الوقت ثم شك هل خرج الوقت أتم الجمعة لان الاصل بقاء الوقت وصحة الفرض ولا تبطل بالشك وإن ضاق وقت الصلاة ورأى أن خطب خطبتين خفيفتين وصلى ركعتين لم يذهب الوقت لزمهم الجمعة وإن رأى أنه لا يمكنه ذلك صلى الظهر) \* (الشرح) فيه مسائل (احداها) اتفقت نصوص الشافعي والاصحاب ان الجمعة لا تصح الا في وقت الظهر وسأذكر دلائله وأضحة ان شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء وأجمعت الامة علي أن الجمعة لا تقضي على صورتها جمعة ولكن من فاتته لزمته الظهر (الثانية) يشترط للخطبة كونها في وقت الظهر لما ذكره المصنف مع الاحاديث الصحيحة التي سأذكرها في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى وهذا متفق عليه عندنا (الثالثة) إذا شكوا في خروج وقتها فإن كانوا لم يدخلوا فيها لم يجز الدخول فيها باتفاق الاصحاب لان شرطها الوقت ولم يتحققه فلا يجوز الدخول مع الشك في الشرط وإن دخلوا فيها في وقتها ثم شكوا قبل السلام في خروج الوقت فوجهان (الصحيح) وبه قطع المصنف والماوردي والمحاملي والبندنجي وكتب ابن الصباغ والجمهور يتمونها جمعة كما ذكره المصنف (والثاني) يتمونها ظهرا حكاة البغوي وصاحب العدة وآخرون للشك في شروطها أما إذا صلوا الجمعة ثم شكوا بعد فراغها هل خرج وقتها قبل الفراغ منها فإنهم تجزئهم الجمعة بلا خلاف لان الاصل بقاء الوقت قال القاضي أبو الطيب والقفال وهذا كمن تسحر ثم

شك هل كان طلع الفجر أم لا أو وقف بعرفات ثم  
شك هل كان طلع الفجر فانه يجزئه الصوم  
والوقوف \*

[ 510 ]

(فرع) قال الدارمي في كتاب الصيام في مسائل  
الشهادة علي الهلال لو دخلوا في الجمعة  
فأخبرهم عدل بخروج وقتها قال ابن المرزبان  
يحتمل أن يصلوا ظهرا قال وعندي انهم يتمون  
جمعة الا ان يعلموا (الرابعة) إذا شرعوا فيها في  
وقتها ثم خرج الوقت قبل السلام منها فاتت  
الجمعة بلا خلاف عندنا لما ذكره المصنف وفي  
حكم صلاته طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف  
وسائر العراقيين وجماعات من غيرهم يجب  
اتمامها ظهرا ويجزئه كما ذكره المصنف  
(والثاني) وهو مشهور للخراسانيين فيه قولان  
(المنصوص) يتمونها ظهرا (والثاني) وهو مخرج  
لا يجوز اتمامها ظهرا فعلي هذا هل تبطل أو  
تنقلب نفلا فيه القولان السابقان في أول باب  
صفة الصلاة فيه وفي نظائره (أصحهما) تنقلب  
نفلا وان قلنا بالمذهب يتمها ظهرا أسر بالقراءة  
من حينئذ ولا يحتاج إلى نية الظهر كالمسافر إذا  
نوى القصر ثم لزمه الاتمام باقامة أو غيرها هذا  
هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكى صاحب  
البيان وغيره وجها انه تجب نية الظهر وليس بشئ  
(الخامسة) لو ادرك مسبوق ركعة من الجمعة  
فسلم الامام وقام هو إلى الثانية فخرج الوقت  
قبل سلامه فوجهان مشهوران (أحدهما) يتمها  
جمعة وبه قال ابن الحداد لانها تابعة لجمعة  
صحيحة وهي جمعة الامام والناس بخلاف ما إذا  
خرج الوقت قبل سلام الامام (والثاني) لا يجوز

اتمامها جمعة بل يتمها ظهرا ويحيى في بطلانها  
وانقلابها نفلا ما سبق والمذهب اتمامها ظهرا  
صحح البغوي والمتولي والرافعي وآخرون قال  
المتولي هو قول عامة اصحابنا (السادسة) لو  
سلم الامام والجماعة التسليمة الاولي في الوقت  
والثانية خارجه صحت جمعهم لانها تمت  
بالتسليمة الاولي ولو سلم الامام الاولي خارج  
الوقت فاتت الجمعة علي جميعهم ولزمهم قضاء  
الظهر ولو سلم الامام وبعضهم الاولي في  
الوقت وسلمها بعضهم خارج الوقت فان بلغ عدد  
المسلمين في الوقت أربعين صحت جمعهم والا  
فقال الرافعي هو شبيه بمسألة الانقضاء  
والصحيح فوات الجمعة واما المسلمون خارج  
الوقت فصلاتهم باطلة وفيهم وجه ضعيف ان كان  
المسلمون في الوقت أربعين انه تصح جمعهم  
وهو الوجه السابق في سلام المسبوق بعد الوقت  
ثم سلام الامام والقوم خارج الوقت إن كان مع  
العلم بالحال بطلت صلاتهم والا فلهم اتمامها  
ظهرا علي المذهب كما سبق (السابعة) إذا ضاق  
الوقت قبل ان يدخلوا في الجمعة فان امكنهم  
خطبتان وركعتان يقتصر فيهما علي الوجبات  
لزمهم ذلك والا صلوا الظهر نص عليه في الام

[ 511 ]

واتفق عليه الاصحاب وعليهم أن يشرعوا في  
الظهر في الحال ولا يحل تأخيرها الي خروج  
الوقت بالاتفاق والله اعلم \* (فرع) في مذاهب  
العلماء في وقت الجمعة \* قد ذكرنا ان مذهبنا ان  
وقتها وقت الظهر ولا يجوز قبله وبه قال مالك  
وابو حنيفة وجمهور العلماء من الصحابة  
والتابعين فمن بعدهم وقال احمد تجوز قبل

الزوال قال القاضي أبو الطيب حكى عنه انه قال في الساعة الخامسة وقال اصحابه يجوز فعلها في الوقت الذي تفعل فيه صلاة العيد وقال الخرقى في الساعة السادسة قال العبدى قال العلماء كافة لا تجوز صلاة الجمعة قبل الزوال الا احمد ونقل الماورى في الحاوى عن ابن عباس كقول احمد ونقله ابن المنذر عن عطاء واسحق " قال وروى ذلك باسناد لا يثبت عن ابي بكر وعمر وابن مسعود ومعاوية واحتج لاحمد بحديث جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الجمعة ثم نذهب إلى جمالنا فنريحها حين تزول الشمس " رواه مسلم عن سلمة بن الاكوع قال " كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل نستظل به " رواه البخاري ومسلم وفى رواية لمسلم " جمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع الفئ " وعن سهل بن سعد قال " ما كنا نقيل ولا نتغدى

[ 512 ]

الا بعد الجمعة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم " رواه البخاري ومسلم وليس في رواية البخاري في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عبد الله بن سيدان قال " شهدت الجمعة مع ابي بكر الصديق رضى الله عنه فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر رضى الله عنه فكانت صلاته وخطبته إلى ان أقول انتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان رضى الله عنه فكانت صلاته وخطبته الي أن أقول زال النهار ولا رأيت احدا عاب ذلك ولا أنكره " رواه احمد في مسنده والدارقطنى وغيرهما واحتج

أصحابنا والجمهور بحديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس " رواه البخاري وعن سلمة بن الاكوع قال كنا نجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع الفئ " رواه مسلم وهذا هو المعروف من فعل السلف والخلف قال الشافعي صلى النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان والائمة بعدهم كل جمعة بعد الزوال (والجواب) عن احتجاجهم بحديث جابر وما بعده انها كلها محمولة علي شدة المبالغة في تعجيلها بعد الزوال من غير إيراد ولا غيره هذا مختصر الجواب عن الجميع وحملنا عليه الجمع من هذه الاحاديث من الطرفين وعمل المسلمين قاطبة أنهم لا يصلونها الا بعد الزوال وتفصيل الجواب ان يقال حديث جابر فيه اخبار أن الصلاة والرواح الي جمالهم كانا حين الزوال لا ان الصلاة قبله (فان قيل) قوله حين الزوال لا يسع هذه الجملة (فجوابه) ان المراد نفس الزوال وما يدانيه كقوله صلى الله عليه وسلم " صلى بي العصر حين كان كل شئ مثل ظله " (والجواب) عن حديث سلمة انه حجة لنا في كونها بعد الزوال لانه ليس معناه انه ليس للحيطان شئ من الفى وانما معناه ليس لها في كثير بحيث يستظل به المار وهذا معنى قوله وليس للحيطان ظل يستظل به فلم ينف اصل الظل وانما نفى كثيره الذى يستظل به وأوضح منه الرواية الاخرى نتبع الفئ فهذا فيه صريح بوجود الفئ لكنه قليل ومعلوم أن حيطانهم قصيرة وبلادهم متوسطة من الشمس ولا يظهر هناك الفئ بحيث يستظل به الا بعد الزوال بزمان طويل (وأما) حديث سهل " ما كنا نقيّل ولا نتعدى إلا بعد الجمعة " (فمعناه) أنهم كانوا يؤخرون القيلولة والغداء في هذا اليوم إلي ما بعد صلاة

الجمعة لانهم ندبوا إلى التكبير إليها فلو اشتغلوا  
بشيء من ذلك قبلها خافوا فوتها أو فوت التكبير  
إليها ومما يؤيد هذا ما رواه مالك في الموطأ  
باسناده الصحيح عن عمر بن أبي سهل بن مالك  
عن أبيه قال " كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي  
طالب تطرح يوم الجمعة إلي جدار المسجد  
الغربي فإذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثم نخرج بعد صلاة  
الجمعة فنقيل قائلة الضحى (وأما) الاثر عن أبي  
بكر وعمر وعثمان (فضعيف) باتفاقهم لان ابن  
سيدان ضعيف عندهم ولو صح لكان متأولا  
لمخالفة الاحاديث الصحيحة عن رسول الله صلي  
الله عليه وسلم \*

[ 513 ]

(فرع) في مذاهبهم في صلاة الجمعة إذا خرج  
وقت الظهر وهم فيها \* قد ذكرنا أن مذهبنا أنها  
تفوت الجمعة ويتمونها ظهرا \* وقال أبو حنيفة  
تبطل ويستأنفون الظهر وقال عطاء يتمها جمعة  
وقال أحمد إن كان صلي منها ركعة أتمها جمعة  
وإن كان أقل يتمها ظهرا \* \* قال المصنف رحمه  
الله \* (ولا تصح الجمعة حتى يتقدمها خطبتان لما  
روى أن النبي صلي الله عليه وسلم قال " صلوا  
كما رأيتموني أصلي " ولم يصل الجمعة إلا  
بخطبتين وروى ابن عمر قال " كان رسول الله  
صلي الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين  
يجلس بينهما " ولان السلف قالوا إنما قصرت  
الجمعة لاجل الخطبة فإذا لم يخطب رجع إلى  
الاصل ومن شرط الخطبة العدد الذي تنعقد به  
الجمعة لقوله تعالى (إذا نودي للصلاة من يوم  
الجمعة فاسعوا إلي ذكر الله) والذكر الذي يفعل

بعد النداء هو الخطبة ولانه ذكر شرط في صحة الجمعة فشرط فيه العدد كتكبيره الاحرام فان خطب بالعدد ثم انقصوا وعادوا قبل الاحرام فان لم يطل الفصل صلى الجمعة لانه ليس بأكثر من الصلاتين المجموعتين ثم الفصل اليسير لا يمنع الجمع فكذلك لا يمنع الجمع بين الخطبة والصلاة وإن طال الفصل قال الشافعي رحمه الله أحببت ان يبتدئ الخطبة ثم يصلى بعدها الجمعة فان لم يفعل صلى الظهر واختلف أصحابنا فيه فقال أبو العباس تجب إعادة الخطبة ثم يصلى الجمعة لان الخطبة مع الصلاة كالصلاتين المجموعتين فكما لا يجوز الفصل الطويل بين الصلاتين لم يجز بين الخطبة والصلاة وما نقله المزني لا يعرف وقال أبو إسحق يستحب أن يعيد الخطبة لانه لا يأمن أن يفضوا مرة أخرى فجعل ذلك عذرا في جواز البناء وأما الصلاة فانها واجبة لانه يقدر علي فعلها فان صلى بهم الظهر جاز بناء على أصله إذا اجتمع أهل بلد على ترك الجمعة ثم صلوا الظهر أجزاءهم وقال بعض أصحابنا يستحب إعادة الخطبة والصلاة على ظاهر النص لانهم انقصوا عنه مرة فلا يأمن أن ينقصوا عنه ثانيا فصار ذلك عذرا في ترك الجمعة) \* (الشرح) حديث " صلوا كما رأيتموني اصلي " رواه البخاري من رواية مالك بن الحويرث وسبق في صفة الصلاة وحديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم (وقوله) ولانه ذكر احتراز من ستر العورة وغيره من الشروط فانه لا يشترط له العدد وقوله شرط في صحة الجمعة احتراز من الاذان \* أما الاحكام فمسألة الانقضاء إلى آخرها فسبق شرحها وبيان الاختلاف فيها في مسألة الانقضاء في الصلاة واتفقت نصوص الشافعي وطرق الاصحاب على أن الجمعة لا تصح حتى يتقدمها خطبتان ومن

شرطها العدد وفرقوا بين الجمعة والعيد حيث  
كانت خطبة الجمعة قبلها والعيد بعده لان خطبة

[ 514 ]

الجمعة شرط لصحة الصلاة وشأن الشرط أن  
يقدم ولان الجمعة فريضة فاخرت الصلاة ليدركها  
المتأخر وللتمييز بين الفرض والنفل ومن شرط  
الخطبتين كونهما في وقت الظهر فلو خطب  
الخطبتين أو بعضهما قبل الزوال ثم صلى بعدهما  
لم يصح بلا خلاف عندنا نص عليه الشافعي واتفق  
عليه الاصحاب وجوزه مالك واحمد وقد أهمل  
المصنف بيان هذا الشرط هنا وفي التنبيه \*  
(فرع) في مذاهب العلماء في الخطبة \* قد ذكرنا  
أن مذهبنا أن تقدم خطبتين شرط لصحة الجمعة  
وان من شرطها العدد الذي تنعقد به الجمعة  
وبهذه الجملة قال مالك واحمد والجمهور \* وقال  
أبو حنيفة الخطبة شرط ولكن تجزئ خطبة واحدة  
ولا يشترط العدد لسماعها كالآذان وحكى بن  
المنذر عن الحسن البصري أن الجمعة تصح بلا  
خطبة وبه قال داود وعبد الملك من أصحاب مالك  
قال القاضي عياض وروى عن مالك \* دليلنا قوله  
صلى الله عليه وسلم " صلوا كما رأيتموني أصلي  
" وثبتت صلاته صلى الله عليه وسلم بعد خطبتين  
\* \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* (ومن  
شرطها القيام مع القدرة والفصل بينهما بجلسة  
لما روى جابر بن سمرة قال " كان النبي صلى  
الله عليه وسلم يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم  
ويقرأ آيات ويذكر الله تعالى " ولانه أحد فرضي  
الجمعة فوجب فيه القيام والقعود كالصلاة) \*  
(الشرح) حديث جابر هذا صحيح رواه مسلم ولكن  
قال يقرأ القرآن ويذكر الناس والباقي سواء

وجابر وأبوه سمرة صحابيان رضى الله عنهما قال الشافعي والاصحاب يشترط لصحة الخطبتين القيام فيهما مع القدرة والجلوس بينهما مع القدرة فان عجز عن القيام استحب له أن يستخلف فان خطب قاعدا أو مضطجعا للعجز جاز بلا خلاف كالصلاة قال أصحابنا ويصح الاقتداء به حينئذ سواء صرح بانه لا يستطيع القيام أم سكت لان الظاهر ان قعوده للعجز فان بان أنه كان قادرا على القيام قال أصحابنا فهو كما لو بان محدثا والمذهب أنه تصح صلاتهم ان تم العدد دونه وان نقص لم تصح بلا خلاف ولا تصح صلاته هو على التقديرين قال الشافعي وأصحابنا فلو علموا قدرته على القيام لم تصح صلاتهم وان ظهر لهم قدرته فاخبرهم بعجزه اعتمدوه وصحت صلاتهم قال الشافعي والشيخ أبو حامد والبندنجي وصاحب العدة وغيرهم فان علم بعضهم دون بعض بقدرته لم تصح صلاة العالمين وتصح صلاة الآخرين ان تم بهم العدد والا فلا وحكي الرافعي وجها أن الخطبة تصح قاعدا مع القدرة على القيام وهو شاذ ضعيف أو باطل وأما الجلوس بينهما فواجب بالاتفاق وتجب الطمأنينة فيه صرح به امام الحرمين وآخرون قال أصحابنا وهذا الجلوس خفيف جدا قدر سورة الاخلاص تقريبا

---

[ 515 ]

والواجب منه قدر الطمأنينة هذا هو الصحيح المشهور نص عليه الشافعي وقطع به وفيه وجه أنه يشترط كونه قدر سورة الاخلاص حكاه الرافعي قال وحكي بعضهم أيضا عن نص الشافعي وهو ضعيف قال أصحابنا فان خطب

قاعدا للعجز فصل بينهما بسكته ولا يجوز أن يضطجع والمشهور الذي قطع به الجمهور أن هذه السكته واجبة ليحصل الفصل وذكر الماوردي وغيره وجها أنها لا تجب وأنه لو وصل كلامه في الخطبتين صحتا لانه تخلله سكتات غير مقصودة وقال القاضي أبو الطيب تستحب هذه السكته وحكي الرافي وجها أنه لو خطب قائما كفاه الفصل بسكته غير جلوس وهو شاذ مردود \* (فرع) ذكرنا أن مذهبنا وجوب القيام في الخطبتين والجلوس بينهما ولا تصح الا بهما \* وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد تصح قاعدا مع القدرة قالوا والقيام سنة وكذا الجلوس بينهما سنة عندهم وبه قال جمهور العلماء حتى أن الطحاوي قال لم يقل احد غير الشافعي باشتراط الجلوس بينهما قال القاضي عياض وعن مالك رواية أن الجلوس بينهما شرط وكذا القيام دليلنا انه صلى الله عليه وسلم قال " صلوا كما رأيتموني اصلي " مع الاحاديث الصحيحة المشهورة انه صلى الله عليه وسلم " كان يخطب خطبتين قائما يجلس بينهما " \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* (وهل يشترط فيها الطهارة فيه قولان قال في القديم تصح من غير طهارة لانه لو افتقر إلى الطهارة لافتقر إلى استقبال القبلة كالصلاة وقال في الجديد لا تصح من غير طهارة لانه ذكر شرط في الجمعة فشرط فيه الطهارة كتكبيرة الاحرام) \* (الشرح) قال أصحابنا هل يشترط لصحة الخطبة ستر العورة والطهارة عن الحدث والطهارة عن النجاسة في البدن والثوب والمكان فيه قولان (الصحيح) الجديد اشتراط ذلك كله (والقديم) لا يشترط شئ من ذلك بل يستحب ودليلهما في الكتاب ثم أن الجمهور أطلقوا القولين في اشتراط طهارة الحدث وقال البغوي القولان في الطهارة عن

الحدث الاصغر فان خطب جنبا لم تصح قولا واحدا  
لان القراءة في الخطبة واجبة ولا تحسب قراءة  
الجنب وصرح المتولي والرافعي في المحرر  
يجريان القولين في المحدث والجنب وهذا هو  
الصواب وقد قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه  
وصاحب الحاوي فيه وآخرون من الاصحاب بانه لو  
كان إمام الجمعة جنبا ولم يعلم المأمومون ثم  
علموا بعد فراغها أجزأتهم ونقله الشيخ أبو حامد  
والاصحاب عن نص الشافعي في الام وقد أهمل  
المصنف ذكر ستر العورة والقولان فيه مشهوران  
وقد ذكرهما هو في التنبيه وقال أبو يوسف  
باشتراط الطهارة \* وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد  
وداود لا تشترط \* دليلنا أن النبي صلى الله عليه  
وسلم " كان يخطب

[ 516 ]

متطهرا وقال صلى الله عليه وسلم " صلوا كما  
رأيتموني أصلي " \* \* قال المصنف رحمه الله \*  
(وفرضها أربعة أشياء (احدها) ان يحمد الله تعالى  
لما روى جابر " ان النبي صلى الله عليه وسلم  
خطب يوم الجمعة فحمد الله تعالى واثنى عليه ثم  
يقول علي اثر ذلك وقد علا صوته واشتد غضبه  
واحمرت وجنتاه كأنه منذر جيش ثم يقول بعثت انا  
والساعة كهاتين وأشار باصبعه الوسطي والتي  
تلي الابهام ثم يقول ان افضل الحديث كتاب الله  
وخير الهدى هدى محمد وشر الامور محدثاتها  
وكل بدعة ضلالة من ترك مالا فلورثته ومن ترك  
دينا أو ضياعا فالى " (والثاني) أن يصلى علي  
النبي صلى الله عليه وسلم لان كل عبادة افتقرت  
إلي ذكر الله تعالى افتقرت الي ذكر الرسول  
صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلاة (والثالث)

الوصية بتقوى الله تعالى لحديث جابر ولان القصد  
من الخطبة الموعظة فلا يجوز الاخلال بها  
(والرابع) ان يقرأ آية من القرآن لحديث جابر بن  
سمرة ولانه احد فرضي الجمعة فوجب فيه  
القراءة كالصلاة ويجب ذكر الله وذكر الرسول  
صلى الله عليه وسلم والوصية في الخطبتين  
وفى قراءة القرآن وجهان (احدهما) يجب فيها  
لان ما وجب في احدهما وجب

---

[ 517 ]

فيهما كذكر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه  
وسلم (والثاني) لا تجب الا في احدهما وهو  
المنصوص لانه لم ينقل عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أكثر من آية قرأ في الخطبة ولا  
يقتضى ذلك أكثر من مرة ويستحب أن يقرأ سورة  
ق لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأها في  
الخطبة فان قرأ آية فيها سجدة فنزل وسجد جاز  
لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ثم فعله  
عمر رضى الله عنه بعده فان فعل هذا وطال  
الفصل ففيه قولان قال في القديم يبنى وقال  
في الجديد يستأنف وهل يجب الدعاء فيه وجهان  
(احدهما) يجب رواه المزني في أقل ما يقع عليه  
اسم الخطبة ومن أصحابنا من قال هو مستحب  
وأما الدعاء للسلطان فلا يستحب لما روى انه  
سئل عطاء عن ذلك فقال انه محدث وانما كانت

---

[ 518 ]

الخطبة تذكيرا) \* (الشرح) حديث جابر الاول رواه  
مسلم بكماله وهو جابر بن عبد الله لا جابر بن

سمرة وقوله أن يقرأ آية من القرآن لحديث جابر  
ابن سمرة حديث صحيح سبق بيانه قريبا في  
مسألة اشتراط القيام وحديث قراءة النبي صلي  
الله عليه وسلم سورة ق في الخطبة رواه مسلم  
في صحيحه من رواية أم هشام بنت حارثة بن  
النعمان الصحابية رضی الله عنها قالت " ما أخذت  
ق والقرآن المجيد إلا عن لسان رسول الله صلي  
الله عليه وسلم يقرأها كل جمعة على المنبر إذا  
خطب الناس " وحديث نزول النبي صلي الله عليه  
وسلم عن المنبر وسجوده للتلاوة في الخطبة  
صحيح رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة قال  
البيهقي هو صحيح ذكره في أبواب سجود التلاوة  
وقوله وفعله عمر هو صحيح عنه رواه البخاري  
عنه في صحيحه ولفظه ان عمر قرأ يوم الجمعة  
علي المنبر سورة النحل حتي إذا جاء السجدة نزل  
فسجد وسجد الناس وقوله وسئل عطاء عن ذلك  
عو عطاء بن أبي رباح واسم أبي رباح أسلم وقال  
الشافعي في الام أخبرنا عبد الحميد عن ابن  
جريح قال قلت لعطاء فذكره وهو اسناد صحيح الا  
عبد الحميد فوثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين  
وضعفه أبو حاتم الرازي والدارقطني \* أما لغات  
الفصل (فقوله) يقول علي أثر ذلك فيه لغتان  
كسر الهمزة مع إسكان الثاء وفتحهما (قوله) وقد  
علا صوته واشتد غضبه واحمرت وجنتاه هذا كله  
هذا كله من مستحبات الخطبة لانه أوقع في  
النفوس وأبلغ في الوعظ والوجنة الخد وفيها  
أربع لغات فتح الواو وضمها وكسرها والرابعة  
أجنة بضم الهمزة (قوله) كأنه منذر جيش معناه  
ينذر قومه ويحذرهم من جيش يقصدهم (قوله)  
صلى الله عليه وسلم " بعثت أنا والساعة " هو  
بنصب الساعة ورفعها النصب على تقدير مع وهو  
مفعول معه والرفع عطف علي الضمير والابهام  
مؤنثة علي المشهور ويجوز تذكيرها وسبق بيانها

في مسح الرأس في صفة الوضوء (قوله) صلي  
الله عليه وسلم " وخير الهدى هدى محمد " روى  
في صحيح مسلم علي وجهين ضم الهاء مع فتح  
الدال وفتح الهاء مع اسكان الدال وكلاهما صحيح  
فمن فتح فمعناه الطريقة والاخلاق ومن ضم  
معناه الارشاد وقد بسطت شرح الروايتين وسائر  
الفاظ الحديث موضحة في شرح صحيح مسلم  
(قوله) صلي الله عليه

---

[ 519 ]

وسلم " كل بدعة ضلالة " هذا من العام  
المخصوص لان البدعة كل ما عمل علي غير مثال  
سبق قال العلماء وهي خمسة اقسام واجبة  
ومندوبة ومحرمة ومكروهة ومباحة وقد ذكرت  
أمثلتها واضحة في تهذيب الاسماء واللغات ومن  
البدع الواجبة تعلم أدلة الكلام للرد علي مبتدع أو  
ملحد تعرض وهو فرض كفاية كما سنوضحه ان  
شاء الله تعالى في كتاب السير ومن البدع  
المندوبات بناء المدارس والربط وتصنيف العلم  
ونحو ذلك والضياع - بفتح الضاد - العيال أي من  
ترك عيالا وأطفالا يضعون بعده فليأتوني لاقوم  
بكفائتهم وكان صلي الله عليه وسلم يقضي دين  
من مات وعليه دين لم يخلف له وفاء وكان هذا  
القضاء واجبا على رسول الله عليه وسلم علي  
الصحيح عند اصحابنا وفيه وجه ضعيف انه كان  
مستحبا ولا يجب اليوم على الامام ان يقضيه من  
مال نفسه وفي وجوب قضائه من بيت المال إذا  
كان فيه سعة ولم يضق عن أهم من هذا وجهان  
مشهوران وسيأتى كل هذا واضحا في اول كتاب  
النكاح في الخصائص حيث ذكرها الشافعي  
والاصحاب ان شاء الله تعالى (قوله) لان كل

عبادة افتقرت الي ذكر الله تعالى افتقرت إلى ذكر الرسول صلي الله عليه وسلم ففيه احتراز من الصوم (وقوله) الرسول هكذا هو في المهدب وكذا يقوله كثير من العلماء وقد روى البيهقي في مناقب الشافعي باسناده عن الشافعي انه كره ان يقول قال الرسول بل يقال قال رسول الله أو نبي الله (فان قيل) ففي القرآن (يا أيها الرسول) (فالجواب) ان نداء الله سبحانه وتعالى نبيه صلي الله عليه وسلم تشریف له وتبجيل بأى خطاب كان بخلاف كلامنا (وقول) المصنف رواه المزني في أقل ما يقع عليه اسم الخطبة معناه نقله المزني في المختصر عن الشافعي في أقل ما يجرئ من الخطبة فجعله واجبا \* اما الاحكام فقال اصحابنا فروض الخطبة خمسة ثلاثة متفق عليها واثنان مختلف فيهما (أحدها) حمد الله تعالى ويتعين لفظ الحمد ولا يقوم معناه مقامه بالاتفاق وأقله الحمد لله (الثاني) الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتعين لفظ الصلاة وذكر إمام الحرمين عن كلام بعض الاصحاب ما يوهم ان لفظي الحمد والصلاة لا يتعيان ولم ينقله وجها مجزوما به والذي قطع به الاصحاب انهما متعيان (الثالث) الوصية بتقوى الله تعالى وهل يتعين لفظ الوصية فيه وجهان (الصحيح) الذي نص عليه الشافعي وقطع به الاصحاب والجمهور لا يتعين بل يقوم مقامه أي وعظ كان (والثاني) حكاة القاضي حسين والبغوي وغيرهما من الخراسانيين

[ 520 ]

انه يتعين كلفظ الحمد والصلاة وهذا ضعيف أو باطل لان لفظ الحمد والصلاة تعبدنا به في

مواضع وأما لفظ الوصية فلم يرد نص بالامر به ولا بتعينه قال امام الحرمين ولا خلاف انه لا يكفى التحذير من الاغترار بالدنيا وزخارفها لان ذلك قد يتوصى به منكروا الشرائع بل لابد من الحث علي طاعة الله تعالى والمنع من المعاصي قال أصحابنا ولا يجب في الموعظة كلام طويل بل لو قال اطيعوا الله كفى وأبدي في الاكتفاء به احتمالا والذي قطع به الاصحاب الاكتفاء به ووافقهم امام الحرمين علي ان الاقتصار علي لفظي الحمد والصلاة كاف بلا خلاف ولو قال والصلاة علي النبي أو علي محمد أو رسول الله كفى ولو قال الحمد للرحمن أو للرحيم لم يكف كما لو قال في تكبيرة الاحرام الرحمن أكبر قال أصحابنا وهذه الاركان الثلاثة واجبة في كل واحدة من الخطبتين بلا خلاف إلا وجها حكاها الرافعي أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تكفى في إحداهما وهو شاذ مردود (الرابع) قراءة القرآن وفيها أربعة أوجه (الصحيح) المنصوص في الام تجب في إحداهما أيتهما شاء (والثاني) وهو المنصوص في البويطي ومختصر المزني تجب في الاولي ولا تجزئ في الثانية (والثالث) تجب فيهما جميعا وهو وجه مشهور قال الشيخ أبو حامد هو غلط (والرابع) لا تجب في واحدة منهما بل هي مستحبة ونقله إمام الحرمين وابن الصباغ والشاشي وصاحب البيان قولا والمذهب عند الاصحاب انها تجب في إحداهما لا بعينها قالوا ويستحب جعلها في الاولي ونص عليه واتفقوا علي أن أقلها آية ونص عليه الشافعي رحمه الله سواء كانت وعدا أو وعيدا أو حكما أو قصة أو غير ذلك قال إمام الحرمين ولا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلة كانت والمشهور الجزم باشتراط آية قال إمام الحرمين وغيره ولا خلاف انه لو قرأ (ثم نظر) لم يكف وان كانت معدودة آية بل يشترط

كونها مفهومة قال المصنف وسائر الاصحاب ويستحب ان يقرأ في الخطبة سورة ق قال الدارمي وغيره يستحب في الخطبة الاولى ويستحب قراءتها بكمالها للحديث الصحيح في صحيح مسلم وغيره كما سبق ولما اشتملت عليه من المواعظ والقواعد واثبات البعث ودلائله والترغيب والترهيب وغير ذلك قال اصحابنا ولو قرأ سجدة نزل وسجد ان لم يمكنه السجود على المنبر فان امكنه لم ينزل بل يسجد عليه فان لم يمكن السجود عليه وكان عالياً وهو بطئ الحركة بحيث لو نزل لطال الفصل ترك السجود ولم ينزل هكذا ذكر المسألة جماعة وهو موافق لنص الشافعي في المختصر فانه قال فان قرأ سجدة فنزل فسجد فلا بأس ونقل القاضي أبو الطيب ان الشافعي قال في موضع آخر الذي أستحبه أن لا يترك الخطبة ويشغل

[ 521 ]

بالسجود لان السجود نفل فلا يشتغل به عن الخطبة وهي فرض فلو نزل فسجد وعاد الي المنبر ولم يطل الفصل بني علي خطبته بلا خلاف فلو طال الفصل فقولان ذكرهما المصنف هنا وسبق ذكرهما (اصحهما) وهو الجديد ان الموالة بين اركان الخطبة واجبة لان فواتها يخل بمقصود الوعظ فعلي هذا يجب استئناف الخطبة (والثانى) وهو القديم ان الموالة مستحبة فعلي هذا يستحب الاستئناف فان بنى جاز قال اصحابنا ولو قرأ آية فيها موعظة وقصد ايقاعها عن الوصية بالتقوى وعن القراءة لم تحسب عن الجهتين بل تحسب قراءة ولا يجزئه الايتان بايات تشتمل على جميع الاركان لان ذلك لا يسمى خطبة ولو أتى

بعضها في ضمن آية جاز (الخامس) الدعاء  
للمؤمنين وفيه قولان وحكماهما المصنف وكثيرون  
أو الاكثرون وجهين والصواب قولان (احدهما) انه  
مستحب ولا يجب لان الاصل عدم الوجوب  
ومقصود الخطبة الوعظ وهذا نصه في الاملاء  
وممن نقله عن الاملاء الرافعي وغيره (والثاني)  
انه واجب وركن لا تصح الخطبة الا به وهذا نصه  
في مختصر المزني كما ذكره المصنف ونص عليه  
ايضا في البويطى والام واختلفوا في الاصح  
فرجح جمهور العراقيين اسحابه وبه قطع  
شيخهم الشيخ أبو حامد في مواضع من تعليقه  
وادعى الاجماع انه لا يجب وانما يستحب وقطع به  
ايضا المحاملي في كتبه الثلاثة وسليم الرازي  
والمصنف في التنبيه وقطع به قبلهم ابن القاص  
في التلخيص ورجح جمهور الخراسانيين وجوبه  
وقطع به شيخهم القفال في شرح التلخيص  
وصاحبه القاضي حسين وصاحبه البغوي  
والمتولي وقطع به العراقيين جماعة منهم  
صاحب الحاوي ورجحه امام الحرمين والغزالي  
والرافعي وآخرون وهو الصحيح المختار قال  
اصحابنا فإذا قلنا يجب فمحل الخطبة الثانية ونص  
عليه في مختصر البويطى والمزني فلو دعا في  
الاولي لم يجزئه قالوا ويكفى ما يقع عليه اسم  
الدعاء قال امام الحرمين ارى انه يجب ان يكون  
الدعاء متعلقا بامور الآخرة وانه لا بأس بتخصيصه  
بالسامعين بان يقول رحمكم الله واما الدعاء  
للسلطان فاتفق اصحابنا على انه لا يجب ولا  
يستحب وظاهر كلام المصنف وغيره انه بدعة اما  
مكروه واما خلاف الاولي هذا إذا دعا بعينه فاما  
الدعاء لائمة المسلمين وولاية امورهم بالصلاح  
والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك  
ولجيش الاسلام فمستحب بالاتفاق والمختار انه  
لا بأس بالدعاء للسلطان بعينه إذا لم يكن مجازفة

في وصفه ونحوها والله اعلم \* (فرع) هل  
يشترط كون الخطبة بالعربية فيه طريقان  
(أصحهما) وبه قطع الجمهور يشترط لانه

[ 522 ]

ذكر مفروض فشرط فيه العربية كالتشهد وتكبيره  
الاحرام مع قوله صلى الله عليه وسلم " صلوا كما  
رأيتموني اصلي " وكان يخطب بالعربية (والثاني)  
فيه وجهان حكاهما جماعة منهم المتولي  
(أحدهما) هذا (والثاني) مستحب ولا يشترط لان  
المقصود الوعظ وهو حاصل بكل اللغات قال  
اصحابنا فإذا قلنا بالاشتراط فلم يكن فيهم من  
يحسن العربية جاز ان يخطب بلسانه مدة التعلم  
وكذا إن تعلم واحد منهم التكبير بالعربية فان  
مضى زمن التعلم ولم يتعلم أحد منهم عصوا بذلك  
ويصلون الظهر أربعاً ولا تنعقد لهم جمعة \* (فرع)  
الترتيب بين أركان الخطبة مأمور به وهل هو  
واجب أو مستحب فيه وجهان (أحدهما) وبه قطع  
جمهور العراقيين وغيرهم ليس هو بشرط فله  
التقديم والتأخير ونقله الماوردي عن نص  
الشافعي (والثاني) أنه شرط فيجب تقديم الحمد  
ثم الصلاة ثم الوصية ثم القراءة ثم الدعاء وبهذا  
قطع المتولي وقال البغوي وغيره من  
الخراسانيين يجب تقديم الحمد ثم الصلاة ثم  
الوصية ولا ترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما  
وبين غيرهما والصحيح الاول لان المقصود الوعظ  
وهو حاصل ولم يرد نص في اشتراط الترتيب  
والله اعلم \* (فرع) لو أغمى علي الخطيب في  
أثنائها أو أحدث وشرطنا الطهارة فهل يبني عليها  
غيره فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع البغوي  
وصححه المتولي أن فيه قولين بناء علي

الاستخلاف في الصلاة (والثاني) القطع بالمنع  
حكاه المتولي وفرق بان في الاستخلاف يستخلف  
من كان شاركه في الصلاة ولا تتصور مشاركة  
غيره في الخطبة (فان قيل) هذا ضعيف لان  
المقصود في الصلاة إنما يشترط استخلاف من  
كان معه في الصلاة حيث يؤدي إلى اختلال ترتيب  
الصلاة وهذا المعنى مقصود هنا (فالجواب) بان  
المقصود في الخطبة أيضا الوعظ ولا يحصل ببناء  
كلام رجل علي كلام غيره والاصح هنا منع البناء  
قال البغوي فان جوزنا البناء اشترط كون الثاني  
ممن سمع الماضي من الخطبة وإلا استأنفها  
والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في أقل  
ما يجزئ في الخطبة \* قد ذكرنا أن أركانها عندنا  
خمسة وبه قال احمد وقال الاوزاعي واسحق وأبو  
ثور وابن القاسم المالكي وأبو يوسف ومحمد  
وداود الواجب ما يقع عليه إسم الخطبة \* وقال  
أبو حنيفة يكفيه أن يقول سبحان الله أو بسم الله  
أو الله اكبر أو نحو ذلك من الاذكار وقال ابن عبد  
الحكم المالكي إن هلك أو سبح اجزاه \* (فرع)  
شروط الخطبة سبعة وقت الظهر وتقديمها علي  
الصلاة والقيام والقعود بينهما وطهارة

[ 523 ]

الحدث والنجس وستر العورة علي الاصح في  
الخطبتين والستر وقد سبق بيان هذه الشروط  
والسابع رفع الصوت بحيث يسمعه أربعون من  
أهل الكمال وحكى صاحب البيان والرافعي وجها  
أنه لو خطب سرا ولم يسمعه أحد صحت وهو غلط  
لفوات مقصودها ولو خطب ورفع صوته قدرا  
يبلغهم ولكن كانوا صما فلم يسمعوا كلهم أو  
سمع دون أربعين فوجهان مشهوران (الصحيح) لا

تصح كما لو بعدوا لفوات المقصود (والثاني) تصح  
كما لو حلف لا يكلمه فكلمه بحيث يسمع فلم  
يسمع لصممه يحنث وكما لو سمعوا الخطبة فلم  
يفهموها فانها تصح بالاتفاق وينبغي للقوم أن  
يقبلوا علي الامام ويستمعوا له وينصتوا  
والاستماع هو شغل القلب بالاسماع والاصغاء  
للمتكلم والانصات هو السكوت وهل يجب الانصات  
ويحرم الكلام فيه قولان مشهوران وقد ذكرهما  
المصنف بتفريعهما في باب هيئة الجمعة  
(اصحهما) وهو المشهور في الجديد يستحب  
الانصات ولا يجب ولا يحرم الكلام (والثاني) وهو  
نصه في القديم والاملاء من الجديد يجب الانصات  
ويحرم الكلام واتفق الاصحاب علي أن الصحيح هو  
الاول وحكي الرافي طريقا غريبا جازما  
بالوجوب وهو شاذ ضعيف وفي تحريم الكلام علي  
الخطيب طريقان (احدهما) على القولين  
(والثاني) وهو الصحيح وبه قطع الجمهور يستحب  
ولا يحرم للاحاديث الصحيحة ان رسول الله صلي  
الله عليه وسلم " تكلم في الخطبة " والاولي ان  
يجيب عن ذلك بأن كلامه صلي الله عليه وسلم  
كان لحاجة قال اصحابنا وهذا الخلاف في حق  
القوم والامام في كلام لا يتعلق به غرض مهم  
ناجز فلو رأى اعمي يقع في بئر أو عقربا ونحوها  
تدب إلي إنسان غافل ونحوه فانذره أو علم انسانا  
خيرا أو نهاه عن منكر فهذا ليس بحرام بلا خلاف  
نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب علي  
التصريح به لكن قالوا يستحب ان يقتصر على  
الاشارة ان حصل بها المقصود هذا كله في الكلام  
في حال الخطبة اما قبل الشروع فيها وبعد  
فراغها فيجوز الكلام بلا خلاف لعدم الحاجة إلي  
الاستماع فاما في الجلوس بين الخطبتين  
فطريقان قطع المصنف والغزالي وآخرون  
بالجواز وقطع المحاملي وابن الصباغ وآخرون

بجريان القولين لانه قد يتمادى الي الخطبة الثانية ولان الخطبتين كشيء واحد فصار ككلام في اثنائها قال الشافعي والاصحاب ويستحب ان لا يتكلم حتى يفرغ من الخطبتين واتفقوا علي ان للداخل الكلام ما لم يأخذ لنفسه مكانا والقولان انما هما فيما بعده قعوده قال الشافعي في مختصر المزني والاصحاب يكره للداخل في حال الخطبة ان يسلم على الحاضرين سواء قلنا الانصات واجب ام لا فان خالف وسلم قال

[ 524 ]

اصحابنا ان قلنا بتحريم الكلام حرمت اجابته باللفظ ويستحب بالاشارة كما لو سلم في الصلاة وفي تسميت العاطس ثلاثة اوجه (الصحيح) المنصوص تحريمه كرد السلام (والثاني) استحبابه لانه غير مفرط بخلاف المسلم (والثالث) يجوز ولا يستحب وحكي الرافعي وجهها انه يرد السلام لانه واجب ولا يشمت العاطس لانه سنة فلا يترك لها الانصات الواجب وإذا قلنا لا يحرم الكلام جاز رد السلام والتشميت بلا خلاف ويستحب التشميت علي اصح الوجهين لعموم الامر به (والثاني) لا يستحب لان الانصات أكد منه فانه مختلف في وجوبه وأما السلام ففيه ثلاثة اوجه (احدها) يجوز ولا يستحب وبه قطع امام الحرمين (والثاني) يستحب (والثالث) يجب وهذا هو الاصح وهو ظاهر نصه في مختصر المزني وصححه البغوي وآخرون هذا كله فيمن يسمع الخطبة فاما من لا يسمعها لبعده من الامام ففيه طريقان للخراسانيين (احدهما) القطع بجواز الكلام (واصحهما) وهو المنصوص وبه قطع جمهور العراقيين وغيرهم ان فيه القولين فان قلنا لا يحرم الكلام استحب له

الاشتغال بالتلاوة والذكر وان قلنا يحرم حرم عليه  
كلام الادميين وهو بالخيار بين السكوت والتلاوة  
والذكر هذا هو المشهور وبه قطع الجمهور وفيه  
وجه انه لا يقرأ ولا يذكر إذا قلنا بتحريم الكلام لانه  
يؤدى الي هينة وتهويش حكاة الفورانى  
والمتولي وصاحب البيان وغيرهم قالوا وهو نظير  
الخلاف السابق في ان المأموم هل يقرأ السورة  
في السرية والجهرية إذا لم يسمع الامام  
والصحيح هناك أنه يقرأ وكذا هنا ولا خلاف ان  
الذى يسمع الخطبة لا يقرأ ولا يذكر وإن جوزنا له  
الكلام لان الانصات أكد للاختلاف في وجوبه قال  
الشافعي والاصحاب وحيث حرمتنا الكلام فتكلم  
أثم ولا تبطل جمعته بلا خلاف والحديث الوارد فلا  
جمعة له أي لا جمعة كاملة \* (فرع) قال الغزالي  
هل يحرم الكلام على من عدا الاربعين فيه  
القولان وهذا الذى قاله شاذ غير معروف لغيره  
وهو مما انكروه عليه قال الرافعى هذا التقدير  
بعيد ومخالف لما نقله الاصحاب أما بعده فلان  
كلامه مفروض في السامعين للخطبة وإذا حضرت  
جماعة زائدون علي أربعين لم يمكن أن يفرد  
تنعقد الجمعة بأربعين منهم معينين حتى يحرم  
الكلام عليهم قطعاً ويكون الخلاف في الباقيين بل  
الوجه الحكم بانعقادها بجمعهم أو بأربعين غير  
معينين وأما مخالفته لنقل الاصحاب فلانك لا تجد  
للاصحاب إلا إطلاق قولين في السامعين ووجهين  
في حق غيرهم كما سبق والله اعلم \*

[ 525 ]

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب الانصات  
حال الخطبة وتحريم الكلام \* ذكرنا أن الصحيح  
عند أصحابنا أنه لا يحرم الكلام وبه قال عروة بن

الزبير وسعيد بن جبير والشعبي والنخعي  
والثوري وداود وقال مالك والاوزاعي وأبو حنيفة  
واحمد يحرم \* واحتج لهم بقول الله تعالى (وإذا  
قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا) وبحديث أبي  
هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال " إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة  
انصت والامام يخطب فقد لغوت " رواه البخاري  
ومسلم وعن أبي الدرداء قال " دخلت المسجد  
يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب  
فقرأ سورة براءة فقلت لابي ابن كعب متى نزلت  
هذه السورة فلم يكلمني فلما صلينا قلت له  
سألتك فلم تكلمني فقال مالك من صلاتك الا ما  
لغوت فذكرته للنبي صلى الله عليه وسلم فقال  
صدق أبي " حديث صحيح قال البيهقي اسناده  
صحيح ولان الخطبتين بدل ركعتين فحرم بينهما  
الكلام كالصلاة \* واحتج أصحابنا بالاحاديث  
الصحيحة المشهورة أن النبي صلى الله عليه  
وسلم تكلم في خطبته يوم الجمعة مرات وبحديث  
أنس قال " دخل رجل المسجد ورسول الله صلى  
الله عليه وسلم يخطب علي المنبر يوم الجمعة  
فقال يا رسول الله متي الساعة فإشار إليه الناس  
أن اسكت فسأله ثلاث مرات كل ذلك يشيرون إليه  
ان اسكت فقال له رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ويحك ما أعددت لها " رواه البيهقي باسناد  
صحيح وعن أنس أيضا قال " بينما النبي صلى الله  
عليه وسلم يخطب في يوم الجمعة قام اعرابي  
فقال يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع  
الله لنا فرفع يديه وذكر حديث الاستسقاء " رواه  
البخاري ومسلم وأجابوا عن الآية أنها محمولة  
علي الاستحباب جمعا بين الادلة هذا ان سلمنا أن  
المراد الخطبة وأنها داخله في المراد وعن  
الحديث الاول أن المراد باللغو الكلام الفارغ ومنه  
لغو اليمين وعن حديث أبي ذر ان المراد نقص

جمعه بالنسبة إلى الساكت وأما القياس علي الصلاة فلا يصح لأنها تفسد بالكلام بخلاف الخطبة \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وسننها أن يكون علي منبر لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب على المنبر ولانه أبلغ

[ 526 ]

في الاعلام ومن سننها إذا صعد المنبر ثم أقبل علي الناس أن يسلم عليهم لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان إذا صعد المنبر يوم الجمعة واستقبل الناس بوجهه قال السلام عليكم " ولانه استدبر الناس في صعوده فإذا أقبل عليهم سلم ومن سننها أن يجلس إذا سلم حتى يؤذن المؤذن لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان إذا خرج يوم الجمعة جلس يعنى علي المنبر حتى يسكت المؤذن ثم قام فخطب " ويقف على الدرجة التي تلى المستراح لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على هذه الدرجة ولان ذلك أمكن له ويستحب أن يعتمد علي قوس أو عصي لما روى الحكم بن حزن رضي الله عنه قال " وفدت الي النبي صلى الله عليه وسلم فشهدنا معه الجمعة فقام متوكئا علي قوس أو عصي فحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات " ولان ذلك أمكن له فان لم يكن معه شئ سكن يديه ومن سننها أن يقبل علي الناس ولا يلتفت يمينا ولا شمالا لما روى سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان إذا خطبنا استقبلنا بوجهنا واستقبلنا بوجهه " ويستحب أن يرفع صوته لحديث جابر " علا صوته واشتد غضبه " ولانه أبلغ في الاعلام قال الشافعي

رحمه الله ويكون كلامه مترسلا مبينا معربا من غير لغى ولا تمطيط لان ذلك أحسن وأبلغ ويستحب أن يقصر الخطبة لما روى عن عثمان " أنه خطب وأوجز فقليل له لو كنت تنفست فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول " قصر خطبة الرجل مئة من فقهه فأطيلوا الصلاة وأقصروا الخطبة " \* (الشرح) حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يخطب علي المنبر " صحيح مشهور رواه البخاري ومسلم من روايات جماعات من الصحابة وأما الحديث الثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صعد المنبر يوم الجمعة قال السلام عليكم فرواه البيهقي من رواية ابن عمر وجابر واسنادهما ليس بقوى وأما حديث ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان إذا خرج يوم الجمعة جلس على المنبر " الي آخره فرواه أبو داود باسناد ضعيف ويغنى عنه ما ثبت في صحيح البخاري عن السائب ابن يزيد الصحابي قال " كان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام علي المنبر علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضي الله عنهما " فهذا الحديث صحيح صريح في الجلوس حينئذ وبه استدل البخاري والبيهقي في المسألة وأما حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف علي الدرجة التي تلي المستراح فهذا الحديث موجود في اكثر النسخ وليس موجودا في بعض النسخ المقابلة باصل المصنف وهو حديث صحيح وأما حديث الحكم بن حزن فحديث حسن رواه أبو داود وغيره باسناد

حسنة واما حديث سمرة بن جندب (1) وأما حديث  
عثمان فرواه مسلم في صحيحه \* اما لغات  
الفصل والفاظه فالمنبر من المنبر وهو الارتفاع  
(وقوله) تلي المستراح هو اعلي المنبر الذي يقعد  
عليه الخطيب ليستريح قبل الخطبة حال الاذان  
والحكم بن حزن بفتح الحاء المهملة واسكان  
الزاي وجندب بضم الدال وفتحها (قوله) يكون  
كلامه مترسلا قال الازهرى أي يتمهل فيه ويبينه  
تبيينا يفهمه سامعوه قال وهو من قولهم اذهب  
على رسلك أي علي هينتك غير مستعجل ولا تتعب  
نفسك (قوله) معربا أي فصيحا والبغي باسكان  
الغين المعجمة قال الازهرى ان يكون رفعه صوته  
يحكي كلام الجابرة والمتكبرين والمتفهيقين  
قال والبغي في كلام العرب الكبر والبغى الضلال  
والبغى الفساد قال التمطيظ الافراط في مد  
الحروف يقال مط كلامه إذا مده فإذا افراط فيه  
قيل مططه (قوله) لو كنت تنفست يعني مددتها  
وطولتها (قوله) صلي الله عليه وسلم مئة بفتح  
الميم بعدها همزة مكسورة ثم نون مشددة أي  
علامة أو دلالة علي فقهه \* اما أحكام الفصل  
ففيه مسائل (إحداها) اجمع العلماء علي انه  
يستحب كون الخطبة علي منبر للاحاديث الصحيحة  
التي أشرنا إليها ولانه ابلغ في الاعلام ولان  
الناس إذا شاهدوا الخطيب كان ابلغ في وعظهم  
قال اصحابنا وغيرهم ويستحب أن يكون المنبر  
علي يمين المحراب أي علي يمين الامام إذا قام  
في المحراب مستقبل القبلة وهكذا العادة قال  
اصحابنا ويستحب ان يقف علي يمين المنبر قال  
اصحابنا فان لم يكن منبر استحب أن يقف علي  
موضع عال وإلا فالي خشبة ونحوها للحديث  
المشهور في الصحيح أن النبي صلي الله عليه  
وسلم " كان يخطب إلى جذع قبل اتخاذ المنبر "  
قالوا ويكره المنبر الكبير جدا الذي يضيق علي

المصلين إذا لم يكن المسجد متسعا (الثانية) قال اصحابنا يسن للامام السلام علي الناس مرتين (إحداهما) عند دخوله المسجد يسلم علي من هناك وعلي من عند المنبر إذا انتهى إليه (الثانية) إذا وصل أعلا المنبر واقبل علي الناس بوجهه يسلم عليهم لما ذكره المصنف قال اصحابنا وإذا سلم لزم السامعين الرد عليه وهو فرض كفاية كالسلام في باقى المواضع وهذا الذى ذكرناه من استحباب السلام الثانى مذهبنا ومذهب الاكثرين وبه قال ابن عباس وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي واحمد \* وقال مالك وأبو حنيفة يكره (الثالثة) يسن له إذا صعد المنبر واقبل علي الناس وسلم ان يجلس ويؤذن المؤذن فإذا فرغ من الاذان قام فشرع في الخطبة ويكون المؤذن واحدا فان كان اكثر ففيه كلام وتفصيل سبق في باب الاذان (الرابعة) يستحب ان يقف على الدرجة التى تلى المستراح كما ذكره المصنف قال الشيخ أبو حامد (فان قيل) قد روى ان ابا بكر نزل عن موقف النبي صلى الله عليه وسلم درجة وعمر درجة اخرى وعثمان أخرى ووقف علي رضي الله عنه في موقف النبي صلى الله

---

(1) بياض بالاصل فحرر \*

---

[ 528 ]

عليه وسلم (قلنا) كل منهم له قصد صحيح وليس بعضهم حجة على بعض واختار الشافعي وغيره موافقة النبي صلى الله عليه وسلم لعموم الامر بالافتداء به صلى الله عليه وسلم (الخامسة)

يسن أن يعتمد علي قوس أو سيف أو عصا أو نحوها لما سبق قال القاضي حسين والبغوي يستحب ان يأخذه في يده اليسرى ولم يذكر الجمهور اليد التي يأخذه فيها وقال اصحابنا ويستحب ان يشغل يده الاخرى بان يضعها علي حرف المنبر قالوا فان لم يجد سيفاً أو عصا ونحوه سكن يديه بان يضع اليمنى علي اليسرى أو يرسلهما ولا يحركهما ولا يعبت بواحدة منهما والمقصود الخشوع والمنع من العبث (السادسة) يسن ان يقبل الخطيب علي القوم في جميع خطبته ولا يلتفت في شئ منهما قال صاحب الحاوي وغيره ولا يفعل ما يفعله بعض الخطباء في هذه الازمان من الالتفات يمينا وشمالا في الصلاة على النبي صلي الله عليه وسلم ولا غيرها فانه باطل لا اصل له واتفق العلماء على كراهة هذا الالتفات وهو معدود من البدع المنكرة وقد قال الشيخ أبو حامد في تعليقه يستحب ان يقصد قصد وجهه ولا يلتفت في شئ من خطبته عندنا \* وقال أبو حنيفة يلتفت يمينا وشمالا في بعض الخطبة كما في الاذان وهذا غريب لا اصل له قال اصحابنا ويستحب للقوم الاقبال بوجوههم علي الخطيب وجاءت فيه احاديث كثيرة ولانه الذي يقتضيه الادب وهو ابلغ في الوعظ وهو مجمع عليه قال امام الحرمين سبب استقبالهم له واستقباله إياهم واستدباره القبلة ان يخاطبهم فلو استدبرهم كان قبيحا خارجا عن عرف الخطاب ولو وقف في آخر المسجد واستقبل القبلة فان استدبروه كان قبيحا وان استقبلوه استدبروا القبلة فاستدبار واحد واستقبال الجمع أولي من عكسه قال اصحابنا ولو خالف السنة وخطب مستقبل القبلة مستدبر الناس صحت خطبته مع الكراهة كذا قطع به جماهير الاصحاب في جميع الطرق وفيه وجه شاذ أنه لا تصح خطبته

حكاة الدارمي والشاشي وغيرهما وهو مخالف لما قطع به وان له بعض الاتجاه وطرد الدارمي الوجه فيما إذا استدبروه أو خالفوا هم أو هو الهيئة المشروعة بغير ذلك (السابعة) يستحب رفع صوته زيادة على الواجب لما ذكره المصنف (الثامنة) يستحب كون الخطبة فصيحة بليغة مرتبة مبينة من غير تمطيط ولا تعبير ولا تكون الفاظا مبتذلة ملففة فانها لا تقع في النفوس موقعا كاملا ولا تكون وحشية لانه لا يحصل مقصودها بل يختار الفاظا جزلة مفهومة قال المتولي ويكره الكلمات المشتركة والبعيدة عن الافهام وما يكره عقول الحاضرين واحتج بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه " حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون ان يكذب الله ورسوله " رواه البخاري في اواخر كتاب العلم من صحيحه (التاسعة) يستحب تقصير الخطبة للحديث المذكور وحتى لا يملوها قال اصحابنا

[ 529 ]

ويكون قصرها معتدلا ولا يبالي بحيث يحققها (العاشرة) قال المتولي يستحب للخطيب ان لا يحضر للجمعة الا بعد دخول الوقت بحيث يشرع فيها اول وصوله المنبر لان هذا هو المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا وصل المنبر صعده ولا يصلي تحية المسجد وتسقط هنا التحية بسبب الاشتغال بالخطبة كما تسقط في حق الحاج إذا دخل المسجد الحرام بسبب الطواف وقال جماعة من اصحابنا تستحب له تحية المسجد ركعتان عند المنبر ممن ذكر هذا البنديجي والجرجاني في التحرير وصاحبها العدة والبيان والمذهب انه لا يصليها لان النبي صلى الله عليه

وسلم لم ينقل انه صلاحها وحكمته ما ذكرته ولم يذكر الشافعي وجماهير الاصحاب التحية وظاهر كلامهم انه لا يصلحها والله اعلم (الحادية عشرة) يستحب للقوم ان يقبلوا على الخطيب مستمعين ولا يشتغلوا بغيره حتى قال اصحابنا يكره لهم شرب الماء للتلذذ ولا بأس يشربه للعطش للقوم والخطيب \* هذا مذهبنا قال ابن المنذر رخص في الشرب طاوس ومجاهد والشافعي ونهي عنه مالك والاوزاعي واحمد وقال الاوزاعي تبطل الجمعة إذا شرب والامام يخطب واختار ابن المنذر الجواز قال ولا اعلم حجة لمن منعه قال العبدري قول الاوزاعي مخالف للاجماع (الثانية عشرة) يستحب للخطيب ان يختم خطبته بقوله استغفر الله لي ولكم ذكره البغوي ويستحب له ان يأخذ في النزول من المنبر عقب فراغه ويأخذ المؤذن في الاقامة ويبلغ المحراب مع فراغ الاقامة (الثالثة عشرة) يكره في الخطبة اشياء (منها) ما يفعله بعض جهلة الخطباء من الدق بالسيف علي درج المنبر في صعوده وهذا باطل لا اصل له وبدعة قبيحة ومنها الدعاء إذا انتهى صعوده قبل جلوسه وربما توهم بعض جهلتهم انها ساعة اجابة الدعاء وذلك خطأ انما ساعة الاجابة بعد جلوسه كما سنوضحه في موضعه من الباب الثاني ان شاء الله تعالى (ومنها) الالتفات في الخطبة الثانية عند الصلاة علي النبي صلي الله عليه وسلم وقد سبق بيان انه باطل مكروه ومنها المجازفة في اوصاف السلاطين في الدعاء لهم وكذبهم في كثير من ذلك كقولهم السلطان العالم العادل ونحوه (ومنها) مبالغتهم في الاسراع في الخطبة الثانية وخفض الصوت بها (الرابعة عشرة) قال الشافعي في المختصر وإذا حصر الامام لقن قال الشيخ أبو حامد والاصحاب ونص في مواضع آخر انه لا يلقن قال القاضي

أبو الطيب قال اصحابنا ليست على قولين بل على حالين فقوله يلغنه أراد إذا استطعمه التلقين بحيث سكت ولم ينطق بشئ وقوله لا يلغنه أراد ما دام الكلام ويرجوا ان ؟ ؟ ؟ عليه فيترك حتى يفتح عليه فان لم يفتح لقرن واتفق الاصحاب علي أن مراد الشافعي هذا التفصيل وأنها ليست علي قولين \* قال المصنف رحمه الله \* (والجمعة ركعتان لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال " صلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر علي لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افتري " ولانه نقل الخلف عن السلف والسنة أن يقرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة الجمعة وفي الثانية المنافقين لما روى عبد الله بن أبي رافع قال " استخلف مروان ابا هريرة علي المدينة فصلي بالناس الجمعة فقرأ بالجمعة والمنافقين فقلت يا ابا هريرة قرأت بسورتين سمعت عليا رضي الله عنه قرأ بهما قال سمعت حبي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما " والسنة ان يجهر فيهما بالقراءة لانه نقل الخلف عن السلف ) \*

(الشرح) حديث عمر رضي الله عنه حديث حسن رواه احمد بن حنبل في مسنده والنسائي وابن ماجه والبيهقي في سننهم وسبق بيانه في باب صلاة المسافرين في فرع مذاهب العلماء في القصر والاتمام وحديث عبد الله بن أبي رافع رواه مسلم في صحيحه بلفظه وعبد الله هذا تابعي وأبوه ابو رافع صحابي وهو مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمه اسلم ويقال ابراهيم ويقال

ثابت ويقال هرمرز وله وقوله حبي - بكسر الحاء  
المهملة والباء الموحدة - أي محبوبي \* اما  
الاحكام فاجمعت الامة على ان الجمعة ركعتان  
وعلي انه يسن الجهر فيهما وتسن القراءة فيهما  
بالسورتين المذكورتين بكما لهما نص عليه  
الشافعي واتفق عليه الاصحاب ونص الشافعي  
في القديم علي انه يستحب ان

---

[ 531 ]

يقراً في الاولى سبح اسم ربك وفي الثانية هل  
اتاك حديث الغاشية وقال الربيع وهو راوي كتب  
الشافعي الجديدة سألت الشافعي عن ذلك فذكر  
انه يختار الجمعة والمنافقين ولو قرأ سبح وهل  
اتاك كان حسنا وقد ثبت في صحيح مسلم أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الجمعة  
بسبح وهل اتاك ايضاً والصواب هاتين سنة وهاتين  
سنة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ  
بهاتين تارة وبهاتين تارة والاشهر عن الشافعي  
والاصحاب الجمعة والمنافقين قال الشافعي فان  
قرأ في الاولى المنافقين قرأ في الثانية الجمعة  
قال المتولي وغيره ولا يعيد المنافقين ولو قرأ  
في الاولى غير الجمعة والمنافقين قال اصحابنا  
قرأ في الثانية السورتين بخلاف ما لو ترك الجهر  
في الاوليين من العشاء لا يجهر في الاخرين لان  
السنة الاسرار في الاخرين ولا يمكنه تدارك  
السنة الفاتية إلا بتفويت السنة المشروعة الآن  
وأما هنا فيمكنه جمع السورتين بغير اخلال بسنة  
(فان قيل) هذا يؤدي إلي تطويل الركعة الثانية  
على الاولى وهذا خلاف السنة (فالجواب) أن ذلك  
الادب لا يقاوم فضيلة السورتين والله اعلم \*  
وقال ابو حنيفة لا مزية لهاتين السورتين ولا

لغيرهما والسور كلها سواء في هذا وقال مالك  
يقرأ في الاولى الجمعة والثانية هل أتاك حديث  
الغاشية \* (فرع) هل الجمعة صلاة مستقلة أم  
ظهر مقصورة فيه خلاف مشهور في طريقة  
الخراسانيين وممن نقله من المتقدمين صاحب  
التقريب حكاه عنه امام الحرمين وغيره وظاهر  
كلام بعضهم أنه قولان وظاهر كلام الآخرين أنه  
وجهان ولعلهما قولان مستنبطان من كلام  
الشافعي فيصح تسميتها قولين ووجهين  
(اصحهما) أنها صلاة مستقلة ويستدل له حديث  
عمر رضي الله عنه الذي ذكره المصنف وبان  
إدعاء القصر يحتاج الي دليل وعبر بعض اصحابنا  
بعبارة اخرى فقال في الجمعة والظهر يوم  
الجمعة ثلاثة أقوال (احدها) كل واحدة أصل  
بنفسه (والثاني) الظهر أصل والجمعة بدل وهو  
القول بانها ظهر مقصورة (والثالث) وهو اصحها  
ان الجمعة اصل والظهر بدل وبنى الاصحاب على  
الخلاف في كونها ظهرا مقصورة ام مستقلة  
مسائل كثيرة (منها) ما سأذكره في فرع

[ 532 ]

بعد هذا في نية الجمعة ان شاء الله تعالى \* (فرع)  
ينبغي لمصلي الجمعة ان ينوي الجمعة بمجموع ما  
يشترط في النية فلو نوى الظهر قال امام  
الحرمين قال صاحب التقريب ان قلنا الجمعة  
صلاة مستقلة فلا بد من نية الجمعة فلو نوى ظهرا  
مقصورة لم تصح وان قلنا هي ظهر مقصورة  
فنوى ظهرا مقصورة فوجهان (احدهما) تصح  
جمعه لانه نوى الصلاة على حقيقتها (والثاني) لا  
تصح لان مقصود النيات التمييز فوجب التمييز بما  
يخص الجمعة قال ولو نوى الجمعة فان قلنا هي

صلاة مستقلة اجزائه وان قلنا ظهر مقصورة  
فهل يشترط نية القصر فيه وجهان (الصحيح) لا  
يشترط بل تكفى نية الجمعة (والثانى) يشترط  
لان الاصل الاتمام قال الامام وهذا ضعيف غير  
معدود من المذهب هذا آخر كلام الامام ولو نوى  
الظهر مطلقا من غير تعرض للقصر لم تصح بلا  
خلاف \* (باب هيئة الجمعة) \* قال المصنف رحمه  
الله \* (السنة لمن اراد الجمعة ان يغتسل لما روى  
ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال " من جاء منكم الي الجمعة  
فليغتسل ووقته ما بين طلوع الفجر إلى ان يدخل  
في الصلاة فان اغتسل قبل طلوع الفجر لم  
يجزئه لقوله صلى الله عليه وسلم " غسل يوم  
الجمعة واجب علي كل محتلم " فعلقه على اليوم  
والافضل ان يغتسل عند الرواح لحديث ابن عمر  
ولانه انما يراد لقطع الروائح فإذا فعله عند الرواح  
كان أبلغ في المقصود فان ترك الغسل جاز لما  
روى سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

[ 533 ]

" من توضأ فيها ونعمت ومن اغتسل فالغسل  
أفضل " فان كان جنبا فنوى بالغسل الجنابة  
والجمعة اجزاه عنهما كما لو اغتسلت المرأة  
ونوت الجنابة والحيض وان نوى الجنابة ولم ينوى  
الجمعة اجزاه عن الجنابة وفى الجمعة قولان  
(أحدهما) يجزئه لانه يراد للتنظيف وقد حصل  
(والثاني) لا يجزئه لانه لم ينوه فأشبهه إذا اغتسل  
من غير نية وإن نوى الجمعة ولم ينو الجنابة لم  
يجزئه عن الجنابة وفى الجمعة وجهان (أحدهما)  
وهو المذهب أنه يجزئه عنهما لانه نواها (والثاني)  
لا تجزئه لان غسل لجمعة يراد للتنظيف

والتنظيف لا يحصل مع بقاء الجنابة) \* (الشرح)  
حديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وحديث " غسل يوم الجمعة واجب علي كل محتلم رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ من رواية أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث سمرة حديث حسن رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بإسناد حسنة قال الترمذي هو حديث حسن وقوله صلى الله عليه وسلم " من جاء منكم إلي الجمعة " معناه من أراد المجئ وغسل الجمعة واجب على كل محتلم المراد بالمحتلم البالغ وبالوجوب وجوب اختيار لا وجوب التزام كقول الانسان لصاحبه حقك واجب علي (وقوله) صلي الله عليه وسلم " من توضأ فيها ونعمت " قال الأزهرى والخطابى قال الاصمعي معناه فبالسنة أخذ ونعمت السنة قال الخطابي ونعمت الخصلة أو نعمت الفعلة أو نحو ذلك قال وإنما ظهرت تاء التأنيث لظهار السنة أو الخصلة أو الفعلة وحكى الهروي في الغريبين عن الاصمعي ما سبق ثم قال وسمعت الفقيه أبا حاتم الشاركي يقول معناه فبالرخصة أخذ لأن السنة يوم الجمعة الغسل وقال صاحب الشامل فبالفريضة أخذ ولعل الاصمعي أراد بقوله فبالسنة أي فيما جوزته السنة وقوله صلي الله عليه وسلم ونعمت - بكسر النون وإسكان العين - هذا هو المشهور وروى بفتح النون وكسر العين وهو الاصل في هذه اللفظة قال القلعي وروى نعمت بفتح النون وكسر العين وفتح التاء أي نعمك الله وهذا تصحيف نبهت عليه لئلا يغتر به \* أما الاحكام فقد سبق بيان غسل الجمعة وسائر الاغسال المسنونة في فصل عقيب باب صفة الغسل ونعيد منه هنا قطعة مختصرة تتعلق بلفظ المصنف وغسل الجمعة سنة وليس بواجب وجوبا يعصي بتركه بلا خلاف عندنا وفيمن يسن له أربعة أوجه

(الصحيح) المنصوص وبه قطع المصنف والجمهور  
يسن لكل من أراد حضور الجمعة سواء الرجل  
والمرأة والصبى والمسافر والعبد وغيرهم لظاهر  
حديث ابن عمر ولأن المراد النظافة وهم في هذا  
سواء ولا يسن لمن لم يرد الحضور وإن كان من  
أهل الجمعة لمفهوم الحديث ولانتفاء المقصود  
ولحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال " من أتى الجمعة

[ 534 ]

من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس  
عليه غسل من الرجال والنساء " رواه البيهقي  
بهذا اللفظ باسناد صحيح (الثاني) يسن لكل من  
حضرها ولمن هو من أهلها ومنعه عذر حكاه  
الماوردي والرويانى والشاشي وغيرهم لانه شرع  
له الجمعة والغسل فعجز عن احدهما فينبغي أن  
يفعل الآخر (والثالث) لا يسن إلا لمن لزمه  
حضورها حكاه الشاشي وآخرون والرابع يسن  
لكل أحد سواء من حضرها وغيره لانه كيوم العيد  
وهو مشهور ممن حكاه المتولي وغيره قال  
اصحابنا ووقت جواز غسل الجمعة من طلوع  
الفجر إلى أن يدخل في الصلاة كما قاله المصنف  
ودليله في الكتاب قالوا ولا يجوز قبل الفجر  
وانفرد إمام الحرمين بحكاية وجه أنه يجوز قبل  
طلوع الفجر كغسل العيد علي أصح القولين  
والصواب المشهور أنه لا يجزئ قبل الفجر  
ويخالف العيد فانه يصلي في أول النهار فيبقى  
أثر الغسل ولان الحاجة تدعو إلى تقديم غسل  
العيد لكون صلاته أول النهار فلو لم يجز قبل  
الفجر ضاق الوقت وتأخر عن التكبير إلى الصلاة  
واتفقوا على أن الافضل تأخيرها إلى وقت الذهاب

إلى الجمعة لما ذكره المصنف وقال مالك لا يصح  
إلا عند الذهاب ولو اغتسل ثم أحدث أو أجنب  
بجماع أو غيره لم يبطل غسل الجمعة عندنا بل  
يغتسل للجنابة ويبقى غسل الجمعة على صحته  
لأنه قد صح ولا وجه لإبطاله ولو عجز عن الغسل  
لنفاد الماء بعد الوضوء أو لمرض أو برد أو غير  
ذلك قال الصيدلاني وسائر الأصحاب يستحب له  
التيمم ويجوز به فضيلة الغسل لأن الشرع أقامه  
مقامه عند العجز قال امام الحرمين هذا الذي  
قالوه هو الظاهر وفيه احتمال من حيث ان المراد  
بالغسل النظافة ولا تحصل بالتيمم ورجح الغزالي  
هذا الاحتمال وليس بشئ ولو ترك الغسل مع  
التمكن منه فلا اثم عليه وجمعتة صحيحة  
وسنيسط دلائله في فرع مذاهب العلماء إن شاء  
الله تعالى وأما إذا وجب عليه يوم الجمعة غسل  
جنابة فنوى الغسل عن الجنابة والجمعة معا  
فالمذهب صحة غسله لهما جميعا وبه قطع  
المصنف والجمهور وفيه وجه ضعيف حكاه  
الخراسانيون انه لا يجزئه حكاه المتولي عن ابي  
سهل الصعلوكي من اصحابنا وهو مذهب مالك  
واستدل للمذهب بما إذا لزمها غسل حيض وغسل  
جنابة فنوتهما أو نوى بصلاته الفرض وتحية  
المسجد فانه يجزئه عنهما ولو نوى غسل الجمعة  
لم تحصل الجنابة على المذهب وبه قطع المصنف  
والجمهور وفيه وجه مشهور للخراسانيين انها  
تحصل وسبق بيانه في

[ 535 ]

كتاب الطهارة وهو ضعيف فان قلنا به حصل  
غسل الجمعة ايضا وان قلنا بالمذهب ففي صحة  
غسل الجمعة وجهان حكاهما المصنف وغيره

(الصحيح) الذي قطع به كثيرون حصوله ونقله  
البندنجي وغيره عن النص (والثاني) لا يحصل  
ودليلهما في الكتاب وإذا اختصرت قلت إذا نوى  
غسل الجمعة فثلاثة أوجه (الصحيح) حصولها دون  
الجنابة (والثاني) حصولهما (والثالث) منعهما ولو  
نوى الغسل للجنابة حصل بلا خلاف وفي حصول  
غسل الجمعة قولان (اصحهما) عند المصنف في  
التنبية والاكثرين لا يحصل لان الاعمال بالنيات  
ولم ينوه (واصحهما) عند البغوي حصوله والمختار  
انه لا يحصل \* (فرع) في مذاهب العلماء في  
غسل الجمعة \* مذهبنا انه سنة ليس بواجب  
يعصي بتركه بل له حكم سائر المندوبات وبهذا  
قال مالك وابو حنيفة وأحمد وجماهير العلماء من  
الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال بعض اهل  
الظاهر هو فرض وحكاه ابن المنذر عن ابي هريرة  
رضى الله عنه وحكاه الخطابي وغيره عن الحسن  
البصري وعن رواية عن مالك \* واحتج لهم بحديث  
" غسل الجمعة واجب على كل محتلم " وبحديث "  
من جاء منكم الي الجمعة فليغتسل " وهما في  
الصحيحين كما بيناه \* واحتج اصحابنا علي عدم  
الوجوب (احدهما) قوله صلى الله عليه وسلم "  
فيها " وعلى كل قول مما سبق في تفسيره  
تحصل الدلالة (والثاني) قوله صلى الله عليه  
وسلم " فالغسل افضل " والاصل في افعال  
التفضيل ان يدخل على مشتركين في الفضل  
يرجح أحدهما فيه وبحديث ابي هريرة أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال " من توضأ فاحسن  
الوضوء ثم أتى الجمعة فدنى واستمع وانصت  
غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام "  
رواه مسلم وغيره وبحديث ابي هريرة قال " بينما  
عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل  
عثمان فاعرض عنه عمر فقال ما بال رجال  
يتأخرون بعد النداء فقال عثمان ما زدت حين

سمعت النداء أن توضأت ثم أقبلت فقال عمر  
والوضوء أيضا ألم تسمعوا أن رسول الله صلي  
الله عليه وسلم يقول إذا جاء أحدكم إلي الجمعة  
فليغتسل " رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ  
مسلم وفي رواية البخاري دخل رجل ولم يسم  
عثمان وموضع الدلالة أن عمر وعثمان ومن حضر  
الجمعة وهم الجم الغفير اقرؤا عثمان علي ترك  
الغسل ولم يأمره بالرجوع له ولو كان واجبا لم  
يتركه ولم يتركوا أمره بالرجوع له قال بعض  
الظاهرية لا يتحرينه (وقوله) والوضوء أيضا  
منصوب علي المصدر أي وتوضأت الوضوء أيضا  
وبحديث عائشة

[ 536 ]

قالت " كان الناس ينتابون الجمعة من منازلهم  
ومن العوالي فيأتون في العباء ويصيبهم الغبار  
فيخرج منهم الريح فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لو أنكم تطهروا ليؤمكم هذا " رواه  
البخاري ومسلم وعن ابن عباس قال " غسل  
الجمعة ليس بواجب ولكنه أطهر وخير لمن  
اغتسل وسأخبركم كيف كان بدء الغسل فذكر نحو  
حديث عائشة " رواه أبو داود باسناد حسن  
(والجواب) عما احتجوا به أنه محمول علي  
الاستحباب جمعا بين الأدلة والله اعلم \* (فرع)  
في مذاهب العلماء في مسائل من غسل الجمعة \*  
قال ابن المنذر أكثر العلماء يقولون يجزئ غسل  
واحد عن الجنابة والجمعة وهو قول ابن عمر  
ومجاهد ومكحول ومالك والثوري والاوزاعي  
والشافعي وأبو ثور وقال أحمد أرجوا أن يجزئه  
وقال أبو قتادة الصحابي لمن اغتسل للجنابة أعد  
غسلا للجمعة وقال بعض الظاهرية لا يجزئه

(ومنها) لو اغتسل للجمعة قبل الفجر لم يجزئه علي الصحيح من مذهبنا وبه قال جماهير العلماء وقال الاوزاعي يجزئه (ومنها) لو اغتسل لها بعد طلوع الفجر اجزاه عندنا وعند الجمهور حكاه ابن المنذر عن الحسن ومجاهد والنخعي والثوري واحمد واسحق وأبى ثور وقال مالك لا يجزئه الا عند الذهاب الي الجمعة وكلهم يقولون لا يجزئه قبل الفجر إلا الاوزاعي فقال يجزئه الاغتسال قبل طلوع الفجر للجنابة والجمعة (ومنها) لو اغتسل للجمعة ثم أجنب لم يبطل غسله عندنا وعند الجمهور وقال الاوزاعي يبطل ولو احدث لم يبطل بالاجماع واختلفوا في استحباب اعادة الغسل فمذهبنا أنه لا يستحب وحكاه ابن المنذر عن الحسن ومجاهد ومالك والاوزاعي قال وبه أقول وحكى عن طاوس والزهرى وقتادة ويحيى بن ابى كثير استحبابه (ومنها) المسافر إذا لم يرد حضور الجمعة لا يستحب له الغسل عندنا وفيه الوجه السابق قال ابن المنذر وممن تركه في السفر ابن عمر وعلقمة وعطاء وقال وروى عن طلحة بن عبيدالله أنه كان يغتسل في السفر يوم الجمعة وعن طاوس ومجاهد مثله (ومنها) المرأة إذا حضرت الجمعة استحب لها الغسل عندنا وبه قال مالك والجمهور وقال احمد لا تغتسل \* دليلنا علي الجميع قوله صلى الله عليه وسلم " من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل " وعلي مالك اشتراط الذهاب عقب الغسل (قوله) صلى الله عليه وسلم " من اغتسل يوم الجمعة ثم راح " الي آخر الحديث ولفظه ثم للتراخي وعلي احمد في المرأة حديث ابن عمر الذي رواه البيهقى بزيادته وهو صحيح سبق بيانه قريبا ولانه ليس فيه تطيب ولا تزين \*

**\* قال المصنف رحمه الله \* (ويستحب أن يتنظف بسواك وأخذ الظفر والشعر وقطع الروائح ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه لما روى أبو سعيد وأبو هريرة رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " من اغتسل يوم الجمعة واستن ومس من طيب ان كان عنده ولبس أحسن ثيابه ثم خرج حتى يأتي المسجد ولم يتخط رقاب الناس ثم ركع ما شاء الله أن يركع وانصت إذا خرج الامام كانت كفارة لما بينهما وبين الجمعة التي قبلها " وأفضل الثياب البياض لما روى سمرة بن جندب قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البسوا ثياب البيض فانها اطهر وأطيب " ويستحب للامام من الزينة أكثر مما يستحب لغيره لانه يقتدى به والافضل أن يعتم ويرتدى ببرد لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك) \* (الشرح) حديث ابى سعيد وابى هريرة رواه احمد بن حنبل في مسنده وابو داود في سننه وغيرهما باسنانيد حسنة وهو من رواية محمد بن اسحق صاحب المغازى عن محمد بن ابراهيم التيمي ومحمد بن اسحق يحتج به عند الجمهور إذا قال اخبرني أو حدثني أو سمعت ولا يحتج به إذا قال عن لانه منسوب إلى تدليس وقد قال في رواية ابى داود عن محمد بن ابراهيم وفي رواية احمد والبيهقي حدثني محمد بن ابراهيم فثبت بذلك سماعه وصار الحديث حسنا وفي صحيح البخاري ومسلم احاديث بمعني بعضه (منها) عن سلمان رضى الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج لا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت إذا تكلم**

الامام الا غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى " رواه البخاري وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " غسل يوم الجمعة على كل محتلم من سواك ويمس من الطيب ما قدر عليه " رواه مسلم واما حديث سمرة فصحيح رواه الحاكم في المستدرک والبيهقي وغيرهما في كتاب الجنائز قال الحاكم هو صحيح وفي المسألة احاديث كثيرة في النذب إلى احسان الثياب يوم الجمعة والسواك والطيب (واما) ازالة الشعر والظفر (فاحتج) لهما البيهقي والمحققون بالاحاديث الصحيحة السابقة في باب السواك في النذب العام اليهما وانهما من خصال الفطرة المندوب

[ 538 ]

إليها (واما) ما روى عن ابن عمر وابن عباس من النهى عنهما يوم الجمعة قبل الصلاة فباطل ذكره البيهقي وضعفه (واما) حديث الاعتناء فرواه عمرو بن حريث رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " خطب الناس وعليه عمامة سوداء " رواه مسلم في صحيحة واما لبس البرد فرواه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال " كان للنبي صلى الله عليه وسلم برد يلبسه في العيدين والجمعة " رواه البيهقي وقوله صلى الله عليه وسلم واستن - بتشديد النون - أي تسوك ويقال انصت ونصت وتنصت لث لغات ذكرهن الازهرى وغيره افصحهن انصت وبها جاء القرآن العزيز وسبق في الانصات للخطبة بيان الفرق بينه وبين الاستماع وسمرة بن جندب ضم الدال وفتحها (وقوله) أفضل الثياب البياض كان الاحسن أن يقول البيض ويصح البياض علي تقدير

افضل الوان الثياب البياض وهو معنى الحديث  
البسوا ثياب البيض أي ثياب الالوان البيض  
والبسوا بفتح الباء \* أما أحكام الفصل فقال  
اصحابنا يستحب مع الاغتسال للجمعة أن يتنظف  
بازالة أظفار وشعر وما يحتاج الي ازالتهما كوسخ  
ونحوه وأن يتطيب ويدهن ويتسوك ويلبس أحسن  
ثيابه وافضلها البيض ويستحب للامام أكثر مما  
يستحب لغيره من الزينة وغيرها وأن يتعمم  
ويرتدى وأفضل ثيابه البيض كغيره هذا هو  
المشهور وذكر الغزالي في الاحياء كراهة لباسه  
السواد وقاله قبله أبو طالب المكي وخالفهما  
الماوردي فقال في الحاوي يجوز للامام لبس  
البياض والسواد قال وكان النبي صلي الله عليه  
وسلم والخلفاء الاربعة يلبسون البياض واعتم  
النبي صلي الله عليه وسلم بعمامة سوداء قال  
وأول من أحدث السواد بنو العباس في خلاقتهم  
شعارا لهم ولان الراية التي عقدت للعباس يوم  
فتح مكة ويوم حنين كانت سوداء وكانت راية  
الانصار صفراء قال فينبغي للامام أن يلبس  
السواد إذا كان السلطان له مؤثرا لما في تركه  
من مخالفته وقال في كتابه الاحكام السلطانية  
ينبغي للامام أن يلبس السواد ويستدل بحديث  
عمرو ابن حريث والصحيح أنه يلبس البياض دون  
السواد الا أن يغلب علي ظنه ترتب مفسدة على  
ذلك من جهة السلطان أو غيره والله اعلم \*  
واعلم أن هذا المذكور من استحباب الغسل  
والطيب والتنظف بازالة الشعور المذكورة  
والظفر والروائح الكريهة ولبس احسن ثيابه ليس  
مختصا بالجمعة بل هو مستحب لكل من اراد  
حضور مجمع من مجامع الناس نص عليه الشافعي  
واتفق عليه الاصحاب وغيرهم قال الشافعي احب  
ذلك كله للجمعة والعيدين وكل مجمع تجتمع فيه  
الناس قال وأنا لذلك في الجمع ونحوها أشد

استحبابا قال الشافعي والاصحاب وتستحب هذه الامور لكل من اراد حضور الجمعة ونحوها سواء الرجال والصبيان والعبيد الا النساء فيكره لمن ارادت منهن الحضور الطيب والزينة وفاخر الثياب ويستحب لها قطع الرائحة الكريهة وازالة الظفر والشعور المكروهة \*

[ 539 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* (ويستحب أن يبكر إلي الجمعة لما روى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح الساعة في الثالثة فكانما قرب كبشا اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فإذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر " ) \* (الشرح) حديث أبي هريرة هذا رواه البخاري ومسلم بلفظه وهذا المذكور من أن الساعات خمس هو المشهور في كتب الحديث وفي رواية النسائي ست ساعات قال في الاولى بدنة وفي الثانية بقرة والثالثة كبشا والرابعة بطة والخامسة دجاجة والسادسة بيضة وفي رواية النسائي أيضا في الرابعة دجاجة وفي الخامسة عصفورا وفي السادسة بيضة واسنادا الروائين صحيحان لكن قد يقال هما شاذان لمخالفتهما سائر الروايات (وقوله) صلى الله عليه وسلم غسل الجنابة معناه غسلا كغسل الجنابة في صفاته وانما قال ذلك لئلا يتساهل فيه ولا يكمل آدابه ومندوباته لكونه سنة ليس بواجب هذا هو المشهور في معناه ولم يذكر جمهور اصحابنا

وجماهير العلماء غيره وحكي القاضي أبو الطيب  
في تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما من اصحابنا  
ان بعضهم حمله علي الغسل من الجنابة حقيقة  
قالوا والمراد به أنه يستحب له ان يجامع زوجته  
ان كان له زوجة أو أمته لتسكن نفسه في يومه  
ويؤيده الحديث المذكور بعد هذا من غسل  
واغتسل علي احد المذاهب في تفسيره كما  
سيأتي ان شاء الله وقوله صلى الله عليه وسلم "  
من اغتسل يوم الجمعة ثم راح " يستدل به  
اصحابنا علي مالك في اشتراط الرواح عقبه لان  
ثم للتراخي ويستدلون به علي الازاعي في  
تجويزه الاغتسال لها قبل الفجر لان ما قبل  
الفجر ليس من يوم الجمعة بالاتفاق وهذه الرواية  
مبينة لغسل الجمعة المطلق في غيرها وقوله  
صلى الله عليه وسلم ثم راح أي في الساعة  
الاولي وأما حقيقة الرواح والمراد به فسنذكره  
عقب هذه المسألة ان شاء الله تعالى (وقوله)  
صلي الله عليه وسلم قرب بدنة إلي آخره معنى  
قرب بدنة تصدق بها والمراد بالبدنة هنا الواحد من  
الابل ذكرا كان أو انثى وفي حقيقة البدنة خلاف  
لاهل اللغة والفقهاء قال الجمهور يقع علي  
الواحد من الابل والبقر والغنم وسميت بذلك  
لعظم بدنها وقيل يختص بالابل والبقر يقع علي  
الذكر والانثى سميت بقرة لانها تبقر الارض أي  
تشقها بالحراثة والبقر الشق

---

[ 540 ]

ووصف الكبش بانه أقرن لانه أحسن واكمل في  
صورته والدجاجة - بفتح الدال وكسرهما - يقع علي  
ذكر وانثى ويقال حضرت الملائكة وغيرهم بفتح  
الضاد علي المشهور وحكى ابن السكيت

وجماعات كسرّها قالوا وهؤلاء الملائكة غير  
الحفظة بل طائفة وظيفتهم كتابة حاضري  
الجمعة ثم يحضرون يسمعون الخطبة وفي هذا  
الحديث حجة لنا وللجمهور علي مالك فانه قال  
التضحية بالبقرة أفضل من البدنة وفي الهدى في  
الحج قال البدنة أفضل وعندنا وعند الجمهور  
البدنة أفضل فيهما ودليلنا ان القربان يطلق علي  
الاضحية والهدى وهذا الحديث صريح في ترجيح  
البدنة على البقرة في القربان ومعنى الحديث  
الحث علي التبكير إلي الجمعة وان مراتب الناس  
في الفضيلة فيه وفي غيره علي قدر أعمالهم  
كقوله تعالى (إن اكرمكم عند الله اتقاكم) واتفق  
أصحابنا على استحباب التبكير إلي الجمعة والله  
أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وتعتبر  
الساعات من حين طلوع الفجر لانه أول اليوم وبه  
يتعلق جواز الغسل ومن أصحابنا من قال يعتبر  
من طلوع الشمس وليس بشئ) \* (الشرح) اتفق  
اصحابنا وغيرهم علي استحباب التبكير إلي  
الجمعة في الساعة الاولى للحديث السابق وفيما  
يعتبر منه الساعات ثلاثة أوجه (الصحيح) عند  
المصنف والاكثرين من طلوع الفجر (والثاني)  
من طلوع الشمس وبه قطع المصنف في التنبيه  
وينكر عليه الجزم به (والثالث) أن الساعات هنا  
لحظات لطيفة بعد الزوال واختاره القاضي  
حسين وإمام الحرمين وغيرهما من الخراسانيين  
وهو مذهب مالك \* واحتجوا بان الرواح إنما يكون  
بعد الزوال وهذا ضعيف أو باطل والصواب أن  
الساعات من أول النهار وأنه يستحب التبكير من  
أول النهار وبهذا قال جمهور العلماء وحكاه  
القاضي عياض عن الشافعي وابن حبيب المالكي  
وأكثر العلماء ودليله أن النبي صلي الله عليه  
وسلم أخبر أن الملائكة يكتبون من جاء في  
الساعة الاولى والثانية والثالثة والرابعة

والخامسة والسادسة كما صح في روايتي  
النسائي اللتين قدمتهما فإذا خرج الامام طووا  
الصحف ولا يكتبون بعد ذلك أحدا ومعلوم أن النبي  
صلي الله عليه وسلم كان يخرج إلى الجمعة متصلا  
بالزوال وكذلك جميع الائمة في جميع الامصار  
وذلك بعد انقضاء الساعة السادسة فدل علي أنه  
لا شئ من الهدى والفضيلة لمن جاء بعد الزوال  
ولا يكتب له شئ أصلا لانه جاء بعد طي الصحف  
ولان ذكر الساعات انما كان

[ 541 ]

للحث علي التبكير إليها والترغيب في فضيلة  
السبق وتحصيل فضيلة الصف الاول وانتظارها  
والاشتغال بالتنفل والذكر ونحوه وهذا كله لا  
يحصل بالذهاب بعد الزوال شئ منه ولا فضيلة  
للمجئ بعد الزوال لان النداء يكون حينئذ ويحرم  
التأخير عنه وقد ثبت عن جابر عن النبي صلي الله  
عليه وسلم قال " يوم الجمعة ثنتا عشرة ساعة لا  
يوجد مسلم يسأل الله شيئا إلا آتاه الله عزوجل  
فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر " رواه أبو داود  
والنسائي بهذه الحروف باسناد صحيح قال الحاكم  
هو صحيح علي شرط مسلم فهذا الحديث صريح  
في المسألة (وأما احتجاجهم) بلفظ الرواح  
(فجوابه) من وجهين (أحدهما) لا نسلم أنه  
مختص بما بعد الزوال فقد انكر الازهرى ذلك  
وغلط قائله فقال في شرح الفاظ المختصر  
معنى راح مضى إلي المسجد قال ويتوهم كثير  
من الناس أن الرواح لا يكون إلا في آخر النهار  
وليس ذلك بشئ لان الرواح والغدو عند العرب  
مستعملان في السير أي وقت كان من ليل أو  
نهار يقال راح في أول النهار وآخره وتروح وغدا

بمعناه هذا لفظ الازهرى وذكر غيره مثله  
(والجواب الثاني) أنه لو سلم أن حقيقة الرواح  
بعد الزوال وجب حمله هنا على ما قبله مجازا لما  
ذكرناه من الدلائل الظاهرة قال الخطابي في  
شرح هذا الحديث معنى راح قصد الجمعة وتوجه  
إليها مبكرا قبل الزوال قال وإنما تأولناه هكذا  
لأنه لا يتصور أن يبقى بعد الزوال خمس ساعات  
في وقت الجمعة قال وهذا شائع في الكلام تقول  
راح فلان بمعنى قصد وإن كان حقيقة الرواح بعد  
الزوال والله أعلم \* (فرع) من جاء في أول ساعة  
من هذه الساعة ومن جاء في آخرها مشتركان  
في تحصيل أصل البدنة أو البقرة أو غيرها ولكن  
بدنة الاول اكمل من بدنة من جاء في آخر الساعة  
وبدنة المتوسط متوسطة وهذا كما ان صلاة  
الجماعة تزيد على صلاة المنفرد بسبع وعشرين  
درجة ومعلوم أن الجماعة تطلق علي اثنين وعلي  
ألف فمن صلى في جماعة هم عشرة آلاف له  
سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين له سبعة  
وعشرون درجة لكن درجات الاول اكمل وأشباه  
هذا كثيرة هذا هو الراجح المختار وقال الرافعي  
ليس المراد علي الاوجه الثلاثة بالساعات الاربع  
والعشرين

[ 542 ]

بل ترتيب الدرجات وفضل السابق علي الذي يليه  
لئلا يستوى في الفضيلة رجلان جاء في طرفي  
ساعة \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ويستحب ان  
يمشى إليها وعليه السكينة لما روى أبو هريرة  
قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا  
أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها  
وأنتم تمشون فما أدركتم فصلوا وما فاتكم

فاقضوا " ) \* (الشرح) هذا الحديث رواه البخاري  
ومسلم سبق شرحه في باب صلاة الجماعة  
واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب علي أن  
السنة أن يمشي إلى الجمعة بسكينة ووقار وبه  
قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن  
بعدهم وحكاه ابن المنذر في مطلق الصلوات عن  
زيد بن ثابت وأنس بن مالك وأبي ثور واحمد  
واختاره ابن المنذر قال وروينا عن ابن عمر أنه  
أسرع حين سمع الاقامة وروى مثله عن ابن  
مسعود والاسود بن يزيد وعبد الرحمن بن يزيد  
واسحق \* دليلنا الحديث المذكور (وأما) قول الله  
تعالى (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا  
إلى ذكر الله) (فمعناه) إذهبوا أو امضوا لان  
السعي يطلق على الذهاب وعلي العدو فبينت  
السنة المراد به \* \* قال المصنف رحمه الله \*  
(ويستحب أن لا يركب من غير عذر لما روى أوس  
بن اوس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال " من غسل واغتسل يوم الجمعة وبكر  
وابتكر ومشى ولم يركب ودنا من الامام واستمع  
ولم يبلغ كان له بكل خطوة أجر عمل سنة صيامها  
وقيامها " ) \* (الشرح) هذا الحديث حسن رواه  
احمد بن حنبل وابو داود والترمذي والنسائي وابن  
ماجه وغيرهم

[ 543 ]

باسانيد حسنة قال الترمذي هو حديث حسن  
ورواية اوس بن اوس الثقفي وقال يحيى بن  
معين هو اوس بن ابي اوس والصواب الاول  
وروى غسل بتخفيف السين وغسل بتشديدها  
روايتان مشهورتان والارجح عند المحققين  
بالتخفيف فعلي رواية التشديد في معناه ثلاثة

أوجه (أحدها) غسل زوجته بان جامعها فالجأها  
الي الغسل واغتسل هو قالوا ويستحب له الجماع  
في هذا اليوم ليأمن أن يرى في طريقه ما يشغل  
قلبه (والثاني) أن المراد غسل أعضائه في  
الوضوء ثلاثا ثلاثا ثم اغتسل للجمعة (والثالث)  
غسل ثيابه ورأسه ثم اغتسل للجمعة وعلي رواية  
التخفيف في معناه هذه الالوجه الثلاثة (أحدها)  
الجماع قاله الازهرى قال ويقال غسل امرأته إذا  
جامعها (والثاني) غسل رأسه وثيابه (والثالث)  
توضاً وذكر بعض الفقهاء غسل بالعين المهملة  
وتشديد السين أي جامع شبه لذة الجماع بالعسل  
وهذا غلط غير معروف في روايات الحديث وانما  
هو تصحيف والمختار ما اختاره البيهقي وغيره  
من المحققين أنه بالتخفيف وان معناه غسل  
رأسه ويؤيده رواية لابي داود في هذا الحديث من  
غسل رأسه يوم الجمعة واغتسل وروى أبو داود  
في سننه والبيهقي هذا التفسير عن مكحول  
وسعيد بن عبد العزيز قال البيهقي وهو بين في  
رواية أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم عن  
النبي صلي الله عليه وسلم وانما أفرد الرأس  
بالذكر لانهم كانوا يجعلون فيه الدهن والخطمي  
ونحوهما وكانوا يغسلونه أولاً ثم يغتسلون (وأما)  
قوله صلي الله عليه وسلم وبكر وابتكر (فقال)  
الازهرى يجوز فيه بكر بالتخفيف والتشديد فمن  
خفف فمعناه خرج من بيته باكراً ومن شدد معناه  
أتى الصلاة لاول وقتها وبادر إليها وكل من أسرع  
إلى شئ فقد بكر إليه وفي الحديث بكروا بصلاة  
المغرب أي صلوها لاول وقتها ويقال لاول الثمار  
باكورة لانه جاء في اول وقت قال ومعنى ابتكر  
أدرك أول الخطبة كما يقال ابتكر بكراً إذا نكحها  
لاول إدراكها هذا كلام الازهرى والمشهور بكر  
بالتشديد ومعناه بكر إلى صلاة الجمعة وقيل إلى  
الجامع وابتكر أدرك أول الخطبة وقيل هما بمعنى

جمع بينهما تأكيدا حكاه الخطابي عن الاثرم  
صاحب أحمد قال ودليله تمام الحديث ومشى ولم  
يركب ومعناها واحد قال الخطابي وقال بعضهم  
بكر أدرك باكورة الخطبة أي أولها وابتكر قدم في  
اول الوقت وقال ابن الانباري بكر تصدق قبل  
خروجه كما في الحديث باكروا بالصدقة وقيل بكر  
راح في الساعة الاولى وابتكر فعل فعل  
المبتكرين من الصلاة والقراءة وسائر وجوه  
الطاعة وقيل معنى ابتكر فعل فعل المبتكرين  
وهو الاشتغال بالصلاة والذكر حكاه الشيخ ابو  
حامد والقاضي أبو الطيب (وأما) قوله صلي الله  
عليه وسلم ومشى ولم يركب (فقد) قدمنا عن  
حكاية

[ 544 ]

الخطابي عن الاثرم انه للتأكيد وانهما بمعنى  
والمختار انه إحتراز من شيئين (أحدهما) نفي  
توهم حمل المشي علي المضي والذهاب وإن كان  
راكبا (والثاني) نفي الركوب بالكلية لانه لو  
اقتصر علي مشي لاحتمل أن المراد وجود شئ  
من المشى ولو في بعض الطريق فنفي ذلك  
الاحتمال وبين أن المراد مشي جميع الطريق ولم  
يركب في شئ منها (وأما) قوله صلي الله عليه  
وسلم واستمع (فهما) شيان مختلفان وقد  
يستمع ولا يدنوا من الخطبة وقد يدنوا ولا يستمع  
فندب اليهما جميعا وقوله صلي الله عليه وسلم  
ولم يلغ معناه ولم يتكلم لان الكلام حال الخطبة  
لغو وقال الازهري معناه استمع الخطبة ولم  
يشغل غيرها \* أما حكم المسألة فاتفق  
الشافعي والاصحاب وغيرهم على انه يستحب  
لقاصد الجمعة أن يمشي وأن لا يركب في شئ

من طريقه إلا لعذر كمرض ونحوه والله أعلم \* \*  
قال المصنف رحمه الله \* (ولا يشبك بين أصابعه  
لقوله صلى الله عليه وسلم " فان أحكمم في  
صلاة ما كان يعمد الي الصلاة " ) \* (الشرح) هذا  
الحديث رواه مسلم في صحيحه من رواية أبي  
هريرة وهو بعض الحديث الطويل السابق إذا أتيتم  
الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون قال الشافعي  
معناه يذهب في آخر تعمده إلى الصلاة وقال غيره  
معنى الحديث ما دام يعمد إلي الصلاة فله أجر  
وثواب بسبب الصلاة فينبغي أن يتأدب بأداب  
المصلين فيترك العبث والكلام الردي في طريقه  
والنظر المذموم وغير ذلك مما يتركه المصلي \*  
أما حكم المسألة فاتفق الاصحاب وغيرهم علي  
كراهة تشبك الاصابع في طريقه إلي المسجد  
وفي المسجد يوم الجمعة وغيره وسائر أنواع  
العبث ما دام قاصدا الصلاة أو منتظرها واحتج له  
بحديث كعب بن عجرة رضي الله عنه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال " إذا توضأ أحدكم  
فأحسن وضوءه ثم خرج عامدا إلي المسجد فلا  
يشبكن يده فانه في صلاة " رواه أبو داود  
والترمذي باسناد ضعيف والاعتماد علي الحديث  
المذكور في الكتاب قال الخطابي في شرح هذا  
الحديث التشبك يفعله

[ 545 ]

بعض الناس عبثا وبعضهم لتفرقع أصابعه وربما  
قعد الانسان فاحتبى بيديه وشبك أصابعه وربما  
جلب النوم فيكون سببا لنقض الوضوء فنهى  
قاصد الصلاة عنه لان جميع ما ذكرناه لا يليق  
بالمصلي ولا يخالف هذا ما ثبت في صحيح  
البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم شبك أصابعه في المسجد بعد ما سلم من الصلاة عن ركعتين في قصة ذى اليدين وشبك في غيره لان النهي والكراهة انما هي في حق المصلي وقاصد الصلاة وتشبيك النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذى اليدين كان بعد سلامه وقيامه إلي ناحية المسجد وهو يعتقد انه ليس في صلاة والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* (ويستحب أن يدنو من الامام لحديث أوسى ولا يتخطى رقاب الناس لحديث أبى سعيد وأبى هريرة قال الشافعي إذا لم يكن للامام طريق لم يكره أن يتخطى رقاب الناس وإن دخل رجل وليس له موضع وبين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بأن يتخطى رجلا أو رجلين لم يكره له لانه يسير فان كان بين يديه خلق كثير فان رجا إذا قاموا إلى الصلاة أن يتقدموا جلس حتى يقوموا وان لم يرج أن يتقدموا جاز أن يتخطى ليصل إلى الفرجة ولا يجوز أن يقيم رجلا من موضعه ويجلس لما روى ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن يقول تفسحوا أو توسعوا " فان قام رجل وأجلسه مكانه باختياره جاز له أن يجلس وأما صاحب الموضع فانه ان كان الموضع الذى ينتقل إليه دون الموضع الذى كان فيه في القرب من الامام كره له ذلك لانه آثر غيره في القرية وان فرش لرجل ثوب فجاء آخر لم يجلس عليه فان أراد أن ينحيه ويجلس مكانه جاز وان قام رجل من موضعه لحاجة فجلس رجل مكانه ثم عاد فالمستحب أن يرد الموضع إليه لما روى أبو هريرة قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به " قال الشافعي وأحب إذا نعس ووجد مجلسا لا يتخطى فيه غيره تحول اله لما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا

نعس أحدكم في مجلسه يوم الجمعة فليتحول إلى غيره " ) \* (الشرح) حديث ابن عمر الاول رواه البخاري ومسلم وحديث ابي هريرة رواه مسلم وحديث ابن عمر الثاني " إذا نعس احدكم " رواه أبو داود والترمذي وآخرون بأسانيدهم عن محمد بن اسحق صاحب المغازي عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي هو حديث حسن صحيح

[ 546 ]

وقال الحاكم هو حديث صحيح علي شرط مسلم وأنكر البيهقي ذلك وقال روى مرفوعاً وموقوفاً الموقوف اصح هكذا قال في كتابه معرفة السنن والآثار ورواه في السنن الكبير من طريقين ثم قال ولا يثبت رفع هذا الحديث إلي النبي صلى الله عليه وسلم والمشهور انه من قول ابن عمر واقتصر الشافعي في الام علي روايته موقوفاً باسناده الصحيح عن ابن عمر والصواب انه موقوف كما قاله البيهقي وأما تصحيح الترمذي والحاكم فغير مقبول لان مداره علي محمد بن اسحق وهما إنما روياه من روايته وهو مدلس معروف بذلك عند أهل الحديث وقد قال في روايته عن نافع بلفظ عن وقد أجمع العلماء من المحدثين والفقهاء والاصوليين أن المدلس إذا قال عن لا يحتج بروايته والحكم متساهل في التصحيح معروف عند العلماء بذلك والترمذي ذهل عن ذلك وإنما بسطت الكلام في هذا الحديث لئلا يغتر بتصحيحهما ولم يذكر الحافظ ابن عساكر في الاطراف أن الترمذي صححه ولكن تصحيحه موجود في نسخ الترمذي ولعل النسخ اختلفت في هذا الحديث كما نختلف في غيره في كتاب

الترمذي غالبا (وقوله) يتخطي غير مهموز  
والفرجة بضم الفاء وفتحها لغتان مشهورتان  
سبق بيانها ويقال أيضا فرج ومنه قوله تعالى  
(ومالها من فروج) جمع فرج وهو الخلو بين  
شيئين وقوله نعس بفتح العين - ينعس - بضمها \*  
أما أحكام الفصل ففيه مسائل (إحداها يستحب)  
الدنو من الإمام بالاجماع لتحصيل فضيلة التقدم  
في الصفوف واستماع الخطبة محققا: الثانية  
ينهي الداخل إلى المسجد يوم الجمعة وغيره عن  
تخطي رقاب الناس من غير ضرورة وظاهر كلام  
المصنف وغيره أنه مكروه كراهة تنزيه لا حرام  
فإن كان إماما ولم يجد طريقا إلى المنبر  
والمحراب إلا بالتخطي لم يكره لأنه ضرورة نص  
عليه الشافعي كما ذكره المصنف واتفق عليه  
الأصحاب وإن كان غير إمام ورأى فرجة قدامهم لا  
يصلها إلا بالتخطي قال الأصحاب لم يكره  
التخطي لأن الجالسين وراءها مفرطين بتركها  
وسواء وجد غيرها أم لا وسواء كانت قريبة أم  
بعيدة لكن يستحب إن كان له موضع غيرها أن لا  
يتخطي وإن لم يكن موضع وكانت قريبة بحيث لا  
يتخطي أكثر من رجلين ونحوهما دخلها وإن كانت  
بعيدة ورجا أنهم يتقدمون إليها إذا أقيمت الصلاة  
يستحب أن يقعد موضعه ولا يتخطى وإلا فليخط  
\* (فرع) في مذاهب العلماء في التخطي \* قد  
ذكرنا أن مذهبنا أنه مكروه إلا أن يكون قدامهم  
فرجة لا يصلها إلا بالتخطي فلا يكره حينئذ وبهذا  
قال الأوزاعي وآخرون وحكي ابن المنذر كراهته  
مطلقا عن سلمان الفارسي وأبي هريرة وسعيد  
بن المسيب وعطاء وأحمد بن حنبل وعن مالك  
كراهته

---

إذا جلس الامام علي المنبر ولا بأس به قبله وقال قتادة يتخطاهم إلى مجلسه وعن أبي نصر جواز ذلك باذنهم قال ابن المنذر لا يجوز شئ من ذلك عندي لان الاذى يحرم قليله وكثيره وهذا اذى كما جاء في الحديث الصحيح قال النبي صلى الله عليه وسلم لمن يراه يتخطي أجلس " فقد أذيت " (الثالثة) قال أصحابنا لا يجوز أن يقيم الداخل رجلا من موضعه لما ذكره المصنف وسواء في هذا المسجد وسائر المواضع المباحة التي يختص بها السابق قال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل ويجوز اقامته في ثلاث صور وهى أن يقعد في موضع الامام أو طريق الناس ويمنعهم الاجتياز أو بين يدي الصف مستقبل القبلة قال في الشامل بشرط أن يضيق الموضع علي الناس فان اتسع تنحوا عنه يمينا وشمالا ولا ينحوه أما إذا قام الجالس باختياره وأجلس غيره فلا كراهة في جلوس الداخل وأما الجالس فان انتقل الي أقرب شئ الي الامام أو مثله لم يكره وان انتقل إلى ابعد منه كره من غير عذر قال المصنف وغيره ودليل كراهته انه أثر بالقربة وهذا تصريح منهم بأن الايثار بالقرب مكروه (واما) قول الله عزوجل ويؤثرون علي انفسهم (فالمراد) به في حظوظ النفوس والايثار بحظوظ النفوس مستحب بلا شك وبينته تمام الآية (ولو كان بهم خصاصة) وقد يحتج لكراهته بقوله صلى الله عليه وسلم " لا يزال قوم يتأخرون حتي يؤخرهم الله تعالى " وهو حديث صحيح سبق بيانه في باب موقف الامام (الرابعة) قال الشافعي وأصحابنا يجوز ان يبعث الرجل من يأخذ له موضعا يجلس فيه فإذا جاء الباعث تنحى المبعوث ويجوز ان يفرش له ثوبا ونحوه ثم يجئ ويصلي موضعه فإذا

فرشه لم يجز لغيره أن يصلي عليه لكن له أن ينحيه ويجلس مكانه وينبغي أن ينحيه بحيث لا يرفعه بيده فان دفعه دخل في ضمانه ذكره صاحب البيان وغيره (الخامسة) إذا جلس في مكان من المسجد فقام لحاجة كوضوء وغيره ثم عاد إليه فهو أحق به للحديث المذكور في الكتاب وفي هذا الحق وجهان (أحدهما) يستحب (الثاني) أن يردده إليه ولا يلزمه وبهذا جزم المصنف وهو ظاهر نص الشافعي (وأصحهما) يجب عليه رده إلي الأول صححه أصحابنا وجزم به جماعة لظاهر الحديث قال أصحابنا وسواء ترك الأول في موضعه ثوبا ونحوه أم لا فهو أحق به في الحالين وسواء قام لحاجة بعد الدخول في الصلاة أو قبله أما إذا فارق لغير عذر فيبطل حقه بلا خلاف وسيأتي بسط هذه المسألة ونظائرها في أحياء الموات أن شاء الله تعالى (السادسة) إذا نعس في مكانه ووجد موضعا لا يتخطي فيه أحدا يستحب أن يتحول إليه نص عليه الشافعي واتفقوا عليه للحديث مرفوعا كان أو موقوفا ولانه سبب لزوال النعاس

[ 548 ]

قال الشافعي في الام وإذا ثبت في موضعه وتحفظ من النعاس بوجه يراه نافيا للنعاس لم اكرهه بقاءه ولا احب أن يتحول \* (فرع) قال الشافعي والأصحاب إذا حضر قبل صلاة الجمعة أو غيرها استحب أن يستقبل القبلة في جلوسه فان استدبرها جاز ولو اتكأ أو مد رجليه أو ضيق على الناس بغير ذلك كرهه الا أن يكون به علة قال الشافعي والأصحاب فان كان به علة استحب أن يتحول الي موضع لا يزاحم فيه حتى لا يؤذى ولا

يتأذى \* قال المصنف رحمه الله \* (وإن حضر قبل الخطبة اشتغل بذكر الله تعالى والصلاة ويستحب أن يقرأ يوم الجمعة سورة الكهف لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال " من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة " ويكثر من الصلاة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الجمعة وليلتها لما روى أوس بن أوس قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من افضل ايامكم يوم الجمعة فاكثروا علي من الصلاة فيه فان صلاتكم معروضة علي " ويكثر من الدعاء لان فيه ساعة يستجاب فيها الدعاء فلعله يصادف ذلك ) \* (الشرح) حديث أوس بن أوس هذا صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بإسناد صحيح قال البيهقي في كتاب المعرفة رويانا عن أنس وعن أبي إمامة في فضل الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجمعة ويومها أحاديث وأصحها حديث أوس هذا وأما الاثر عن عمر رضي الله عنه في الكهف فغريب وروي بمعناه من رواية ابن عمر وهو ضعيف أيضا وروي البيهقي بإسناده عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة اضاء له من النور ما بين الجمعتين " قال وروي موقوفا علي أبي سعيد \* أما الاحكام فيستحب للحاضر قبل الخطبة الاشتغال بذكر الله تعالى وقراءة القرآن والصلاة والاكثر من الصلاة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومها وليلتها ودليل ذلك ظاهر وقد سبق في حديث سلمان في هذا الباب الندب إلي الصلاة قال الشافعي في الام والاصحاب ويستحب قراءة سورة الكهف في يوم الجمعة وليلتها ويستحب اكثر الدعاء يوم الجمعة بالاجماع ودليله حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " ذكر يوم

الجمعة فقال فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم  
وهو قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه أياه  
وأشار بيده يقللها " رواه البخاري ومسلم وسقط  
في بعض الروايات " قائم يصلي "

[ 549 ]

وفى رواية صحيحة للبيهقي وأشار رسول الله  
صلي الله عليه وسلم بيده يقللها وفى رواية  
لمسلم وهى ساعة خفيفة: واختلف العلماء فى  
تعيين هذه الساعة على احد عشر قولاً احدها أنها  
ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس حكاه القاضي  
أبو الطيب وابن الصباغ وآخرون (الثانى) عند  
الزوال حكاه القاضي عياض وحكاه صاحب  
الشامل عن الحسن البصري (الثالث) من الزوال  
إلى خروج الامام حكاه أبو الطيب وحكاه ابن  
الصباغ لكن قال إلى أن يدخل الامام فى الصلاة  
(الرابع) من الزوال إلى أن يصير الظل نحو ذراع  
حكاه القاضي عياض (الخامس) من خروج الامام  
الى فراغ صلاته حكاه عياض (السادس) ما بين  
خروج الامام وصلاته حكاه أبو الطيب (السابع) من  
حين تقام الصلاة حتى يفرغ حكاه عياض  
(والثامن) وهو الصواب ما بين جلوس الامام على  
المنبر إلى فراغه من صلاة الجمعة حكاه عياض  
وآخرون (التاسع) من العصر إلى غروب الشمس  
حكاه عياض وآخرون وحكاه الترمذي فى كتابه عن  
بعض العلماء من الصحابة وغيرهم قال وبه يقول  
احمد واسحق قال قال احمد اكثر أهل الحديث  
أنها بعد العصر وترجى بعد الزوال (العاشر) آخر  
ساعة من النهار حكاه القاضيان أبو الطيب  
وعياض وابن الصباغ وخلائق وبه قال جماعة من  
الصحابة (الحادى عشر) أنها مخفية فى كل اليوم

كليلة القدر حكاه عياض وغيره ونقله ابن الصباغ  
عن كعب الاحبار واعترضوا علي من قال بعد  
العصر بانه ليس وقت صلاة وفي الحديث وهو  
قائم يصلي وأجابوا بان منتظر الصلاة في صلاة  
ولانه قد يكون في صلاة ذات سبب والصواب  
القول الثامن فقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي  
موسى الاشعري قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول " هي ما بين أن يجلس  
الامام إلى أن يقضى الصلاة فهذا صحيح صريح لا  
ينبغي العدول عنه وفي سنن البيهقي بإسناده  
عن مسلم ابن الحجاج قال هذا الحديث أجود  
حديث واصحه في بيان ساعة الجمعة قال القاضي  
عياض وليس معنى هذه الاقوال أن هذا كله وقت  
لهذه الساعة بل معناه أنها تكون في أثناء ذلك  
الوقت لقوله وأشار بيده يقللها وهذا الذى قاله  
القاضى صحيح وأما الحديث الذى رواه الترمذي  
عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
" التمسوا الساعة التى ترجي في يوم الجمعة بعد  
العصر الي غيبوبة الشمس " فضعيف ضعفه  
الترمذي وغيره ورواية محمد بن أبي حميد منكر  
الحديث سئ الحفظ وأما حديث

[ 550 ]

كثير بن عبد الله بن عمرو ابن عوف عن أبيه عن  
جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها من حين  
تقام الصلاة الي الانصراف منها فرواه الترمذي  
وقال حديث حسن وليس كما قال فان مداره علي  
كثير ابن عبد الله وقد اتفقوا على ضعفه وترك  
الاحتجاج به قال الشافعي هو كذاب وفي رواية  
عنه هو أحد أركان الكذب وقال احمد بن حنبل  
منكر الحديث ليس بشئ وأما حديث جابر أن النبي

صلى الله عليه وسلم قال " يوم الجمعة ثنتا عشر ساعة لا يوجد مسلم يسأل الله شيئاً الا أعطاه الله عزوجل فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر " فرواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح ويحتمل أن هذه منتقلة تكون في بعض الايام في وقت وفي بعضها في وقت كما هو المختار في ليلة القدر والله اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* (وإذا جلس الامام انقطع التنفل لما روى عن ثعلبة بن أبي مالك قال قعود الامام يقطع السبحة وكلامه يقطع الكلام وانهم كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه جالس على المنبر فإذا سكت المؤذن قام عمر فلم يتكلم أحد حتي يقضى الخطبتين فإذا قامت الصلاة ونزل عمر تكلموا ولان التنفل في هذا الحال يمنع الاستماع إلى ابتداء الخطبة فكره فان دخل والامام على المنبر صلى تحية المسجد لما روى جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " إذا جاء احدكم والامام يخطب فليصل ركعتين " فان دخل والامام في آخر الخطبة لم يصل لانه تفوته أول الصلاة مع الامام وهو فرض فلا يجوز أن يشتغل عنه بالنفل) \* (الشرح) حديث جابر رواه مسلم بلفظه والبخاري بمعناه وحديث ثعلبة صحيح رواه الشافعي في الام بإسنادين صحيحين ورواه مالك في الموطأ بمعناه وثعلبة هذا صحابي رأى النبي صلى الله عليه وسلم قال البيهقي في كتاب المعرفة قال الشافعي في القديم فقد اخبر ثعلبة عن عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في دار الهجرة انهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة ويتكلمون والامام علي المنبر وقوله يقطع السبحة - هو بضم السين - وهي النافلة وفي هذا الاثر فوائد (منها) جواز الصلاة حال استواء الشمس يوم الجمعة والكلام قبل الخطبة وبعدها قبل الصلاة والتنفل ما لم

يقعد الامام على المنبر وانقطاع النافلة بجلوسه  
علي المنبر قبل شروعه في الاذان وجوز الكلام  
حال الاذان وقول المصنف فلا يجوز أن يشتغل  
عنه بالتنفل معناه يكره الاشتغال عنه بالتنفل

---

[ 551 ]

وليس المراد تحريمه \* أما الاحكام فقال اصحابنا  
إذا جلس الامام علي المنبر امتنع ابتداء النافلة  
ونقلوا الاجماع فيه وقال صاحب الحاوي إذا جلس  
الامام علي المنبر حرم علي من في المسجد ان  
يبتدئ صلاة النافلة وان كان في صلاة جلس وهذا  
اجماع هذا كلام صاحب الحاوي وهو صريح في  
تحريم الصلاة بمجرد جلوس الامام علي المنبر  
وانه مجمع عليه وقال البغوي إذا ابتداء الخطبة لا  
يجوز لاحد ان يبتدئ صلاة سواء كان صلى السنة  
أم لا وقال الشيخ أبو حامد إذا جلس الامام علي  
المنبر انقطع التنفل فمن لم يكن في صلاة لم  
يجز له أن يبتدئها فان كان في صلاة خففها وقال  
المتولي إذا قلنا الانصات سنة جاز أن يشتغل  
بالقراءة وصلاة النفل وان قلنا الانصات واجب  
حرم ذلك هذا كلامه والمشهور المنع من الصلاة  
مطلقا سواء أوجبنا الانصات أم لا فان خرج الامام  
وهو في صلاة استحب له أن يخففها بلا خلاف ولا  
تبطل واتفق الاصحاب علي أن النهي عن الصلاة  
ابتداء يدخل فيه بجلوس الامام علي المنبر ويبقى  
حتى يفرغ من صلاة الجمعة واما قول المزني في  
المختصر قال الشافعي إذا زالت الشمس وجلس  
الامام علي المنبر وأذن المؤذن فقد انقطع  
الركوع يعنى التنفل فقال الشيخ أبو حامد  
والاصحاب هذا غلط من المزني لان التنفل يمتنع  
بمجرد جلوس الامام ولا يتوقف علي الاذان قالوا

وقد قال الشافعي في الام إذا خرج الامام وجلس علي المنبر انقطع التنفل والله أعلم \* وأما إذا دخل داخل والامام جالس علي المنبر أو في أثناء الخطبة فيستحب له أن يصلي تحية المسجد ركعتين ويخففهما ويكره تركهما للحديث الصحيح " إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتي يصلي ركعتين " وإن دخل والامام في آخر الخطبة وغلب علي ظنه أنه إن صلى التحية فاته تكبيرة الاحرام مع الامام لم يصل التحية بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد لئلا يكون جالسا في المسجد قبل التحية وان أمكنه الصلاة وأدراك تكبيرة الاحرام صلي التحية هكذا فصله المحققون منهم صاحب الشامل وأطلق البغوي وجماعة كما أطلق المصنف واطلاقهم محمول علي التفصيل المذكور قال صاحب العدة يستحب للامام أن يزيد في الخطبة قدرا يمكنه أن يأتي بالركعتين فيه وهذا موافق لنص الامام الشافعي فانه قال في الام إذا دخل والامام في آخر الكلام ولا يمكنه صلاة ركعتين خفيفتين قبل دخول الامام في الصلاة فلا عليه أن يصليهما وأرى الامام أن يأمره بصلاتهما ويزيد في كلامه ما يمكنه اكمالهما فيه فان لم يفعل كرهت ذلك له ولا شئ عليه هذا نصه وأطبق الاصحاب عليه \*

[ 552 ]

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن دخل المسجد يوم الجمعة والامام يخطب \* مذهبنا أنه يستحب له أن يصلي ركعتين تحية المسجد ويخففهما ويكره له تركهما وبه قال الحسن البصري ومكحول والمقبري وسفيان بن عيينة وأبو ثور والحميدي واحمد وإسحق وابن المنذر وداود

وآخرون وقال عطاء بن أبي رباح وشريح وابن سيرين والنخعي وقتادة ومالك والليث والثوري وأبو حنيفة وسعيد بن عبد العزيز لا يصلي شيئاً وقال أبو مجلز إن شاء صلي وإلا فلا \* واحتجوا بحديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " إذا خطب الامام فلا صلاة ولا كلام " واحتج أصحابنا بحديث جابر المذكور وهو صحيح كما سبق والجواب عن حديث ابن عمر من وجهين (أحدهما) أنه غريب (والثاني) لو صح لحمل علي ما زاد على ركعتين جمعاً بين الاحاديث \* \* قال المصنف رحمه الله \* (ويجوز الكلام قبل أن يبتدئ بالخطبة لما روينا من حديث ثعلبة بن أبي مالك ويجوز إذا جلس الامام بين الخطبتين وإذا نزل من المنبر قبل أن يدخل في الصلاة لما روى أنس قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم " ينزل يوم الجمعة من المنبر فيقوم معه الرجل في الحاجة ثم ينتهي الي مصلاه فيصلي " ولانه ليس بحال صلاة ولا حال استماع فلم يمنع من الكلام وإذا بدأ بالخطبة انتصت لما روي أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من توضأ فاحسن الوضوء ثم انصت للامام يوم الجمعة حتى يفرغ من صلاته غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام " وهل يجب الانصات فيه قولان (أحدهما) يجب لما روي جابر قال " دخل ابن مسعود والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فجلس إلى أبي فسأله عن شئ فلم يرد عليه فسكت حتى صلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ما منعك أن ترد علي فقال انك لم تشهد معنا الجمعة قال ولم قال تكلمت والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقام ابن مسعود ودخل علي النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له فقال صدق أبي " (والثاني) يستحب وهو الاصح لما روى أنس قال دخل رجل المسجد ورسول الله

صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يوم الجمعة فقال متي الساعة فإشار الناس إليه أي اسكت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الثالثة ما أعددت لها قال حب الله ورسوله قال أنك مع من أحببت " فان رأى رجلاً يقع في بئر ورأى عقرباً تدب إليه لم يحرم عليه كلامه قولاً واحداً لان الانذار يجب لحق الأذى والانصات لحق الله تعالى

[ 553 ]

ومبناه على المسامحة وان سلم عليه رجل أو عطس فان قلنا يستحب الانصات رد السلام وشممت العاطس وان قلنا يجب الانصات لم يرد السلام ولم يشمت العاطس لان المسلم سلم في غير موضعه فلم يرد عليه وتشميت العاطس سنة فلا يترك له الانصات الواجب ومن أصحابنا من قال لا يرد السلام لان المسلم مفرط ويشمت العاطس لان العاطس غير مفرط في العطاس وليس بشئ (الشرح) حديث ثعلبة سبق بيانه قريباً وحديث أنس ضعيف رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وضعفوه ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم " كان يكلم في الحاجة إذا نزل من المنبر يوم الجمعة " ونقل الترمذي عن البخاري انه ضعفه وحديث ابى هريرة رواه مسلم ولفظه " من توضع فأحسن الوضوء ثم اتى الجمعة فاستمع وانصت غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة ايام ومن مس الحصى فقد لغا " واما حديث جابر في قصة ابن مسعود وابي بن كعب فرواه البيهقي في السنن الكبير عن ابى ذر قال " دخلت المسجد يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فجلست قريباً من ابى بن كعب

فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم سورة براءة  
فقلت لابي متى نزلت هذه السورة فلم يكلمني "  
وذكر الحديث بمعناه أو بلفظه المذكور في  
المهذب وقال في آخره فقال النبي

---

[ 554 ]

صلى الله عليه وسلم صدق ابي قال البيهقي  
وروى عن ابي الدرداء وابي وجعلت القصة بينهما  
وروى عن جابر بن عبد الله فذكر معني هذه  
القصة بين ابن مسعود وابي قال ورواه عكرمة  
عن ابن عباس فجعل معني القصة بين رجل غير  
مسمى وبين ابن مسعود وجعل المصيب بن  
مسعود قال البيهقي وليس في الباب اصح من  
الحديث الذي ذكرناه اولا وقال البيهقي في كتاب  
المعرفة نحو هذا وزاد فقال وروينا في كتاب  
السنن باسناد صحيح عن ابي ذر انه قال ذلك لابي  
(واما) حديث انس الاخير (فرواه) البيهقي بلفظه  
باسناد صحيح ورواه غيره بمعناه \* واما الفاظ  
الفصل فيقال انصت ونصت وانتصت ثلاث لغات  
سبق بيانهن أفصحهن انصت قال الازهرى ويقال  
انصته وانصت له وسبق الفرق بين الاستماع  
والانصات في الباب الذي قبل هذا (وقوله) لم  
تشهد معنا الجمعة أي جمعة كاملة أو شهودا كاملا  
(قوله) عقربا تدب - هو بكسر الدال - قال  
الخطابي في الحديث كانت كفارة لما بينها

---

[ 555 ]

وبين الجمعة التي قبلها وزيادة ثلاثة أيام قال  
معناه ما بين الساعة التي يصلي فيها الجمعة

ومثلها من الجمعة الاخرى لتكون الجملة عشرة  
وذكر المصنف تشميت العاطس وهو بالشين  
المعجمة وبالمهملة لغتان فصيحتان مشهورتان  
قال أبو عبيد المعجمة أفصح وقال ثعلب  
والازهري المهملة أفصح وسمته وشمته وهو  
بالمهملة مشتق من السميت وهو القصد  
والاستقامة \* اما الاحكام فقد سبق بيان الكلام  
في حال الخطبة وقبلها وبعدها وما يتعلق بها من  
الفروع مبسوطا واضحا في آخر الباب الاول  
واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب علي أنه لا  
بأس بالكلام بعد خروج الامام وجلوسه علي المنبر  
ما لم يشرع في الخطبة وبهذا قال جمهور العلماء  
وهو المنقول عن الصحابة رضی الله عنهم لحديث  
ثعلبة المذكور هنا \* وقال أبو حنيفة يكره الكلام  
من حين يخرج الامام \* قال المصنف رحمه الله \*  
(ومن دخل والامام في الصلاة أحرم بها فان أدرك  
معه الركوع من الثانية فقد أدرك الجمعة فإذا  
سلم الامام أضاف إليه أخرى وان لم يدرك الركوع  
فقد فاتت الجمعة فإذا سلم الامام أتم الظهر لما  
روى أبو هريرة قال " قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من أدرك ركعة من الجمعة فليصل  
إليها أخرى " ) \* (الشرح) حديث أبي هريرة هذا  
رواه الحاكم في المستدرک من ثلاث طرق وقال  
أسانيدھا

[ 556 ]

صحيحة ورواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي  
وفى اسناده ضعف ويغني عنه حديث أبي هريرة  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من أدرك  
ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة " رواه البخاري  
ومسلم وبهذا الحديث احتج مالك في الموطأ

والشافعي في الام وغيرهما قال الشافعي معناه لم تفته تلك الصلاة ومن لم تفته الجمعة صلاها ركعتين (وقوله) في حديث الكتاب فليصل إليها أخرى وهو بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام\* اما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب إذا أدرك المسبوق ركوع الامام في ثانية الجمعة بحيث اطمأن قبل رفع الامام عن أقل الركوع كان مدركا للجمعة فإذا سلم الامام أتى بثانية وتمت جمعته وإن أدركه بعد ركوعها لم يدرك الجمعة بلا خلاف عندنا فيقوم بعد سلام الامام إلي أربع للظهر وفي كيفية نية هذا الذي أدركه بعد الركوع وجهان حكاهما صاحب البيان وغيره (أحدهما) ينوي الظهر لأنها التي تحصل له (وأصحهما) وبه قطع الروياني في الحلية وآخرون وهو ظاهر كلام المصنف والجمهور ينوي الجمعة موافقة للامام ولو أدرك الركوع وشك هل سجد مع الامام سجدة ام سجدتين قال الشافعي والشيخ أبو حامد والبندنجي والرويانى في الحلية وغيرهم ان كان شك قبل سلام الامام سجد أخرى وادرك الجمعة وان كان بعده سجد أخرى وأتم الظهر ولا تحصل الجمعة قطعا وحكي القاضى أبو الطيب في تعليقه وجهها انه لا يكون مدركا للجمعة فيما إذا سجدها قبل سلام الامام وهذا شاذ ضعيف ولو أدرك ركعة مع الامام وسلم الامام وأتى بركعته الاخرى فلما جلس للتشهد شك هل سجد مع الامام سجدة ام سجدتين لم يكن مدركا للجمعة

[ 557 ]

بلا خلاف لاحتمال انها من الاولى وتحصل له ركعة من الظهر ويأتي بثلاث ركعات هذا كله إذا أدرك ركوعا محسوبا للامام فان لم يكن محسوبا له بان

ادرك ركوع ثانية الجمعة فبان الامام محدثا فيبنى على الخلاف السابق في باب صفة الائمة انه لو كان امام الجمعة محدثا وتم العدد بغيره هل تصح والاصح الصحة فان قلنا لا تصح فهنا اولي والا فوجهان (اصحهما) لا تصح (والثاني) تصح وسبق هناك دليل الوجهين ولو أدركه راعيا وشك هل أدرك معه الركوع المجزئ ففيه خلاف سبق في باب صلاة الجماعة والصحيح المنصوص الذي قطع به الاكثرون انه لا يكون مدركا للركعة فتفوته الجمعة ويصليها ظهرا ويسجد للسهو كما سبق بيانه هناك قال ابن الحداد والقاضي أبو الطيب والاصحاب لو صلى الامام الجمعة ثلاثا ناسيا فادركه مسبوق في الثالثة لم يكن مدركا للجمعة قطعا لان هذه الركعة غير محسوبة للامام فلو علم الامام انه ترك سجدة ساهيا فان علم انها من الركعة الاولى انجبرت الاولى بالثانية وصارت الثالثة ثانية وحسبت للمسبوق وأدرك بها الجمعة فيضم إليها اخرى ويسلم وان لم يعلم من اين هي فصلاة الامام صحيحة ولا يكون المسبوق مدركا للجمعة لاحتمال انه تركها من الثانية فتكون الثالثة للامام لغوا الا سجدة يتم بها الثانية

[ 558 ]

(فرع) في مذاهب العلماء فيما يدرك به المسبوق الجمعة \* قد ذكرنا ان مذهبنا انه ان أدرك ركوع الركعة الثانية أدركها والا فلا وبه قال أكثر العلماء حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عمر وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب والاسود وعلقمة والحسن البصري وعروة بن الزبير والنخعي والزهرى ومالك والاوزاعي والثوري وأبي يوسف وأحمد واسحق وأبي ثور قال وبه اقول \* وقال

عطاء وطلاوس ومجاهد ومكحول من لم يدرك  
الخطبة صلى أربعاً وحكى أصحابنا مثله عن عمر  
بن الخطاب \* وقال الحكم وحماد وأبو حنيفة من  
أدرك التشهد مع الامام أدرك الجمعة فيصلى بعد  
سلام الامام ركعتين وتمت جمعته وحكى الشيخ  
أبو حامد عن هؤلاء انه إذا احرم قبل سلام الامام  
كان مدركاً للجمعة حتي قال أبو حنيفة لو سلم  
الامام ثم سجد للسهو فأدركه مأموم فيه أدركها  
وحكى أصحابنا مثل مذهبنا أيضا عن الشعبي  
وزفر ومحمد بن الحسن \* دليلنا الحديث الذي  
ذكرته عن رواية البخاري ومسلم \* قال المصنف  
رحمه الله \* (وان زحم المأموم عن السجود في  
الجمعة نظرت فان قدر أن يسجد علي ظهر  
انسان لزمه أن يسجد لما روى عن عمر رضي الله  
عنه انه قال " إذا اشتد الزحام فليسجد أحدكم  
علي ظهر أخيه " وقال بعض

[ 559 ]

أصحابنا فيه قول آخر قاله في القديم انه بالخيار  
ان شاء سجد علي ظهر انسان وان شاء ترك حتي  
يزول الزحام لانه إذا سجد حصلت له فضيلة  
المتابعة وإذا انتظر زوال الزحمة حصلت له فضيلة  
السجود علي الارض فخير بين الفضيلتين والاول  
أصح لان ذلك يبطل بالمريض إذا عجز عن السجود  
علي الارض فانه يسجد علي حسب حاله ولا يؤخر  
وان كان في التأخير فضيلة السجود علي الارض  
وان لم يقدر علي السجود بحال انتظر حتي يزول  
الزحام فان زال الزحام لم يخل اما أن يدرك  
الامام قائماً أو راکعاً أو رافعاً من الركوع أو  
ساجداً فان أدركه قائماً سجد ثم تبعه لان النبي  
صلى الله عليه وسلم أجاز ذلك بعسفان للعدو

والعذر ههنا موجود فوجب أن يجوز فان فرغ من السجود فأدرك الامام راکعاً في الثانية ففيه وجهان (أحدهما) يتبعه في الركوع ولا يقرأ كمن حضر والامام راکع (والثاني) انه يشتغل بما عليه من القراءة لانه أدرك مع الامام محل القراءة بخلاف من حضر والامام راکع \* (فصل) فان زال الزحام فأدرك الامام رافعاً من الركوع أو ساجداً سجد معه لان هذا موضع سجوده وحصلت له ركعة ملفقة وهل يدرك بها الجمعة فيه وجهان قال أبو إسحق يدرك لقوله صلي الله عليه وسلم من " أدرك من الجمعة ركعة فليضف إليها اخرى " وقال أبو علي بن ابي هريرة لا يدرك لان الجمعة صلاة كاملة فلا تدرك الا بركعة كاملة وهذه ركعة ملفقة \* (فصل) وان زال الزحام وأدرك الامام راکعاً ففيه قولان (أحدهما) يشتغل بقضاء ما فاته ثم

[ 560 ]

يركع لانه شارك الامام في جزء من الركوع فوجب ان يسجد كما لو زالت الزحمة فأدركته قائماً (والثاني) يتبع الامام في الركوع لانه أدرك الامام راکعاً فلزمه متابعتة كمن دخل في صلاة والامام فيها راکع فان قلنا انه يركع معه نظرت فان فعل ما قلناه وركع حصل له ركوعان وبأيهما يحتسب فيه قولان (أحدهما) يحتسب بالثاني كالمسبق إذا أدرك الامام راکعاً فركع معه (والثاني) يحتسب بالاول لانه قد صح الاول فلم يبطل بترك ما بعده كما لو ركع ونسى السجود فقام وقرأ وركع ثم سجد فان قلنا انه يحتسب بالثاني حصل له مع الامام ركعة فإذا سلم أضاف إليه اخرى وسلم وإذا قلنا يحتسب بالاول حصل له ركعة ملفقة لان القيام والقراءة والركوع حصل له من الركعة

الاولي وحصل له السجود من الثانية وهل يصير  
مدركا للجمعة فيه وجهان قال أبو إسحق يكون  
مدركا وقال ابن أبي هريرة لا يكون مدركا فإذا  
قلنا بقول أبي إسحق أضاف إليها أخرى وسلم  
وإذا قلنا بقول ابن أبي هريرة قام وصلي ثلاث  
ركعات وجعلها ظهرا ومن أصحابنا من قال يجب  
أن يكون فيه وجهان بناء علي القولين فيمن  
صلى الظهر قبل ان يصلي الامام الجمعة وهذا قد  
صلي ركعة من الظهر قبل فراغ الامام من  
الجمعة فلزمه ان يستأنف الظهر بعد فراغه وقال  
شيخنا القاضي أبو الطيب الطبري الصحيح هو  
الاول والبناء علي القولين لا يصح لان القولين  
فيمن صلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة  
من غير عذر

[ 561 ]

والمزحوم معذور فلم تجب عليه إعادة الركعة  
التي صلاها قبل فراغ الامام ولان القولين فيمن  
ترك الجمعة وصلي الظهر منفردا وهذا قد دخل  
مع الامام في الجمعة فلم تجب عليه إعادة ما فعل  
كما لو أدرك الامام ساجدا في الركعة الاخيرة فانه  
يتابعه ثم يبني الظهر على ذلك الاحرام ولا يلزمه  
الاستئناف وان خالف ما قلناه واشتغل بقضاء ما  
فاته فان اعتقد أن السجود فرضه لم يعد سجوده  
لانه سجد في موضع الركوع ولا تبطل صلاته لانه  
زاد فيها زيادة من جنسها جاهلا فهو كمن زاد في  
صلاته من جنسها ساهيا وإن اعتقد ان فرضه  
المتابعة فان لم ينو مفارقتة بطلت صلاته لانه  
سجد في موضع الركوع عامدا وإن نوى مفارقة  
الامام ففيه قولان (أحدهما) تبطل صلاته  
(والثاني) لا تبطل ويكون فرضه الظهر وهل يبني

أو يستأنف الاحرام بعد فراغ الامام على القولين  
في غير المعذور إذا صلى الظهر قبل صلاة الامام  
وأما إذا قلنا ان فرضه الاشتغال بما فاتة نظرت  
فان فعل ما قلناه وأدرك الامام راعيا تبعه فيه  
ويكون مدركا للركعتين وان ادركه ساجدا فهل  
يشتغل بقضاء ما فاته أو يتبعه في السجود فيه  
وجهان (أحدهما) يشتغل بقضاء ما فاته لان علي  
هذا القول الاشتغال بالقضاء أولى من المتابعة  
ومنهم من قال يتبعه في السجود وهو الاصح لان  
هذه الركعة لم يدرك منها شيئا يحتسب له به فهو  
كالمسبوق إذا أدرك الامام ساجدا بخلاف الركعة  
الاولى فان هناك أدرك الركوع وما قبله فلزمه ان  
يفعل ما بعده من السجود فإذا قلنا يسجد كان  
مدركا للركعة الاولى الا ان بعضها أدركه فعلا  
وبعضها أدركه حكما لانه تابعه الي السجود ثم  
انفرد بفعل السجودين وهل يدرك بهذه الركعة  
الجمعة على وجهين لانه

[ 562 ]

ادراك ناقص فهو كالتلفيق في الركعة وان سلم  
الامام قبل ان يسجد المأموم السجودين لم يكن  
مدركا للجمعة قولا واحدا وهل يستأنف الاحرام أو  
يبني علي ما ذكرناه من الطريقتين فان خالف ما  
قلناه وتبعه في الركوع فان كان معتقدا ان فرضه  
الاشتغال بالسجود بطلت صلاته لانه ركع في  
موضع السجود عامدا وان اعتقد ان فرضه  
المتابعة لم تبطل صلاته لانه زاد في الصلاة من  
جنسها جاهلا ويحتسب بهذا السجود ويحصل له  
ركعة ملفقة وهل يصير مدركا للجمعة علي  
الوجهين وان زحم عن السجود وزالت الزحمة  
والامام قائم في الثانية وقضي ما عليه وأدركه

قائما أو راکعا فتابعه فلما سجد في الثانية زحم  
عن السجود فزال الزحام وسجد ورفع رأسه  
وأدرك الامام في التشهد فقد أدرك الركعتين  
بعضهما فعلا وبعضهما حكما وهل يكون مدركا  
للجمعة علي الوجهين وان ركع مع الامام الركعة  
الاولي ثم سها حتى صلى الامام هذه الركعة  
وحصل في الركوع في الثانية قال القاضي أبو  
حامد يجب ان يكون علي قولين كالزحام ومن  
اصحابنا من قال يتبعه قولا واحدا لانه مفرط في  
السهو فلم يعذر في الانفراد عن الامام وفي  
الزحام غير مفرط فعذر في الانفراد عن الامام \*

[ 563 ]

(الشرح) هذه المسألة موصوفة عند الاصحاب  
بالاعضال لكثرة فروعها وتشعبها واستمدادها  
من أصول فاختصار الاحكام ملخصة فيها مع  
الاشارة إلى أطراف خفي الادلة أقرب إلى  
ضبطها والاحتواء عليها فلهذا أسلك هذا الطريق  
فيها إن شاء الله تعالى وهذا الاثر المذكور عن  
عمر رضي الله عنه رواه البيهقي باسناد صحيح  
قال أصحابنا إذا منعت الزحمة من السجود علي  
الارض في الركعة الاولى من الجمعة مع الامام  
فان أمكنه أن يسجد علي ظهر إنسان أو رجله أو  
غير ذلك من أعضائه قال الشيخ نصر المقدسي  
وغيره أو ظهر بهيمه لزمه ذلك علي الصحيح الذي  
قطع به الجمهور ونص عليه الشافعي ومن  
أصحابنا من قال فيه قولان (أحدهما) هذا  
(والثاني) قاله في القديم يتخير إن شاء سجد  
علي الظهر وإن شاء صبر ليسجد علي الارض  
وهذا الطريق حكاه المصنف وآخرون واتفقوا

## علي أن المذهب وجوب السجود علي الظهر ونحوه للحديث الصحيح " وإذا أمرتكم بأمر

[ 564 ]

فاتوا منه ما استطعتم " ولاثر عمر ولانه متمكن  
منه ثم قال الجمهور انما يسجد علي الظهر  
ونحوه إذا امكنه رعاية هيئة السجود بان يكون  
على موضع مرتفع فان لم يكن فالمأتي به ليس  
بسجود فلا يجوز فعله وفيه وجه ضعيف أنه لا يضر  
هنا ارتفاع رأسه وخروجه عن هيئة الساجد للعدر  
حكاة الرافعي وغيره والمذهب الاول فإذا امكنه  
السجود علي ظهر ونحوه فلم يسجد فهو متخلف  
بلا عذر هذا هو الصحيح وبه قطع المتولي والبغوي  
وفيه وجه انه متخلف بعذر حكاة الرافعي وان لم  
يتمكن من السجود على الارض ولا على ظهر ولا  
غيره فاراد الخروج من متابعة الامام لهذا العذر  
ويتمها ظهرا ففي صحتها القولان فيمن صلي  
الظهر قبل فوات الجمعة قال امام الحرمين  
ويظهر منعه من الانفراد لان الجمعة واجبة  
فالخروج منها مع توقع ادراكها لا وجه له أما إذا  
عجز عن السجود علي الارض والظهر ودام علي  
المتابعة فماذا يصنع فيه ثلاثة أوجه (الصحيح) أنه  
ينتظر التمكن وبهذا قطع المصنف والاكثر  
قال القاضي أبو الطيب والاصحاب يستحب للامام  
أن يطول القراءة ليلحقه منتظر السجود  
(والثاني) يومی بالسجود اكثر ما يمكنه كالمريض  
(والثالث) يتخير بينهما فإذا قلنا بالصحيح فله  
حالان (احدهما) ان يتمكن من السجود قبل ركوع  
الامام في الثانية فيسجد عند تمكنه فإذا فرغ من

سجوده فللامام أربعة أحوال (أحدها) أن يكون بعد في القيام فيفتح المزحوم القراءة فان اتمها قبل ركوع الامام ركع معه وجرى علي متابعتة وحصلت له الجمعة فيسلم معه ولا يضره هذا التخلف لانه معذور وان ركع الامام قبل اتمامها فهل له حكم المسبوق فيه وجهان وقد بينا حكم المسبوق في باب صلاة الجماعة (أصحهما) عند الجمهور له حكمه فيقطع القراءة ويركع مع الامام لانه معذور في التخلف فاشبه المسبوق وممن صحح هذا الشيخ أبو حامد والماورى والمحاملى وابن الصباغ والشاشي وآخرون (والثانى) يلزمه أن يتم الفاتحة لانه عذر نادر بخلاف المسبوق وصححه البغوي وصاحب العدة وقال إمام الحرمين والبغوي وغيرهما فإذا قلنا يقرأ لم يقطع القدوة بل يقرأ ويتبع الامام جهده فيركع ويجرى علي ترتيب صلاة نفسه قاصدا لحقوق الامام ويكون مدركا للركعتين علي حكم الجماعة ولا يضره التخلف باركان ويكون حكم القدوة جاريا عليه فيلحقه سهو الامام ويحمل الامام سهوه وقال صاحب الشامل إذا قلنا يقرأ فانما يلزمه أن يقرأ إذا لم يخف فوت الركوع فان خاف فوته قبل فراغ الفاتحة فهو علي القولين فيمن أدركه راکعا وهذا الذى قاله صاحب الشامل ضعيف وخلاف قول الجمهور (الحال الثانى) للامام أن يكون راکعا فوجهان (أصحهما) عند الجمهور يترك القراءة ويركع معه لانه لم يدرك محل القراءة فسقطت عنه كالمسبوق (والثانى) يلزمه قراءة الفاتحة ويسعى وراء الامام وهو متخلف بعذر (الحال الثالث) أن يكون فارغا من الركوع ولم يسلم بعد فان قلنا في الحال الثانى هو كالمسبوق تابع الامام فيما هو فيه ولا يحسب

له بل يلزمه بعد سلام الامام ركعة ثانية وان قلنا ليس كالمسبوق اشتغل بترتيب صلاة نفسه وقيل يتعين متابعة الامام وجهها واحدا لكثرة ما فاته (الحال الرابع) للامام أن يكون متحلا من صلاته فلا يكون مدركا للجمعة لانه لم تتم له ركعة قبل سلام الامام ولو رفع رأسه من السجود ثم سلم الامام عقبه كان مدركا للجمعة فيأتي بركعة اخرى قال امام الحرمين وإذا جوزنا له التخلف وامرناه بالجريان علي ترتيب نفسه فالوجه ان يقتصر علي الفرائض فعساه يدرك ويحتمل ان يجوز له فعل السنن مقتصرا علي الوسط منها (الحال الثاني) للمأموم ان لا يتمكن من السجود حتى يركع الامام في الثانية وفيه قولان مشهوران (اصحهما) وهو نصح في الام والمختصر واحد قوله في الاملاء يلزمه متابعة الامام فيركع معه صحه البغوي والرافعي وآخرون وهو اختيار

[ 566 ]

القفال قال البغوي هو القول الجديد ودليله ان متابعة الامام أكد ولهذا يتابعه المسبوق إذا ادركه راعيا ويترك القراءة والقيام (والثاني) لا يجوز متابعتة في الركوع بل يلزمه ان يسجد ويجري علي ترتيب نفسه وهو احد قوله في الاملاء وصححه البندنجي فان قلنا يتابعه فقد يتمثل ذلك وقد يخالفه فان امثل وركع معه فهل يحسب له الركوع الاول ام الثاني فيه خلاف حكاه المصنف وكثيرون قولين وحكاه الشيخ أبو حامد وجماعة من الخراسانيين وغيرهم وجهين (اصحهما) عند الاصحاب بالركوع الاول صحه المحاملي وصاحب العدة والشاشي وآخرون ونقل الرافعي تصحيحه عن الاصحاب لانه ركوع صح فلا يبطل بركوع آخر

كما لو ركع ونسى السجود وقرأ في الركعة الثانية  
وركع ثم سجد فان المحسوب له الركوع الاول بلا  
خلاف كما ذكره المصنف (والثاني) يحسب له  
الركوع الثاني لانه المحسوب للامام فان قلنا  
المحسوب الثاني حصلت له الركعة الثانية بكمالها  
وإذا سلم الامام ضم إليها ركعة اخرى وتمت  
جمعه بلا خلاف وان قلنا المحسوب الاول حصلت  
ركعة ملفقة من ركوع الاول وسجود الثانية وفي  
ادراك الجمعة بالملفقة وجهان مشهوران  
(اصحهما) عند الاحصاب يدرك بها وهو قول ابي  
اسحق المروزي ممن صححه القاضي ابو الطيب  
وامام الحرمين وابن الصباغ والبعوى والشاشي  
وأخرون لانها ركعة صحيحة (والثاني) لا تدرك بها  
لانها صلاة يشترط فيها كمال المصلين ولا تدرك  
بركعة فيها نقص وهذا قول ابي علي بن ابي  
هريرة فان قلنا يدرك بها ضم إليها اخرى بعد  
سلام الامام وتمت جمعه وان قلنا

[ 567 ]

لا يدرك بها فقد فاتته الجمعة وهل تحسب له هذه  
الركعة من الظهر ويبنى عليها بعد سلام الامام  
ثلاث ركعات فيه طريقان حكاهما المصنف  
والاصحاب (اصحهما) تحسب قولاً واحداً فيبنى  
على الظهر (والثاني) فيه القولان فيمن احرم  
بالظهر قبل فوات الجمعة فان المصنف قال  
القاضي ابو الطيب هذا الطريق ليس بصحيح لان  
القولين فيمن صلي الظهر قبل الجمعة بلا عذر  
وهذا معذور لان القولين فيمن احرم منفرداً قبل  
فوات الجمعة وهذا احرم مع الامام فجاز له البناء  
ظهراً بلا خلاف كمن ادرك الامام ساجداً في  
الاخيرة من الجمعة فاحرم معه فانه يبنى علي

الظهر قال صاحب الحاوي الطريقان مبنيان علي ان الزحام عذر ام لا والصحيح انه عذر اما إذا خالف واجبه فاشتغل بالسجود وترتيب نفسه فان فعل ذلك مع علمه بان واجبه المتابعة ولم ينو مفارقة الامام بطلت صلاته لانه يسجد في موضع الركوع عمدا عالما بتحريمه ويلزمه الاحرام بالجمعة ان أدرك الامام بعد في الركوع وان نوى مفارقتها ففي بطلان صلاته القولان فيمن خرج من صلاة الجماعة ليتم منفردا بغير عذر فان قلنا يبطل لزمه الاحرام بالجمعة ان أدركها والا كان فرضه الظهر ويجب استئنافها وان قلنا لا تبطل لم تصح جمعته لانه لم يصل منها ركعة مع الامام وهل تصح ظهرا فيه القولان فيمن صلاها قبل فراغ الجمعة ولنا قول حكاة الخراسانيون وسبق بيانه في الباب الاول في صفة الصلاة وغيرها ان الجمعة إذا فاتت لا يجوز البناء عليها بل يجب استئناف الظهر هذا كله إذا خالف عالما بأن فرضه المتابعة فان كان جاهلا يعتقد فرضه السجود وترتيب نفسه أو ناسيا فيما أتى به من السجود وغيره لا يعتد به لانه في غير موضعه ولا تبطل به صلاته لانه معذور بجهله أو نسيانه ثم ان فرع والامام بعد في الركوع لزمه متابعتة

[ 568 ]

فان تابعه فركع معه فالتفريع كما سبق فيما إذا لم يسجد وإن لم يركع معه أو كان الامام قد فرغ من الركوع نظر ان راعى ترتيب نفسه بان قام بعد السجدين وقرأ وركع وسجد فالذي قطع به المصنف والجمهور أنه لا يعتد له بشئ مما أتى به فإذا سلم الامام سجد سجدتين لتمام الركعة ولا يكون مدركا للجمعة لان التفريع علي قول وجوب

المتابعة بكل حال فكما لا يحسب له السجود  
والامام راعع لكون فرضه المتابعة لا يحسب  
والامام في ركن بعد الركوع وقال الصيدلاني  
وامام الحرمين والغزالي إذا فعل هذا الذي ذكرناه  
تمت له منهما ركعة لكنها ناقصة من وجهين  
(أحدهما) التلفيق فان ركوعها من الاولى  
وسجودها من الثانية وفي إدراك الجمعة بالملفقة  
الوجهان السابقان (أصحهما) الادراك والنقص  
الثاني كونها ركعة حكمية لانه لم يتابع الامام في  
معظمها متابعة حسية بل حكمية وفي ادراك  
الجمعة بالركعة الحكمية وجهان كالملفقة  
أصحهما الادراك وليس الخلاف في مطلق القدوة  
الحكمية فان السجود في حال قيام الامام في  
قدوة حكمية ولا خلاف أن الجمعة تدرك به وإنما  
الخلاف فيما إذا كان معظم الركعة في قدوة  
حكمية هذا كله إذا فرغ من السجدين اللتين لم  
يعتد بهما وجرى على ترتيب نفسه فاما إذا فرغ  
منهما والامام ساجد يتابعه في سجديته هذا  
وظيفته في هذه الحالة علي هذا القول فيحسبان  
له ويكون الحاصل ركعة ملفقة بلا خلاف وإن وجد  
الامام في التشهد وافقه فإذا سلم سجد سجديتين  
وتمت له ركعة ولا جمعة له لانه لم يتم له ركعة  
في حال صلاة الامام وصار فرضه الظهر وهل

[ 569 ]

يستأنفها ام يبنى على هذه الركعة فيه الطريقان  
السابقان (أصحهما) يبنى (والثاني) علي قولين  
وهكذا يفعل لو وجده قد سلم هذا كله إذا قلنا  
متابع الامام أما إذا قلنا لا يتابعة بل يسجد ويراعي  
ترتيب نفسه فله حالان (أحدهما) أن يخالف ما  
أمرناه فيركع مع الامام فان تعمدته بطلت صلاته

ويلزمه الاحرام بالجمعة ان أمكنه ادراك الامام في الركوع وان كان ناسيا أو جاهلا يعتقد أن واجبه الركوع مع الامام لم تبطل صلاته ويكون ركوعه هذا لغوا فإذا سجد معه بعد هذا الركوع فوجهان (أحدهما) لا يحسب هذا السجود لانه يعتقد وجوبه لمتابعة الامام وهو مخطئ في ذلك (والثاني) وهو الصحيح وبه قطع المصنف والجمهور يحسب لانه سجود في موضعه ولا يضر جهله بجهة وجوبه كما لو نسي سجدة من ركعة فانها تحسب له من الركعة التي بعدها وان كان نيته فعلها للركعة الثانية فعلي هذا يحصل له ركعة ملفقة وفي ادراك الجمعة بها الوجهان السابقان أصحهما الادراك (الحال الثاني) أن يمثل ما أمرناه فيسجد ويحصل له ركعة في قدوة حكيمية وفي الادراك بها الوجهان السابقان (أصحهما) الادراك فإذا فرغ من السجود فللامام حالان (أحدهما) أن يكون فارغا من الركوع بان يكون في السجود

[ 570 ]

أو التشهد وفيه وجهان مشهوران حكاهما المصنف والاصحاب (أحدهما) وصحه الغزالي وقطع به البغوي يشتغل بما فاته ويجرى علي ترتيب نفسه فيقوم ويقرا ويركع لان الاشتغال بالفائت علي هذا القول أولى من المتابعة (وأصحهما) عند المصنف وجمهور الاصحاب وبه قطع كثيرون من العراقيين وغيرهم يلزمه متابعة الامام فيما هو فيه فإذا سلم الامام اشتغل بتدارك ما عليه لان هذه الركعة لم يدرك منها قدرا يحسب له فلزمه متابعة الامام كمسبوق أدرك الامام ساجدا فعلي هذا لو كان الامام عند فراغ

المزحوم من السجود قد هوى للسجود فتابعه فقد  
والى بين أربع سجديات وهل يحسب لاتمام الركعة  
الاولي السجدتان الاوليان أم الاخریان فيه وجهان  
بناء علي القولين السابقين هل المحسوب  
الركوع الأول أم الثاني (أصحهما) الاوليان فان  
قلنا الاوليان فهي ركعة في قدوة حكمية وإن قلنا  
الاخریان فهي ركعة ملفقة وفي إدراك الجمعة  
بالحكمية والملفقة الوجهان السابقان (أصحهما)  
الادراك (الحال الثاني) للامام أن يكون راکعا بعد  
فهل يجب عليه متابعتة وتسقط عنه القراءة  
كالمسبوق أم يشتغل بترتيب نفسه فيقرأ ويأتي  
بالباقى فيه الوجهان السابقان في أول المسألة  
تفريعا علي القول

[ 571 ]

الاول وهما هنا مشهوران (أصحهما) يلزمه  
الركوع معه وتسقط عنه القراءة وبه قطع  
المصنف وهذا اختيار منه للاصح وقد ذكر هو  
الوجهين في الصورة الاولى وجزم هنا بأصحهما  
وربما توهم من لا أنس له أن الصورة غير الصورة  
وطلب بينهما فرقا وليس كذلك بل الصورة هي  
الاولي بحالها ولا فرق فان قلنا تجب متابعتة  
وتسقط القراءة تابعه ويكون مدركا للركعتين  
فيسلم مع الامام وتمت جمعته وإن قلنا يشتغل  
بترتيب نفسه اشتغل به وهو مدرك للجمعة بلا  
خلاف \* (فرع) لو لم يتمكن المزحوم من السجود  
حتى سجد الامام في الثانية تابعه بلا خلاف ثم إن  
قلنا الواجب متابعة الامام فالحاصل ركعة ملفقة  
وفي إدراك الجمعة بها الوجهان (أصحهما)  
الادراك وإن قلنا الواجب ترتيب نفسه فركعة غير  
ملفقة فيدرك الجمعة قطعا أما إذا لم يتمكن من

السجود حتى تشهد الامام فيسجد ثم إن ادرك  
الامام قبل السلام أدرك الجمعة وإلا فلا جمعة له  
وهل يبني علي الركعة لاتمام الظهر أم يستأنفها  
فيه الطريقان السابقان قال امام الحرمين فلو  
رفع رأسه من السجدة الثانية فسلم

---

[ 572 ]

الامام قبل أن يعتدل المزحوم قاعدا ففيه احتمال  
قال والظاهر أنه مدرك للجمعة أما إذا كان الزحام  
في سجود الركعة الثانية وقد صلي الاولى مع  
الامام فيسجد متى تمكن قبل سلام الامام أو  
بعده وجمعه صححة بالاتفاق فلو كان مسبوفا  
أدركه في الركعة الثانية فان تمكن قبل سلام  
الامام سجد وادرك ركعة من الجمعة فيضم إليها  
أخرى وان لم يتمكن حتى سلم فلا جمعة له  
فيسجد ويحصل له ركعة من الظهر علي المذهب  
أما إذا زحم عن ركوع الاولى حتى ركع الامام في  
الثانية فيركع ويتابعه بلا خلاف وممن نقل الاتفاق  
عليه القاضي أبو الطيب وفي الحاصل له وجهان  
(أصحهما) وبه قال الاكثرون منهم الشيخ أبو  
حامد تحسب له الركعة الثانية وتسقط الاولى  
ويدرك الجمعة قولاً واحداً (والثاني) تحسب له  
ركعة ملفقة وفي ادراك الجمعة بها الوجهان  
وبهذا قال القاضي أبو الطيب \* (فرع) لو زحم  
عن السجود وزالت الزحمة والامام قائم في  
الثانية فسجد وقام وأدركه قائماً وقرأ أو راعها  
فقرأ ولحقه أو قلنا تسقط عنه القراءة فركع معه  
ثم زحم عن السجود في الثانية وزال

---

الزحام وسجد ورفع وأدرك الامام في التشهد  
فقد أدرك الركعتين وفي ادراكه بهما الجمعة  
طريقان قال المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب  
في ادراكها الوجهان في الركعة الحكيمة وقال  
الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحاملي وصاحب  
العدة والاكثرون يكون مدركا للجمعة وجها واحدا  
ويسلم مع الامام واختاره ابن الصباغ وضعف قول  
القاضي أبو الطيب \* (فرع) لو ركع مع الامام  
ونسى السجود وبقي واقفا في الاعتدال حتى  
ركع الامام في الثانية ففيه طريقان حكاهما  
المصنف والاصحاب (أحدهما) قاله القاضي أبو  
حامد المروروزي والبندنجي فيه القولان في  
المزحوم هل يتبع الامام أم يشتغل بما عليه  
(والطريق الثاني) يلزمه اتباع الامام قولا واحدا  
لانه مفطرط في النسيان بخلاف الزحمة فلا يجوز  
له ترك المتابعة وصحح الشيخ أبو حامد هذا  
الطريق ونقله عن نص الشافعي وصححه أيضا  
الرويانى وصحح البغوي الاول هكذا أطلق  
الاكثرون المسألة وقال الرافعي التخلف  
بالنسيان هل هو كالتخلف بالزحام قيل فيه  
وجهان (أصحهما) نعم لعذره (والثاني) لا لندوره  
وتفريطه قال والمفهوم من كلام الاكثرين أن  
فيه تفصيلا فان تأخر سجوده عن سجدتي الامام  
بالنسيان ثم سجد في حال قيام الامام فهو  
كالزحام وكذا لو تأخر لمرض وإن بقي

زاهلا حتى ركع الامام في الثانية فطريقان  
(أحدهما) كالمزحوم ففي قول يركع معه وفي

قول يراعي ترتيب نفسه (والطريق الثاني) يلزمه  
اتباعه قولاً واحداً وصححه الروياني \* (فرع)  
الزحام يتصور في جميع الصلوات وإنما ذكره  
الأصحاب في الجمعة لأنه فيها أغلب ولأنه يتصور  
في صلاة الجمعة أنواع من الأشكال والخلاف  
والتفريع لا يتصور مثله في غيرها كالخلاف في  
أدراك الجمعة بركعة ملفقة أو حكمية ولأن  
الجماعة شرط فيها فلا يمكنه المفارقة ما دام  
يتوقع أدراكها بخلاف غيرها فإذا زحم في غير  
الجمعة عن السجود فلم يتمكن منه حتى ركع  
الإمام في الثانية ففيه ثلاثة طرق حكاهما الرافعي  
(الصحيح) أنه علي القولين في الجمعة (أصحهما)  
يلزمه متابعة الإمام (والثاني) الاشتغال بما عليه  
ويجوز على ترتيب نفسه (والطريق الثاني)  
يتابعه قطعاً (والثالث) يشتغل بما عليه قطعاً \*  
(فرع) إذا عرضت في الصلاة حالة تمنع من  
وقوعها جمعة في صورة الزحام أو غيرها فهل  
يتم صلاته ظهراً فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع  
المصنف وجمهور الأصحاب من العراقيين  
وغيرهم (والثاني) حكاه جماعة من الخراسانيين  
فيه قولان يتعلقان بالأصل الذي قدمناه مبسوطاً  
في آخر الباب الذي قبل هذا أن الجمعة ظهر  
مقصورة أم صلاة علي حياها وفيه قولان  
مستنبطان من كلام الشافعي رضي الله عنه

[ 575 ]

فإن قلنا ظهر مقصورة ففات بعض شروط  
الجمعة أتمها ظهراً كالمسافر إذا فات بعض  
شروط القصر وإن قلنا صلاة علي حياها فهل  
يتمها ظهراً فيه وجهان (الصحيح) يتمها ظهراً  
لأنها بدل منها أو كالبدل علي ما سبق في الباب

الاول من الخلاف فعلى هذا هل يشترط أن ينوى قبلها ظهرا أم تنقلب بنفسها فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره (أصحهما) وأشهرهما لا يشترط وهو مقتضى كلام الجمهور فان قلنا لا يتمها ظهرا فهل تبطل أم تنقلب نفلا فيه القولان السابقان في أول باب صفة الصلاة فيمن صلي الظهر قبل الزوال ونظائرها (الصحيح) تنقلب نفلا قال إمام الحرمين قول البطلان لا ينتظم تفريعه إذا أمرناه في صورة الزحام بشئ فامثل فليكن ذلك مخصوصا بما إذا خالف والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في الزحام \* أما إذا زحم عن السجود وأمكنه السجود علي ظهر إنسان فقد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أنه يلزمه ذلك وبه قال عمر بن الخطاب ومجاهد والثوري وأبو حنيفة وأحمد واسحق وأبو ثور وداود وابن المنذر وقال عطاء والزهرى والحكم ومالك لا يجوز ذلك بل ينتظر زوال الزحمة فلو سجد لم يجزئه وقال الحسن البصري هو مخير بين السجود على ظهره والانتظار وقال نافع مولى ابن عمر يومئ إلى السجود أما إذا لم يزل الزحام حتى ركع الامام في الثانية فالاصح عندنا أنه يلزمه متابعة الامام وهو مذهب مالك واصح الروائين عن أحمد وقال أبو حنيفة يشتغل بالسجود أما إذا زحم عن الركوع أو السجود حتي سلم الامام فمذهبنا أن المأموم المزحوم تفوته الجمعة ويتمها ظهراً اربعا وبه قال أيوب السختياني وقتادة ويونس وأبو ثور وابن المنذر وقال الحسن والنخعي والاوزاعي وأبو حنيفة وأحمد يصلي الجمعة وقال مالك أحب أن يتمها اربعا \*

[ 576 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* (إذا أحدث الامام في الصلاة ففيه قولان (قال في القديم) لا يستخلف (وقال في الجديد) يستخلف وقد بينا وجه القولين في باب صلاة الجماعة (فان قلنا) لا يستخلف نظرت فان أحدث بعد الخطبة وقبل الاحرام لم يجز أن يستخلف لان الخطبتين مع الركعتين كالصلاة الواحدة فلما لم يجز أن يستخلف

[ 577 ]

في صلاة الظهر بعد الركعتين لم يجز أن يستخلف في الجمعة بعد الخطبتين وان أحدث بعد الاحرام ففيه قولان (أحدهما) يتمون الجمعة فرادى لانه لما لم يجز الاستخلاف بقوا علي حكم الجماعة فجاز لهم أن يصلوا فرادى (والثاني) أنه إذا كان الحدث قبل أن يصلي بهم ركعة صلوا الظهر وان كان بعد الركعة صلوا ركعة أخرى فرادى كالمسبوق إذا لم يدرك ركعة أتم الظهر وإن أدرك ركعة أتم الجمعة وإن قلنا بقوله الجديد فان كان الحدث بعد الخطبتين وقبل الاحرام فاستخلف من حضر الخطبة جاز وان استخلف من لم يحضر الخطبة لم يجز لان من حضر كمل بالسماع فانعقدت به الجمعة ومن لم يحضر لم يكمل فلم تنعقد به الجمعة ولهذا لو خطب بأربعين فقاموا وصلوا الجمعة جاز ولو حضر أربعون لم يحضروا الخطبة فصلوا الجمعة لم يجز وإن كان الحدث بعد الاحرام فان كان في الركعة الاولى فاستخلف من كان معه قبل الحدث جاز له لانه من أهل الجمعة وان استخلف من لم يكن معه قبل الحدث لم يجز

لانه ليس من أهل الجمعة ولهذا لو صلي بانفراده الجمعة لم تصح وإن كان الحدث في الركعة الثانية فان كان قبل الركوع فاستخلف من كان معه قبل الحدث جاز وان استخلف من لم يكن معه قبل الحدث لم يجز لما ذكرناه وإن كان بعد الركوع فاستخلف من لم يحضر معه قبل الحدث لم يجز لما ذكرناه وإن كان معه قبل الحدث ولم يكن معه قبل الركوع فان فرضه الظهر وفي جواز الجمعة خلف من يصلي الظهر وجهان فان قلنا يجوز جاز أن يستخلفه وإن قلنا لا يجوز لم يجز أن يستخلفه) \*

[ 578 ]

(الشرح) قال أصحابنا إذا خرج الامام من الصلاة يحدث تعمده أو نسيه أو سبقه أو برعاف أو سبب آخر أو بلا سبب فان كان في غير الجمعة ففي جواز الاستخلاف قولان (أظهرهما) وهو الجديد جوازه والقديم والاملاء منعه وقد سبق بيان ذلك بتفريعه وما يتعلق به في باب صلاة الجماعة وأما الاستخلاف في صلاة الجمعة ففيه القولان (أظهرهما) الجواز فان لم نجوزه نظرت فان كان حدثه بعد الخطبة وقبل الاحرام بالصلاة لم يجز الاستخلاف لان الخطبتين كالركعتين فكما لا يجوز الاستخلاف في أثناء الصلاة لا يجوز بينها وبين الخطبة لكن ينصبون من يستأنف الخطبتين ثم يصلى بهم الجمعة وإن كان في الصلاة ففيما يفعلون قولان في القديم (الصحيح) إنه إن كان حدثه في الركعة الاولى أتم القوم صلاتهم ظهرا وإن كان في الركعة الثانية أتمها جمعة كل من أدرك معه ركعة فرادى لان الجمعة تدرك بركعة لا بدونها (والثاني) يتمونها جمعة في الحالين وفي

المسألة وجه ضعيف أنهم يتمونها ظهرا في  
الحالين هكذا ذكر المصنف والاصحاب الخلاف في  
أنهم يتمونها جمعة أم ظهرا وكان ينبغي إذا قلنا  
لا يتمونها جمعة أن يستأنفوا جمعة ان اتسع  
الوقت هذا كله إذا منعنا الاستخلاف فان جوزناه

---

[ 579 ]

نظر إن استخلف من لم يعتد به لم يصح ولم يكن  
لهذا الخليفة أن يصلي الجمعة لانه لا يجوز افتتاح  
جمعة بعد جمعة وهذا لا خلاف فيه وممن نقل  
الاتفاق عليه الشيخ أبو حامد رحمه الله وفي صحة  
ظهر هذا الخليفة خلاف مبنى علي أن الظهر هل  
تصح قبل فوات الجمعة أم لا فان قلنا لا يصح فهل  
تبطل أم تبقى نقلا فيه القولان السابقان قريبا  
فان قلنا تبطل فاقتدى به القوم عالمين بطلان  
صلاته بطلت صلاتهم وان صححناها وكان ذلك في  
الركعة الاولى فلا جمعة لهم لانهم لم يدركوا منها  
ركعة وفي صحة الظهر خلاف مبنى علي صحة  
الظهر بنية الجمعة وقد سبق بيانه في آخر الباب  
الذي قبل هذا وفي باب صفة الصلاة وان كان في  
الركعة الثانية كان هذا اقتداء طارئاً في اثناء صلاة  
منفرد وفي صحته الخلاف السابق في سائر  
الصلوات وقد أوضحناه في باب صلاة الجماعة  
وفيه شئ آخر وهو الاقتداء في الجمعة بمن  
يصلي ظهرا أو نافلة وفيه الخلاف السابق في  
باب صفة الائمة والاصح في المسألتين الجواز أما  
إذا استخلف من اقتدى به قبل الحدث فينظر إن  
لم يحضر الخطبة فوجهان

---

(أحدهما) لا يصح استخلافه كما لو استخلف بعد الخطبة من لم يحضرها ليصلي بهم (واصحهما) الجواز وبه قطع جماعة وهو ظاهر كلام المصنف والاكثرين ونقل الصيدلاني هذا الخلاف قولين المنع عن نصه في البويطى والجواز عن نصه في اكثر كتبه والخلاف إنما هو في مجرد حضور الخطبة ولا يشترط سماعه لها بلا خلاف صرح به الاصحاب فان كان حضر الخطبة أو لم يحضرها وجوزنا استخلافه نظر ان استخلف من ادرك معه الركعة الاولى جاز وتمت لهم الجمعة سواء أحدث الامام في الاولى أم في الثانية وحكي الرافعى وجها شادا ضعيفا أن الخليفة يصلي ظهرا والقوم جمعة ولعله فيما إذا لم يدرك مع الامام ركعة وان استخلف من ادركه في الثانية واحرم بالجمعة قبل حدثه

قال امام الحرمين ان قلنا لا يجوز استخلاف من لم يحضر الخطبة لم يجز استخلاف هذا والا فقولان (اصحهما) وبه قطع المصنف والاكثرين يجوز فعلي هذا يصلون الجمعة وفى الخليفة وجهان (احدهما) يتمها جمعة وهو قول الشيخ أبى حامد ونقله المتولي وصاحب البيان عن اكثر اصحابنا وجزم به صاحب المستظهرى (والثانى) وهو الصحيح المنصوص لا يتمها جمعة وهو قول ابن سريج وقطع به امام الحرمين والبعوى وصححه صاحب العدة والرافعى فعلي هذا يتمها ظهرا علي المذهب وبه قطع الاكثرين وقيل فيه قولان (أحدهما) يتمها ظهرا (والثانى) لا فعلي

هذا هل تبطل أم تنقلب نفلا فيه القولان  
السابقان في مواضع (أصحهما) تنقلب نفلا فان  
أبطلناها امتنع استخلاف المسبوق هذا إذا  
استخلف في الثانية من أحرم قبل حدثه وقبل  
الركوع فلو استخلف بعد ركوع الثانية من أدركه  
بعد الركوع وقبل الحدث فوجهان حكاهما  
المصنف هنا وفي التنبيه وحكاهما غيره (الصحيح)  
المنصوص وبه قطع الاكثرون جوازه ونقله صاحب  
الحاوي عن نص الشافعي وعن أكثر أصحابنا  
(والثاني) منعه وهو قول الشيخ أبي حامد قال  
المصنف سبب الخلاف أن فرضه الظهر وفي  
جواز الجمعة خلف من يصلي الظهر وجهان أن  
جوزناها جاز استخلافه والا فلا وإذا جوزنا  
الاستخلاف وقد سبق أن الاصح جوازها والخليفة  
مسبوق لزمه مراعاة نظم صلاة الامام فيجلس إذا  
صلي ركعة ويتشهد فإذا بلغ موضع السلام أشار  
الي القوم وقام الي باقى صلاته وهو ركعة ان  
جعلناه مدركا للجمعة أو ثلاث ان قلنا فرضه  
الظهر وجوزنا له البناء عليها والقوم بالخيار ان  
شاءوا فارقوه وسلموا وان شاءوا ثبتوا جالسين  
ينتظرونه ليسلم بهم وهو الافضل ولو دخل  
مسبوق واقتدى به في الركعة الثانية التي  
استخلف فيها صحت له الجمعة

[ 582 ]

وان لم تصح للخليفة نص عليه الشافعي قال  
الاصحاب هو تفریع علي صحة الجمعة خلف مصلي  
الظهر وتصح صلاة الجمعة للذين أدركوا مع الامام  
الاول ركعة بكل حال لانهم لو انفردوا بالركعة  
الثانية كانوا مدركين للجمعة فلا يضر اقتداؤهم  
فيها بمصلي الظهر أو النفل هذا كله إذا أحدث

في أثناء الصلاة فلو أحدث بين الخطبة والصلاة  
فاراد استخلاف من يصلى فثلاث طرق (أصحها)  
وبه قال الجمهور ان جوزنا الاستخلاف في الصلاة  
جاز والا فلا بل ان اتسع الوقت خطب بهم آخر  
وصلي والا صلوا الظهر (والطريق الثاني) ان  
جوزنا الاستخلاف في الصلاة فهنا أولي والا ففيه  
القولان وإذا جوزناه فشرطه أن يكون الخليفة  
سمع الخطبة هذا هو المذهب وبه قطع المصنف  
والجمهور لان من لم يسمعها ليس من أهل  
الجمعة قال المصنف والاصحاب ولهذا لو بادر  
أربعون من السامعين بعد الخطبة فعقدوا صلاة  
الجمعة انعقدت لهم ولو صلاها غيرهم لم تنعقد  
قال الاصحاب وانما يصير غير السامع من أهل  
الجمعة إذا دخل في الصلاة وحكى المتولي  
وجهين في صحة استخلاف من لم يسمع الخطبة  
والصحيح الاول والمراد بسماعها حضورها وان لم  
يسمع وهذا يفهم من قول المصنف ان استخلف  
من حضر الخطبة جاز وان استخلف من لم  
يحضرها لم يجز ولو أحدث في أثناء الخطبة  
وشرطنا الطهارة فيها فهل يجوز الاستخلاف أن  
منعنا في الصلاة فهنا أولي والا فوجهان  
(الصحيح) جوازه كالصلاة \* (فرع) إذا صلي مع  
الامام ركعة من الجمعة ثم فارقه بعذر أو بغيره  
وقلنا لا تبطل صلاته بالمفارقة أتمها جمعة كما لو  
أحدث الامام وهذا لا خلاف فيه \* (فرع) إذا تمت  
صلاة الامام وفي القوم مسبقون فارادوا  
الاستخلاف لاتمام صلاتهم فان لم نجوز  
الاستخلاف للامام لم يجز لهم وإن جوزناه له فان  
كان في الجمعة لم يجز لانه لا يجوز انشاء جمعة  
بعد جمعة وإن كان في غيرها فوجهان سبق  
بيانهما في باب صلاة الجماعة حيث ذكرهما  
المصنف \* (فرع) إذا استخلف هل يشترط على  
المأمومين نية القدوة بالخليفة في الجمعة

وغيرها فيه وجهان سبقا في باب صلاة الجماعة  
(الصحيح) لا يشترط وسبق هناك أنه لو لم  
يستخلف الامام فقدم القوم واحدا

[ 583 ]

بالاشارة أو تقدم واحد بنفسه جاز وتقديم القوم  
أولي من استخلاف الامام لانهم المصلون قال  
إمام الحرمين ولو قدم الامام واحدا والقوم آخر  
فاظهر الاحتمالين أن من قدمه القوم أولي فلو  
لم يستخلف الامام ولا القوم ولا تقدم أحد  
فالحكم ما ذكرناه تفريعا علي منع الاستخلاف  
قال أصحابنا ويجب علي القوم تقديم واحد في  
صلاة الجمعة ان كان خروج الامام في الركعة  
الأولي ولم يستخلف وان كان في الثانية جاز  
التقديم ولم يجب بل لهم الانفراد بها وتصح  
جمعهم كالمسبوق قال الرافعي وقد سبق خلاف  
في الصورتين تفريعا علي منع الاستخلاف فيتجه  
علي مقتضاه خلاف في وجوب التقديم وعدمه \* \*  
قال المصنف رحمه الله \* (السنة أن لا تقام  
الجمعة بغير اذن السلطان فان فيه افتئاتا عليه  
فان أقيمت من غير اذنه جاز لما روى " أن عليا  
رضي الله عنه صلى العيد وعثمان رضي الله عنه  
محصور " ولانه فرض لله تعالى لا يختص بفعله  
الامام فلم يفتقر إلى اذنه كسائر العبادات) \*  
(الشرح) هذا المنقول عن علي وعثمان رضي الله  
عنهما صحيح رواه مالك في الموطأ في باب صلاة  
العيد ورواه الشافعي في الام باسناده الصحيح  
وروى البيهقي عن الشافعي أنه قال في القديم  
ولا يعلم عثمان أمره بذلك (وقوله) ولانه فرض  
لله احتراز من فسخ البيع وغيره بالعيب وغيره  
(وقوله) لا يختص بفعله الامام احتراز من اقامة

الحد وقال القلعي هو منتقض به وليس كما قال \*  
أما حكم المسألة فقال الشافعي والاصحاب  
يستحب أن لا تقام الجمعة الا باذن السلطان أو  
نائبه فان أقيمت بغير اذنه ولا حضوره جاز وصحت  
هكذا جزم به المصنف والاصحاب ولا نعلم فيه  
خلافاً عندنا الا ما ذكره صاحب البيان فانه حكى  
قولا قديما انها لا تصح الا خلف الامام أو من أذن  
له الامام وهذا شاذ ضعيف \* (فرع) في مذاهب  
العلماء في اشتراط السلطان أو اذنه في الجمعة  
\* ذكرنا أن مذهبنا أنها تصح بغير اذنه وحضوره  
وسواء كان السلطان في البلد ام لا وحكاه ابن  
المنذر عن مالك واحمد واسحق وأبي ثور وقال  
الحسن البصري والاوزاعي وأبو حنيفة لا تصح  
الجمعة الا خلف السلطان أو نائبه أو باذنه فان  
مات أو تعذر استئذانه جاز للقاضي ووالى  
الشرطة اقامتها ومتى قدر على استئذانه لا تصح  
بغير اذنه \* واحتج له بانها لم تقم في زمن النبي  
صلي الله عليه وسلم الي الان الا باذن

[ 584 ]

السلطان أو نائبه ولان تجوزها بغير اذنه يؤدي  
إلى فتنة \* واحتج أصحابنا بقصة عثمان وعلي  
المذكورة في الكتاب وهي صحيحة كما سبق وكان  
ذلك بحضرة جمهور الصحابة ولم ينكره احد والعيد  
والجمعة سواء في هذا المعنى وبالقياس علي  
الامامة في سائر الصلوات (والجواب) عن  
احتجاجهم بما أجاب به الشيخ أبو حامد والماوردي  
والاصحاب بان الفعل إذا خرج للبيان اعتبر فيه  
صفة الفعل لا صفات الفاعل ولهذا لا تشترط  
النبوة في امام الجمعة وكون الناس في الاعصار  
يقيمون الجمعة باذن السلطان لا يلزم منه

بطلانها إذا أقيمت بغير إذنه (وقولهم) يؤدي إلى  
فتنة لا نسلمه لان الاقتتات المؤدى إلى فتنة انما  
يكون في الامور العظام وليست الجمعة مما تؤدى  
إلى فتنة \* (فرع) قال الشافعي في الام  
ومختصر المزني تصح الجمعة خلف كل امام  
صلاها من أمير ومأمور ومتغلب وغير أمير قال  
الشيخ أبو حامد والماوردي والاصحاب أراد بالامير  
السلطان وبالمأمور نائبه وبالمتغلب الخارجي  
وبغير الامير أحاد الرعية فتصح الجمعة خلف  
جميعهم ثم قال الشافعي بعد هذا صلي علي  
وعثمان محصور فاعترض عليه بعض الحاسدين  
وقال مقتضى كلامه أن عليا متغلب قال الشيخ أبو  
حامد والاصحاب كذب هذا المعترض وجهل لان  
الشافعي إنما مثل بذلك ليستدل لصحة الجمعة  
خلف غير الامير والمأمور ومراده أن عليا لم يكن  
أميرا في حياة عثمان والله أعلم \* \* قال المصنف  
رحمه الله \* (قال الشافعي رحمه الله ولا يجمع  
في مصر وان عظم وكثرت مساجده الا في مسجد  
واحد والدليل عليه أنه لم يقمها رسول الله صلي  
الله عليه وسلم ولا الخلفاء من بعده في اكثر من  
موضع واختلف أصحابنا

[ 585 ]

في بغداد فقال أبو العباس يجوز في مواضع لانه  
بلد عظيم ويشق الاجتماع في موضع واحد وقال  
أبو الطيب ابن سلمة يجوز في كل جانب جمعة  
لانه كالبلدين ولا يجوز اكثر من ذلك وقال بعضهم  
كانت قرى متفرقة في كل موضع منها جمعة ثم  
اتصلت العمارة فبقيت على حكم الاصل) \*  
(الشرح) قوله يجمع هو - بضم الياء وتشديد الميم  
- وفي بغداد أربع لغات بدالين مهملين وبمهملة

ثم معجزة وبغدان ومغدان ويقال لها مدينة السلام وسبق في بيانها زيادة في مسألة القلتين وهذا النص ذكره الشافعي في الام وفي مختصر المزني قال الشافعي والاصحاب فشرط الجمعة أن لا يسبقها في ذلك البلد جمعة أخرى ولا يقارنها قال أصحابنا وقد دخل الشافعي بغداد وهم يقيمون الجمعة في موضعين وقيل في ثلاثة فلم ينكر ذلك واختلف أصحابنا في الجواب عن ذلك وفي حكم بغداد في الجمعة على أربعة أوجه ذكر المصنف الثلاثة الاولى منها هنا وكلامه في التنبيه يقتضي الجزم بالرابع (أحدها) أن الزيادة على جمعة في بغداد جائزة وإنما جازت لأنه بلد كبير يشق اجتماعهم في موضع منه قال أصحابنا فعلى هذا تجوز الزيادة على جمعة في جميع البلاد التي تكثر الناس فيها ويعسر اجتماعهم في موضع وهذا الوجه هو الصحيح وبه قال أبو العباس بن سريج وأبو إسحق المروزي قال الرافعي واختاره أكثر أصحابنا تصريحاً وتعريضاً وممن رجه ابن كج والحناطي بالحاء المهملة والقاضي

[ 586 ]

أبو الطيب في كتابه المجرد والرويانى والغزالي وآخرون قال الماوردي وهو اختيار المزني ودليله قوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) (والثاني) إيانما جازت الزيادة فيها لان نهرها يحول بين جانبينها فيجعلها كبليدين قاله أبو الطيب بن سلمة فعلى هذا لا تقام في كل جانب من بغداد الا جمعة وكل بلد حال بين جانبينها نهر يحوج الي السباحة فهو كبغداد واعترض علي ابن سلمة بأنه لو كان الجانبان كبليدين لقصر من عبر من أحدهما إلي الآخر مسافرا الي مسافة القصر

فالتزم ابن سلمة وجوز القصر (والثالث) تجوز  
الزيادة وانما جازت لانها كانت قري متفرقة  
قديمة اتصلت الابنية فاجرى عليها حكمها القديم  
حكاه القاضي أبو الطيب في المجرد عن أبي عبد  
الله الزبير قال أصحابنا فعلى هذا يجوز تعدد  
الجمعة في كل بلد هذا شأنه واعترضوا عليه بما  
اعترض علي ابن سلمة واجيب بجوابه وأشار الي  
هذا الجواب صاحب التقرير (والرابع) لا تجوز  
الزيادة على جمعة في بغداد ولا في غيرها وهذا  
ظاهر نص الشافعي المذكور ورجحه الشيخ أبو  
حامد والمحاملى والمتولي وصاحب العدة قالوا  
وانما لم ينكره الشافعي علي أهل بغداد لان  
المسألة اجتهادية وليس لمجتهد أن ينكر علي  
مجتهد وأجاب بعضهم فيما حكاه صاحب العدة  
وغيره بأن الشافعي لم يقدر علي الانكار باليد  
ولم يقدر علي أكثر من أن ينكرها بقلبه وسطرها  
في كتبه والصحيح هو الوجه الاول وهو الجواز في  
موضعين واكثر بحسب الحاجة وعسر الاجتماع  
قال امام الحرمين طرق الاصحاب متفقة علي  
جواز الزدة علي جمعة ببغداد واختلفوا في تعليه  
والله أعلم \* قال أصحابنا وحيث منعنا الزيادة  
علي جمعة فعقدت جمعتان فله صور (احداها) أن  
تسبق احداها ولا يكون الامام مع الثانية فالاولي  
هي الصحيحة والثانية باطلة بلا خلاف وفيما يعتبر  
به فيه وجهان مشهوران في طريقتين للعراقيين  
والخراسانيين (أصحهما) بالاحرام بالصلاة  
(والثاني) بالسلام منها هكذا حكاهما الاصحاب  
في الطريقتين وجهين وحكاهما المصنف قولين  
وانكر صاحب البيان وغيره عليه ذلك وحكى  
الخراسانيون وجها ثالثا أن الاعتبار بالشروع في  
الخطبة فحصلت ثلاثة اوجه الصحيح باتفاق  
الاصحاب ان الاعتبار

بالاحرام بالصلاة فايتهما أحرم بها أولا فهي الصحيحة وان تقدم سلام الثانية وخطبتها وممن صحه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي والماوردي وابن الصباغ وامام الحرمين والبعوى والشاشي وصاحب العدة والبيان وآخرون ونقله الماوردي عن الجامع الكبير للمزني فعلى هذا لو أحرم بهما معا وتقدم سلام احدهما وخطبتها فهما باطلتان والاعتبار على هذا بالفراغ من تكبيرة الاحرام فلو سبقت احدهما بهمزة التكبيرة والاخرى بالراء منها فالصحيحة هي السابقة بالراء هذا هو الصحيح وحكي الرافعي وجها أن السابقة بالهمزة هي الصحيحة لانه لا يجوز بعد الشروع فيها افتتاح أخرى والمذهب الاول لانه لا يصير داخلا في الجمعة حتى يفرغ من التكبيرة بكمالها ولو أحرم امام بها وفرغ من التكبيرة ثم أحرم آخر بالجمعة اماما ثم أحرم أربعون مقتدين بالثاني ثم أحرم أربعون وراء الامام الاول فظاهر كلام الاصحاب أن الصحيحة هي جمعة الامام الاول لان باحرامه به تعيينت جمعته للسبق وامتنع علي غيره افتتاح جمعة اخرى وعلي جميع الواجه لو سبقت احدهما وكان السلطان مع الثانية فقولان مشهوران (أصحهما) باتفاق الاصحاب أن الجمعة هي السابقة ممن صحه ابن الصباغ والمتولي والغزالي في البسيط والرافعي لانها جمعة وجدت شروطها فلا تنعقد بها

أخرى والسلطان ليس بشرط عندنا في صحة الجمعة (والثاني) أن الجمعة الصحيحة هي التي فيها الامام لان في تصحيح الاولى افتئاتا عليه وتفويتا لها علي غالب الناس لان غالبهم يكون مع الامام ولو دخلت طائفة في الجمعة فآخبروا في أثنائها بأن جمعة سبقتهم استحب لهم استئناف الظهر وهل لهم البناء علي صلاتهم ظهرا فيه تفصيل وخلاف مبني على الاحرام بالظهر قبل فوات الجمعة وعلي ما إذا خرج الوقت وهم في صلاة الجمعة وقد سبق بيان المسألتين (الصورة الثانية) أن يقع الجمعتان معا فهما باطلتان ويجب استئناف جمعة ان اتسع الوقت لها (الثالث) أن يشكل الحالى فلا يدري أوقعتا معا أو سبقت احدهما فيجب إعادة الجمعة أيضا وتجزئهم لان الاصل عدم جمعة مجزئة هكذا جزم به الاصحاب في الطريقتين وشذ البندنجى فقال لا خلاف أنه لا يلزمهم الجمعة وفي جوازها قولان (اصحهما) الجواز وهو نصه في الام والمذهب ما سبق عن الاصحاب قال امام الحرمين قد حكم الائمة في هذه الصورة بأنهم إذا عادوا جمعة برئت ذمتهم وفيه اشكال لاحتمال تقدم احدهما وحينئذ لا تنعقد هذه

---

[ 589 ]

ولا تبرأ ذمتهم بها فطريقهم في البراءة بيقين أن يصلوا جمعة ثم ظهرا وهذا الذى قاله امام الحرمين مستحب والا فالجمعة كافية في البراءة كما قاله الاصحاب لان الاصل عدم جمعة مجزئة في حق كل واحد (الرابعة) أن يعلم سبق احدهما بعينها ثم تلبس قال الاصحاب لا تبرأ ذمة واحدة من الطائفتين خلافا للمزني لان كل طائفة تشك

في براءتها من الفرض والاصل عدم البراءة  
وفيما يلزمهم طريقان (أصحهما) يلزمهم الظهر  
قولا واحدا لان الجمعة صحت فلا يجوز عقد جمعة  
أخرى بعدها وبهذا قطع البغوي وصححه  
الخراسانيون (والثاني) فيه قولان كالصورة  
الخامسة أحدهما الظهر والثاني الجمعة لان  
الاولي لم تحصل بها البراءة فهي كجمعة فاسدة  
لفوات بعض شروطها أو أركانها وبهذا الطريق  
قطع جمهور العراقيين والمذهب الاول  
(الخامسة) أن تسبق أحدهما ونعلم السبق ولا  
نعلم عين السابقة بان سمع مريضان أو مسافرين  
أو غيرهما ممن لا جمعة عليه تكبيرتين للامامين  
متلاحقتين وهما خارج المسجد فاخبراهم بالحال  
ولم يعرفا المتقدمة فلا تبرأ ذمة واحدة من  
الطائفتين خلافا للمزني ايضا وفيما يلزمهم  
قولان مشهوران حكاهما المصنف والاصحاب  
(أحدهما) الجمعة وصححه الغزالي (والثاني)  
الظهر وصححه الاكثرون قالوا وهو القياس وهذا  
هو الصحيح ودليل القولين ما سبق في الصورة  
الرابعة ولو كان السلطان في هذه الصور الاربع  
الاخيرة مع احدى الطائفتين فان قلنا في الصورة  
الاولي الجمعة هي السابقة وهو الاصح فلا أثر  
لحضوره وان قلنا الجمعة هي التي فيها السلطان  
فهنا اولي والله اعلم \* ولو احرم بالجمعة ثم اخبر  
في اثناء الصلاة أن أربعين أقاموها في موضع آخر  
من البلد وفرغوا منها قبل احرامه اتمها ظهرا  
قال الشافعي ولو استأنفوا الظهر كان افضل \*

[ 590 ]

(فرع) قول المصنف وان علم أن أحدهما قبل  
الاخرى ولم يتعين حكم ببطلانها وفيما يلزمهم

قولان (أحدهما) الجمعة (والثاني) الظهر قال  
وإن علمت السابقة منهما ثم أشكلت حكم  
ببطلانها هذا مما ينكر عليه لانه جزم ببطلانها  
في صورتين مع أن الاصح في صورتين وجوب  
الظهر وإذا كان الواجب الظهر فكيف تكون  
الجمعة باطلة فانها لو بطلت وجب اعادتها قطعاً  
وكان ينبغي أن يقول لم تجزئ الجمعة عن أحد من  
الطائفتين وفيما يلزمهم قولان (أصحهما) الظهر  
لوقوع جمعة صحيحة (والثاني) الجمعة لان الاولة  
لم تجزئ فهي كالمعدومة وهذا مراد المصنف  
ولكن في عبارته ابهام وضرب تناقض والله أعلم  
\* (فرع) قال القاضي أبو الطيب والاصحاب لو  
كان امام الجمعة جنباً وتم العدد بغيره فعلم  
الجنابة بعد فراغ الصلاة فان جمعة القوم صحيحة  
علي المذهب كما سبق في باب صفة الائمة وعلي  
الامام أن يستأنف الظهر فلو ذهب وتطهر  
واستأنف الخطبة وصلاة الجمعة طائناً أنها تجزئه  
ثم علم في أثناء الصلاة أنه لا يجوز جمعة بعد  
جمعة قال الشافعي احببت أن يستأنف الظهر  
قال القاضي وغيره قال اصحابنا الاستئناف  
مستحب ولا يجب بل إذا اضاف الي الركعتين  
ركعتين اخريين بنية الظهر أجزاءه كما إذا خرج  
الوقت وهم في صلاة الجمعة يتمونها ظهراً ولا  
يجب استئنافها \*

---

[ 591 ]

(فرع) في مذاهب العلماء في اقامة جمعيتين أو  
جمع في بلد \* مذهبنا انه لا يجوز جمعتان في بلد  
لا يعسر الاجتماع فيه في مكان كما سبق وحكاه  
ابن المنذر عن ابن عمر ومالك وأبي حنيفة قال  
وقال ابو يوسف يجوز ذلك في بغداد دون غيرها

والمشهور عن ابي يوسف ان كان للبلد جانبان  
جاز في كل جانب جمعة والا فلا ولم يخصه ببغداد  
وقال محمد بن الحسن يجوز جمعان سواء كان  
جانبان ام لا وقال عطاء وداود يجوز في البلد جمع  
وقال احمد إذا عظم البلد كبغداد والبصرة جاز  
جمعان فأكثر إن احتاجوا والا فلا يجوز اكثر من  
جمعة واحدة وقال العبدري لا يصح عن ابي حنيفة  
في المسألة شئ وقال الشيخ أبو حامد حكى عامة  
اهل الخلاف كابن جرير وغيره عن ابي حنيفة  
كمذهبنا وحكى عنه الساجي كمذهب محمد دليلنا  
ما ذكره المصنف والاصحاب ان النبي صلى الله  
عليه وسلم والخلفاء الراشدين فمن بعدهم من  
الصحابة ومن بعدهم لم يقيموها في اكثر من  
موضع مع انهم اقاموا العيد في الصحراء والبلد  
الصغير والله اعلم \* (فصل) في مسائل تتعلق  
بالجمعة (احداها) قال صاحب الحاوي يستحب  
لمن ترك الجمعة بلا عذر ان يتصدق بدينار أو نصف  
دينار لحديث سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال " من ترك الجمعة فليتصدق بدينار أو نصف  
دينار " قال ولا يلزمه ذلك لان الحديث ضعيف  
وهذا الحديث رواه أحمد في مسنده وأبو داود  
والنسائي وابن ماجه ولفظه " من ترك الجمعة  
من غير عذر فليتصدق بدينار

[ 592 ]

فان لم يجد فنصف دينار " وهو حديث ضعيف  
الاسناد مضطرب منقطع وروى " فليتصدق  
بدرهم أو نصف درهم أو صاع حنطة أو نصف صاع  
" وفي رواية " مد أو نصف مد " واتفقوا علي  
ضعفه وأما قول الحاكم أنه حديث صحيح فمردود  
فانه متساهل (الثانية) يستحب أن يصلي سنة

الجمعة قبلها أربعاً وبعدها أربعاً وتجزئ ركعتان قبلها وركعتان بعدها وقد سبق ايضاح ذلك مبسوطاً في باب صلاة التطوع (الثالثة) قال صاحب الحاوي يستحب الاكثار من فعل الخير ليلة الجمعة ويومها (الرابعة) يكره تخصيص ليلة الجمعة بصلاة وسبقت المسالة بدليلها في باب صلاة التطوع (الخامسة) الاحتباء يوم الجمعة لمن حضر الخطبة والامام يخطب نقل ابن المنذر عن الشافعي انه لا يكره وبهذا قطع صاحب البيان ونقله ابن المنذر عن ابن عمرو ابن المسيب والحسن البصري وعطاء وابن سيرين وأبي الزبير وسالم بن عبد الله وشريح القاضي وعكرمة بن خالد ونافع ومالك والثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي وأحمد واسحق وأبي ثور قال وكره ذلك بعض أهل الحديث لحديث روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه في إسناده مقال وروى أبو داود بإسناده عن يعلى بن شداد بن اوس قال " شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فنظرت فإذا جل من في المسجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيتهم محتبين والامام يخطب " قال أبو داود وكان ابن عمر يحتبى والامام يخطب وانس بن مالك وشريح وضععة بن صوحان وابن المسيب والنخعي ومكحول واسماعيل بن محمد ابن سعد ونعيم بن سلامة قال أبو داود ولم يبلغني أن احدا كرهها الا عبادة بن نسي هذا كلام ابى داود وروى أبو داود والترمذي وغيرهما بإسانيدهم عن معاذ ابن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم " انه نهى عن الحبوّة يوم الجمعة والامام يخطب " قال الترمذي حديث حسن كذا قال الترمذي انه حسن لكن في اسناده ضعيفان فلا نسلم حسنه قال الخطابى نهى عنها لانها تجلب النوم فتعرض طهارته للنقض ويمتنع من استماع الخطبة (السادسة) قال في البيان إذا قرأ

الامام في الخطبة (ان الله وملائكته يصلون علي النبي) جاز للمستمع ان يصلى علي النبي صلي الله عليه وسلم ويرفع بها صوته (السابعة) روى البيهقي عن سهل بن سعد الساعدي قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لكم في جمعة حجة وعمرة فالحجة النهجير الي الجمعة والعمرة انتظار العصر بعد الجمعة " قال البيهقي حديث ضعيف \*

[ 593 ]

(باب في السلام) واحكامه وآدابه والاستئذان وتشميت العاطس والمصافحة والمعانقة وتقبيل اليد والرجل والوجه وما يتعلق بها كله واشباهه وذكر القاضي حسين والمتولي والشاشي هذا الباب هنا وذكره اكثر الاصحاب في اول كتاب السير فرأيت تقديمه احوط وقد ذكرت هذا كله مبسوطا بادلته وفروعه في كتاب الاذكار واذكر هنا مقاصد مختصرة ان شاء الله تعالى وفيه فصول \* (الاول) في فضل السلام وافشائه قال الله تعالى (فإذا دخلتم بيوتا فسلموا علي انفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة) وقال تعالى (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) وقال تعالى (إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام) وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الاسلام خير قال " تطعم الطعام وتقرئ السلام على من عرفت ومن لم تعرف " رواه البخاري ومسلم وعن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " خلق الله آدم طوله ستون ذراعا فلما خلقه قال له اذهب فسلم علي اولئك نفر من الملائكة

جلوس فاستمع ما يحيونك به فانها تحيتك وتحية  
ذريتك فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليك  
ورحمة الله فزادوه رحمة الله " رواه البخاري  
ومسلم وعن البراء بن عازب رضى الله عنهما  
قال " امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بسبع بعيادة المريض واتباع الجنائز وتشميت  
العاطس ونصر الضعيف وعون المظلوم وافشاء  
السلام وابرار القسم " رواه البخاري ومسلم  
وعن أبى هريرة قال " قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا  
تؤمنوا حتى تحابوا اولا ادلكم علي شئ إذا  
فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم " رواه  
مسلم وعن عبد الله بن سلام رضى الله عنه قال  
" سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
افشوا السلام واطعموا الطعام وصلوا الارحام  
وصلوا والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام " رواه  
الدارمي والترمذي وقال حديث صحيح وقال  
البخاري في صحيحه قال عمار " ثلاث من جمعهن  
فقد جمع الايمان الانصاف من نفسك وبذل  
السلام للعالم والانفاق من الاقتار " وروينا هذا  
في غير البخاري عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وفي الباب أحاديث كثيرة مشهورة (الفصل  
الثاني في صفة السلام واحكامه) وفيه مسائل  
(احداها) ابداء السلام سنة مؤكدة قال أصحابنا هو  
سنة علي الكفاية فإذا مرت جماعة بواحد أو  
بجماعة فسلم احدهم حصل أصل السنة

[ 594 ]

وأما جواب السلام فهو فرض بالاجماع فان كان  
السلام علي واحد فالجواب فرض عين في حقه  
وان كان علي جمع فهو فرض كفاية فإذا أجاب

واحد منهم اجزأ عنهم وسقط الحرج عن جميعهم  
وان اجابوا كلهم كانوا كلهم مؤدين للفرض سواء  
ردوا معا أو متعاقبين فلو لم يجبه أحد منهم اثموا  
كلهم ولو رد غير الذين سلم عليهم لم يسقط  
الفرض والحرج عن الباقيين (الثانية) قال اصحابنا  
يشترط في ابتداء السلام وجوابه رفع الصوت  
بحيث يحصل الاسماع وينبغي ان يرفع صوته رفعا  
يسمعه المسلم عليهم والمردود عليهم سماعا  
محققا ولا يزيد في رفعه علي ذلك فان شك في  
سماعهم زاد واستظهر وان سلم علي ايقاظ  
عندهم نيام حفص صوته بحيث يسمعه الايقاظ ولا  
يستيقظ النيام ثبت ذلك عن صحيح مسلم عن  
فعل رسول الله صلي الله عليه وسلم من رواية  
المقداد رضي الله عنه (الثالثة) قال اصحابنا  
يشترط كون الجواب متصلا بالسلام الاتصال  
المشترط بين الايجاب والقبول في العقود  
(الرابعة) يسن بعث السلام الي من غاب عنه وفيه  
احاديث صحيحة ويلزم الرسول تبليغه لانه امانة  
وقد قال الله تعالى (ان الله يأمركم ان تؤدوا  
الامانات الي اهلها) وإذا ناداه من وراء حائط أو  
نحوه فقال السلام عليك يا فلان أو كتب كتابا  
وسلم فيه عليه أو ارسل رسولا وقال سلم علي  
فلان فبلغه الكتاب والرسول وجب عليه رد  
الجواب علي الفور صرح به اصحابنا منهم ابو  
الحسن الواحدى المفسر في كتابه البسيط  
والمتولي والرافعي وغيرهم ويستحب ان يرد  
علي الرسول معه فيقول وعليك وعليه السلام  
ورحمة الله وبركاته وفيه حديث في سنن ابى  
داود اسناده ضعيف لكن احاديث الفضائل يعمل  
فيها بالضعيف كما سبق بيانه في مقدمة هذا  
الشرح (الخامسة) إذا سلم علي اصم اتى باللفظ  
لقدرته ويشير باليد ليحصل الافهام فان لم يضم  
الاشارة إلى اللفظ لم يستحق جوابا وكذا في

جواب سلام الاصم يحب الجمع بين اللفظ  
والاشارة ذكره المتولي وغيره (السادسة) سلام  
الاخرس بالاشارة معتد به وكذا جوابه ولا تجزئ

[ 595 ]

الاشارة في حق الناطق لا سلاما ولا جوابا وأما إذا  
جمع بين اللفظ والاشارة فحسن وسنة فقد ثبت  
عن أسماء بنت يزيد رضی الله عنها قالت " مر  
رسول الله صلي الله عليه وسلم في المسجد  
يوما وعصبة من النساء قعود فالوى بيده للتسليم  
" رواه الترمذي وقال حديث حسن ورواه أبو داود  
وفى روايته فسلم علينا ومعناه أنه جمع اللفظ  
والاشارة (وأما) الحديث الوارد في كتاب الترمذي  
في النهى عن الاشارة إلي السلام بالاصبع أو  
الكف (فضعيف) ضعفه الترمذي وغيره ولو صح  
لحمل على الاقتصار علي الاشارة (السابعة) في  
كيفية السلام وجوابه قال صاحب الحاوي المتولي  
وغيرهما أكمله أن يقول البادئ السلام عليكم  
ورحمة الله وبركاته ويقول المجيب وعليكم  
السلام ورحمة الله وبركاته وقال جماعة يقول  
البادئ السلام عليكم ورحمة الله فقط ليتمكن  
المجيب أن يجيب باحسن منها وقد قال الله تعالى  
(وإذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها أو ردوها)  
ولا يمكنه أحسن منها إلا إذا حذف البادئ وبركاته  
والاول أصح لحديث عمران بن حصين قال " جاء  
رجل إلى النبي صلي الله عليه وسلم فقال  
السلام عليكم فرد عليه ثم جلس فقال النبي  
صلي الله عليه وسلم عشر ثم جاء آخر فقال  
السلام عليكم ورحمة الله فرد عليه فجلس فقال  
عشرون ثم جاء آخر فقال السلام عليكم ورحمة  
الله وبركاته فرد عليه فجلس فقال ثلاثون " رواه

الدارمي وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن  
وفى رواية لابي داود زيادة علي هذا من رواية  
معاذ ابن أنس قال ثم أتى آخر فقال السلام  
عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته فقال أربعون  
وقال هكذا تكون الفضائل \* وأما أقل السلام  
ابتداء كأن يقول السلام عليكم أو عليك ان كان  
وحده أو سلام عليكم أو عليك ولو قال عليكم  
السلام فوجهان (أحدهما) أنه ليس بتسليم وبه  
قطع المتولي (والثاني) وهو الصحيح أنه تسليم  
يجب فيه الجواب وبه قطع الواحدى وامام  
الحرمين وغيرهما ولكن يكره الابتداء به صرح  
بكرهته الغزالي في الاحياء ودليله الحديث  
الصحيح عن أبى جرئ بضم الجيم تصغير جرو  
رضي الله عنه قال " قلت عليك السلام يا رسول  
الله قال لا تقل عليك السلام فان عليك السلام  
تحية الموتى " رواه أبو داود والترمذي وغيرهما  
بالاسانيد الصحيحة قال الترمذي حديث حسن  
صحيح قال أصحابنا يستحب إذا سلم علي واحد أن  
يكون بصيغة الجمع فيقول السلام عليكم خطابا  
له ولملائكته واتفقوا علي أنه لو قال السلام  
عليكم أو سلام عليك كفى وصفة الجواب أن  
يقول وعليكم السلام أو عليك السلام ان كان  
واحدا فلو ترك واو العطف فقال عليكم السلام  
فوجهان (الصحيح) المنصوص في الام وبه قطع  
امام الحرمين والغزالي والجمهور تجزئه لقوله  
تعالى (قالوا سلاما قال سلام) ولحديث أبى  
هريرة السابق في الفصل الاول فان الله تعالى  
قال هي تحيتك وتحية ذريتك واتفق أصحابنا على  
أنه لو قال في الجواب عليكم فقط لم يكن جوابا

ولو قال وعليكم بالواو فوجهان (أحدهما) وهو اختيار امام الحرمين ليس بجواب لانه ليس فيه ذكر السلام (والثاني) أنه جواب العطف ويدل عليه حديث أبي هريرة في قصة اسلامه قال " كنت أول من حيا النبي صلي الله عليه وسلم بتحية السلام فقال عليك ورحمة الله " رواه مسلم هكذا من غير ذكر الاسلام ولو قال المجيب

[ 597 ]

السلام عليكم أو سلام عليكم كان جوابا بلا خلاف والالف واللام أفضل قال الواحدى أنت في تعريف السلام وتنكيره مخير \* (فرع) لو تلاقا رجلان فسلم كل واحد علي صاحبه دفعة واحدة ثم صار كل واحد مبتدئا بالسلام لا مجيبا فيجب علي كل واحد جواب صاحبه بعد ذلك بلا خلاف صرح به القاضى حسين والمتولي والشاشى وغيرهم ولو وقع كلام أحدهما بعد الآخر قال القاضى والمتولي هو كوقوعهما معا فيجب علي كل واحد جواب الآخر وأنكر الشاشى هذا وقال هذا اللفظ يصح جوابا فإذا وقع متأخرا كان جوابا ولا يجب الجواب بعده على واحد منهما وهذا الذى قاله الشاشى هو الصحيح قال الله تعالى (قالوا سلاما قال سلام) \* (فرع) إذا تلاقيا فقال البادئ وعليكم السلام قال المتولي لا يكون ذلك سلاما فلا يستحق جوابا لانه لا يصلح للابتداء (الثامنة) لو سلم عليه جماعة متفرقين فقال وعليكم السلام وقصد الرد على جميعهم اجزأه وسقط عنه فرض الجميع كما لو صلي على جنائز صلاة واحدة ذكره المتولي والرافعي (التاسعة) قال المتولي وغيره يكره ان يخص طائفة من الجمع بالسلام إذا امكن السلام على جميعهم لان مقصود السلام

المؤانسة وفي تخصيص البعض ايحاش وربما  
أورث عداوة (العاشرة) قال الماوردي في الحاوي  
إذا مشي في السوق والشوارع المطروقة كثيرا  
ونحو ذلك مما يكثر فيه المتلاقون فان السلام هنا  
يختص ببعض الناس لانه لو سلم علي كل من لقيه  
اشتغل عن كل منهم وخرج عن العرف قال وانما  
يقصد بهذا السلام جلب مودة أو دفع مكروه  
(الحادية عشرة) إذا دخل علي جماعة قليلة يعمهم  
سلام واحد اقتصر علي سلام واحد علي جميعهم  
وما زاد من تخصيص بعضهم فهو أدب ويكفي أن  
يرد منهم واحد فمن زاد فهو أدب قال فان كانوا  
جمعا لا ينتشر فيهم السلام الواحد كالجامع  
والمجالس الواسعة

[ 598 ]

الحفلة فسنة السلام ان يبدأ به الداخل اول دخوله  
إذا وصل القوم ويكون مؤديا سنة السلام في حق  
كل من سمعه ويدخل في فرض كفاية الرد كل من  
سمعه فان اراد الجلوس فيهم سقط عنه سنة  
السلام على الباقيين الذين لم يسمعه وان اراد  
ان يتجاوزهم ويجلس فيمن لم يسمعوا سلامه  
المتقدم فوجهان (أحدهما) ان سنة السلام  
حصلت بسلامه علي اولهم لانهم جمع واحد فعلي  
هذا ان أعاد السلام عليهم كان ادبا قال وعلى هذا  
يسقط متى رد عليه واحد من اهل المسجد وان لم  
يسمعه سقط الحرج عن جميع من فيه (والثاني)  
انها باقية لم تحصل لانهم لم يسمعه فعلي هذا  
لا يسقط فرض الرد عن الاولين برد واحد ممن لم  
يسمع ولعل هذا الثاني اصح وقد ثبت في صحيح  
البخاري عن انس رضى الله عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان إذا تكلم بكلمة أعادها

ثلاثا حتى تفهم عنه وإذا أتى علي قوم فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثا " وهذا الحديث محمول علي ما إذا كان الجمع كثيرا وقيل محمول علي السلام مع الاستئذان كما سنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى (الثانية عشرة) إذا سلم علي انسان ثم فارقه ثم لقيه علي قرب أو حال بينهما شئ ثم اجتمعا فالسنة أن يسلم عليه وهكذا لو تكرر ذلك ثالثا ورابعا واكثر سلم عند كل لقاء وان قرب الزمان اتفق عليه أصحابنا لحديث أبي هريرة في قصة المسئئ صلاته " أنه صلي في جانب المسجد ثم جاء فسلم علي النبي صلي الله عليه وسلم فرد عليه السلام ثم قال ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصلي ثم جاء فسلم علي النبي صلي الله عليه وسلم حتي فعل ذلك ثلاث مرات " رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة أيضا عن النبي صلي الله عليه وسلم قال إذا لقي أحدكم أخاه فليسلم عليه فان حال بينهما شجرة أو جدار أو حجر ثم لقيه فليسلم عليه " رواه أبو داود وعن أنس قال " كان أصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم يتماشون فإذا استقبلتهم شجرة أو أكمة فتفرقوا يمينا وشمالا ثم التقوا من ورائهما سلم بعضهم علي بعض " رواه ابن السنن (الثالثة عشرة) السنة أن يبدأ بالسلام قبل كل كلام والاحاديث الصحيحة المشهورة وعمل الامة علي وفق هذا من المشهورات فهذا هو المعتمد في المسألة (وأما) حديث

[ 599 ]

جابر عن النبي صلي الله عليه وسلم قال " السلام قبل الكلام " فضعيف رواه الترمذي وقال هو حديث منكر (الرابعة عشرة) يستحب لكل واحد

من المتلاقين أن يحرض علي الابتداء بالسلام لقوله صلى الله عليه وسلم " وخيرهما الذي يبدأ بالسلام " وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أولي الناس بالله من بدأهم السلام " رواه أبو داود بإسناد حسن ورواه الترمذي وقال في روايته " قيل يا رسول الله الرجلان يلتقيان أيهما يبدأ بالسلام قال أولاهما بالله تعالى " قال الترمذي حديث حسن (الخامسة عشر) السنة أن يسلم الراكب علي الماشي والماشي علي القاعد والصغير علي الكبير والقليل علي الكثير فلو ابتداء الماشي بالسلام علي الراكب أو القاعد علي الماشي أو الكبير علي الصغير أو الكثير علي القليل لم يكره لكنه خلاف الأولى صرح بعدم كراهته المتولي وآخرون لأنه ترك حقه وهذا الاستحباب فيما إذا تلاقيا أو تلاقوا في طريق فاما إذا ورد علي قاعد أو قوم فان الوارد يبدأ بالسلام سواء كان صغيرا أو كبيرا قليلا أو كثيرا ودليل هذه المسألة حديث أبي هريرة قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الراكب علي الماشي والماشي علي القاعد والقليل علي الكثير " رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري يسلم الصغير على الكبير (السادسة عشرة) حكى الرافعي في السلام بالعجمية ثلاثة أوجه (أحدها) لا يجرئ (والثاني) يجرئ (والثالث) إن قدر علي العربية لم يجرئه وإلا فيجرئه والصحيح بل الصواب صحة سلامه بالعجمية ووجوب الرد عليه إذا فهمه المخاطب سواء عرف العربية أم لا لأنه يسمى تحية وسلاما وأما من لا يستقيم نطقه بالسلام فيسلم كيف أمكنه بالاتفاق لأنه ضرورة (السابعة عشرة) السنة إذا قام من المجلس وأراد فراق الجالسين أن يسلم عليهم للحديث الصحيح عن أبي هريرة قال " قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم إذا انتهى أحدكم الي المجلس فليسلم  
فإذا اراد أن يقوم فليسلم فليست الاولي باحق  
من الاخرى " رواه أبو داود والترمذي وغيرهما  
باسانيد حسنه قال الترمذي حديث حسن فهذا هو  
الصواب (وأما قول) القاضي حسين والمتولي  
جرت عادة بعض الناس بالسلام عند مفارقة  
القوم وذلك دعاء مستحب جوابه

---

[ 600 ]

ولا يجب لان التحية إنما تكون عند اللقاء لا عند  
الانصراف (فظاهره) مخالف للحديث المذكور  
وقد قال الشاشي هذا الذي قاله فاسد لان  
السلام سنة عند الانصراف كما هو سنة عند اللقاء  
(الثامنة عشرة) يسن السلام علي الصبي  
والصبيان لحديث أنس رضي الله عنه " انه مر  
علي صبيان فسلم عليهم وقال كان النبي صلي  
الله عليه وسلم يفعله " رواه البخاري ومسلم  
وعنه ان النبي صلي الله عليه وسلم " مر علي  
غلمان يلعبون فسلم عليهم " رواه أبو داود  
باسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم وفي  
رواية ابن السنن وغيره قال " السلام عليكم يا  
صبيان " وإذا سلم علي صبي قال المتولي  
واصحابنا لا يلزمه الجواب لانه ليس مكلفا ولكن  
يستحب له الجواب ولو سلم علي جماعة فيهم  
صبي فرد الصبي ولم يرد احد من البالغين قال  
القاضي حسين والمتولي والرافعي وغيرهم لا  
يسقط الفرض عنهم بجوابه لان الجواب فرض  
والصبي ليس من اهل الفرض وقال الشاشي  
يسقط به كما يصح اذ انه للرجل ويحصل به اداء  
الشعار وهذا الخلاف شبيه بالخلاف في سقوط  
الفرض بصلاته على الميت لكن الاصح المنصوص

سقوطه في صلاة الميت والاصح هنا خلافه ولو سلم صبي علي بالغ قال القاضي والمتولي والرافعي في وجوب الرد عليه وجهان بناء على صحة اسلامه (والصحيح) وجوب الرد لعموم قول الله تعالى (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) قال الشاشي هذا البناء المذكور فاسد وهو كما قال (التاسعة عشرة) سلام النساء علي النساء كسلام الرجال علي الرجال في كل ما سبق قال اصحابنا ولو سلم رجل علي امرأة أو امرأة علي

---

[ 601 ]

رجل فان كان بينهما محرمة أو زوجية أو كانت امته كان سنة ووجب الرد والا فلا يجب الا ان تكون عجوزا خارجة عن مظنة الفتنة قال المتولي وإذا سلم علي شابة اجنبية لم يجر لها الرد ولو سلمت عليه كره له الرد عليها ولو كان النساء جمعا فسلم عليهن الرجل أو كان الرجال جمعا كثيرا فسلموا علي المرأة الواحدة فهو سنة إذا لم يخف عليه ولا عليهن ولا عليها فتنة لحديث اسماء بنت يزيد رضي الله عنها قالت " مر علينا النبي صلي الله عليه وسلم في نسوة فسلم علينا " رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال " كانت فينا امرأة وفي رواية كانت لنا عجوز تأخذ من اصول السلق

---

[ 602 ]

فتطرحه في القدر وتكركر حبات من شغير فإذا  
صلينا الجمعة انصرفنا نسلم عليها فتقدمه الينا "  
رواه البخاري: وتكركر تطحن - وعن ام هانئ  
رضى الله عنها قالت " اتيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يوم الفتح وهو يغتسل وفاطمة تستره  
فسلمت وذكرت تمام الحديث " رواه مسلم  
(العشرون) في السلام علي المبتدع والفاسق  
المجاهر بفسقه ومن ارتكب ذنبا عظيما ولم يتب  
منه وجهان حكاهما الرافعى

---

[ 603 ]

(احدهما) مستحب لانه مسلم (واصحهما) لا  
يستحب بل يستحب ان لا يسلم عليه وهذا مذهب  
ابن عمر والبخاري صاحب الصحيح \* واحتج  
البخاري للمسألة في صحيحه بحديث كعب بن  
مالك حين تخلف هو ورفيقان له عن غزوة تبوك  
قال ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
كلامنا قال وكنت أتى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فاسلم عليه فاقول هل حرك شفثيه برد  
السلام ام لا " رواه البخاري ومسلم قال البخاري  
وقال عبد الله بن عمر لا تسلموا علي شربة الخمر  
قال البخاري وغيره ولا يرد السلام علي احد من  
هؤلاء ودليله حديث كعب فان اضطر إلى السلام  
على الظلمة بأن دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة  
في

---

[ 604 ]

دين أو دينا ان لم يسلم عليهم سلم عليهم وقال  
ابن العربي المالكي ينوى حينئذ ان السلام اسم

من اسماء الله تعالى ومعناه الله رقيب عليكم  
(الحادية والعشرون) إذا سلم مجنون أو سكران  
هل يجب الرد عليهما فيه وجهان حكاهما الرافعي  
(اصحهما) انه لا يجب لان عبارة المجنون ساقطة  
وكذا عبارة السكران في العبادات (الثانية  
والعشرون) لا يجوز السلام علي الكفار هذا هو  
المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور وحكي  
الماوردي في الحاوي فيه وجهين (أحدهما) هذا  
(والثاني) يجوز ابتداءؤهم بالسلام لكن يقول  
السلام عليك ولا يقل عليكم وهذا شاذ ضعيف وإذا  
سلم الذمي علي مسلم قال في الرد وعليكم ولا  
يزيد

---

[ 605 ]

علي هذا هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور حكي  
صاحب الحاوي وجهها آخر انه يقول وعليكم السلام  
ولكن لا يقول ورحمة الله وهذا شاذ ضعيف ودليل  
المذهب في المسالتين حديث ابي هريرة رضي  
الله عنه أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال  
" لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام فإذا لقيتم  
أحدهم في طريق فاضطروه إلي اضيقه " رواه  
مسلم وعن انس رضي الله عنه قال " قال رسول  
الله صلي الله عليه وسلم " إذا سلم عليكم أهل  
الكتاب فقولوا وعليكم " رواه البخاري ومسلم  
وعن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلي  
الله عليه وسلم قال " إذا سلم عليكم اليهود فانما  
يقول أحدهم السام عليك فقل

---

[ 606 ]

وعليك " رواه البخاري \* (فرع) لو سلم مسلم  
على من ظنه مسلماً فبان كافراً قال المتولي  
وغيره يستحب ان يسترد سلامه فيقول له رد على  
سلامي أو استرجعت سلامي والمقصود إيحاشه  
وأنه لا مؤالفة بينهما قال وروى ذلك عن ابن عمر  
وفى الموطأ عن مالك انه لا يسترده واختاره ابن  
العربي المالكي \*

---

[ 607 ]

(فرع) لומר بمجلس فيه كفار ومسلمون أو  
مسلم واحد أستحب أن يسلم عليهم ويقصد  
المسلمون أو المسلم لحديث اسامة رضي الله  
عنه " ان النبي صلى الله عليه وسلم مر علي  
مجلس فيه اخلاط من المسلمين والمشركين  
عبدة الاوثان واليهود فسلم عليهم النبي صلى  
الله عليه وسلم " رواه البخاري ومسلم \* (فرع)  
إذا كتب الي كافر كتاباً فيه سلام أو نحوه فالسنة  
ان يكتب نحوه ما ثبت في الصحيحين في حديث  
ابي سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كتب إلى هرقل " من محمد عبد الله ورسوله إلي  
هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى " \*  
(فرع) إذا أراد تحية ذمى بغير السلام قال  
المتولي والرافعي له ذلك بان يقول هداك الله أو  
انعم الله صباحك وهذا لا بأس به ان احتاج الي  
تحيته لدفع شره أو نحوه فيقول صباحك الله

---

[ 608 ]

بالخير أو بالسعادة أو بالعافية أو بالمسرة ونحوه  
فان لم يحتج فالاختيار ان لا يقول شيئاً فان ذلك

بسط وايناس واطهار مودة وقد امرنا بالاغلاظ  
عليهم ونهينا عن ودهم (الثالثة) والعشرون قال  
اصحابنا إن سلم في حالة لا يشرع فيها السلام لم  
يستحق جوابا قالوا فمن تلك الاحوال انه يكره  
السلام على مشغل ببول أو جماع ونحوهما ولا  
يستحق جوابا ويكره جوابه ومن ذلك من كان نائما  
أو ناعسا

---

[ 609 ]

أو في حمام واتفقوا انه لا يسلم علي من في  
الحمام وغيره ممن هو مشغل بما لا يؤثر السلام  
عليه في حالة واما المشغل بالاكل فقال الشيخ  
أبو محمد والمتولي لا يسلم عليه قال امام  
الحرمين هذا محمول على ما إذا كانت اللقمة في  
فيه وكان يمضي زمان في المضع والابتلاع  
ويعسر الجواب في الحال قال فاما ان سلم بعد  
الابتلاع وقبل وضع لقمة اخرى فلا يتوجه المنع  
اما المصلى قال الغزالي لا يسلم عليه وقال  
المتولي والجمهور لا منع من السلام عليه لكن لا  
يستحق جوابا لا في الحال ولا بعد الفراغ من  
الصلاة لا باللفظ ولا بالاشارة ويستحب ان يرد  
في الصلاة بالاشارة نص عليه الشافعي في  
القديم

---

[ 610 ]

ولم يخالفه في الجديد وحكي الرافعي وجها انه  
يجب الرد بالاشارة في الحال ووجها انه يجب الرد  
بعد الفراغ باللفظ والصحيح انه لا يجب الرد  
مطلقا فان رد في الصلاة فقال وعليكم السلام

بطلت ان علم تحريمه وإلا فلا في الاصح وان قال  
وعليه لم تبطل وقد سبقت المسألة في آخر باب  
ما يفسد الصلاة مبسوطة وأما الملبى بالحج أو  
العمرة فيكره السلام عليه فان سلم رد عليه لفظا  
نص عليه

---

[ 611 ]

الشافعي والاصحاب والسلام على المؤذن ومقيم  
الصلاة في معنى السلام علي الملبى والسلام  
في حال الخطبة سبق بيانه أما المشتغل بقراءة  
فقال الواحدى الاولي ترك السلام عليه قال فان  
سلم كفاه الرد بالاشارة وان رد باللفظ استأنف  
الاستعاذة ثم قرأ وهذا الذى قاله ضعيف والمختار  
أنه يسلم عليه ويجب الرد باللفظ ولو رد السلام  
في حال الاذان والاقامة والاكل لم يكره وفى  
الجماع والبول كره

---

[ 612 ]

(الرابعة والعشرون) يستحب لمن دخل بيته أو بيتا  
غيره أو مسجدا وليس فيه أحد أن يسلم فيقول  
السلام علينا وعلي عباد الله الصالحين السلام  
عليكم أهل البيت ورحمة الله وبركاته قال الله  
تعالى

---

[ 613 ]

(فإذا دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم تحية من  
عند الله مباركة طيبة) والمسألة ذكرتها في كتاب

الاذكار (الخامسة والعشرون) إذا مر بانسان أو جمع وغلب علي ظنه انه لو سلم لم يرد عليه استحباب له السلام ولا يترك هذا الظن لانه مأمور بالسلام لا بالرد ولانه قد يخطي الظن فيرد عليه (فان قيل) هذا

---

[ 614 ]

سبب لادخال الاثم علي الممرور به (قلنا) هذا خيال باطن فان الوظائف الشرعية لا تترك بهذا الخيال والتقصير هنا هو من الممرور عليهم ويختار لمن سلم ولم يرد عليه أن يبرأ المسلم عليه من الجواب

---

[ 615 ]

والاحسن أن يقول له ان أمكن له رد السلام فانه واجب عليك (السادسة والعشرون) قال المتولي وغيره التحية بالطلبقة وهي أطال الله بقاءك باطلة لا أصل لها وقد نص جماعة من السلف علي كراهة

---

[ 616 ]

أطال الله بقاءك وقال بعضهم هي تحية الزنادقة (السابعة والعشرون) قال المتولي وغيره وأما التحية عند خروجه من الحمام بقوله طاب حمامك فنحوه فلا أصل لها وهو كما قالوا فلم يصح في شئ لكن لو قال لصاحبه حفظا لوده أدام الله لك

النعيم ونحوه من الدعاء فلا بأس ان شاء الله  
تعالى قال المتولي وروى أن عليا قال لرجل

---

[ 617 ]

خرج من الحمام " طهرت فلا نجست " (الثامنة  
والعشرون) إذا ابتداء المار فقال صبحك الله بخير  
أو بالسعادة أو قواك الله أو حياك الله أو لا أوحش  
الله منك ونحوها من الفاظ أهل العرف لم يستحق  
جوابا لكن لو دعى له قبالة دعائه كان حسنا لا أن  
يريد تأديبه أو تأديب غيره لتخلفه واهماله السلام  
فيسكت \* (الفصل الثالث) في الاستئذان وما  
يتعلق به قال الله تعالى (وإذا بلغ الاطفال منكم  
الحلم فليستأذنوا كما استأذن

---

[ 618 ]

الذين من قبلهم) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا  
لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتي تستأنسوا  
وتسلموا على أهلها) وعن أبي موسى الأشعري  
رضي الله عنه قال " قال رسول الله صلي الله  
عليه وسلم الاستئذان ثلاث فان أذن لك وإلا  
فارجع " وعن سهل بن سعد قال " قال رسول  
الله صلي الله عليه وسلم إنما جعل الاستئذان من  
أجل البصر " رواهما البخاري ومسلم ورويا  
الاستئذان ثلاثا من طرق والسنة لمن أراد  
الاستئذان أن يسلم ثم يستأذن فيقوم عند باب  
البيت بحيث لا ينظر إلي من في

---

[ 619 ]

داخله ثم يقول السلام عليكم أدخل أو نحو هذا فان لم يجبه أحد قال ذلك ثانيا وثالثا فان لم يجبه أحد انصرف لحديث ربي بن حراش قال " حدثنا رجل من بنى عامر استأذن النبي صلى الله عليه وسلم وفى بيت فقال الج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لخادمه أخرج إلى هذا فعلمه الاستئذان فقال له قل السلام عليكم أدخل فسمعه الرجل فقال السلام عليكم أدخل فاذن له النبي صلى الله عليه وسلم فدخل " رواه أبو داود باسناد صحيح وعن كلد - بفتح الكاف واللام - ابن الحنبل الصحابي رضى الله عنه قال

---

[ 620 ]

" اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فدخلت عليه ولم أسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فقل السلام عليكم أدخل " رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن فهذا الذى ذكرناه من تقديم

---

[ 621 ]

السلام علي الاستئذان هو الصحيح الذى جاءت به الاحاديث وذكر صاحب الحاوى ثلاثة أوجه (أحدها) هذا (والثانى) تقديم الاستئذان علي السلام (والثالث) وهو اختياره إن وقعت عين المستأذن

---

[ 622 ]

علي صاحب المنزل قبل دخوله قدم السلام وإن لم تقع عليه عينه قدم الاستئذان وإذا استأذن ثلاثا ولم يؤذن له فظن انه لم يسمع فلم أر لأصحابنا فيه كلاما وحكي ابن العربي المالكي فيه ثلاثة مذاهب (أحدها) يعيد الاستئذان (والثاني) لا يعيده (والثالث) إن كان بلفظ الاستئذان الاول لم يعده وإن كان بغيره اعاده قال والاصح انه لا يعيده بحال وهذا ظاهر الحديث لكن إذا تأكد ظنه انهم لم يسمعوه لبعد المكان أو لغيره فالظاهر انه لا بأس بالزيادة ويكون الحديث فيمن لم يظن عدم سماعهم والسنة لمن استأذن بدق الباب ونحوه ف قيل له من انت ان يقول فلان ابن فلان أو فلان الفلاني أو فلان المعروف بكذا أو فلان فقط ونحو ذلك من العبارات بحيث يحصل التعريف التام به والاولي ان لا يقتصر علي قوله انا أو الخادم ونحو هذا لحديث انس رضى الله عنه عن النبي صلي الله عليه وسلم حديث الاسراء المشهور قال رسول الله صلي الله عليه وسلم " ثم صعد بي جبريل

[ 623 ]

الي السماء الدنيا فاستفتح ف قيل من هذا فقال جبريل ف قيل من معك قال محمد ثم صعد إلى السماء الثانية والثالثة وسأثرهن ويقال في باب كل سماء من هذا فيقول جبريل " رواه البخاري ومسلم وعن جابر قال " اتيت النبي صلي الله عليه وسلم فدققت الباب فقال من ذا فقلت انا فقال أنا أنا كأنه كرهها " رواه البخاري ومسلم ولا بأس أن يصف نفسه بما يعرف به إذا لم يعرفه المخاطب بغيره وإن تضمن ذلك صورة تبجيل له بأن يكنى نفسه أو يقول انا القاضى فلان أو

المفتى أو الشيخ الامير ونحوه للحاجة وقد ثبت في هذا احاديث كثيرة (منها) عن ابي قتادة واسمه الحارث بن ريعى في حديث الميضأة المشتمل علي معجزات وعلوم قال " فرجع النبي صلى الله عليه وسلم رأسه فقال من هذا قلت انا أبو قتادة " رواه مسلم وعن ابي ذر واسمه جندب بن جنادة قال " خرجت ليلة فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى وحده فجعلت امشى في ظل القمر فالتفت فرأني قال من هذا فقلت ابو ذر " رواه البخاري ومسلم وعن ام هانئ واسمها فاختة وقيل فاطمة وقيل هند قالت " اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغتسل وفاطمة تستره فقال من هذا فقلت انا ام هانئ " رواه البخاري ومسلم \* (الفصل الرابع) في تشميت العاطس يقال بالشين المعجمة والمهملة وسبق بيانه قريبا حيث ذكره المصنف عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب

[ 624 ]

فإذا عطس احدكم وحمد الله تعالى كان حقا علي كل مسلم سمعه ان يقول له يرحمك الله واما التثاؤب فانما هو من الشيطان فإذا تشاءب احدكم فليرده ما استطاع فان احدكم إذا تشاءب ضحك منه الشيطان " رواه البخاري قال العلماء معناه ان سبب العطاس محمود وهو خفة البدن التي تكون لقلة الاخلاط وتخفيف الغذاء وهو مندوب إليه لانه يضعف الشهوة ويسهل الطاعة والتثاؤب ضده وعن ابي هريرة ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا عطس احدكم فليقل الحمد لله وليقل له أخوه أو صاحبه يرحمك الله فإذا قال له

يرحمك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم " رواه البخاري وعن انس

---

[ 625 ]

قال عطس " رجلان عند النبي صلى الله عليه وسلم فشمت احدهما ولم يشمت الآخر فقال الذى يشتمه عطس فلان فشتمه وعطست فلم تشمتنى فقال هذا حمد الله تعالى وانك لم تحمد الله تعالى " رواه البخاري ومسلم وعن ابى موسى الاشعري قال " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا

---

[ 626 ]

عطس احدكم فحمد الله فشمتوه فان لم يحمد الله فلا تشمتوه " رواه مسلم وعن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " حق المسلم خمس رد السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العاطس " رواه البخاري ومسلم وعن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا عطس احدكم فليقل الحمد لله علي كل حال وليقل اخوه أو صاحبه يرحمك الله ويقول هو يهديكم الله

---

[ 627 ]

ويصلح بالكم " رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح واتفق العلماء علي أنه مستحب للعاطس أن يقول عقب عطاسه الحمد لله فان قال الحمد لله

رب العالمين فهو أحسن فلو قال الحمد لله على كل حال

---

[ 628 ]

كان أفضل ويستحب لكل من سمعه ان يقول له  
يرحمك الله أو رحمك الله أو رحمك ربك أو  
يرحمكم الله وافضله رحمك الله ويستحب  
للعاطس أن يقول له بعد ذلك يهديكم الله ويصلح  
بالكم وكل هذا سنة ليس فيه شئ واجب قال  
أصحابنا والتشميت وهو قوله يرحمك الله سنة  
علي الكفاية إذا قالها بعض الحاضرين أجزأ عن  
الباقيين وإن تركوها كلهم كانوا سواء في ترك  
السنة وإن قالوها كلهم كانوا سواء في القيام بها  
ونيل فضلها كما سبق إبتداء الجماعة بالسلام  
وردهم هذا الذي ذكرناه من كونه سنة هو مذهبنا  
وبه قال الجمهور وقال بعض أصحاب مالك هو  
واجب قال أصحابنا وإنما يسن التشميت إذا قال  
العاطس الحمد لله فإن لم يحمد الله ذكره تشميته  
للحديث السابق وإذا شمت فالسنة أن يقول له  
العاطس يهديكم الله

---

[ 629 ]

ويصلح بالكم أو يغفر الله لنا ولكم والافضل الاول  
ولا يلزمه ذلك وأقل الحمد والتشميت وجوابه أن  
يرفع صوته بحيث يسمع صاحبه ولو قال العاطس  
لفظا غير الحمد لله لم يستحق التشميت لظاهر

---

(3) بين سطور الاصل ما نصه (اظنه قال عقبه  
وفي النسائي الا انها كانت عقبا) اه\*  
\*

---

[ 630 ]

الاحاديث السابقة ولو عطس في صلاته استحب  
أن يقول الحمد لله وسمع نفسه ولاصحاب مالك  
ثلاثة أقوال (أحدها) هذا واختاره ابن العربي  
(والثاني) يحمد في نفسه (والثالث) لا يحمد قاله  
سحنون

---

[ 631 ]

ودليل مذهبنا الاحاديث العامة والسنة أن يضع  
العاطس يده أو ثوبه أو نحوه علي فمه وأن يخفض  
صوته لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال " كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عطس وضع  
يده أو ثوبه

---

[ 632 ]

علي فيه وخفض أو غص بها صوته " رواه أبو داود  
والترمذي وقال حديث حسن صحيح وإذا تكرر  
العطاس من إنسان متتابعاً فالسنة أن يشتمه لكل  
مرة إلى أن يبلغ ثلاث مرات فإن زاد وظهر أنه  
مركوم دعا له بالشفاء ولو عطس يهودي فالسنة  
أن يقول ما ثبت عن أبي موسى قال " كان اليهود  
يتعاطسون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يرجون أن يقول لهم يرحمكم الله فيقول يهديكم

الله ويصلح بالكم " رواه أبو داود والترمذي وقال  
حديث حسن صحيح \*

---

[ 633 ]

(الفصل الخامس) في المصافحة والمعانقة  
والتقبيل ونحوها وفيه مسائل (إحداها)  
المصافحة سنة عند التلاقي للاحاديث الصحيحة  
وإجماع الائمة عن قتادة قال " قلت لانس أكانت  
المصافحة في أصحاب رسول الله صلي الله عليه  
وسلم قال نعم " رواه البخاري وعن كعب بن  
مالك ان طلحة بن عبيدالله قام إليه فصافحه  
بحضرة النبي صلي الله عليه وسلم " رواه  
البخاري ومسلم في سنن أبي داود والترمذي عن  
البراء قال " قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ما من مسلمين يتلاقيان فيتصافحان الا  
غفر لهما قبل أن يتفرقا وعن انس قال قال رجل  
" يا رسول الله الرجل منا يلقي أخاه أو صديقه  
أينحني له قال لا قال افيلتزمه ويقبله قال لا قال  
أفياخذ بيده ويصافحه قال نعم " رواه الترمذي  
وقال حديث حسن وتسن المصافحة عند كل لقاء  
وأما ما اعتاده الناس من المصافحة بعد صلاتي  
الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع علي هذا  
الوجه

---

[ 634 ]

ولكن لا بأس به فان أصل المصافحة سنة وكونهم  
خصوصها ببعض الاحوال وفرطوا في اكثرها لا  
يخرج ذلك البعض عن كونه مشروعة فيه وقد

سبق بيان هذه القاعدة في آخر صفة الصلاة  
ويستحب مع

---

[ 635 ]

المصافحة بشاشة الوجه لقوله صلي الله عليه  
وسلم " لا يحقرن من المعروف شيئا ولو أن  
تلقى أخاك بوجه طليق " رواه مسلم من رواية  
أبي ذر رضي الله عنه وفيه أحاديث كثيرة وينبغي  
أن يحذر من مصافحة الامرء الحسن فان النظر  
إليه من غير حاجة حرام علي الصحيح المنصوص  
وبه قطع المصنف في أول كتاب النكاح وقد قال  
أصحابنا كل من حرم النظر إليه حرم مسه وقد  
يحل النظر مع تحريم المس فانه يحل النظر إلى  
الاجنبية في البيع والشراء والاخذ والعطاء ونحوها  
ولا يجوز مسها في شئ من ذلك (الثانية) يكره  
حتي الظهر في كل حال لكل أحد لحديث انس  
السابق في المسألة الاولى وقوله انتحنى قال لا  
ولا معارض له ولا تغتر بكثرة من يفعله ممن  
ينسب إلي علم أو صلاح ونحوهما (الثالثة)  
المختار استحباب اكرام الداخل بالقيام له إن كان  
فيه فضيلة ظاهرة من علم أو صلاح أو شرف أو  
ولاية مع صيانة أوله حرمة بولاية أو نحوها ويكون  
هذا القيام للاكرام لا للرياء والاعظام وعلي هذا  
استمر عمل السلف للامة

---

[ 636 ]

وخلفها وقد جمعت في هذا جزءا مستقلا جمعت  
فيه الاحاديث والآثار وأقوال السلف وأفعالهم  
الدالة على ما ذكرته وذكرت فيه ما خالفها

وأوضحت الجواب عنها (الرابعة) يستحب تقبيل يد الرجل الصالح والزاهد والعالم ونحوهم من أهل الآخرة وأما تقبيل يده لغناه ودنياه وشوخته ووجاهته عند أهل الدنيا بالدنيا ونحو ذلك فمكروه شديد الكراهة وقال المتولي لا يجوز فأشار إلى تحريمه وتقبيل رأسه

---

[ 637 ]

ورجله كيده وأما تقبيل خد ولده الصغير وولد قريبه وصديقه وغيره من صغار الاطفال الذكر والانثى على سبيل الشفقة والرحمة واللفظ فسنة وأما التقبيل بالشهوة فحرام سواء كان في ولده أو في غيره بل النظر بالشهوة حرام على الأجنبي والقريب بالاتفاق ولا يستثنى من تحريم القبلة بشهوة الا زوجته وجاريتها وأما تقبيل الرجل الميت والقادم من سفره ونحوه فسنة ومعانقة القادم من سفر ونحوه سنة وأما المعانقة وتقبيل وجه غير القادم من سفر ونحوه غير الطفل فمكروهان صرح بكراهتهما البغوي وغيره وهذا الذي ذكرنا في التقبيل والمعانقة انه يستحب عند القدوم من سفر ونحوه ومكروه في غيره هو

---

[ 638 ]

في غير الامر الحسن الوجه فاما الامر الحسن فيحرم بكل حال تقبيله سواء قدم من سفر ام لا والظاهر ان معانقته قريبة من تقبيله وسواء كان المقبل والمقبل صالحين أو غيرهما ويستثنى من هذا تقبيل الوالد والوالدة ونحوهما من المحارم

على سبيل الشفقة ودليل ما ذكرته من هذه  
المسائل احاديث كثيرة الاول عن زارع رضي الله  
عنه وكان في وفد عبد القيس قال " فجعلنا  
نتبادر من رواحلنا فنقبل يد النبي صلي

---

[ 639 ]

الله عليه وسلم ورجله " رواه أبو داود (الثاني)  
عن ابن عمر رضي الله عنهما في قصة قال "   
فدنونا يعنى من النبي صلى الله عليه وسلم  
فقبلنا يده " رواه أبو داود (الثالثة) عن ابي هريرة  
قال " قبل النبي صلي الله عليه وسلم الحسن  
ابن علي رضي الله عنهما وعنده الاقرع ابن  
حابس فقال ان لي عشرة من الولد ما قبلت منهم  
أحدا فنظر إليه رسول الله صلي الله عليه وسلم  
ثم قال من لا يرحم لا يرحم " رواه البخاري  
ومسلم (الرابع) عن عائشة رضي الله عنها قالت  
" قدم ناس من الاعراب على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقالوا أتقبلون صبيانكم فقالوا  
والله ما نقبل فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أو أملك إن كان الله نرع منكم الرحمة "   
رواه البخاري ومسلم من طرق بالفاظ (الخامس)  
عن أنس رضي الله عنه قال " أخذ رسول الله  
صلي الله عليه وسلم ابنه ابراهيم فقبله وشمه "   
(السادس) عن البراء بن عازب قال دخلت مع أبي  
بكر يعنى الصديق رضي الله عنه أول ما قدم  
المدينة فإذا عائشة إبنته رضي الله عنها  
مضطجعة قد أصابتها حمي فأتاها أبو بكر فقال  
كيف أنت يا بنية وقبل خدها " رواه أبو داود  
(السابع) عن صفوان بن غسان رضي الله

---

عنه قال " قال يهودى لصاحبه اذهب بنا إلي هذا النبي فاتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه عن تسع آيات بينات وذكر الحديث الي قوله فقبلوا يده ورجله وقالوا نشهد انك نبي " رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه باسناد صحيحة (الثامن) عن عائشة في حديث وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت " دخل أبو بكر رضي الله عنه فكشف عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اكب عليه فقبله ثم بكى " رواه البخاري (التاسع) عن عائشة قالت " قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتى فاتاه ففرع الباب فقام إليه النبي صلى الله عليه وسلم يجر ثوبه فاعتنقه وقبله " رواه الترمذي وقال حديث حسن (العاشر) حديث أنس السابق في المسألة الاولى " الرجل يلقي أخاه أو صديقه أينحني له قال لا الخ " وعن أياس ابن دغفل قال " رأيت أبا مدرة قبل خد الحسن ابن علي رضي الله عنهما " رواه أبو داود باسناد صحيح وعن ابن عمر انه كان يقبل ابنه سالما ويقول اعجبوا من شيخ يقبل شيخا " وهذه الاحاديث منزلة على التفصيل السابق (الخامسة) تسن زيارة الصالحين وأهل الخير والاقارب والاصدقاء والجيران وبرهم واکراههم وصلتهم وضبط ذلك يختلف باختلاف أحوالهم ومراتبهم

وينبغي أن يكون زيارتهم علي وجه يرتضونه وفي وقت لا يكرهونه والاحاديث فيه كثيرة ومن أحسنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي

صلي الله عليه وسلم أن رجلا زار أخاه في قرية أخرى فارصد الله تعالى علي مدرجته ملكا فلما أتى عليه قال ابن تيريد قال أريد أخالي في هذه القرية قال هل لك عليه من نعمة تربها قال لا غير أنى أحبه في الله تعالى قال فاني رسول الله اليك بان الله تعالى قد احبك كما أحبته فيه رواه مسلم والمدرجة الطريق وتربها تحفظها وتراعيها وعنه عن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال " من عاد مريضا أو زار أخاه في الله تعالى ناداه مناديان طبت وطاب ممشاك وتبوات من الجنة منزلا " رواه الترمذي ويستحب أن يطلب من صاحبه الصالح أن

---

[ 642 ]

يزوره وأن يزوره أكثر من زيارته لحديث ابن عباس قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل عليه السلام ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا فنزلت وما تنتزل الا بأمر ربك له ما بين أيدينا وما خلفنا " رواه البخاري (السادسة) إذا ثئب فالسنة أن يرد ما استطاع للحديث الصحيح السابق في فصل العطاس والسنة أن يضع يده علي فيه لحديث أبي سعيد قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ثئب أحدكم فليمسك بيده علي فمه فان الشيطان يدخل " رواه مسلم وسواء كان الثئب في الصلاة أو خارجها وقد سبق بيانه في باب ستر العورة (السابعة) يستحب اجابة من ناداك

---

[ 643 ]

بليك وأن يقول للوارد عليه مرحبا أو نحوه وأن يقول لمن أحسن إليه أو فعل خيرا حفظك الله أو جزاك الله خيرا ونحوه ولا بأس بقوله لرجل جليل في علم أو صلاح ونحوه جعلني الله فداك ودلائل هذا كله في الحديث الصحيح مشهورة \* (باب الأذكار المستحبة في الليل والنهار وعند الأحوال العارضة) هذا الباب واسع جدا وقد جمعت فيه مجلدا مشتملا على نفائس لا يستغنى عن مثلها (فمنها) ما له ذكر في كتب الفقه وقد ذكره المصنف في مواطنه وضممت إليه ما يتعلق به وذلك كالأذكار الوضوء والصلاة والأذان والاقامة والجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء والجنائز والزكاة والمناسك والنكاح

[ 644 ]

وغيرها (ومنها) ما لا يذكر غالبا في كتب الفقه فاذا ذكر منه ان شاء الله تعالى جملة مختصرة بحذف الأدلة وهي مقررة بأدلتها من الأحاديث الصحيحة في كتاب الأذكار فمن ذلك يستحب الأكل من الذكر في كل وقت وحضور مجالس الذكر ويكون الذكر بالقلب وباللسان وبهما وهو الأفضل ثم القلب قال سعيد بن جبير وغيره كل عامل بطاعة ذاكر وسبق في باب الغسل أجماع العلماء علي جواز الذكر غير القرآن للجنب والحائض وغيرهما ويندب كون الذاكر علي أكمل الصفات متخشعا متطهرا مستقبل القبلة خاليا نظيف الفم ويحرص علي حضور قلبه وتدبر الذكر ولهذا كان المذهب الصحيح المختار ان مد الذاكر قوله لا اله الا الله افضل من حذفه لما في المد من التدبر ومن كان له وظيفة من الذكر ففائتة ندب له

تداركها وإذا سلم عليه رد السلام ثم عاد الي  
الذكر وكذا لو عطس عنده انسان فليشتمه

---

[ 645 ]

أو سمع مؤذنا فليجبه أو رأى منكرا فليزله أو  
مسترشدا فلينصحه ثم يرجع الي الذكر وكذا  
يقطعه إذا غلبه نعاس ونحوه ويندب عد التسبيح  
بالاصابع \* (فصل) في الصحيحين قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم " كلمتان خفيفتان على  
اللسان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الي الرحمن  
سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم " وفي  
مسلم " احب الكلام الي الله سبحان الله وبحمده  
" وفي مسلم " احب الكلام الي الله تعالى اربع  
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر "  
لا يضرك بايهن بدأت وفيه الحمد لله تملأ الميزان  
وسبحان والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين الارض  
والسموات وفيه الحث علي سبحان وبحمده عدد  
خلقه ثلاث مرات

---

[ 646 ]

سبحان الله وبحمده رضاء نفسه ثلاثا سبحان الله  
وبحمده زنة عرشه ثلاثا سبحان الله وبحمده مداد  
كلماته ثلاثا وفي الصحيحين " من قال لا اله الا  
الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو  
علي كل شئ قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل  
عشر رقاب وكتب له مائة حسنة ومحيت عنه مائة  
سيئة وكانت له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى  
يمسى ولم يأت أحد بافضل مما جاء به الا رجل  
عمل اكثر منه ومن قال سبحان الله وبحمده في

يوم مائة مرة حطت خطاياها وان كانت مثل زبد  
البحر " وفي مسلم " قل لا اله الا الله وحده لا  
شريك له الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا سبحان  
الله رب العالمين لا حول ولا قوة الا بالله العزيز  
الحكيم وفي الصحيحين " لا حول ولا قوة الا بالله  
كنز من كنوز الجنة " وفي حسان الترمذي "  
غراس الجنة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا  
الله والله اكبر " وفيه " من قال سبحان الله  
وبحمده غرست له نخلة في الجنة " وفي حسانه "  
لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله تعالى " وفي  
البخاري " مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكره مثل  
الحي والميت " \*

[ 647 ]

(فصل) السنة أن يذكر الله تعالى إذا استيقظ من  
نومه وان يقول الحمد لله الذي احيانا بعد ما أماتنا  
واليه النشور وأن يقول إذا لبس ثوبا اللهم انى  
اسألك خيره وخير ما هو له واعوذ بك من شره  
وشر ما هو له الحمد لله الذى كسانى هذا ورزقنيه  
من غير حول مني ولا قوة وإذا لبس جديدا قال  
اللهم انت كسوتنيه أسألك خيره وخير ما صنع له  
وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له وأن يقال  
لللبس الجديد إبلي وأخلق وأيضا ألبس جديدا  
وعش حميدا ومت شهيدا وإذا خرج من بيته قال  
بسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة الا  
بالله اللهم انى اعوذ بك أن أضل أو أضل أو أزل أو  
أزل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل علي وإذا  
دخل بيته قال باسم الله وسلم كما سبق في  
السلام وقال اللهم انى اسألك خير المولج وخير  
المخرج بسم الله ولجنا وباسم الله ربنا خرجنا  
وعلي الله توكلنا وإذا استيقظ في الليل وخرج

من بيته نظر الي السماء وقرأ آخر آل عمران (ان  
في خلق السموات والارض) الآيات ويقول عند  
الصباح والمساء اللهم انت ربي لا اله الا انت  
خلقتني وانا علي عهدك ووعدك ما استطعت ابوء  
لك بنعمتك وابوء لك بذنبي فاغفر لي فانه لا يغفر  
الذنوب الا انت أعوذ بك من شر ما صنعت

---

[ 648 ]

وايضا سبحان الله وبحمده مائة مرة وايضا قل هو  
الله احد والمعوذتين ثلاث مرات وايضا اللهم بك  
اصبحنا وبك امسينا وبك نحيا وبك نموت واليك  
النشور وايضا باسم الله الذي لا يضر مع اسمه  
شئ في الارض ولا في السماء وهو السميع  
البصير ثلاث مرات وايضا اللهم فاطر السموات  
والارض عالم الغيب والشهادة رب كل شئ ومليكه  
أشهد أن لا اله الا أنت أعوذ بك من شر نفسي  
وشر الشيطان وشركه روى - بكسر الشين مع  
اسكان الراء - وروى بفتحهما وأيضا عند المساء  
اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ثلاث  
مرات وأيضا رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً  
وبمحمد صلي الله عليه وسلم نبيا رسولا وفي  
الصباح والمساء أحاديث كثيرة غير هذه ويندب  
قبل صلاة الصبح يوم الجمعة استغفر الله الذي لا  
اله الا هو الحى القيوم أتوب اليك ثلاث مرات  
ويندب كثرة الذكر بالعشى وهو ما بين زوال

---

[ 649 ]

الشمس وغروبها وأن يقول بعد صلاة الوتر  
سبحان الملك القدوس ثلاث مرات وأيضا اللهم

اني أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بمعافاتك من  
عقوبتك واعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت  
كما أثنيت علي نفسك وأن يقول عند الاضطجاع  
للنوم باسمك اللهم أحيى وأموت وأن يكبر ثلاثا  
وثلاثين تكبيرة ويسبح أربعاً وثلاثين ويحمد ثلاثا  
وثلاثين وأيضا باسمك ربي وضعت جنبي وبك  
أرفعه إن أمسكت نفسي فارحمها وإن أرسلتها  
فاحفظها بما تحفظ به الصالحين وأن ينفث في  
كفيه ويقراً قل هو الله أحد والمعوذتين ويمسح  
بهما رأسه ووجهه وما استطاع من جسده وأن  
يقراً آية الكرسي والآيتين آخر سورة البقرة أمن  
الرسول إلى آخرها وأيضا اللهم قنى عذابك يوم  
تبعث عبادك وأيضا اللهم رب السموات ورب  
الارض ورب العرش العظيم ورب كل شئ فالق  
الحب والنوى منزل التوراة والانجيل والقرآن  
أعوذ بك من شر كل ذي شر أنت أخذ بناصيته أنت  
الاول فليس قبلك شئ وأنت الاخر فليس بعدك  
شئ وأنت الظاهر فليس قبلك شئ وأنت الباطن  
فليس دونك شئ أقض عنا الدين واغننا من الفقر  
وأيضا اللهم اني اسألك العافية استغفر الله الذي  
لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه وأيضا الحمد  
لله الذي أطعمنا وأسقانا وكسانا وأوانا فكم ممن  
لا كافي له ولا مؤوى وليكن من آخره اللهم  
اسلمت نفسي اليك وفوضت أمري اليك والجات  
ظهري اليك رهبة

[ 650 ]

ورغبة اليك لا ملجأ ولا منجأ منك إلا اليك آمنت  
بكتابك الذي أنزلت ونبئك الذي أرسلت ويكره أن  
يضطجع بلا ذكر وإذا استيقظ من الليل فليقل لا  
إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد

يحيي ويميت وهو علي كل شئ قدير والحمد لله  
وسبحان الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله  
ثم يدعو وإذا فرع في منامه أو غيره قال أعوذ  
بكلمات الله التامات من غضبه وشر عباده ومن  
همزات الشياطين وأن يحضرون وإذا رأى في  
منامه ما يحب فليحمد الله ويحدث بها من يحب ولا  
يحدث من لا يحب وإذا رأى ما يكره فليستعد بالله  
من شرها ومن الشيطان ثلاث مرات وليتفل علي  
يساره ثلاثا ويتحول عن جنبه إلى الآخر ولا يحدث  
بها أحدا فانها لا تضره وإذا قصت عليه رؤيا قال  
خيرا رأيت وخيرا يكون وليكثر من الذكر والدعاء  
والاستغفار في النصف الثاني من الليل والثلاث  
الاخير أكد والاستغفار بالاسحار أكد \* (فصل)  
يسن عند الكرب والامور المهمة دعاء الكرب لا اله  
إلا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش  
العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض  
رب العرش الكريم وأيضا يا حي يا قيوم برحمتك  
أستغيث وأيضا اللهم رحمتك أرجوا فلا تكلني الي  
نفسي طرفة عين واصلح لي شأني كله لا اله إلا  
أنت ويندب في كل موطن اللهم آتنا في الدنيا  
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وأيضا  
آية الكرسي وآخر البقرة وإذا خاف سلطانا أو  
غيره قال اللهم اني أعوذ بك من شرورهم  
وأجعلك في نحورهم وإذا عرض له شيطان  
فليستعد بالله منه وليقرأ ما تيسر من القرآن وإذا  
أصابه شئ فليقل قدر الله وما شاء الله فعل  
وليقل لدفع الافات ما شاء الله لا قوة الا بالله  
وعند المصيبة انا لله

وانا إليه راجعون وعند النعمة نحمد الله ونشكره  
وإذا كان عليه دين فليقل اللهم اكفني بحلالك عن  
حرامك واغنني بفضلك عن سواك وإذا بلي  
بالوحشة فليقل أعوذ بكلمات الله التامات من  
غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشياطين  
وأن يحضرون وإذا بلي بالوسوسة فليستعذ بالله  
من الشيطان ولينته عن الاستمرار فيها وان كان  
توسوسه في الاحرام بالصلاة تعوذ بالله منه وتفل  
عن يساره ثلاثا ويقول لا اله الا الله ويكررها  
ويقرأ علي المعتوه والملدوغ ونحوهما فاتحة  
الكتاب وإذا أراد تعويد صبي ونحوه قال أعيدك  
بكلمات الله التامات من كل شيطان وهامة ومن  
كل عين لامة \* (فصل) ويستحب الدعاء للمريض  
وسنذكر جملة من الادعية المسنونة في كتاب  
الجنائز حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى \*  
ويستحب السؤال عن المريض وأن يطيب نفس  
المريض وينشطه وأن يثنى عليه بما يحسن ظنه  
بربه سبحانه وتعالى وأن يطلب الدعاء من  
المريض وسيأتي باقي أدبه في الجنائز واذكارها  
وما يتعلق بها في كتابها وما يتعلق بالزكاة  
والصوم والحج والنكاح في أبوابها وما يتعلق  
بالاسماء والكني والالقب ونحوها في باب  
العقيقة حيث ذكره المصنف وما يتعلق بالاكل  
والشرب في باب الوليمة وما يتعلق بالجهاد  
والسفر ونحوهما في كتاب السير حيث ذكر  
المصنف أصولها ان شاء الله تعالى \* (فصل) في  
المدح في الوجه \* جاءت أحاديث بالنهي عنه  
وأحاديث كثيرة في الصحيحين باباحته قال العلماء  
طريق الجمع بينها أنه ان كان عند الممدوح كمال  
ايمان وحسن يقين ومعرفة تامة ورياضة نفس  
بحيث لا يغتر بذلك ولا تلعب به نفسه فلا كراهة  
فيه وان خيف شئ من هذه الامور كره مدحه  
كراهة شديدة وأما ذكر الانسان محاسن نفسه

فان كان للارتفاع والافتخار والتميز علي الاقران  
فمذموم وان كان فيه مصلحة دينية بان يكون أمرا  
بالمعروف أو ناهيا عن المنكر أو ناصحا أو مشيرا

[ 652 ]

بمصلحة أو معلما أو مؤدبا أو مصلحا بين اثنين أو  
دافعا عن نفسه ضررا ونحو ذلك فذكر محاسنه  
ناويا بذلك أن يكون هذا أقرب إلى قبول قوله  
واعتماد ما يقوله وانى لكم ناصح وان هذا الكلام لا  
تجدونه عند غيرى فاحتفظوا به ونحو ذلك فليس  
هذا مكروها بل هو محبوب وقد جاءت فيه احاديث  
كثيرة صحيحة أوضحتها في كتاب الازكار \*  
(فصل) يستحب إذا سمع صياح الديك أن يدعو  
وإذا سمع نهيق الحمار ونباح الكلب أن يستعيد  
بالله من الشيطان وإذا رأى الحريق ان يكبر وإذا  
أراد القيام من المجلس أن يقول قبل قيامه  
سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت  
استغفرك وأتوب اليك وان يدعو لنفسه وجلسائه  
ويكره مفارقة المجلس من غير ذكر الله تعالى  
وإذا غضب استعاذ من الشيطان وتوضأ وإذا أحب  
رجلا لله أعلمه بذلك وسأله عن اسمه ونسبه  
وليقل المحبوب أحبك الذى احببني له وأن يقول  
إذا دخل السوق لا اله الا الله وحده لا شريك له له  
الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت  
بيده الخير وهو علي كل شئ قدير ويقرأ آية  
الكرسي عند الحمامة وإذا طنت أذنه صلى علي  
النبي صلى الله عليه وسلم وقال ذكر الله بخير  
من كرني وإذا خدرت رجله ذكر من يحبه وله  
الدعاء علي من ظلمه والصبر افضل ويتبرأ من  
المبتدعة ونحوهم وإذا شرع في ازالة منكر فليقرأ  
(جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا)

جاء الحق وما يبدئ الباطل وما يعيد وإذا عثرت  
دابته أو غيرها قال باسم الله وأن يدعو لمن صنع  
إليه أو الناس معروفا وأن يقول جزاك الله خيرا  
وإذا رأى الباكورة من الثمر قال اللهم بارك لنا  
في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في  
مكيالنا ويسن التعاون علي البر

[ 653 ]

والتقوى والدلالة على الخير وإذا سئل علما ليس  
عنده ويعلمه عند غيره فليدله عليه وإذا دعى  
لحكم الله تعالى فليقل سمعنا وأطعنا وإذا قيل له  
اتق الله ونحوه من الالفاظ فليقل سمعنا وأطعنا  
وليعرض عن الجاهلين ما لم يكن في الاعراض  
مفسدة ويستحب الوفاء بالوعد والمسارة به  
وإذا رأى شيئا فاعجبه واصابه بالعين فليبرك عليه  
وهو الدعاء له بالبركة وإذا رأى شيئا يكرهه فليقل  
الهم لا يأتي بالحسنات الا انت ولا يذهب بالسيئات  
الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله ويستحب طيب  
الكلام وبيانه وايضاحه للمخاطب وخفض الجناح  
للمؤمنين ولا بأس بالمزاح بحق ولكن لا يكثر منه  
فاما الافراط فيه أو الاكثار منه فمذمومان ويسن  
الشفاعة في الطاعة والمباح ويحرم في الحدود  
وفى الحرام ويستحب التبشير والتهنئة ويجوز  
التعجب بلفظ التسبيح والتهليل ونحوهما لقوله  
صلي الله عليه وسلم " سبحان الله أن المؤمن لا  
ينجس سبحان الله تطهري بها " والله اعلم \*  
(فصل) في جملة من الادعية الثابتة في الاحاديث  
الصحيحة مختصرة \* اللهم اتنا في الدنيا حسنة  
وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم انى  
اسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى اللهم  
اغفر لي وارحمني واهدني وعافني وارزقني

اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا علي طاعتك  
اللهم اعوذ بك

---

[ 654 ]

من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء  
وشماتة الاعداء اللهم إني أعوذ بك من العجز  
والكسل والجبن والهرم والبخل وأعوذ بك من  
عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات  
وخلع الدين وغلبة الرجال اللهم إني ظلمت  
نفسي ظلما كثيرا كبيرا وإنه لا يغفر الذنوب إلا  
أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني إنك  
أنت الغفور الرحيم اللهم اغفر لي خطيئتي  
وأسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني اللهم  
اغفر لي جدي وهزلي وخطأي وعمدي وكل ذلك  
عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما  
أسررت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت  
المؤخر وأنت علي كل شيء قدير اللهم إني أعوذ  
بك من شر ما عملت وشر ما لم أعمل اللهم إني  
أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وفجأة  
نقمتك وجميع سخطك اللهم أت نفسي تقواها  
وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولاها اللهم  
إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع  
ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها  
اللهم إني أسألك الهدى والسداد اللهم أصلح لي  
ديني الذي هو عصمة أمري وأصلح لي دنياي التي  
فيها معاشي وأصلح آخرتي التي فيها معادي  
واجعل الحياة زيادة لي في كل خير والموت راحة  
لي من كل شر اللهم إني أعوذ بك من شر الغنى  
والفقر اللهم إني أعوذ بك من منكرات الاخلاق

---

والاعمال والاهواء وسئ الاسقام ومن شر سمعي وبصري ومن شر لساني ومن شر قلبي ومن الخيانة فانها بنست البطانة اللهم اكفني بحلالك عن حرامك واغنني بفضلك عن سواك يا مثبت القلوب ثبت قلبي على دينك اللهم انى اسألك العافية في الدنيا والآخرة اللهم انى اسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والسلامة من كل اثم والغنيمة من كل بر والفوز بالجنة والنجاة من النار وهذا الباب واسع وفيما أشرت إليه \* كفاية ومن آداب الدعاء كونه في الاوقات والاماكن والاحوال

الشريفة واستقبال القبلة ورفع يديه ومسح وجهه بعد فراغه وخفض الصوت بين الجهر والمخافتة وأن لا يتكلف السجع ولا بأس بدعاء مسجوع كان يحفظه وكونه خاشعا متواضعا متضرعا متذلا راغبا راهبا وأن يكرره ثلاثا ولا يستعجل الاجابة وأن يكون مطعمه وملبسه حلالا وأن يحمد الله تعالى ويصلي ويسلم على النبي صلي الله عليه وسلم في أوله وآخره ويستحب الدعاء بظهر الغيب للاهل والاصحاب وغيرهم وطلب الدعاء من أهل الخير ويكره أن يدعو علي نفسه وولده وخادمه وماله ونحوها ويسن الاكثار من الاستغفار وفي صحيح البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيد الاستغفار أن يقول العبد " اللهم أنت ربي لا اله الا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا علي عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي

**وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا  
أنت " هذا آخر ما قصده من مختصر الأذكار \* وأما  
يتعلق بالألفاظ**

---

[ 657 ]

**المنهى عنها كالكذب والغيبة والسب وغيرها  
فسأذكرها مبسوطاً في آخر كتاب القذف إن شاء  
الله تعالى \***

**مكتبة يعسوب الدين عليه السلام الالكترونية**